

947.684

C3111th

V-2
1970a



١٩٢٣ ~ ١٩١٧

تأليف إدوارد هاليت كار

ترجمة عبد الكريم أحمد

المجلد الثاني

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

كتب تاريخ

(١٩١٧ - ١٩٢٣)

الرئاسة المصرية العامة للتأليف والنشر



ان اكثر اوجه النقد التى وجهت الى المجلد الاول نفاذا هي تلك التى اتهمنى اصحابها بانى قلبت الترتيب الطبيعى بلن وضعت الاجراءات السياسية والدستورية فى السنوات الاولى للنظام السوفيتى قبل الظروف الاقتصادية التى املت هذه الاجراءات وفسرتها الى حد كبير . ويسمح الآن ظهور المجلد الثانى بعد عام من الاول بدراسة هذين الموضوعين المتداخلين جنباً الى جنب . كما انى لست مقتنعا تماماً ، وقد القيت مهمة الاختيار الصعبة على كاهلى ، بان المهمة تكون اسهل لو انى بدأت بالتطورات الاقتصادية المعقدة قبل وصف الاطار السياسى الذى تمت داخله . وحتى الآن لا تعد الصورة مكتملة ، حيث ان العلاقات الخارجية لروسيا السوفيتية فى هذه السنوات سيتضمنها مجلد ثالث سيكون معنا للنشر فى العام القادم .

وداخل المجلد الحالى نفسه ظهرت ايضا مشاكل صعبة فيما يتعلق بالترتيب . ففى حين يعتمد كل جانب من اى اقتصاد على كل جانب آخر ، كان من الواضح انه من الضرورى هنا تقسيم الاقتصاد السوفيتى الى قطاعاته الرئيسية . بيد ان هناك تقسيماً آخر اقل وضوحاً من ذلك ، هو ان كل قطاع ينقسم الى فترات داخل الفترة الرئيسية التى يعالجها هذا المجلد . وقد يبدو لأول وهلة انه من الافضل مناقشة كل قطاع ، كالزراعة مثلاً ، طوال الفترة كلها فى فصل واحد . بيد انه لما كانت الفترة تنقسم فعلاً الى ثلاث فترات لكل منها سماتها الخاصة - فترة الثورة نفسها وفترة شيوعية الحرب وفترة المرحلة الاولى من السياسة الاقتصادية

وايدنى بجامعة هارفارد ، فالى كل اولئك والى غيرهم ممن قدموا لى يد المساعدة او النصيحة فى البحث عن المواد وفى كتابة هذا المجلد اود ان اقدم خالص شكرى مرة اخرى .

وينبغى ان اضيف ان قائمة بيلوجرافية كمللا وثبتا بالاسماء والموضوعات للمجلدات الثلاثة الخاصة « بشودة البلاشفة » سيظهران فى نهاية المجلد الثالث .

٥ يونيو ١٩٥١

١ . ه . كار

الجديدة - فقد قر الرأى فى آخر الامر على تقسيم تتابعى الى فصول يناقش فى كل منها كل قطاع من الاقتصاد على حدة داخل الاقسام الثلاثة المخصصة لهذه الفترات . وتجعل قائمة المحتويات من السهل على القارئ ، اذا اراد ، ان يتابع الطريق الآخر بان يتناول الزراعة مثلا فى الكتاب كله ثم يعود الى الصناعة وهكذا .

وهناك مشكلة اخرى قد تتطلب تفسيراً هي النقطة التى ينتهى عندها هذا المجلد . فقد كانت الخطة الاولى لهذه الدفعة ، المؤلفة من ثلاثة مجلدات ، من تاريخ روسيا السوفيتية هي ان تستمر الى الوقت الذى انسحب فيه لينين من المسرح وبدا الصراع على من يخلفه . وفى المجلد الاول كان انشاء « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (USSR) وقرار دستوره والغاء قوميسيرية الشعب للجنسيات فى يوليو ١٩٢٣ نقطة ملائمة للوقوف عندها . أما فى المجلد الثانى فان نقطة التوقف جاءت قبل ذلك شيئاً ما . فقد بلغت المرحلة الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) ذروتها فى شتاء ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، واجتمع المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ - بعد عجز لنين عن العمل نهائياً بشهر - فى ظل أزمة اقتصادية وشيكة أرغمت الزعماء المتنافسين على اتخاذ مواقعهم فعلاً ، ومن ثم فانى توقفت فى هذا المجلد قبل المؤتمر الثانى عشر ، باستثناء الفصل الأخير الخاص « ببدايات التخطيط » . فقد كانت مناقشات المؤتمر فيما يتصل بهذا الموضوع تنصب على مناقشات سابقة أكثر منها على بداية أمر جديد ، ومن ثم ادرجتها فى هذا الفصل .

وقد ساعدنى جميع من شكرتهم فى مقدمة المجلد الاول تقريباً فى اعداد هذا المجلد أيضاً بطريقة او بأخرى ، وبالإضافة اليهم اعادنى مستر موريس دوب مشكورا بعض الكتب من مكتبته ما كنت لأحصل عليها بوسيلة أخرى ، وكذلك سمحت لى مسز ديوار من المعهد الملكى للشئون الدولية باستخدام المادة التى جمعتها لمشروع دراسة تقوم بها فى السياسات العمالية السوفيتية . وانى مدين بالشكر أيضاً بصفة خاصة لمستر اسحق دويتشر الذى وضع تحت تصرفى مذكراته عن اوراق تروتسكى غير المنشورة والتى توجد بمكتبة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
القسم الرابع : النظام الاقتصادى	٩
الفصل الخامس عشر : نظريات وبرامج	١١
الفصل السادس عشر : وضع الثورة	٣٥
الفصل السابع عشر : شيوعية الحرب	١٥٥
الفصل الثامن عشر : من شيوعية الحرب الى السياسة الاقتصادية الجديدة	٢٧٩
الفصل التاسع عشر : السياسة الاقتصادية الجديدة .. الخطوات الاولى	٢٩١
الفصل العشرون : بدايات التخطيط	٣٧٣
حاشية ج .. ماركس وانجلز والفلاحين	٣٩٧
سيطرة العمال فى السكك الحديدية	٤٠٨

القسم
الرابع

النظام الاقتصادي

الفصل الخامس عشر

نظريات وبرامج

انبثقت تعاليم ماركس كرد فعل « لطوبائية » الاشتراكيين الأول الذين بنوا مجتمعات اشتراكية مثالية من أخيلتهم وتصوراتهم ولم يشعروا بأن هناك ضرورة لأن يشغلوا أنفسهم بمسألة كيف يمكن تطوير المجتمعات القائمة الى تلك المجتمعات المثالية في المستقبل . وكان أسلوب ماركس تاريخيا : فكل التغييرات في مصائر الجنس البشرى وتنظيماته جزء من عملية دائمة الاستمرار . وقد افترض - وهو الافتراض المسبق الوحيد الذي لم يحاول اثباته - ان المجتمع الحديث سيحاول دائما في المدى الطويل أن ينظم نفسه بطريقة تتيح له استخدام موارده الانتاجية الى أقصى حد ممكن . ومن ثم بدأ بتحليل المجتمع القائم ليبين أن النظام الرأسمالي ، الذي كان في وقت ما أداة تعمل على اطلاق ودعم توسع لم يسبق له مثيل للمواد الانتاجية للجنس البشرى ، قد بلغ الآن مرحلة في نموه التاريخي أصبح فيها عائقا في سبيل استخدام هذه الموارد الى أقصى حد وعقبة في سبيل التقدم : ومن ثم فلا بد ، مادام فرض ماركس الأولى سليما ، أن يحل محله نظام اجتماعي جديد (أطلق عليه ماركس اسم «اشتراكية» أو «شيوعية») يسمح مرة أخرى بأقصى استخدام للموارد الانتاجية ودعمها . وكان مفهوم ماركس سياسيا ثوريا بمعنى انه اعتقد أن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ينطوي على احلال البرولتاريا محل البورجوازية بوصفها الطبقة الحاكمة ، وأنه لا يمكن تصور أن يتم ذلك ، في معظم البلاد على الأقل ، بدون عنف ثوري . ولكنه كان أيضا علميا

وتطوريا . فكما نما البناء الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي من البناء الاقتصادي للمجتمع الفئودالي ، كذلك سينمو البناء الاقتصادي للاشتراكية من البناء الاقتصادي للرأسمالية بعملية ماثلة . وكانت معظم كتابات ماركس موجهة لاقناع قرائه ، لا بأن التغيير من الرأسمالية الى الاشتراكية امر مرغوب فيه - فهذا ينطوي عليه ضمنا فرضه الأول ، بل أن هذا التغيير حتمي .

وهكذا فإن ماركس شغل طوال حياته بتحليل النظام الرأسمالي القائم والكشف عن القوى المدمرة لذاتها التي تعمل داخله أكثر منه بوصف النظام الاشتراكي المقبل الذي سينبثق من انقاضه : فهذه المهمة كانت لا تزال سابقة لأوانها حتى تجيء اللحظة التي ستنهار فيها الرأسمالية فعلا . فقد كتب ماركس في مقدمة « نقد الاقتصاد السياسي » : « ان المهمة لا توجد الا اذا وجدت فعلا الظروف المادية الضرورية لحلها ، او على الأقل تكون في طريقها الى الوجود » . وكان ماركس ، مزاجا واعتقادا ، العدو اللدود للطوبائية في جميع صورها ، وكان تفكيره ملونا باستمرار بصناقضاته الكبرى الأولى ضد الاشتراكيين الطوبائيين الذين شغلوا أنفسهم بتصورات غير واقعية للمجتمع الاشتراكي المقبل . وقرابة نهاية حياته أوضح ، في « الحرب الأهلية في فرنسا » بازدياد تأكيد ، لان العمال ليست لديهم « طوبيات جاهزة » او « مثل عليا يحققونها » : فهم يعلمون أن « عليهم أن يخوضوا صراعات طويلة خلال سلسلة من العمليات التاريخية تتغير فيها الظروف والناس » . وقد شجع هذا الاعتقاد في تحول المجتمع بعمليات تاريخية حتمية بطيئة ما بدا أنه مدخل تجريبي من بعض الجوانب : انك تعبر الجدول عندما تصل اليه . ولم يضع ماركس أية برامج او « بيانات » (مانيفستو) عن النظام الاشتراكي المقبل . ولم يسمح لنفسه ، الا مرة واحدة في « نقد برنامج جوتا » ، بنظرة بعيدة مؤقتة في « أعلى مراحل المجتمع الشيوعي » عندما « تصل قوى الانتاج الى ذروتها وتفيض موارد الثروة » بحيث « يصير في مكنة المجتمع أن يسجل شعاره : من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجاته » . ولكن بصرف النظر عن هذه البلاغة غير العادية في المصطلحات لاي معنى ذلك أكثر من تأكيد افتراض ماركس الأساسي أن الاشتراكية ضرورية لاطلاق ودعم قوى الانتاج التي تكبلها الآن الرأسمالية المنحطة ؛ وحتى في هذه المرة حرص ماركس على حماية نفسه في الخطاب الذي أرسله الى براكه مرفقا به « النقد » فكتب : « ان كل خطوة في الحركة ذاتها أهم من عشرات البرامج (١) » . ولهذا

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XV ص ٢٦٧

القول مخاطره . ان برنشتاين ، رائد المنقحين ، هو الذي سجل قول ماركس (الذي لعله صحيح) ان « الرجل الذي يضع برنامجا للمستقبل رجعي » (١) . وكان جورج سوريل ، السندكالي ، هو الذي كتب افضل حجة نظرية على عدم اتفاق الطوبائية مع الماركسية :

« ان اجراء تحليل نظري للنظام الاقتصادي في المستقبل هو بمثابة محاولة اقامة بناء فوقى أيديولوجي قبل وجود ظروف الانتاج التي لا بد أن يقوم عليها هذا البناء : ومن ثم فإن أية محاولة من هذا النوع تكون غير ماركسية » (٢) .

وبناء على هذه الحجة انتهى كل من برنشتاين وسوريل ، بطريقتيهما المختلفتين ، الى أن « الحركة هي كل شيء » ، والهدف لا شيء . وما كان ماركس ليوافق على هذه النتيجة . ولكن موقفه أيدى الى حد ما .

ومن ثم فإن الميراث الذي خلفه ماركس للأجيال التالية لم يكن مخططا اقتصاديا للاشتراكية بل تحليلا اقتصاديا للرأسمالية ، وكانت أدواته الاقتصادية هي ما يلائم النظام الرأسمالي . « فالاقتصاد السياسي » بقواله المألوفة الخاصة بالقيمة والسعر والربح ، كلها أشياء تنتمي أساسا الى الرأسمالية وستنتهي معها (٣) . ففي ظل الاشتراكية ستفقد حتى نظرية « القيمة في العمل » معناها (٤) . ومفهوم القوانين الاقتصادية التي تعمل مستقلة عن ارادة الانسان ينتمي في جوهره للمجتمع الرأسمالي . وقد كتب ماركس مرارا عن فوضى الانتاج في ظل الرأسمالية ، وقال ان الأزمات الدورية هي النتيجة الحتمية للاعتماد على قوانين السوق العمياء .

وفي « البيان الشيوعي » اعتبر من الامور المسلم بها ان « البرولتاريا ستستخدم سيادتها السياسية في الاستيلاء على كل رأس المال خطوة فخطوة من البورجوازية ، وتركز كل عناصر الانتاج في يد الدولة ، أي في يد البرولتاريا المنظمة كطبقة حاكمة وتعمل على زيادة مجموع القدرات الانتاجية بأسرع ما يمكن » . وبعد ذلك بعشرين سنة أشاد في « الحرب

(١) أوردها سوريل في « تأملات في العنف » (الترجمة الانجليزية ١٩١٦)

ص ١٥٠ .

(٢) ج . سوريل « تحليل الماركسية » (ط ٣ فرنسي ١٩٢٥) ص ٢٧ .

(٣) وقد عرف انجلز ، من الناحية الأخرى ، الاقتصاد السياسي مرة كما يلي : « ان الاقتصاد السياسي بأوسع معنى هو علم القوانين التي تحكم الانتاج وتبادل وسائل المعيشة المادية في المجتمع البشري » . (ماركس وانجلز « دراسات » XIV ص ١٤٩) وقد استخدمت هذه العبارة مرارا في مناقشات القرن الماضي حول استمرار صلاحية القوانين الاقتصادية في ظل التخطيط .

(٤) نفس المرجع XV ص ٢٧٣ .

الاهلية في فرنسا ، بمرسوم ، كوميون باريس ، الخاص بتنظيم الانتاج
 « على أساس خطة عامة » ، وكان انجلز يتطلع الى الوقت الذي تعمل فيه
 البرولتاريا ، بعد تجريد البورجوازية ، على « نقل وسائل الانتاج
 الاجتماعية الى الملكية الاجتماعية » وبذلك تجعل في حيز الامكان « الانتاج
 الاجتماعي طبقا لخطة توضع سبقا » (١) . وقال ماركس في « رأس المال »
 ان الانتاج في الاشتراكية سيصير تحت السيطرة الواعية المدبرة مسبقا (٢)
 ولكن ماركس لم يحاول مناقشة ظروف الانتاج المخطط اجتماعيا او ادواته .
 وكل ما يمكن أن يتعلمه المرء منه في هذه الأمور لابد أن يأتي عن طريق
 الاستنتاج من تحليله لطبيعة الانتاج الرأسمالي ونتائجه .
 أما عن التوزيع والتبادل (٣) فان ما قيل كان أقل حتى من ذلك ،
 فأساليب الانتاج الاجتماعي ، التي تحدد العلاقات الاجتماعية ، تحدد أيضا
 أساليب التوزيع والتبادل (٤) .

« ان الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك تؤلف جميعها كلا
 واحدا ، أو مجرد اختلافات داخل وحدة . وسيطر الانتاج على كل
 العوامل الأخرى . ومنه تبدأ العملية كل مرة من جديد (٥) » .
 والاشتراكية « التي تدور أساسا حول مسائل التوزيع » وتعتقد أن
 المساواة في التوزيع ، وليس تشريك الانتاج ، هي هدف الاشتراكية تعتبر
 « اشتراكية مبتذلة » (٦) . وكان « البيان الشيوعي » قد أعلن من قبل
 أن الغاء « الظروف البورجوازية في الانتاج » بواسطة الشيوعيين يعني
 أيضا « الغاء البيع والشراء » (٧) . ونهاية الرأسمالية تضع حدا للانتاج

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XIV ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) كارل ماركس « رأس المال » III الفصل العاشر .

(٣) كان ماركس يفرق بين « التوزيع » و « التبادل » . فالأول « يحدد
 النسبة (الكمية) الى تخصص على أساسها المنتجات للأفراد » والثاني « يحدد المنتجات
 المينة التي يطلبها الفرد للتصيب المخصص له في التوزيع » . فالأول يشمل قرارا
 اجتماعيا ، أما الثاني فهو يمثل قرارا فرديا (ماركس وانجلز « دراسات » I ، XII ،
 ص ١٧٩) .

(٤) ماركس وانجلز « دراسات » XII ١٠٠ ص ١٨٥ .

(٥) نفس المرجع XII ١٠٠ ص ١٨٩ . وقد أضاف ماركس ان هناك مع ذلك
 « تداخلا متبادلا بين العناصر المختلفة » كما « في كل وحدة عضوية » .

(٦) نفس المرجع XV ص ٢٧٦ .

(٧) لقد اعتبر كل الاشتراكيين الأول التجار ، في مقابل المنتجين ، طفيليين
 على المجتمع : وكان أوين يتطلع ، في « مشروع الدستور » الذي وضعه سنة ١٨٣٥
 « للاتحاد المؤلف من جميع الطبقات في كل الأمم » الى مجتمع « بلا رجال دين أو محامين
 أو جنود محترفين أو باليين أو مشربين » .

السلعي وللتبادل بالمعنى الرأسمالي . « في المجتمع الجماعي الذي يقوم
 على الملكية المشتركة في وسائل الانتاج ، لا يتبادل المنتجون منتجاتهم » ،
 هذا ما قاله ماركس في نقد برنامج جوتا . فالتوزيع في المجتمع الشيوعي
 المقبل لن يهتم مطلقا بحوافز العمل ، حيث ستحل الحوافز المعنوية محل
 الحوافز المادية . ولكن في مجتمع التحول الذي « خرج لتوه من المجتمع
 الرأسمالي » ومازال يحمل « آثار مولده » التي تركها فيه أصله ، تصور
 ماركس نظاما يتلقى بمقتضاه العامل « صكا بكمية العمل الذي قام به
 (بعد استنزال جزء منه للرصيد المشترك) ويأخذ من مخازن المجتمع
 ما يقابل عمله من سلع استهلاكية » (١) . ولكن هذه الاشارات المتناثرة
 انما تبين الى أي مدى لم يحاول ماركس تحليل مشاكل التوزيع والتبادل
 في المجتمع الاشتراكي ، فالمناقشات الخاصة بوظيفة القيمة والسعر
 والربح في الاقتصاد المخطط كانت تمت الى المستقبل البعيد .

وهناك سبب آخر منع ماركس ، عن وعي أو غير وعي ، عن مناقشة
 القضايا الاقتصادية للاشتراكية بصورة ايجابية ، وهو عدم قدرته على
 تحديد من الذي يقوم بالتخطيط في النظام الاشتراكي . ففي حين انه
 كان محددا تماما فيما يتصل بالوظيفة الجوهرية للتخطيط ، اكتفى بأن
 يترك هذه المهمة « للمجتمع » ذاته :

« يجب على المجتمع أن يقدر مسبقا كمية العمل ووسائل الانتاج
 ووسائل الاعاشة التي يستطيع استخدامها دون أي تخفيض في فروع
 العمل التي ، مثل بناء السكك الحديدية ، لا توفر وسائل انتاج ولا وسائل
 اعاشة ولا أية قيمة منفعة لوقت طويل ، قد يصل الى سنة أو أكثر ، ولكنها
 تمتص عملا ووسائل انتاج - ووسائل اعاشة من مجموع الانتاج
 السنوي (٢) » .

ولم يكن التخطيط الاقتصادي يتصور على أنه وظيفة «الدولة» ، بل
 على أنه وظيفة تجعل «الدولة» غير ذات موضوع . وقد جاء في « البيان
 الشيوعي » انه « عندما تختفي الفوارق الطبقة ويتركز الانتاج كله في
 ايدي اتحاد ضخم من الأمة بأكملها ، عندئذ تفقد السلطة العامة طابعها
 السياسي » . ولكن من الذي سيقوم بتخطيط الانتاج في هذا « الاتحاد
 الضخم من الأمة بأكملها » ؟ لم يحاول ماركس قط أن يجيب على هذا
 السؤال . فتبعنا لاحدى فقرات « رأس المال » « سينظم المجتمع نفسه في
 اتحاد واع نظامي ، يقوم فيه المنتجون أنفسهم « بوضع قواعد تبادل

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XV ص ٢٧٤ . وقد كرر نفس الفكرة مستخدما
 نفس الالفاظ تقريبا في « رأس المال » ج III الفصل XVIII .

(٢) كارل ماركس « رأس المال » ج II الفصل XVI .

المنتجات ويضعونها تحت سيطرتهم المشتركة بدلا من أن يسمحو لها بأن تحكمهم كقوة عمياء » (١) . ففي حين أن تخطيط الحياة الاقتصادية وتوجيهها كانا بوضوح جزءا لا يتجزأ من الاشتراكية اكتفى ماركس بأن يفترض ، كما فعل جميع الاشتراكيين منذ سان سيمون ، أن هذه الوظائف سيقوم بها المنتجون أنفسهم وليس الدولة أو أى جهاز سياسى (٢) ، كما أن تلامذة ماركس لم يضيفوا الى هذا جديدا الى ١٩١٧ . فقد كان التخطيط امرا مسلما به ، لكنه لا يناقش . وقد تحدث برنامج « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » ، الذى أقره المؤتمر الثانى فى ١٩٠٣ ، بعبارة ماركسية بحتة عن « احلال الملكية الاجتماعية محل الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج والتبادل ، وتطبيق التنظيم المخطط لعملية الانتاج الاجتماعى » (٣) . ولكن هذا لم يكن سوى القالب العام ، ولم يحدث شئ لبلورة مفهوم لحظة فى الكتابات البلشفية قبل الثورة . وقبل الثورة مباشرة فسر لنين الفراغ الواضح بحجة ماكان ماركس ليعترض عليها .

« ليس هناك أثر لدى ماركس لمحاولات خلق طوبيات والتخمين فى الفراغ لتحديد مالا يمكن معرفته . انه يصوغ قضية الشيوعية كما يصوغ العالم الطبيعى مثلا موضوع نوع بيولوجى جديد بمجرد أن نعرف أن هذا النوع ظهر الى الوجود بطريقة ما وأخذ يتطور فى اتجاه محدود » (٤) .

ان ماركس خلف مفهوم الاقتصاد المخطط اجتماعيا ، على أن يستمد الأساس الذى تقوم عليه أساليب التخطيط الاشتراكى ، بعملية المناقضة ، من تحليله الاقتصادى للنظام الرأسمالى (٥) . ولكن السياسات الاقتصادية فى فترة التحول التى لا بد أن تمر بها الثورة فى صراعها لخلق النظام الاشتراكى يجب أن توضع على أساس تجريبي بواسطة العمال الذين قاموا بالثورة .

(١) كارل ماركس « رأس المال » ج III الفصل XXXIX .

(٢) كان اللفظ الذى استخدمه سان سيمون هو « الصناعيين » الذى يضم كل من يشتغلون بالانتاج . واستخدم تلامذته بعد وفاته ، ربما غيرة منهم على سمعته المشكوك فيه « كاشراكى » ، لفظ « العمال » ، متحدثين عن « اتحاد من العمال » . (مذهب سان سيمون : عرض ، السنة الاولى ط فرنسية ١٨٣٠ ص ١٩٧) .

(٣) « VKP (B) v. Rezol » ١٩٤١ I ص ٢٠ .

(٤) لينين « دراسات » XXI ٨٢ .

(٥) وضعت أساليب التخطيط كما طبق فيما بعد فى الاتحاد السوفيتى على أساس القوالب التى استخدمها ماركس فى رأس المال لتحليل النظام الرأسمالى ، ولكنها لم تطبق فى السنوات الاولى من النظام .

وبالاضافة الى الاشارات التعميمية بعيدة المدى الخاصة بنمو النظام الاشتراكى المقبل تحدث ماركس من وقت لآخر عن بعض القضايا المثارة فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية ، ولهذه الاحاديث تأثير على مباشر أكثر على الأحزاب التى تعلن أنها تفسح برامجها على أساس تعاليم ماركس . ففي « البيان الشيوعى » سجل ماركس بعض الاجراءات المعنية التى يمكن ، على الأقل « فى أكثر البلاد تقدما » ، ان تدعو اليها البرولتاريا كاصلاحات عملية فى الظروف القائمة . ويمكن تحقيق هذه الاصلاحات داخل الحدود النظامية للديموقراطية البورجوازية ، وان كانت ، فى اعتقاد ماركس ، « ستتجاوز ذاتها » حتما وتجعل من الضرورى « القيام باقتحامات اخرى على النظام الاجتماعى القديم » . وأهم الاجراءات العشرة التى جاءت فى « البيان » (وقد قال ماركس أنها يمكن ان تختلف بين بلد وآخر) هى الغاء الملكية الخاصة فى الأرض والضريبة التصاعدية على الدخل والغاء الميراث وتركيز الائتمان عن طريق بنك قومى وتركيز وسائل المواصلات فى يد الدولة وتوسيع نطاق ملكية الدولة للمصانع ووسائل الانتاج والزام الجميع بالعمل على قدم المساواة والتعليم المجانى والغاء عمل الأطفال فى المصانع « فى صورته الحالية » . وكان الاعتراض النظرى الذى أثير أحيانا هو أن تحقيق هذه المطالب المحدودة قد يضعف الروح الثورية لدى البرولتاريا بتخفيف وطأة المشاق التى تتحملها ، وان هذه المطالب يجب ألا يدعو اليها الثوريون الخالص . ولكن عمليا لا يستطيع أى حزب أن يجتذب الجماهير العريضة من العمال بدون برنامج ينطوى على علاج بعض مابشكون منه بصورة مباشرة ، وصارت عادة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية ، متأثرة بما اتبعه « البيان الشيوعى » ، أن تفرق بين برامج الحد الأقصى وبرامج الحد الأدنى ، بحيث تمثل الاولى تطلعاتها الثورية والثانية المطالب العملية المباشرة التى قد يراودها الأمل فى تحقيقها حتى فى ظل النظام البورجوازى القائم . وكان من النتائج غير المتوقعة لهذا التقسيم أن الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية اجتذبت عددا كبيرا من الأعضاء الذين يهتمون ، اما مزاجا أو عن اعتقاد ، بمطالب الحد الأدنى أكثر من مطالب الحد الأقصى . وفى البلاد التى تحققت فيها فعلا ، أو بدا أنها ستتحقق فى المستقبل القريب ، بعض مطالب الحد الأدنى عن طريق عمليات الديموقراطية البورجوازية ، جنحت الأحزاب أكثر فأكثر الى اعتبار مطالب الحد الأقصى أهدافا نظرية بعيدة وركزت نشاطها على تحقيق برنامج الحد الأدنى . وبعبارة أخرى ظلت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية ثورية من الناحية النظرية ولكنها صارت اصلاحية فى الغالب من الناحية العملية . والمثال النموذجى لهذا التحول ثورة البلاشفة - ١٧

التدريجي هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني .

ويتسم انتشار المذهب الماركسي في روسيا بسمات خاصة تقابل الظروف الاقتصادية ، والسياسية أيضا ، المتخلقة في المجتمع الروسي . ففي القرن التاسع عشر أدى غزو القوقاز وفتح منطقة آلتاي في قلب سيبيريا بمواردها المعدنية الضخمة الى توفير الظروف المادية لنمو روسيا صناعيا وجعل روسيا دولة صناعية كبرى بالامكانيات . وكان تحرير الاقنان في ١٨٦١ ضربة مباشرة للقلعة الفيودالية الروسية ، وأول علامة على دخول الرأسمالية الصناعية الحديثة في بلد تنقصها تماما ظروف نمو بورجوازية رأسمالية مستقلة . وكانت الوظيفة التاريخية للإصلاح ، مثل إلغاء نظام « التسوير » في تاريخ إنجلترا ، هي دفع العمال الضروريين لتصنيع الاقتصاد القومي من الأرض الى المدينة والمصنع . بيد ان أول آثاره كان على مركز الفلاحين ونظام شغل الأرض ، الذي أصبح مستقبله بأكمله موضع مناقشة . وكانت هذه هي القضية الشائكة طوال السنوات الثلاثين التالية . وكان من الطبيعي أن تنبثق أول الجماعات الماركسية الروسية من مناقشات النزاع مع « الشعبين » (نارودنيك) حول مصير الفلاح الروسي والزراعة الروسية . وكانت المشاكل الزراعية ، برغم انها لا تحتل سوى مركز ثانوي في الفكر الماركسي ، حيوية بالنسبة لتلامذة ماركس في بلد ٩٠ في المائة من سكانه تقريبا يشتغلون أساسا بالزراعة ؛ وكان من الأمور المحرجة أن ماركس بدا ، في بعض أقواله المتناثرة في سنواته الأخيرة ، مؤيدا « للشعبين » ضد الماركسيين الروس (١) .

فقد كان « الشعبيون » يعتقدون أن « كوميون » الفلاحين الروس - نظام الشغل المشترك للأرض مع إعادة توزيع المخصصات الفردية دوريا - الذي كان سائدا في ظل نظام الاقنان واستمر بعد الفجائه ، يصلح أساسا لمبدأ الملكية المشتركة في النظام الاشتراكي المقبل ، وان روسيا تملك بذلك فرصة نادرة لقيادة العالم في طريق الشيوعية . ولكن بليخانوف ، آبا الماركسية الروسية ومؤسس أول جماعة ماركسية روسية في الخارج ، لم يكن لديه شك فيما تعنيه الماركسية بالنسبة للمشكلة الزراعية الروسية . فقد اعتبر بليخانوف الفلاحين ، في روسيا كما في الغرب ، عاملا رجعيا أساسا ؛ وكتب في ١٨٩٢ عبارة ، ترددت كثيرا بعد ذلك ، « باستثناء البورجوازية والبرولتاريا ، نحن لا نرى أية قوى

(١) انظر الملاحظة (ج) : « ماركس وإنجلز والفلاحين » - في آخر هذا المجلد .

سياسية في بلادنا نجد فيها الجماعات المعارضة أو الثورية أي تأييد » (١) ومن ثم فإنه كان مقتنعا بأن الثورة في روسيا لا بد أن تأخذ الطريق الذي سارت فيه في الغرب - الطريق الذي وضعه « البيان الشيوعي » . فالمرحلة الأولى ستكون مرحلة الثورة البورجوازية الرأسمالية التي تشجع نمو الصناعة الروسية وتدمر النظم الفيودالية في شغل الأرض ، مثل نظام كوميون الفلاحين ، وبعد ذلك ، عندما تكون الرأسمالية قد رسخت قواعدها في المدينة والريف ، يصير الوقت ملانما لقلبها بواسطة الثورة البرولتارية الاشتراكية . أما فكرة الشعبين عن الانتقال الى الاشتراكية عن طريق كوميون الفلاحين دون المرور بالمرحلة الرأسمالية وبدون وجود برولتاريا قوية فهي فكرة طوبائية بحتة - أو قناع للرجعية . وظهر لنين على المسرح في التسعينات الماضية باعتباره من تلامذة بليخانوف المحمسين . وحملت كتاباته الأولى لواء الجدل ضد « الشعبين » ودافع بحماسة عن نظرية ضرورة النمو الرأسمالي في روسيا .

وفي منتصف التسعينات ، عندما بدأ لين عمله ، كانت الوقائع قد فصلت في القضية فعلا لمصلحة الماركسيين . ففي الأربعينات من القرن الماضي كان المراقب الروسي هاكشاوون قد لاحظ بوضوح الدور الحيوي لنظام الاقنان في الاقتصاد الروسي . « اذا كانت الملكية على نطاق واسع ضرورية لتقدم المدينة وللرخاء القومي ، وهو في نظري أمر لا نقاش فيه ، فإنه يجب عدم إلغاء نظام الاقنان الآن » (٢) .

وقد نسف تحرير الاقنان التوازن الذي كان الريف الروسي يتمتع به عند الحد المنخفض من الاقتصاد ، ولم يخلق نظاما آخر بدلا منه . أنه أفاد أصحاب الأراضي النشيطين الأكفاء الذين استطاعوا أن يضعوا ضياعهم على أساس رأسمالي سليم باستخدام العمال المأجورين من بين اقنانهم السابقين وأن ينتجوا على نطاق كبير للتصدير ، أما أصحاب الأراضي الأقل كفاءة أو الذين كانت ظروفهم تسوا فانهم لم يستطيعوا مواصلة أنفسهم مع الظروف الجديدة وسقطوا أكثر من ذي قبل في وحدة الاستدانة وسوء التصرف . كما شجع الإصلاح أيضا على ظهور عدد صغير من أكفأ الفلاحين الذين استطاعوا دعم ما في حيازتهم وزيادته وتفوقوا على غيرهم باستخدام

(١) ج . ف . بليخانوف « دراسات III » ص ١١٩ .

(٢) ١ . فون . هاكشاوون « دراسات عن الموقف الداخلي والحياة القومية

والمؤسسات الريفية في روسيا » ط فرنسية I (١٨٩٧) ص ١٥١ .

عمل زملائهم الأسوأ حظا ، ولكنه لم يكن بالنسبة لجمهرة الفلاحين سوى عبء الديون وزيادة ظروفهم سوءا وصور جديدة من الاستغلال نفروا منها كما نفروا من الاستغلال القديم . فقد انقسم الفلاحون الى أقلية (وصلت في بعض المناطق الى الخمس تقريبا) من الفلاحين أصحاب الأراضي ، بعضهم يستخدمون عملا مأجورا ، وأغلبية من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا يؤجرون عملهم لكبار أصحاب الأراضي أو أثرياء الفلاحين . ان دخول الرأسمالية جلب معه بدايات انقسامات طبقية في الريف الروسى (١) .

وفي هذه الاثناء كان تكوين البرولتاريا الروسية يسير بخطوات حثيثة . فقد جاءت البدايات الأولى للتصنيع في روسيا عقب تحرير الأفنان . وكان نمو السريع بعد ١٨٩٠ ، مع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، هو الأساس الذي اقيم عليه « حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي الروسى » : وكانت اضرابات ١٨٩٦ هي نقطة البداية الحقيقية للحركة البرولتارية . ولكن تأخر نمو الصناعة الرأسمالية في روسيا كان السبب في عدة سمات خاصة عبر عنها لينين في قوله « ان الامبريالية الرأسمالية الحديثة في روسيا ترابطت بشبكة من علاقات ما قبل الرأسمالية » (٢) . ففي غرب أوروبا كان المدير الصناعى في أوائل القرن العشرين قد تطور ، بعملية تدريجية واضحة المعالم ، عن صاحب المشروع الفردى المعروف لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين ؛ وكان المشروع الصغير لا يزال يلعب دورا هاما في الاقتصاد ، واحتفظت الصناعة الحديثة الكبيرة بشئ ما من خلفية الماضى المادية واتجاهاته . أما في روسيا فان الصناعة الحديثة انبثقت مكتملة السلاح من عقول رجال المال الغربيين والروس (٣) ؛

(١) وكما يقول بليخانوف ، لم يكن الفلاحون في مجموعهم طبقة واحدة بل « فئة » (estate) وقد قسمها الإصلاح الذى صدر في ١٨٦١ الى طبقتين - الفلاحون أصحاب الأراضي « البورجوازية الريفية » ، والفلاحون الذين لا يملكون أرضا « فقراء الفلاحين » ، المستقلون والمستقلون - (ج . ف بليخانوف « دراسات » III ص ٤١٠) . وعزا لينين في ١٩٠٥ الموقف المتردد الذى وقفه الفلاحون الى انقسامهم الى « بورجوازية صغيرة » و « شبه برولتاريا » . « دراسات » VI ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) لينين « دراسات » XIX ص ١٣٦ .

(٣) طبقا للمرجع الرئيسى في الموضوع بلغت استثمارات رأس المال الأجنبى في الصناعة الروسية قبل ١٩١٤ أكثر من ألفى مليون روبل ، ومن هذا المجموع كان ٢٢٦٪ فرنسا و ٢٢٦٪ بريطانيا و ١٩٧٪ ألمانيا و ١٤٣٪ بلجيكا و ٢٠٪ أمريكا .

وكانت دوافع تنميتها سياسية بقدر ما هي اقتصادية (١) ، فقد كان وراءها مجهود الدولة والمصارف أكثر من مجهود المشروع الفردى ، وكانت نسبة المشروعات الكبيرة فى الصناعة الروسية أكبر منها بكثير فى أى مكان آخر فى أوروبا (٢) . وكانت الاختلافات بين عامل المصنع الروسى والغربى أكثر حتى من ذلك برونزا . فقد كان عامل المصنع الغربى لا يزال يملك بعض المهارات والسمات الأخرى الخاصة بالحرفى الصغير . وكان العامل الروسى فلاحا جاء من القرية وقد يرجع اليها فى مواسم الكساد أو فترات الأزمة الاقتصادية . ومن الناحية القانونية ظل يعتبر فلاحا ، وكان هناك فرق بينه وبين تلك الطبقة الصغيرة من الحرفيين الذين اعتبروا من فئة « البورجوازية الصغيرة » . وكانت تنقصه درجة المهارة الصناعية والتعليم التى خلقت فى الغرب طبقة نامية من « الارستقراطية العمالية » التى تهتم بأرباح الرأسمالية . وكان ، وهو يتعرض لاستغلال لحد له ، تربية خصبة للدعاية الثورية . وانعكس كثير من الاختلافات ، فى البناء الصناعى وفى طابع العمال ، فى اختلاف النظم السياسية فى غرب أوروبا عن شرقها . وأخيرا فان التوحيد بين عامل المصنع الروسى والفلاح الروسى كان يعنى أن مصالح وشكاوى أحدهما تؤثر بعمق فى الآخر ولا سبيل الى فصلهما من الناحية العملية والتمييز بينهما كما كان الحال فى البلاد الغربية .

وكان برنامج «حزب العمال الديمقراطي الاجتماعى الروسى» الأول ينقسم ، جريا على السوابق ، الى قطاعين يتضمنان مطالب الحد الأدنى ومطالب الحد الأقصى . بيد ان الحزب الروسى لم يتعرض للخطر ، الذى لحق بالحزب الألماني ، من التركيز على مطالب الحد الأدنى على حساب مطالب الحد الأقصى - والسبب فى ذلك واضح . فمنذ ١٨٤٨ كان مفهوم برنامج الحد الأدنى ينطبق أساسا على ما يمكن تحقيقه فى ظل الثورة البورجوازية دون الضغط الى حد التحطيم على اطار النظام الرأسمالى البورجوازى ؛ وكان برنامج الحد الأقصى هو برنامج الثورة الاشتراكية

(١) بيدى ويت ، أقوى رجال المال الذين دفعوا هذه العملية ، ملاحظة ذات مغزى فى مذكراته : « انهم يقولون انى استخدمت وسائل مصطنعة فى تنمية الصناعة . فعلاذا تمنى هذه العبارة السخيفة اقبأ وسيلة أخرى غير الوسائل المصطنعة يستطيع المرء تنمية الصناعة »

(٢) فى ١٩١٣ كان ٢٤٪ من العمال الصناعيين الروس يعملون فى وحدات تستخدم أكثر من ١٠٠٠ عامل ، وكانت النسبة المقابلة فى ألمانيا ٨١٪ .

البرولتارية . وفى غرب أوروبا ، كانت الثورة البورجوازية أمرا واقعا ، ومن ثم لم يكن برنامج الحد الأدنى ثوريا ، وكان يفصله هذا الاختلاف فى المبدأ عن برنامج الحد الأقصى الثورى . وعندما أقر « حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى الروسى » برنامجا فى ١٩٠٣ ، كانت الثورة البورجوازية فى روسيا لاتزال بنت المستقبل ، ومن ثم كان برنامج الحد الأدنى والأقصى ثوريين على السواء . فمطالب الحد الأدنى السياسية فى البرنامج الذى أقره الحزب فى ١٩٠٣ تبدأ بقلب الأوتوقراطية الروسية وإبدالها بجمهورية ديمقراطية (١) . وكانت مطالب الحد الأدنى الاقتصادية التى جاءت بعد ذلك ، فى مجموعها ثورية بنفس القدر ، رغم انها وضعت باعتدال مدروس وتضمنت القليل مما لم يكن قد تحقق بعد ، أو على وشك التحقق ، فى البلاد الديمقراطية المتقدمة . فكانت تتضمن يوم الثمانى ساعات والراحة الأسبوعية وتحريم عمل الليل الا حيثما يكون ضروريا من الناحية الفنية ، وتحريم عمل الاطفال الى سن ١٦ (مع قيود حتى سن ١٨) واستخدام النساء فى اعمال غير صحية ، وتأمين الدولة ضد المرض والشيخوخة ، والتفتيش الفعال على المصانع ، وعدد من الاجراءات الأخرى المألوفة فى التشريع الاجتماعى أو البرامج الراديكالية فى البلاد الغربية . وكان القطاع الزراعى فى البرنامج معتدلا بصفة خاصة ، حيث اقتصر فى الواقع على اجراءات قصد بها « ازالة بقايا نظام الاقنان » وتشجيع « النمو الحر للصراع الطبقي فى الريف » . وكانت مقترحاته الرئيسية هى إلغاء المدفوعات التى لاتزال تطلب من الفلاحين فيما يتصل بتحريرهم (من مركز الاقنان الى مركز الفلاح الحر) ، وإعادة المبالغ التى دفعت فى هذا الشأن من قبل ، ومصادرة أراضى الكنيسة والامبراطور وإنشاء لجان من الفلاحين لاعادة الأراضى التى انتزعت من الفلاح ، عند إلغاء نظام الاقنان ، الى الأرض المشتركة فى القرى (٢) . ولم يكن للاهتمام بالقطاع الاقتصادى وجود فى المؤتمر تقريبا . فلم تلعب القضايا الاقتصادية دورا رئيسيا ، لا فى ذلك الوقت ، ولا فى المناقشات الجدلية التى حدثت بعد الانقسام بين البلاشفة والمناشفة .

ودفعت الحرب الروسية اليابانية التذمر المتفشى فى المدن والريف الى ذروته . وكانت ثورة ١٩٠٥ أول علامات الاندماج التلقائى غير المنظم

(١) يوجد برنامج ١٩٠٣ فى « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) I ص ١٩ - ٢٣ .

(٢) انظر المجلد الاول ص ٢٨ .

ونصف الواعى بين تمرد البرولتاريا الصناعية الجديدة ضد الرأسمالية الصناعية والتمرد القديم جدا للفلاحين الروس ضد الظروف الزراعية التى لا تحتمل . وفى « الأحد الدموى » ، ٩ يناير ١٩٠٥ ، كان عمال المدن هم الذين اشعلوا الثورة ، وكانت الاضرابات الصناعية الكبرى فى خريف ١٩٠٥ هى أبرز انجازاتها . ولكن الفلاحين كانوا قد تمردوا فعلا ابتداء من فبراير ١٩٠٥ فى مناطق الأرض السوداء وأقاليم البلطيق والقوقاز وانتشرت فورات الفلاحين فى جميع أنحاء روسيا فى أواخر العام واستمرت تشتعل من وقت لآخر فى ربيع وصيف ١٩٠٦ بعد أن أخذت الثورة فى المدن والمصانع بوقت طويل . وقد أيد ما حدث فى ١٩٠٥ وجهة نظر البلاشفة فى نقطة واحدة : ضرورة قيادة البرولتاريا للثورة . ولكنه أثبت أن الثورة لاتنجح فى روسيا دون المشاركة الايجابية من جانب الفلاحين ، وبين أيضا أن الفلاحين الروس يمكن أن يقبلوا على نداءات ثورية أكثر راديكالية بكثير مما يتضمنه القسم الزراعى الحريص فى برنامج الحزب . وفى ابريل ١٩٠٥ أشاد المؤتمر البلشفى الثالث الذى عقد فى لندن « بحركة الفلاحين النامية » ، ومع تسليمه بانها « لاتزال تلقائية وبدون وعى سياسى » أعلن انها جديرة بتأييد الديمقراطيين الاجتماعيين . وتخطى المؤتمر المطالب المعتدلة التى جاءت فى برنامج الحزب ودعا فى قراره علنا « الفلاحين وبرولتاريا القرى » الى « الرضى الجماعى لدفع الضرائب والفوائد وعدم اطاعة التجنيد الاجبارى وأوامر الحكومة وعمالها » (١) . وكان لنبي قد أعلن فى نفس الشهر أن الهدف المباشر للثورة هو اقامة « دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية الديمقراطية » : وجاءت نشرته « تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية فى الثورة الديمقراطية » التى كرسها لشرح هذه الفكرة ، تتضمن تمييزا دقيقا بين المرحلة الأولى أو البورجوازية للثورة ، التى تتحالف فيها البرولتاريا مع الفلاحين فى مجموعهم ، والمرحلة الثانية أو الاشتراكية ، التى تجمع فيها البرولتاريا فقراء الفلاحين ضد العناصر الرجعية فى الريف :

« نحن نؤيد حركة الفلاحين فى حدود كونها ثورية ديمقراطية . ونحن نستعد (نعم نستعد فى نفس الوقت) للصراع معها فى حدود ما تظهر فى دور رجعى ضد البرولتاريا . ان جوهر الماركسية بأكمله

(١) « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) I ص ٢٦ - ٢٧ .

يمكن في هذه المشكلة المزدوجة (١) . ولكنه لم يناقش السياسة الزراعية التي تتبع في المرحلتين . وفي ديسمبر ١٩٠٥ عقد اجتماع للبلاشفة في تامرغورس تناول موضوع إعادة النظر في القسم الزراعي من برنامج الحزب . واقترح حذف النقاط الخاصة « بالاستقطاعات » (باعتبارها معتدلة أكثر مما ينبغي) و « بالمدفوعات » (باعتبارها قد تمت) ، كما اقترح الوعد بتأييد كل الإجراءات الثورية التي يتخذها الفلاحون ، بما فيها مصادرة جميع الأراضي المملوكة ملكية خاصة ، والعمل على اقناع الفلاحين « بالتعارض الحاسم بين مصالحهم ومصالح بورجوازية القرى » ، وتوجيههم نحو هدف الاشتراكية (٢) .

وكان من نتائج التقارب الذي حدث بين البلاشفة والمناشفة في شتاء ١٩٠٥ - ١٩٠٦ تأليف لجنة مشتركة لجمع المقترحات الخاصة بتعديل البرنامج الزراعي وتنسيقها (٣) لعرضها على ماسمى « مؤتمر الوحدة » (الذي تقرر عقده في استوكهلم في إبريل ١٩٠٦) . وكرس مؤتمر استوكهلم لنساسة الزراعة للحزب أطول وأكمل مناقشة متشابهة حظيت بها هذه المسألة في الدوائر الديمقراطية الاجتماعية ؛ وبالإضافة إلى الانقسام الرئيسي بين البلاشفة والمناشفة (وكان المناشفة يتمتعون بأغلبية صغيرة) انقسم كل من المناشفة والبلاشفة على أنفسهم فيما يتصل بهذا الموضوع . وقد وافق الجميع باستثناء قلة لا وزن لها على أن البرنامج القديم قد أصبح عتيقا وأنه يجب معالجة مشكلة الأرض ككل لأرضاء تطلعات الفلاحين التي عبرت عنها حركات التذمر المنتشرة .

وكانت الخطوة الأولى بسيطة نسبيا . فقد أراد البلاشفة «مصادرة» كل أرض الكنيسة والامبراطور والدولة واصحاب الضياع ؛ وأراد المناشفة «تجنيد» هذه الأراضي وهو تعبير ينطوي ، أو على الأقل لا يستبعد ، تعويض اصحاب الاراضي . ولكن عددا كافيا من المناشفة اتفق مع البلاشفة في هذه النقطة بحيث حصلوا على الأغلبية فيها ، وظهر لفظ « مصادرة » في قرار المؤتمر . واستثنيت الحيازات الصغيرة ، دون تحديد أكثر من ذلك ، من المصادرة .

(١) لنين « دراسات » VIII ص ١٨٥ - ١٨٦ ، وفيما يتصل بتحليل أوفى لوجهة نظر لنين في ذلك الوقت انظر المجلد الأول ص ٥٥ .

(٢) « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) ص ٥٨ - ٥٠ ، ونقول كرويسكايا في « ذكرياتي عن لنين » (الترجمة الانجليزية ١٨٢٠) ص ١٢١ - ١٢٣ ، ان اجتماع تامرغورس كان أول مناسبة عرض فيها لنين ما خلس به من تجربة ثورة ١٩٠٥ . (٣) يوجد تقرير اللجنة في « لنين » دراسات IX ص ٤٥٨ - ٤٦٠ .

وكانت القضية الشائكة أكثر ، والتي تار حولها جدل أكبر ، هي ماذا يحدث بعد المصادرة . وهنا أمكن تمييز الخطوط العريضة لوجهتي النظر المختلفتين . فالمناقشة ، الذين لا يشقون في سلطة الدولة المركزية . أرادوا نقل ملكية الأرض إلى « أجهزة الحكم الذاتي المحلي » التي تغطي حق استخدامها بصفة دائمة للفلاحين الذين يفلحونها . وكانت وجهة النظر الأخرى ممثلة في المشروع الذي وضعه لنين وأيدته أغلبية اللجنة التمهيدية . واقترح هذا المشروع وضع الأرض المصادرة تحت سيطرة لجان الفلاحين إلى أن يتم عقد « الجمعية التأسيسية » . وبعد ذلك إذا قامت جمهورية كاملة الديمقراطية (ونقط إذا قامت هذه الجمهورية) يطالب الحزب بإلغاء الملكية الخاصة في الأرض ونقل ملكيتها إلى « الشعب كله » أو ، تبعا لنص آخر ، إلى الدولة . وقال لنين أن الشرط الذي جاء في مشروعه والخاص بإقامة جمهورية كاملة الديمقراطية كان لازالة المخاوف التي أعلنها البلاشفة من نقل الأرض إلى سلطة الدولة المركزية . ووافقت المجموعة الثالثة . وكانت أغليبتها من البلاشفة ، على مشروع لنين فيما يتصل بالمرحلة المبدئية الخاصة بإنشاء لجان الفلاحين ، ولكنها اقترحت المطالبة في « الجمعية التأسيسية » بنقل الغابات والمناجم إلى الدولة ، ونقل الضياع الكبرى « التي يمكن أن تتم فلاحتها على أساس مشترك » إلى أجهزة الحكم الذاتي المحلي ، على أن يقسم الباقي بعد ذلك بين الفلاحين في صورة ملكية كاملة . ورد لنين ، الذي كان قد أعلن من قبل أن الملكية الفردية للفلاحين وضع رأسمالي في جوهره ومن ثم فهي تمثل تقدما على النظام الفئودالي الذي يملك فيه سادة الأرض الضياع الكبرى ويستغلونها بواسطة عمل الفلاحين (١) ، بأن سياسة « التقسيم » خطأ (حيث أنها لا تنطوي على ما يشير إلى الاشتراكية كهدف نهائي) ولكنها ليست « ضارة » ، في حين أن سياسة نقل ملكية الأرض إلى أجهزة الحكم المحلي (التي ليست رأسمالية ولا اشتراكية) « خطأ وضارة معا » . لم سحب مشروعه ، الذي لم يكن لديه أمل في إقراره ، وأيد التقسيم ضد ملكية أجهزة الحكم المحلي . وقد دارت المناقشة كلها على أساس نظرية الطابع البورجوازي للثورة المقبلة . ولم يذكر لنين صراحة ، لا في مناقشات المؤتمر ولا في النشرة التي سرد فيها رأيه في الموضوع بتفصيل بعد ذلك ، الاعتراض الأساسي (٢) على الدعوة إلى ملكية الفلاحين الفردية - وهو الحاجة في المستقبل إلى قلب عملية التقسيم إلى عملية تجميع عندما تحل

(١) لنين « دراسات » IX ص ٦١ .
(٢) نفس المرجع IX ص ١٢٩ - ١٥٦ ، ١٨٤ - ٢٠٠ .

مرحلة الاشتراكية لإعادة وحدات الانتاج الجماعية الكبيرة ، ولم يكن هناك شخص آخر يفكر في المستقبل البعيد الى هذا الحد (١) . ولكن البلاشفة ظلوا أقلية . وتمت الموافقة على مشروع المناشفة الذي يوصى بملكية الأرض لأجهزة الحكم المحلي باعتباره وجهة نظر المؤتمر . بيد أن المؤتمر أصدر قرارا مصاحبا فيما يتعلق بالتكتيك يفتح الطريق لتفكير أوسع في المستقبل إذ يصدر تعليماته الى الحزب بأن « يحذر الفلاح ضد اغراء نظام الملكيات الصغيرة الذي لا يمكن ، ما دام الانتاج السلمي موجودا ، أن يقضى على فقر جماهير الفلاحين ، وأن يشير في النهاية الى ضرورة الثورة الاشتراكية باعتبارها السبيل الوحيد للقضاء على الفقر والاستغلال تماما » . وتحدث قرار آخر عن أهمية التنسيق بين تمرد الفلاحين ، والحركة الهجومية للبرولتاريا ضد القيصرية ، (٢) .

وظهرت جوانب النقص في قرارات ستوكهلم عندما ووجهت بالبرنامج الزراعي « للثوريين الاجتماعيين » ، خلفاء « الشعبيين » ، وكان حزبهم في ذلك الوقت هو حزب الفلاحين بلا منافس . فطبقا للبرنامج الذي أقره مؤتمر الثوريين الاجتماعيين في يناير ١٩٠٦ كان حزبهم يطالب بتشارك الأرض عن طريق « اخراجها من التبادل التجاري وتحويل الملكية الخاصة الفردية الى ملكية قومية مشتركة » ، وتوزع الأرض على الأفراد على أساس مبدئين وصفا بأنها « مبدأ العمل » و « المساواة » ، بمعنى التوزيع المتساوي للأرض بين أولئك الذين يفلحونها . وكانت الصعوبة الوحيدة هي تحديد المعيار الذي تحسب المساواة على أساسه (عدد العمال في الأسرة أم عدد المستهلكين فيها) . وقد وضعت هذه السياسة الثوريين الاجتماعيين في مصاف أولئك الاشتراكيين اللاماركسيين الذين رأوا جوهر الاشتراكية في التوزيع المتساوي وليس في أسلوب الانتاج . ولا يختلف برنامج الثوريين الاجتماعيين للوهلة الأولى اختلافا كبيرا عن مشروع قرار البلاشفة الذي لم يحظ بالموافقة في مؤتمر ستوكهلم . فقد كان هذا المشروع يطالب أيضا بتقسيم الأرض بين الفلاحين بالتساوي . ولكن لنين أوضح ، في نشرة طويلة عن السياسة الزراعية كتبها في آخر ١٩٠٧ ، كلا من نقطة الاتصال المباشر بين الوضعين والاختلاف الأساسي في النهاية بينهما :

(١) وقد كتب لنين بعد ذلك بعام : « البرولتاريا ستجلب معها الاشتراكية الانتاج الاشتراكي الكبير وليس اشتراكية المساواة بين صفاد الملاك » (دراسات XI ص ١٨٧) .

(٢) KKB v Rezol (١٩٤١) ص ٧٥ - ٧٦ . وتوجد مناقشات مؤتمر Chetvertyi S'ezd RSDRP (١٩٢٤) .

« ان فكرة المساواة أكثر فكرة ثورية في الصراع مع النظام المطلق امديم بصفة عامة ومع نظام سادة الأراضي الكبار من ملاك الاقنان بصفة خاصة » . ففكرة المساواة مشروعة وتقدمية في حدود كونها تعبيرا ، من جانب الفلاحين ابناء البورجوازية الصغيرة ، عن الصراع ضد عدم المساواة التي يمثلها نظام الاقنان الفيودالي . ان فكرة « التسوية » في سفل الأرض مشروعة وتقدمية في حدود ما تعبر عن سعى ملايين الفلاحين الذين أضر بهم العوز ودمرهم سادة الأراضي لتقسيم (١) الضياع الكبرى التي تضم آلاف الأفدنة . وفي اللحظة الراهنة من التاريخ تعبر هذه الفكرة حقيقة عن مثل هذا السعى وتساعد على قيام ثورة بورجوازية متسقة ، وان كانت محوطة بضباب من التعبيرات شبه الاشتراكية

أن المضمون الحقيقي لهذه الثورة ، التي يعتبرها « الشعبيون » اشتراكية . هو تهديد الطريق تماما للرأسمالية بالاستئصال الكامل لنظام الاقنان . ان « الشعبيين » يتصورون أن هذه التسوية تقضي على العامل البورجوازي ، في حين أنها في الحقيقة تعبر عن تطلعات أكثر البورجوازية « راديكالية » (٢) .

وهكذا استطاع البلاشفة في المرحلة المبئية أن يستخدموا شعار الثوريين الاجتماعيين « التسوية » ، بل وأن يسيروا في تحالف معهم فيما يتصل بقضية السياسة الزراعية . ولكن ما بدا للثوريين الاجتماعيين هدفا اشتراكيا نهائيا كان في نظر البلاشفة مجرد اجراء عرصى في الثورة البورجوازية . وبمجرد أن تكتسح الثورة البورجوازية بقايا الفيودالية ونظام الاقنان باسم المساواة بين الجميع في ملكية الأرض سيحدث الانقسام ، حيث كان المفهوم البلشفي عن الثورة الاشتراكية الزراعية يختلف جملة وتفصيلا عن مفهوم الثوريين الاجتماعيين . ولكن ما دام الوقت لم يحن بعد للتفكير الجدي في السياسات الزراعية الاشتراكية ، فإنه يمكن بسهولة اغفال الحد الفاصل بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين .

واستنتجت الحكومة القيصرية من احداث ١٩٠٥ - ١٩٠٦ نفس النتيجة التي خرج بها الثوريون ، وهي أن موقف الفلاحين أصبح نقطة التركيز في الموقف في روسيا . وصدر بعد البيان الدستوري في ١٧

(١) وأضاف لنين حاشية «أنى لا يتحدث هنا عن التقسيم للملكية بل عن التقسيم للفلاحة : والتقسيم ممكن - وحتى مادامت الفلاحة الصغيرة سائدة - في ظل ملكية أجهزة الحكم المحلي وفي نظام التشارك » .
(٢) لنين « دراسات » XI ص ٢٤٧

نوفمبر ١٩٠٥ . الذى قصد به تهدئة العناصر التحررية والراдикаلية في المدن . بيان آخر في ٢ نوفمبر بعد الفلاحين برد المدفوعات المبالغ فيها التى دفعت في عملية تحريرهم . وبعد ذلك بعام - وفي اثناء هذا العام عقد مؤتمر ستوكهلم - صدر مرسوم ستوليبيين الشهير في ٩ نوفمبر ١٩٠٦ الذى افتتح عهدا جديدا في السياسة الزراعية . وكان تأثير المرسوم مزدوجا . فقد حلت كميونات الفلاحين التى بطلت فيها عادة التوزيع الدورى للأرض على الفلاحين ، ووزعت الاراضى على رموس الأسر التى كانت تؤلف الكميون . وفي الكميونات التى كانت عادة التوزيع الدورى لانزال سائدة فيها شجع رموس الأسر على المطالبة بالخروج من الكميون بنصيبهم في أرض الكميون ، ووضعت ترتيبات لتسهيل مثل هذا الخروج باعادة تجميع الأرض . وهكذا فان المرسوم بدأ يعمل على تحطيم النظام الجماعى القديم في ملكية الفلاحين واحلال الملكية الفردية محله كأساس للاقتصاد الريفى الروسى . والى جانب التشريع القانونى استخدمت ايضا حوافز غير مباشرة منها انشاء بنك للفلاحين يقدم قروضا بشروط مواتية للملاك الأفراد أو لمن سيصرون ملاكا . وخلال السنوات العشر التالية لصدور المرسوم خرج من الكميونات اكثر من مليونى أسرة ، وبلغت هذه الحركة ذروتها في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ . وكانت أكبر المناطق تائرا بالاصلاح في اكرانيا غرب الدنيبر حيث انتقل حوالى نصف أرض الكميونات السابقة الى الملكية الفردية . وكانت هذه المنطقة مركز تجارة تصدير الحبوب : وفيها كانت الزراعة الروسية قد بلغت اقصى انتاجها وكانت على أرفع مستوى من التنظيم الرأسمالى . وهنا ايضا كان يؤس الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والذين يعملون كعمال زراعيين على أشده . وبهذا المعنى وصف تروتسكى منطقة الأرض السوداء في اكرانيا بأنها « هند روسيا » (١) ، ومن اكرانيا خرجت موجات متتابة من المهاجرين في السنوات الاولى من القرن العشرين الى سيبيريا وعبر الأطلنطي .

وفي حين كان من المؤلفات تحدث عن « دجعية ستوليبيين » ، بالنظر الى سياسة الاضطهاد الادارية التى مارستها حكومة ستوليبيين ، فان هذا التعبير لا ينطبق تماما على سياسة ستوليبيين في الاصلاح الزراعى ، التى كانت استمرارا منطقيا للاتجاه المصاحب لتحرير الاقنان . لقد كان العرض الرئيسى من التحرير خلق احتياطي من العمل « الحر » للتنمية الصناعية . فحتى الريف كان قد دخل في نطاق الاقتصاد النقدي : ان

(١) ل . بروسكى ١٩٠٥ : ط ٢ / ١٩٢٢) ص ١٨ .

الرأسمالية قسمت ظهر النظام الفئودالى القديم . وصارت كميونات الفلاحين ، آخر آثار ذلك النظام ، عتبة في سبيل دخول انتمائه الرأسمالية والكفاءة الرأسمالية في الزراعة الروسية . وربما كان مصدر وحى اصلاح ستوليبيين هو الرغبة في بناء قلعة ضد الثورة عن طريق خلق طبقة من الفلاحين المزدهرين الراضين ، ولكن في حدود ما تعتبر الرأسمالية تقدما على الفئودالية فانها ، كما قال لينين ، كانت « مقدمة بالمعنى الاقتصادي العلمى » (١) . ومن الناحية الأخرى استطاعت الرأسمالية الزراعية أن تتخذ صورتين مختلفتين : رأسمالية أصحاب الأراضى الذين يستخدمون العمل المأجور ورأسمالية الفلاحين الأمراء . ووصف لينين الصورة الأولى بأنها « النظام البروسى » والثانية (ووصفا مضللا بعض الشيء) بأنها « النظام الأمريكى » (٢) . وندد باصلاح ستوليبيين (بطريقة مضللة الى حد ما ايضا) على أساس انه يهدف الى النظام الأول أكثر من الثانى باعتبار أنه موجه الى الفلاحين ككل . وهاجبه بشدة على أنه « تشجيع لسرقة الكميونات بواسطة الكولاك » ، وتحطيم للعلاقات الزراعية القديمة لمصلحة حفنة من الملاك المزدهرين على حساب الحراب السريع للجماهير » ، ووصفت سياسته بأنها « سياسة الحراب الكامل للفلاحين وتحطيم الكميونات بالقوة لتمهيد السبيل للرأسمالية في الزراعة باى ثمن » (٣) .

وهناك شيء من الحقيقة وراء هذه العبارات الديماجوجية . فقد كان من المؤلف في كتابات الموضوع التمييز بين ثلاث فئات من الفلاحين : « الفلاحون الفقراء » ومنهم يتألف حوالى ٨٠ في المائة من المجموع كله ، وهم من لا يملكون أرضا أو يملكون قدرا لا يكفى لمعاشهم ويضطرون الى العمل كاجراء عند الآخرين هم وأسرهم ، و « الفلاحون المتوسطون » وهم أولئك الذين لديهم من الأرض ما يكفيهم بعملهم الخاص وعمل أسرهم ، و « الفلاحون البورجوازيون » أو « الكولاك » ، وهم مزدهرون الى حد يكفى لاستخدام العمال (وان كان استخدام حتى عامل واحد يبدو أنه يجعل المالك من هذه الفئة) . وكان الغرض من الاصلاح هو تشجيع وتأييد الكولاك ، أو من يحتمل أن يصيروا من الكولاك ، على حساب جمهرة الفلاحين الفقراء الأقل نشاطا وأقل تدبيرا وأسوأ حظا ، وبذلك يتكون

(١) لينين « دراسات » XI ص ٢٥٢ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ٢٥٢ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٧٨ و XII ص ٢٣ .

« راق » (stratum) أعلى من الفلاحين المزدهرين على ولاء للنظام - وقد قال ستوليبين نفسه : « ان الحكومة وضعت ثقتها ، لا في المحتاجين والسكيرين ، بل في النشطين والأقوياء » (١) . وقد فشل هذا الحساب . فلم يكن هناك حل للمشكلة الزراعية الروسية - وهي معضلة ستقضى مضاجع البلاشفة فيما بعد - الا برفع الالتجائية المنخفضة التي يرثي لها للزراعة الروسية . وما كان من المستطاع تحقيق ذلك الا باستخدام الآلات والآليات الفنية الحديثة ، الذي لم يكن بدوره ممكنا على أساس الحيازات الفردية للفلاحين .

ولو كان لينين محقا في مقارنة خطة ستوليبين « بالنظام البروسى » لكأنت على الأقل اتسمت بعنصر الكفاءة الذى كان فى اواقع ينقصها ، بل انها كانت فى الحقيقة أكثر تخلفا فى حدود ما جنحت الى تحطيم الوحدات الزراعية الكبيرة الى وحدات أصغر ، لقد كانت من الوجهة الفنية نعمل على التخلف . ومن ثم كان كل أمل ستوليبين هو تحسين حال القلائل « النشطين والأقوياء » من الكولاك على حساب استغلال أشد وقعا - وهنا كان لينين على حق تماما - لجمهرة الفلاحين الفقراء . وفى النهاية كان الاجراء الذى قصده به محاربة الثورة من العوامل التى أسهمت الى حد كبير فى نجاحها . فهو اذ أدى الى زيادة سوء حال أغلبية الفلاحين ، من الناحية المطلقة وبالنسبة للقلة من زملائهم الأحسن حظا ، قسم الفلاحين على أنفسهم وجعل فى وسع الثوريين أن يجتذبوا الفقراء المستغلين فى صراع ضد الأثرياء المستغلين حتى داخل صفوف الفلاحين . وهكذا استخدم لينين الدعاية طوال تلك السنوات حجة أن اصلاح ستوليبين أدى الى خراب جمهرة الفلاحين . ولكن لينين الماركسى ولينين الاقتصادى الروسى كان يدرك تماما أين يكمن الحل النهائى :

« ان سادة الاراضى والرأسماليين يعرفون تماما العدو الذى يتعين عليهم مواجهته ويشعرون تماما أن الثورة وحدث انتصار مصالح سادة الارض وانتصار الملكية الخاصة فى الارض ككل ، وحدث انتصار مصالح الفلاحين والغاء الملكية الخاصة فى الارض ككل ، سواء أرض سادة الارض أو أرض الفلاحين . . . والواقع أن الصراع سيحدد هل ستبنى روسيا الجديدة بواسطة سادة الارض (وهذا مستحيل الا على أساس الملكية الخاصة فى جميع أنواع الارض) أم بواسطة جماهير الفلاحين (وهذا

مستحيل فى بلد شبه فيودالى بدون تحطيم الملكية الخاصة سواء فى أرض سادة الارض أو الفلاحين الافراد) » (١) .

ولعل هذا هو أوضح ما يوجد فى كتابات لينين فى ذلك الوقت من اعتراف بحقيقة أن توزيع الارض الى حيازات للفلاحين على أساس المساواة ، وان كان ضروريا كخطوة متوسطة فى المرحلة البورجوازية من الثورة ، لا يمكن أن يكون حلا دائما ، وأن الحيازات الفردية لا بد أن تندمج فى وحدات اقتصادية أكبر بواسطة الثورة الاشتراكية ، تماما كما ستكتسح الثورة البورجوازية ضياع سادة الارض .

ومن السهل تفسير الاهتمام الضخم من جانب الحكومة الروسية والثوريين على السواء فى ذلك الوقت بالمسألة الزراعية ، لانتجارب ١٩٠٥ وحدها ، بل كذلك بالظروف الاقتصادية الأساسية فى بلد يؤلف الفلاحون فيه ٨٠ فى المائة من السكان وينتجون ٥٠ فى المائة من الدخل القومى . بيد أن النمو السريع والمستمر فى الجزء الصناعى من الاقتصاد القومى كان أكثر أهمية بالنسبة للمستقبل . فبين ١٩٠٠ و ١٩١٣ ارتفع الانتاج الصناعى فى روسيا بمقدار ٦٣ فى المائة مقابل زيادة فى الانتاج الزراعى تمثل ٣٥ فى المائة (٢) . وشهدت نفس الفترة نموا ضخما فى الاحتكارات الصناعية والتجارية واعتمادا متزايدا من جانب الصناعة على الاستثمارات الأجنبية واستثمار الدولة الروسية . وهكذا زاد تمارض الصناعة الرأسمالية المتقدمة التى تعمل فى بيئة ريفية بدائية حدة مع اقتراب أزمة الحرب والثورة . وبعد الأزمة الاقتصادية فى مطلع القرن كانت السنوات من ١٩٠٨ الى ١٩١٣ سنوات ازدهار وتوسع فى الصناعة الروسية ، ومن ثم لم يكن فيها مجال كبير للدعاية الثورية . وخلال هذه السنوات لم تحدث اضافات فكرية جديدة من أى لون من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين الروس الى السياسات الصناعية للحزب . لقد استمر تروتسكى ، متأثرا بتجربة سوفيت بتروجراد ، يصر على أن البرونيتاريا ، اذ تحاول فرض المطالب « الديمقراطية » مثل يوم الثمانى ساعات ، لابد أن تدفع حتما الى تبني السياسة « الاشتراكية » الخاصة بالاستيلاء على المصانع (٣) . ولاحظ لينين أيضا ، بصورة أكثر حرصا ، أن « ان يوم الثمان ساعات والاصلاحات المائلة لا بد أن تصير حتما فى أى احتمالات

(١) لينين «دراسات» XII ص ٤٠٦ .

(٢) ب . ا . « لياشكو » « Istorija Narodnogo Khozyaistva SSSR » II (١٩٤٨)

ص ٣٤٩

(٣) انظر المجلد الاول ص ٥٨ - ٥٩ .

(١) اوردها ج . ت . ووينسون « الريف الروسى فى ظل النظام القديم »

ص ١٩٤

كان ما أسهم به في اقتصاديات الاشتراكية هو تحليل ناقد لاقتصاديات المرحلة الأخيرة للمجتمع الرأسمالي .

وقد أصدر لينين فور عودته الى بتروجراد في ٣ ابريل ١٩١٧ ماعرف باسم «أطروحات ابريل» ، التي وضعت استراتيجيية ثورة أكتوبر وأعلنت الانتقال من « المرحلة الأولى للثورة » ، التي أعطت السلطة للبورجوازية ، الى « مرحلتها الثانية » ، التي لا بد أن تعطى السلطة للبرولتاريا والرافات الفقيرة من الفلاحين » . ووضع البرنامج الاقتصادي في «الاطروحة» السادسة والسابعة والثامنة . ودعت الاطروحة السادسة الى « نقل مركز الثقل في البرنامج الزراعي الى سوفينات مندوبى فقراء الفلاحين » (التي كان من الواضح انها منفصلة عن سوفينات الفلاحين في مفهوم لينين في ذلك الوقت) ، والى «مصادرة كل ضياع أصحاب الاراضى» : فكل الأرض توضع تحت تصرف سوفينات مندوبى الفلاحين الفقراء والعمال وتحويل الضياع الكبرى (من حوالى ٢٠٠ فدان الى حوالى ٦٠٠ فدان ، تبعاً للظروف المحلية - وهو حد أدنى منخفض لهذه الفئة من الضياع) الى مزارع نموذجية « تعمل تحت سيطرة فقراء الفلاحين وحساب المجتمع » . ودعت الاطروحة السابعة الى انشاء بنك قومي واحد تسيطر عليه سوفينات مندوبى العمال ، ودعت الاطروحة الثامنة لسيطرة مندوبى العمال على «الانتاج الاجتماعى وتوزيع المنتجات» (وان كان ذلك لا ينطوى على «تطبيق الاشتراكية باعتباره هدفاً مباشراً») (١) . وكان التركيز في الاطروحات على المشكلة الزراعية يدل على اتجاه فكر لينين . فقد كان لينين واقعياً ، وصار الآن يفكر لأول مرة على أساس أوضاع الثورة الروسية المجسدة ، ثورة في بلد أغلبيته الساحقة من الفلاحين . وكان قد كتب قبل أن يغادر سويسرا ان الحكومة المؤقتة لا تستطيع أن توفر للشعب خبزاً (وفى أحسن الحالات تعطى الشعب ، كما هو الحال فى ألمانيا ، «جوعاً منظماً بعسكرية ») ، لان الخبز لا يمكن الحصول عليه الا بواسطة اجراءات لا تتفق مع قدسية رأس المال وملكية الارض » . وفى هذه النقطة ، وفى اشارته المحدودة الى المزارع النموذجية فى الاطروحة السادسة ، لمس لينين عصب الثورة الروسية . فلا يمكن للثورة الديمقراطية البورجوازية أن توفر لروسيا الطعام حتى مع توزيع الارض بأقصى راديكالية ممكنة : فالاشتراكية وحدها هي التي تستطيع أن تقوم

سياسية أداة للحركة التقدمية » (١) ، ولكن مما له مغزى أن هذه الملاحظة قيلت عرضاً فى مناقشة السياسة الزراعية . بيد أن موجة التدمير الصناعية ، التي كانت قد تراجعت بعد هزيمة الاضرابات الجماهيرية فى ١٩٠٥ ، بدأت تعود بقوة جديدة فى ١٩١٢ . اذ حدث صدام خطير فى حقول الذهب فى لينيا قتل فيه ٥٠٠ عامل بواسطة الجنود - وهى أسوأ مذبحة منذ « الأحد الدموى » - كان بداية لفترة جديدة من الاضطرابات الصناعية ، كما عاد التدمير بين الفلاحين الى الظهور ثانية فى العاملين السابقين على اندلاع الحرب فى ١٩١٤ . فالقوى المختفية التي أدت الى ثورة ١٩٠٥ كانت تغل وتقوم مرة أخرى تحت السطح . وبدأ لينين مرة أخرى ، بعد خمس سنوات من الهبوط الحاد والنزاع الداخلى الشديد فى الحزب ، يتطلع نحو مستقبل زاهر بالاحتمالات .

وكشفت حرب ١٩١٤ بسرعة عن عدم كفاية الاقتصاد القومى الروسى وعجزه فى ظروف الحرب الحديثة . وكان التطوران المتميزان فى سنوات الحرب هما زيادة سيطرة الدولة على الصناعة وتركيز الصناعة عن طريق استئصال المشروعات الصغرى والضعيفة . ولكن توقف ورود المهمات والآلات الاجنبية تماماً تقريباً سرعان ما وضع حدا لهذا التوسع حتى فى صناعات الحرب ، ووصلت الصناعات الأخرى الى ما يكاد يكون توقفاً تاماً . وفى نهاية ١٩١٦ كان من الواضح أن المجهود الصناعى الروسى الأساسى قد استهلك . وفى هذه الاثناء كانت الزراعة قد تعرضت لحسارة أسوأ حتى من الصناعة بفقدان القوة العاملة بسبب التجنيد وتعلم تجديد الآلات والأدوات الزراعية . وهبط الانتاج بصورة كارثة ، وفى شتاء ١٩١٦ - ١٩١٧ كانت المدن قد بدأ بعضها الجوع . وكانت الاضرابات الصناعية ، التي دفع اليها الجوع والظروف المتزايدة السوء فى المصانع والياس الواضح من الحرب ، مقدمة ثورة فبراير . وكان لينين فى سويسرا ، يراقب فى جميع أنحاء أوروبا أعراض الموت للرأسمالية ، وأشار الى أن التاريخ قد سار خطوة طويلة أخرى الى الأمام ، ولكنه امتنع عن أى تنبؤ أو عن تصور مشروعات للنظام الاشتراكى المقبل . وفى ١٩١٦ أكمل عمله الكبير الذى أخرجه فى فترة الحرب « الامبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية » . لقد كان لينين تلميذاً حقيقياً لماركس ، فى أسمية الثورة

بالهجوم الضروري على الارض المملوكة نفسها . ونستطيع عدلا أن نقول
ان تروتسكي اكتشف ضرورة الانتقال المستمر من الثورة البورجوازية الى
الثورة الاشتراكية من ملاحظته للبرولتاريا في بتروجراد في ثورة ١٩٠٥ ،
وان لينين وصل الى نتيجة مشابهة في ١٩١٧ عن طريق دراسة المشكلة
الاساسية ، التي برزت بوضوح سافر تحت تأثير ظروف الحرب ، والخاصة
بتوفير الطعام للشعب الروسي . لقد كان الطريقان منفصلان ، ولم تكن
الفروض الأولية واحدة تماما . ولكن كلا منهما وصل في ١٩١٧ الى نفس
السياسة العملية .

الفصل السادس عشر

وقع الثورة

(أ) الزراعة :

لقد برزت الاحداث التالية الأولية التي منحها لينين للمشكلة
الزراعية في القسم الاقتصادي من اطروحات ابريل ، وان كان لينين وحده
بين البلاشفة هو الذي أدرك أهميتها القصوى في ذلك الوقت . فقد كان
الفلاحون لا يزالون كما مجهولا ، وأعطى لينين في ابريل ١٩١٧ اتباعه
تقديرًا حريصًا جدا للاحتتمالات .

« اننا نريد أن يتجاوز الفلاحون البورجوازية ويستولوا على الارض
من أصحاب الاراضي ، ولكن يستحيل في الوقت الحاضر ان نقول شيئا
محددًا عن اتجاههم بعد ذلك . . . وليس من المسموح الآن للحزب
البرولتاري أن يعقد آماله على اشتراك المصلحة مع الفلاحين . نحن نكافح
لنضم الفلاحين الى جانبنا ، ولكنهم الى حد ما يقفون ، عن وعي ، الى جانب
الراسماليين (١) » .

ومن الناحية السياسية كان لينين على حق في اعتقاده أن حزب
الشوريين الاجتماعيين لن ينفصل عن البورجوازية ، وأن الفلاحين

(١) لينين « دراسات » XX ص ٢٤١ ، ٢٤٥ .

سيتمسكون بالنوريين الاجتماعيين بوصفهم ممثلهم التقليديين . وتحليص
الفلاحين من هذا الولاة وكسبهم الى جانب البلاشفة هو الشرط الضروري
لنجاح البلاشفة في قيادة الثورة . ولذلك كان هناك . داخل الصراع ضد
الحكومة المؤقتة في السوفيتات الذي يقوم به البلاشفة بلا هوادة ويقوم به
النوريون الاجتماعيون في تردد ، صراع آخر يقوم به البلاشفة ضد
النوريين الاجتماعيين للحصول على تأييد الفلاحين . وقد لعبت هذه
القضية دورها في جميع الحسابات والتاورات السياسية في الفترة ما بين
تورنى فبراير وأكتوبر .

وكان سير أحداث الثورة الزراعية في روسيا دليلا على صحة مبدأ لنين
الخاص بأن طريق الاشتراكية «ستحدده تجربة الملايين عندما تبدأ العمل
بنفسها» . فقد كانت الأعمال والتوترات التي أثارها ثورة فبراير سببا في
فورات جديدة من اضطرابات الفلاحين في عدة أجزاء من روسيا . ومن
العسير الحصول على أدلة محددة على طبيعة ما حدث ومداه . ففي نهاية
أبريل ١٩١٧ لاحظ لنين أن «الفلاحين يستولون على الأرض فعلا دون
تعويض أو دفع ربع الأيجار» ، وأنه في إقليم بنزا «يستولي الفلاحون على
مواشي سادة الأرض» . وما يدل على أن هذه الأعمال كانت منتشرة (١)
تلك النداءات المتوالية الى الفلاحين من الحكومة المؤقتة ومؤيديها تحثهم على
انتظار قرارات الجمعية التأسيسية . وكان رد الحكومة على الاضطرابات
هو اصدار مرسوم بإنشاء لجان متدرجة لتمهيد الطريق لاصلاح زراعي يتم
اصداؤه عندما تجتمع الجمعية التأسيسية ، فكانت هناك لجان أراضى
لمراكز الريفية يختار أعضاؤها بالانتخاب العام ولجان مقاطعات ولجان
أقاليم ، وأخيرا «لجنة عليا للأرض» في العاصمة . وهكذا كان التكوين مماثلا
لتكوين السوفيتات ، ولكن سوفيتات الفلاحين كانت لا تزال في مرحلة
بدائية وبعيدة تماما عن الجهاز الحكومي . وكان المرسوم من صنع أول
وزير للزراعة في الحكومة المؤقتة ، الذي كان من حزب «الكاديت» ويؤيد
من ناحية المبدأ تأميم الأرض مقابل تعويض . وقد استولى الثوريون
الاجتماعيون فيما بعد على لجان الأرض وصارت هذه اللجان أداة مهمة
في سياستهم .

وفي هذه الاثناء تم «اجتماع ابريل» للحزب البلشفي في آخر الشهر
وأصدر قرارا في المسألة الزراعية يتضمن السياسة التي رسمتها اطروحة
أبريل . وطالب القرار بمصادرة أرض كل سادة الأرض والكنيسة
والدولة ، ونقل كل الأرض فوراً «الى أيدي الفلاحين المنظمين في سوفيتات
الزراعة» (١) يشير بروسكي في كتابه «قصة الثورة الروسية» (برلين ١٩٣١)
ص ٤٢٩ و ٤٤٥ ، الى حوادث عديدة من هذا النوع في هذه الفترة .

مندوبى الفلاحين أو أية هيئات أخرى للحكم الذاتي تنتخب على اساس
ديموقراطى حقيقة . ، وتأميم الأرض كلها بوصفها ملكا للدولة التي تنقل
حق توزيعها الى الاجهزة الديموقراطية المحلية . وأصر لنين في تقريره الى
المؤتمر على أن يسبق البند الخاص بنقل كل الأرض الى الفلاحين المنظمين
لبند الخاص بالتأميم ، على أساس أن «العمل النورى بالنسبة لنا هو المهم،
الوحيد في الفرار . ففي معارضة مؤيدي الحكومة المؤقتة الذين نصحوا
الفلاحين بأن «يتفقوا وديا مع سادة الأرض» ، وعندهم بالعقاب اذا هم
«أخذوا القانون في أيديهم» ، دعا البلاشفة الفلاحين الى «الاستيلاء على
الأرض بطريقة منظمة والا يسمحوا بوقوع أية أضرار للممتلكات وأن يعملوا
من أجل زيادة الانتاج» . وهكذا كان البلاشفة هم الحزب الوحيد الذي
بارك مصادرة املاك سادة الأرض بقوة بواسطة ثورة الفلاحين ، وكان
ذلك الخطوة الاولى في حملة طويلة صبورة لاجتذاب الفلاحين . وكانت
وجهة النظر الخاصة بأن الزراعة على النطاق الكبير جزء جوهري من
الاشتراكية قد جاءت في اطروحة ابريل في صورة اقتراح تحويل الضياع
الكبرى الى «مزارع نموذجية تعمل .. لحساب المجتمع ككل» . وقد كتب
لنين بعد ذلك بفترة قصيرة في برافدا شارحا وجهة نظر البلاشفة بتفصيل
أوفى :

« افنا لا نستطيع أن نخفى على الفلاحين ، وبخاصة عن البرولتاريين
وشبه البرولتاريين في الريف ، أن الزراعة على النطاق الصغير لا تستطيع،
ما دامت السوق السلعية والرأسمالية قائمتين ، تخليص الجنس البشرى
من الفقر بين الجماهير ، وأنه من الضروري التفكير في التحول الى الزراعة
على النطاق الكبير لحساب المجتمع وأن يينا في ذلك على الفور ، بتعليم
الجماهير والتعلم من الجماهير كيف يتم التحول بالوسائل المناسبة
عمليا » (٢) .

بيد انه ما دامت ثورة الفلاحين لا تزال تنتمى الى المستقبل فان ذلك
يبدأ الى حد ما مثلاً أعلى بعيداً ، وفي ذلك الجو المضطرب الذى تسود فيه
التكتيكات الثورية كان من السهل ألا يحتل أى اقتراح ليس له صلة

(١) لنين «دواست» ص ٢٧ ، وكان لنين قد عبر عن فكرة أولوية العمل
النورى في المؤتمر الرابع للحزب في ستوكهولم سنة ١٩٠٦ عندما أدخل تعديلا على مشروع
مراره بتغيير لفظ «مصادرة» الى لفظ «استيلاء» وفسر ذلك بأن «ان المصادرة
هى الاعتراف القانونى بالاستيلاء ، أى تأكيد بواسطة القانون» (نفس المرجع ص ١٨٥)

مباشرة بالموقف ، ولا يجتذب الفلاحين ، بالاهتمام . وقد جاء هذا الاقتراح في القرار الذي أصدره اجتماع الحزب في ابريل في صورة اختيارية ومخفية الى حد ما . فالفقرة الختامية فيه اشارت على « البرولتاريين وشبه البرولتاريين في الريف » بأن يعملوا على « تكوين مزارع نموذجية كبيرة الى حد كاف من ضياع سادة الاراضى ، تدار لحساب المجتمع بواسطة سوفيات مندوبى العمال الزراعية تحت توجيه الخبراء الزراعيين وتطبق فيها أفضل الاساليب الفنية » (١) .

وقد حدثت « أزمة ابريل » للحكومة المؤقتة في نفس الوقت الذي تم فيه اجتماع الحزب البلشفي . وانتهت باستقالة ميليوكوف وتكوين حكومة ائتلافية اشتركت فيها جميع الاحزاب الاشتراكية باستثناء البلاشفة . وصار شيرنوف أحد زعماء الثوريين الاجتماعيين ، وزيرا للزراعة . وأدى هذا التغيير الى القاء المسئولية الكاملة في السياسة الزراعية للحكومة على الثوريين الاجتماعيين ، بما في ذلك القرار الخاص بعدم عمل أى شيء قبل اجتماع الجمعية التأسيسية ، وبذلك سنحت للبلاشفة فرصتهم . وأظهر انتشار الاضطرابات بين الفلاحين عموما الاختلاف الواضح والمفهوم تماما بين السياسة الزراعية للبلاشفة وسياسة الاحزاب المؤتلفة . وعندما عقد « مؤتمر عموم روسيا لمندوبى الفلاحين » في بتروجراد في مايو ١٩١٧ وجه لينين خطابا مفتوحا في برفادا الى مندوبى الفلاحين جعل فيه المشكلة الزراعية باكملها تتركز في قضية واحدة هي « ما اذا كان ينبغي أن يقوم الفلاحون فوراً بالاستيلاء على الارض في جهاتهم وعدم دفع أى ايجار لسادة الارض ، أم ينبغي عليهم ألا يفعلوا ذلك ؟ » (٢) . وعندما القى لينين نفسه ، بعد ذلك بعشرة أيام ، خطابا في المؤتمر بوصفه المندوب البلشفي الرئيسى كان موضوع استيلاء الفلاحين فوراً على الارض يحتل مكان الصدارة من مشروع القرار الذى قدمه البلاشفة كما شغل نصف خطاب لينين . ودافع لينين عن اتهام الحزب بالعمل على انتشار الفوضى :

« ان اسم فوضى يطلق على أولئك الذين يرفضون ضرورة سلطة الدولة ، ونحن نقول انها ضرورية بلا قيد ولا شرط ، وليس في روسيا الآن فقط ، بل حتى في الدولة التي تعمل على الانتقال مباشرة الى الاشتراكية . فالسلطة الحازمة ضرورية ضرورة مطلقة . وكل ما نريده هو أن تكون هذه السلطة كلها في يد أغلبية مندوبى العمال والجنود والفلاحين وحدهم » .

(١) « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) I ص ٢٢٩ .

(٢) لينين « دراسات » XX ص ٣٥٠ .

واستطرد لينين جاعلا من نفسه حامى « العمال الزراعيين الاجراء وأقفر الفلاحين » الذين لا يلبى حاجتهم مجرد نقل كل الارض « الى الشعب » . فقال انه من الضروري أولا أن ينتظم فقراء الفلاحين في « قطاع منفصل ار جماعة منفصلة » في جميع منظمات الفلاحين . وثانيا يجب تحويل كل ضياع سادة الارض الكبرى (وكان لينين يقدرها ب ٣٠٠٠٠) الى مزارع نموذجية « تفلح اجتماعيا بواسطة العمال الزراعيين والخبراء الزراعيين المهرة » . وكرر لينين مرة أخرى « المذهب الاشتراكي » الخاص بانه « بدون الفلاحة المشتركة للارض بواسطة العمال الزراعيين الذين يستخدمون أفضل الآلات بتوجيه خبراء زراعيين مدربين علميا لا سبيل الى التخلص من الرأسمالية » . ثم أشار الى أن المسألة ليست مسألة مذهبية :

« ان الضرورة القصوى تدق أبواب الشعب الروسى بأكمله . والضرورة القصوى هي أنه من المستحيل الاستمرار في الزراعة بالطريقة القديمة . فاذا استمرت مزارعنا الصغيرة القديمة ، حتى بوصفنا مواطنين أحرارا على أرض حرة ، فسنواجه حتما الخراب . ان الفلاحة الفردية في حقول فردية ، حتى ان كانت تعنى العمل الحر على أرض حرة ، لا تتيح مخرجا من الازمة الرهيبة . فمن الضروري التحول الى الزراعة المشتركة في مزارع نموذجية كبيرة » (١) .

وكان البلاشفة يؤلفون أقلية صغيرة في المؤتمر الذى سيطر عليه تماما الثوريون الاجتماعيون . ولكن هذه المناسبة كانت تمثل مرحلة في عملية الفصل بين جماهير الفلاحين ورعاتهم الثوريين الاجتماعيين . وقد تمسك الثوريون الاجتماعيون بموقفهم ، وفي مؤتمرهم الحزبى الثالث ، الذى جاء عقب مؤتمر الفلاحين ، أعادوا تأكيد تنديدهم بمحاولات الاستيلاء على الارض أو سبق قرارات الجمعية التأسيسية .

وجاء تعاقب المؤتمرات في بتروجراد في صيف ١٩١٧ والثوريون الاجتماعيون مقيدون باشتراكهم في الحكومة المؤقتة فأرغمهم ذلك على اعلان موقفهم بصراحة أكثر فأكثر . وكانت الاغلبية في « المؤتمر الاول لسوفيات عموم روسيا » للثوريين الاجتماعيين ، وكان قراره الخاص بالمسألة الزراعية مطابقا لبرنامج الحزب أساسا . فالارض يجب « أن تخرج من التعامل التجارى » ، أى لاتباع ولا تشتري . ويكون حق التصرف فيها « للشعب كله » ويمارسه عن طريق « أجهزة الحكم الذاتى الديموقراطية » . ويضمن

(١) لينين « دراسات » XX ص ٤٢٦ - ٤١٧ .

حق مستغلى الارض ، «فرديا وجماعيا» ، بواسطة «قواعد قضائية تقوم على مبدأ مساواة المواطنين جميعا» (١) .

وكان البناء الهرمى «للجان الارض» قد تم بنجاح فى نفس الوقت مع سوفيات الفلاحين (٢) ، وصارت هذه اللجان هى العصب الرئيسى للبناء كله كما تصوره الثوريون الاجتماعيون . وكانت «لجان المراكز» المنتخبة مسئولة ، عن طريق أجهزة «لجنة الارض الرئيسية» فى بتروجراد ، عن العمل على «تصفية كل بقايا نظام الاقنان فى الريف تصفية نهائية بأسرع مايمكن» ، وتنفيذ السياسة الزراعية بصفة عامة (٣) . وكان الغرض من اقتراح تأميم الارض وتوزيعها بالتساوى ، الذى يعيد الى الذكرى «التقسيم الاسود» الذى دعا اليه «الشعبيون» القدامى ، هو ارضاء الفلاحين . بيد ان النتيجة جاءت سلبية بسبب اصرار الثوريين الاجتماعيين ، بوصفهم اعضاء فى الحكومة المؤقتة ، على التنديد باستيلاء الفلاحين على الارض قبل عقد الجمعية التأسيسية . وكان لنين سريعا فى ادراكه لدى الشعبية التى يحظى بها البرنامج الزراعى للثوريين الاجتماعيين وكذلك موطن الضعف المبيت فيه .

وجاءت المرحلة التالية فى أغسطس ١٩١٧ ، وفى ذلك الوقت كانت الثورة تنضج بسرعة . ومنذ أيام يولييه كان لنين والزعماء البلاشفة الآخرون اما مختبئين او معتقلين ، وكان القلق ينمو بسرعة فى المدن والريف (٤) ، وبدأ الجهاز الحكومى كله ينهار تحت وطأة الأزمات المتكررة . وفى منتصف أغسطس نشرت صحيفة «مؤتمر الفلاحين فى عموم روسيا» ، الذى كان يسيطر عليه الاجتماعيون الثوريون ، ما أطلق عليه «مرسوم نموذجى» ، وهو مؤلف من ٢٤٢ مطلباً قدمها المندوبون الى المؤتمر الأول . وكان جوهر المقترحات مألوفاً . وهى تتضمن مصادرة ضياع سادة الارض ، ونقل ملكية الارض كلها الى الشعب وتحريم العمل المأجور ، وكذلك البيع

(١) «Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov» (١٩٢٠) II من ٣٠٤ .

(٢) كما لا يقوله ا.ا. لورسكى فى «Voprosy Istorii» العدد ١٠ (١٩٤٧) ص ١٧ ، كان هناك فى أغسطس ١٩١٧ ٥٢ لجنة اقليمية و ٤٢٢ لجنة مقاطعة وعدد غير معروف من لجان المراكز الريفية .

(٣) «Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov» ١٩٢٠ ، من ٣٠٦ - ٣١٠ .

(٤) سجلت الاحصاءات الرسمية ١٥٢ حالة استيلاء بالقوة على الضياع بواسطة الفلاحين فى مايو ١٩١٧ ، و ١١٢ فى يولية و ٢٨٧ فى يولية و ٤٤٠ فى أغسطس و ٩٥٨ فى سبتمبر .

والشراء فى الارض ، وتوزيع الارض على أساس من المساواة ، طبقا اما لمعيار العمل أو لمعيار الاستهلاك بحسب ما تسمح به الظروف المحلية (١) وتوزيعها دوريا بمعرفة أجهزة الحكم الذاتى المحلية . وكان لنين قد اقتنع بأن لحظة الاستيلاء على الحكم صارت وشيكة ، وان انتقالات الثورة الى مرحلتها الاشتراكية سيبدأ على الفور ، فقرر اتباع خط تكتيكى جديد . وأعلن ان المرسوم النموذجى مقبول فى ذاته كبرنامج : ولكن «خداع الثوريين الاجتماعيين لأنفسهم أو للفلاحين» ، يكمن فى حقيقة ان هذا البرنامج لا يمكن تطبيقه دون قلب النظام الرأسمالى . وكان لنين حتى ذلك الوقت قد اعتبر تأميم الارض جزءا من برنامج الثورة البورجوازية . ولكنه تحول الآن الى القول بأنه لما كان معظم الارض موهونا للبنوك فان المصادرة غير ممكنة حتى «تقضى الطبقة الثورية على مقاومة الرأسماليين بواسطة الاجراءات الثورية» . فال ٢٤٢ مطلباً لا يمكن تحقيقها الا فى ظل قيادة البرولتاريا فى تحالف مع الفلاحين فى حرب لا هوادة فيها ضد الرأسمالية وانتهى لنين الى :

«عندئذ سيوضع حد لحكم رأس المال والعمل المأجور . عندئذ ستبدأ مملكة الاشتراكية ، مملكة السلام ، مملكة الكادحين (٢)» .

وهكذا تبنى البرنامج الزراعى الذى أعلنه الثوريون الاجتماعيون بأكمله ، مع شرط أساسى ، هو أنه لا يمكن أن يتحقق الا كجزء من ثورة ضد الرأسمالية البورجوازية ، الثورة الاشتراكية البرولتارية التى على وشك البدء .

ولم يحظ مقال لنين عن «المرسوم النموذجى» ، الذى كتبه من مخبئه فى فنلندا ونشرته صحيفة «رابوشى» شبه السرية التى حلت محل «برافدا» الموقوفة ، باهتمام واسع فى ذلك الوقت ونسى فى خضم أحداث الثورة . وكان ما فعله لنين صبيحة الثورة مفاجأة لحصومه وكثير من مؤيديه . فقد كانت القضيتان الرئيسيتان اللتان ستحددان موقف الجماهرة الكبرى من السكان ، الفلاحين ، من الثورة هما الحرب والارض . وكانت الخطوتان الحاسمتان هما الرسومان اللذان قدما «لمؤتمر سوفيات عموم

(١) انظر ص ٥٣ - ٥٤ من هذا المجلد فيما يتصل بهذا البند .

(٢) لنين «دراسات» ١٠٧ - ١١٢ . وهكذا قلب لنين رأيه السابق على ١٩١٧ من أن تأميم الارض ليس الا خطوة فى الثورة البورجوازية ، فالتأميم أصبح عنده «ليس آخر صيحة فى الثورة البورجوازية فحسب» ، بل كذلك خطوة نحو الاشتراكية (نفس المرجع ص ٢٢٣) .

الفلاحون من جانب ، ولنبدأ نحن من الجانب الآخر ، وسنسوى هذه المشكلة (١) .

وبعد ذلك بثلاثة أسابيع ، وكان الثوريون الاجتماعيون قد انقسموا على أنفسهم وتكون الائتلاف مع الجماعة اليسارية ، أعلن لينين أنه « فيما يتصل بالمسائل التي تتعلق بنقاط الثوريين الاجتماعيين البحتة في برنامج الأرض التي وافق عليها المؤتمر الثاني لعموم روسيا ، سيتمنع البلاشفة عن التصويت ، وضرب مثلاً على « نقاط الثوريين الاجتماعيين البحتة » التي يقصدها « المساواة في استخدام الأرض وتوزيع الأرض بين صغار الملاك (٢) » . وكرر لينين في نفس الوقت الحقبة التي كان قد قالها في المرسوم النموذجي في مبدأ الأمر إبان أغسطس السابق من أن برنامج الثوريين الاجتماعيين صحيح في ذاته ، ولكن بشرط أن يكون داخل إطار ثورة اشتراكية . ودعا مؤتمر مندوبى الفلاحين لعموم روسيا إلى إقرار أن « التحقيق الكامل لجميع الإجراءات التي يتألف منها البرنامج لا يمكن أن يتم إلا على أساس فكرة نجاح ثورة العمال الاشتراكية التي بدأت في ٢٥ أكتوبر » ، وإلى إعلان أنه « يؤيد تأييداً كاملاً ثورة ٢٥ أكتوبر ، ويؤيدها على أنها ثورة اشتراكية » (٣) . وطوال ذلك الوقت كانت الحاجة إلى تنمية الزراعة على النطاق الكبير ، التي كان لينين قد أصر عليها بشدة طوال الأشهر الستة السابقة ، قد سمح لها بأن تنزوى عن الأنظار .

ولعل نتائج هذه المناقشات النظرية لم تكن كبيرة جداً عملياً ، فمُنذ سبتمبر ١٩١٧ لاحظ لينين أن « تمرد الفلاحين يتدفق كتيار عريض في كل اتجاه » (٤) . وحطمت ثورة أكتوبر آخر الحواجز التي تسد طريق الفيزيان . وصار من يدعو الفلاحين إلى تحطيم القيود هو الحكومة التي فرضت نفسها وليس مجرد حزب نوري : لقد جاء في أحد بياناتها الأولى « أن سوفيت قوميساريي الشعب يدعو الفلاحين أنفسهم إلى الاستيلاء

(١) لينين « دراسات XXII » ص ٢٢ . وقد وضع لينين هذه الحقبة في صورة اكمل فيما بعد : « إن البلاشفة للتصريح ، لكن يشترط للفلاحين أن البرولتاريين لا يريدون إصدار الأوامر إليهم أو إملاء شيء عليهم ، بل يريدون مساعدتهم وكسب صداقتهم ، لم يفسحوا كلمة واحدة من عهدهم في مرسوم الأرض ولكنهم نقلوه كلمة كلمة من الطالب (سحيح ، أكثرها ثورية) التي نشرها الثوريون الاجتماعيون في صحيفة الثوريين الاجتماعيين » (نفس المرجع XXIV ص ٦٤١) .

(٢) نفس المرجع XXII ص ٨٩ - ٩٠

(٣) نفس المرجع ص ٨٢ - ٨١

(٤) نفس المرجع XXI ص ٢٧٢

روسيا « الثاني في ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ ووفق عليهما بالاجتماع - ما أطلق عليه «مرسوم السلام» ومرسوم الأرض . وكان مرسوم الأرض قصيراً . فقد أعلن إلغاء كل ملكية خاصة في الأرض ووضع جميع ضياع سادة الأرض وأرض الدولة والكنيسة والانصببة الفردية تحت تصرف لجان الأرض بالمراكز الريفية وسوفيات المقاطعات لمندوبى الفلاحين إلى أن تنعقد الجمعية التأسيسية ، ولتنفيذ ذلك عملياً ووفق على كل الإجراءات التي جاءت في « المرسوم النموذجي » الذي تقدم به الثوريون الاجتماعيون (والذي أصبح لينين يصفه في حديثه بأنه «تعبير عن الإرادة غير المشروطة للأغلبية الساحقة للفلاحين الواعين في روسيا كلها») . واستثنيت من المصادرة الحيازات الصغيرة في يد الفلاحين العاملين والقوزاق العاملين (١) . وكانت هذه الخطوة من أعظم الخطوات السياسية التي اتخذها لينين ، سواء اعتبرناها مقدمة لمحاولة محددة لاحداث انشقاق بين الثوريين الاجتماعيين واضعافهم باعتبارهم القوة السياسية الكبرى في الريف الروسي ، أم محاولة لكسب شعبية بين الفلاحين .

وقد دافع لينين نظرياً عن هذه الحركة على أساسين مختلفين . ففي البداية دافع عنها بوصفها ضرورة تكتيكية وخضوعاً لإرادة الأغلبية ، حتى إذا لم يكن المرء متفقاً معها ، بأمل أن التجربة ستعلمها الحكمة . ويقابل ذلك وجهة النظر القائلة بأن الثورة لا تزال في مرحلتها الديمقراطية ولم تنضج بعد لبرنامج اشتراكي كامل . وعندما عرض المرسوم على المؤتمر وسمعت أصوات الاحتجاج على أن البرنامج من صنع الثوريين الاجتماعيين (٢) ، رد لينين :

«هل يهم من الذي صنعه ؟ فنحن ، كحكومة ديمقراطية ، لانستطيع أن نهرب من قرار جمهرة الناس ، حتى إذا لم تكن متفقين معها . وفي معركة الحياة عند تنفيذ هذا القرار على الفور سيدرك الفلاحون أنفسهم الصواب . أن الحياة هي أفضل معلم وستثبت من على صواب ، فليبدأ

(١) لينين « دراسات XXII » ص ٢٣ . ويبدو طابع الحقبة في الإجراءات في التناقض الذي لم يحل بين « مرسوم الأرض » الرئيسى و « المرسوم النموذجي » : الأول يؤجل موضوع التصويت لمناقشته في الجمعية التأسيسية ، والثاني يعلن المصادرة بلا تمويض .

(٢) وقد كتب شيرنوف بعد ذلك غاضباً أن « لينين ينقل قراراتنا بنصها وينشرها في صورة مراسيم » .

على السلطة كلها فوراً (١). بيد أن نجاح الثورة اثار صراعا بين استمرار العملية الثورية لاستكمال هدم النظام القديم وعملية التنظيم الضرورية لاقامة الجديد وتضميده . وقد مر هذا الصراع بمرحلتين متعاقبتين ، وان كانتا مترابطتين ، ابان الشهور الستة التالية لثورة أكتوبر . ففي المرحلة الاولى كان السؤال هو ما اذا كان الاستيلاء على ضياع سادة الأرض بواسطة الفلاحين سيسير على نمط تمرد الفلاحين قبل الثورة ، بما صاحبه من عوامل العنف والتدمير ، أم يتم بأسلوب منظم تبعاً لتعليمات السلطات الثورية الجديدة (٢) . وفي المرحلة التالية ، عاد الى الحياة الصدام الاساسى بين الاتجاهات الفردية في سياسة الثوريين الاجتماعية والاتجاهات الجماعية لدى البلاشفة . وكان هذا الصدام ، الذى اتخذ عدة صور مختلفة ، قد توقف مؤقتاً بتبنى البلاشفة لبرنامج الثوريين الاجتماعيين فى مرسوم الأرض وبالاتلاف اللاحق مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، ولكن سرعان ما ثار ثانية عندما عرضت قضايا محددة فى السياسة الزراعية لاتخاذ قرارات بشأنها ، وبلغ ذروته عندما استقال الثوريون الاجتماعيون اليساريون من الحكومة بعد برست ليتوفسك .

وقد حلت القضية بين الاستيلاء بالعنف والاستيلاء المنظم من جانب الفلاحين على الأرض تبعاً للظروف المحلية فى كل جهة من ناحية ، وللسرعة التى قامت بها سلطة السوفيات بصفة عامة فى المنطقة التى يتعلق بها الأمر من ناحية أخرى . وقد اختلفت الأحداث لا من اقليم الى اقليم فحسب ، بل من قرية الى قرية ، ولذا فان الشواهد جزئية ومضللة . ويبدو أن اكبر درجة من النظام فى الاستيلاء على الأرض كانت فى الأماكن الأكثر تقدماً من الناحية الفنية ، وهذا ما كانت تتميز به مناطق زراعة البنجر ، مثل اكرانيا الغربية وبودوليا ، أو انتاج القلال على نطاق كبير للتصدير . ففي هذه الأماكن كانت الزراعة تدار فعلاً على أسس رأسمالية ، وكانت تضم أعداداً كبيرة من العمال الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ، الذين سرعان ما استطاعوا أن يجسدوا زعامة منظمة (٣) . وبصفة عامة بلغت عملية

(١) نفس المرجع XXII ص ٥٢ .

(٢) كان مرسوم الأرض يتضمن بندا يحلر الفلاحين من أن الاضرار « بالملكات المصادرة التى صارت مكا للشعب كله » سيغاب أمام « محكمة ثورية » ، وبمهد الى سوفيات المقاطعات بتنفيذ المرسوم فى حدود النظام .

(٣) « Razvitiye Sovetskoj Ekonomiki » تحت إشراف أ. أ. أروتيكيان وب. ل.

ماركوس (١٩٤٠) ص ٩٣ .

الاستيلاء على الأرض أكثر درجة من التنظيم فى الأقاليم الأقرب الى المراكز المركزية . وفى المراكز الريفية البعيدة جنت الظروف الى الفوضى وعدم النظام طوال شتاء ١٩١٧-١٩١٨ . وصاحب الاستيلاء على الضياع بواسطة الفلاحين العنف والتدمير عادة (١) . وصار لهذا الفرق أهميةبرى أثناء الحرب الأهلية عندما كانت القوات السوفيتية تعمل أساساً فى المناطق التى تمت فيها الثورة الزراعية بسرعة وتحقق لمدة طويلة نسبياً قدر من الادارة المنظمة ، فى حين كانت ظروف الفوضى بالغة والصراع الزراعى على أشده عنفا ومرارة فى المناطق التى تقع خلف خطوط «البيض» . ولكن الأمر كان يتوقف كلية على نزوع الناس المحليين واراقتهم فيما اذا كان الاستيلاء يتم بالعنف أو بنظام . ويسجل أول « قوميسير شعب » للزراعة ان « عملية تصفية قوة سادة الأرض تمت بواسطة جماعى الفلاحين ، بواسطة الأجهزة المحلية . فهذه الأجهزة كانت الاداة الحقيقية لقوميسرية الشعب » (٢) .

وكانت المرحلة الثانية ، التى تداخلت فى الأولى ، تتعلق بتقسيم الأرض بعد عملية التأميم أو الاستيلاء ، وأحدثت انشقاقاً بين البلاشفة وحلفائهم من الثوريين الاجتماعيين . فقد كان البلاشفة والثوريون الاجتماعيون متفقين تماماً على تجريد سادة الأرض السابقين بدون تعويض . فما دامت هذه النقطة الرئيسية موضع الجدل ، كانت مصلحة الفلاحين كلهم واحدة . وبعد أن تحقق ذلك ظهرت فئات مختلفة من الفلاحين وأهداف وأطماع مختلفة ، وفى هذا الشأن وقف الثوريون الاجتماعيون ، بصفة عامة ، الى جانب الفلاحين المتيسرين نسبياً الذين يفلحون أرضهم فرادى أو فى كوميونات ، ودافع البلاشفة عن الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون أرضاً أو كانت جاراتهم الضئيلة لا تكفى لاعالتهم

(١) يثبت ١٠٠ . لوتسكى بأدلة من الجلات المحلية أن نقل الأرض لم يأكبر قدر من النظام فى انليمى نفر وريازان حيث استتب سلطة السوفيت بعد ثورة أكتوبر مباشرة ، فى حين انه فى اقليم تامبون البعيد ، الذى لم تستتب سلطة السوفيت فيه الا فى آخر يناير ١٩١٨ « تمت تصفية املاك سادة الأرض فى صورة مجتمعات تلقائية على الضياع ونهبها الى حد كبير » . وتبعاً لموظف روسى فى قوميسرية الزراعة حدثت الاضطرابات أساساً فى منطقة الأرض السوداء ووسط الفولجا حيث بلغ الجوع أشده .

(٢) فد.ب. ميلوتين « Agrarnaya Politika SSSR » (١٩٢٧) ص ٦٠ ، ويتحدث

معلق آخر عن « تقرير المصير الزراعى محلياً » .

دون ان يعملوا بالأجر عند آخرين. وكان الاختلاف قد انعكس الى حد ما فعلا في الصدام بين الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة حول قضية نقل الارض الى الفلاحين بطريقة منظمة أم « تلقائيا » . فقد كان الفلاحون الفقراء الذين لا يملكون أرضا أكثر ميلا الى العنف والثورة في تحطيم ضياع سادة الأرض من الفلاحين المزدهرين الذين قد تتعرض حياتهم الصغيرة للخطر في حالة انتشار الاضطرابات بين الفلاحين . وبهذا المعنى كان الثوريون الاجتماعيون - وبخاصة اليمينيون منهم - حزبا أقل ثورية من البلاشفة، ويقابلون المناشفة الذين يمثلون جماعات العمال المهرة في المدن . ان تاريخ السياسة الزراعية من أكتوبر ١٩١٧ الى يونيو ١٩١٨ يتمثل أولا ، في الانقسام بين الثوريين الاجتماعيين اليمينيين واليساريين الذي وقف فيه الآخرون الى جانب مصالح الراقات Strata الأفقر حالا بين الفلاحين، ثم في الانقسام بين الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة الذين كانوا الوحيديين على استعداد للسير مع سياسة تأييد فقراء الفلاحين ضد « الكولاك » ، الراديكالية الى النهاية .

وقد سهل على البلاشفة تبني الاجزاء الرئيسية من البرنامج الزراعي للثوريين الاجتماعيين لأن البرنامج كان ينطوي على عدة نقاط محل خلاف في التفسير حتى بين الثوريين الاجتماعيين أنفسهم . وعندما عرف المرسوم النموذجي للثوريين الاجتماعيين ، الذي أدمجه البلاشفة في مرسومهم عن الأرض الصادر في ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ ، المساواة في استخدام الأرض بأنها تعني التوزيع المتساوي بين من يفلحونها « أما تبعا لمعيار العمل أو معيار الاستهلاك » ، تجنب أهم هذه الخلافات . « فالتوزيع المتساوي » كان يعني ، لدى الجميع ، التوزيع بين أولئك الذين يعملون في الأرض ، ولكن هل تحسب المساواة على أساس عدد العمال فعلا (وفي هذه الحالة هل يعتبر النساء والمراهقون عمالا ذوي أنصبة كاملة) أو على أساس عدد الأفواه التي تحتاج الى طعام (وبذلك يحسب الأطفال والشيوخ والعجزة) ؟ وكان البديل الأول يقوم على مفهوم ان لكل رجل الحق في القدر من الأرض الذي يستطيع أن يفلحه بطريقة فعالة ، والثاني على مفهوم ان له الحق في القدر الذي لا يكفي لعائلته هو وأسرته . ولكن المفهومين ، برغم أن كلا منهما صواب في ذاته وله جذور متأصلة في التقليد الثوري ، لا يتفقان ، كما انه لم يكن هناك ما يضمن توفير الأرض الكافية في كل مكان لأي من هذين المطلبين المتاليين . ولم يصر هذا الموضوع قط موضع صدام رسمي بين

الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة لأنه لم تكن هناك أية اجابة واحدة فيما يصل بآي فئات الفلاحين تستفيد أكثر من أي الحلين . ولكن بمجرد أن ترك الأمر للظروف المحلية كان كل شيء يتوقف على اتجاه وطابع السلطة التي تقرر . ونشأ اختلاف آخر في التفسير حول البند الخاص « بالضيايع التي تحت الزراعة الكثيفة » (بمعنى « الحدائق والمزارع والحضانات الخ ») في المرسوم النموذجي ، والذي يقضى بتسليم هذه الضيايع ومعها مؤسسات تربية الحيوانات الى « الدولة أو الكوميونات » ، تبعاً لحجمها وأهميتها ، لاستخدامها الخاص . وكان من المحتمل هنا أن يتخذ البلاشفة ، الذين يجذبون من ناحية المبدأ الزراعة على النطاق الكبير والسيطرة المركزية ، وجهة نظر تختلف في المدى البعيد عن معظم الثوريين الاجتماعيين ، فيما يتصل بماذا يدخل تحت باب « الضيايع التي تحت الزراعة الكثيفة » (وهل يغطي كل الأرض المخصصة للحاصلات «الصناعية» مثل البنجر والقطن ؟) ، وفيما يتصل بالسلطة التي يجب أن تديرها عمليا . وكان الاختلاف الثالث ، وهو أكثرها حرجية ، يتصل بسؤال ما هي الأرض التي توزع فعلا . وقد بدا أن المرسوم النموذجي أوضح تماما ان حيازات الفلاحين مع ضيايع سادة الأرض ستدخل في الرصيد المشترك للتوزيع «المتساوي» ، ولم يستثن سوى « الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة » . ولكن عندما اتخذت القضية شكلا مجسدا ، بدأ الثوريون الاجتماعيون ، ممثلو مصالح الفلاحين المزدهرين ، في التراجع عن هذا الموقف ويقولون ان الأرض التي يملكها الفلاحون فرادى أو جماعات لاتمس وأن مبدأ المساواة لا ينطبق الا في حدود ما يمكن تحقيقه بتوزيع ضيايع سادة الأرض المصادرة على الفلاحين الفقراء والمعدمين (١) . وكانت مصالح الفئات المختلفة من الفلاحين متعارضة بوضوح في هذا المجال ، وكانت

(١) اتجه الثوريون الاجتماعيون بصفة عامة الى اليمين في فترة الحكومة المؤقتة التي كانوا يشغلون فيها وزارة الزراعة ابتداء من مايو ١٩١٧ . وقد وصل آخر وزير زراعة منهم ، ماشلوف ، الى اتفاق مع الكاديت حول اقتراح يدفع بمقتضاه تعويض للملاك الذين صودرت املاكهم من الايجارات التي يدفعها الفلاحون الذين وزع عليهم الأرض . وقد هاجم لنين «دراسات» IX ص ٣٥٧ - ٣٦٢ هذا الاتفاق باعتباره « خيانة جديدة للفلاحين من حزب الثوريين الاجتماعيين » . وهناك وصف معادى ، وان كان زائفا ، بالوثائق ، لموقف الثوريين الاجتماعيين من المشكلة الزراعية بين نوادي فبراير وأكتوبر ١٩١٧ . موركوفتس « Agramgi Program Rossiishikh Part. v 1917 » (١٩٢٩) ص ١٠٣ - ١١٦ .

هذه هي الصخرة التي أدت الى الخلاف الاساسى بين الثوريين الاجتماعيين اليساريين واليمينيين ، ثم بعد ذلك بين الثوريين الاجتماعيين اليساريين والبلاشفة . وفى نفس الوقت لما كان المرسوم قد ترك عددا كبيرا من النقاط للتفسير العملى فى كل بقعة بذاتها ، كانت سيطرة لجان المراكز التي عهد اليها بتنفيذ المرسوم تحتل المركز الاول من الاهمية ، وقد ظلت قيادتها فى ذلك الوقت فى اليد يسيطر عليها الثوريون الاجتماعيون . وكانت العلاقات بين لجان الأرض وسوفيتات مندوبى الفلاحين ، التي وصفها لينين لوفد من الفلاحين بأنها « الاجهزة المفوضة لسلطة الدولة فى جهاتها » (١) يحوطها الغموض الدستورى الذى تتسم به معظم تشريعات وبيانات هذه الفترة .

وكان الموقف أدق بكثير من أن يسمح للبلاشفة ، الذين كانت سلطتهم المنفصلة فى الريف لا تزال ضئيلة ، بالانفصال عن الثوريين الاجتماعيين ؛ وعندما أصدرت « لجنة الأرض الرئيسية » ، التي كان يسيطر عليها الثوريون الاجتماعيون اليمينيون ، بيانا فى ٣١ أكتوبر ١٩١٧ يرفض الاعتراف بمرسوم الأرض ، لم يتخذ أى إجراء ضدها (٢) . وبعد أيام قليلة ، عندما استقال مليونين ، أول قوميسيرى الشعب للزراعة ، عرض لينين - الذى كان قد بدأ يعمل على احداث انشقاق بين جناحي الثوريين الاجتماعيين - المنصب علنا على كوليغايف ، المتحدث الرئيسى باسم الثوريين الاجتماعيين اليساريين فى الشؤون الزراعية . وقد رفض العرض . ولكن لم يعض أسبوعان حتى كانت سياسة لينين فى احداث انقسام بين الثوريين الاجتماعيين قد نجحت ، وكان الائتلاف بين الثوريين الاجتماعيين اليساريين والبلاشفة قد تم ، وعين كوليغايف قوميسير الشعب للزراعة . واعترف الثوريون الاجتماعيون اليساريون ، على خلاف اليمينيين ، بمرسوم الأرض الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ . وكان ذلك كله مكسبا . ولكن مليونين لم يكن لديه وقت ، فى فترة وزارته القصيرة ، لتنظيم

(١) لينين « دراسات » XII ص ٥٢ ، وللدلالة على اهميتها نشرت ايضا فى « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢ مادة ٢٤ .

(٢) « Volya Naroda » ٣١ أكتوبر ١٩١٧ ، جاءت ، « Voprosy Storii » العدد

قوميسيريه الشعب للزراعة (١) ، التي ظلت فى عهد كوليغايف كما كانت فى عهد الحكومة المؤقتة بموظفيها واتجاهها . وصدر مرسوم آخر وتعليمات فى ١٣ ديسمبر ١٩١٧ تؤكد جوهر سياسة الثوريين الاجتماعيين . فاعلن مرة أخرى أن لجان الأرض مختصة « بتطبيق القوانين الزراعية التي صدرت والتي ستصدر فى المستقبل » . وتحدد بصفة خاصة أن « الأراضي التي تزرع زراعة خاصة أو التي لها أهمية صناعية - وكذلك المزارع التجريبية العلمية وأراضى المعاهد الزراعية والمعاهد الأخرى ، لا تخضع للتقسيم وتوضع تحت ادارة لجان الأرض ، وكل الأراضي الأخرى توزع على أساس مبادئ « المساواة فى العمل » ، بدون تحديد أكثر من ذلك (٢) . وبعد أسبوع صدر مرسوم من مجلس القوميسيريين (٣) بحل مجلس « لجنة الأرض الرئيسية » ، الذى كان لا يزال يرفض الاعتراف بمرسوم الأرض . وكان هذا الاجراء ، اذ قطع كل اتصال مستقل للجان بالمركز ، أول خطوة نحو الحد من نفوذها وهيبتها واخضاعها للسوفيتات المحلية .

وجاءت نقطة التحول المهمة التالية فى يناير ١٩١٨ مع حل الجمعية التأسيسية واجتماع « المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا » . وكانت سلطة السوفييت قد رسخت فى أنحاء روسيا الشمالية والوسطى وفى حوض الفولجا وبدأت تدخل بسرعة فى سيبيريا . وكان تجريد سادة الأرض قد تم ، أو فى طريقه الى أن يتم ، فى كل مكان . ولكن لما كانت ضرورة انتظار كلمة الجمعية التأسيسية قد ظلت حتى ذلك الوقت من الأمور المتفق عليها بين الجميع ، فإن عملية التوزيع لم تبدأ بعد وكان كل شئ متوقفا على سيطرة لجان الأرض فى المراكز والمقاطعات أو الادارات المختصة بالأرض فى السوفيتات المحلية ؛ ولم يكن مركز البلاشفة فى هذه الاجهزة متينا . وحتى فى المركز لم يكن الائتلاف بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين مخلصا بأى حال . وعندما اجتمع « المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا » لاقرار حل الجمعية التأسيسية ، حاول « مؤتمر عموم روسيا لمندوبى الفلاحين » القديم ، برغم ادماجه فى المؤتمر الأكبر ، أن يحتفظ

(١) « فى الأيام الاولى لم يكن لقوميسيريه الشعب للزراعة نظيفا مركزيا ، فكان كل العمل وكل الاتصالات تتم فى سمولنس » ف . ب « مليونين المرجع السابق (١٩٢٧) ص ٦٠ ، ويتحدث مليونين أيضا عن « التخريب » وعن مقاومة الموظفين .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٧ ، المادة ١٠٥ .

(٣) « Voprosy Istarii » عدد ١٠ (١٩١٧) ص ٢٨ .

بشبح وجود مستقل « كقطاع فلاحين » في مؤتمر سوفيتات روسيا كلها . وفي الريف كان الائتلاف لا يزال غير فعال الى حد كبير ، واستمرت لجان الأرض تحت سيطرة الثوريين الاجتماعيين الذين كانوا يبدون عداء سافرا بدرجة تزيد أو تنقص للبلاشفة . وقد عقد في بتروجراد مؤتمر لثوريي لجان الأرض في نفس وقت المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا . ورغم أن ثلاثة أرباع المندوبين أعلنوا أنهم من الثوريين الاجتماعيين اليساريين فإنهم اتخذوا موقفا معاديا نحو مؤتمر سوفيتات عموم روسيا ، ولم يوافقوا في مبدأ الأمر على الاتصال الا « بقطاع الفلاحين » . وبدل كاليجايف مجهودا ضخما للتوسط ، ووجه لنين خطابا للمندوبين (١) . وأخيرا أمكن الحصول على موافقة المؤتمر على مشروع قانون « عن تشريك الأرض » قصد به حل مشكلة توزيع الأرض انشائكة ، وعرض بسرعة في آخر جلسة للمؤتمر . وقد ووفق عليه من حيث المبدأ ثم أرسل الى « اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا » لوضع التفاصيل (٢) . وكان المؤتمر نفسه قد وضع في « اعلان حقوق الشعب الكادح المستغل » المبادئ الأساسية للذين تقوم عليهما سياسة البلاشفة الزراعية : « أن الملكية الخاصة في الأرض ملغاة » و « تعتبر الضياع النموذجية والمشروعات الزراعية في الملكية العامة » . وجاء النص النهائي لقانون « تشريك الأرض » الذي صدر قصدا في ٩ فبراير ١٩١٨ ، وهو موعد مرور ٥٧ سنة على مرسوم اسكندر الثاني الخاص بتحرير الاقنان (٣) ، يمثل الى حد ما مزيجا من وجهات نظر البلاشفة والثوريين الاجتماعيين . فعهدت المادة ٩ بتوزيع الأرض الزراعية الى « القطاعات المختصة بالأرض في سوفيتات القرى والمراكز والمقاطعات والأقاليم والمناطق وفي السوفيتات الفدرالية » ، وبذلك تخطى لجان الأرض القديمة أو حولها الى أجهزة في السوفيتات ، ولما كان الثوريون الاجتماعيون

(١) لوجد معلومات من اجراءات هذا المؤتمر مأخوذة من الصحافة المصارفة ومن وثائق غير منشورة في Voprosy Istorii عدد ١٠ (١٩٤٨) ص ٢٩ - ٣٠ ، ويوجد تسجيل صفحي غير كامل لخطاب لنين ، وهو السجل الوحيد الباقي ، في « دراسات » XXXII ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) « Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ٨٦ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢٥ ، المادة ٣٤٦ ، ويوجد في « Voprosy Istorii » رقم ١٠ ، ١٩٤٨ ص ٣٢ - ٣٣ وصفا للمفاوضات الأخرى التي حدثت في الفترة بين انتهاء المؤتمر في ٣١ يناير ١٩١٨ واصدار القانون بعد ذلك بشعبة عشر يوما .

يسيطرون على لجان الأرض فإن هذا الاجراء كان مقبولا من جانب الثوريين الاجتماعيين اليساريين والبلاشفة على السواء ، وإن كان الآخرون هم الذين استعادوا في النهاية منه بحكم سيطرتهم على أجهزة السوفيتات . ولعل هذا هو أفضل بند في القانون بالنسبة للبلاشفة على المدى الطويل . ولكن لنين كان يفخر أيضا بالمادة ١١ التي حددت أهداف البرنامج الزراعي الاشتراكي كما يلي :

« أ - لخلق الظروف المواتية لنمو القوى الانتاجية في الريف بزيادة انتاجية الأرض وتحسين الأساليب الفنية الزراعية ، وأخيرا لرفع المستوى العام للمعرفة الزراعية بين الجماهير الكادحة بين أهل الريف الزراعيين » .
« ب - لخلق رصيد احتياطي من الأرض الزراعية » .

« ج - لتنمية المشروعات الزراعية مثل زراعة البساتين وتربية النحل وزراعة الحدائق للسوق وتربية المواشي ومنتجات الالبان ... الخ » .

« د - لتعجيل بالانتقال من الزراعة الأقل انتاجا الى الزراعة الأكثر انتاجا في المناطق المختلفة بتوزيع السكان الزراعيين على أفضل وجه » .

« هـ - لتنمية النظم الجماعية في الزراعة باعتبارها اقتصادية أكثر فيما يتصل بكل من العمل والمنتجات ، على حساب الحيازات الفردية ، بهدف تحقيق التحول الى الاقتصاد الاشتراكي » (١) .

وهكذا فالى جانب مبادئ الثوريين الاجتماعيين الخاصة « بالتقسيم الاسود » تقرر أيضا بوضوح مبدأ البلاشفة الخاص بالزراعة الجماعية ، الذي كان قد أغفل مؤقتا من مرسوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ ، واعترف به القانون الجديد .

بيد ان البيانات البلشفية كانت أقرب في طبيعتها الى أن تكون اضافات الى قانون روحه ، كما قال لنين نفسه بتأكيد ، هي شعار الاستخدام المتساوي للأرض (٢) . وكان ما فعله القانون ، بمحاولة تطبيق هذا الشعار « هو اثبات طابعه الخيالي » . فقد قبلت تماما

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢٥ ، المادة ٣٦ . وقد أشار

في مناسبتين في ١٩١٨ الى هذه المادة بصفة خاصة ويفخر (« دراسات » XXXII ٢١٧ ، ٢٢٥) ، بل انه جأى في مبالغة ، بأنه في هذا المرسوم « فصلت السلطة السوفيتية الكوميونات والائحدات ووضعتها في مركز الصدارة » . (نفس المرجع ٢٩٩) .

(٢) « نفس المرجع » ص ٣٩٨ .

مبادئ الثوريين الاجتماعيين الأساسية . لقد جاء في المادة ٣ « ان حق استخدام الأرض هو لمن يفلحها بعمله الخاص » ، ووصفت المادة ٥٢ صراحة استخدام العمل المأجور بأنه « غير مسموح به من القانون » . وقالت المادة ١٢ (يجب ان يتم توزيع الأرض على الكادحين على أساس المساواة وتبعا للقدرة على العمل فيها .. ويجب أن تبذل عناية بالآخذ يأخذ أحد أرضا أكثر مما يستطيع أن يفلحه ، أو أقل مما يحتاج لعيشة محترمة » . وكان تطبيق هذا المبدأ يعنى ، طبقا للمادة ٢٥ ، ان « لا تزيد مساحة الأرض المخصصة للحيازات الفردية .. على حدود معيار الاستهلاك والعمل » ، وأضيفت تعليمات تفصيلية لبيان طريقة حساب هذا المعيار . فالحجم المناسب للحيازة يتحدد بحساب دقيق على أساس عدد « وحدات العمالة » (فيعتبر الرجل وحدة كاملة والمرأة : ٨ - والأولاد من ١٦-١٨ : ٧٥ ، والبنت : ٦-١٢ : ٥٠) وعدد « آكلى الخبز » . ويبدو أنه كان المفروض في حالة عدم كفاية الحيازات لتحقيق هذا المعيار أن يعوض النقص من « احتياطي الأرض » الذى تكون بمصادرة ضياع سادة الأرض ، وحيث يستحيل تحقيق ذلك تحدث عملية تهجير للأسر من منطقة الى أخرى . ولكن لم تحل أى من مصاعب التطبيق العملى أو حتى كانت موضع تفكير . فلم يتعرض لموضوع تخفيض الحيازات الفردية التى تزيد عن المعيار المحدد ، وان كان قسم آخر من القانون تضمن بندا خاصا بأن « فانظر الدخل المستمد من الحبوب الطبيعية للتربة أو من القرب من الأسواق يسلم لأجهزة الحكومة السوفيتية لاستخدامه للصالح الاجتماعى » . وتضمن القانون عدة بنود لموامة مواد مع الظروف المحلية الخاصة ببعض الأماكن .

وقد وجه لنين النقد فيما بعد لقانون « تشريك الأرض » على أساس نظرى مؤداه أن شعار التوزيع المتساوى « ذو مغزى تقدمى وثورى فى الثورة الديمقراطية البورجوازية » ولكنه ليس جزءا من الثورة الاشتراكية ، وان البلاشفة لم يقبلوه الا كخطوة ضرورية فى النمو الثورى وباعتباره شيئا كان معظم الفلاحين يريدونه فى ذلك الوقت .

« نحن البلاشفة سنساعد الفلاحين على التخلص من شعارات البورجوازية الصغيرة ، وعلى تحقيق الانتقال الى الشعارات الاشتراكية بأسرع وأسهل ما يمكن » (١) .

ولعل من أهم أوجه النقد العملى المباشر للقانون ان غموض عباراته الشديدة ترك كل نقطة فيه مفتوحة للتفسيرات المحلية واستبعد كل توحيد فى تطبيق المبادئ التى تضمنها . غير أن التباين الشاسع فى الظروف ، الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، فى الأجزاء المختلفة من الامبراطورية القيصيرية السابقة جعلت التشريع الزراعى الموحد أمرا محفوفا بالمخاطر . فقد كان من الواضح فى ذلك الوقت ، وفيما يتصل بقضية شائكة جدا مثل قضية التصرف فى الأرض ، ان أية سلطة مركزية ليست لديها وسائل قوية للتنفيذ (وهذا ما لم يكن لدى البلاشفة) لن تستطيع أن تفرض قراراتها حتى على المناطق التى قبلت حكم السوفييت فى الريف . ومن ثم كانت طريقة توزيع الأرض تتوقف على الإرادة الجماعية للفلاحين أو على قرار السلطات المحلية التى يعترفون بها . وكانت تعليمات موسكو تقبل فى حدود ما تبدو معقولة ومتفقة مع مفهوم الفلاحين عما يتطلبونه من الثورة ؛ وكان هذا المفهوم ، كما عرف لنين ، أقرب بكثير « للتوزيع المتساوى » الذى دعا اليه الثوريون الاجتماعيون منه الى الجماعية التى اعتبرها ، لا الهدف النهائى فحسب ، بل الضرورة النهائية للزراعة الروسية .

وابان الربيع وأوائل الصيف فى ١٩١٨ أعيد توزيع الأرض فى الأقاليم الوسطى والشمالية الغربية والشمالية الشرقية من روسيا الأوروبية وفى حوض الفولجا - ٢٨ اقليما فى المجموع - حيث كانت سلطة السوفييت قد رسخت (١) . ولكن ما حدث فعلا كان يختلف تماما عن القانون الذى صدر ، وكان مرتبكا ومتنوعا ويصعب تتبعه بقدر ما كانت عملية الاستيلاء على أراضى سادة الأرض فى الشتاء السابق . وقد كتب أحد موظفى قومية الزراعة الرسميين :

« لم يتم التشريك على نطاق قومى .. فعلا استولى الفلاحون المحليون ببساطة على الأرض ولم تحدث أية محاولة من جانبهم للهجرة من الأماكن التى تقل فيها الأرض الى الأماكن التى تتوفر فيها أكثر . لقد تم التوزيع المتساوى للأرض داخل القرى فى كل مكان ، ولكن التسوية

(١) « Voprosy Istarii » العدد ١١ (١٩١٧) ص ٦ - ٨ ، وهو يتضمن قائمة بشان وعشرين اقليما . ويبدو ان التوزيع حدث فى بعض أنحاء روسيا الآسيوية ، ولكن العملية فيها كانت أقل انتظاما ، ولا تتوفر السجلات التفصيلية .

بين المراكز الريفية كانت أقل . وأقل من ذلك التشويه بين المقاطعات والأقاليم (١) .

وكان التوزيع على أساس عدد المستهلكين أكثر حدوثا في الأقاليم الوسطى والغولجا التي يشتد فيها الجوع ، والتوزيع على أساس قدرة العمل أكثر في الأقاليم القليلة السكان في شمال روسيا وسهول سيبيريا . ولم يتأثر نظام الحيازات الجماعية مع إعادة التوزيع دوريا بالأصلح ؛ والواقع انه إذا أريد تطبيق تحرير العمل المأجور وتأجير الأرض فإن إعادة التوزيع لمواجهة التغير في أعداد الأسر يصير ضروريا بوضوح . وزاد ضرر الحيازات المبعثرة بدلا من أن يقل ، وهناك حالات بلغ فيها الضرر حدا بالغا (٢) . وبعض الوثائق تتحدث عن اليسر الذي تمت به عملية التوزيع بواسطة الفلاحين بفضل تجربتهم السابقة في إعادة التوزيع الدوري في كومونات الفلاحين ، وتحدثت أخرى عن صدام سافر بين « الكولاك » وفقراء الفلاحين (٣) . وكانت هذه الصور المختلفة كلها صحيحة ، وتأتى الصعوبة من محاولة تكوين أية صورة عامة نسبية أو موحدة . ويقال ان ما وزع على الفلاحين من الأرض المصادرة ٨٦ في المائة ، و ١١ في المائة أخذتها الدولة ، في صورة مزارع سوفيات في الغالب ، و ٣ في المائة أخذتها المجمعات الزراعية . واختلف متوسط زيادة حيازة الفلاح من مركز الى مركز بين ربع الفدان وثلاثة أرباع الفدان (٤) . ولكن تطبيق المساواة لم يكن مقتصرا على حدود ضيقة فحسب : كما انه لم يكن موحدا أيضا . فأحيانا كانت جميع الأرض في القرية أو المركز توضع في رصيد واحد لإعادة التوزيع ، وأحيانا كانت ضياع سادة الأرض وحدها توزع . وكان التوزيع يتم أحيانا على أساس عدد « المستهلكين » أو آكلي الحبز ، وأحيانا على أساس عدد العمال أو قدرتهم المفروضة على العمل (وهناك حالات لم توزع الأرض فيها الا على من يملكون بذورا) . وبصفة عامة أيد البلاشفة

- (١) « O Zemle » I (١٩٢١) . ولما لا جاء في « Voprosy Istorii » العدد ١١ (١٩٤٧) من ١٤ : كان الجهاز الأساسي في التصرف في المشاكل العملية في توزيع الأرض بين المراكز والقرى هو قطاع الأرض في المقاطعة ، ويبدو أن الأجهزة الأعلى من ذلك لم تلعب دورا فعلا .
- (٢) « O Zemle » I (١٩٢١) ١٦٠ .
- (٣) انظر الوثائق التي أشير إليها في كتاب بونيان وفيشر « الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨ » (ستانفورد ١٩٢٤) ص ٦٧٩ - ٦٨٣ .
- (٤) « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii » (١٩٢١) ص ٦ ، وجادت نفس النسب ، مع اختلافات ضئيلة ، في « O Zemle » I (١٩٢١) ص ٢٢ .

توزيع كل الأرض وان يتم التوزيع على أساس عدد المستهلكين ، حيث افترض ان كلا الأمرين لمصلحة الفقراء والمعدمين : وعمل الثوريون الاجتماعيون على قصر التوزيع على ضياع سادة الأرض ، وان يكون على أساس القدرة على عمل ، وكلاهما لمصلحة الفلاحين المتيسرين (١) . والغالب ، فيما يبدو سواء على أساس عامة أو بسبب سيطرة الثوريين الاجتماعيين في معظم الأجهزة المختصة بإعادة التوزيع ، ان الفلاحين الفقراء كانوا أقل حظا من جيرانهم الأفضل حالا .

وأدى التصديق على معاهدة برست ليتوفسك الى استقالة الثوريين الاجتماعيين من مجلس قوميسيرى الشعب في مارس ١٩١٨ ، وحل سيريدا وهو بلشفي ، محل كوليجاييف في قوميسيرية الزراعة . ولم تؤد هذه الخطوة الى ضعف سيطرة الثوريين الاجتماعيين في لجان الأرض المحلية فوراً ، ولذا فالغالب أن عملية إعادة التوزيع لم تتأثر . كما أن الثوريين الاجتماعيين احتفظوا بعضويتهم في اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا (٢) ، وبرغم ان المحاولة التي بذلوها للاحتفاظ بسيطرتهم على قوميسيرية الزراعة حتى بعد استقالة كوليجاييف فشلت (٣) ، فإن التغير في اتجاه هذه القوميسيرية ووقعها العام - التي ظل موظفوها كلهم تقريبا من الثوريين الاجتماعيين - لم يحدث الا تدريجيا . فحتى مايو ١٩١٨ كان سفردولوف لا يزال يشكو من أن « الدور الرائد في سوفيات المراكز الريفية تلعبه عناصر الكولاك البورجوازية » (٤) . فضلا عن أن سلطة الحكومة المركزية لم تكن قد نفذت بعد في مناطق الريف الى حد كبير . لقد كانت هذه هي الفترة التي فسرت فيها السوفيات المحلية شعار « كل السلطة للسوفيات » بمعنى سيادتها هي المطلقة - أو على الأقل سلطتها في أن

- (١) تضمن « Razvitie Sovetskoi Ekonomiki » (بإشراف ١ - ١ . ارتونيان وب.ل. ماركوس ، ١٩٤٠) ص ٩٤ - ٩٥ أمثلة على هذه الاختلافات في التطبيق ، وكذلك « Izvestiya Akademii VI Nauk SSSR : Seriya Istorii i Filosofii » (١٩٤٦) عدد ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٥ ، وكلاهما يعتمد جزئيا على وثائق غير منشورة .
- (٢) ومع ذلك فقد كانت هناك شكاوى من أن قطاع الفلاحين في اللجنة التنفيذية المركزية لم يمد منذ ذلك الوقت يستشار في القضايا الكبرى ، وحرم مبدأ من المال . « Pyatyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ٥٢ - ٥٤ .
- (٣) عرض مطلب الثوريين الاجتماعيين على لجنة الحزب المركزية ورفض في ٢ مايو ١٩١٨ (« Leninskii Sbornik » XXI (١٩٢٣) ص ١٤٧) : ولم يطرده ، صقم الموظفين الثوريين الاجتماعيين من قوميسيرية الزراعة الا بعد لمرور بولية .
- (٤) « Protokoly Zasedanii VTsIK 400 Sozyva » (١٩٢٠) ص ٢٩٤ .

تنفذ تعليمات السلطة المركزية أو تتجاهلها ، ولم تكن محاولة ارساء قواعد السلطة المركزية لتجدي ما دامت السياسة في المركز تحت سيطرة الثوريين الاجتماعيين ، سواء اليمينيين أو اليساريين ؛ لقد كان هذا هو الثمن الذي دفع للاتفاف مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين .

وكان الأمر الذي جعل التدخل الإيجابي من المركز ضروريا - وكان ايذانا بسقوط الائتلاف نهائيا - هو الأزمة الحادة والملحة التي لا بد أدركها البلاشفة بصورة متزايدة : نقص الطعام في العاصمة . لقد كانت طوابير الحبز في بتروجراد في الأسابيع الأولى من ١٩١٧ عاملا ايجابيا مهما في ثورة فبراير ، فقد انعكس في حصاد ١٩١٧ غياب الرجال في الجبهة وكان أقل من المعتاد ، واستمر النظام الاقتصادي والمواصلات في التدهور ، وبعد ثورة أكتوبر انتقلت أوكرانيا ، أغنى مناطق انتاج الغلال في روسيا ، خارج سيطرة السلطة المركزية . وقد عزى النقص رسميا الى المضاربين والفلاحين الأغنياء الذين احتجزوا الغلال عن الأسواق . وكان ذلك جزءا من الحقيقة ، ولكنه جزء فقط ، الا أنه كان الجزء الوحيد الذي يمكن علاج الأمر عن طريقه قبل الحصاد التالي بعد ستة شهور . وفي يناير ١٩١٨ صار موقف الطعام حرجا ثانيا في بتروجراد وموسكو . وفي اجتماع بين برزديوم سوفيت بتروجراد وممثلي أجهزة التموين دعا لنين الى القيام « بحملات بحث » على جميع المخازن والشون ، واطلاق النار فوراً على المضاربين الذي يتبين أن لديهم غلالا مخزونة (١) . واقترح كوميسير التموين ارسال فرق مسلحة الى القرى لانتزاع الغلال بالقوة ، وكذلك تشجيع تبادل المنتجات بين المدينة والريف (٢) . وجرب الأمران في الشهور القليلة التالية ولكنهما فشلا . ففي ذروة أزمة برست ليتوفسك لم يكن من اليسير تنظيم فرق مسلحة لارسالها الى القرى ، وقد لقيت بعض الفرق التي ارسلت مقاومة مريرة . كما ان اجراءات تشجيع التجارة والتبادل لم تحظ بنجاح أيضا بسبب النقص في السلع أنتى يريد الفلاحون شراؤها ، وكذلك لأن الفلاحين المتيسرين من البورجوازية الصغيرة كان لديهم بعض المال ولم يكن هناك ما يجبرهم على البيع (٣) . لقد كان الريف في تمرد سلبي ضد المدينة . فالمشكلة الكبرى لاية ثورة بروتارية في بلد يسوده اقتصاد الفلاحين كانت قد بدأت تظهر فعلا .

(١) لينين « دراسات » XXII من ٢٤٣ .

(٢) « Izvestiya » ١٨ يناير ١٩١٨ .

(٣) لينين « دراسات » XXII من ٥١٥ .

وانه لمن العسير المبالغة في صورة العجز الإداري التي عرضها كوميسير الشعب للتموين على المؤتمر الخامس لسوفيات عموم روسيا في صيف ١٩١٨ :

« اننا لم نتلق أية معلومات عن الرسائل والحوالات التي ارسلت أو عن تنفيذ تعليماتنا ، وباختصار كان الموقف كله في فوضى كاملة مربعة . . . فعندما كانت شحنات البضاعة تمر في المحطات يظهر رجال غير معروفين تماما يعتقدون أن من حقهم أن يفرغوا الشحنات ويعيدوا شحن العربات الخ . . . وفي نفس الوقت واجهنا أعنف مقاومة من السكان الذين لا يريدون تسليم الغلال بأي حال . ومن الأمور التي تعلمناها أن الاجراء الذي عقدنا عليه كبار الآمال ، أي تبادل السلع ، يغلب أن يكون عديم الجدوى . ففي حالات كثيرة من تجربتنا أعلن الفلاحون ، وقد رأوا أنه ليس لدينا سلع ، « اننا لن نعطي الغلال بدون بضائع » . ولكن عندما أحضرنا السلع لم نحصل على الغلال ووزعوا السلع فيما بينهم » (١) .

وحتى قبل ذلك كان الموقف قد صار ميئوسا منه . فمحاولة ارباب الفلاحين أو اقناعهم كمجموعة واحدة لم تؤد الى نتائج كبيرة ؛ وبدا أن الحكومة اضطرت اضطرارا ، كمحاولة أخيرة ، الى وسيلة كانت أصلا من العناصر الجوهرية في البرنامج البلشفي منذ ان كتب لينين في ١٩٠٥ « تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية في الثورة الديمقراطية » عن مرحلتى الثورة في الريف (٢) . وقد بدا أنه في ربيع ١٩١٨ قد صار في حيز الامكان تحقيق الترتيب السابق تصوره . ان البرولتاريا قد أكملت المرحلة الاولى بالعمل ضد سادة الارض الفيوداليين في تحالف مع الفلاحين ككل . وحان الوقت للمرحلة الثانية التي تعمل فيها البرولتاريا على أن تقسم الفلاحين الى مجموعتين والتحالف مع « اشباه البرولتاريا » من فقراء الفلاحين ضد الكولاك من البورجوازيين الصغار . وقد قال لينين في اجتماع للفلاحين في موسكو في ١٤ فبراير ١٩١٨ : « اننا مقتنعون ان الفلاحين العاملين سيعلمون حربا لا هوادة فيها ضد مضطهديهم من الكولاك ويساعدوننا في صراعنا من أجل مستقبل أفضل للشعب والاشتراكية (٣) » وبعد ذلك بثلاثة أسابيع في مؤتمر الحزب الذي أصدر قرار التصديق على معاهدة برست ليتوفسك اضاف في شيء أكثر من التحديد :

« ان المسألة الزراعية لا بد أن تتحول بمعنى أننا نرى هنا الخطوات

(١) « Partyi Vseross. S'ezd Sovetov » (١٩١٨) من ١٤١ - ١٤٢

(٢) انظر المجلد الاول من ٥٥ .

(٣) لينين « دراسات » XXII من ٢٥٣ .

الاولى لحركة صغار الفلاحين ، الذين يريدون الانضمام الى البرولتاريا ، والذين يريدون المساعدة فى الثورة الاشتراكية ، والقيام بمهمة التحول الى الاشتراكية ، برغم كل تحيزاتهم ، وبرغم كل معتقداتهم القديمة . . ان الفلاحين أنبتوا ، بالفعل لا بالقول ، انهم يريدون مساعدة البرولتاريا التى استولت على السلطة - وهم يساعدونها فعلا - وانهم يريدون تحقيق الاشتراكية (١) .

وفى مايو ١٩١٨ اكد ثانيا ان عناصر البورجوازية الصغيرة فى الريف لا يمكن كبح جماحها الا « اذا نظرنا الفقراء ، أى أغلبية السكان أو شبه البرولتاريا ، حول الطليعة البرولتاريا الواعية (٢) » . وكان فشل البلاشفة فى الشهور الستة الاولى من الثورة فى تحقيق أية خطوة جدية فى هذه السياسة من أعراض ضعفهم فى المناطق الريفية - وهو الضعف الذى كان قد أرغمهم على الائتلاف مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين . ولم يتجهوا أخيرا بنشاطهم الإيجابى الى الاجراءات الضرورية لارساء قواعد سلطتهم فى الريف الا مرغمين بسبب الجوع الوشيك فى المدن .

وبدأت السياسة البلشفية الجديدة فى الريف بداية جادة فى مايو ١٩١٨ . وفى ٩ مايو وافقت اللجنة التنفيذية المركزية على «مرسوم بمنح قومييسيرية الشعب للتموين سلطات استثنائية للصراع ضد البورجوازية الريفية التى تخفى الغلال وتضارب فيها » . وشرحت الفكرة التى ينطوى عليها العنوان الطويل فهم مقدمة بلاغية :

«فى الوقت الذى تعاني فيه الاقاليم المستهلكة الجوع لاتزال الاقاليم المنتجة تختزن فى الوقت الحاضر كميات ضخمة من الغلال من حصاد ١٩١٦ و ١٩١٧ لم يتم حتى درسها بعد . ان الغلال فى أيدي الكولاك والفلاحين الاغنياء فى الريف ، فى أيدي بورجوازية الريف . ان بورجوازية الريف ، وهى تتمتع بالطعام فى امان ولديها مبالغ ضخمة من المال كسبتها ابان سنوات الحرب ، ظلت على عنادها لا تعير صيحات العمال وفقراء الفلاحين اذنا ولا تبدى تجاههم أى تعاطف وترفض ارسال الغلال الى مراكز الجمع بهدف ارغام الدولة على زيادة أسعار الخبز أكثر » .

ولم تكن الاجراءات المحددة التى تضمنها المرسوم ذات أثر بالغ فى ذاتها . فقد طالب «كل العمال والفلاحين المعدمين» بأن يقوموا « بصراع لا هوادة فيه » ضد الكولاك ، وهدد من يخفون الغلال أو يستخدمونها فى

(١) نفس المرجع ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٥١٥ .

تقطير الحُمُور بالعقوبات الشديدة ، ومنح قومييسيرية الشعب للتموين سلطات نقض أى قرار تصدره سلطات الطعام المحلية أو حل مثل هذه السلطات واعادة تنظيمها وان « تطلب القوة المسلحة فى حالة وجود مقاومة لنقل الغلال أو المنتجات الطبيعية الأخرى » . وكان المرسوم ينطوى على ادراك كامل لأن القوة وحدها هى التى تخدم الغرض المطلوب : « ان الرد على الضغط الذى يفرضه ملاك الغلال على الفقراء الجوعانين لا بد أن يكون فرض الضغط على البورجوازية (١) » .

وبعد أن تقررت السياسة الجديدة بدأ تطبيقها بحماس . وبعد أيام قليلة جاء ممثل لمصنع بوتيلوف الى موسكو وقابل لنين يشكو من الضائقة التى يعانها عمال بتروجراد . وكان رد لنين برقية الى العمال يحثهم فيها على « انقاذ الثورة بالانخراط فى فرق الطعام التى تنظمها قومييسيرية التموين (٢) » ، وخطاب الى عمال بتروجراد عن « المجاعة » يتضمن أكمل شرح لتكتيكاته الجديدة . وقد أشار فيه الى المعارضة الصريحة من جانب أحزاب اليمين ، بما فيها الثوريين الاجتماعيين اليمينيين ، لسلطة السوفيت من ناحية ، ومن ناحية أخرى موقف حزب الثوريين الاجتماعيين اليساريين « الذى لا لون له » ، والذى « يحتج على دكتاتورية الطعام ويسمح لنفسه بأن يخضع لتهديد البورجوازية ويخشى الصراع ضد الكولاك ، ويتقلب فى حركة هستيرية من جانب الى جانب ، مطالبا بزيادة فى الاسعار المحددة ، والسماح بالتجارة الخاصة وما الى ذلك » . واختتم الخطاب بالعودة الى المبادئ الاولى :

« ان احدى المهام الكبرى التى لا يمكن مقاومتها لثورة السوفيت فى أكتوبر هى أن العامل الطليعى يجب ، بوصفه معلم الفلاحين الفقراء وقائد الجماهير الكادحة فى الريف وبانى دولة العمل ، أن يذهب الى « الشعب » . نحن فى حاجة الى « جهاد مقدس » من العمال الطليعيين الى كل ركن فى هذه البلاد الواسعة . نحن فى حاجة الى زيادة الفرق الحديدية عشرة أمثالها من البرولتاريين الواعين المخلصين للشيوعية بلا تحفظ . عندئذ سنقضى على المجاعة والبطالة . وعندئذ سننجح فى أن نجعل الثورة مدخلا حقيقيا للاشتراكية (٣) » .

(١) « Sobranie Zakonov 1917-1918 » عدد ٢٥ ، المادة ٤٦٨ ، وقد اطلق خصوم المرسوم اسم « مرسوم دكتاتورية الطعام » ، وصار فيما بعد يعرف بهذا الاسم .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ٥٢٤ - ٥٢٥ ، وفيما يتصل بالشروع الاصلى الذى وضعه لنين انظر نفس المرجع ص ٢٥ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٦ - ٢١ .

وكانت حركة « الذهاب الى الشعب » التي دعا اليها « الشعبيون » (نارودنيك) قبل ذلك بخمسين سنة حركة المثقفين الراديكاليين الذين اتجهوا الى قيادة الفلاحين في تمردهم ضد سادة الأرض الفيوداليين . وكان ذهاب البلاشفة الى الشعب حركة البروليتاريا الاشتراكية التي تريد قيادة الفلاحين الفقراء ضد الكولاك البورجوازيين وبذلك تسهّد السبيل لانتصار الثورة الاشتراكية . وتحدد المهمة المزدوجة « للفرق الحديديّة » المؤلفة من العمال بوضوح في مرسوم تال صدر في ٢٧ مايو ١٩١٨ بمنح قومية التمرين احتكاريًا لتوزيع كل « الأشياء ذات الضرورة الأولى » . وتلحق الفرق « التي تجند أساسًا من المناطق المستهلكة » بالأجهزة المحلية لقومية التمرين لمساعدتها في جمع المؤن . ولكنها تستخدم أيضًا في « أغراض التنظيم والتعليم والاثارة » : وجاء أن « مهمتها الرئيسية » هي « تنظيم الفلاحين العاملين ضد الكولاك » (١) .

وكانت سحب الحرب الأهلية تتجمع من كل جانب عندما صدرت هذه المراسيم . وقد حدثت الاشتباكات الافتتاحية الأولى في نفس الوقت تقريبًا الذي أرسل فيه لينين خطابه الى عمال بتروجراد . وعجلت الحرب الأهلية بتطبيق سلسلة من الاجراءات في ميدان السياسة الاقتصادية بأكمله عرفت باسم « شيوعية الحرب » . ولكن هذا التغيير مهد له السبيل ما حدث قبل ذلك ، ويبدو ذلك بأوضح ما يكون في السياسة الزراعية ، حيث كان خطر الجوع قد بدأ فعلاً يكون تلك الصور من التنظيم التي أكملتها طوارئ الحرب . وقد وضع أساس « شيوعية الحرب » في الزراعة مرسوم صدر في ١١ يونيو ١٩١٨ وانشئت بمقتضاه « لجان الفلاحين الفقراء » (الكومبيدي) المشهورة - « لجان في المراكز الريفية والقرى من فقراء الفلاحين تنظمها السوفيتات المحلية لمندوبي العمال والفلاحين مع مشاركة مباشرة من أجهزة التمرين وتحت الاشراف العام لقوميسير الشعب للتمرين » . وكان سكان التريف كلهم يستطيعون ترشيح أنفسهم والاشتراك في انتخاب أعضائها باستثناء « الكولاك المعروفين وأغنياء الفلاحين وسادة الأرض وأولئك الذين لديهم فائض من القلال أو المنتجات الطبيعية الأخرى وأولئك الذين يملكون مؤسسات

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٣٨ ، المادة ٤٩٨ ، وفيما يتصل بالرسوم بصفة عامة انظر هذا الفصل (د) . وقد صدر مرسوم مكمل بعد ذلك بإبام قليلة « من طريقة تسليم القلال للدولة » (نفس المرجع العدد ٣٨ ، المادة ٥٠٢) .

نجارية أو صناعية يستخدمون فيها العمال الفقراء أو العمل المأجور ، (١) . وقصد بها أن تكون أدوات لاستخلاص فائض القلال من « الكولاك والأغنياء » ، ولتوزيع القلال والمواد الضرورية ، وبصفة عامة لتنفيذ السياسات الزراعية للحكومة السوفيتية . ويكافأ الفلاحون الفقراء على جهودهم بالحصول على حصص من كميات القلال المستولى عليها ، مجداً حتى ١٥ يولية ، وبخصم ٥٠ في المائة على الأسعار المحددة حتى ١٥ أغسطس ، وبعد ذلك بخصم ٢٠ في المائة ، وبخصم مائل في أسعار الضروريات الأخرى (٢) .

وتؤيد الدلائل الأهمية الكبرى التي علقها لينين ، بصفة خاصة ، على هذا الاجراء . لقد كان اجراء املته المقترحات السياسية . ان ستولبين ، اذ حاول أن يجد وسيلة لزيادة انتاجية الزراعة الروسية ، اهتم أيضاً - وربما أساساً - بأن يصوغ اصلاحاته بطريقة يكسب بها ولاء القطاع المفضل من الفلاحين - وكان الدافع وراء نداء البلاشفة لفقراء الفلاحين مماثلاً . ولكنه كان أيضاً يتعلق بالمبدأ الاشتراكي . فالسياسة البورجوازية كانت واضحة تماماً .

« انهم يقولون لنا: ليس من الضروري أن تكون هناك أسعار خاصة أو أسعار محددة أو احتكار للقلال . فتاجروا كما يروق لكم . وسيكسب الأغنياء فوق غنائهم ، أما الفقراء الذين يموتون فقد كانوا يموتون دائماً من الجوع . بيد أن الاشتراكيين لا يستطيعون التفكير بهذا المنطق » (٣) . وكان الفلاح الغني الذي ينتج فائضاً يهمل ارتفاع أسعار اغلال وعدم تثبيتها . أما الفلاح الفقير الذي لا ينتج حتى ما يكفي استهلاكه الخاص ويضطر للعمل بأجر فكان يهمل الأسعار المنخفضة والمحددة .

(١) وصفت طريقة الانتخابات لوائح بريطاني بعد ذلك بفترة على هذا النحو : « دعى الى اجتماع في القرية قرأ فيه رئيس الاجتماع (رئيس سوفيت القرية) قائمة بأسماء المرشحين للجنة الفقراء . وكان كل اسم يقرأ يطرح للنقاش ، وبعد عدة مرشحين باعتبارهم ، غير فقراء . وكان التصويت برفع الأيدي . وانتخب حوالي اربعين ، مع بريزيبوم من ثلاثة اشخاص » . (تقرير الوفد السامي البريطاني الى روسيا في سنة ١٩٢٠) (١٩٢٠) ص ١٣٤ . ووصف زينوفيف بعد ذلك بشهور قليلة هذه اللجان متدداً بها ، أمام المؤتمر السادس لسوفيتات عموم روسيا ، على انها لا تنطوي على أي « مبدأ انتخابي حقيقي » في تأليفها : « لقد عين اعضاؤها بواسطة ممثلي اللجنة المركزية (للسوفيت) أو منظمات الحرب معا » Shestoi

Vserosa. Chrezvychainyi S'ezd Sovetov » (١٩١٩) ص ٨٨

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٤٢ ، المادة ٥٢٤ .

(٣) لينين « دراسات » XXII ص ١٣٦ .

وكان هذا الاجراء تفضيلا علنيا بين السياستين البورجوازية والاشتراكية . واخيرا ، فان لنين شعر بان هذه الخطوة كان مغزاها الاول في انها تحدد المرحلة النهائية الحاسمة في التحول من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية . وكان هذا التحول قد تم في المدن بواسطة العمال منذ مدة . ولكن في الريف لم تخرج الثورة عن مرحلتها البورجوازية الديمقراطية ما دام الفلاحون متحدين في تجريد اصحاب الاراضى الفيوداليين . فلا يمكن القول بان الثورة الاشتراكية بدأت في الريف الا عندما انقسم الفلاحون وقام الفلاحون الفقراء ، في ارتباط بالعمال الصناعيين وقيادتهم ، بالهجوم على الكولاك من البورجوازية الصغيرة . وقد كتب لنين في ذلك الوقت « ان الريف عندنا لم يمر بتجربة ثورة أكتوبر ، اى الثورة البرولتارية ، الا في صيف وخريف ١٩١٨ » (١) . وبعد ذلك بقليل وصف انشاء لجان فقراء الفلاحين بأنه « نقطة تحول ذات أهمية هائلة في تاريخ نمو ثورتنا وبنائها بأكملها » وبأنه الخطوة التى « اجترنا بها الحد الفاصل بين الثورة البورجوازية والثورة الاشتراكية » (٢) . وهكذا فان وقع المجوع والحرب الأهلية دفع النظام السوفيتى في طريق أملتة الظروف وبدا أيضا أنه طريق الاشتراكية . وهذا الطابع المزدوج للاجراءات التى اتخذت في مواجهة حالة طوارئ لا مهرب منها ، والتى كانت في نفس الوقت تعبيرا عن المبادئ الشيوعية ، هو جوهر ما عرف بعد ذلك باسم « شيوعية الحرب » . ولم يكن هذا الاتفاق مصادفة ، وقد قبلها البلاشفة على أنها تعبر عن النظرية الماركسية التى تقول أن المبادئ التى أعلنها الشيوعيون تمثل مبادئ مستنتجة علميا من موقف موضوعي .

(ب) الصناعة :

لم يبد في نظر المفكرين البلاشفة ان السياسة الصناعية تنطوى على نفس المصاعب التى تتسم بها السياسة الزراعية . فالثورة الاشتراكية ، التى تقودها البرولتاريا ، قد تجد شيئا من المخرج فى وضع وفرض سياسة زراعية لا تتعارض مع مبادئها ، ولا تثير عداة الفلاحين فى نفس الوقت . ولكن السياسة الصناعية كانت مستقيمة بما فيها الكفاية :

(١) نفس المرجع XXIII ص ٢٩٢ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٠ .

فالسيطرة على الصناعة سيتولاها بطبيعة الحال العمال باسمهم ولمصالحتهم . وقد دعا اجتماع الحزب فى أبريل ١٩١٧ ، الذى لم يصف كثيرا فى هذا المجال الى الخطوط العريضة التى تضمنتها « أطروحة أبريل » ، الى « اجراءات مباشرة منها » اقامة سيطرة الدولة ... على أقوى تكتلات الرأسماليين » (١) ، وأعلن لنين فى دفاعه عن هذا القرار انه عندما يتم الاستيلاء على هذه التكتلات واخضاعها لسيطرة السوفيات ، « تكون روسيا قد وضعت أحد قدميها فى الاشتراكية » (٢) . وفى التطبيق العملى ظهر ان القضية لم تكن بهذه البساطة . فقد واجه البلاشفة فى المصانع نفس التجربة تقريبا التى واجهوها فى الارض . اذ ان نمو الثورة جلب معه الاستيلاء التلقائى من جانب العمال على المصانع ، لا من جانب الفلاحين على الارض فحسب . ففى الصناعة كما فى الزراعة اضطر الحزب الثورى ، وفيما بعد الحكومة الثورية ، الى السير فى اتجاه كان محرجا لهما من عدة جوانب ، ولكنهما اضطرا الى تأييده باعتباره قوة دافعة رئيسية للثورة .

لقد شجعت الحرب الانتاج الصناعى ، فى روسيا كما فى البلاد المحاربة الأخرى ، بعد فترة مبدئية من الارتباك فى أول الحرب . ولكن الاستجابة فى روسيا ، مع قلة تجهيزاتها الصناعية وانعزالها عن مصادر التمويل الكبرى وانخفاض انتاجية العمل وضعف التنظيم السياسى والصناعى ، كانت أضعف من البلاد الأخرى ؛ وسرعان ما بلغت أقصى امكانياتها . ولم تأت سنة ١٩١٦ حتى كان الانتاج قد بدأ يهبط تحت تأثير ارهاق الحرب ونقص المواد الاساسية واستهلاك تجهيزات المصانع وآلاتها . وجاءت ثورة فبراير فزادت كل هذه العوامل حدة . وأصبح النقص فى جميع المواد مزمتا ، وحدثت حالات أغلقت فيها المصانع لعدم وجود المواد الأولية . ودفعت هذه الظروف الاتجاه المألوف فى وقت الحرب نحو التأميم وسيطرة الدولة دفعة جديدة .

وكان من الاعمال الاولى للحكومة المؤقتة انشاء لجنة دائمة « لتنمية القوى الانتاجية فى روسيا » . وفى يونية ١٩١٧ استبدلت هذه اللجنة « بمجلس اقتصادى » و « لجنة اقتصادية رئيسية » كانت وظائفها « وضع خطة عامة لتنظيم الاقتصاد القومى والعمل ، وكذلك وضع مشروعات القوانين واتخاذ الاجراءات العامة لتنظيم الحياة الاقتصادية » (٣) وكان

(١) « VKP (B) v Revol. » (١٩٤١) I ص ٢٢٧ .

(٢) لنين « دراسات » XX ص ٢٨٢ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii i Rasporyazhenii Vremennogo 1917 »

« المجلس الاقتصادي » هيئة كبيرة للمداولات و « اللجنة الاقتصادية الرئيسية » نواة جهاز صغير للتخطيط . ولكن في ظل الحكومة المؤقتة لم يحظ أي منهما ، وما كان يحتمل أن يحظى ، بالسلطة أو المبادرة الكافية لايقاف عملية الانحدار والتحلل الاقتصادي التراكمية .

وكانت الدفعة التي تلقها حركة العمال من ثورة فبراير أهم من هذه الاجراءات الضعيفة في الاتجاه نحو تخطيط وقت الحرب . اذ سرعان ما انبثقت لجان عمال في المصانع وحظيت بالاعتراف القانوني بمرسوم اصدرته الحكومة المؤقتة في ٢٢ ابريل ١٩١٧ باعتبارها صاحبة الحق في تمثيل العمال في تعاملهم مع اصحاب الأعمال ومع الحكومة (١) .

وكان اول المطالب هو يوم الثماني ساعات وزيادة الاجور ، ولكن سرعان ما تصاعدت هذه المطالب في محاولة منظمة بطريقة تزيد او تنقص من جانب العمال ، محاولات متقطعة في مبدأ الأمر ولكنها صارت متكررة بصورة متزايدة ، للتدخل في الادارة ثم للاستيلاء على المصانع بأنفسهم .

وكان ذلك ، كما تنبأ تروتسكي بتحديد في ١٩٠٥ ، رد الفعل الحتمي من جانب العمال لرفض مطالبهم في موقف ثوري ، وتحديا منهم لاية محاولة للوقوف بالثورة داخل اطارها الديموقراطي البورجوازي . وقد خضع اصحاب الاعمال احيانا ووصلوا الى اتفاق مع لجان المصانع ، ولكنهم في اغلب الحالات ردوا باعلان اغلاق المصانع في وجه العمال (٢) . وبذل البلاشفة كل ما في وسعهم لتشجيع التوتر المتزايد . فقد كانت موجة الغرض المتصاعدة في المصانع تخدم اغراضهم الثورية . وما كانوا يستطيعون ايقافها حتى اذا ارادوا ، ولكنهم كانوا يستطيعون توجيهها الى حد ما ماداموا على استعداد للسير معها . وكان هذا الموقف هو الذي ارغمهم على قبول وتبني علنا اجراءات فوضوية وسندكالية أكثر منها بلشفية .

(١) س . زاجورسكي « سيطرة الدولة في الصناعة في روسيا انشاء الحرب » (بيل ١٩٢٨) ص ١٧٢ .

(٢) يوجد وصف عام لحركة لجان المصانع بين فبراير واکتوبر ١٩١٧ « Voprosy Istorii » العدد ١٠ (١٩٤٧) ص ٤٠ - ٦٤ . ويتحدث ج . سيبيروفيتش في « Syndikaty i resty v Rosii » الطبعة الثالثة ١٩٢٠ ص ١٤٥ عن « الايقاف المصطنع للانتاج » و « اغلاق المشروعات بالجملة » بواسطة اصحاب الاموال قبل اكتوبر ١٩١٧ . وبما لاحصاءات اوردتها ف . ب . « مليونين في Istorii Ekonomicheskogo Razvitiya » (الطبعة الثانية ١٩٢٩) ص ٤٥ اطلق ٥٦٨ مشروما تستخدم أكثر من ١٠٠٠٠٠ عامل بين مارس واغسطس ١٩١٧ ، مع تزايد العدد من شهر الى شهر .

بيد أن الشيء الذي لم يتنبأ به أحد هو ان استيلاء العمال على المصانع لم يكن اقل ، المدى الطويل ، تعارضا مع اقامة النظام الاشتراكي من استيلاء الفلاحين على الارض . وقد ظلت المشكلة مختفية بعض الوقت وراء قناع تلك العبارة الغامضة « سيطرة العمال » . وعندما قال لينين في ابريل ١٩١٧ ان مصانع السكر ينبغي « أن تنتقل الى يد الدولة تحت سيطرة العمال والفلاحين » (١) كان مثالا محددا لمبدأ سيطرة « السوفيت » او « الدولة » الذي جاء في « أطروحة ابريل » وفي القرار الذي صدر في اجتماع الحزب في ابريل . وكان الجزء الثاني من العبارة مجرد تكملة للجزء الاول ، أي أن « العمال والفلاحين » كانوا هم من تعمل الدولة عن طريقهم وباسمهم . وعندما صدر قرار من الحكومة المؤقتة بعد ذلك باسابيع قليلة بانشاء لجنة لاقامة « السيطرة الاجتماعية على المشروعات الصناعية » ثار لينين مؤكدا أن « الوعي ينمو في دوائر العمال بضرورة السيطرة البرولتارية على المصانع والمشروعات » ، وأن السيطرة البرولتارية هي وحدها التي يمكن أن تكون لها فعالية (٢) ، ولكنه لم ير - بل ولعله لم يدرك - أن فيما يقوله شيئا جديدا ، ثم أن مطلب السائد في « دوائر العمال » يختلف في شيء عما دعا اليه هو نفسه من قبل . وبعد ذلك بأيام قليلة ، في منتصف مايو ١٩١٧ ، بلور لينين أفكاره عن « السيطرة » بتفصيل أكثر . فالسوفيتات او مؤتمرات مستخدمي البنوك ينبغي أن تضع خططاً لحلق « بنك دولة » واحد ولممارسة « أدق سيطرة » ، وكذلك ينبغي أن تتخذ سوفيتات مستخدمي المشروعات الكبرى والمؤتمرات الاجراءات للسيطرة على مؤسساتها .

فينبغي منح حق السيطرة لا لجميع سوفيتات مندوبي العمال والجنود والفلاحين فحسب ، بل كذلك لسوفيتات العمال في كل مصنع و « لممثل كل حزب سياسي كبير » (٣) ، ولكن من هذه التوصيات الحاسمة بوضوح انبثقت نقطتان . فأولا يدل الاصرار على علانية الحسابات ، في هذا الاطار ، على أن لينين كان يفكر في السيطرة عن طريق ملك الدفاتر على القرارات المالية والتجارية ، وليس في السيطرة على العمليات الفنية في الانتاج او في تنظيم المصانع : فهذه القضايا لم تواجهه في تلك المرحلة (٤) .

(١) لينين « نواصت » XX ص ٢١١ .

(٢) نفس المرجع XX ص ٢٤٨ .

(٣) نفس المرجع XX ص ٢٧٧ .

(٤) لم يبد لينين اهتماما بالعمليات الفنية في الصناعة حتى وقت متأخر جدا عن ذلك عندما بدأ يدعو بحماس الى كهرية الصناعة ، ففي حين كان يفهم العقيدة

وثانيا يبدو ان لنين كان يفكر على أساس العمل «السياسي» بواسطة السوفيات باعتبارها مستودع قوة الدولة وعملاتها، مركزيا ومحليا، وليس في العمل «المباشر» بواسطة السوفيات باعتبارها ممثلة للمصالح المهنية للعمال في مصنع بذاته أو في صناعة أو في فرع من فروع الإدارة.

وقد كان هذا التمييز بين العمل «السياسي» و «المباشر» مهما نظرية وتطبيقا. فمن الناحية النظرية كان يقسم بين الشيوعيين، الذين يؤمنون بتنظيم القوة الاقتصادية عن طريق سلطة سياسية مركزية يمارسها العمال ككل، والفوضويين والسندكاليين، الذين يؤمنون بأن المبادأة الاقتصادية المباشرة والتلقائية من جانب العمال هي الصورة النهائية لكل عمل ثوري فعال، وانها البديل للسلطة السياسية المركزية التي لا بد أن تنحدر الى الاستبداد. وكان الانقسام من الناحية العملية بين الزعماء البلاشفة، الذين كانوا يضعون الخطط للاستراتيجية الكبرى للثورة على أساس فكرة تنظيم العمال بصلابة ونظام، والعمال في المصانع، الذين أثقلت كواهلهم مصاعب حياتهم اليومية وأشعلت الثورة حماسهم للتخلص من نير الرأسماليين الذين يستخدمونهم، فانتهزوا فرصة العمل الجزئي الذي أتيح لهم دون اعتبار لسياسات الزعماء في المركز الرئيسي للحزب أو لما يقولونه. ولما كانت كل السوفيات سوفيئات عمال أو مندوبي عمال فإن الحد الفاصل بين العمل «السياسي» والعمل «المباشر» كان باهتا، وكانت السوفيات نفسها، كما اشرنا من قبل، تنطوي على عنصر سندكالي واضح (١). كما أن لنين، بحماسة للسوفيات ولبدء السيطرة الادارية يمارسها العمال أنفسهم، عمل على زيادة غموض الموقف بأقواله في ابريل ومايو ١٩١٧.

ولكن التناقض المحتمل في السياسة الصناعية بين «سيطرة الدولة» و «سيطرة العمال»، الذي يقابل التناقض في السياسة الزراعية بين مزارع الدولة وملكية الفلاحين، كان تناقضا حقيقيا وموجودا. واذا كانت «سيطرة العمال» تعني التوجيه بواسطة مؤتمر السوفيات المركزي وبواسطة لجانه التنفيذية، فانها لا تكون سوى مجرد اسم آخر للتأميم (سيطرة الدولة تحت «حكم الفلاحين والعمال». اما اذا كانت

السياسة لدى عمال المصانع فهما كاملا، كانت معرفته بحياة العامل اليومية في عمله اقل من معرفته بحياة الفلاح.

(١) المجلد الاول ص ١٢٨.

«سيطرة العمال» تعني السيطرة بواسطة لجان العمال وسوفيئات المصانع، فانها تكون شيئا مختلفا تماما، وهي بهذا المعنى لا تصطدم بسهولة بسيطرة الدولة فحسب، بل بكل سياسة «تخطيط» تضع حدا لفوضى الانتاج الرأسمالي. لقد كان حقا ما قاله أحد زعماء السياسة الاقتصادية البلشفية بعد ذلك بقليل:

«اذا سال المرء نفسه كيف تصور حزبنا قبل ٢٥ اكتوبر خطة سيطرة العمال ككل وعلى أساس أي نظام اقتصادي كنا نريد بنائها، فانه لن يجد جوابا واضحا في أي مكان» (١).

وجاء أول اختبار في اجتماع عقده في بتروجراد أكثر من ٤٠٠ من ممثلي «لجان المصانع والعمال» في منطقة بتروجراد في ٣٠ مايو ١٩١٧. وأعد لنين للاجتماع مشروع قرار وافقت عليه اللجنة المركزية للحزب واللجنة المنظمة للاجتماع، التي كانت أغلبيتها الساحقة بلشفية. وكان القرار، الذي يعد أهم بيان بلشفي قبل الثورة عن تنظيم الصناعة، مبنيا على فكرة «سيطرة العمال»، وهي أول مرة يستخدم فيها هذا الشعار، المشهور الآن، في وثيقة من وثائق الحزب. ويبدأ المشروع بالإشارة الى «القلق الشاملة للحياة الاقتصادية الروسية بأكملها» وإلى اقتراب «كارثة ذات أبعاد لم تعرف من قبل»، ثم يستطرد:

«ان الطريق الى تجنب الكارثة هو اقامة سيطرة العمال الحقيقية على انتاج السلع وتوزيعها. ومن الضروري لاقامة مثل هذه السيطرة، أولا، تأكيد أن جميع التنظيمات الأساسية تضم أغلبية من العمال لا تقل عن ثلاثة أرباع الاصوات كلها، مع ارغام جميع الملاك الذين لم يعجزوا مشروعاتهم والموظفين المدربين فنيا وعلميا على الاشتراك، وثانيا، أن يكون لجميع لجان الورش والمصانع وسوفيئات مندوبي العمال والجنود والفلاحين المحلية والمركزية، وكذلك للنقابات، حق المشاركة في مثل هذه السيطرة، وأن يسمح لها بالتفتيش على كل الحسابات التجارية وحسابات البنوك، وأن ترغم الإدارة على مدها بكل المعلومات والبيانات، وثالثا، أن يكون لممثلي الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية المهمة هذا الحق».

«ان سيطرة العمال التي يعترف بها الرأسماليون فعلا في عدد من الحالات التي يحدث فيها صدام يجب تنميتها على الفور بواسطة سلسلة من الاجراءات المحكمة التدريجية، ولكن القابلة للتحقيق فورا، حتى تشمل التوجيه الكامل لانتاج السلع وتوزيعها بواسطة العمال».

(١) ن. أوسنكي «Stroitel'stvo Sotsializma» (١٩١٨) ص ٢٤.

واستطرد القرار متحدثا عن الحاجة الى « تنظيم على نطاق الدولة كلها » بهدف « التنظيم على النطاق الاقليمى ، ثم أخيرا على نطاق الدولة كلها ، لتبادل الادوات الزراعية والملابس والاحذية والسلع المماثلة » ، والحاجة الى « خدمة عامة للعمال » و « حرس وطنى (مليشيا) من العمال » . وقدم زينونيف القرار الى الاجتماع ● وحصل على ٢٩٠ صوتا عند أول قراءة ، وبعد تعديلات ثانوية أدخلتها لجنة الصياغة ، أعلن أنه ووفق عليه بأغلبية ٢٩٧ ضد ٢١ مع امتناع ٤٤ . وكان الاجتماع أول هيئة تمثيلية كبرى يضم أغلبية بلشفية كبيرة ، وله مغزى خاص لهذا السبب (١) .

وجاء تركيب القرار وتكتيكه من الأمثلة الممتازة على عبقرية لنين السياسية . فقد رحب بذراعين مفتوحتين بالحركة الثورية التلقائية لسيطرة العمال . بل أنه بدا مشجعا لها بتوسيعها لتشمل أكبر عدد ممكن من منظمات العمال : لجان المصانع ، السوفيات المركزية والمحلية ، النقابات و « الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية » ، جاء ذكرها كلها في القرار ، وبهذا العمل كشف لنين ضمنا عن دلالات الفوضى في مفهوم « سيطرة العمال » ، كما يتصور وينفذ عادة ، وأشار الى طريق الاجراءات « المدروسة بعناية والتدرجية » التى لابد منها لتحقيق « الترتيب الكامل لانتاج السلع وتوزيعها بواسطة العمال » . وبالنسبة للنين لم يكن القرار مجرد مناورة تكتيكية ، بل عملية تربوية أيضا . وفى الاجتماع اكتفى بالقاء خطاب جانبى لاحظ فيه أنه « لكى تتحقق سيطرة حقيقية على الصناعة لابد أن تكون سيطرة العمال » ، ولكنه حدد ذلك بأنه يعنى « أن تدخل أغلبية من العمال فى جميع المؤسسات المسئولة وأن تقدم الادارة حسابا عن تصرفاتها لجميع المنظمات العمالية صاحبة السلطة » (٢) . وحتى لا يضيع هذا المعنى أعاد تأكيده فى مقال برافدا بوضوح وصراحة أكثر مما فعل فى الاجتماع : انه من الضرورى أن يكون « تنظيم السيطرة والادارة ، وهو على نطاق الدولة كلها ، تحت توجيه سوفيات مندوبى العمال والجنود والفلاحين » (٣) . بيد أن هذا التفسير ما كان ليقبله كثيرون ممن أعطوا أصواتهم للقرار .

(١) يوجد مشروع لنين الاصل فى « دراسات » XX ص ٤٢٢ - ٤٢٤ ، وفيما يتصل باجراءات المؤتمر انظر « Oktyabr-skaya Revol. i Fabzavkomy » (١٩٢٧) I ص ٦٣ - ١٣٧ .

(٢) لنين « دراسات » XX ٥٩ ، ولا يوجد سوى تقرير صحفى قصير عن هذا الخطاب .

(٣) نفس المرجع XX ص ٤٧٢ .

وبعد ذلك بشهر دخل عنصر جديد فى صورة اجتماع لنقابات روسيا كلها . وكانت النقابات الروسية قد ظهرت أصلا كقوة ايجابية فى ثورة ١٩٠٥ ، وبعد عشر سنوات من الاختفاء الكامل تقريبا ، أعادتها ثورة فبراير الى الحياة مرة أخرى (١) . وجاء مؤتمر يونية ١٩١٧ يضم أغلبية كبيرة من الثوريين الاجتماعيين والمناشفة ، مدلا مرة أخرى على أن اتجاه « نخبة » العمال المنظمين كان أقل راديكالية وثورية من الصفوف ، وقد أظهرت هذه النخبة أنها لا تنوى التساهل فيما يتصل « بالفوضى الاقتصادية » التى تمثلها لجان المصانع . وأراد الاجتماع ، مع الاشادة قولا بالبدا الذى تقوم عليه مثل هذه اللجان ، أن يجعلها اجهزة لتنفيذ سياسة نقابية تحدد فى المركز ، ورأى أنه ينبغي أن تنتخب هذه اللجان تحت اشراف النقابات من قوائم تضعها النقابات . وكان أهم انجازات هذا الاجتماع هو وضع أساس منظمة نقابية مركزية . فقد انتخب لأول مرة « مجلسا مركزيا لنقابات عموم روسيا » مؤلفا بالنسبة العديدة من أعضاء من جميع الأحزاب الممثلة فى الاجتماع : وكان العضوان البلشفيان هما شليابينيكوف وريازانوف . وأهم من ذلك أيضا أنه عين للمنظمة سكرتيرا هو لوزوفسكى ، أحد الذين سينضمون الى الحزب البلشفى بعد ذلك بأسابيع قليلة (٢) . وكان لوزوفسكى مثقفا طموحا وقديرا لعب خلال السنوات القليلة التالية دورا ذا نفوذ فى مصائر الحركة النقابية . ولكن فى ذلك الوقت كانت النقابات أقل الجماعات والمنظمات التى تمثل العمال ، من جانب أو آخر ، شأنًا . وكان المناشفة والاتجاه المنشفى يسيطر على معظمها ، ولم تقم بدور فى الاعداد لثورة أكتوبر ، بل ان بعضها ندد بها فعلا . ولم يكن «المجلس المركزى » الذى أنشأه اجتماع يونيه من الموارد أو التنظيمات ما يجعل فى وسعه أن يتولى القيادة . وقد وصفه لوزوفسكى بعد ذلك فى صورة قاتمة ، فلم يكن لديه الا منظم واحد يرسله الى الاقاليم ، ولم يستطع أن يصدر من مجلته الشهرية سوى عشرين قبل ثورة أكتوبر (٣) .

وزادت لجان المصانع ، من الناحية الأخرى ، قوة على قوة . وكان

(١) سنناقش فى القسم التالى من الكتاب دور النقابات وموتف البلاشفة منها .

(٢) يوجد تقرير كامل عن الاجتماع فى « أرخىيا » ٢ يوليه ١٩١٧ ، ولا توجد

عنه سجلات رسمية .

(٣) « Pervyi Vseross. S'ezd Professional'nykh Soyuzov » (١٩٢٨) ص ٣٤ - ٣٦ وقد قال مندوب منشفى فى المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ ان « المجلس المركزى » لم يفعل شيئا مطلقا فى ستة شهور وان لوزوفسكى كان « العامل النشط الوحيد » فيه (نفس المرجع ص ٥٢) .

اجتماع لجان مصانع بتروجراد في مايو ١٩١٧ أول أربعة اجتماعات مماثلة عقدت بين مايو وأكتوبر ، وعقدت عقب آخرها جمعية أكبر وأوسع تمثيلا ظلت منعقدة لمدة اسبوع عشية ثورة أكتوبر . وأعلنت نفسها « الاجتماع الأول للجان المصانع لعموم روسيا » (١) . وكان هذا الطموح يهدد بخطر الصدام المباشر مع «المجلس المركزي» للنقابات ، وثار جدل حاد حول القضية بين المنظمتين المتنافستين . وكان البلاشفة الذين كانت لهم أغلبية واضحة في الاجتماع ، منقسمين على أنفسهم ويقفون في منتصف الطريق بين الثوريين الاجتماعيين والفوضويين ، الذين دافعوا عن استقلال لجان المصانع ، والمناشفة ، الذين وقفوا الى جانب التنظيم النقابي المنظم . وظهر هذا التردد في القرارات التي اتخذها الاجتماع . فقد جاء التأييد الذي أبدى نحو « سيطرة العمال على نطاق الدولة كلها » مبهما ، كما كانت هناك شكوك أخرى فيما يتعلق بالتمييز بين « السيطرة على ظروف العمل » ، التي ستم «بزعم النقابات» . و «السيطرة على الإنتاج» ، التي تركت ضمنا للجان . وانتخبت منظمة لجان مصانع عموم روسيا جهازا مركزيا وصفت وظيفته في جراحة بأنها «ترتيب الاقتصاد القومي» ، ولكنه يعمل كقطاع من « المجلس المركز لنقابات عموم روسيا » (٢) .

ولم يكن لهذه الاختلافات والمنافسات أهمية كبيرة في خضم أحداث الشهور الأخيرة قبل الثورة . فقد أدت هجمات العمال على المصانع وإدارات المصانع الى زيادة التوتر الثوري وعجلت بعملية القفلة الاقتصادية . ورحب لنين بهذه الأعمال بوصفها من علامات الوقت ، واستمر يوصي « بسيطرة العمال » . ففي كتيب عنوانه « الكارثة الوشيكة وكيف نكافحها » كتب في أوائل سبتمبر ١٩١٧ ولكنه لم ينشر الا بعد ذلك بأسابيع قليلة ، عرض أول خطوط عريضة غامضة لسياسة صناعية . فكتب ان ما يتطلبه كفاح خطر المجاعة هو « السيطرة والتفتيش ومراجعة الحسابات والقواعد من جانب الدولة ، وتحقيق التوزيع الصحيح لقوى العمل المشتغلة بإنتاج السلع وتوزيعها وتنمية الموارد القومية وإيقاف كل فاقد في الانفاق

(١) توجد تقارير من كل هذه الاجتماعات في Oktybar'skaya Revol. i Fabzavkomy (١٩٥٧) .

(٢) نفس المرجع II (١٩٢٧) ، ص ١٨٦ - ١٨٨ و ١٩٢ ، وقد وصف ريزانوف ، الذي دافع عن الإدماج الكامل للجان المصانع في النقابات (نفس المرجع ص ١٩١ - ١٩٢) ، هذا القرار فيما بعد بأنه « حكم بالوت » على لجان المصانع التي « سلمت للنقابات بالقيادة الكاملة في تحسين ظروف الطبقة العاملة » ، ولكنه اعترف بأن اللجان نفسها لم تقبل هذا التفسير للقرار « Pervyi S'ezd Professional'nykh Soyuzov » ١٩١٨ ص ٢٢٢ ٢٢٤

والموارد ، والاقتصاد في استخدامها ، ، واضاف ان الائتلاف الحكومي القائم بين الكاديت والثوريين الاجتماعيين والمناشفة لن يستطيع قط اتخاذ هذه الاجراءات « خشية التأثير في السلطة المطلقة لأصحاب الاراضي والرأسماليين وأرباحهم الفاحشة التي لم يسمع بها من قبل » (١) . وطالب لنين بخمسة اجراءات محددة : تأميم البنوك ، الذي يمكن ان يتحقق بجرة قلم . وتأميم «التكتلات التجارية والصناعية الكبرى (السكر والفحم والحديد والبتروال الخ) » ، واقامة احتكارات للدولة فيها ، وهذا ايضا يمكن ان يتحقق بسهولة حيث ان الاحتكارات قد قامت فعلا بواسطة الرأسمالية ، والغاء السرية في التجارة ، وفرض الاندماج على المشروعات الصغيرة ، حيث أن ذلك يسهل كلا من كفاء الانتاج والسيطرة ، و « ترتيب الاستهلاك » بتحديد أنصبة عادلة وفعالة . وفي هذا التنظيم يكون « لسيطرة العمال » مكانها . وذهب لنين الى انه من الافضل دعوة العمال وأصحاب الأعمال معا « الى اجتماعات ومؤتمرات » و « تسليمهم نسبة معينة من الأرباح بشرط أن يقوموا بسيطرة عامة ويزيدوا الانتاج » . ويعني ذلك « سيطرة على أصحاب الاراضي والرأسماليين بواسطة العمال والفلاحين » (٢) . ولكن لنين كان يتحدث هنا - لأغراض دعائية أساسا - عن اجراءات متاحة نظريا للحكومة المؤقتة داخل اطار الثورة البورجوازية . ولم يكن قد واجه بعد قضية سيطرة العمال في النظام الاشتراكي المقبل .

وبعد ذلك بأسابيع قليلة كتب لنين كتيباً أكثر أهمية من ذلك بكثير هو « هل سيحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » تناول فيه لأول مرة السياسة الاقتصادية بعد الثورة بتفصيل . وكرر آراءه فيما يتصل بتأميم البنوك والتكتلات الكبرى و « التكتيل الاجباري » للمشروعات الصغيرة . واستعمل كلمة « خطة » ، بشيء من التردد في مبدأ الأمر ، وطالب « بالمركزية والحطة للدولة البرولتارية » (٣) . وكانت هذه الخطوط العريضة الأولى لفلسفة لنين (اذ لم تكن قد صارت سياسة بعد) في التخطيط مصحوبة بتأييد قوى لحقوق سيطرة العمال :

« ان الصعوبة الرئيسية في الثورة البرولتارية هي تحقيق السيطرة

(١) لنين « دواست » XXI ص ١٦٠ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ١٦٤ - ١٧٠ .

(٣) نفس المرجع XXI ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وقد أوردنا هذه العبارة وناقشناها مرة أخرى في ص ٣٦٣ .

الراسمالية بصورة غير عادية المحاسبة والسيطرة في هذا المجال وجعلتها مجرد عمليات بسيطة من الملاحظة والتسجيل في متناول كل شخص يعرف القراءة والكتابة وقواعد الحساب الأربع وصياغة القوائم المناسبة ، (١) . فليس هناك تناقض بين سيطرة الدولة وسيطرة العمال متى كانت الدولة والعمال شيئا واحدا . وليست هناك أمثلة كثيرة أفضل من هذا على مهارة لنين الفائقة في التوفيق بين الإصرار على متابعة السعى لتحقيق هدف نهائى يعتبره ضروريا ، وإرضاء مطلب شعبى مباشر يتعارض مع هذا الهدف بوضوح .

وقد سار تاريخ السياسة الصناعية في الشهور الأولى من الثورة خطوة بخطوة مع تطور تفكير لنين في الشهور السابقة عليها مباشرة ، فانتقل من « سيطرة العمال » إلى « التخطيط » . فالملق الذى وضع « سيطرة العمال » جنبا إلى جنب مع « الأرض » و « السلام » بوصفها « أكثر الشعارات شعبية وانتشارا في ثورة أكتوبر » (٢) لم يبالغ إلا فى أن عدد عمال المصانع المهتمين بسيطرة العمال كان أقل بكثير من عدد من كانوا يهتمون بالسلام أو بالحصول على الأرض . وقد أعلن لنين فى أول خطاب له إلى سوفيت بتروجراد بعد ظهر ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ . « أننا سنقيم سيطرة العمال الحقيقية على الإنتاج » . وكانت « سيطرة العمال » من بين أهداف النظام الجديد كما جاءت في القرار الذى صدر بهذه المناسبة وكذلك في بيان المؤتمر الثانى لسوفيات عموم روسيا الذى عقد فى اليوم التالى (٣) . وكانت النية معقودة على أن يصدر المؤتمر مرسوما خاصا بهذا الموضوع في نفس الوقت مع مرسوم الأرض والسلام ؛ بل وصدرت إلى مليونين تعليمات من اللجنة المركزية للحزب قبل ذلك بأيام قليلة لأعداد مشروع المرسوم (٤) . بيد أن تعقيد الموضوع لعله بدأ عند إعداد المشروع . ولم ينته الأمر إلى شيء فى المؤتمر ، وبعد ذلك بأسبوع نشرت « برافدا » مشروع مرسوم بقم لنين . ونص المرسوم على تنظيم سيطرة العمال في كل مصنع بالطريقة التى نظمت بها

(١) نفس المرجع ص ٤٤٠ ، ومفهوم دولة العمال بوصفها « تكتلا كبيرا واحدا » معاد في نفس المرجع ص ٤٣٧ .

(٢) Norodnoe Khozyaistvo العدد ١ - ٢ (١٩١٩) ص ٢٢ .

(٣) لنين « دراسات » XXII ص ١١ ، ٦ ، ٥ .

(٤) نفس المرجع ص ٥٧٥ ، حاشية ٧ .

ومراجعة الحسابات بأدق صورة ممكنة على نطاق الأمة كلها : تحقيق سيطرة العمال على السلع وتوزيعها . ولكن لنين ، وهو ينفى تهمة السندكالية ، استطرد يؤكد مرة أخرى فى عبارات واضحة لا تحتمل تأويلا التفسير الذى حدده لهذا المصطلح بعد اجتماع مايو :

« عندما نقول (سيطرة العمال) ، ونضع هذا الشعار جنبا إلى جنب مع دكتاتورية البرولتاريا ، ودائما بعدها ، نوضح بذلك أى نوع من الدولة نفكر فيه . أن الدولة هي جهاز حكم طبقة . فأى طبقة ؟ إذا كانت البرجوازية ، فإن ذلك هو بالضبط مفهوم السكاديت وكورنيلوف وكيرنسكى عن الدولة ، التى يعانى تحت حكمها الشعب العامل الروسى منذ أكثر من نصف عام . وإذا كانت الطبقة هي البرولتاريا ، وإذا كان ما نفكر فيه هو دولة البرولتاريا ، أى دكتاتورية البرولتاريا ، فإن سيطرة العمال عندئذ يمكن أن تصبح محاسبة دقيقة شاملة وواعية لإنتاج السلع وتوزيعها » (١) .

وأضاف أنه ليس هناك ما يدعو إلى أن تدمر الثورة جهاز الدولة القائم للمحاسبة والسيطرة مثل الأجهزة « الاضطهادية » الأخرى فى الدولة : فهذا الجهاز يؤخذ ببساطة من أيدي الراسماليين ويخضع « للسوفيات البرولتارية » (٢) . وهكذا أصبحت « سيطرة العمال » مساوية للسيطرة بواسطة « السوفيات البرولتارية » ، ولم يشر لنين إلى فيصل التفرقة الدقيقة بين سوفيات العمال التى تعمل باختصاص سياسى والتى تعمل باختصاص مهني .

وأخيرا حل لنين التناقض بأكمله بعبارة رائعة فى « الدولة والثورة » :

« هنا يتحول كل المواطنين إلى خدام ماجورين للدولة مثل العمال المسلحين . فجميع المواطنين يصيرون موظفين وعمالا في « تكتل Syndicate » قومي يمثل دولة واحدة . والمهم هو أنهم يعملون متساوين ويراعون القواعد الصحيحة للعمل ويحصلون على أجر متساو . وقد سهلت

(١) نفس المرجع XXI ص ٢٥٦ .

(٢) نفس المرجع XXI ص ٢٦٠ .

التي تنظم وترتب الاقتصاد القومي سيصدر منفصلا ، وفي المناقشة التي دارت في اللجنة التنفيذية المركزية كان أشد نقاد المشروع هو لوزوفسكي ، المتحدث باسم النقابات :

« ان النقص الأساسي في هذا المشروع هو أنه لا يحقق بأية صورة التنظيم المخطط للاقتصاد القومي ويشتت السيطرة على الإنتاج بدلا من أن يعمل على تركيزها ... ومن الضروري أن نضع تحفظا واضحا تماما ومطلقا بأن العمال في كل مشروع يجب ألا يتصوروا ان المشروع ملك لهم » (١) .

ولكنه أعطى صوته للمرسوم على أن يكون مفهوما أن « النقابات ستدخل في الأجهزة التي انشأها المرسوم لكي تقيم السيطرة بطريقة تتفق مع مصلحة الطبقة العاملة » . وقال ميليويتين ، مقرر المشروع - وقد صار فيما بعد هو نفسه من أنصار « التأميم » الأقوياء - مفسرا في شيء من الاعتذار أن « الحياة تجاوزتنا » وأنه صار من الضروري بصورة ملحة « توحيد سيطرة العمال التي تمارس محليا في جهاز كبير واحد للدولة » . وهكذا سبق التشريع الخاص بسيطرة العمال ، الذي كان ينبغي منطقيا أن يدخل في إطار « خطة اقتصادية » ، التشريع الخاص بالخطة نفسها (٢) . والواقع أن سيطرة العمال كما كانت متصورة أصلا وكما مورست على نطاق واسع في ذلك الوقت لم تجد من يؤيدها تقريبا في اللجنة التنفيذية المركزية . وقد أشار أحد المتحدثين إلى الانقسام بين أولئك الذين أرادوا توسيع إطار سيطرة العمال ومن يعملون على تضيقه . ولكن أولئك الذين دافعوا أكثر من غيرهم عن سيطرة العمال وادعوا الرغبة في « توسيعها » كانوا في الحقيقة يقومون بمحاولة ماهرة لجعلها منظمة وغير ضارة بتحويلها إلى مؤسسة عامة مركزية على نطاق واسع . وقد وافقت اللجنة التنفيذية

السوفيات ، أما « مباشرة » ، إذا كان المشروع صغيرا بدرجة تجعل ذلك ممكنا » أو في الحالات الأخرى ، « عن طريق منتخبين » . وتكون قرارات أجهزة سيطرة العمال ملزمة لأصحاب الأعمال ولا ينقضها سوى « النقابات والمؤتمرات » (وليس واضحا ما إذا كان المقصود هو مؤتمرات النقابات أم السوفيات) . وكل من أصحاب الأعمال وممثلو سيطرة العمال في المشروعات ذات الأهمية للدولة مسئولون قبل الدولة « عن اتباع أدق نظام وعن المحافظة على الممتلكات » (١) . لقد كان المفهوم الذي تتضمنه هذه العبارات هو ذلك الذي عرضه لنين فعلا في « هل سيحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » . فقد افترض بلا مناقشة أن أصحاب الأعمال والموظفين الفنيين سيستمرون في إدارة المشروعات تحت الرقابة البقطة « لسيطرة العمال » .

في هذه اللحظة صار تدخل النقابات حاسما . فقد كشف اجتماع أكتوبر للجان المصانع اهتمام المجلس المركزي للنقابات بالحد من اتجاهات الفوضى في سيطرة العمال ، وتشاركه في هذا الاهتمام نفسه ، وبدرجة أكبر ، حكومة ثورية تكافح للمحافظة على العمليات الأساسية للانتاج وتنظيمها . وهكذا أصبحت النقابات فجأة ، في الصراع الدائر خلف الستار الذي أعقب نشر مشروع لنين ، المدافعة عن النظام والتوجيه المركزي للانتاج ، وكان المشروع المنقح الذي قدم في آخر الأمر إلى « اللجنة المركزية التنفيذية » في ١٤ نوفمبر ١٩١٧ هو نتيجة لصراع بين النقابات ولجان المصانع مثل ذلك الذي حدث في اجتماع أكتوبر . واستهل مشروع المرسوم ببيان قد بأن سيطرة العمل اقيمت « لمصلحة الترتيب المخطط للاقتصاد القومي » . واعاد ماجاء في مشروع لنين الأصلي عن الطابع الإلزامي لقرارات ممثلي العمال ومسئولية أصحاب المصانع وممثلو العمال تجاه الدولة . ولكن المشروع الجديد لم يكتف بالنموذج الذي أخذه لنين عن السوفيات فأنشأ جهازا معقدا تماما لسيطرة العمال يطابق تماما النظام السياسي للسوفيات . فلجان أو مجالس المصانع صارت مسئولة تجاه مجلس أعلى لسيطرة العمال يضم كل مصانع المنطقة - المدينة أو الاقليم أو المنطقة الصناعية - وكانت هذه المجالس المحلية مسئولة تجاه مجالس سيطرة العمال . واختتم المرسوم بالوعده بأن « منشورا عن العلاقات بين مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا والمؤسسات الأخرى

(١) أ « لوزوفسكي » « Robochii Kontrol » (١٩١٨) ص ٢٠

ويتم أحد نقاد هذه النشرة لوزوفسكي بالمبالغة في الضرر الذي أحدثته « سيطرة العمال » ومدى المداء المتبادل بين لجان المصانع والنقابات ، والواقع أن الاندماج لم يكن صعبا عند التقيق .

(٢) « Protokoly Zasedanii » (١٩١٨) ص ٦٠

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٥ - ٢٦ .

المركزية على المرسوم بأغلبية ٢٤ صوتا ضد ١٠ أصوات ، وأصدر في اليوم التالي (١) .

واستمرت الحياة « تتجاوز » المشرعين ، ولم يكن للمرسوم المحكم الذى صدر فى ١٤ نوفمبر ١٩١٧ أية نتيجة عملية (٢) فالليل التلقائى من جانب العمال الى تنظيم لجان مصانع والتدخل فى ادارة المصانع وجد تشجيعا محتوما من الثورة التى دعت العمال الى اعتبار أن الجهاز الانتاجى فى البلاد أصبح الآن ملكهم ويمكن أن يديروه بأنفسهم ولمصلحتهم الخاصة . وصار ما بدأ يقع قبل الثورة يقع الآن بصورة متزايدة وأكثر صراحة ؛ ولم يكن هناك ما يمكن أن يوقف موجة التمرد . بيد أن الاحداث الفعلية كانت تختلف من مصنع الى مصنع بحيث لا يمكن الحصول على صورة عامة او كاملة . ففى كثير جدا من الحالات أعد أصحاب الأعمال العدة لاغلاق المصانع فى وجه العمال المتمردين . وكان هذا أسوأ ما تخشاه الحكومة السوفيتية : وقد كان مشروع المرسوم الذى وضعه لنين بخصوص سيطرة العمال يتضمن بندا بتحريم أى « توقف لأى مشروع أو للانتاج » بدون موافقة ممثلى العمال (٣) . وأحيانا كان يعقد اتفاق قلق بين الادارة والعمال يسمح باستمرار العمل ؛ وكان هذا التعاون يتخذ أحيانا صورا حرجة ، كما حدث عندما تكتل أصحاب الأعمال والعمال فى صناعة بذاتها لمقاومة أوامر الحكومة بالقفول أو بتركيز المصانع المشتغلة بانتاج الذخائر ، أو - أكثر من ذلك ، حالة اتفاقهم على عدم تطبيق المرسوم الذى يحرم عمل الشتاء ليلا (٤) . وفى أغلب الحالات استولت لجان المصانع ببساطة على المصانع باسم العمال . وبطبيعة الحال ما كان فى وسع العمال اذا تركوا وشأنهم أن يقدموا المهارة الفنية أو التنظيم الصناعى أو المعرفة اللازمة بمسك الدفاتر ، وهى الأشياء الضرورية لتسيير مصنع .

(١) توجد المناقشة فى نفس الموضع ص ٦٠ - ٦٢ . ويوجد المرسوم فى « Sbornie Uzakonienii 1917-1918 » العدد ٣ الماد ٢٥ .

(٢) اجتمع « مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا » مرة واحدة كما ذكر ديلانوف فى يناير ١٩١٨ ، أو لم يجتمع قط كما قال هو نفسه بعد ذلك بأربعة شهور ، ولربما لنص آخر « حاول أن يجتمع » ولكنه لم يستطع توفير العدد الكافى .

(٣) وصفت مقالة فى الزستيا فى ٢٢ نوفمبر ١٩١٧ سيطرة العمال بأنها ضرورية « لشل نشاط من يريدون اغلاق المصانع » وقالت انه بدون هذا المرسوم « تتعرض البلاد والثورة لخطر الدمار » .

(٤) « Pervyi Vseross. S'ezd Profsoyuzov » (١٩١٨) ص ١٧٥ و ١٩٤ .

وقد حدثت حالات استولى العمال فيها على المصانع واخذوا ارضيتها ببساطة لأنفسهم التى باعوا أسهمها وما فيها لحسابهم الخاص (١) . وفى موسكو استولت لجنة من العمال على مصنع للزراير بعد حبس صاحبه ثلاثة أشهر بتهمة التخريب ، ولكنها اضطرت الى اغلاق المصنع بعد أسبوعين من الكفاح بسبب عدم قدرتها على ادارته ، وذكرت حالات طرد فيها العمال المديرين ثم عادوا يرجونهم أن يعودوا (٢) . وفى ربيع ١٩١٨ ، عندما كانت « سيطرة العمال » قد صارت موضع هجوم من الجميع ، أدلى متحدث فى « مؤتمر مجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا » ببيان ينطوى على ادراك عاطف لما حدث وأسبابه :

« ان أولئك الذين يعملون فى هذه المشروعات يستطيعون القول بأن الخطأ لم يكن من جانب العمال وحدهم ، لأنهم اتجهوا الى عقد الاجتماعات ، ولكن أيضا لأن موظفى المشروعات والاداريين وقفوا مكتوفى الأيدى بعد أن اختفت العصا القديسة - العصا التى كانوا يسوقون بها العمال - ولم يكن لديهم أى من الوسائل الأخرى التى لدى البورجوازية الغربية لحمل العمال على العمل . . وكل هذه الظروف وضعت الطبقة العاملة فى مواجهة مهمة ملحة فيما يتصل بالادارة ، وكان لابد من علاجها . وصحيح أن الطبقة العاملة تناولتها بطريقة فجأة . وهذا أمر مفهوم . ولعلمهم طردوا المديرين والفنيين لأن هؤلاء الناس كانوا يعاملونهم معاملة سيئة فى الماضى ، وان كانت هناك حالات معروفة من المعاملة الحسنة والادارة الطيبة فى بعض المشروعات » (٣) .

وقد امتد مفهوم سيطرة العمال حتى الى الخدمة المدنية . فمن بين غرائب سبل المراسيم التى صدرت فى الشهر الأول من الثورة مرسوما بالغاء سوفيات الموظفين التى سيطرت على قوميسيرية الشعب للبريد والبرق وقوميسيرية الأسطول البحرى (٤) . وحدث موقف مختلف آخر

(١) ج . سيبروفيتشى « Syndikaty i resty Rosii » ط ٣ سنة ١٩٢٠ . ص ١٥٧ .

(٢) ١ . لوزوفسكى المرجع السابق (١٩١٨) ٢٣ - ٢٤ .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khozyaistva »

ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٤) صدر الاول المرسوم « Sbornie Uzakonienii 1917-1918 » ، العدد ٢ الماد ٢٠ . وان كان قد جاء فى صورة نداء من « قوميسير الشعب لوزارة البريد والبرق » فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ الى جميع موظفى البريد والبرق بالتوقف عن التخريب . واختتمه قائلا : « انى أعلن انه ما من جماعات أو لجان مزعومة لادارة البريد والبرق تستطيع »

في السكك الحديدية . فقد تكتل العمال والموظفون الفنيون في الاستيلاء على السكك الحديدية وتسييرها ، وظلوا فترة طويلة يتحدثون أية سلطة خارجية (١) .

ومن العسير التأكد من مدى انتشار هذه الاوضاع في الصناعة الروسية . لقد قال ريزازانوف ، العدو اللدود للجان المصانع ، في يناير ١٩١٨ ان هذه اللجان لم تكن لها اية فاعلية خارج بتروجراد ، وانها في بتروجراد كانت تقتصر على الصناعات المعدنية (٢) .

ولكن لا شك في ان هذا كان يقلل من الحقيقة حتى في ذلك التاريخ ، كما ان عمال المعادن في بتروجراد كانوا « النخبة » الثورية للبرولتاريا بحيث ان ما حدث هناك في الاسابيع الأولى للثورة يغلب أنه قلد في أماكن أخرى . وحتى قبل ظروف ثورة أكتوبر في بتروجراد كانت الظروف في مركز الصناعة الحربية في روسيا حادة بصفة خاصة : وقد انتشرت القلقة من المركز الى الاطراف . ولا يمكن أن نعزو هذه العملية لسيطرة العمال وحدها ، أو حتى أساسا . فقد بدأتها ، قبل الثورة بكثير ، عوامل مثل نقص المواد الأولية واحمال الآلات والمصانع والارهاق العام وهبوط المعنويات بسبب الحرب . وقد عززت الثورة كل هذه العوامل وعجلت بسير العملية . ولكن انتشار الفوضى الصناعية ، الذي بدأ بالعواصم ونعم الأقاليم السوفيتية كلها ، من الأمور التي لا يمكن تسجيلها بدقة . ان مصنع كوتسي لغزل القطن في بتروجراد ظل يعمل بكامل قوته وبلا انقطاع الى نهاية فبراير ١٩١٨ ، عندما اوقف بسبب تراكم البضائع لعدم امكان توزيعها بعد انهيار أجهزة التوزيع لنقص وسائل الاتصال والنقل (٣) . فعندما يكون الجسد الاقتصادي بأكمله منهارا لا تستطيع المشروعات الناجحة مقاومة العدوى العامة طويلا .

وقد استمرت عملية التحلل كنتيجة لعمل البلاشفة من ناحية ، وبرغم

« اختصاص الوظائف الخاصة بالسلطة المركزية أو بى كوميسر للشعب » . . وكان تاريخ مرسوم حل سوفيت البحرية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩١٧ (نفس المرجع) العدد ٤ ، المادة ٥٨ .

(١) انظر الحاشية د « سيطرة العمال في السكك الحديدية » (ص ٣٩٤ من هذا الكتاب) .

(٢) « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩١٨) ص ٢٢٤ .

(٣) « أوراق لانسج » ، ١٩١٤ - ١٩٢٠ (واشنطن ١٩٤٠) ص ٣٦٦ .

محاولاتهم إيقانها من ناحية أخرى . ومن السهل تفسير هذا الموقف المزدوج . البلاشفة . فتحطيم الجهاز الاقتصادي ، الى نقطة معينة ، جزءا لا يتجزأ من سياسة شرط لا غنى عنه لنجاح الثورة . فالهدم كان مقدمة ضرورية للبناء (١) . ولكن بمجرد بلوغ نقطة معينة (وهي نقطة « تخيلية » ، لا يمكن تحديدها بدقة من ناحية الوقت) كان استمرار التدمير يهدد كيان النظام . وفكرة ان مشاكل الانتاج وعلاقات الطبقات في المجتمع يمكن أن تحل بالعمل المباشر التلقائي من جانب عمال المصانع المختلفة ليست فكرة اشتراكية ، بل سمندكالية . فالاشتراكية لا تسعى الى اخضاع صاحب المشروع الرأسمالي غير المستول للجان المصانع غير المسئولة أيضا والتي تدعى نفس حق الاستقلال عن السلطة السياسية القائمة ، فهذا لا يمكن أن يؤدي الا الى « فوضى الانتاج » التي اعتبرها ماركس الوصمة للمعونة في الرأسمالية . فالاتجاه الختمى للميت للجان المصانع هو أنها تتخذ قرارات في ضوء مصالح العمال في مصنع بذاته أو منطقة معينة . ان جوهر الاشتراكية هو اقامة اقتصاد مخطط والتنسيق بعناية بواسطة سلطة مركزية لخدمة الجميع .

ولم تعش سيطرة العمال كصورة من صور التنظيم سوى الاسابيع القليلة الأولى من الثورة . وعندما فشلت المحاولة التي بذلت بمرسوم ١٤ نوفمبر ١٩١٧ لربطها بمؤسسات الدولة ، وبذلك يمكن تحييد آثارها الضارة ، وصار المرسوم نصا هيتا ، كان لابد من إيجاد وسيلة أخرى لبداية حركة بناءة . وكانت الاداة التي اختيرت لهذا الغرض هي « المجلس الأعلى للاقتصاد القومي » الذي انشئ . بدون أي مفهوم واضح لوظيفته ، في ديسمبر ١٩١٧ ؛ وصار في العامين التاليين بؤرة الاتصال الرئيسية لتركيز الصناعة وإدارتها . وفي جانب العمال كانت النقابات تقوم بالوظائف المقابلة ، وكانت غيرتها من « سيطرة العمال » قد دفعتها الى تحالف وثيق مع الأجهزة الاقتصادية للدولة ؛ وكانت هذه العملية في ذروتها عندما عقد « المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا » في يناير ١٩١٨ (٢) .

(١) كتب بوخارين فيما بعد في هذه الفكرة بتفصيل ، انظر ص ١٧ فيما بعد .

(٢) سنناقش التطور التالي للنقابات في الجزء التالي من الكتاب .

ويبدو أن انشاء هيئة تسمى مرة « المجلس الاقتصادي الأعلى » ومرة « مجلس الاقتصاد القومي » كان موضع مناقشة منذ الأيام الأولى للثورة .

ففي ١٧ نوفمبر ١٩١٧ ، بعد أن صدر مرسوم « سيطرة العمال » بثلاثة أيام ، أصدر مجلس القوميسيريين مرسوماً بحل المجلس الاقتصادي واللجنة الاقتصادية الرئيسية ، اللذين انشأتها الحكومة المؤقتة ، وتحويل اختصاصاتهما « مؤقتاً الى مثلى مجلس القوميسيريين في تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأعلى الى أن يتم انشاء مجلس للاقتصاد القومي » . ويبدو أن هؤلاء الممثلين كانوا أوبولنسكي وسيرنوف وسافليف : ثم أضيف اليهم بوخارين ولارين وميليويتين (١) ، وبعد ذلك بعشرة أيام كان لنين يشكو من أن « المؤتمر الاقتصادي لم يلق حتى الآن اهتماماً كافياً » ، واحتج بلا جدوى على اقتراح بسحب بوخارين من هذه المهمة الكبرى بتعيينه عضواً في مجلس تحرير برافدا (٢) . وفي أول ديسمبر تحدث لنين في اللجنة التنفيذية المركزية مجبداً مشروع مرسوم تقدم به بوخارين لانشاء مجلس أعلى للاقتصاد القومي (٣) ؛ وفي ٥ ديسمبر ١٩١٧ صدر هذا القرار (٤) .

وكان المرسوم الخاص بسيطرة العمال قد حدد الغرض من سيطرة العمال بأنه « الترتيب المخطط للاقتصاد القومي » . ووصف مرسوم ٥ ديسمبر الغرض من « المجلس الأعلى للاقتصاد القومي » بأنه « تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة والموارد المالية للحكومة » . ويقوم الجهاز الجديد بتوجيه أنشطة كل السلطات الاقتصادية القائمة ، المركزية والمحلية - بما فيها « مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا » ، « نحو هدف موحد » .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٣ ، المادة ٣٨ ، لنين « دراسات » XXII ص ٥٨٨ . ويقول لارين أن لنين قال له بعد أيام قليلة من الثورة . « لقد درست مشاكل تنظيم الاقتصاد الألماني ، التكتلات والمؤقتات والبنوك ، ادرس هذا لنا . »

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ١٠٧ .

(٣) نفس المرجع ص ١٠٨ ، وقد فقدت لسوء الحظ سجلات هذا الاجتماع للجنة التنفيذية المركزية . ويقول لارين ، في « Narodnoe Khozyaistvo » العدد ١١ (١٩١٨) ص ١٧ ، أن مشروع المرسوم وضعه بوخارين ، وبمزوءه بروفسكي ، في « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo » (١٩١٨) ص ١٦٢ ، الى بوخارين وسافليف ونفسه .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٥ ، المادة ٨٣ .

ويتألف من أعضاء « مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا » ومن مثلى جميع قوميسيريات الشعب وخبراء معينين للاستشارة . وبذلك حل محل جهاز سيطرة العمال وامتصه وتخطاه ؛ وكما قال لنين بعد ذلك بأسابيع قليلة « لقد انتقلنا من سيطرة العمال الى خلق المجلس الأعلى للاقتصاد القومي » (١) . ومن الواضح أنه كان هناك استمرار في التنظيم في بعض الحالات : فقد حول « مجلس بتروجراد لسيطرة العمال » - الذي لعله كان أحد أجهزة سيطرة العمال الراسخة القليلة - نفسه الى « مجلس بتروجراد الاقليمي للاقتصاد القومي » (٢) .

بيد أن البلاشفة كانوا قد تعلموا الكثير إبان الأسابيع الثلاثة التي انقضت منذ اصدار مرسوم سيطرة العمال . فقد منح المرسوم الجديد مجلس الاقتصاد القومي صلاحيات المصادرة أو الاستيلاء أو التكتيل الجبري لكل فروع الانتاج أو التجارة ؛ وعهد اليه بتركيز كل الأجهزة الاقتصادية في الادارة الحكومية وتوجيهها . كما تعرض جميع مشروعات القوانين والمراسيم الاقتصادية على مجلس القوميسيريين عن طريقه . ويتم تنسيق الأعمال الجارية وبواسطة مكتب من خمسة عشر عضواً . وعين أوبولنسكي رئيساً لمجلس الاقتصاد القومي في درجة ولقب (سرعان ما عدل عن استعمالهما) قوميسير الشعب لتنظيم الانتاج وترتيبه . وكان أول مكتب لمجلس الاقتصاد القومي يضم بوخارين ولارين وميليويتين ولوموف وسافليف وسوكولينكوف وسميت (٣) . واستولى المجلس على مقر اللجنة الاقتصادية الرئيسية القديمة . ولكن الموظفين خرجوا منها ولم يرث المجلس من اللجنة السابقة الا اثناث المكاتب وبعض الملفات (٤) . وفي حين كان كل مشروع للنظام الوليد في ذلك الوقت غامضاً ومشوشاً كان الهدف من المجلس الاقتصادي بوضوح هو التخطيط والتوجيه المركزيان للحياة الاقتصادية للبلاد . وقد وصفه لنين عندما انشأه بأنه « الجهاز المقاتل في الصراع مع الرأسماليين وسادة الأرض في الميدان »

(١) لنين « دراسات » IIIX ص ٢١٥ .
(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » العدد ١١ (١٩١٨) ص ٨ .
وقد قال ريكوف فيما بعد ان مجلس الاقتصاد القومي « انبثق من لجان مصانع بتروجراد » .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٩ ، المادة ١٢٩ .

(٤) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١١ - ١٢ .

الاقتصادى ، مثل مجلس القوميسيرين تماما فى الميدان السياسى « (١) .
وتبين مدى عدم تحديد وظائفه المحتملة واتساع نطاقها من الادارات المختلفة
التي قسم اليها جهاز المجلس مبدئيا - تسريع الجنود - المالية - الوقود -
المعادن . وكانت أولى مهام رئيسه ، اوبولنسكى ، هى الاشراف على
الاستيلاء على بنك الدولة (٢) . وكان أول مراسيمه المسجلة (لأنه اتخذ
صلاحيات تشريعية لم تكن قد منحت له من قبل) خاصة بتنظيم توفير
الكهرباء ابان الساعات الممنوعة للمركز الرئيسى للحكومة فى سمولنى (٣) ،
وبمجموعة من القواعد والمبادئ تنظم سياسة التجارة الخارجية (٤) .

ومن ثم فانه لم يكن جزءا من الحطة الاصلية ان يصير المجلس
الاقتصادى الاداة الرئيسية للسياسة الصناعية السوفيتية ، وهذا ما حدث
بسرعة ، مع استبعاد كل الوظائف الأخرى تقريبا . ولكن هذا الطريق بدأ
مصادفة بدرجة تزيد أو تنقص فى أول اجتماع لمكتب المجلس الاقتصادى
فى ١٤ ديسمبر ١٩١٧ . وكان يوما حافلا . فقد احتل الحرس الأحمر
البنوك الخاصة فى صباح ذلك اليوم ، وفى نفس اليوم أصدرت اللجنة
التنفيذية المركزية مرسوما بتأميمها (٥) . فقد حضر لئلين اجتماع مكتب
المجلس الاقتصادى وقدم مشروع قانون ، لا بتأميم البنوك وحدها ، بل
المشروعات الصناعية كذلك (٦) . وليس هناك سجل رسمى لهذا الاجتماع ،
وتبعاً لما يقول اوبولنسكى لم يعارض اقتراحات لئلين سوى لوزوفسكى
وريازانوف . ولكن معظم الحاضرين اعتبروها غير عملية (٧) ، ولم يصدق
على مشروع المرسوم ولم ينشر . وفى ٢ ديسمبر ١٩١٧ جاء مرسوم اتخذ
المجلس الاقتصادى بمقتضاه مهمة السيطرة على كل التمويل الحكومى
للصناعة وعلى كل الاجور التي تدفعها المؤسسات الحكومية ، على أن يقوم
بتنسيقها « قطاع تخطيط الدولة » بالمجلس (٨) . وكان المرسوم قرارا

ميتا مثل غيره من المراسيم التي صدرت فى تلك الفترة ، ولا دلالة له
سوى ان هناك شخصا فى المجلس الاقتصادى - لعله لادين - كان يفكر
فى المستقبل البعيد فى ذلك الوقت . فقد كان الوقت لا يزال بعيدا ،
لا بالنسبة للخطة الاقتصادية الشاملة فحسب ، بل كذلك لتأميم الصناعة
عموما بصورة فعالة .

وبعد أيام قليلة حدث أول اجتماع عام لمجلس الاقتصاد القومى ،
وقد ترك أحد من شهوده من الأجانب وصفا له (١) . وقد اجتمع حوالى
عشرين شخصا حول مائدة فى غرفة بلا تدفئة ونصف خالية من الأثاث :
وكان بينهم ممثلون للنقابات وعمال من لجان المصانع وعمال المعادن وبعض
قوميسيرى الشعب وبعض المهندسين من السكك الحديدية بوصفهم خبراء -
« مجموعة مختلطة تماما » . والتقى اوبولنسكى خطابا تحدث فيه عن عدم
كفاية مرسوم سيطرة العمال ونوقشت وبحثت عدة عقبات عملية . وافر
الاجتماع خطة بانشاء لجان خاصة - تلك التي صارت تعرف فيما بعد
« باللجان الصناعية الرئيسية » Glavki - لعدة فروع من الصناعة ،
كما اقر مرسوما صدر فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ ، بانشاء شبكة من الاجهزة
المحلية انتابعة . فنص المرسوم على انشاء « مجلس للاقتصاد القومى »
Savonarkhozy فى كل منطقة تحت اشراف المجلس الاقتصادى الأعلى ،
وكان كل « مجلس » فى المناطق صورة مصفرة للمجلس الأعلى فى المركز .
وينقسم المجلس الى اربعة عشر قطاعا للفروع المختلفة من الإنتاج ، ويضم
ممثلين للمؤسسات والمنظمات المحلية : ويتحدد عدد هؤلاء الممثلين
بواسطة سوفيت مندوبى العمال والجنود والفلاحين (المفروض أنه
سوفيت نفس المنطقة) (٢) . وتركزت « للمجالس » فى المناطق حرة
انشاء « مجالس اقليمية ومحلية » مسئولة امامها وتمارس نفس الوظائف
فى وحدات أصغر : واندمجت فى هذه المجالس الاجهزة المقابلة لها
والخاصة بسيطرة العمال حيثما وجدت (٣) . وقد وضع هذا النظام

(١) م . فيليبس برايس ، « ذكرياتى عن الثورة الروسية » (١٩٢١) ص
٢١٢ - ٢١٥ .
(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١٢ ، المادة ١٦٦ .

(٣) لم يكن هناك انفصال فى الأقاليم بين المجلس الاقتصادى والقطاعات
الاقتصادية فى السوفيت المحلى والاجهزة المحلية لسيطرة المال (حيثما وجدت) .
نفى نيزنى لوجود كانت نفس الهيئة تقوم بوظائف الهيئات الثلاث ، وهناك أمثلة
أخرى .

(١) لئلين « دراسات » XXII من ١٠٨ .
(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١٢ .
(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١٠ ، المادة ١٥٨ .
(٤) نفس المرجع . العدد ١٠ ، المادة ١٥٦ . انظر أيضا ص ١٢٧ - ١٢٨ من
هذا الكتاب .
(٥) انظر ص ١٢٥ - ١٣٦ من هذا الكتاب .
(٦) لئلين « دراسات » XXII من ١٣٩ - ١٤١ .
(٧) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١١ - ١٤ .
(٨) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١١ ، المادة ١٦٧ .

بأكمله ، وقد اتخذ صفته الرسمية في « المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية القومية لعموم روسيا » الذي عقد في مايو ١٩١٨ ، ليكون صورة طبق الأصل في المجال الاقتصادي للبرنامج السياسي لسوفييتات مندوبى العمال والفلاحين بمؤتمراتها الهرمية . بيد أن الوزارة ، التى تقوم على مفهوم واقعى لتقسيم الاختصاص بين السلطات الاقتصادية والسياسية ، لم تكن لها أية فعالية (١) . ففى أعلى مستوى لم يكن هناك أمل أبداً في أن يكون هناك مجلس اقتصادى مساو لمجلس القوميسيرين ، وفى الأقاليم لم تستطع المجالس الاقتصادية أن تقف في وجه السوفييتات السياسية . لقد كانت فكرة السوفييتات الاقتصادية مولوداً ميتاً . وكان ما أنشئ هو جهاز اقتصادى مركزى له مكاتب محلية .

وما زال التنظيم المحكم الذى جاء به هذا المرسوم يحمل آثار النية الأصلية في ممارسة رقابة عامة على كل جانب من النشاط الاقتصادى . ولكن هذه النية سرعان ما ذابت .

وظل تخطيط الاقتصاد القومى ككل مثلاً أعلى بعيداً ، فالسياسة الزراعية كانت تتوقف على توازن دقيق بين الثوريين الاجتماعيين والبلاشقة ؛ وكانت السياسة المالية قد وضعت فى أساسها قبل مجيء « المجلس الاقتصادى » للوجود ، وظلت من اختصاص قوميسيرية الشعب للمالية ، وظلت التجارة تعتبر وظيفة فرعية للانتاج . وكانت الثغرة الحقيقية ، بمجرد أن ثبت عدم كفاية سيطرة العمال ، هى السياسة الصناعية . فهنا كان التخطيط والتنظيم أكثر ما يكون إلحاحاً ؛ وقد ضاقت وظائف « المجلس الاقتصادى » تدريجياً إلى أن اقتصر على ملء هذه الثغرة . فقد كان التنظيم الذى وضعه « المجلس الاقتصادى » فى مرسوم ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ يتضمن إنشاء «لجان خاصة لكل فرع من فروع الصناعة» ؛ ومن الناحية الأخرى كانت معظم الصناعات الروسية الكبرى قد أنشأت لنفسها ، بتشجيع وتأييد رسميين ، أجهزة مركزية تتسم بقدر يزيد أو ينقص من الفعالية في التحدث باسم الصناعة ككل وتنسيق انتاجها وترتيب مبيعاتها . وقد اثير باستمرار فى الأسابيع الأولى للثورة موضوع العلاقة بين مثل هذه الأجهزة والسلطة السوفيتية ؛ وفى بعض الصناعات

(١) قال لينين في خطابه الافتتاحي في « المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية » أن « المجلس الاقتصادى » هو المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدولة التى « سيكون لها مكان دائم » حيث أنها ستظل باقية « كإدارة » في ظل الاشتراكية . عندما تكون الأجهزة السياسية للحكومة قد ذوت . « دراسات » XXIII (ص ٣٦) .

القليلة كانت النقابات أيضاً من القوة بحيث تستطيع أن تلعب دوراً ، وإن لم يكن دورها حاسماً في أى صناعة باستثناء السكك الحديدية التى كانت مملوكة للدولة فعلاً . ولا شك أن المجلس الاقتصادى كان يحاول أحياناً معاملة رجال الصناعة بخشونة . وقد وصف أحد المندوبين في « المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا » صورة للموقف « يوضع فيه الحائك على رأس مشروع كبير للصناعات المعدنية والنقاش على رأس انتاج المنسوجات » (١) . لقد حدثت مثل هذه الأشياء ، وكانت تبرر أحياناً بالنظريات التى دعا إليها لينين في « الدولة والثورة » ؛ وكان بوخارين يعمل على نشرها بهمة . ولكنها حدثت فى الغالب حيثما أبدى أصحاب الأعمال والمديرون مقاومة علنية أو قاموا بأعمال التخريب أو هجروا مصانعهم . وكان الطابع السائد للعلاقات بين ما بقى من أجهزة وأسمالية وأدوات السلطة الجديدة قلقاً وتبدو فيه عدم الثقة والتعاون شبه العدائى . وربما كانت التعيينات الأولى في المجلس الاقتصادى تتم على أساس الولاء للحزب ؛ ولكن تدل السجلات على أن كلا من اللجنة الاقتصادية فى سوفيت منطقة موسكو والمجلس الاقتصادى الأول فى خاركوف كانا يضمّان ممثلين لأصحاب المشروعات (٢) .

ويمكن تصوير التركيز التدريجى للسيطرة على الصناعة فى يد المجلس الاقتصادى إبان الشتاء الأول للثورة بما حدث فى أكبر صناعتين روسيتين : المعادن والمنسوجات . ففى كلتا الحالتين قامت السيطرة على أسس بنيت قبل الثورة . وكانت الصناعات المعدنية أكثر وحدات الاقتصاد الروسى تنظيمياً ، وكان أول جهاز للبيع فى الصناعة كلها ، واسمه Brodamer ، قد أنشئ منذ ١٩٠٢ . وأدت مقتضيات الحرب إلى إنشاء لجنة رسمية فى ١٩١٥ لتوزيع المعادن باسم Rasmeko . وكان من أول إجراءات المجلس الاقتصادى تحويل هذه اللجنة إلى جهاز تنفيذى لقطاع المعادن فيه ثم أوكل إليها مهمة تحديد أسعار المعادن (٣) . وفى مارس ١٩١٨ كان قطاع التعدين والصناعات المعدنية فى المجلس

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khozaystva » (١٩١٨) ص ٧١
(٢) « Bolshaya Soetskaya Entsiklopediya » XIII (١٩٢٩) ص ٥٥٩ - ٥٦٠
(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١٠ ، المادة ١٩٩ ، وقد أصدرت قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة بعد ذلك بإيام قليلة مرسوماً (نفس المرجع العدد ١٠ ، المادة ١٥٥) بنفس المعنى ، ولكنها سرعان ما تركت للمجلس الاقتصادى كل ما يتعلق بالتنظيم الاقتصادى .

الاقتصادي ، الذي قام على هذه الاسس التي تنتمي الى ما قبل الثورة ،
تنظيما نشطا يعمل في مركزه الرئيسي ٧٥٠ موظفا (١) .

وكانت صناعة المنسوجات أقدم صناعة كبيرة في روسيا . وكانت
تتميز بميزة فريدة هي ان كل مصانعها تقريبا كانت في المنطقة الوسطى ،
بحيث ان الصناعة بأكملها كانت مركزة في المنطقة التي تحت سيطرة
السوفيت ؛ بيد أنها سرعان ما ستفقد موردها الرئيسي للمواد الأولية في
تركستان . وتدل واقعة ان عددا قليلا من مصانع النسيج فقط أمم في
الفترة الأولى (٢) على أن أصحاب الأعمال كانوا أقل عدوانية من بعض
الصناعات الأخرى . وكانت الحكومة المؤقتة قد انشأت ، بالاتفاق مع
صناعة النسيج ، جهازا باسم Tsentrotkan مركزه الرئيسي في
موسكو والغرض الظاهر له هو تسهيل توزيع أفضل للمواد . وفي ١٦
ديسمبر ١٩١٧ صدر مرسوم يعهد الى القطاع الاقتصادي في سوفيت
موسكو بإعادة تنظيم هذا الجهاز بحيث « يمسك حسابات كل منتجات
النسيج وان يصادرها لحساب الدولة ويوزعها عن طريق قوميسيرية الشعب
للتأمين » (٣) . والغالب أنه لم يتحقق بهذا المرسوم سوى وضع الأسس
المبدئية لتنظيم ينشئ صلة ما بين السلطة السوفيتية ورجال الصناعة .

وفي نهاية يناير ١٩١٨ عقدت نقابة عمال النسيج مؤتمرا ، بتشجيع
الحكومة ولا ريب ، وصدرت قرارا بإنشاء تنظيم مركزي ، أطلقت عليه
اسم Tsentrotekstil للسيطرة على الصناعة (٤) . وأخيرا انشأ
المجلس الاقتصادي في مارس ١٩٢٨ جهازا مركزيا لصناعة النسيج ،
بنفس الاسم الذي أطلقته النقابة ، ولكنه يجمع بين فكرة Tsentrotekstil
وفكرة « Tsentrotkan » . ووصف الجهاز الجديد في قانونه الاساسي
بأنه « جهاز من أجهزة الدولة لتوحيد نشاط الصناعة كلها وتوجيهه » .
ويتألف من ٣٠ من العمال في هذه الصناعة و١٥ مديرا ومهندسا (وكان

(١) « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ ،

أبريل ١٩١٨ ، ص ٤٢ .

(٢) يقول ف . ب . ميليوتين ان مصانع النسيج كانت تمثل ٥٪ في المشروعات
المؤمنة قبل أول يونيو ١٩١٨ « Istoriya Narodnogo Khozyaistva SSSR »
(ط ٢ سنة ١٩٢٩) ص ١١٢ .

(٣) « Sbornie Zakononien 1917-1918 » المجلد ٢٩ المادة ١٢٧ .

(٤) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١٠ (١٩١٨) ص ٢٢

ورقم ١١ (١٩١٨) ص ٤٣ - ٤٦ .

يرمز الى هؤلاء باسم كان سائدا في عهد القيصرية هو فئة « دافني
الضرائب » او الفئة « المقتدرة » (١) و ٣٠ يمثلون هيئات رسمية وشبه
رسمية مختلفة : ويتكون الجهاز التنفيذي من مكتب يضم أحد عشر
عضوا (١) . وقد يكون خطر النقص في المواد الأولية (الذي صار حادا
في ١٩١٨) من العوامل التي ساعدت على إيجاد درجة مرتفعة نسبيا من
التعاون في هذه الصناعة بين المديرين والعمال والسلطة السوفيتية .

وتساعد صناعات النسيج والمعادن على تصوير العملية التي بدأ بها
المجلس الاقتصادي في بناء خطة ادارة موحدة لصناعات معينة في الاشهر
الأولى من ١٩١٨ . وكانت الحكومة القيصرية قد انشأت ابان ١٩١٥ و ١٩١٦
أجهزة مركزية ، سميت أحيانا «لجانا» وأحيانا أخرى « مراكز » ، لعدة
صناعات تنتج سلعا ضرورية بصفة مباشرة أو غير مباشرة لسير الحرب (٢) ؛
وفي ١٩١٧ كانت هذه الأجهزة المركزية ، التي كانت تتألف عادة من ممثل
الصناعة التي يتعلق بها الأمر وتمارس وظائف تنظيمية غير محددة الطابع
الى حد كبير ، قد انتشرت على نطاق الانتاج الصناعي بأكمله تقريبا .
واستولى المجلس الاقتصادي ابان النصف الأول من ١٩١٨ على هذه
الأجهزة تدريجيا ، أو على ما بقي منها ، وحولها - تحت اسم « لجان
رئيسية » Glavki أو « مراكز » tsentry - الى أجهزة ادارية خاضعة
لسيطرة المجلس الاقتصادي وتوجيهه . وانشئت « اللجنة الرئيسية »
لصناعة الجلود (Glavkhoz) في يناير ١٩١٨ (٣) .

وسرعان ما انشئت بعد ذلك « لجانا » الورق والسكر ، و «مركزا»
الصابون والشاي ؛ وكانت هذه كلها ، بالإضافة الى «مركز» صناعة
النسيج ، موجودة في مارس ١٩١٨ (٤) . وما كان لهذه الأجهزة أن توجد
الا على أسس وضعت فعلا قبل الثورة أو بدون تعاون المديرين والموظفين
الفنيين في الصناعات . وكانت الصحف التي اصدرها كثير منها في ربيع

(١) نفس المرجع رقم ١٢ (١٩١٨) ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢) س . زاجورسكي « سيطرة الدولة على الصناعة في روسيا أثناء الحرب »
ص ١٢٩ ، وهو يسجل انشاء لجان صناعة القطن والصوف والجلد والورق .

(٣) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١٨ .

(٤) « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ مارس

ويوجد مرسوم انشاء لجنة ١٩١٨ ص ٢٨ ، السكر الرئيسية في « Sbornie Zakononien »
1917-1918 المجلد ٢٠ المادة ٣٧٧ .

وصيف ١٩١٨ تخفى وراء ظاهرها الرسمي الكثير من طابع صحف الصناعات القديمة . ولعل الامر كان يبدو لفترة ما كما لو كان الاقتصاد الروسى قد سار على هدى النموذج الذى اقيم فى المانيا أثناء الحرب وأنه يتجه نحو حل وسط بين الصناعة وسلطة الدولة الجديدة على أساس التركيز والادارة الذاتية فى ظل رقابة الدولة يمارسها المجلس الاقتصادى . وليس هناك ما يدل على مدى فعالية هذه الرقابة . ولكنها فى حدود فعاليتها كانت نتاج التعاون وليس القهر . وفى الوقت الذى كان الاقتصاد الروسى فيه ، وقد حطمت الحرب والثورة ، على وشك الانهيار تماما فى هوة من الفوضى والتحلل ، يستطيع المرء أن يتبين نوعا من الوحدة فى المصلحة بين الحكومة ورجال الصناعة الاكثر اعتدالا فى اعادة شىء من النظام الى الانتاج (١) .

وهكذا فإن التأميم الواسع للصناعة لم يكن جزءا من البرنامج المبدئى للبلاشفة ، وبرغم ان السلطات التى منحت للمجلس الاقتصادى تعطيه صلاحية بأن « يصادر او يستولى او يحتفظ » فإن الخطوات الأولى نحو التأميم كانت مترددة ووجلة . فلم يعتبر تأميم الصناعة فى البداية غاية تطلب لذاتها بل استجابة لظروف خاصة - نتيجة سوء سلوك أصحاب الأعمال عادة ، ولم يطبق الا على مصانع مفردة وليس على صناعات ككل بحيث ان هذه الاجراءات الأولى كانت خالية تماما من عنصر التخطيط . وقد وصفت سياسة التأميم فى هذه الفترة الأولى فى كتابات السوفيت بصفتين . انها « تأديبية » (٢) ، بمعنى أن الدافع اليها هو الرد على مقاومة الراسمالين وتخريبهم أو عقابهم ؛ وانها « تلقائية » (٣) ، بمعنى انها كانت أساسا نتيجة العمل من جانب العمال المحليين وليس من جانب السلطات المركزية . وهناك أدلة كافية لتبرير هذين الوصفين .

(١) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ٣ (١٩١٨) ص ٧ - ١٢ . وهى مقالة بقلم « خير » اسمها ماكنسكى ، يقول فيها ان الصناعة الكيميائية الروسية لاسبيل الى تقدمها وكفائها الا بقبول سيطرة الدولة ، ودعا الى تأميم هذه الصناعة . ويسجل ف . ن . ابابيف فى « تاريخ كيمائى » (١٩٢٦) ص ٢٣٧ تأليف اللجنة الرئيسية للصناعات الكيميائية من اللجنة الكيميائية لادارة المدفعية فى وزارة الحربية الروسية . (٢) ف.د.ب. مليونين « Istoriya Ekonomich. Razvitiya SSSR » (١٩٢٩) ص ١٢٧ . وقد وصف نين فى يناير ١٩١٨ ، فى معرض تنديده بالراسمالين اعداء النظام ، تأميم البنوك ومصادرة ممتلكاتها بأنه اجراء تصدى به « اخضاعها وتعليمها الطاعة » (دراسات XXII ص ٢١٠) .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo » (١٩٢٩) ص ١٢٧ . وفيما يتصل بالنظر الروسى (Stikhiyi) انظر المجلد الاول ص ١٥ حاشية ١١ .

ويتمثل الطابع « التأديبى » للتأميمات الأولى فى ان مراسيم التأميم الأولى ، سواء الصادرة من مجلس القوميسيرين أو المجلس الاقتصادى ، كانت دائما تنص على الاسباب التى أدت الى التأميم أو التى تبرره . وكان السبب فى معظم الحالات هو رفض الخضوع لسيطرة العمال (١) . ولكن شركة للاضاءة الكهربائية أممت لأن الادارة أوصلت المشروع الى « الخراب المالى الكامل والى نزاعات مع المستخدمين » (٢) برغم المعونة الحكومية . وتم الاستيلاء على مصانع « بيوتيلوف » فى بتروجراد بسبب « ديونها للخزانة » ، وأمم مشروع كبير للصناعات المعدنية « بالنظر الى أن مديرية أعلنوا نيتهم على تصفية أعمال الشركة » (٣) . وأمم مصانع صلب أخرى تعمل فى انتاج المسامير « بالنظر الى عدم قدرة الشركة على الاستمرار فى تشغيل المصانع وأهميتها للحكومة » (٤) . وقد أعلن « بيان حقوق الجماهير الكادحة والشعب المستغل » ، الذى أقره المؤتمر الثالث لسوفيئات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ ، ان كل المصانع والمناجم ووسائل النقل ملك للدولة . وبرغم أن هذا يعد تسجيلا للمبادئ وليس عملا تشريعيا فإنه علامة على تحول حاسم فى الراى ؛ ومن ذلك الوقت لم تعد مراسيم التأميم كقاعدة عامة تنص على أى أسباب للمرسوم (٥) . وكان العنصر « التلقائى » فى التأميمات الأولى أكثر وضوحا حتى من طابعها « التأديبى » . وكانت مراسيم التأميم التى أصدرها مجلس القوميسيرين والمجلس الاقتصادى تتعلق أساسا بمشروعات فى بتروجراد وقليل من المشروعات الكبرى المعروفة فى الاقاليم التى لها مكاتب فى العاصمة . ولكن عددا أكبر من ذلك بكثير من المشروعات الصغيرة والكبيرة فى مختلف أنحاء البلاد أممت بواسطة السوفيئات المحلية وسوفيئات المناطق أو بواسطة الأجهزة المحلية الأخرى أو العمال أنفسهم بموافقة السوفيئات

(١) توجد امثلة فى « Sbranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ٤ مادة ٦٩ وعدد ٦ مادة ٩٥ وعدد ١٣ مواد ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ ، ويقول ف.د.ب. مليونين فى « Istoriya Ekonomich. Raz. SSSR » (١٩٢٩) ص ١١٥ ، ان ٧٠٪ من جميع التأميمات فى هذه الفترة كانت بسبب رفض أصحاب الاموال سيطرة العمال أو هجرهم للمصانع .

(٢) « Sbranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ٩ ، المادة ١٤٠ .

(٣) « Sbranie Dekretov po Narodnomii Khozyaistvo » (١٩١٥) ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) « Sbranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ٤ ، المادة ١٣٠ .

(٥) نفس المرجع عدد ٢٢٧ المواد ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ - ٣٦٠ بشأن مجموعة مراسيم التأميم التى صدرت فى فبراير ومارس ١٩١٨ .

المحلية أو بدونها (١) . وكانت التأميمات التي تتم بواسطة السوفيات المحلية تصاحب مطلب الاستقلال الذاتي السياسى . فعندما أوفدت لجنة بعد الثورة مباشرة الى تركستان لتنظيم تموين مصانع النسيج فى موسكو وبتروجراد بالقطن اكتشفت أن سوفيت تركستان ومجلس القوميسيرين فيها قد أمما صناعة القطن المحلية (٢) . ولا يمكن بحال من الأحوال تحديد ما حدث بالضبط فى أقاليم السوفيت الشاسعة (٣) .

ولكن كل الدلائل تشير الى أن السير غير المنظم لسيطرة العمال كان مصدرا رئيسيا للتأميم فى شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ ، وأن السوفيات والمجالس الاقتصادية المحلية وفى المناطق كثيرا ما أصدرت مراسيم لتغطية أعمال قام بها العمال أنفسهم وليس ببادرة من جانبها . أن التموين أو المقترضات الاقتصادية ، لقد كان ينبثق ببساطة من ضرورات الصراع مع البورجوازية مباشرة . (٤) وكانت سمة عملية التأميم «التدابيرية» «أو التلقائية» هذه ، والتي لا تخضع لمبدأ معين ، انها كانت تطبق على مشروعات مفردة فقط . فباستثناء الأسطول التجارى ، الذى كان منظما فعلا كوحدة واحدة وتم الاستيلاء عليه بمرسوم صدر فى يناير ١٩١٨ (٥) كان أول تأميم لصناعة كاملة هو تأميم صناعة

(١) وكان قد صدر مرسوم مبكر يتعلق أساسا بالمواد الغذائية ولكنه يضيف عرضا نصا بمنع السوفيات المحلية حق مصادرة « جميع المشروعات التجارية والصناعية » «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١ ، المادة ٩ . يبدو أن موضوع الشرعية لم يكن له الأهمية فى ذلك الوقت .

(٢) «Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khozyaistva»

(١٩١٨) ص ٩٧ .

(٣) تبعا لإحصاءات أوردها ف.ب. ميلوتين فى المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١١٢ ، كان عدد المشروعات التي أممت قبل أول يوبه ١٩١٨ هو ٥٢١ ، ٥٠ ٪ منها أممتها المجالس الاقتصادية فى المناطق و ٢٥ ٪ أممتها سوفيات ومجالس اقتصادية أدنى من ذلك ، ولم يؤم مجلس القوميسيرين أو المجلس الاقتصادى المركزين سوى ٢٠ ٪ منها . ولكن هذه الإحصاءات وإن كان لاشك فى صحتها فيما يتصل بالمستويات العليا فانها غير موثوقة فيها فيما يتصل بالتأميمات فى المستوى الأدنى ، كما لا يمكن التثبت مطلقا من نسبة التأميمات « التلقائية » التي تمت بواسطة العمال مباشرة فى التأميمات الرسمية . وقد علق ريكوف على عدم دقة إحصاءات التأميم : « لقد أعطيت هذه أرقام ، وليس هناك من يعرف الى أى مدى تعتبر هذه الإحصاءات دقيقة » «Trudy I Vseross. S'ezd Sovetov Narodnogo Khoziastva» ص ٩٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٩٢ .

(٥) نفس المرجع «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٩ ، المادة ٢٩٠ .

السكر فى مايو ١٩١٨ ، ثم تلتها صناعة البترول فى الشهر التالى (١) . بيد أنه كان واضحا تماما أنه مادام « المصنع » ، وليست الصناعة بأكملها، هو وحدة التأميم فإن الاتجاهات السندكالية المتصلة فى سيطرة العمال لم يقض عليها تماما بعد . ففى المجتمع الذى يحاول تنظيم نفسه على أسس اشتراكية ، وليست سندكالية ، لا يمكن أن يتقرر مصر أى مصنع أو مشروع بذاته كحالة مفردة . بل لابد أن تكون الصناعة بأكملها أو فرع الانتاج كله ، وفى النهاية الاقتصاد القومى بأكمله ، وحدة واحدة .

وكان لمعاهدة برست ليتوفسك وقع الصدمة الشديدة على التنظيم السوفيتى كله . فقد أقت الضوء على صورة من العجز والتحلل الكامل تقريبا ، ودعت الى توقف مفاجئ فى السياسات الاقتصادية التى لاهداف لها والتي سادت طوال الشهور الثلاثة السابقة . وفى الوقت الذى وقعت فيه المعاهدة كانت الحاجة الى خلق جيش جديد « للدفاع عن الوطن الاشتراكى » والأمل الاكيد فى الثورة العالمية المقبلة لا يزالان موضع الاهتمام الرئيسى : وقد كانا الدافع الأول وراء القرار الذى أصدره المؤتمر السابع للحزب الذى صدق على معاهدة مارس ١٩١٨ . وبعد ذلك بأسبوع بالضبط كرر القرار الذى أصدره المؤتمر الرابع لسوفيات عموم روسيا ، الذى صدق رسميا على المعاهدة ، هذين الاتجاهين الأساسيين ، وقدم لهما باتجاه ثالث جديد - الحاجة الى تحول حاسم فى السياسة الاقتصادية :

« يوجه المؤتمر بصرار شديد أنظار العمال والجنود والفلاحين ، وجميع الكادحين والجماهير المضطهدة ، الى المهمة الحالية والتي لا غنى

(١) نفس المرجع رقم ٣٤ ، المادة ٥٧ ورنم ٥٠ ، المادة ٥٤٦ . وكانت هاتان الصناعتان فى مركز سوء بصفة خاصة لاحتلال الآلات لآلانيا . وهناك استثناء واضح لهذه الأوضاع وهو تأميم صناعة الكبريت والشمع بموسم فى ٧ مارس ١٩١٨ . وكانت هذه حالة غير عادية . إذ أن الفرض من المرسوم كان خلق حالة احتكار لتوزيع بعض السلع الأساسية (الرز والفلفل والقوة أيضا) . وكان « تأميم » مصانع الكبريت والشمع جزءا من هذا الفرض . ورغم استعمال لفظ تأميم لم توضع تحت سيطرة المجلس الاقتصادى (الذى أصدر المرسوم) أو أى جهاز آخر من أجهزة الدولة ، ولكن تحت سيطرة مجلس مركزى للتماويلات . وفى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى لموسم روسيا الذى عقد فى مايو ١٩١٨ ذكر بصفة محددة أن المجلس الاقتصادى الأعلى لم يؤم حتى ذلك التاريخ سوى صناعتين ككل : نقل المياه وصناعة السكر . «Trudy I Vseross.» (١٩١٨) ص ٩٣ .

عنها : رفع مستوى نشاط وتنظيم العمال ، وخلق منظمات قوية راسخة في كل مكان وكل اتجاه بحيث تستوعب الى أقصى حد ممكن كل الانتاج وكل توزيع السلع ، في صراع لا هوادة فيه ضد الفوضى وعدم النظام والتحلل التي تعد تاريخيا نتيجة حتمية للحرب المدمرة ولكنها في نفس الوقت العقبه الاولى للانتصار النهائي للاشتراكية ودعم أسس المجتمع الاشتراكي ، (١) .

لقد حان الوقت للنظر في الحسائر الاقتصادية الرهيبة التي ، لم تكن معاهدة برست ليتوفسك السبب فيها في الواقع ، ولكنها سجلت وجودها . لقد بلغت الحسائر ٤٠٪ من الصناعة والعاملين في الصناعة الامبراطورية الروسية السابقة ، و ٧٠٪ من انتاج الحديد والصلب ، و ٩٠٪ من صناعة السكر (٢) . لقد كان الامر يتطلب اجراءات حاسمة لاتنزاع البلاد من براثن الخراب . وكانت مجرد واقعة ان البلاد استطاعت البقاء برغم الاوقات العصيبة التي مرت بها بسبب الغزو الالماني تولد ، من الناحية الأخرى ، شيئا من التفاؤل المحدود . لقد كانت الفوضى السائدة في الشهور القليلة السابقة ترجع جزئيا الى فظائع الحرب ، وقد انتهت الحرب مؤقتا . فلالو مرة كانت الجمهورية السوفيتية قد تخلصت من التهديد المباشر بالغزو الاجنبى . وكان التعمير الصناعى هو أول وأهم المهام الملحة في « فترة التقاط الأنفاس » .

وكان التحول الجديد في السياسة مصحوبا بتغييرات مهمة في المجلس الاقتصادي الأعلى . فيبدو أن رئيسه السابق ، أوبولنسكى ، قد أزيح على الفور (٣) . فقد كان هو وبوخارين ولوموف ممن اشتركوا في مناقشات اللجنة المركزية للحزب وعارضوا بشدة معاهدة برست ليتوفسك

(١) « S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh » (١٩٢١) ص ٦٦ .

(٢) جاءت هذه الأرقام في تقرير قدمه رادك للمؤتمر الاول لمجلس الاقتصاد الفوضى لعموم روسيا ، وتوجد تقديرات أكثر تفصيلا للخسائر في Na Novykh Putyakh (١٩٢٢) ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) أوفد أوبولنسكى في يناير ١٩١٨ الى خاركوف للتمهيد لتأميم مناجم الدونتر « Narodnoe Khozyaistro » رقم ١١ - ١٩١٨ ص ١٤ . وفي مارس ١٩١٨ قدم تقريره الى مكتب المجلس الاقتصادي الأعلى مؤيدا تأميم مناجم الدونتر « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ ، ابريل ١٩١٨ ص ٢٤ - ٢٥ .

وعندما هزموا انسحبوا من مكتب المجلس الاقتصادي ومن كل مسئولية في سياسته (١) . وفتح ذلك الطريق للارلين وميلوتين، اللذين صارا أهم شخصيتين في المركز الرئيسى للمجلس الاقتصادي ، وكان المتوقع في وقت ما أن يخلف لارين أوبولنسكى في رئاسته (٢) . وكان لارين ، وهو منشئ سابق ، من الدارسين المعجبين بالتركيز الصناعى والتخطيط الاقتصادى في ظل توجيه الدولة ، وهو النظام الذى ساد في المانيا في وقت الحرب . أما ميلوتين فرغم انه كان بلشفيا قاته لم يكن شديد التطرف، كما تدل استقالته بسبب قضية الائتلاف في نوفمبر ١٩١٧ (٣) . وظهر الآن لارين وميلوتين كرجال أعمال أول ما يهمهم هو ايقاف كارثة الهبوط في الانتاج . وكان كلاهما من أنصار التخطيط والمركزية الأشده وكانت السياسة التي يتبناها رد فعل ضد مبالغات سيطرة العمال والتأميمات « التلقائية » ، وكانت محل رضاء لنين في ذلك الوقت .

وكانت أول خطوة لا جدال فيها على الطريق الجديد مرسوما أصدره المجلس الاقتصادي الأعلى في ٣ مارس ١٩١٨ - اليوم الذى وقعت فيه معاهدة برست ليتوفسك - بأقصاء لارين . وتضمن هذا المرسوم اعترافا واضحا بوظائف الادارة الفنية في المصانع وحاول في نفس الوقت أن يضع أسس خطة كاملة للرقابة والسيطرة المركزيتين . وتقوم هذه الخطة على ان كل « جهاز توجيه مركزي » (« المركز » أو Glavk) يقوم بتعيين مندوب ، يمثل الحكومة ويقوم بمهمة المراقب ، ومديرين أحدهما فنى والآخر ادارى في كل مشروع من مشروعات الصناعة التي يتولى هذا الجهاز أمرها . ويخضع المدير الادارى لقرارات « مجلس اقتصادى ادارى » مؤلف من ممثلين للعمال وأصحاب الأعمال والموظفين الفنيين في المشروع وكذلك ممثلين للنقابات والأجهزة السوفيتية المحلية ، ولا يلغى قرار المدير الفنى سوى مندوب الحكومة أو « جهاز التوجيه المركزى » للصناعة التي يتعلق

(١) صدر أول عدد من صحيفة للمجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ مارس ١٩١٨ تحت مسئولية مجلس تحرير مؤلف من أوبولنسكى ولوموف وسيرنوف ، وابتهاء من العدد الثانى (ابريل ١٩١٨) صار ميلوتين رئيس التحرير .

(٢) يوجد بيان لافلييف ، الذى قام بأعمال رئيس المجلس بعد ذهاب أوبولنسكى ، في كتاب بونيان وفير « الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨ » (ستانفورد ١٩٢٤) ص ٦٢٤ .

(٣) انظر المجلد الأول ص ١٠٩ .

بها الأمر . ووضع المرسوم مبدأ أن «ممارسة سيطرة العمال في المشروعات المؤممة تتم بعرض كل بيانات أو قرارات لجنة المصنع أو لجنة السيطرة على المجلس الاقتصادي الإداري للموافقة» ، وجاء نص يمنع أن يزيد عدد العمال أو أصحاب الأعمال في المجلس الإداري عن النصف (١) . وفي الدورة التي عقدها المجلس الاقتصادي الأعلى ابتداء من ١٩ مارس ١٩١٨ قدم ميليتونين التقرير الرئيسي بأن أعلن « أن دكتاتورية البرولتاريا جعلت تغيير سياستنا الاقتصادية بأكملها من أعلاها إلى أدناها أمرا حتميا » . وهاجم في تحفظ « أوجه النقص » في سيطرة العمال والتأميم كما طبقا حتى ذلك الوقت :

« ان التأميم إما بدأ من أسفل من سوفيات مندوبي العمال والجنود والفلاحين في المناطق أو حتى المراكز المحلية ، أو جاء من أعلى ، من هنا ، من مجلس القوميسيرين أو المجلس الاقتصادي الأعلى . ولكن العيب في طريقة التأميم هذه أنه لم تكن هناك خطة عامة . فالعملية كلها مفروضة من الخارج بواسطة الموقف الاقتصادي ووقائع الصراع الطبقي . وفي الوقت الحاضر على الدولة أن تعمل صناعتنا ، وفي الواقع أن كلا من المشروعات المؤممة والخاصة تعتمد في الغالب على خزانة الدولة . ولهذا السبب من العسر حقيقة من هذه الناحية وضع صورة تميز بين المشروعات المؤممة وغير المؤممة فيما يتصل بمديونيتها المالية للدولة ، ولهذا السبب نحن مواجهون في المستقبل بضرورة إدارة هذه المصانع والورش الخ التي لم تؤم حتى الآن وبالاتمرار في عملية التأميم حتى تكتمل » .

والأمر الذي يترتب على ذلك هو نبذ الخطة « التأديبية » في التأميم والاستعاضة عنها « بخطة للتأميم المخطط » تعد بعناية وتستوعب أية صناعة بعينها ككل . ومثل هذا التأميم بعد ذلك يجب أن يرتبط « بزيادة الانتاج » . وأعلن لارين أيضا وجهة نظر جديدة في ذلك الوقت بقدر ما تبدو واضحة الآن ، وهي أن وظيفة المجلس الاقتصادي الأعلى هي « زيادة كمية الأشياء المفيدة التي تنتج في البلاد » ، وكان متقدما على وقته تماما في عرضه ثلاثة مشروعات طموحة للاشغال العامة - التجهيز الكثيف لمناجم كوزنتسك في أواسط سيبيريا وكهربة الصناعة في

(١) « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narodnomu Khozyaistvu » (١٩١٨) ص ٣١١ - ٣١٥ .

(٢) يوجد خطابا ميليتونين في ف . ب ميليتونين المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١٣٠ - ١٤١ ، ويوجد تقرير لارين في Bulleteni Vysshego Soveta Narod. Khoz. رقم ١ -

بنروجراد وري التركستان (٢) . وكانت خطط تنمية التعدين والصناعة في سيبيريا لتحل محل المناطق الصناعية المفقودة في اكرانيا وجنوب شرقي روسيا موضع بحث كثير في أوائل ١٩١٨ ، ولكن سرعان ما توقفت بسبب الحروب الأهلية ، ونفس هذا السبب جعل مشروع تركستان غير عملي . وكانت كهربة الصناعة نواة مبكرة ، صارت ثمرة فيما بعد ، واحتلت مركزا ممتازا في تاريخ التخطيط السوفيتي . ولكن في ذلك الوقت كان لارين يبني قصورا في الهواء .

وكانت القضية التي ثار حولها الجدل الحاد في فترة الهدوء الخارجي القصيرة بعد برست ليتوفسك هي العلاقة بين الحكومة الثورية والقادة السابقين للصناعة الرأسمالية . ولم يكن مفهوم لنين الخاص « برأسمالية الدولة » ، كنظام يترك لأصحاب الأعمال ملكية مشروعاتهم الصناعية وإدارتها مع اخضاعهم للإشراف والتوجيه العامين من قبل الدولة ، قد نبذ بعد . وكان هناك تشجيع للتعامل بين المجلس الاقتصادي ورجال الصناعة ، ولم يكن مما يدعو إلى الدهشة أن المفاوضات بدأت مع مشرسكي ، أحد أقطاب الحديد والصلب الذي كان يملك هو وشركوه أكبر مصانع القاطرات وعربات السكة الحديد في البلاد ، فيما يتصل بتنظيم الصناعة المقبل . وفي مارس ١٩١٨ تقدم مشرسكي باقتراح عبقرى تملك بمقتضاه مجموعته نصف أسهم تكتل اقتصادي جديد (ترست) للمصناعات المعدنية وتملك الدولة النصف الآخر ، على أن تقوم المجموع بإدارة التكتل نيابة عن الجانبين الشريكين . وقرر المجلس الاقتصادي بأغلبية صغيرة الدخول في المفاوضات على هذا الأساس (١) . وحوالي نفس الوقت عرض ستاخيف ، أحد أقطاب الصناعة الآخرين ، اقتراحا بتكوين تكتل اقتصادي للحديد والصلب في الأورال ، تدفع بمقتضاه مجموعته ٢٠٠ مليون روبل من رأس المال وتدفع الدولة ٢٠٠ مليون ويدفع بعض الرأسماليين الأمريكيين الذين لم تذكر أسماءهم ١٠٠ مليون .

وقدم اقتراح آخر بأن تقوم الدولة بدفع رأس المال كله وتقوم مجموعة ستاخيف بإدارة التكتل بالنيابة عن الدولة (٢) .

= (١) (ابريل ١٩١٨) ص ٢٣ - ٤٤ . ويبدو أنه لم ينشر تسجيل رسمي لأعمال المؤتمر . وتضمن خطاب ميليتونين جزءا من سياسة العمال التي ستحدث عنها فيما بعد .

(١) تبعا لما جاء في « Narodnoe Khoz. » رقم ١١ (١٩١٨) ص ٢٢ ، اتخذ القراء بأغلبية صوت واحد فقط في اجتماع لكتب البريزيديوم للمجلس الاقتصادي الأعلى « مع بعض زعماء مجلس القوميسيرين » .
(٢) ج . سيروفيتش « Syndikaty i Tresty v Rossi » (ط ٢ - ١٩٢٠ ص ١٦١ - ١٦٢ .

وسرعان ما واجهت هذه المشروعات ، التي كان مشروع مشرسكي أكثرها جدية . معارضة سياسية عنيفة . واتخذت الجماعة اليسارية ، التي هزمت عند التصديق على معاهدة برست ليتوفسك ، موقفا على جبهة اقتصادية عريضة بزعامة بوخارين وراذك . وفي ٤ إبريل ١٩١٨ قدمت هذه الجماعة الى اجتماع الحزب سلسلة من الأطروحات ، ونشرت هذه الأطروحات بعد ذلك بأسبوعين في أول عدد من صحيفة « الكميونست » القصيرة العمر (١) . وقرأ لينين ، الذي كان حاضرا في الاجتماع ، مجموعة من الأطروحات المضادة : ولم تنشر هذه المجموعة في ذلك الوقت ، ولكن كان من الواضح أنها جزء من المشروع الأول لمقال ضخيم بعنوان « المهام الحالية للسلطة السوفيتية » عرض على اللجنة المركزية للحزب - وهو اجراء رسمي ذو خطورة غير عادية - وبعد أن حظي بتأييدها نشر في « إزفستيا » في ٢٨ إبريل ١٩١٨ . وفي اليوم التالي افتتح لينين مناقشة عامة كبرى حول الموضوع في اللجنة التنفيذية المركزية (لسوفيات عموم روسيا) ، وتحدث في هذه المناقشة بوخارين باسم جماعة اليسار ؛ وفي ٣ مايو أقرت اللجنة التنفيذية المركزية ست أطروحات عن « المهام الحالية للسلطة السوفيتية » تتضمن تأييدا كاملا لاتجاه لينين (٢) . ولم يكتف لينين بهذا الانتصار الرسمي بل هاجم خصومه المهزومين في نشرة قوية « عن طفولة اليسار وروح البورجوازية الصغيرة » ، كان فيها فصل الجدل وتضمنت أكمل تحليل لوجهة نظر لينين الاقتصادية في ذلك الوقت . وقد اتفق الجانبان على أن الأوضاع بلغت نقطة تحول . لقد انتصرت الثورة على أعدائها الداخليين ، وسحقت قوة البورجوازية ، وتحطم الجهاز البورجوازي الإداري والسياسي والاقتصادي ؛ لقد اكتملت مرحلة التدمير في الثورة . ولكن كانت الآراء مختلفة جذريا حول مايجب عمله في مرحلة البناء . وكان أعضاء جماعة اليسار تقف في الطرف المضاد لأولئك الذين كانوا ، قبل أكتوبر ١٩١٧ وبعبء ، يشكون في إمكان التحول المباشر الى الثورة الاشتراكية ، فذهبوا ، على نقيضهم ، الى أن الثورة الاشتراكية قد تحققت وكانوا يتعجلون اجتناء ثمراتها المنعشة . وامتنعوا عن وضع أي برنامج محدد وظلوا جماعة معارضة أساسا . ولكن المبدأ الذي يتعلق به الأمر كان واضحا . وأعلنوا أن برنامج الثورة البرولتارية قد أهمل لمصلحة

(١) انظر المجلد الأول من ١٨٨ - ١٨٩ ، وقد أعيد طبعها في - لينين « دراسات » XXII من ٥٦١ - ٥٧١ .

(٢) « Protokoly Zasedaniy VTsIK 4 Sozyva » (١٩٢٠) من ٢٠٦ - ٢٢٨ . كما يوجد خطابا لنين (وكان الثاني ردا على بوخارين) أيضا في « دراسات » XXII من ٤٧١ - ٤٩٨ ، وتوجد الأطروحات الست في نفس المرجع من ٤٩٩ - ٥٠١ .

دعم سلطنة الدولة الجديدة . ونظاما كما حدث عندما ضحيت قضية الثورة العالمية في برست ليتوفسك «لحماية ودعم مابقى من الدولة السوفيتية» ، يحدث في المجال الاقتصادي أن « كل القوى ستوجه الآن الى دعم وتنمية القدرة الانتاجية ، الى البناء العضوي الذي ينطوي على رفض الاستمرار في تحطيم علاقات الانتاج الرأسمالية ، بل وحتى إعادة بعضها جزئيا » . واستطردوا قائلين : « بدلا من التقدم من التأميم الجزئي الى التأميم العام للصناعة الكبيرة ، لابد أن تؤدي الاتفاقات مع أقطاب الصناعة ، الى تكوين تكتلات موجهة بواسطتهم وتستوعب صناعات أساسية ، وهي تبدو من الخارج كما لو كانت مشروعات تقوم بها الدولة . ان مثل هذه الحطة في تنظيم الانتاج تخلق قاعدة اجتماعية للتطور نحو رأسمالية الدولة وتعد مرحلة تحول نحوها » .

وقد أعربت الصحف المنشفية عن نفس الانتقادات وشكت من أن « سياسة انشاء التكتلات تطبق تحت اسم تأميم الصناعة » (١) . وهوجم اتجاه لينين الجديد الى الاصرار على التنظيم المركزي والاجراءات التي اقترحها لتحقيق ذلك باعتبارها تراجعا عن الاشتراكية الى رأسمالية الدولة . وفي منتصف إبريل ١٩١٨ ، أثناء أن كان هذا الجدل في ذروته ، اتخذ قرار برفض مشروع مشرسكي (٢) . وليس من المعروف بصفة مؤكدة دور المعارضة في رفض هذا القرار ، فهناك قول بأن ما أملاه كان اكتشاف أن أغلبية الأسهم في مجموعة مشرسكي انتقلت الى أيدي ألمانية (٣) . ولكن مناقشة المبدأ استمرت بدون اشارة الى هذا القرار . وكان رد لينين على هجوم المعارضة اليسارية ذا مغزى خاص . فمنذ إبريل ١٩١٧ كان يدعو ، في مواجهة أولئك الذين يحاولون حصر الثورة داخل نطاق بورجوازي ضيق ، الى مذهب التحول المباشر من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية . ولكنه كان قد اتخذ لنفسه الحيلة بعناية فيما

(١) جاءت في لينين « دراسات » XXII من ٥٢٢ .

(٢) لم تعرف أبدا تفصيلات كافية عن مفاوضات مشرسكي . وقد قال متحدث في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومي ان البلاشفة « قضوا أربعة اشهر كاملة في تلقي دروس من ذلك الرجل الماهر في ادارة التكتلات » مشرسكي ، ويقول ريكوف ان هناك خطة تم التفاوض عليها بـ مشرسكي ولارين ولكنها رفضت بأغلبية المكتب الرئاسي للمجلس الاقتصادي . وبما لمقال بقلم أوسنسكي (أوبولنسكي) في « الكميونست » ، ٢٧ إبريل ١٩١٨ من ١٧ ، كان لينين قد أيد الخطة في مناقشات الحزب في ٤ إبريل قائلا انه على استعداد كامل لاعطاء مشرسكي « رشوة » قدرها ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون روبل اذا قامت مجموعته بتنظيم تكتل كبير للصناعات الحديدية .

(٣) ج . سميرنوفتش - المرجع السابق . من ١٩٥٦ .

يتصل بالوقت والظروف التي يمكن فيها تحقيق الاشتراكية . فكتب في ذلك الوقت في اطروحات ابريل « ان مهمتنا المباشرة ليست تطبيق الاشتراكية » . بل مجرد التحول الى السيطرة بواسطة سوفيات مندوبى العمال على الانتاج والتوزيع الاجتماعيين للمنتجات .

وقد تحدث في « الدولة والثورة » ، التي كتبها عشية ثورة أكتوبر ، وهو يضع امام ناظره المانيا في وقت الحرب ، عن « مرحلة نمو الرأسمانية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية » ، رغم أنه كان قد ندد بكل من يقول ان رأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن أن تسمى « اشتراكية الدولة » واعتبر ذلك كفرا : ان الاشتراكية لم تكن هي مايعنيه ، بل مجرد خطوة في اتجاه الاشتراكية (١) . ان مفهوم الاقتصاد المركز جدا والاحتكاري الذي يديره الرأسماليون تحت راية الملكية الخاصة اسما ولكن تحت رقابة مشددة من الدولة ، هو ما كان يعنيه لنين بمصطلح « رأسمالية الدولة » . وقد فشلت المحاولة التي كانت قد بذلت لتحقيقه بعد الثورة مباشرة في ظل نظام من سيطرة العمال ، مما يرجع بعض السبب فيه الى أن أصحاب الأموال الرأسمالية رفضوا أن يقوموا بالدور المتوقع منهم (٢) . بيد أن سياسة تنظيم سلسلة من الاحتكارات الصناعية الكبرى تحت سيطرة المجلس الاقتصادي الأعلى وتوجيهه حظيت بنجاح أكبر بكثير ، رغم فشل مفاوضات مرسكي (٣) . ولم يكن ذلك اشتراكية ولكن خطوة في الطريق اليها . ولم يكن قد رفض قط القول الذي يعتنقه المناشفة بايمان ، بأن روسيا لابد أن تتخلص من تخلفها قبل أن تصير اشتراكية . ومما جعل المشكلة حادة فشل البروليتاريا الألمانية والأوروبية في المجيء لمساعدة الثورة الروسية : على نقيض كل حسابات لنين . فروسيا المتخلفة لابد أن تكمل ثورتها البورجوازية ، لابد أن تدخل العصر الحديث بجهودها الخاصة ، الى أن تصل المساعدة من أوروبا .

(١) لنين « دراسات » XXI ، ٣٩١ ، ٤١٦ .

(٢) ومن الغريب ان ذلك اعتبر شيئا ضدهم . وقد قال شليابينيكوف بحق في المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا « ان الطبقة الرأسمالية رفضت الدور التنظيمي الذي عهد اليها به في الانتاج » . « Previi Vseross. S'ezd Profess. » ١٩١٨ - ص ٢٠

(٣) كتب كريسمان ، أحد الكتاب القديرين في النظريات السياسية في ذلك الوقت ، عن المجلس الاقتصادي انه « وريث وخليفة (فيما يتصل بنوحيد الاقتصاد القومي) أجهزة رأس المال المالي » (ي . لارين ول . كريسمان « Ocherk Khoz. Zhizni i Organizatsiya Narodnogo » - ١٩٢٠ ص ١٢٢) .

وينبني على ذلك أن لنين كان يستطيع قبول نسبة فكرة « رأسمالية الدولة » اليه على أنها مديح وليس هجوما . وفي المناقشة التي دارت في اللجنة التنفيذية المركزية تحدث في سخريه الى خصومه : « ان التطور نحو رأسمالية الدولة - هو الشر ، هو العدو الذي يجب أن نكافحه » .

« ومع ذلك فعندما أقرأ الاشارات الى مثل هؤلاء الأعداء في صحيفة الشيوعيين اليساريين أتساءل : ما الذي حدث لهؤلاء الناس ، كيف يمكن ان ينسوا الواقع في غمرة انكبابهم على اقتباسات من كتب ؟ ان الواقع يقول لنا ان رأسمالية الدولة ستكون بالنسبة لنا خطوة الى الامام . واذا استطعنا هنا في روسيا أن نحقق رأسمالية الدولة في فترة قصيرة ، يكون ذلك انتصارا . كيف لا يرون أن المالك الصغير - رأس المال الصغير - هو عدونا ؟ كيف يمكن ان يروا عدونا الرئيسي في رأسمالية الدولة ؟ » (١) .

وفي « عن اليسار الطفولي وروح البورجوازية الصغيرة » نرى هذه الفكرة بتأكيد وبتفصيل كبير . فصور روسيا على أنها بوتقة تتصارع فيها صور الانتاج المختلفة بعضها مع بعض . ولكن الأمر الجوهرى هو ان نميز بين أعدائنا وحلفائنا :

« ان الصراع لا يدور هنا بين رأسمالية الدولة والاشتراكية ، بل بين البورجوازية الصغيرة ورأس المال التجارى الخاص من ناحية ، ضد رأسمالية الدولة والاشتراكية معا » (٢) .

وهكذا فان رأسمالية الدولة ليست مجرد خطوة نحو الاشتراكية ، ولكنها أيضا حليف الاشتراكية بوصفها عدوة أعدائها .

وكان البلد الأجنبى الذي استمر لنين ، لا بوصفه ثوريا فحسب بل كذلك بوصفه رجل دولة ، يركز عليه أبصاره هو ألمانيا . وقد بدأ اهتمام لنين باقتصاد الحرب في ألمانيا يؤتى ثماره . ولم تكن معاهدة برست ليتوفسك قد صدق عليها بعد عندما تحول في حماس نحو هذه الفكرة

« نعم ، تعلموا من الألمان ! ان التاريخ يتقدم في طريق متعرج وممرات ملتوية . فالحدث الآن هو أن الألمان هم الذين تتمثل فيهم، جنبا الى جنب مع الامبريالية الوحشية ، مبادئ النظام والتنظيم والعمل المتكامل

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٤٨١ .

(٢) نفس المرجع ص ١٢٤ .

في تضافر على اساس من أحدث الصناعة الآلية - على اساس الحسابات الدقيقة والسيطرة » .

« وهذا بالذات هو ما ينقصنا . وهذا بالذات هو ما يجب أن نتعلمه » (١) .

وخصص فصلا كاملا من « عن اليسار الطفولي » لألمانيا بوصفها « المثل المجسد تماما لرأسمالية الدولة » و « آخر ما بلغه رأس المال الكبير المعاصر في الأساليب الفنية والتنظيم المخطط » . والعيب الوحيد في رأسمالية الدولة الألمانية هو أن الدولة فيها دولة « امبريالية اليونكرز البورجوازية » . فاذا وضعنا مكانها « دولة السوفييت » ، أي « الدولة البروليتارية » . « تتكون لدينا جماع الظروف التي تتيحها الاشتراكية » . ان التاريخ لعب لعبة غريبة . لقد انجب في أوائل ١٩١٨ « نصفين منفصلين من الاشتراكية جنباً الى جنب ، مثل صفارين في بيضة واحدة » - أحدهما في ألمانيا والآخر في روسيا . فقد حدثت الثورة السياسية في روسيا وحدث التنظيم الاقتصادي في ألمانيا . وكلاهما ضروري لبلوغ الاشتراكية . ومهمة الاشتراكيين الروس ، الى أن تندلع الثورة الألمانية ، هي « دراسة رأسمالية الدولة الألمانية وتطبيقها بكل جهد ممكن » ، ولا يتمتعون عن استخدام الأساليب الدكتاتورية في التعجيل بتطبيقها أكثر حتى مما فعل بطرس في التعجيل بتطبيق الأساليب الأوروبية في روسيا الهمجية - عليهم ألا ينفروا من استخدام أسلحة همجية في محاربة الهمجية » (٢) . ويبدو أن هذه كانت الإشارة الطبية الوحيدة لبطرس الأكبر - أو ربما لأي قيصر روسي آخر - في كتابات لنين . وهكذا وضع لنين حدا فاصلا بوضوح بين الفترة الأولى والفترة الثانية من الثورة . لقد تحققت الى حد كبير مهمة « سحق مقاومة المستغلين » من ٧ نوفمبر ١٩١٧ الى (حوالي) فبراير ١٩١٨ . ومن الناحية الأخرى فإن « ما عملناه في تنظيم الحسابات والسيطرة البروليتارييتين يبدو بوضوح

كاملا ، لكل من يفكر ، متخلفا عما تم في مهمة تجريد من جردوا الناس » . والمهمة التي تواجه الفترة المقبلة « مهمة جذرية » ، هي خلق نظام اجتماعي اعلى من الرأسمالية » ، وذلك يعني « رفع انتاجية العمل ، ويتصل بذلك (ومن أجل ذلك) رفع مستوى تنظيمه » . فبالنسبة للفترة الأولى كان الشعار « انهبوا ما نهب منكم » صحيحا تماما ، اما في الفترة الثانية فيجب أن يكون الشعار هو « امسكوا حسابات ما نهب ، ولا تسمحوا ببعثرته ، واذا حاول أي شخص أن يأخذ لنفسه مباشرة أو بطريق غير مباشر فان مثل هذا المخل بالنظام يجب اعدامه » (١) . وفي الفترة الأولى كان من الأهمية بمكان التأكيد على العداء الاشتراكي للدولة ، وضرورة تحطيم جهاز الدولة البورجوازي : وكان هذا هو ما أكدته في « الدولة الثورة » . ولكن عندما قام بوخارين بنقد « الدولة والثورة » في « الكميونست » في ابريل ١٩١٨ ، لم يورد الا « ما انتهى عهده فعلا .. » ، مايمت الى الاسى » ، وصمت عن مهمة الغد ، عن « كل ما يتصل بالحسابات والسيطرة والنظام والأمن » (٢) . في الفترة الأولى كانت « سيطرة العمال » هي الشعار السائد ، والان نسي ذلك في غمرة الاهتمام الجديد بالتنظيم بوصفه طريق الاشتراكية :

« في أيام القيصر نظمنا ألوف الأشخاص ، وفي عهد كيرنسكي نظمنا مئات الألوف . ولكن هذا لا شيء ، انه لا يحسب في السياسة . لقد كان ذلك هو الخطوط التمهيدية . فالي أن نتعلم طليعة العمال كيف تنظم عشرات الملايين ، فانهم ليسوا اشتراكيين بعد ، ولا يستطيعون خلق المجمع الاشتراكي ، ولن يكتسبوا التجارب الضرورية في التنظيم . ان الطريق الى التنظيم طريق طويل ، وتتطلب مهام البناء الاشتراكي عملا دائما طويلا وتجربة مقابلة ، وليس لدينا منها ما يكفي . وحتى الجيل التالي مباشرة ، وهو أفضل نموا من جيلنا ، لن يحقق في الغالب التحول الكامل الى الاشتراكية » (٣) .

(١) نفس المرجع ص ٤٩٣ . « وليست هناك ترجمة انجليزية للتعبير الروسي المشهور « Crab' Nagrablennoe » ، ويقول لنين في هذا الموضوع انه يساوي « تجريد المجردين » ولكن بدون الفاظ لائنية » .

(٢) نفس المرجع ، وقد أعيد اللوم الموجه الى بوخارين ، الذي كان قد هاجم اتجاه لنين الجديد بالإشارة الى وجهة نظره القديمة ضد الدولة كما جاءت في « الدولة والثورة » ، أعيد مرة أخرى في « عن اليسار الطفولي وروح البورجوازية الصغيرة » (نفس المرجع ص ٥٢٧ - ٥٢٨) .

(٣) لنين « دراسات » XXII ٤٨٧ .

(١) نفس المرجع ص ٢٧٨ . ويقول برونسكي ، الذي ذهب الى ألمانيا بمسند برست ليتوفسك لاجراء مفاوضات اقتصادية ، انه عندما شرح الأوضاع الاقتصادية السوفيتية للموظفين الألمان ردوا عليه « ان ما تفهمون خطئه هو ما نفعله هنا ، ان ما نسوونه بشيوعية ، نسبوه نحن ، سيطرة الدولة . » ولاشك ان لنين ما كان ليترض على هذه المقارنة ولكنه لم يطلق عليها قط شيوعية أو اشتراكية .

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٥١٦ - ٥١٧ ، وقد كرر لنين هذه العبارة بعد ذلك بثلاث سنوات تقريبا ولكنه اسقط منها « سهوا أو عمدا » ، الإشارة الى بطرس . (نفس المرجع ص ٢٢٦) .

السكر قد امتت بمرسوم صادر من مجلس القوميسيرين (١) - أول صناعة بامتثناء النقل تعالج كوحدة واحدة .

واجتمع أول مؤتمر للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا في موسكو في ٢٦ مايو ١٩١٨ . وقد وضعت خطته كنوع من البرلمان الاقتصادي . فقد جاء أكثر من ١٠٠ مندوب لهم حق التصويت من المجلس الاقتصادي الأعلى ومراكزه المختلفة ومن المجالس الاقتصادية المحلية والتي في المناطق ومن الأجهزة الاقتصادية الأخرى ، ومن النقابات ، وكان هناك الى جانبهم ما يقرب من ١٥٠ مندوبا ليس لهم حق التصويت (٢) . وتولى ريكوف ، الذي كان قد عين مؤخرًا رئيسا للمجلس الاقتصادي (٣) ، رئاسة المؤتمر . وارتفعت أصوات المعارضة اليسارية مرة أخرى . فقال بوخارين ، الذي كانت وظيفته الرسمية في هذه المناسبة هي نقل تحيات اللجنة المركزية للحزب الى المؤتمر ، ان هناك بعض الناس «يرفعون شعار ، العودة الى الرأسمالية ، بدلا من شعار الى الامام بالشيوعية » . وأعلن أوبولنسكي أنه يخشى أن يؤدي الاتجاه الجديد الى « الابقاء على مفاتيح الإنتاج في أيدي الرأسماليين » . وأشار لوموف الى ان عبارة « تعلموا الاشتراكية من الرأسماليين صيغت في التسعينات من القرن التاسع عشر بواسطة » شبه الماركسي « (والبورجوازي في الوقت الحاضر) ستروف ، وحاول الدفاع في معركة أخيرة عن سيطرة العمال ضاربا على النضة التي ستصير النضة السائدة بين كل جماعات المعارضة عدة سنوات بعد ذلك :

« اننا نعمل على خلق قوى بلادنا بكل الوسائل - بالتأميم وبالمركزية . ان الجماهير حرمت من القوة الخلاقة الحية في جميع فروع اقتصادنا القومي (٤) » .

ولكن الحقيقة التي لا ترحم والتي تتسل في الحاجة العملية لزيادة الإنتاج وتنظيمه بأية تضحية نظرية ، سيطرت على المؤتمر . وقد وجه النقد الى ميلوتين ، الذي قدم التقرير الرئيسي ، لتقديره المتفائل للمستقبل

(١) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٣٤ - المادة ٤٥٧ .

(٢) « Trudy I Vsesoy. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨)

V - ١٧ ، ص ٨٢ (حيث يوجد خطأ واضح في الطبع فياستصل بمجموع عدد المندوبين)

(٣) لعل سجل ريكوف البلشفي الذي لا تشوبه أية مخالفة وآراءه التي لا لون لها جعلته يفضل على لارين الذي كان من المناشقة أصلا ، وقد ظل لارين وميلوتين مديريين « لقطاع السياسة الاقتصادية » في المجلس الاقتصادي .

(٤) نفس المرجع ص ٧ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٥ .

وقد أكد لنين أهمية التنظيم هذه المرة بعبارات لعلها مطلوبة قصدا ، فاذا جاءه تاجر يقول له انه حدث تحسن في بعض السكك الحديدية فان « مثل هذا المديح يبسلو لي أثنى ألف مرة من عشرين قرار شيوعي » . فالسكك الحديدية هي « المفتاح » ، هي « إحدى ظواهر أهم حلقة بين المدينة والريف » بين الصناعة والزراعة ، يقوم عليها أساس الاشتراكية كله « (١) » ، ونستطيع ان نتبين هنا فكرة مسبقة عن الطريقة التي تحول بها خيال لينين الى فكرة كهربية البلاد بعد ذلك بعامين .

وفي مايو ١٩١٨ أوقف الجدل حول تنظيم الصناعة ، الذي انتهى بدون نصر حاسم لأي من الطرفين . فمن ناحية رفض الاقتراح بعقد اتفاق من الرأسماليين ، ولم يتجدد ، فقد اختفى احتمال الوصول الى حل وسط مع الرأسماليين تحت راية «رأسمالية الدولة» . ومن الناحية الأخرى لم تلق دعوة المعارضة اليسارية الى الاستقلال الذاتي المحلي « وسيطرة العمال » أذنا صاغية : اذ كان شعار الفترة هو التنظيم والمركزية . وعقد عقب رفض خطة مرسكي اجتماع للصناعات المعدنية دعا اليه المجلس الاقتصادي في موسكو في منتصف مايو لمناقشة التأميم . وكان الاجتماع مؤلفا أساسا من ممثلي العمال والموظفين الفنيين في المشروعات التي يتعلق بها الامر ، وتم تحت رئاسة لارين . وقرئ خطاب في الاجتماع من لنين ، الذي أعلن باسم مجلس القوميسيرين موافقته على التأميم على أساس أن يكون مفهوما أن ذلك ينطوي على توحيد المشروعات المختلفة تحت إدارة واحدة بما في ذلك المهندسين والخبراء ، وأنه يجب وضع القواعد التي تضمن « النظام المشدد بين العمال » . وامتنع الفنيون عن التصويت ، ولكنهم لم يعرفوا الاجراءات بأي طريق آخر . وكان منطق الموقف جازما : بمجرد رفض مشروع مرسكي الخاص بنصف التأميم ، لم يعد هناك بديل متصور سوى التأميم الكامل . وكانت نتيجة المؤتمر اصدار قرار يؤيد « التأميم الفوري للمصانع واتمام التوحيد » ، وألفت لجنة مؤقتة تحت رعاية المجلس الاقتصادي لتنظيم «الصناعات المعدنية المتحدة لتابعة للدولة» Gomza أول وأكبر التكتلات التي أنشأها المجلس الاقتصادي تحقيقا لمبدأ لنين الخاص « بالتكتيل الاجباري » (٢) . وقبل ذلك بأسبوعين كانت صناعة

(١) نفس المرجع ص ٤٩٤ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ٢٢ . وفيما يتصل بتفاصيل الاجتماع انظر نفس المرجع ص ٥٢٨ - ٥٢٩ الحاشية (١) ، وكذلك كتاب ج . بوليان « التدخل والحرب الاممية والشيوعية في روسيا » (١٩٢٦) ص ٢٧٩ - ٢٨١ .

أكثر مما وجه إليه بسبب ما قدمه من مقترحات ؛ وأعلن ريكوف ، بوصفه رئيسا للمجلس الاقتصادي ، تأييده لسياسة كاملة من التأميم . وقال ان الاساليب العفوية التي اتبعت حتى ذلك الوقت لم تكن فعالة كترياق ضد الفوضى الاقتصادية المتفشية ولا في الاسهام في بناء الاشتراكية . فتأميم المشروعات الفردية ليس اشتراكية ، بل هو سندنكالية ، اذا كان يعنى شيئا أصلا . وحتى تأميم صناعات بأكملها ليس كافيا :

« لقد كنت اعتقد دائما انه يمكن تنظيم المجتمع الاشتراكي بشرط قيام ثورة اشتراكية عالمية ، ولكن تنظيم فرع صناعة اشتراكي أو تشريك مصنع بذاته - فمعدرة ، ولكني لم أعرف أن اشتراكيا قد تقدم حتى الآن بمثل هذا الاقتراح ، أو يستطيع أن يتقدم بمثله » (١) .

ولكن في حين ان ذلك ينطوي على الاعتراف صراحة بعدم امكان قيام اقتصاد نصفه اشتراكي ونصفه رأسمالي ، فقد كان من الضروري أيضا الاعتراف « بأننا في مركز لا يسمح لنا بتأميم وإدارة مشروعات مؤمنة الا في جزء من الصناعة فقط » ، ومن ثم فمن الضروري البدء بأكثرها أهمية (٢) . وجاء القرار الرئيسي للمؤتمر ضاربا على هذه النغمة المتواضعة :

« في مجال تنظيم الانتاج لا مندوحة عن أكمل عملية التأميم ، ولا بد من الانتقال من تأميم المشروعات المنفصلة (ما أمم وما صودر) الى التأميم المنسق لفروع الصناعة ، وأن تكون الاولوية في ذلك للصناعات المعدنية وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية والبتروولية والنسيج . ويجب أن تخلص من طابعها العفوي والا تتم الا عن طريق المجلس الاقتصادي ، أو مجلس القوميسيرين باقتراح المجلس الاقتصادي (٣) » .

واتخذ المؤتمر أيضا قرارات تتعلق بالتجارة والشئون المالية وتأديب العمال . وكان المؤتمر يضم قطاعا زراعيا أصدر قرارات منها قرار بتحبيذ المزارع الجماعية ، ولكن المؤتمر الكامل لم يكن لديه وقت للنظر في هذه القرارات (٤) . وكان الأثر العام للمؤتمر هو تضيق سلطة المجلس الاقتصادي وتقويتها في نفس الوقت . فتأكد تركيزه على تنظيم الصناعة

(١) نفس المرجع ص ٩٨ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٢ .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ٢٧٣ .

(٤) نفس المرجع ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، ٤٦٠ - ٤٦٣ .

بوصفه وظيفته الرئيسية ، وصار في هذا الميدان يمثل السلطة العليا (١) . وصار من الممكن وضع سياسة صناعية منسقة لأول مرة في مايو ١٩١٨ ، وإن كان نقص الموارد ، وأهم من ذلك كله النقص في الموظفين المؤهلين ، قد استمر عقبة كاداه في سبيل التنفيذ الفعال لهذه السياسة .

بيد أن الاحداث سرعان ما مستعجل بالامور . فحتى أثناء ان كان المؤتمر الأول لمجالس اقتصاد عموم روسيا منعقدا في موسكو كانت الفرق التشيكية قد حملت السلاح في الاورال ، وشهد شهر يونية النمو السريع للحرب الاهلية وبداية تدخل الحلفاء . وأدى هذا كله الى زيادة التوتر في موسكو والى الحاجة الملحة الى تنظيم أشد للصناعة والسيطرة عليها . ولكن الدفعة المباشرة للعمل جاءت من ناحية أخرى . إذ كان احتلال الالماني لآكرانيا بعد برست ليتوفسك قد دعا الالماني الى زيادة الاهتمام بموارد روسيا ، وكان من الواضح أن مجموعات من رجال المال الالماني أخذت تشتري أنصبة كبيرة في الصناعة الروسية الثقيلة . ولو كانت هذه العملية استمرت لانتقل جزء كبير من الصناعة الروسية الى ملكية ألمانية ، وكان في هذه الحالة يخشى من التدخل الدبلوماسي الالماني ضد التأميم . وتقول بعض التقارير ان السفير الالماني في موسكو ، ميرباخ ، تلقى فعلا تعليمات بالاحتجاج (٢) .

(١) قام المجلس الأعلى جزئيا على حساب قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة التي سحب اختصاصها في مجال السياسة الصناعية وصارت وظيفتها مقتصرة اساسا على السيطرة على التجارة الخارجية . وقد وصف برونسكي نائب القوميسير بطور هذه القوميسيرية في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد الوطني لعموم روسيا في مايو ١٩١٨ (نفس المرجع ص ١٦١ - ١٦٢) . وقد انشأ المجلس الاقتصادي نظاما للتجارة الخارجية يضم ٣٩ موظفا ، ولكن ليس هناك ما يدل على انه كان يقوم بنشاط في هذا الميدان .

(٢) ليس هناك دليل فيما يبدو على أن الالماني كانوا ينوون القيام بعمل ، ولكن لاشك ان الخوف من مثل هذا العمل هو الدافع الى التمسك في إصدار هذا الرسم الجامع ، ويؤكد ذلك شاهدان مستقلان (م) . فيليبس برايس «ذكرياتي عن الثورة الروسية» ١٩٢١ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ و م . ليبرمان «البنين بيني روسيا» ١٩٤٥ ص ٢٤ - ٢٦ . وكان رادك قد تحدث في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا قبل ذلك بشهر عن الحاجة الى « شراء أنصبة المواطنين الالماني في المشروعات الروسية » وشكا من أن البورجوازية « تحاول بكل الوسائل بيع انصبتها لمواطنين الالماني وتعمل على كسب التأييد القانوني الالماني عن طريق كل أنواع الاجانب وكل أنواع الصفات الوهمية » « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ . ويعطى برونسكي (كما جاء في كتاب ي . س . روزنفلد Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢٦ ص ١٠٥

(ج) العمال والتقلبات :

كان البرنامج الماركسي يتألف أساسا من سياسة «عمل» . فقد قبل البرولتاريا الاداة الرئيسية للثورة المقبلة والمستفيد الرئيسي منها . وإذا بدا أحيانا غير مهتم بالمطالب التي تظهر عادة في برامج العمال ، فإن ذلك كان يرجع الى ان هذه المطالب تفترض سبقا قبول النظام الرأسمالي ولا مغزى لها الا طالما بقي هذا النظام قائما . ومن هنا كان لا يمكن أن تكون مثل هذه المطالب الا في المرتبة الثانية ، فالهدف الاول للعمال يجب أن يكون دائما هو قلب النظام الرأسمالي ، وليس تحسين حالهم داخله . ولم تكن المطالب التي ظهرت كحد أدنى للعمال في « البيان الشيوعي » - وفي البرامج التي اتخذته مصدر وحى لها - مهمة في ذاتها بقدر ما كانت هامة كوسيلة لتحقيق غاية ثورية ؛ أما الأحزاب التي اقتصرت على مطالب الحد الأدنى هذه وحدها أو ركزت عليها أكثر مما ينبغي فإن ما حدث لها يصوره ما حدث «للمنقحين» في ألمانيا و «للاقتصاديين» في روسيا . ولهذا لم يكن من المحتمل أن ينسى البلاشفة انهم حزب ثوري وليسوا حزبا «اصلاحيا» ، وكان لزاما أن ينظر الى سياستهم العمالية في ضوء هذا المعيار . ومن الناحية الأخرى لم يكن في وسعهم أن يتجاهلوا المطالب العمالية للعمال التي كان يمكن أن تتحقق الى حد ما حتى في ظل الحكم البورجوازي . فتضمن برامج الحزب الذي أقره المؤتمر الثاني في ١٩٠٣ مطلب الثماني ساعات ويوم الراحة الأسبوعية والمطالب الأخرى المألوفة في البرامج العمالية . وكان موقف البلاشفة من النقابات فيه نفس هذا العنصر من التردد والحلول الوسط . وكانت « الدولية الأولى » قد اختطت لنفسها طريقا دقيقا بين ما أراده أعضاؤها الذين رأوا أن النقابة تحتل المكان الأول من الأهمية (وأغلبهم من المجموعة الانجليزية) وأولئك الذين كانوا يميلون الى اغفالها تماما باعتبارها غير ذات معنى بالنسبة للصراع الثوري (وأغلبهم من الفرنسيين والألمان) . فقد اعترف قرار صدر في مؤتمر جنيف في ١٨٦٦ بأن النقابات ضرورية وحيوية « مادامت الرأسمالية موجودة » ، ولكنه حذرهم من التماهي في طلب الأهداف « الضيقة » وحثها على « العمل من أجل التحرير العام للملايين المضطهدة من الشعب العامل » (١) . وقد

(١) كان أساس القرار «تعليمات» كتبها ماركس ، الذي لم يحضر المؤتمر ، للمجلس المركزي . ونص القرار على أن «النشاط اليومي» للنقابات في الصراع ضد أصحاب الأعمال « ليس مشروعا فحسب بل انه ما لاغنى عنه » . ومن الناحية الأخرى =

وأدت هذه المخاوف الى اجراء حاسم . ففي ٢٨ يونية ١٩١٨ اصدر مجلس القوميسيرين ، بعد اجتماع دام طول الليل ، مرسوما بتأميم كل الفئات المهمة من الصناعة . وكانت أهداف المرسوم ، كما جاءت في مقدمته القصيرة . هي « الصراع الحاسم ضد خلل النظام في الانتاج والتموين » و « تقوية دكتاتورية الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء » - وهي محاولة لاقامة تقابل موهوم بين هذه الخطوة وبين انشاء لجان الفلاحين الفقراء كأداة للسياسة الزراعية . وكانت الصناعات التي أعلن أنها بأكملها صارت « ملكا لجمهورية السوفيت الفدرالية الاشتراكية الروسية » هي التعدين والصناعات المعدنية والمنسوجات والصناعات الكهربائية والخشب والطباق والزجاج والجلد والأسمنت والصمغ والخزف ، وكلها صناعات تعمل بالآلات البخارية ، وكذلك الخدمات المحلية والسكك الحديدية الخاصة وبعض الصناعات الثانوية . ولكن بعد هذه البداية الجريئة أظهر صانعو المرسوم وعيا حادا بالتمييز بين تأميم المشروع وإدارته مؤمما ، وهو التمييز الذي أصر عليه لينين وريكوف كل بدوره . وعهد بمهمة « تنظيم ادارة المشروعات المؤممة » الى المجلس الاقتصادي وقطاعاته . ولكن ، الى أن يصدر المجلس الاقتصادي التعليمات المحددة بكل مشروع ينطبق عليه المرسوم تعتبر هذه المشروعات مؤجرة بلا مقابل لأصحابها الذين يجب أن يستمروا في تمويلها ويأخذون أرباحها ، وحرّم على المديرين والموظفين ترك مراكزهم والا تعرضوا للعقاب (١) . وهكذا فإن مرسوم ٢٨ يونية ١٩١٨ فرق بين نقل الملكية قانونيا الى الدولة ، الأمر الذي لا يترتب عليه في ذاته نتائج عملية ، واستلام الدولة فعلا للمشروع وإدارته . وقد تمت الآن الخطوة الأولى ، فيما يتعلق بالصناعات الكبرى ، خوفا من خطر التدخل الألماني . أما الخطوة الثانية فقد عجلت بها - ربما أكثر بكثير مما تصور صانعو المرسوم - الحرب الأهلية .

= (ص ٩٩ - ١٠٠) صورة مختلفة بعض الشيء . فيقول انه بعد عقد معاهدة برست ليتوفسك كانت هناك مفاوضات مع الألمان في برلين (وكان برونسكي رئيس الوفد السوفيتي) لتحديد تمويش من الممتلكات الألمانية التي تم الاستيلاء عليها في روسيا . وكانت الحكومة السوفيتية ترغب بشدة في تأميم أكبر قدر ممكن من الممتلكات قبل توقيع الاتفاق .

(١) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٧ - المادة ٥٥٠ .

استشهد لينين بهذا القرار في ١٨٩٩ عندما أصبح ضد اتجاه من كانوا يسمون «الاقتصاديين» الذين أرادوا أن يقصروا نشاط الطبقة العاملة على «الكفاح الاقتصادي» للنقابية (١). وقد حافظ على هذا التقليد ما تعودته لينين والكتاب البلاشفة الآخرون من استخدام تعبير «النقابية» بتحقيقه. ففي «ما الذي يجب عمله؟» كتب لينين أن «الاقتصاديين» «ينكصون باستمرار عن الديمقراطية الاجتماعية إلى النقابية»، وذكر أن «الصراع السياسي الذي تقوم به الديمقراطية الاجتماعية أوسع بكثير وأكثر تعقيدا من الصراع الاقتصادي الذي يقوم به العمال مع أصحاب الأعمال ومع الحكومة»، وكان من رأيه أن الديمقراطيين الاجتماعيين ينبغي عليهم أن يعملوا في النقابات ولكن ألا يحاولوا بناء نقابات ديمقراطية اجتماعية (٢). وقد دافع البلاشفة والمناشفة على السواء عن مبدأ النقابات «غير الحزبية» في المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد في ستوكهولم في ١٩٠٦، وقد أدرج هذا المبدأ في قرار المؤتمر (٣). وجاء مؤتمر لندن في ١٩٠٧ فأعاد تأكيد هذا القرار ولكنه وجه الانظار إلى الحاجة إلى «زعامة أيديولوجية للحزب الديمقراطي الاجتماعي في النقابات» (٤)، وفي أواخر هذا العام أعلن لينين تحوله إلى الرأي الذي يقول أن حياد النقابات «مما لا يمكن الدفاع عنه من ناحية المبدأ» (٥). وفي العام التالي أيدت اللجنة المركزية هذا الرأي، واحتل منذ ذلك الوقت مكانه في تعاليم الحزب المقبولة (٦). ومن ثم كان الاتجاه إلى معاملة الحركة النقابية على أنها تابعة للحزب وأداة لسياسته متصلا في المذهب البلشفي، وزاد قوة مع كل خطوة اتخذت

«إذا كانت النقابات مهمة في الحرب بين رأس المال والعمل فإنها أكثر أهمية كقوة تنظيمية في تعمير نظام العمل المأجور نفسه وقوة رأس المال»: فمهمتها الرئيسية لا يمكن أن تكون أقل من «التحرير الكامل» للطبقة العاملة، «ماركس وإنجلز» دراسات VIII، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(١) لينين «دراسات» II ص ٨٠ - ٨٣، ولينا يتصل بالنزاع مع «الاقتصاديين» انظر المجلد الأول ص ١٠ - ١٢.

(٢) نفس المرجع IV ص ٤٤٨ - ٤٤٩.

(٣) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) ص ٧٩ - ٨٠.

(٤) نفس المرجع I ص ١٠٨.

(٥) لينين «دراسات» XII ص ٦٦.

(٦) نفس المرجع XII ص ١٣٨.

لزيادة نشاط الحزب في النقابات (١).

ويعكس موقف البلاشفة من السياسة العمالية والنقابات الظروف الروسية. فقبل ١٩٠٥ لم يكن هناك أمل في نجاح أي برنامج لتحسين ظروف العمال، ولم تكن هناك سوى حركة نقابية في مرحلة جنينية. لقد حدثت اضطرابات خطيرة، ولكنها كانت انفجارات متفرقة وغفوية من التمرد ضد مشاق لا تحتل. وفي ١٩٠٥ نظم العمال المقاومون أنفسهم في سوفيات لا في نقابات - في حين كانت تتسم منذ البداية بطابع سياسي وثوري. وعقدت أول اجتماعات للنقابات الروسية في ١٩٠٥ و ١٩٠٦. ولكن في فترة الاضطهاد التي تلت ذلك لم يكن ما عانته النقابات أقل مما عانته الأحزاب السياسية اليسارية. وادت ثورة فبراير ١٩١٧ إلى احياء النقابات وزيادة كبيرة في عدد اعضائها. وقد وصفنا دور النقابات في الفترة التي انقضت بين ثورتى فبراير وأكتوبر (٢). وفي القرار الذي أصدره المؤتمر السادس للحزب في أغسطس ١٩١٧ عن «الموقف الاقتصادي» أشير إلى النقابات ولجان المصانع وسوفيات مندوبي العمال بوصفها كلها «منظمات العمال» دون محاولة للتمييز بينها في الطابع أو الوظيفة (٣). ولكن قوة السوفيات طمست النقابات في وعي أكثر العمال راديكالية ونشاطا (٤). كما أن البلاشفة كانت تحدوهم كل الدوافع إلى تفضيل

(١) مما له مغزى انه في بريطانيا «حيث كانت النقابات أقدم من حزب العمال» كان أي تقارب في العلانات بينهما يبنى زيادة السيطرة الفعالة للنقابات على الحزب، وأنه في ألمانيا، حيث نشأ في وقت واحد تقريبا انتهى التنافس بينهما بعد مدة طويلة إلى مشاركة على قدم المساواة، وكانت وجهة نظر البلاشفة على التقيض تماما من الاتجاه في بريطانيا.

(٢) انظر صفحة ٦٢ - ٦٣ من هذا المجلد.

(٣) «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) I ص ٢٥٧.

(٤) من الأسباب المهمة التي كانت لا بد ستجعل السوفيات أهم من النقابات سواء قبل أكتوبر ١٩١٧ أو بعده، أن السوفيات كانت تمثل الجنود (أي الفلاحين) إلى جانب العمال. وقد قارن زينوفيف في المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا في يناير ١٩١٨ بين سوفيات ١٩١٧ وسوفيات ١٩٠٥ قائلا «أن مصدر قوتها هو أن الجنود اتحدوا مع العمال» Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ١٩١٨ ص ٧٢. ولكن الإحساس بالتداخل بين السوفيات والنقابات كان إشارة مسجلة لمفضلة النقابات في ظل الاشتراكية: ماهو المكان الذي ترك للنقابات من النوع التقليدي؟ ومن الناحية الأخرى أكد المناشفة حق النقابات وحدها في تمثيل العمال وكان من المنطقي أن يتكروا أن السوفيات تمثل العمال (انظر قرار المناشفة في المؤتمر الثاني لنقابات عموم روسيا المشار إليه في الفصل ١٧ من هذا المجلد). ولقد ظلت الفجوة قائمة بين النقابات والسوفيات، محليا على الأقل، حتى شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١، ففي النزاع الذي قام =

اللجان على النقابات حتى لحظة قيام ثورة أكتوبر ، حيث كانت اللجان بورية في اتجاهها وتضم أغلبية بلشفية ، في حين كانت النقابات تدعو إلى تنظيم العمال بصورة نظامية وكان المناشفة يسيطرون عليها .

وجاءت نقطة التحول في موقف البلاشفة بسرعة بعد انتصار السلطة السوفيتية . وكانت النقابات الروسية ، التي ولدت متأخرة وفي ظروف قائمة من التنظيم الصناعي على نطاق كبير ، قد جنحت إلى النمو على أساس صناعات بأكملها وليس على أساس حرف أو مهنة مفردة . ولهذا السبب لم تكن معظم النقابات الروسية أكثر شمولاً وعمومية في عضويتها من النقابات الغربية فحسب ، بل كانت أيضاً أكثر ميلاً إلى اعتبار نفسها تمثل العمال ككل أكثر مما تمثل أية مجموعة مهنية (١) . وكان هذا التقليد ، الذي دعمه الموقف شبه الثوري الذي أرغمت النقابات على العمل فيه ، ملائماً تماماً لحاجات البناء الجديدة للسياسة السوفيتية . فعمدت الحكومة الثورية أولاً إلى التعجيل بإصدار التشريعات العمالية التي كانت مألوفة منذ مدة في البلاد الغربية الديمقراطية ، وإن كان ذلك قد تم دون اهتمام كبير بمدى إمكان تطبيقها العملي في الظروف الروسية السائدة . فصدر مرسوم بعد قيام الثورة بأربعة أيام يقرر مبدأ يوم الثماني ساعات وأسبوع الثماني وأربعين ساعة ويضع قيوداً على شغل النساء والمراهقين

حول النقابات في ذلك الوقت كان هناك رأي منتشر، بما لا يقوله زينوفيف، في دوائر الحزب الإقليميه بأن وجود السوفيات يجعل النقابات لا معنى لها («Partiya i Soyuzy» باشراف ج.أ. زينوفيف ١٩٢١ ص ٣ - ٤) " وكان من أنصار هذا الرأي ميزانكيوف (نفس المرجع ٢٨٢ - ٢٨٧) الذي طرد من الحزب بعد ذلك بأشهر قليلة (انظر المجلد الأول ص ٢٠٧ - ٢٠٨) . وقد ظهرت نفس المشكلة عندما أقيمت السوفيات في ألمانيا في نوفمبر ١٩١٨ . وفي المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الألماني في ديسمبر ١٩١٨ اقترح أحد الأعضاء شعار «أخرجوا من النقابات» ، وحتى روزا لكسمبورج رأت أن النقابات مضرها أن تختفي وأن تعمل محلها مجالس مندوبي العمال والجنود ، ولجان المصانع . وقد ذهب أيضاً الجناح اليساري للحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الألماني في ذلك الوقت إلى أن النقابات لابد أن تمتص داخل نظام مندوبي العمال (١) . براجر «Geschichte der U.S.P.D.» ١٩٢٢ ص ١٩٢ .

(١) قال تومسكي لوفد حزب العمال البريطاني الذي زار روسيا في ١٩٢٠ : «إن بكتيكا يختلف كلية عن التبع في إنجلترا أو الولايات المتحدة . ففي هذين البلدين تحاول النقابات تحسين ظروف أعضائها فقط ، أما هنا فنحن نحاول تحسين ظروف الطبقة العاملة كلها» . (تقرير الوفد العمالي البريطاني إلى روسيا - ١٩٢٠ ، ص ١١٨) .

ويحرم استخدام الأطفال الذين أقل من ١٤ سنة (١) . وصدرت مراسيم أخرى في ١١ ديسمبر و ٢٢ ديسمبر ١٩١٧ تقرر التأمين الاجتماعي ضد البطالة والمرض (٢) . وكان من المستحيل تطبيق سياسة التشريعات الخاصة «بحماية» العمال هذه إلا بتعاون جهاز مركزي يمثل العمال . وسدت النقابات هذه الثغرة ، وقوى مركزها بالمقابل . فقد عهد إليها ، لعدم وجود جهاز آخر ، بإدارة التأمين الاجتماعي بمقتضى مراسيم ديسمبر ١٩١٧ (٣) . وثانياً ، كانت الحكومة السوفيتية قد صارت في حاجة ملحة إلى ما يقاوم الفوضى المتزايدة من جانب لجان المصانع وسيطرة العمال ، ووجدت ماتريده في منظمة تدعى أنها تمثل المصالح العامة ، لا المصالح القطاعية ، للطبقة العاملة . وهنا أيضاً انتصرت النقابات واحتلت المركز الذي تدعي لنفسها . وصار هدف السياسة السوفيتية هو إخضاع لجان المصانع للتنظيم النقابي المنظم ، كما صار ذلك هو هدف النقابات .

وتأييد هذا التحالف الجديد بين الحكومة والنقابات علنا في المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا الذي عقد في بتروجراد في يناير ١٩١٨ - في اللحظة التي حلت فيها الجمعية العمومية . وكان نجاح ثورة أكتوبر قد ترك أثره في الطابع السياسي للنقابات : فكان مجموع عدد المندوبين من أصحاب الأصوات في المؤتمر ٤١٦ منهم ٢٧٣ بلشفياً و ٦٦ منشقياً (٢) .

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١ ، المادة ٦ . وبعد ذلك

أصدرت قوميصرية العمل تعليمات بتنفيذ ما جاء في المرسوم بخصوص تحديد ساعات العمل اليومي للمراهقين وتحريم استخدام الأطفال ، والمفروض أن هذه الإجراءات لم تكن قد نفذت بعد ، وفي آخر ١٩١٨ صدر مرسوم آخر يحرم استخدام الأطفال (نفس المرجع رقم ١ ، المادة ٧) . وكان مثل هذا التحريم غير مجدى في فترة النقص الشديد في العمال أثناء الحرب الأهلية .

(٢) نفس المرجع رقم ٨ ، المادة ١١١ ورقم ١٢ ، المادة ١٨٨ .

(٣) وحتى قبل ذلك كانت النقابات قد اكتسبت بدايات الوضع الرسمي بضم ٥٠ من ممثلي النقابات إلى اللجنة التنفيذية المركزية الموسعة لمؤتمر السوفيات (انظر المجلد الأول ص ١١١) .

(٤) Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ١٩١٨ ص ٢٢٨ . وقد اختلف الأسلوب الذي سيطر به البلاشفة من نقابة إلى نقابة ويتطلب دراسة منفصلة . وفي بعض النقابات كانت ميول الأعضاء الماديين في النقابات بلشفية من مبدأ الأمر : ففي المؤتمر التأسيسي لنقابة عمال الصناعات المدنية لعموم روسيا في يناير ١٩١٨ كان هناك ٧٥ مندوباً بلشفياً و ٢٠ منشقياً و ٥٢ غير حزبيين وحفنة صغيرة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين وبعض الجماعات الصغيرة الأخرى . وفي المؤتمر الأول لعمال النسيج لعموم -

وقد صارت على الفور العلاقة المستقبلية بين الحكومة والنقابات القضية الرئيسية للمؤتمر وموضع اشد مناقشاته اصرارا . وزاد القضية تعقيدا موقف لوزوفسكى ، الذى كان يدافع عن التحالف بين الحكومة والنقابات بفرض القضاء على فوضى سيطرة العمال ، وفى نفس الوقت يتحدث ويكتب بنشاطه المجهود عن الحاجة الى ابقاء النقابات مستقلة تماما عن أجهزة السلطة السياسية ، وكان قد استقال - أو طرد - من الحزب البلشفي . أما ريزانوف ، البلشفي الكبير الآخر فى المجلس المركزى للنقابات ، فقد احتفظ بعضويته فى الحزب ولكن كان معروفا عنه أن آراءه لا تختلف كثيرا عن آراء لوزوفسكى . وفى المؤتمر هاجم زينوفيف ، الذى ظهر بوصفه الممثل الرئيسى للحزب البلشفي ، «استقلال» النقابات : هذا الشعار الذى كان يعنى فيما مضى الاستقلال عن البورجوازية لا يمكن أن يعنى شيئا فى ظل حكومة العمال الا الاحتفاظ بحق «تأييد المخربين» . وكانت النقابات قد صارت فعلا جزءا من السلطة السياسية اذ أرسلت مندوبيها الى اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر السوفيات . ومن الناحية الاخرى أعلن زينوفيف أنه ليست هناك أية نية فى تحريم الاضرابات (ولم تكن قضية الصناعات المؤممة قد ظهرت تماما بعد) ، بل ان الحكومة على استعداد للاسهام فى ارضاء الاضرابات . وقال المندوبان المنشفيان الرئيسيان ، ميسكى ومارتوف ، انه لما كانت الثورة بورجوازية ديموقراطية ، ولا يمكن أن تكون أى شيء آخر غير ذلك ، فإن النقابات لا بد أن تقوم بوظائفها العادية فى استقلال كامل عن الدولة . واتخذ لوزوفسكى الذى كان قد دافع عن موقفه منذ ثورة اكتوبر، موقفا وسطا يتسم بالمهارة . فقد أعلن عدم صلته كلية بآراء زينوفيف ، وندد بفكرة أن تصير النقابات «أجهزة للدولة» تنفذ قراراتها «بالإلزام» . ولكنه قبل الفكرة ، التى تنطوى عليها أيضا حجة المناشفة ، التى تقول انه متى تحققت الاشتراكية اختفى الاعتراض على امتصاص النقابات داخل جهاز الدولة . وبرغم أن القرار الرئيسى للمؤتمر رحب بالثورة بوصفها «الثورة الاشتراكية» فانه جاء يعكس حلا وسطا الى حد ما مع آراء لوزوفسكى الأكثر حرصا فيما يتصل بالتوقيت .

= روسيا فى نفس الشهر كان ٥٢ فى المائة من المندوبين بلاشفة . ومن الناحية الأخرى لم يتم الحصول على الغلبة ، الا فى ١٩١٨ وبوسائل شديدة الى حد ما ، فى نقابة عمال البريد والتلفراف ، وحدث شيء مشابه فى نقابة عمال السكك الحديدية . أما نقابة الأطباء فقد ظلت مدة طويلة مقلدا منشفيا («Profess. Soyuz SSSP») بإشراف
 ١٩٢٧ من ١١٩ و ١٣٥ و ٢٢٥) .

« ان النقابات فى صورتها النامية ينبغي ، ابان الثورة الاشتراكية الحالية ، أن تصير أجهزة للسلطة الاشتراكية . » وكنتييجة لسير الثورة ستتحول النقابات حتما الى أجهزة للدولة الاشتراكية ، وسيكون الاشتراك فى النقابات ، بالنسبة للعاملين فى الصناعة ، جزءا من واجبهم نحو الدولة (١) . »

وهكذا أقر المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا فعلا مبدأ اخضاع النقابات للدولة ، الذى ظل بذلك أمرا لا جدال فيه ، الا من جانب المناشفة، مدة ثلاث سنوات تقريبا . ولكن المشكلة الأساسية للسياسة العمالية فى الاقتصاد الاشتراكى لم تكد تمس . لقد أعلن القرار أن النقابات « يجب أن تحمل العبء الرئيسى فى تنظيم الانتاج وفى تصير الموارد الاقتصادية المحطمة » ، وبهذه الروح وضع قائمة « بأكثر المهام إلحاحا » بالنسبة للنقابات فجعلها « المشاركة النشطة فى كل الأجهزة المركزية التى تنظم الناتج ، وتنظيم سيطرة العمال ، وتسجيل القوة العاملة وإعادة توزيعها ، وتنظيم التبادل بين المدينة والريف ، والمشاركة الايجابية فى تسريح الجنود للصناعة ، والكفاح ضد التخريب ، وتنفيذ الالتزام العام بالعمل . »
 الخ (٢) . وكانت لجان المصانع مرة أخرى موضوع نزاع . ووصفها أحد المندوبين الفوضويين بأنها « خلايا النظام الاجتماعى الاشتراكى المقبل ، نظام بلا سلطة سياسية » ، وأشار آخر الى النقابات على أنها يجب ألا تكون « جثثا حية » . ولكن لم يجد المؤتمر صعوبة كبيرة فى اصدار قرار بانه « يجب أن تصير لجان المصانع والورش أجهزة محلية للنقابات التى تتعلق بها الأمر » (٣) . وكان ادماج لجان المصانع فى الجهاز النقابى الذى يقوم على المركزية يعنى أن المصالح الخاصة للجماعات الصغيرة يجب أن تتنحى عن مكانها للمصلحة العامة للبرولتاريا ككل ، ولم يكن هناك من يستطيع انكار أن المصلحة العامة فى شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ وبعده بسنوات عديدة كانت تتطلب أساسا « تنظيم الانتاج وتعمير موارد البلاد المحطمة » . ولاشك أن الحجة لم تعرض بجميع نواحيها . ولكنها كانت صحيحة فى حدودها الخاصة . وكان من نتائج قبول هذا الدور من جانب النقابات أن عقد تحالف وثيق بين المجلس المركزى للنقابات والمجلس الاقتصادى .

(١) « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩١٨ من ٢٨ و ٧٢ - ٧٥

٩٧ - ٩٨ و ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٦٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٨٥ ، ١٠١ ، ٣٧٤ .

فكلاهما كان قد عانى من لجان المصانع ، وكلاهما يعتقد نفس الاعتقاد في التنظيم ، وكان كلاهما يدافع عن قضية الانتاج الصناعى ضد مطالب القطاعات الأخرى من الاقتصاد . فإذا كان أصحاب الأعمال والنقابات فى أبلاد الرأسمالية يكتشفون أحيانا مصلحة مشتركة ضد المستهلك أو ضد الزراعيين ، فإن هذه المصلحة المشتركة انعكست فى روسيا السوفيتية فى العلاقة بين هذين الجهازين الهامين . وفى مارس ١٩١٨ كان الاندماج بين أجهزة السوفيت وأجهزة النقابات ووظائفهما قد قطع شوطا طويلا . فمعظم موظفى قوميسيرية الشعب للعمل Narkomtrud . وكذلك أجهزتها المحلية والإقليمية (التي كان يطلق عليها «قوميسيريات العمل») ، صارت تعيينهم النقابات ؛ ويقول شميدت فى مقال فى الصحيفة الرسمية لقوميسيرية الشعب للعمل « ان المسألة كلها هى كيف يمكن عمليا اتمام الاندماج الذى لا بد منه بين المجلس المركزى لنقابات عموم روسيا وقوميسيرية الشعب للعمل » (١) .

وكان المؤتمر ، بأغلبيته البلشفية ، قد انتخب مجلسا مركزيا جديدا للنقابات برئاسة زينوفيف وسكرتارية شميدت بدلا من لوزوفسكى الذى انصرف ولم يعد الى طريق الصواب بعد . بيد أن زينوفيف كان مشغولا جدا بوظائف أخرى ، وفى مارس ١٩١٨ ، عندما انتقل المقر الرئيسى للمجلس مع الحكومة الى موسكو ، خلفه تومسكى - وهو عامل بلشفى ظل الشخصية المسيطرة فى الحركة النقابية الروسية مدة عشر سنوات وبذل جهدا كبيرا فى بناء مكانتها . وإبتداء من يناير اعترف بالنقابات باعتبارها الأجهزة المنفذة لسياسة عمالية تشترك فى وضعها بصوت استشارى . وقد قبل الجميع بسهولة أن يكون الهدف الرئيسى المباشر لهذه السياسة ، ومن ثم هدف النقابات ، تنظيم الانتاج وزيادته . ولكنهم أدركوا ببطء أن شرط زيادة الانتاج - أو إيقاف انحداره - هو تنظيم العمل وتنفيذ نظام عمالى مشدد ، وأن ذلك سيكون فى الواقع هو المهمة الكبرى للنقابات فى السنوات التالية .

وجاء الاعتراف بهذا المبدأ العسير بطريقة ملتوية . ففي مايو ١٩١٧ كان لنين قد تحدث فى مؤتمر الفلاحين لعموم روسيا عن الحاجة المقبلة

(١) « Vestnik Narodnogo Komissariata Truda » رقم ٢ - ٢ ، ١٦١٨ ص

الى «جهاز عمالى» لتجنيد العمال للوحدات الزراعية الكبرى (١) . وفى سبتمبر ١٩١٧ كتب بشكل أكثر عمومية أن « الحياة » قد تخطت الاطار الرأسمالى وجعلت «الخدمة العمالية العامة (الاجبارية)» من مقتضيات اليوم (٢) . وفى عشية الثورة أشار برضا فى مقرة غريبة من «هل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة؟» الى أن «احتكار الغلال خلقت الدولة الرأسمالية وهى فى حالة حرب وليس نحن» : وخلقت الدولة الرأسمالية أيضا «الخدمة العمالية العامة داخل اطار الرأسمالية ، أى عقوبة عسكرية للعمال ؛ وأضاف لنين أن هذه الأدوات الجاهزة سيستولى عليها العمال ويستعملونها ضد الرأسماليين - « ضد الأغنياء عموما » . ان الثورة الفرنسية أدمت أعداءها بالجيلوتين ، أما الثورة البرولتارية فسترفعهم على العمل من أجلها . «ومن لا يعمل لن يأكل» ، ثم استطرد لنين قائلا ان «هذه هى القاعدة المبدئية الأولى التى يستطيع سوفيات مندوبى العمال أن يطبقوها ، وسيطبقونها ، عندما يصيرون الحسكام » (٣) . بيد أن ما ينطوى عليه هذا الكلام من الأمل فى أن الارغام الذى سيطبق على الرأسماليين لن يحتاج اليه بالنسبة للعمال لم يدم طويلا بعد انتصار الثورة . ولكن العدول عنه علنا لم يكن سهلا . وعندما أنشئت مكاتب مبادلة العمل بمرسوم فى يناير ١٩١٨ جعل استخدام العمال عن طريقها وحدها أمرا الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال ، أما العمال فلم يكن عليه أى الزام رسمى الا بتقييد أسمائهم فى هذه المكاتب اذا كانوا متعطلين (٤) . وقد تحدث شميدت فى مؤتمر يناير ١٩١٨ عن أولئك الذين يقومون « بالتخريب » والذين « يعارضون السياسة التى تتبعها الطبقة العاملة فى شخص مثليها الحكوميين » ، وقال « اننا لن نستطيع تجنب استخدام القوة لارغامهم على القيام بالعمل الذى يجب أن يقوموا به » (٥) . وفى مقالة كتبها لنين فى نفس الشهر كرر مرة أخرى شعار « ان من لا يعمل لن يأكل » باعتباره « المذهب العملى للاشتراكية » ، وأضاف « العمال الذين يتقاعسون فى العمل » الى الفئات غير الصالحة التى تستحق أن « توضع فى السجن » (٦) . ولكن المقالة لم تنشر ، وظلت المشكلة بلا حل شهرين آخرين .

(١) لنين « دراسات » XX ص ٤١٧ ، وقد صيغ تعبير « الخدمة العمالية » على نسق « الخدمة العسكرية » وظل يحمل باستمرار معنى الخدمة الاجتماعية .
(٢) نفس المرجع XXI ص ٢٢٢ .
(٣) نفس المرجع XXI ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .
(٤) « Sbornik Zakonov 1917-1918 »
(٥) « Pervyi Vseross. Profess. Soyuzov »
(٦) لنين « دراسات » XXII ص ١٦٦ - ١٦٧ .

وجعلت أزمة برست ليتوفسك وضرورة إيقاف الانحدار السريع للإنتاج الزراعي مشكلة النظام المشدد في العمل وحوافز العمل مشكلة ملحة لا يمكن تجنبها . وطالب المؤتمر السابع للحزب ، الذي قرر في مارس ١٩١٨ قبول المعاهدة ، باتخاذ « أشد الاجراءات وأكثرها حسما وقوة لرفع مستوى ضبط النفس وانضباط العمال والفلاحين » (١) ، ودعا أيضا المؤتمر الرابع لسوفيات عموم روسيا الذي صدق على المعاهدة بعد ذلك بأسبوع الى « رفع مستوى نشاط العمال وضبط النفس لديهم » (٢) . وعرضت القضية في تقرير رفعه ميلويتين للمجلس الاقتصادي جاء فيه « انها مشكلة الخدمة العاملة ، الخدمة العاملة بأوسع معنى للمصطلح ، لا نوع الخدمة العاملة التي تطبق في الغرب (٣) ، ولا نوع الخدمة الذي تفكر فيه الجماهير هنا والذي يقول ان على الجميع أن يعملوا ، بل الخدمة العاملة كخطة للعمل الخاضع لنظام مشدد وخطة لتنظيم العمل لمصلحة الإنتاج » . وأضاف ان مثل هذه الخطة لا يمكن « أن تقوم الا على أساس استقلال جماهير الطبقة العاملة وضبطها لنفسها في نظام حديدي » (٤) . ولكن المجلس المركزي للنقابات هو الذي أخذ في نهاية الأمر على عاتقه المسؤولية ، وأصدر في ٣ ابريل ١٩١٨ « قواعد » فيما يتصل بالموضوع بأكمله - أول بيان مفصل للنظام البلشفي الحاكم عن ضبط العمل وحوافزه ، وعن وظيفة النقابات فيما يتعلق بهما . ففي ظروف الانهيار الاقتصادي « التي تهدد البرولتاريا بالفناء » تجد النقابات

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » I (١٩٤١) ص ٢٧٨

(٢) « S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyah » (١٩٢٩) ص ٦٩ .

(٣) وكان لارين قد نشر لته كتيباً عن الموضوع اعتمد فيه كثيراً على تجربة تجنيد العمال في ألمانيا في وقت الحرب بعنوان « Trudovaya Povinnost i Rabochii Kontrol » ١٩١٨ وظهر مقال في « Vestnik Narodnogo Komissariata Truda » الرسمية رقم ٢ - ٣ (١٩١٨) ص ٢٨٥ - ٢٨٧ ، وكان الغرض الواضح منها ازالة الانطباع السيئ الذي قد تشير هذه السابقة .

(٤) ق.د.ب. ميلويتين « Istoriya Ekonomich. » (١٩٢٩) ص ١٢٧ - ١٢٨ ، ولم نستطع الحصول على سجلات منشورة لهذا الاجتماع للمجلس الاقتصادي . وتبعاً لما جاء في لئين « دراسات » XXII ص ٦٢٢ ، حاشية ١٨٦ ، حضر لئين اجتماعين للمكتب الرئاسي للمجلس الاقتصادي نوقشت فيهما هذه المقترحات . ولم ينته الرأي الى قرار في ذلك الوقت : هل يترك الامر للنقابات أم لا . ومن بين الاقتراحات التي نوقشت اقتراح خاص « بحسابات العمل » . وقد سئل أيضاً « الراساليون والمهندسون والفنيون » عن آرائهم فيما يتصل بضبط العمل .

نفسها مرغمة « على تكريس كل جهودها لرفع انتاجية العمل والسعي الدائب لخلق الأسس التي لا غنى عنها لضبط العمل في المصانع والورش » . ويجب على كل نقابة أن تنشئ لجنة « لتحديد مستويات للانتاجية في كل مهنة وكل فئة من العمال » . وقد قبل استخدام « العمل بالقطعة » لزيادة انتاجية العمل بشيء من التردد ، وكذلك « وقد تكون المكافآت على زيادة الانتاجية فوق المستوى المقرر اجراء مفيدا ، في حدود معينة ، لرفع الانتاجية دون ارهاق العامل » . وأخيراً ، اذا رفضت « جماعات مفردة من العمال » الخضوع لنظام النقابة يجوز ، كاجراء آخر ، طردهم من النقابة مع « جميع ما يترتب على ذلك من نتائج » (١) .

وسرعان ما أثارت هذه القواعد النقد . وأشارت المعارضة اليسارية بحنق ، في اطروحتها (٢) التي قرئت في اجتماع الحزب في ٤ ابريل ١٩١٨ ، ونشرت بعد ذلك بأسبوعين في « الكميونيست » ، الى « سياسة عالية وضعت لفرض الانضباط العسكري بين العمال تحت راية ضبط النفس » ، وتطبيق الخدمة العاملة على العمال ، . . والعمل بالقطعة ، وزيادة ساعات العمل اليومي الخ » ، وذهبت الى أن « تطبيق ضبط العمل مصحوباً بإعادة الرأسماليين الى مراكز الرئاسة في الإنتاج . . يهدد باستعباد الطبقة العاملة ويثير التذمر ، لا بين الراقات المختلفة فحسب ، بل كذلك بين طليعة البروليتاريا » (٣) . وأعلنت جريدة المناشفة ان البلاشفة « يحاولون إلغاء يوم الثماني ساعات وتطبيق العمل بالقطعة واسلوب تيلور في العمل تحت راية انقاذ القوى الانتاجية للبلاد » (٤) . - وكان « اسلوب تيلور في العمل » خطة أمريكية مشهورة فيما مضى لزيادة كفاءة العمال ، وقد وصفه لئين منذ أمد طويل بأنه « استعباد الانسان بواسطة الآلة » (٥) . وواجه لئين هذا التحدي في اللجنة التنفيذية المركزية . فقال ان « مثققي البورجوازية الصغيرة المضيعين » هم وحدهم « الذين لا يفهمون أن الصعوبة الرئيسية بالنسبة للاشتراكية هي ضمان ضبط العمل » .

(١) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ٢ ، ١٩١٨ ص ٢٨ .

(٢) فيما يتصل بهذه الاطروحة وكذلك صحيفة المعارضة اليسارية انظر ص ٨٩ - ٩٠ من هذا المجلد .

(٣) جاءت في : لئين « دراسات » XXII ص ٥٦٩ .

(٤) جاءت في نفس المرجع XXII ص ٦٢٥ ، حاشية ٢٠١ .

(٥) نفس المرجع XXII ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

و دكتاتورية البرولتاريا التي نقيمتها هي ضمان النظام والضبط
والإنتاجية للعمل ، (١)

وفي المشروع الأول للنشرة التي كتبها بعنوان « المهام الحالية
للسلطة السوفيتية » ردا على المعارضة اليسارية ، تحدث عن « مهمة ضمان
أدق تطبيق للانضباط وضبط النفس لدى العمال » ، وأضاف :

« اننا نكون طوبائيين أغبياء اذا نحن تصورنا ان مثل هذه المهمة
يمكن تنفيذها في اليوم التالي لسقوط سلطة البورجوازية ، أى في المرحلة
الأولى من التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية ، أو - بدون ارغام » (٢)

ولكنه في النص الذي نشر جعله الحرص أقل صراحة :

« من شروط الانتعاش الاقتصادي تحسين مستوى الضبط بين العمال
ودرايتهم بالعمل وسرعة العمل وكثافته وحسن التنظيم .. »

« ان أكثر طلائع البرولتاريا الروسية وعيا قد أخذت على عاتقها فعلا
تحسين ضبط العمل ... ويجب مساندة هذا العمل ودفعه الى الأمام بكل
قوانا . ان العمل بالقطعة يجب أن يطرح على بساط البحث ، وأن يطبق
عمليا ويجرب ، فلا بد من أن نطبق كثيرا مما هو علمي في أسلوب تيلور ،
ويجب أن تتبع الأجور الجملة العامة للإنتاج أو للنتائج فيما يتصل
باستخدام السكك الحديدية والنقل المائي .. الخ » (٣) .

ومما هو جدير بالذكر أن أكثر ماثرات ضده المشاعر في ذلك الوقت
لم يكن مشروعات الخدمة العاملة الإجبارية ، بل تطبيق نظام القطعة وصور
التمييز الأخرى في الأجر كحوافز لرفع مستوى الإنتاج . فان الأمر هنا
لا يتعلق بمبدأ ضبط العمل ، بل بعقيدة المساواة . ان تقسيم العمل في
ظل الرأسمالية هو ، كما جاء في كلمات البيان الشيوعي ، الذي جعل
ان العامل « ملحقا بالآلة » . وكان الهدف الذي يتفق فيه
الاشتراكيون هو القضاء على الفوارق بين العمل الصناعي والعمل الزراعي ،

(١) نفس المرجع XXII ص ٤٨٦ .

(٢) نفس المرجع XXII ص ٤٢٤ .

(٣) نفس المرجع XXII ص ٤٥٤ . وقد نشر في موسكو مؤلف بعنوان « نظام تيلور »
في ١٩١٨ ، وقد أشار لينين الى الطبعة الثانية منه في ١٩٢٢ «دراسات» XXII ص
١١٨ .

وبين العمل الفكري واليدوي ، كمقدمة لإقامة مجتمع المساواة (١) . ومن
ثم فان السياسة الاشتراكية يجب أن تقوم على المساواة في الأجر بين
الجميع . وقد أشاد أنجلز بكميون باريس لانه «دفع لجميع موظفيه من
اعلاهم الى أدناهم نفس الأجور التي يقاضها العمال الآخرون فقط» ، وقال
انه لما كانت تربية العامل وتدريبه في ظل الاشتراكية سيتحمل نفقاتهما
المجتمع ، فان العامل الماهر لا حق له قبل الدولة في المطالبة بأجر أعلى
من العامل الأقل مهارة (٢) . بيد أن هذه الحجج بدا أنها تخفي الحسد
الفاصل بين الامكانيات المباشرة والأهداف النهائية . وعندما فرق كارل
ماركس في « نقد برنامج جوتا » بين المرحلة العليا والمرحلة الدنيا من
« المجتمع الشيوعي » ، جعل من الواضح أن التوزيع في المرحلة الدنيا
سيستمر ، لا على أساس الاحتياجات ، بل على أساس العمل . والى أن
يتدفق الإنتاج بوفرة كافية تسمح بتحقيق الشيوعية بمبدئها « لكل
حسب حاجته » ، فان الأجر المتساوي للعمل المتساوي ، برغم أنه يؤدي
الى عدم المساواة حيث أن قدرات الأفراد مختلفة دائما ، هو « الصورة
الوحيدة التي يمكن تصورها للمساواة » (٣) . ومع ذلك فان لينين
في « الدولة والثورة » ، الذي كتب في عشية ثورة أكتوبر ، جعل من
« الأهداف المباشرة » تنظيم لاقتصاد القومى بحيث ان «الفنيين والمديرين
والمحاسبين ، وكذلك كل الموظفين ، سيتقاضون مرتبات لا تزيد عن
أجر العامل » (٤) ، وفي نشرته ، العملية أكثر والنظرية أقل ، « هل
يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » ، كان من الواضح أنه يفكر في سياسة
مؤقتة من الاستثناء لمبدأ الأجر المتساوي بالنسبة « للخبراء » فقط (٥) .

وكانت نتيجة هذه التعاليم هي خلق شعور قوى جدا بين زعماء
البلاشفة ، وأكثر بين الأعضاء البلاشفة العاديين ، ضد التمييز بين صور

(١) ماركس وإنجلز «دراسات» VI ص ٥٨ . وقد وصف لينين في «الدولة
والثورة» «دراسات» XXI ص ٢٣٦ الاختلافات في الأجور بأنها «مصدر أساسي
للتفاوت الاجتماعي المعاصر» وبأن ازالتها شرط لانتهاء الدولة .

(٢) ماركس وإنجلز «دراسات» XIV ، II ص ٩٣ و XIV ص ٢٠٤ .

(٣) نفس المرجع XV ص ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٤) لينين «دراسات» XXI ص ٤٠٤ .

(٥) نفس المرجع XXI ص ٢٦٣ ، وكان هذا هو أيضا الموقف الذي اتخذ في برنامج
الحزب الذي أقر في مارس ١٩١٩ « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) ١
ص ٢٩١ .

العمل المختلفة أو العمال المختلفين ، وبرغم أنها لا تنطوي على مبرر رسمي للمساواة في الأجور في المرحلة الأولى من الثورة ، فلا شك أنها جعلت المساواة مثلا أعلى . وقد صدر مرسوم مبكر حدد مرتب قوميسير الشعب بخمسة روبل في الشهر مع اضافة مائة روبل لكل فرد لا يعمل في أسرته - وهو مرتب يقارب الأجر الذي يأخذه عامل المصنع الماهر (١) ، وكانت هناك قاعدة منفذة في الحزب منذ عدة سنوات تطالب العضو الذي يحصل على مرتبات تزيد عن الحد الأدنى الذي يقرر من وقت لآخر بتسليم ما يزيد عن ذلك الى صندوق الحزب (٢) . ومن جهة نظر الحزب كان المناشفة ، الذين كان أتباعهم من أكثر العمال مهارة ، هم الدعاة الطبيعيون للفرقة في الأجور ، والبلاشفة دعاة المساواة . وقد أعلن شيلياينيكوف ، أول قوميسير للعمل ، أن « المبدأ العام » الذي قبلته قوميسيرية الشعب للعمل والمجلس المركزي للنقابات هو « بين العمال الأجورين لا يمكن أن تكون هناك فئات متميزة » وأن السياسة المتبعة في تحديد الأجور وشروط العمل هي « القضاء على كل الفروق بين العمال ذوي الياقات والعمال اليدويين » (٣) .

ولكن لم يتقرر التزام محدد بمساواة الأجور ، كما لم تبذل أية محاولة جدية لتسوية الأجور عمليا . وقد صدر مرسوم في ١٩ يناير ١٩١٨ بتحديد أجور عمال الصناعات المعدنية في بتروجراد ، ووضع هذا المرسوم معايير ، براجماسية بشكل غريب ، تطبق في تحديد الأجور: وتتضمن هذه المعايير الحد الأدنى الضروري للبقاء ، ودرجة المهارة المهنية التي يتطلبها العمل ، والظروف القاسية أو الخطرة بصفة خاصة في العمل ، والأهمية النسبية للصناعة في الاقتصاد القومي .

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٣ ، المادة ٤٦ ، وحدد مرسوم في ٢ يولية ١٩١٨ مرتب قوميسير الشعب بشمانانة روبل في الشهر ومرتبات الموظفين السوفيتين الآخرين لزولا حتى ٣٥٠ روبلا ، ولكنه سمح بمرتبات تصل الى ١٢٠٠ روبل للخبراء . بوافقة مجلس القوميسيرين (نفس المرجع رقم ٤٨ ، مادة ٥٦٧) .

(٢) يبدو أن القاعدة الأصلية لم تنشر قط ، ولكن كثيرا ما أشير إليها في قرارات الحزب اللاحقة .

(٣) «Trudy I Vseross. S'ezda Komissarov Truda i Predstavitelie Birzh (1918)» ص ١١ . وقد أشير في المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا في يناير ١٩١٨ الى مشروع تقدم به لارين «لتحديد الأجور .. من طريق الضرائب حتى لا يزيد عن ٦٠٠ روبل في الشهر» (Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov) ١٩١٨ ص ٨٢ ولكن لم يسمع منه شيء بعد ذلك .

واختلفت الأجور المحددة على هذه الأسس بنسبة ٣:٢ من أدناها الى أعلاها ، كما خصصت بنود للعمل بالقطعة في الحالات الاستثنائية وللخصم من الأجور في حالة عدم تحقيق المعدل المطلوب في الانتاج وفي حالة النقل الى درجة أدنى في الحالات التي تثبت فيها عدم الكفاءة (١) . وبعد ذلك بأيام قليلة صدر مرسوم عن أجور العمال في خدمات البريد والتلغراف ووضع لها درجات للعمال المهرة تختلف من ٢١٥ الى ٦٠٠ روبل في الشهر مع مرتب ٨٠٠ روبل للمدير (٢) . وليس هناك شيء غريب في هذه المعدلات سوى واقعة أنها تحدت بمرسوم رسمي . وأيا كانت الحجج التي أثارها بعض منظري الحزب فإن النظام الجديد لم يفكر جديا قط في تغيير الاختلاف القائم في الأجور . وكان مثار النقد هو اقتراح استخدام مثل هذه الاختلافات وتعميقها عمدا وعن وعى كحافز لزيادة الانتاج .

لقد وضع المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا في مايو ١٩١٨ صورة عامة للمشاكل الملحة والجدالات التي دارت في الفترة الأولى من الثورة في هذا الجانب والجوانب الأخرى في السياسة الاقتصادية . فقد أعلن تومسكي ، الذي حضر بوصفه مندوب المجلس المركزي للنقابات، أن « كل مهام النقابات في الوقت الحاضر تتصل اتصالا وثيقا بمهام إعادة الانتاج الذي دمرته الحرب » ، وانتهى الى « أن المجلس الأعلى للاقتصاد القومي والنقابات منظمات متقاربة تماما ، ومتشابهة تماما ، بحيث أن اتباع تكتيك مستقل لكل منهما مستحيل » (٣) . وقاد أوبولنسكي ، الذي كان أول رئيس للمجلس الاقتصادي وأحد أعضاء المعارضة اليسارية الآن ، حملة ضد العمل بالقطعة و « أسلوب تيلور » في العمل (٤) . وهاجم لوزوفسكي « أسلوب تيلور » باعتباره « نظرية تبنى كل شيء على النخبة الممتازة من العمال وتدعم الارستقراطية العمالية » ، وقال مندوب آخر ، وهو لا يرى في ذلك ضررا مطلقا ، انه « اذا أخذنا أفضل البلاشفة وعاملناه على أساس القطعة فإنه سينتج انتاجا ضخما فوق المعدل » (٥) .

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٦ ، المادة ٢٤٢ .

(٢) نفس المرجع ، رقم ١٨ ، المادة ٢٦٢ .

(٣) «Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz.»

(١٩١٨) ص ١٠ .

(٤) نفس المرجع ص ٦٦ .

(٥) نفس المرجع ص ٧٨ و ٣١٢ .

وكانت القرارات التي انتهى اليها المؤتمر غير ملتزمة بشيء . فقد أصدر قرارا عن « ادارة الصناعات المؤممة » ينص على أن ثلث أعضاء الادارة يجب أن يعينوا بواسطة النقابات ، كما صدق رسميا على قرار للمجلس المركزى للنقابات عن «رفع انتاجية العمل» يؤكد مبدأ انه «يجب ضمان معدل محدد من الانتاج مقابل الضمان لأجر محدد» ، كما يعترف فى حرص بمبدأ العمل بالقطعة و « بمكافآت للانتاجية التى تزيد عن المعدل » . وقبلت النقابات ايضا مسئولية وضع « قواعد للنظام الداخلى » وعهدت الى لجان المصانع بمهمة «مراقبة التطبيق الصارم لهذه القواعد مراقبة دقيقة» (١) . لقد كان يتكون فى هذا المؤتمر جو فكرى معين أكثر مما توضع سياسة محددة . ولكن فى صيف ١٩١٨ تعرضت العملية التدريجية لانقطاع فجائى ، وأدت الحرب الاهلية ونظام شيوعية الحرب الذى نجم عنها الى التعجيل السريع ببلورة الاتجاهات التى كانت لا تزال تنتضج ببطء .

(د) التجارة والتوزيع :

ان المشكلة الرئيسية فيما يتصل بالتوزيع فى المجتمعات المتمدينة حتى العلاقة بين المدينة والريف دائما . وكانت هذه المشكلة قد ظهرت فعلا فى روسيا وقت الحرب فى صورة ازمة فى الطعام . فقد طبق نظام بطاقات الخبز فى بتروجراد وموسكو منذ صيف ١٩١٦ ، وكانت « طوابير الخبز» من العوامل المهمة فى ثورة فبراير . وقد أنشأت الحكومة المؤقتة بسرعة لجنة تموين وأصدرت مرسوما باحتكار الدولة للغلال التى تقرر تسليمها للدولة بأسعار محددة ؛ وفى مايو ١٩١٧ - عندما تألفت حكومة الائتلاف بين الثوريين الاجتماعيين والمناشفة - حلت محل هذه اللجنة وزارة كاملة للتموين (٢) . ويبدو ان هذه الاجراءات شجعت قيام سوق سوداء واثارت الفلاحين الى احتجاز الغلال انتظارا لاسعار أعلى . ولم تكن وظائف وزارة التموين مقتصرة على ادارة احتكار الغلال وتحديد اسعارها،

(١) نفس المرجع ص ٤٧٧ - ٤٧٨ و ٤٨١ - ٤٨٢ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii i Rasporyazhenii Vremennogo Pravitel'stva »

رقم ٦٠ ، المادة ٣٥٨ ورقم ٢٨٥ المادة ٤٧٨ ورقم ١٠٠٣ ، المادة ٥٧٤ . كثيرا ما يشير الى هذه الوزارة ، والقوميسيرية التى خلفتها ، باسم وزارة او قوميسيرية الطعام ، ولكن اللفظ الروسى (Prodovol'stve) له نفس المعنى الواسع مثل اللفظ الفرنسى (ravitaillement)

بل كان عليها أيضا ان تعد الفلاحين بما يحتاجونه من ادوات بأسعار مناسبة مقابل منتجاتهم . وهكذا صدر أمر فى سبتمبر ١٩١٧ باستيلاء على ٦٠ فى المائة من فائض المنسوجات المنتجة بعد سد حاجات الجيش للبدء بعملية تبادل مع الفلاحين (١) . ولم يفلح هذا ايضا ، ثم التجأت الحكومة الى رفع اسعار الغلال الرسمية مرتين تحت ضغط الزراعيين مما أدى الى انتشار التذمر ضدها فى الفترة الاخيرة من وجودها بين سكان المدن الجائعين .

وبين فبراير واکتوبر استغل البلاشفة بطبيعة الحال كل فشل من جانب الحكومة المؤقتة فى تطبيق نظام عادل للتوزيع . وكانت اطروحة لنين فى ابريل ١٩١٧ قد دعت الى سيطرة السوفيتات على التوزيع كما على الانتاج ؛ كما أن « أقوى التكتلات الرأسمالية » التى طولب بفرض « سيطرة الدولة » عليها بالقرار الصادر فى اجتماع ابريل كانت تضم تكتلات صناعية وتجارية على السواء (٢) . ومنذ ذلك الوقت كان التوزيع يقرن عادة بالانتاج باعتبارهما من الأنشطة التى تتطلب سيطرة عامة ، أو سيطرت العمال ، وضم الى « جهاز الدولة » ، الذى قال عنه لنين « ليس جهاز دولة بالمعنى الكامل فى ظل الرأسمالية ولكنه سيكون جهاز دولة كامل عندنا ، فى ظل الاشتراكية » (٣) . وفى صبيحة ثورة اكتوبر طالب سوفيت بتروجراد « بسيطرة العمال على انتاج السلع وتوزيعها » (٤) . كما كان مرسوم ١٤ نوفمبر ١٩١٧ الخاص « بسيطرة العمال » ينطبق اسما على المشروعات المشتغلة بالتوزيع كما ينطبق على تلك المشتغلة بالانتاج . ولكن المرسوم باكملة كان موجها بوضوح فى أذهان واضعيه الى العمال فى المصانع، مثله فى ذلك مثل بيانات الحزب فى الفترة السابقة على الثورة ؛ فالمستخدمين فى محال البيع ومشروعات التوزيع الاخرى لم يكونوا عمالا بالمعنى الضيق للكلمة ولم يكونوا منظمين على هذا الاساس ، كما ان البلاشفة لم يكن لهم أنصار كثيرون بينهم . وقد استمر موظفو وزارة التموين القديمة يدعون أنهم يتلقون أوامره من مجلس التموين الذى كانت الحكومة المؤقتة قد أنشأته ، وظلوا يرفضون

(١) ب. ن. ليانكو « Istorija Narodnogo Khoz. SSSR » II

(١٩٤٨) ص ٦٧٦ .

(٢) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢٣٧ .

(٣) لنين « دراسات » XXI ص ٢٦٠ .

(٤) نفس المرجع XXII ص ٦ .

الاعتراف بقوميسير الشعب للتموين الذى عين مؤخرا (١) . وكان النظام الجديد يواجهه انهيار يكاد يكون كاملا فى جهاز التوزيع القائم ، التجارى والرسمى ، وهو فى موقف لم يكن فى وسعه بعد أن ينشئ جهازا جديدا خاصا به .

وبرغم بساطة المشكلة ووضوحها فإن حلها لم يكن سهلا . ولم يكن القرار الذى صدر بعد الثورة بثلاثة أيام بجعل السلطات البلدية مسئولة عن توزيع الطعام ، و « السلع الضرورية جدا » ، ويمنحها السيطرة على محال بيع الأغذية والمطاعم ومطاحن الدقيق فى كل المدن التى يزيد عدد سكانها عن ١٠.٠٠٠ ، لم يكن هذا المرسوم أكثر من مجرد بادرة (٢) ؛ لأن النقص ، كما تدل كل الدلائل ، لم يكن مرجعه عيبا فى التوزيع داخل المدن ولكن عدم ورود الأغذية من الريف الى المدن . وقد صدر بيان الى الجيش كشف عن مدى القلق الذى أحس به مجلس القوميسيرين بسبب انهيار أجهزة التوزيع فى الجبهة :

« ليس هناك أى نقص فى الطعام فى البلاد . ان اصحاب الاراضى ، والكولاك والتجار اخفوا كميات كبيرة من الطعام . ويساعد كبار موظفى الدولة والمستخدمين فى السكك الحديدية والبنوك البورجوازية ضد الجنود ، والعمال والفلاحين . ويرفض مديرو البنوك ان يمنحوا الحكومة السوفيتية نقودا للحصول على الأغذية » (٣) .

وعد البيان باتخاذ « اجراءات قوية جدا » ضد « المضاربين والصوص ونهازى الفرص والموظفين انصار الثورة المضادة » ، وصدر قرار يهدد مثل هؤلاء الاشخاص « بالاعتقال والحبس فى السجون » بواسطة اللجنة العسكرية الثورية (٤) . ولكن نعمة هذه البيانات كانت توحى بان ايجاد كبش الفداء أسهل بكثير من ايجاد العلاجات . فالمضاربة مرض متفش فى جميع فترات التحلل السياسى والاقتصادى ، وكان اول قرار اقتصادى اصدرته الثورة الفرنسية موجه ضد المضاربين الذين يخفون المؤن . وقبل نهاية ١٩١٧ كانت الصحف قد بدأت تهتم بظاهرة

جديدة هى « التهريب فى الزكائب » وتصف اعمال «المهربين فى الزكائب» bagmen الذين يطوفون فى الريف ويشترون الأغذية من الفلاحين ويحملونها فى زكائب الى المدن حيث يبيعونها بأفدح الاسعار (١) . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ صدر مرسوم من اللجنة المركزية التنفيذية للسوفيت يتضمن القرار الذى أصدره المؤتمر الثانى لسوفيتات عموم روسيا وينص على انشاء لجنة تموين لعموم روسيا تلحق بمجلس القوميسيرين ، مع لجان تموين محلية ملحقة بالسوفيتات المحلية ومسئولة امامها (٢) . ولكن هذا كان مجرد مثال آخر على محاولة مواجهة الأزمة بانشاء جهاز على الورق لا يمكن ان يكون فعالا .

وكان انهيار التوزيع أكثر مدعاة للقلق من الهبوط فى الانتاج واصعب فى العلاج . فبعد ثلاثة اعوام من الحرب كان الفلاح الروسى يتلهف على المنسوجات والادوات والسلع الاستهلاكية من كل نوع تقريبا . كما ان نقص البضائع لم يكن فى ذلك الوقت العقبة الاولى . فكثير من المصانع كانت لا تزال تشكو من تراكم البضائع (٣) . ان ما حدث واضح تماما . فالثورة اعقبها انقطاع عام فى العلاقات التجارية المألوفة ، وكانت المحاولات المتعجلة من جانب النظام الجديد لتكوين اجهزة رسمية للتوزيع غير مجدية ، فبين ديسمبر ١٩١٧ ومارس ١٩١٨ صدرت سلسلة من المراسيم تعطى لأجهزة رسمية احتكار بيع وشراء المنسوجات ومواد التموين بصفة عامة والكبريت والشمع والأرز والقهوة والملح (٤) . وصدر مرسوم آخر يجعل جميع مخازن الغلال ملكا للدولة (٥) . وحاولت الحكومة التغلب على تضخم العملة باتباع نفس الطرق التى كان زعماءها قد هاجموها بشدة عندما اتبعتها الحكومة المؤقتة ، اذ زيدت الاسعار

(١) أوردها بونيان وفيشر «الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩١٨» ص ٢٣٠ . وتبعا لما يقوله ل . كريسمان بدأت هذه الظاهرة بعد تطبيق احتكار الغلال بواسطة الحكومة المؤقتة .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٢ ، المادة ١٨١ .

(٣) انظر ص ٧٢ من هذا المجلد ، وفى مارس ١٩١٨ كانت مخزونات البضائع المعدنية لا تزال تتراكم «برغم زيادة الطلب على العرض بشكل واضح» ، وكانت ٦٠ فى المائة من البيعات تتم فى السوق السوداء (Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva» رقم ١ ، ابريل ١٩١٨ ص ٤٤ - ٤٥) .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٩ ، المادة ١٣٤ ورقم ١٢ ،

المادة ١٨١ ورقم ٢٩ ، المادة ٢٨٥ .

(٥) نفس المرجع رقم ٢٥ ، المادة ٢٤٤ .

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٥ ، المادة ٨٨
(٢) نفس المرجع رقم ١ (الطبعة الثانية) المادة ٩ ، وانظر كذلك Protokoly

Zasedanii v Ts IK2 Sozyva (١٩١٨) ص ٥ - ٦ .

(٣) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٣ ، المادة ٢٩ .

(٤) نفس المرجع رقم ٣ ، المادة ٢٣ ، وسرعان ما استولت اللجنة العسكرية الثورية «أو «فيكا»» (المجلد الاول ص ١٥٨) .

المحددة للفلال مرتين تحت الضغط في الستة الشهور الأولى (١) . وفي ١٦ فبراير ١٩١٨ أعلنت « حملة لا هودة فيها على المهريين في الزكائب » ، وصدرت تعليمات الى السوفيات المحلية وكل تنظيمات السكك الحديدية بالقبض عليهم « وقتلهم روميا بالرصاص فورا اذا قاوموا بالسلاح » (٢) . وبعد ذلك بأسبوعين طالب لينين بغضب « أن تنظف السكك الحديدية من مهربي الزكائب والخطافين » ووصف مهربي الزكائب بأنهم « المضاربون ، مهربي البضائع ، خارقوا احتكار الفلال » وأنهم « عدونا الأكبر في الداخل » (٣) . ولكن حنقه الرسمي لم يجد فتىلا . فلم يكن لدى الحكومة كميات السلع التي يمكن ان تسيطر عليها وتوزعها ؛ وهبطت معدلات تموين الطعام في المدن الى ما دون مستوى حد البقاء ؛ والسوق السوداء وحدها هي التي جعلت الحياة ممكنة بجلب كميات قليلة بأسعار فاحشة . بيد أن الجهود الرسمية لم تضعف . فقد خصص مجلس القوميسيرين في ٢٥ مارس ١٩١٨ أكثر من ألف مليون روبل كرصيد لشراء البضائع التي تباع للفلاحين في مقابل الفلال (٤) . وأخيرا صدر في ٢ ابريل ١٩١٨ قرار ، هو اول محاولة منظمة من جانب النظام الجديد لعلاج مشكلة التوزيع ككل ، يعطى قوميسيرية الشعب للتموين صلاحية الحصول على البضائع الاستهلاكية من جميع الانواع ، من قطع الملابس الى المسمار وحدوة الحصان لمبادلتها مع الفلاحين مقابل غلال والمواد الغذائية الاخرى . وتقوم بالتوزيع الأجهزة المحلية لقوميسيرية التموين او المنظمات التي ترخص لها به ، ولكن يجب جذب فقراء الفلاحين في اعمال التوزيع ، لضمان ان يحصل « السكان المحتاجون » على نصيبهم . وهكذا كان لهذا التشريع أساس طبقي قد يتعارض بسهولة مع أغراضه

(١) قانون متحدث في المؤتمر الاول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا نسبة الزيادة في خبز الشعير ، وهو الغذاء الرئيس في المدن : فيين أوائل ١٩١٦ ، وثورة فبراير ارتفع ١٧٠ في المائة ، وبين ثورة فبراير وثورة أكتوبر ارتفع ٢٥٨ في المائة وبين ثورة أكتوبر ومايو ١٩١٨ ارتفع ١٨١ في المائة ، بحيث صار مجموع الزيادة ٨٠٠ في المائة منذ يناير ١٩١٦ . « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ٢٨٤ .

(٢) أوردع ل . كريشمان المرجع السابق ص ١٣٦ .

(٣) لينين «دراسات» XXII ص ٣٠٥ و ٥١٤ ، وقد وصف لينين بعد ذلك بمدة ممرى الركائب بأنهم « مخلوقات تدربنا أحسن تدرب على الشؤون الاقتصادية » بصرفه النظر عن النظرية الاقتصادية او السياسية (نفس المرجع XXIV ص ٤١) .

(٤) نفس المرجع XXIV ص ٧٤٤ حاشية ٣١ .

الاقتصادية (١) . ومن المشكوك فيه ان هذه المراسيم كانت أكثر جدوى من سابقتها . فسلطة الأجهزة السوفيتية لم تكن قد تجاوزت كثيرا بعد حدود المدن الكبرى . ولم تكن هناك بعد أية لجان تموين فعالة تقريبا . وفي هذه الاثناء كانت هناك محاولة أخرى ، أكثر جدوى في النهاية ، تبذل في حل المشكلة . فقد كانت الحركة التعاونية قد انتشرت على نطاق واسع في روسيا ، حيث اتخذت ثلاث صور - تعاونيات المنتجين ، تضم الزراعة والحرف الريفية ، وتعاونيات ائتمان وتعاونيات استهلاكية . وكانت كلها ذات طابع لا سياسي بوضوح ، ولكن تعاونيات المنتجين والائتمان ، وكانت في الريف فقط تقريبا ، ارتبطت بالشوربين الاجتماعيين ، وارتبطت التعاونيات الاستهلاكية ، التي كان معظمها في المدن ، بالناشئة . وكان لينين في مؤلف مبكر قد عبر عن ازدرائه لبنوك الفلاحين « والائتمان الرخيص » ، التي كان الثوريون الاجتماعيون يدعون اليها ، على أساس انها « لاتقوى البورجوازية فحسب ، بل تنميها » (٢) ، كما كان الاشتراكيون ينظرون بعين الريبة تقليديا الى تعاونيات المنتجين على انها تنجح الى الانحدار الى مشروعات رأسمالية . وكان لينين في ١٩١٠ قد وضع قرار مشروع لمؤتمر كوبنهاجن للدولة الثانية يصف تعاونيات المنتجين بأنها تكون « ذات أهمية في صراع الطبقة العاملة اذا كانت جزءا لا يتجزأ من تعاونيات استهلاكية » ، ولكنه وافق باحتياط على التعاونيات الاستهلاكية الروسية . وكانت تنقسم الى فئتين - تعاونيات عمالية تتركز حول المصانع ، وتعاونيات عامة ترعاها في الغالب البورجوازية الصغيرة . وكانت الثورة الروسية قد دعمت نمو التعاونيات العمالية . ويقال انه كانت هناك جمعية تعاونية متحدة لعمال المصانع في موسكو تضم ٢٠٠.٠٠٠ عضو ، وان عدد اعضاء جمعية العمال

(١) Sobranie Uzakonenii رقم ٢٠ ، المادة ٣١٨ . وكان المجلس الاقتصادي قد اقترح أن يكون التوزيع في يد المجالس الاقتصادية وفروعها المحلية ، واستقر رأى مجلس القوميسيرين في صالح قوميسيرية التموين باعتبارها الجهاز المختص بجمع الفلال . وهكذا كان مرسوم ٢ ابريل ١٩١٨ بداية ظهور قوميسيرية التموين بوصفها الجهاز المختص بالتجارة الداخلية والتوزيع . وظل تعدد الاسعار مسئولية مشتركة بينها وبين المجلس الاقتصادي « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٤٧ .

(٢) لينين «دراسات» I ص ١٤٣ .

(٣) فيما يتصل بمشروع القرار انظر نفس المرجع XIV ص ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وفيما يتصل بتعليقات لينين انظر نفس المرجع XIV ص ٢٥٧ - ٢٢٣ .

التعاونية في بتروجراد كان ٣٥٠٠٠ . وفي اغسطس ١٩١٧ أصدر مؤتمر في بتروجراد قرارا بإنشاء جهاز مركزي خاص لتعاونيات العمال (١) . بيد أن هذا القرار ظل ميتا فيما يبدو . وفي وقت ثورة أكتوبر كان هناك بين ٢٠ و ٢٥ ألفا من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من جميع الأنواع تضم ٧ أو ٨ ملايين عضوا (٢) ، متجمعة حول جهاز مركزي قوى .

وبدأت الحركة عندما وضع لينين ، أثناء اعتكافه في فنلندا في الأيام الأخيرة من ١٩١٧ ، مشروع خطة ساذجة الى حد ما لتجميع السكان كلهم في جمعيات استهلاكية محلية . وتلحق بكل جمعية لجنة مشتروات ، ويكون لهذه الجمعيات واللجان احتكار التجارة في البضائع الاستهلاكية . ولكن المشروع كان يقوم على نية الاستيلاء على التعاونيات القائمة لخلق هذا الجهاز « جميع الجمعيات التعاونيات الموجودة أممت وملزمة بأن تضم الى عضويتها كل سكان الجهة التي تشغلها » (٣) . وفي يناير ١٩١٨ نشرت هذه الخطة بواسطة قومييسيرية التموين في صورة مشروع مرسوم ، ويدل هذا الأسلوب في الدخول الى الموضوع على أن المعارضة المتوقعة كانت قوية وإن الحكومة السوفيتية لم تشعر بالقوة الكافية لتنفيذ سياستها بضربة واحدة . واستمرت المفاوضات مع التعاونيات قرابة ثلاثة اشهر . وفي نظر البلاشفة كان مركز التعاونيات والموقف الصحيح تجاهها قد « تغير بصورة جذرية منذ أن استولت البروليتاريا على سلطة الدولة » . ولكن لم يتم الوصول الى ما وصفه لينين بأنه « حل وسط مع التعاونيات البورجوازية والتعاونيات العمالية التي تتمسك بوجهة النظر البورجوازية » إلا بعد أزمة برست ليتوفسك (٤) . وفي ١١ ابريل ١٩١٨ نوقش الاتفاق وأقر في اللجنة التنفيذية المركزية ، وهناك أيضا وصف بأنه « قرار بحل وسط تشوبه عيوب كبيرة » (٥) . وكانت هذه العبارات الاعتذارية دليلا على قوة تنظيم استطاع أن يقاوم معركة أخيرة ضد حكومة لم تكن واثقة من قوتها بعد . وبمقتضى المرسوم الذي صدر تفتح

(١) ا . فاكر « Die Russ. Genossenschaftsbewegung 1865-1921 » ١٩٢٢
ص ١١٤ - ١١٥

(٢) لينين « دراسات » XXII ص ٥١ { يحدد عدد الاعضاء « بأكثر من ١٠ مليون »

(٣) نفس المرجع XXII ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) نفس المرجع XXII ص ٤٢٣ - ٤٥٢ .

(٥) Protokoly Zasedanie VTs IK4 Sozyva (١٩٢٠) ص ١٠٤ .

التعاونيات الاستهلاكية ابوابها للجميع لتخدم السكان كلهم ، ومن الناحية الأخرى لا تترك العضوية حرة واتوماتيكية ، وإن كان الفقراء يسمح لهم بالدخول مقابل مبلغ اسمي . وكذلك لم تحظ التعاونيات باحتكار في تجارة البضائع الاستهلاكية كما تصور لنين في مشروعه . فالمشروعات التجارية الخاصة معترف بها أيضا ، وإن كان ذلك « كحافز للآخرين للانضمام الى التعاونيات » (١) . وفرضت ضريبة مبيعات عامة يحق لأعضاء التعاونيات استرجاعها من تعاونياتهم في نهاية كل عام (٢) . وفي أية منطقة تستطيع جمعيتان تعاونيتان أن تصلا ، ولكن اثنتين فقط لا أكثر ، احداهما جمعية تعاونية « للمواطنين عموما » والأخرى من « تعاونيات الطبقة العاملة » . وكانت هذه التفرقة قائمة على الموجود فعلا . وأخيرا تخضع التعاونيات ، مثل المشروعات التجارية الخاصة ، للقواعد التي يضعها المجلس الاقتصادي وتفتيشه وسيطرته (٣) . وانشأ المجلس الاقتصادي قسما خاصا به يتألف من ثلاثة أعضاء من مكتبه الرئاسي وممثل لوزارة التموين وثلاثة ممثلين للتعاونيات يختص بهذه الشئون (٤) . وقد وضع هذا المرسوم التعاونيات داخل اطار السلطة السوفيتية بصورة فعالة . ففي حين يبدو أنه يدعمها بزيادة عضويتها وبتفضيلها على حساب التاجر الخاص ، جعلها مسئولة امام جهاز من أجهزة الحكم السوفييتي ومعتمدة عليه ؛ وكان المجلس الاقتصادي كفيلا بأن يجعل هذا الاعتماد حقيقيا من خلال عملية تنفيذ المرسوم .

وفي ظروف الانهيار السائد في ربيع ١٩١٨ لم تكن لمرسوم التعاونيات نتيجة كبيرة في حل مشكلة التجارة والتوزيع بين المصانع الروسية والمزارع الروسية . ولكنه ادخل عنصرا جديدا من الارتباك في التنافس بين المجلس الاقتصادي ووزارة التموين . فقد جعل المرسوم

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨)

ص ٤٢٧ .

(٢) وطبقا لما يقوله موظف سابق في التعاونيات اضطرت التعاونيات لاعادة ضريبة المبيعات التي تدفعها مع أنها كانت هي نفسها التي تدفع الضريبة للدولة ، حيث أن الضريبة كانت في الواقع تدفع مرتين (١) « فاكر ، المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢٢ ، المادة ٤١٨ .

(٤) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨)

ص ٤٢٦ .

التعاونيات مسئولة امام المجلس الاقتصادى لا امام القوميسيرية . ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام فى ذلك الوقت نحو تقسيم للوظائف يمنح السيطرة على الانتاج للمجلس الاقتصادى والسيطرة على التوزيع لقوميسيرية التموين . فالمرسوم الذى أطلق عليه « دكتاتورية الطعام » الصادر فى ٩ مايو ١٩١٨ اعترف بقوميسيرية التموين بوصفها « المؤسسة الوحيدة » التى يجب ان تتركز فيها جميع « التصرفات ذات الطابع التموينى ، ووضع كل أجهزة التموين المحلية تحت سلطتها (١) » . ولم يشر هذا المرسوم الى المجلس الاقتصادى او الى التعاونيات . وصدر مرسوم آخر فى ٢٧ مايو ١٩١٨ عن « اعادة تنظيم قوميسيرية الشعب للتموين وأجهزة التموين المحلية » كان غرضه المعلن « توحيد تموين السكان بجميع السلع الضرورية ، وتنظيم توزيع هذه السلع على نطاق الدولة والتمهيد لتأمين تجارة المواد الضرورية ، فى جهاز واحد » . وكان يتضمن بنودا تنص على أن تحديد اسعار المواد الضرورية من اختصاص المجلس الاقتصادى « مع » قوميسيرية التموين ، وأن « التوزيع بين السكان تقوم به تنظيمات محلية للتموين بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية » . وتآلف مجلس للتموين ملحق بقوميسيرية التموين يضم ممثلين للمجلس الاقتصادى . ومع ذلك فقد كان الجزء الأكبر من المرسوم مشغولا بتعريفات لدستور لجان التموين المحلية التابعة لقوميسيرية التموين وصلاحياتها دون اعتبار لأية تنظيمات أخرى تعمل فى هذا الميدان ؛ ولم تكن النية فى تركيز السلطة على جميع صور التوزيع فى يد قوميسيرية التموين خافية على أحد (٢) .

ودارت أول مناقشة كبيرة حول القضية الكبرى الخاصة بالتجارة والتبادل بين المدينة والريف فى المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى آخر مايو ١٩١٨ (٣) . وقد أثارت عدة مشاكل محيرة . لقد كان الجميع يعرفون أن التجارة تكاد تكون متوقفة عن طريق الأجهزة الرسمية وبلاسعار الرسمية، وأن التوزيع صار فى ايدي «مهربى الزكائب» والتجار المهربين الآخرين الذين يعقدون صفقات المبادلة العينية أو باسعار

(١) انظر ص ٥١ - ٥٢ من هذا المجلد .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢٨ ، المادة ٤٩٨ .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) ص ٢٩١ - ٢٩٦ و ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وقد صدر مرسوم ٢٧ مايو ١٩١٨ أثناء انعقاد المؤتمر ولكن لم يجر له ذكر فيه .

لا علاقة بينها وبين الاسعار الرسمية . ولكن أولئك الذين حاولوا تشخيص المرض تقدموا بتفسيرين . فذهب البعض الى ان الأمر راجع ببساطة الى انهيار جهاز التوزيع بسبب اختفاء المشروعات أو الافراد الذين كانوا يسرون هذا الجهاز فى ظل النظام الرأسمالى السابق . وقال البعض ان المشكلة أساسا مشكلة نقدية . فالاسعار الرسمية التى حددتها الحكومة لكل من الغلال والمواد الضرورية لا تتفق مع التضخم فى العملة الناتج عن زيادة اصدار أوراق النقد . بيد ان أولئك الذين اتفقوا على التفسير الثانى اختلفوا حول العلاج المقترح . فطالب البعض برفع الاسعار لتساير قيمة العملة المنحطة ؛ وطالب الآخرون بسياسة انكماشية بخفض الاسعار والاقبال من اصدار العملة لرفع قيمتها (١) . وكان التفسير الثانى الذى يعزو الانهيار الى اسباب نقدية يبدو مقنعا تماما . ولكن لما كان أولئك الذين يقولون به منقسمين على أنفسهم ، ولما كانت الزيادة فى الاسعار أو الحد من اصدار العملة غير ممكن من الناحية العملية سياسيا فى الشهور الأولى من ١٩١٨ ، فإن التفسير الأول القائم على ان اصلاح العيب يتم بالتنظيم الأفضل هو الذى حظى بالقبول الرسمى وأثر فى السياسة فى ذلك الوقت . وكشف قرار المؤتمر عن غيرته من تدخل قوميسيرية التموين فى ميدان التوزيع ، ولكنه لم يتقدم بأى اقتراح . وكان أكثر اقتراحاته جادة هو ، لما كانت « المنظمات التجارية الخاصة قد دمرت أو شلت أو انشغلت بالمضاربات » ، وبالنظر الى « التوقف الكامل تقريبا لعملية التبادل الذى يهدد بخراب البلاد » ، فانه ينبغى القيام بمحاولة لاستخدام المشروعات التجارية الخاصة « تحت اشراف أجهزة الدولة وسيطرتها ، ويفضل أن يتم ذلك على أساس العمولة » (٢) .

واهتم المؤتمر فى نفس الوقت بتأكيد سلطة المجلس الاقتصادى الأعلى على التعاونيات . فاصدر قرارا يؤكد ان « نشاط التعاونيات يجب أن ينسق مع المنظمات السوفيتية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا » ، وأن تشمل هذه العملية تعاونيات الائتمان والتعاونيات الزراعية الى جانب التعاونيات الاستهلاكية ؛ وانه من الضرورى تحويل اتصاويات الى منظمات عامة تستوعب السكان كلهم لضمان « التوزيع الاجتماعى لمنتجات ومواد الاستهلاك الجماهيرى » ، وأن تمارس المجالس الاقتصادية الإقليمية والمحلية

(١) Trudy I Vseross. S'ezda Sov. Narod. Khoz. » (١٩١٨)

(١)

ص ٢٩١ - ٢٩٦ و ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

إشرافا عاما على الحركة التعاونية تحت توجيه المجلس الاقتصادى الأعلى (١) . وكانت النية العسامة فى تحويل التعاونيات الى أدوات للسياسة السوفيتية واضحة تماما . ولكن القدرة على وضع أى نظام متسق للتوزيع كانت لا تزال غير موجودة وظلت العلاقة بين المجالس الاقتصادية المحلية ولجان التمويل المحلية التابعة لقوميسيرية التمويل غير محددة بوضوح مثل علاقات أى منها بالسوفيت المحلى . ولا شك أن الاحساس بالتنافس بين الادارات المختلفة فى موسكو كان حادا ، وفى الجهات المحلية كان الاحتكاك كثيرا بين لجان التمويل والتعاونيات (٢) ، التى كانت تتمتع برعاية المجلس الاقتصادى أو وزارة تمويل استطاع عمليا أن يمارس أية سيطرة فعالة على التوزيع ، أو لو أن المجالس الاقتصادية المحلية أو لجان التمويل المحلية كان لديها الوقت الكافى لتكوين جذور فى الاقتصاد فى الريف . ولكن هذه المؤسسات الجديدة كانت لاتزال جنينية ، وكثير منها لم يكن له وجود الا على الورق - اذا كان له أى وجود . وعندما جرفت الحرب الأهلية البلاد صرف النظر بسرعة عن جهاز التبادل والتوزيع الذى انشأته المراسيم الأخير بأكمله ؛ وظلت الوسيلة الفعالة الوحيدة فترة ما لاستخلاص الغلال من أيدي الفلاحين هى الفرق الحديدية ، المؤلفة من عمال المدن والمصانع تساعد على لجان فقراء الفلاحين المحلية . وكانت أجهزة التمويل الوحيدة التى استطاعت بفضل امتداد جذورها مع الوقت أن تقاوم التيار الى حد ما هى التعاونيات . وفى الفترة التالية صارت التعاونيات ، التى أدمجت بالقوة وبشدة بالسلطة السوفيتية هى الأدوات الرئيسية للسياسة السوفيتية فى التوزيع .

وفى حين كانت السيطرة السوفيتية على التجارة الداخلية تتقدم متعثرة وعن طريق كثير من الحلول الوسط والنكسات ، كانت التجارة الخارجية الميدان الوحيد بين ميادين النشاط الاقتصادى الذى تم فيه بلوغ الصورة النهائية للتنظيم - احتكار كامل للدولة - فى ستة شهور من ثورة أكتوبر دون أية مراحل متوسطة تقريبا . ولم يكن الفضل فى هذا النمو السريع لأى مفهوم مذهبى مسبق - فمن العسير أن يجد المرء أى بيانات بلشفية قبل الثورة عن التجارة الخارجية - بل لظروف خاصة معينة . وكانت التجارة الخارجية الروسية قبل ١٩١٤

(١) نفس المرجع ص ٤٨٤ - ٤٨٥

(٢) نفس المرجع ص ٤٢٩ .

تتسم بزيادة كبيرة فى الصادرات على الواردات ، حيث كانت روسيا تدفع مقابل الخدمات التى قدمها الراسماليون الغربيون . وتوقفت أثناء الحرب التجارة مع ألمانيا ، أكبر شركاء روسيا فى التجارة ، تماما ؛ وكانت التجارة مع بقية العالم محدودة بسبب الظروف التى قيدت التجارة فى كل مكان وكذلك بسبب الصعوبات الخاصة فى الوصول الى روسيا ، كما أن إنتاج روسيا الذى هبط جدا ، سواء فى الطعام أو المواد الأولية أو البضائع المصنعة ، كانت تمتصه كله الحرب ، بحيث لم يبق شئ للتصدير . وفى هذه الظروف كانت التجارة الخارجية الروسية فى ١٩١٦ قد انحدرت الى كميات محدودة ، وتتألف فى الغالب من امدادات ترسل الى روسيا من حلفائها ، بحيث أن الميزان التجارى فيمابقى كان سلبيا بشدة . وعندما اوقف سيل الامدادات الى روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ - وقد اقيم حصار كامل بعد معاهدة برست ليتوفسك - توقفت التجارة مع العالم الخارجى تقريبا .

وكان انقطاع التجارة الخارجية يمثل فى نظر البلاشفة رمز عزلتهم فى عالم معاد . وهناك عوامل خاصة أخرى جعلت فى مكتة الحكومة السوفيتية أن تتبع سياسة راديكالية فى هذا الميدان أيسر من الميادين الأخرى . فقبل ١٩١٤ كان قسم كبير من التجارة الخارجية الروسية تقوم به بيوت أجنبية لها فروع فى بتروجراد وموسكو ؛ وكان عدد كبير من هذه البيوت ألمانيا أو تستخدم عملاء ألمانيا اختفوا وقت اندلاع الحرب . وأثناء الحرب وقعت تجارة روسيا الخارجية المتضائلة تحت السيطرة الحكومية أكثر فأكثر . وعندما قامت ثورة أكتوبر كانت المصالح الخاصة فى هذا الميدان قد اختفت أو ضعفت بسبب الحرب وصارت معرضة لأى هجوم .

وقد نمت سياسة التجارة الخارجية السوفيتية ، مثل السياسة الصناعية السوفيتية ، فى ظل كثير من العوامل التى أثرت فى سياسات الدول المحاربة كلها أثناء الحرب . فقبل ١٩١٤ كانت الحكومات ، رغبة منها فى دعم مكاسب مصانعها وتجارتها ، تهتم أساسا بتشجيع الصادرات والحد من الواردات التى قد تنافس المنتجات القومية . وكشفت الحرب فى كل مكان عن مصلحة قومية أوسع تتعارض مع المصالح الفردية التى كانت تنظم التجارة الدولية بنفسها . فسياسة الحكومات صارت الآن هى استيراد أكبر قدر ممكن من السلع الضرورية بصورة أو أخرى لسير الحرب وتخفيض الصادرات الى أقل قدر ضرورى لتمويل الواردات التى لا غنى عنها . فقد كانت الواردات والصادرات على السواء تخضع لعملية

انتقائية تملئها الاعتبارات العامة للمصلحة القومية وليست المكاسب التي تعود على الأفراد . وكانت هذه الاهداف تحقق بواسطة خطة من سيطرة الحكومة تتفق مع الخطة السائدة ، لرأسمالية الدولة ، في الصناعة وتصحبها بالضرورة . واذا كانت روسيا السوفيتية قد سارت في سياسة السيطرة على التجارة الخارجية الجديدة الى نهايتها المنطقية ، في حين نبذتها الدول الرأسمالية في تردد عندما انتهت الأزمة المباشرة ، فان ذلك انما يرجع جزئيا فقط للتأكيد الذي حظيت به هذه السياسة من النظرية الاشتراكية ، ولكنه يرجع اساسا الى الضعف الشديد للاقتصاد السوفيتي الذي جعل هذه السياسة ضرورية لدعمه .

وقد اعتبرت السياسة السوفيتية في التجارة الخارجية أولا اجراء دفاعيا . فبعد ثورة اكتوبر بايام قليلة ابلغ الملحق العسكري الامريكي في بتروجراد هيئة اركان الحرب انه « اذا استمر البلاشفة في السلطة ونفذوا برنامجهم في الصلح مع المانيا فان الحظر الحالي على الصادرات الى روسيا سيستمر نافذ المفعول » (١) ، وردت « ازفستيا » بغضب أن « أثرياء شمال امريكا على استعداد لمبادلة القاطرات برؤوس الجنود الروس » (٢) . وفي ظروف الشدة القاسية التي فرضها الحظر على روسيا كان من الضروري جدا البحث عن حماية ضد اعداء النظام في الداخل الذين قد يكون من مصلحتهم استنزاف الارصدة الروسية الضئيلة لصالح عملاتهم الاجانب ، من ناحية ، أو يعملون من ناحية أخرى على استيراد السلع التي يمكن استيرادها ببيع كبير من الخارج بدلا من استيراد السلع التي يحتاج اليها المجتمع بالحاح شديد . وكان أول مرسوم للمجلس الاقتصادي الاعلى ، الصادر في ٥ ديسمبر ١٩١٧ ، محاولة لوضع مبادئ قيود التصدير والاستيراد . فالاغذية ، بما فيها شحنات الشاي والأطعمة الأخرى الموجودة فعلا في اركانجل ، لا تصدر ؛ ويمكن تصدير « الفراء والسجاد العجمي والبضائع الكمالية الأخرى » الى السويد والبلاد الأخرى التي تسمح بتصدير « الآلات وقطع الغيار والبضائع الأخرى التي تحتاجها المصانع الروسية » الى روسيا ، وتصدر المواد الأولية « اذا تأكد ان هناك مقادير كافية منها للصناعة الروسية » . ولا تستورد الا الاشياء « الضرورية جدا للاقتصاد الروسي » . وعهد الى قسم في المجلس الاقتصادي

(١) «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، ١٩١٨ : روسيا» ١ (١٩٣١) ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ويبدو انه لم يصدر أي بلاغ بوقف الامدادات عن روسيا من جانب بلاد الحلفاء .

(٢) «ازفستيا» ١٤ نوفمبر ١٩١٧ .

باصدار ترخيص الاستيراد والتصدير (١) . وفي نهاية ديسمبر اصدر مجلس القوميسارين مرسوما بتحريم كل استيراد أو تصدير الا بترخيص رسمي (٢) . وكانت مصاعب الشحن في شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ أكثر فاعلية في تضيق التجارة الخارجية من القيود الحكومية . وفي ٢٦ يناير ١٩١٨ تقرر صورة أخرى من السيطرة على التجارة الخارجية عن طريق تأميم البحرية التجارية (٣) .

ووضعت معاهدة برست ليتوفسك ، التي صدق عليها في ٣ مارس ١٩١٨ ، حدا لأية فرصة لاعادة التجارة مع غرب أوروبا ، ولكنها اثارَت على الفور موضوع التجارة الألمانية السوفيتية . كما ان هذه التجارة ما كانت لتقوم على أساس متكافئ ، فقد اقترح الوفد السوفيتي في بيانه المبدئي ان تندد المفاوضات ، بين أشياء أخرى ، « بمحاولة الأمم القوية اضطهاد الأمم الاضعف بالاساليب غير المباشرة ، مثل المقاطعة الاقتصادية والاختضاع الاقتصادي بفرض معاهدات اقتصادية واتفاقات منفصلة للتعريف » (٤) .

ولكن هذه الآمال رفضت بشكل وقع . فالى جانب نية الألمان في الاستيلاء على غلال اوكرانيا كان لدى المانيا كل ما يحفزها للحصول من روسيا المغلوبة على كل الامدادات التي قد تساعد على مقاومة الحصار القوي الذي فرضه عليها الحلفاء . ففرض الاتفاق الاقتصادي الملحق بمعاهدة برست ليتوفسك على روسيا السوفيتية ألا ترفع تعريفاتها الجمركية على واردات دول الوسط فوق حد التعريف الروسية في ١٩٠٣ ، والا تفرض أية ضرائب أو قيود على تصدير الأخشاب والمعادن (٥) . ومن العسير أن نحدد قوة كل من العوامل المختلفة التي كانت تدفع النظام الجديد الى تقوية سيطرته على تجارة البلاد ، داخليا وخارجيا . ولكن لابد ان موجهي السياسة السوفيتية اكتشفوا بسرعة ان الحكومة السوفيتية

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ١٠ ، المادة ١٥٩ .

(٢) نفس المرجع رقم ١٤ ، المادة ١٩٧ . ويقول لارين انه احد واضعي هذا المرسوم «Narodnoe Khozyaistvo» رقم ١١ (١٩١٨) ص ٢١٩ .

(٣) نفس المرجع رقم ١٩ ، المادة ٢٩٠ .

(٤) «Mirnye Perogovory v Brest-Litovsk» (١٩٢٠) ص ٩ - ١١ .

(٥) «Mirnye Dogovory» (١٩١٨) ص ١٢ - ١٣ ويوجد نص

«البيان الروسي في «نصوص الصلح الروسي» (واشنطن ١٩١٨) ص ٢٦ - ٢٨ .

تأميم التجارة الخارجية على أسس ثابتة إلا بعد مضي فترة من الزمن والكثير من العمل التمهيدي ، (١) .

ومن العدل ان نقول ان هذه العيوب لم تكن اشد في تنظيم التجارة الخارجية منها في أي فرع آخر من الاقتصاد السوفيتي ؛ وان العقبات كانت ، بصفة عامة ، أقل خطورة ، وان البلاشفة عثروا في كرازين ، أول رئيس عين لمجلس التجارة الخارجية في خريف ١٩١٨ ، على واحد من مديريهم الأكفاء القلائل في الأعمال التجارية . ان احتكار التجارة الخارجية بسرعة وبقوة يرجع جزئيا الى الدور الصغير نسبيا الذي لعبته التجارة الخارجية في الاقتصاد الروسي ، وجزئيا الى الحاجات الملحة للدفاع ضد الاستغلال الاقتصادي من جانب العالم الرأسمالي ، وجزئيا الى سلسلة من الأحداث .

وكان انشاء تنظيم للتجارة الخارجية في ١٩١٨ أسهل ، على الأقل على الورق ، من وضع سياسة . ولكن هذه المحاولة ايضا حظيت بمجهود . فقد قرأ رادك في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا بيانا بسياسة وضعت لتوجيه المفاوضات السوفيت في المفاوضات الاقتصادية الألمانية . ولما كان ميزان التجارة الخارجية سيظل سلبيا لبعض سنوات مقبلة حتما ، فان روسيا السوفيتية لن تستطيع الحصول على « السلع الأجنبية الضرورية للإنتاج الروسي » الا عن طريق القروض والاقتضانات الخارجية . ولا يمكن تحقيق ذلك بدوره الا بمنح تنازلات « لإنشاء المشروعات الجديدة الضرورية للتنمية المنظمة للموارد المنتجة غير المستغلة في روسيا تبعا لخطة عامة » . ولا يسمح بأن يكون من شأن هذه التنازلات تكوين « مجالات نفوذ للحكومات الأجنبية في روسيا » ؛ ويستبعد من الخطة الأورال وحوضا الدونetz والكوزنتسك ومنطقة باكو ؛ ويخضع الحاصلون على الامتياز للتشريعات الروسية ؛ وتتلقي الحكومة السوفيتية قسما من المنتجات بسعر السوق ، ونصيبا في الأرباح اذا تجاوزت ٥ في المائة . ومن الشروط الأخرى أن تجلو ألمانيا عن منطقة الدون ، وان تتعهد ألا تتدخل في أية اتفاقات تجارية معقدة بين روسيا السوفيتية وكرانيا أو بولندا أو بلاد البلطيق أو القوقاز . وقد وضع البيان كله بالإشارة ، الضمنية أو الصريحة ، الى ألمانيا وحدها ، ولكنه

إذا لم تكتف بدور الموجه بل قامت بدور أحد الاطراف في الصفقات التجارية مع ألمانيا ، فانها تستطيع ، بواسطة عملية المساومة المألوفة ان تضع أي شروط او قيود تراها على تصدير المواد الأولية الضرورية دون خرق معاهدة برست ليتوفسك رسميا . فاحتكار الدولة للتجارة الخارجية لم يجعل في وسع الحكومة ان تتغلب على المصالح الخاصة التي قد تتعارض مع السياسة العامة فحسب ، بل وان تلفي كذلك أثار القيود التقليدية التي فرضت في الاتفاقات التجارية السائدة ، بما فيها معاهدة برست ليتوفسك .

وتساعد كل هذه الاعتبارات على تفسير السرعة والحسم التي أتمت بهما تجارة الجملة ، قبل التجارة الداخلية والبناء الرئيسي للصناعة بمدة . فقد صدر قرار في ٢٢ ابريل ١٩١٨ يعلن تأميم كل التجارة الخارجية ، وان تكون كل المعاملات التجارية مع الدول أو البيوت التجارية الأجنبية في الخارج باسم « الجمهورية الروسية وبواسطة أجهزة رخص لها بذلك » . وعهد بتنفيذ المرسوم الى قوميصرية الشعب للتجارة والصناعة التي تقوم بإنشاء مجلس للتجارة الخارجية يقوم بهذه المهمة - على أن يضم المجلس ممثلين للمجلس الاقتصادي الأعلى وفروعه ، وللتعاونيات والنقابات ، وحتى للمنظمات التجارية الخاصة (١) . وبذلك أتمت التجارة الخارجية تأمينا كاملا غير مشروط ؛ ولكن طالما ظل ذلك القدر الكبير من الانتاج والتوزيع خارج نطاق السيطرة العامة فان أجهزة احتكار التجارة الخارجية كانت مضطرة الى الاعتماد على المشروعات التعاونية والخاصة التي تعمل على أساس العمولة (٢) ، وكذلك على فروع المجلس الاقتصادي ومراكزه المحلية ، في تمويلها الداخلي . وكان التناقض متávلا في الموقف . بيد ان الأمر الأكثر خطورة بكثير كان النقص في البضائع والنقص في الموظفين . وقد اعترف ميلوتين فيما بعد بأن ذلك لم يحل شيئا من الناحية العملية .

« ان الصعوبة الرئيسية في تنفيذ المرسوم هي طبعا خلق جهاز غير مركزي في الخارج للقيام بالمشتريات وتركيز البضائع في يد الدولة . ولا بد من خلق هذا الجهاز ، اذ لا وجود له من قبل . . . ولن تقوم عملية

(١) « Sobranie Zakonov 1917-1918 » رقم ٣٣ ، المادة ٤٣٢ .

(٢) يبدو أن برونسكي وجد شيئا من الصعوبة في المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا في الدفاع من هذا الأسلوب ضد النقد الذي وجهه « اليسار » انخرمت . « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٦٠ .

(١) ف . ب ، مليونين الرجوع السابق ، (الطبعة الثانية ١٩٢٩) .

كانت السياسة المالية للبلاشفة قبل ثورة أكتوبر تنلخص في مطلبين تكرر التعبير عنهما وتؤكداه مرارا ، تأميم البنوك والغاء الالتزامات المالية للحكومة الروسية السابقة . وبالإضافة الى هذين المطلبين كان المؤتمر السادس للحزب في أغسطس ١٩١٧ - الذي كان أول مؤتمر يهتم بالمسائل المالية - قد دعا الى « إيقاف إصدار العملة الورقية فوراً ، وإلى عدة إصلاحات مالية مختلفة ، بما فيها فرض ضريبة على الممتلكات و » ضرائب غير مباشرة مرتفعة على الأدوات الكمالية » ، وإصلاح ضريبة الدخل (١) . وكانت هذه التطلعات تعتبر حركات للحط من مركز الحكومة المؤقتة وأثبتت عجزها أكثر مما تعتبر بنوداً في برنامج إيجابي . ولم يبدل مجهود في التفكير في كيفية تنفيذها . وكانت أول خطوة بعد ثورة أكتوبر هي تحقيق المطالب الكبير الخاصة بتأميم البنوك والغاء الديون . وشغل تنفيذ هذه الخطوة الفترة حتى توقيع معاهدة برست ليتوفسك . ولم تواجه القضايا الأوسع للمالية والسياسة المالية بصورة جدية لأول مرة إلا بعد أن انتهت أزمة برست ليتوفسك .

وكان تأميم البنوك أبسط بند في البرنامج المالي البلشفي . ويرجع مفهوم استخدام البنوك كأدوات للسيطرة على الاقتصاد المنظم الى سان سيمون (٢) ، كانك مركز بارز في التقليد الاشتراكي في القرن التاسع عشر . وفي نهاية القرن بدا أن الدور المسيطر الذي قامت به البنوك في جميع أنحاء أوروبا ، وبخاصة في ألمانيا ، في تنمية الصناعة يؤيد تماما هذه النظرية عمليا . وكان كتاب هلفردنج Finanzkapital ، الذي نشر في ١٩٠٩ ، يعتبر من جانب الماركسيين إضافة ممتازة للنظرية الماركسية ، وكان من مصادر الوحي الرئيسية للنين في « الإمبريالية : أعلى مراحل الرأسمالية » . وفي هذا الكتاب ذهب هلفردنج الى أن الاستيلاء على ستة مصارف كبرى في برلين يعني اليوم الاستيلاء على أهم قطاع في الصناعة

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٢١) ، ص ٢٥٧

(٢) أورد لنين الفقرة الحاسمة في هذا الموضوع من سان سيمون من مصدره في نهاية « الإمبريالية آخر مراحل الرأسمالية » (دراسات XX ص ١٧٤ - ١٧٥) .

كان يتضمن هذا البند العام ذا المغزى : « من الشروط الضرورية بالنسبة لروسيا ، بوصفها دولة محايدة ، أن تنشئ علاقات مع دول الوسط وكذلك الاحتفاظ بالعلاقات مع دول الوفاق وتوسيعها لانعاش اقتصادها القومي » (١) .

ويقول لارين انه اثناء شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ وضع خطة لاتفاق تجاري مع الولايات المتحدة بمنحها امتيازاً في كامشتكا مقابل أغذية أو قرض ، ولكن رادك وحده هو الذي أخذها مأخذ الجد (٢) . ومع ذلك ، فعندما عاد الكولونيل روبنز الأمريكي الى الولايات المتحدة من موسكو في مايو ١٩١٨ كان يحمل معه عرضاً عاماً بامتيازات على الأسس التي جاءت في بيان رادك (٣) ، ووصف برونسكي أمريكا في المؤتمر الأول لمجلس الاقتصاد القومي لعموم روسيا بأنها « البلد الوحيد الذي يستطيع أن يرسل إلينا شيئاً ننشئ به اقتصادنا القومي » (٤) . وكانت مثل هذه الخطط في ذلك الوقت طوبائية . ولكن المشروع العملي أكثر بعقد اتفاق مع ألمانيا ثبت أيضاً انه غير ممكن التحقيق عمليا . واستمرت عملية بناء التجارة السوفيتية الخارجية طوبة فوق طوبة طوال السنوات الثلاث التالية ، وكانت عملية طويلة ومضنية . ولكن مما يدعو الى التأمل ان الخطوط العريضة لسياسة الامتيازات التي اتبعتها الحكومة السوفيتية بعد ذلك بعدة طويلة كانت قد وضعت بشيء من التفصيل منذ ذلك الوقت المبكر .

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) ص ٢١ : وكان البيان متضمناً في تقرير شيرشين الى المؤتمر الخامس لسوفيئات عموم روسيا بعد ذلك بأسابيع قليلة .

(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ ، نوفمبر ١٩١٨ ص ٢٠ . وكانت هناك آمال منتشرة من مساعدة من الأمريكيين ، وقد أمرب أحد المتحدثين في المؤتمر الأول للنقابات في يناير ١٩١٨ من اقتناعه بأن الولايات المتحدة « بما لديها من احتياطي من الذهب زائد عن الحد » لا تستطيع أن تمتنع من أن « تصد راسمالها المالي الى بلاد مثل روسيا ، وبخاصة سيبيريا » « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩١٨ - ص ١٦٧ .

(٣) سنناقش هذا العرض في القسم الخامس .

(٤) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٦٣

الكبيرة (١) . وقال لنين منذ وقت طويل ان فشل كوميون باريس في الاستيلاء على البنوك كان من الأسباب الرئيسية في سقوطه (٢) . وعاد المرة تلو المرة في كتاباته في ١٩١٧ الى الأهمية الحيوية للبنوك المؤممة (٣) . وقد كتب بعد عودته الى روسيا « ان مجموعة من أصحاب المصارف تشرى من وراء الحرب » . ووصف البنوك بأنها « عصب الاقتصاد القومي . الرأسمالي » (٤) . وطالب مؤتمر الحزب في أبريل ١٩١٧ « بفرض سيطرة الدولة على جميع المصارف وتوحيدها في بنك مركزي واحد » (٥) . وأخيرا أعلن لنين ، في عشية ثورة أكتوبر ، وجهة النظر التقليدية في دور البنوك في ظل الاشتراكية بلا قيد ولا شرط .

« بدون المصارف الكبرى لا يمكن تحقيق الاشتراكية عمليا . فالمصارف الكبرى هي جهاز الدولة الضروري بالنسبة لنا لتحقيق الاشتراكية والذي نأخذه جاهزا من الرأسمالية . . . ان بنك دولة واحد (أكبر بنك لو أمكن) له فروع في كل حي وكل مصنع - هذا يمثل تسعة أعشار الجهاز الاشتراكي » (٦) .

(١) ر. هلفرديج « Das Finanzkapital » ١٩٠٦ - ص ٥٠٦ ، وقد أورد زينوفيف هذه الفقرة ، بدقة غير كاملة ، في مؤتمر حال للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني . المقتل في أكتوبر ١٩٢٠ .

(٢) لنين « دراسات » XIII ص ٨٢ : وقد سجلت هذه النقطة بصفة خاصة في برنامج ١٩١٩ .

(٣) نفس المرجع ص XX ٣٧٧ و XXI ص ١٤٦ - ١٦٨ .

(٤) نفس المرجع XX ١٥٦ و XXI ١٦٤ . ولم يكن هذا المفهوم غريبا على البلاشفة . وقد ذهب أوتوباور الى ان البنك القومي سيمير في ظل الاشتراكية « السلطة الاقتصادية العليا » ، والجهاز الإداري الرئيسي للاقتصاد » ، وان تأمين المصارف في ذاته سيتيح للمجتمع « القدرة على تنظيم العمالة فيها تبعا لخطة وتوزيع موارده توزيعا عقلانيا بين فروع الإنتاج » (Der Weg Zum Sozialismus » ١٩٢١ - ص ٢٧) . وظل هذا الاعتقاد في التنظيم المالي كأداة للسيطرة على السياسة الاقتصادية سائدا بعد ذلك في العالم الرأسمالي .

(٥) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ ص ٢٢٧ .

(٦) لنين « دراسات » XXI ص ٢٦٠ .

وعندما حان الوقت وجد النظام الجديد ان سياسته تفرضها ، في هذا الشأن كما في غيره ، الضرورات القائمة بقدر ما تفرضها بنود برنامجه . وكان النظام المصرفي الروسي ينقسم الى ثلاثة اقسام . فعلى رأسه كان يوجد « بنك الدولة » الذي كان في الحقيقة أحد الإدارات الحكومية : وبمقتضى قانونه الأساسي كان « خاضعا مباشرة لوزير المالية » . وكان يسيطر على العملة والائتمان (وكان له احتكار اصدار العملة الورقية منذ ١٨٩٧) ، ويقوم بعمل المصرف للحكومة والمؤسسات المصرفية الأخرى في البلاد ، وبصفة عامة كان يقوم بالوظائف المألوفة للبنك المركزي ، وان كان يتلقى أيضا ودائع من أشخاص ومشروعات خاصة ويقدم قروضا . وكان المركز التالي يحتله حوالى خمسين بنكا مساهما كبيرا تشتغل بالأعمال المصرفية العادية وتؤلف نواة النظام المصرفي ، وكان بينها « البنوك السبعة الكبار » تمثل أكثر من نصف الودائع (١) . ويجيء في المركز الثالث المصارف المتخصصة ومؤسسات الائتمان التي تخدم فروعا معينة من الإنتاج أو التجارة أو جماعات معينة من السكان . وكان حجم هذه المصارف يختلف من موسكو وباروديني بانك ، الكبير ، بنك التعاونيات ، الى البنوك المحلية الصغيرة .

وفي مبدأ الأمر اهتمت السلطات السوفيتية بالراقبين الأولين (٢) . وكان أول رد فعل من جانب المصارف لاستيلاء البلاشفة على السلطة هو محاولة شل السلطة الجديدة بفرض المقاطعة المالية عليها . فكانت لا تفتح أبوابها الا ساعات معدودة في النهار أو لا تفتحها مطلقا ، وتحدت المسحوبات ، ولم يعد هناك ائتمان أو نقد لمواجهة حاجات الإدارة أو لدفع

(١) م. س. اتلاس « Natsionalizatsiya Bankov v SSR » ١٩٤٨ ص ٦ ، وبه احصاءات ، ص ١٠ ، تدل على ان واسمال المصارف المساهمة تضاعف مرتين تقريبا بين ١٩٠٠ و ١٩١٧ ، وان المساهمة الأجنبية التي كانت لا تكاد تفكر في ١٩٠٠ ارتفعت الى ٣٤ في المائة في ١٩١٧ ، وكان ٤٧٪ من رأس المال الأجنبي فرنسيا و ٣٥٪ ألمانيا .

(٢) يوجد سجل كامل ، وان كان بروح معادية ، لتأمين البنوك بقلم نقيب رئيس اللجنة المركزية للمصارف الروسية في بتروجراد ، في كتاب ١ - اشتباين « Les Banques de Commerce Russes » ١٩٢٥ ص ٧٤ - ١٠٨ .

« المؤسسات الرسمية والاجتماعية » و « المشروعات التجارية أو الصناعية لدفع أجور العمال » (١) .

وكان هذا الاجراء الأخير بوضوح محاولة للتغلب على مقاومة المصارف المساهمة التي استمرت طوال هذه الفترة تعامل بتسامح كبير وباحترام للقانون . وعندما أدى توقف بنك الدولة الى شل نشاطها بحرمانها من النقد ، دعا أوبلنسكى مديري المصارف الى اجتماع استمر ثلاثة أيام . وكانت النتيجة اتفاقا تعهد بنك الدولة بمقتضاه بضمان تمويل البنوك بالنقد ، وأن تعمل المصارف الخاصة تحت اشراف بنك الدولة وتخضع حساباتها له (٢) . وثبت بعد ذلك ان هذا الحل لا يمكن تطبيقه ، ولم يعيش طويلا . ففي صبيحة ١٤ ديسمبر ١٩١٧ احتلت الجنود البنوك الخاصة الرئيسية في العاصمة (٣) . وفي آخر النهار قال لنين في اجتماع للجنة التنفيذية المركزية ان اصرار المصارف على اقامة العراقل هو وحده الذى أرغم الحكومة على استخدام الاكراه :

« لكى نطبق الاشراف دعوناهم ، الرجال الذين يديرون البنوك ، ووضعنا معهم الاجراءات ، التى وافقوا عليها ، الكفيلة بدمهم بالنقد بشروط معينة للاشراف الكامل ... لقد أردنا أن نسير فى طريق الاتفاق مع المصارف ، ومنحناها قروضا لتمويل الصناعات ، ولكنها بدأت التخريب على نطاق لم يسبق له مثيل ، وأرغمنا التجربة على فرض السيطرة بأساليب أخرى » (٤) .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢ ، المادة ٤٢ .

(٢) يوجد اكمل سجل لهذه المفاوضات فى ١ . ابشتاين ، الكتاب السابق

(٣) وتم احتلال مصارف موسكو فى اليوم التالى !! « ابشتاين - المرجع السابق - س ٨٠ » .

(٤) لنين « دراسات » XXII من ١٣٢ . ولكن بعد ذلك بشهر تحت لنين بنجمة مختلفة فى المؤتمر الثالث لسوفيات عموم روسيا : « لقد تصرفنا ببساطة دون أن نخشى نقد « المتصلين » ، أو بالأحرى « غير المتصلين » الذين يساندون البورجوازية والذين اتخذوا من علمهم حرية تجارية . لقد قلنا : لقد سلحتنا العمال والفلاحين ، واليوم لنسهم يحتلون البنوك الخاصة ، وعندما يفعلون ذلك ، عندما تكون السلطة فى يدينا ، عندئذ فقط نناقش الخطوة التالية . وفى اليوم التالى احتلت البنوك ، وفى المساء أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارها » . (نفس المرجع XXII من ٢١٢) .

الأجور فى المصانع التى يسيطر عليها العمال (١) . وصدر مرسوم فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٧ يأمر البنوك باستئناف عملها ودفع الشيكات المسحوبة عليها ويهدد المديرين المتنعين بالحبس . ولكن أعلن أن المرسوم صدر لمصلحة المودعين وحدهم ، وأنكر أن هناك نية لمصادرة رهوس أموال المصارف (٢) . ولعله مما لا يدعو الى التعجب أن يؤخذ مثل هذا الأمر الذى صدر مع هذه الاعتذارات على أنه علامة ضعف ويكون نصيبه التجاهل . ولكن لم يكن قد مضى على الثورة أسبوعان حتى أرغم النقص فى النقد السائل الحكومة على التصرف ، وان كان - حتى عند ذلك - فى تردد وبدون اقدام . ووجهت الجهود الى بنك الدولة ، الذى صار يعتبر اسما وقانونا أحد أجهزة الحكومة السوفيتية ، أولا . ففي ٧ نوفمبر ١٩١٧ أرسل نائب قوميسير الشعب للمالية ، منزسكى ، طلبا رسميا الى مدير البنك باسم اللجنة العسكرية الثورية بقرض بمبلغ عشرة ملايين روبل لسد حاجات مجلس القوميسيرين . ولما رفض البنك الطلب ذهب منزسكى فى نفس اليوم بعد الظهر مع فرقة من الجنود ، وقرأ على موظفى البنك المجتمعين نص أمر رسمى من حكومة العمال والفلاحين بتسليم عشرة ملايين روبل (٣) . واحتل الجنود المكان . ولكن لا وجود للجنود ولا النداء الذى أصدرته اللجنة التنفيذية المركزية للسوفيات فى اليوم التالى الى « المخلصين » من الموظفين (٤) أوقف المقاطعة . وبعد ذلك بفترة أيام تجاهل البنك مرسوما آخر يتضمن تعليمات باصدار قرض قصير الأجل لمجلس القوميسيرين قدره ٢٥ مليون روبل ، وفى نفس اليوم عينت الحكومة أوبلنسكى « قوميسير الدولة » للبنك ، وفى ١٧ نوفمبر أصدرت مرسوما آخر بتعليمات لأوبلنسكى بتقديم المليونى روبل المطلوبة لمجلس القوميسيرين ، وأن يدفع ، كاجراء مؤقت مدته ثلاثة أيام ، ما تطلبه

(١) نفس المرجع ص ٧٥ - ٧٦ ، ويقول بيان بلشفي بعد ذلك بمدة انه كان هناك « اتفاق بين اصحاب المصانع والمصارف على ألا تعطى المصارف نقودا للمصانع التى يسيطر عليها العمال » « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٧٤ .

(٢) « Denezkone Obrashchemie i Kreditanay Sistema Soyuz SSSR »

Za 20 Let (١٩٢٩) ص ١

(٣) يوجد هذا الامر فى كتاب م . س . ا. السابق الذكر ص ٧٢ - ٧٣ نقلا من سجلات غير منشورة .

(٤) « Protokoly Zasedanii VTsIK 2 Sozyva » ١٩١٨ ص ٤٤ .

مال البنوك الخاصة المؤمنة الى بنك الدولة ، وألغيت أسهمها رسميا وجعل التعامل معها عملا غير قانوني (١) . وفي ابريل بدأت المفاوضات ثانية فجأة مع ممثلي البنوك ، ووضع اتفاق فعلا تعود البنوك الخاصة بمقتضاه الى العمل في صورة مشروعات مؤمنة ، ولكن تحت الإدارة المستقلة لمديريها السابقين (٢) ؛ الاجراء المالي المقابل لمقاضات مرسوكي مع الصناعيين (٣) . ولكن برغم أن هذه المشروعات كانت تتفق مع مذهب « رأسمالية الدولة » الذي دعا اليه لنين في ذلك الوقت ، فانها قوبلت بمعارضة قوية من اليسار ، وسقطت خطة إعادة البنوك الخاصة الى الحياة مع ما سقط . واحتفظت الفئة الثالثة من البنوك المتخصصة او المحلية ومؤسسات الائتمان بوجود مستقل بضعة أشهر بعد ذلك (باستثناء بنكي الرهونات الزراعية اللذين كانا ملكا للدولة أصلا وأعلنت تصفيتهما (٤) وادماجها في بنك الدولة) . وقد أنهى معظمها أعماله خلال عام ١٩١٨ . وكان من آخر ما بقي منها « موسكو ناروديني بنك » ، البنك المركزي للتعاونيات . اذ صدر في ٢ ديسمبر ١٩١٨ مرسوم بإنهاء وضعه المستقل وحول فروعه الى فروع تعاونية لبنك الدولة (٥) . وفي

(١) « Sobranie Uzakononii 1917-1918 » رقم ١٠ - المادة ٢٩٥ .

(٢) توجد تفاصيل المفاوضات في كتاب أ . إشتاين ، المرجع السابق ١٩٢٥ ص ٩٦ - ١٠٦ ، الذي يلاحظ « الدهشة الكبرى لدى ممثلي البنوك » عندما رأوا استعداد الفاضين السوفيت لقبول مثل هذا الاتفاق . وقال ساندول في تقريره في ١٤ ابريل ١٩١٨ ان جيكونسكي استطاع الحصول على تأييد « كوميسري الشعب الرئيسيين » بما قيمه لنين وتروتسكي على إلغاء تأمين البنوك . (ج . سادول « Bolchevique Notes sur la Révolution » ١٩١٩ ص ٣٠٩) ، وقد ظلت الشائعات بأن جيكونسكي يؤيد إلغاء التأمين في البنوك مستمرة الى أن أكرها في المؤتمر الأول لمجلس الاقتصاد القومي للمعوم روسيا في مايو ١٩١٩ « Trudy I Vsesoy. S'ezd Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٢٢ .

(٣) انظر ص ٨٨ - ٩١ من هذا المجلد .

(٤) « Sobranie Uzakononii 1917-1918 » رقم ٤ - المادة ٥٦ . وما يدل على أن هذا المرسوم كان كثيره أسهل في الإصدار منه في التنفيذ أن كوميسر الشعب للمالية أصدر أمرا بعد ذلك بإعفاء تقريرا يتضمن تعليمات مفصلة بتصفية البنكين « Sbornik Dekret. i Rasporyashevii Po Finansam » ١٩١٩ ص ٥٤ - ٥٥ .

(٥) « Sobranie Uzakononii 1917-1918 » رقم ٩٠ - المادة ٩١٢ . وقد قال كرتسكي بعد ذلك صراحة أن السبب في التأخير في الاستيلاء على « موسكو ناروديني بنك » هو أن : « ثورة أكتوبر قمتا بها مع كل الفلاحين الذين حاربوا معنا من أجل السلطة والأرض . ولو أننا هاجمنا هذا البنك في ذلك الوقت لكنا بلا شك أغضبنا قسما من الفلاحين الذين كانوا الى جانبنا وأضعفنا بذلك ضرباتنا الموجهة الى العدو المشترك »

ثورة البلاشفة - ١٩٤٥

وشرح سوكونلينكوف ، أحد الخبراء الماليين في الحزب والذي صار كوميسيرا للشعب للمالية فيما بعد ، للجنة التنفيذية المركزية أن البنوك تمول المعارضة وأعمال التخريب وتتهرب من السيطرة بتقديم حسابات مزورة (١) . وفي نهاية الاجتماع وافقت اللجنة التنفيذية المركزية على مرسومين صدرا بعد ذلك . وأعلن الأول أن المصارف احتكار للدولة وادمجت البنوك الخاصة في بنك الدولة (٢) ، وينص الثاني على فتح جميع الخزائن الخاصة ومصادرة الذهب والمعادن النفيسة ووضع النقود باسم أصحابها في بنك الدولة (٣) . وبعد ذلك بفترة وجيزة تغير اسم بنك الدولة الى البنك الأهلي أو بنك الشعب . فقد كانت كلمة « الدولة » لا تزال تحمل معنى سيئا توجه أذان البلاشفة في هذه المرحلة من الثورة . ولكن حتى في ذلك الوقت كان إصدار مراسيم التأمين أسهل من تنفيذها . وقد قال لنين في المؤتمر الثالث للسوفييتات « ليس هناك شخص واحد بيننا يتصور أن مثل هذا الجهاز الماكر الدقيق ، الجهاز المصرفي الذي نما خلال عصور نظام الانتاج الرأسمالي ، يمكن تحطيمه أو قلبه في أيام قليلة . ولم نقل ذلك قط . . . أننا لا نقلل من شأن المصاعب التي تعترض طريقنا ، ولكن الشيء الرئيسي أنجزناه فعلا » (٤) .

وبعد بضعة أسابيع من إصدار المرسوم حدث اضطراب بين موظفي البنوك أدى الى اطالة فترة المقاومة ، ولم تعد البنوك الى العمل في ظل الإدارة الجديدة الا في منتصف يناير ١٩١٨ (٥) . وفي فبراير نقل رأس

(١) « Protokoly Zasedanii VTsIK 2 Sozyva » (١٠١٨) ص ١٤٩ .

(٢) « Sobranie Uzakononii 1917-1918 » رقم ١٠ - المادة ١٥٠ . وعندما أثير هذا القانون بعد ذلك بسنوات عديدة في مجلس اللوردات قال لورد كافى « انه اقرب الى بيان لسياسة محدودة منه الى تشريع صادر يجب تنفيذه مباشرة » (« تقارير القانون » مجلس اللوردات - ١٩٢٥ ص ١٢٤) . وفي حالة أخرى بعد ذلك علق محام روسي على هذا القول بأنه « اذا سمح لي ، لا أستطيع الموافقة على ذلك ، وكل انسان في روسيا احس في داخلته بأنه ليس مجرد بيان بسياسة محددة » (« تقارير القانون » ١٩٢٢ ص ٦٢٩) . وكانت المراسيم السوفيتية الأولى كثيرا ما يشوبها نقص في الصياغة الرسمية ، حيث كان واضعوها هم أعضاء مجلس القوميسريين لا محامون .

(٣) « Sobranie Uzakononii 1917-1918 » رقم ١٠ ، المادة ١٥١ .

(٤) لنين « دراسات » IIIXX ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٥) م نيليس برايس « ذكرياتي عن الثورة الروسية » (١٠٢١) ص ٢١١ ، حتى ١٢ يناير ١٩١٨ أعلن لنين تسليم ٥٠٠٠٠ من موظفي البنوك . وما هو جدير بالملاحظة أن الاجراءات التي اتبعت في تأمين البنوك والصناعة كانت مختلفة وان العقبات التي ووجهت كذلك كانت مختلفة : ففي حالة البنوك لم يكن للعنصر البرولتاري وجود وبذلك تخطيت مرحلة سيطرة العمال .

نفس اليوم صدر مرسوم يزيل وضعا غير طبيعي فيعلن رسميا تصفية
كل البنوك الأجنبية التي تعمل في إقليم جمهوريات روسيا السوفيتية
الاشتراكية الفدرالية (١) .

وكان البند الرئيسي الآخر في البرنامج المالي البلشفي هو إلغاء
قروض الدولة والتزاماتها . وكان ذلك أسهل من تأميم البنوك كما قال
لنين في المؤتمر الثالث للسوفييتات (٢) . وكان مبدأ عدم الاعتراف
بديون الحكومة القيصرية من جانب النظام البلشفي قد أعلن لأول مرة في
« بيان فيبورج » المشهور الذي أصدره سوفيت بتروجراد في ديسمبر
١٩٠٥ لمرقلة محاولات الحكومة في الحصول على قروض جديدة من
الخارج . وكان البيان ينطبق بصفة خاصة على الالتزامات الخارجية ؛ ولم
يتضمن القروض الأقل أهمية التي اقترضتها الحكومة الروسية في السوق
الداخلية . وكانت أول خطوة للحكومة السوفيتية هي مرسوم صدر في
٢٩ ديسمبر ١٩١٨ بإيقاف دفع أية فوائد أو أقساط للاسهم والسندات
ويحرم التعامل فيها (٣) .

ثم صدر في ٢٨ يناير مرسوم مفصل يشمل القروض الأجنبية
والمحلية التي استندانتها « حكومات أصحاب الأراضي والبورجوازيين
الروس » . وألغيت القروض الأجنبية بلا شرط . أما القروض الداخلية
فقد استثنى منها صغار المستثمرين بما لا يزيد على ١٠٠٠٠ روبل ، إذ
تحول سنداتهم إلى قرض جديد لجمهوريات روسيا السوفيتية ؛ ولا يعطى
عن سندات الخزنة والقروض القصيرة الأجل فائدة ، ولكنها تستمر في
التداول بوصفها عملة (٤) . ولم يثر المرسوم اهتماما خاصا في روسيا .

— ولكن عندما رأينا عملية الانقسام قد بدأت في الريف قررنا الاستيلاء على بنك موسكو
ونحن نعلم أننا سنجد تأييدا من جانب ذلك الرافق في الريف الذي يتماطف منا —
الفلاحين الفقراء والمتوسطين « Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh
Pinotdelami ١٩١٩ — ص ٧٦ » .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩٠ — المادة ٩٠٧ .

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٢١٥ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٣ — المادة ١٨٥ .

(٤) نفس المرجع رقم ٢٧ — المادة ٣٥٣ . وقد جاء في تقرير في « العلاقات الخارجية
للولايات المتحدة ١٩١٨ : روسيا » (١٩٢٢) ص ٣١ — ٣٢ ، أن المرسوم كان قد وُفّق
عليه من جانب مجلس القوميين في ١ يناير ١٩١٨ ، ومن جانب اللجنة التنفيذية
المركزية في ٢١ يناير ١٩١٨ ، وتأكد تأجيل إصداره « لأسباب دولية » في .
« Narodnoe Khoz. » — رقم ٧٩ — المادة ٨٣٤ ص ١٩ .

حيث كان من المسلم به أن الحكومة لا تستطيع ، وليست على استعداد ،
للوفاء بالتزامات المالية للحكومات السابقة (١) . ولكنه أثار احتجاجات
رسمية وغير رسمية عنيفة في بلاد الحلفاء ، وأصدر الممثلون الأجانب في
بتروجراد مذكرة بأنه « لا قيمة له فيما يتصل بمواطنيهم » (١) ، وظل
سنوات عديدة موضع نقاش حاد مستمر .

وفيما عدا هذين المطلبين ، بتأميم البنوك وإلغاء الديون ، كانت
مفاهيم الزعماء البلاشفة في الشئون المالية متميزة وغير متبلورة ،
ووجهت المشاكل الجارية في البداية من زاوية القواعد المالية الكلاسيكية
تماما . فلم يكن هناك في الأسابيع الأولى للثورة من يجادل في مبادئ
المالية العامة البورجوازية المقررة مثل مبدأ وجوب موازنة الميزانية ،
ومبدأ أن إصدار العملة الورقية بغير حدود لمواجهة الانفاق العام شر يجب
إيقافه بأسرع ما يمكن ، وأن الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير
المباشرة على الكماليات هي الوسيلة السليمة للحصول على إيرادات .
والواقع أن هذه المبادئ لم يكن تطبيقها ممكنا في روسيا السوفيتية في
شتاء ١٩١٧ — ١٩١٨ . ولكن هذا العجز كان لا يزال يعتبر مؤقتا فقط
ويمائل العجز الذي حدث بالنسبة لجميع الدول الأوروبية الكبرى المحاربة
ولبعض الدول المحايدة . فعندما تولت الحكومة السوفيتية السلطة في
روسيا كانت كل البلاد الأوروبية تقريبا تحصل على قسم من إيراداتها
باستخدام المطابع في إصدار العملات الورقية . وكان الفرق الوحيد
بينها وبين روسيا ارتفاع نسبة مواجهة المطالب المالية بهذه الطريقة ، ولم
يكن في ذلك شيء يتعلق بالبلشفية . فالعجز في الميزانية الروسية كان
قد بلغ فعلا ٣٩ في المائة من مجموع الانفاق في ١٩١٤ ؛ وفي السنوات
الثلاث التالية ارتفع إلى ٧٤ و ٧٦ و ٨١ في المائة على التوالي (٢) .

وقد انعكس هذا العجز في تضخم تقدي متزايد . وكان الروبل
الروسي قد حافظ ، بعد الإصلاح النقدي الذي أجراه ويت في ١٨٩٧ ،

(١) لم ينفذ البند الخاص بتحويل السندات التي أقل من ١٠٠٠٠ روبل إلى
دين على جمهورية روسيا السوفيتية حيث لم يكن في حيز الامكان طرح هذا القرض ،
وفي أكتوبر ١٩١٨ صدر مرسوم بتقييد قيمة هذه السندات في حسابات بأسماء أصحابها
في بنك الدولة . « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٧٩ — المادة ٨٣٤ .

(٢) « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، ١٩١٨ : روسيا » (١٩٢٢)
ص ٣٣ .

(٣) « Na Novykh Putakh » ١٩٢٣ II — ص ٢ .

على قيمة ثابتة الى ١٩١٤ ؛ وفي ذلك الوقت كان اصدار العملة الورقية قد بلغ ١٦ بليوناً من الروبلات يغطيه كله تقريباً احتياطي الذهب لدى بنك الدولة . وبين اندلاع الحرب وفبراير ١٩١٧ هبط احتياطي الذهب جدا وزادت العملة المتداولة الى ما يقرب من عشرة بلايين روبل . وبين ثورة فبراير وثورة اكتوبر زادت العملة المتداولة تسعة بلايين أخرى (١) . ولكن مشكلة العملة لم يعتبرها الزعماء البلاشفة ذات أهمية كبرى ، واستمرت الحكومة تطبع الاوراق النقدية لمواجهة الاحتياجات . ولم يكن العالم الحديث قد شهد من قبل انخفاض سعر العملة بهذه الصورة التي تؤدي الى كارثة في كل من روسيا وألمانيا ، ولم يهتم بها أحد باعتبارها شيئاً يمكن أن يحدث قبل ذلك . وقد بذلت « الحكومة المؤقتة » محاولة لعقد ماسمي « قرض الحرية » في السوق الداخلي ، ولكن المحاولة باءت بالفشل . وجاء المرسوم السوفيتي بإلغاء التزامات الحكومات الروسية السابقة فأغلق الباب لفترة من الزمن في وجه أى اقتراض داخلي أو أجنبي ؛ ومع هبوط العملة وفوضى الادارة كانت الضرائب تقل قيمتها كمصدر للدخل . وهكذا كانت المطبعة هي المصدر الكبير الوحيد للدخل المتاح للحكومة السوفيتية . واستمرت العملية أوتوماتيكياً إبان الشهور القليلة الأولى بلا تعليق تقريباً ، وإن كان لنين قد عبر عن الرأي السائد عندما أعلن في مايو ١٩١٨ أن « ادارة الشؤون الداخلية بمساعدة المطبعة بالطريقة التي استخدمت حتى الآن لا يمكن تبريرها الا على أساس أنها اجراء مؤقت » (٢) ، وفي أثناء هذه المدة كلها ارتفع تداول العملة بنفس المعدل الذي ارتفع به في ظل الحكومة المؤقتة . وأضيف الى هذه الزيادة الاعتراف القانوني بالسندات التي لا تزيد قيمتها الاسمية على ١٠٠ روبل من قرض الحرية الذي أصدرته الحكومة المؤقتة ، ثم بالفوائد التي لم تدفع عن قروض الحكومة والتي استحققت قبل مرسوم الالغاء ، ثم أخيراً بسندات الخزنة والالتزامات القصيرة الأجل (٣) .

وكان المقصود بهذه الاجراءات تخفيف اعباء صغار المستهلكين.

(١) توجد احصاءات من الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٧ في كتاب ا . ز . آرنولد « المصارف والائتمان والنقد في روسيا السوفيتية » (نيويورك ١٩٣٧) ص ٢٧ - ٥٣ . وقد حدث أيضاً توسع سريع في الائتمان المصرفي وتوجد تفاصيله في كتاب م . س . افلاس ، المرجع السابق ، (١٩٤٨) ص ٢٨ و ٣٦ - ٣٧ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ١٩ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢٤ - المادة ٣١ ، ورقم ٣٩ -

وتخليص الخزنة جزئياً من الالتزامات التي لم تستطع مواجهتها مباشرة . ولكنها أدت الى زيادة أخرى في تداول النقد دون الالتجاء رسمياً الى المطبعة .

وكان فرض الضرائب في الفترة الأولى للنظام الجديد متقطعاً وبلا رابط . ولم يكن هناك تفكير حتى ذلك الوقت في الخروج على المبادئ الكلاسيكية للضرائب . وكان البرنامج الاصلى للحزب الذي أقر في ١٩٠٣ قد طالب بـ « الغاء كل الضرائب غير المباشرة وفرض ضرائب تصاعدية على الدخول والميراث كشرط أساسي للتحويل الديمقراطي في بلادنا (أى كجزء من برنامج الحد الأدنى للثورة البورجوازية الديمقراطية) » (١) . وكرر لنين في الحديث الذي ألقاه في مايو ١٩١٨ وأشارنا اليه من قبل ان « جميع الاشتراكيين ضد الضرائب غير المباشرة ، حيث ان الضريبة الوحيدة الصحيحة من وجهة النظر الاشتراكية هي ضريبة الدخل التصاعدية وضرائب الملكية » (٢) . ولكن سرعان ما صار من الواضح ان كل ذلك كان ، في الظروف السائدة ، آمالاً لا جدوى منها - مجرد شيء يحل محل السياسة المالية الجديدة . فما دام الاقتصاد كله في حالة انهيار ، والسياسة الاقتصادية موجهة نحو استئصال الدخل الخاصة الكبيرة ، لم يكن التفكير في زيادة حصيلة ضرائب الدخل أو إعادة تنظيم النظام المالي في حيز الامكان جدياً . فلم يكن لدى النظام الجديد في ذلك الوقت طموح لاكثر من الحياة يوماً بيسوم على الموارد التي خلفها له سابقوه . وكان أول تشريع مالي له مرسوما صدر في ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ بتقديم الموعد النهائي لدفع ضريبة الدخل على أساس المعدلات التي وضعتها الحكومة المؤقتة مع زيادة عقوبة عدم الدفع ؛ كما صدر مرسوم آخر في نفس اليوم يتضمن تعديلات طفيفة في فرض ضرائب الطباق (٣) . ولعل هذين المرسومين هما أول مرسومين سوفيتيين يتعلقان بتطبيق وتنفيذ تشريعات أصدرتها حكومة روسية سابقة . وفي يناير ١٩١٨ صدر مرسوم يشير الى أنه قد لوحظ أن ضريبة الملاهي الموروثة من الحكومة المؤقتة لا تطبق وطالب بتطبيقها بدقة في المستقبل (٤) .

(١) « VKPB » Rezol. I (١٩١٤) ص ٢٦ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ١٩ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥ - المادة ٧١ ورقم ١٢ - المادة

(٤) نفس المرجع رقم ١٤ - المادة ٢٠٥ .

النظام الجديد (٥) - ولكن العلاقات بين السلطات المالية المحلية والمركزية ظلت في حالة فوضى طوال ١٩١٨ .

بيد أن هذا لم يكن سوى عنصر ثانوي في المشكلة الضخمة التي واجهت الحكومة السوفيتية فيما يتعلق بالمالية العامة . ففي التحول العام في السياسة الذي أعقب معاهدة برست ليتوفسك ظهرت هذه القضايا وصارت موضع مناقشة جديّة لأول مرة . وقد استهل الفصل الخاص بالميزانية في دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذي كان يعد في هذا الوقت ، بإعلان أن السياسة المالية للجمهورية تعمل على دعم «الهدف الأساسي - تجريد البورجوازية ، واعداد الظروف للمساواة العامة بين المواطنين في الجمهورية في مجال انتاج الثروة وتوزيعها ، ، وانها لن تعزف عن «التدخل في حق الملكية الخاصة» . ولكن البنود التالية ، التي يفترض أن قوميسيرية المالية هي التي وضعتها ، جاءت بلا تجديد وكلاسيكية تماما . وفي ١٥ ابريل ١٩١٨ قدم جيكونفسكي ، قوميسير الشعب للمالية ، الى اللجنة التنفيذية المركزية ما كان يجب أن يكون بياناً بالميزانية ، ولكنه كان في الواقع اعترافاً بصعوبة قدرته على وضع ميزانية . وفي منتصف مايو عقد في موسكو الاجتماع السابق الاشارة اليه لمثل القطاعات المالية في السوفيتات المحلية ، وفي آخر مايو جرت أول مناقشة ناقدة كاملة لمبادئ السياسة المالية السوفيتية في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومي في عموم روسيا . ومن هذه المناقشات (ولا يوجد سجلات كاملة الا للثالثة) يمكن استخلاص صورة واضحة الى حد ما عن الاتجاهات المتصارعة التي بدأت تنبثق في ضوء التجربة القاسية .

وكانت وجهة النظر الرسمية التي مثلها جيكونفسكي يمينية بصفة عامة وتتبع بدقة المبادئ الكلاسيكية ؛ وقد ذهب جيكونفسكي الى أنه «مادامت لدينا تقود متداولة» (وفي هذا اشارة لمذهب اختفاء النقود) فانه من الضروري ان يستند اصدار العملة الى رصيد من الذهب . واعتقد أن مهمة قوميسيرية المالية هي خفض التقديرات المقدمة اليها من الادارات المنفقة الى أقصى حد ممكن ثم موازنة الإيرادات والمصروفات . وكان جيكونفسكي يجنح ، مثل وزراء الماليين التقليديين ، الى تفضيل الضرائب غير المباشرة ، وبرر ذلك بأنه في حين أن الاشتراكيين دعوا - بحق تماما - الى الضرائب المباشرة في ظل الرأسمالية ، فان عائداتها تناقص بصورة مستمرة مع القضاء على الرأسماليين . وهاجم بشدة فرض «مساهمات» بواسطة السوفيتات المحلية على أساس أنها غير سليمة في ذاتها ، وانها

وكان اول من قام بمبادرة ضريبية ثورية هي السوفيتات المحلية التي بدأت ، وقد حرمت من أي مورد آخر ، بفرض «مساهمات» من المواطنين الاثرياء على أساس تقديرات جزافية . ولكن لما بدأت السلطة المركزية تؤكد ذاتها بالتدريج لقي هذا الاجراء ، برغم ثورته ، معارضة قوية من قوميسيرية الشعب للمالية ؛ وربما كان جزء من السبب في ذلك اعتباره خروجاً على المبادئ المألوفة في الشؤون المالية ، وربما كذلك باعتباره اعتداء على حق الحكومة المركزية وحدها في فرض الضرائب (١) . وفي نهاية مارس ١٩١٨ أصدرت قوميسيرية المالية منشورا دوريا للسلطات المحلية بتحريم هذا الاجراء (٢) . واحتجت السوفيتات المحلية ، تؤيدها قوميسيرية الشعب للشؤون الداخلية ، على هذا التدخل في استقلالها الذاتي . وقضت اللجنة التنفيذية المركزية لصالح السلطات المحلية مؤيدة بذلك نظام «المساهمات» ضمنا (٣) . واعترف بحق السوفيتات المحلية في تغطية نفقاتها بفرض ضرائب في دستور الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الفدرالية الروسية . وكانت هذه نقطة البداية في نزاع بين السلطات المركزية والمحلية (٤) . وفي اجتماع ممثلي القطاعات المالية في السوفيتات المحلية الذي عقد في موسكو في مايو ١٩١٨ تحت رعاية قوميسيرية الشعب للشؤون الداخلية دعا المقرر الى الفصل الكامل للشؤون المالية المحلية عن السيطرة المركزية . وقد عنفه لنين على ذلك ذاهبا الى أن «المركزية الديمقراطية» شرط من شروط الاصلاحات المالية التي تتطلبها

(١) وقد حدثت بطبيعة الحال مساوئ في تقدير هذه المساهمات وفرضها ، وذكر جيكونفسكي ، قوميسير الشعب للمالية ، مثالا حالة طلب فيها مليوني روبل من مدينة صغيرة عدد سكانها ٥٠٠٠ في اقليم بيرم «Trudy I Vseross. S'ezd Soveto Narodnogo Khoz.» (١٩١٨ ص ١٤٢) .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٣١ - المادة ٤٠٨ .
(٣) «Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami» ١٩١٩ ص ٤٤
وكانت اللجنة التنفيذية المركزية في الواقع تصدق على ما لم تستطع منعه . وقد قال لنين في المناقشة : «إذا أردنا أن نطبق أي تقدير للضرائب فائنا سنواجه على الفور واقعة ان المناطق المختلفة تفرض فعلا ضرائبها الخاصة ، كما يترأى لها ، وكما تسمح الظروف المحلية» . «دراسات» XXII ص ٣٢٨ .

(٤) انظر المجلد الأول ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٥) لنين «دراسات» XXIII ص ١٨ - ١٩ ، وقد قيل فيما بعد أن هذا الاجتماع حدث في انفسال كامل عن قوميسيرية الشؤون المالية و «في جو من المصالح المحلية والحاجات المحلية والضرائب المحلية والميزانيات المحلية» «Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami» (١٩٢٩ ص ٤) .

تتطوى على افتتاحات على الصلاحيات الضريبية للسلطات المركزية (١) . ولم يختلف لنين ، الذي كان أكثر بياناته تفصيلا عن الموضوع في هذه الفترة هو ما قاله في اجتماع موسكو في مايو ، عن جيكونفسكى الا في التمسك بالتقليد القديم للحزب في تفضيل الضرائب المباشرة ، واقتراح تعميم ضريبة الدخل وجبايتها على دفعات شهرية - وهو اقتراح كان غير عملي بالمرّة . وكان اقل عداء من جيكونفسكى نحو « المساهمات » من ناحية المبدأ ، ولكنه سلم بأنها تنتمى الى فترة « القوة الانتقالية » ، وان الوقت سيحين لتركيز عملية فرض الضرائب (٢) . وكانت نقطة الضعف في الموقف الرسمي هي عدم امكان وضع أية ميزانية منسقة على هذه الأسس - او على أى أسس أخرى في ذلك الوقت . وفى اللجنة التنفيذية المركزية فى ابريل قدر جيكونفسكى نفقات نصف السنة الأول من النظام بمبلغ ٤٠ - ٥٠ بليوناً من الروبلات ولم يعط تقديراً للايرادات . وفى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى بعد ذلك بستة أسابيع قدر النفقات عن نصف السنة الأول بمبلغ ٢٠ - ٢٥ بليوناً والايادات بخمسة بلايين (٣) . ولكن من الصعب اعتبار أى من هذه التقديرات أكثر من مجرد تخمينات .

ولم تر المعارضة اليسارية ، التى كان المتحدث باسمها فى المؤتمر هو سميرنوف ، ما يدعو الى الدهشة فى عدم القدرة على وضع ميزانية (فالميزانيات الرأسمالية نفسها لم توضع الا على أساس سنوات من التجربة) ، كما لم تر ما يدعو الى القلق فى عجز الميزانية ، بشرط أن يكون الاتفاق فى أغراض مطلوبة . وبالمثل لم يكن هناك ما يدعو للأسف فى انخفاض قيمة العملة بسبب الاسراف فى استخدام المطبعة حيث انه

(١) يمكن دراسة رأى جيكونفسكى فى خطابه المسهب الى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومية لعموم دوه « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٢٩ - ١٤٣ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ١٩ - ٢٠ .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨ ص ١٤٠) . وقال جيكونفسكى فى مكان آخر (نفس المرجع ص ١٤٣) ان المطالب التى تقدمت بها الادارات المختلفة بلغت ٤٢ بليوناً وانها خفضت الى ١٤ بليوناً ، ولكن من الواضح ان هذه الأرقام لم تكن كاملة . وقد وافق مجلس القوميسريين على ميزانية لنصف السنة الأول فى ١١ يوليو ١٩١٨ « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥٠ - المادة ٥٧٩ . وبما للأرقام الرسمية بلغت النفقات فى هذه الفترة ١٧ بليوناً من الروبلات والايادات ٢٨ بليوناً . (ج . ي . سوكونيكوف وآخرين « السياسة السوفيتية فى المالية العامة » ١٩٢١ ص ١٢٦) .

« عندما يتم الانتصار الكامل للاشتراكية، لن يكون للروبل قيمة وسيكون لدينا تبادلاً لا نقود فيه » . ولا يتوقع أن تدر الضرائب المباشرة ولا غير المباشرة عائدات كبيرة فى الظروف القائمة ، ولكن يجب تشجيع نظام « المساهمات » (١) . ولم يحاول أحد فى المؤتمر أن يرد على سميرنوف : فهذا المذهب الراديكالى اما لم يفهم أو أنه اعتبر خيالاً لا يستحق التفكير الجدى . واتخذ سوكونيكوف ، الذى وضع التقرير الرئيسى للسياسة المالية ، موقفاً يعتبر متوسطاً من عدة نواح . فقد أصر على « الذهب » فى الصفقات الخارجية ، ولكنه رأى أن تحديد اصدار العملة فى الداخل بمقدار الذهب الذى يغطيه غير ضرورى ولا عملي . اذ يمكن ازالة الخطر من زيادة تداول العملة عن الحد بواسطة تحديد الأسعار : « فلا حاجة بنا الى استهداف تخفيض أسعار البضائع ، ولكن يجب ان نهدف الى جعل هذه الأسعار ثابتة فى كل مكان » . بيد أن سوكونيكوف لم ينبذ الضرائب ، بل على العكس ، ذهب الى أنه بدون فرض ضرائب مباشرة على الفلاحين « لا يمكن أن توجد روسيا » ولا تستطيع السلطة السوفيتية « تسير الاقتصاد » . وفيما يختص بعدم وجود ميزانية قال معزياً أن فرنسا لم تزل بدون ميزانية لسنة ١٩١٨ (٢) . وقد امتنع المؤتمر نفسه عن اصدار أى قرار فى شأن هذه المشاكل التى يبدو واضحاً أن لا حل لها . وكان اسهامه الوحيد ، الذى جاء عرضاً فى قراره عن التجارة والتبادل، يدل الى أى مدى لم تدخل الواقعية المالية فى تفكير موجهى السياسة الاقتصادية السوفيتية : فقد طالب « بزيادة الضرائب ، المباشرة وغير المباشرة ، وزيادة استخدام الشيكات والمد بشكل حاسم تماماً من سياسة اصدار العملة » (٣) . ونشبت الحرب الأهلية والسياسة المالية للحكومة السوفيتية لم تزل غير محددة أو متبلورة .

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٤٧

- ١٤٩ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٦ - ١٢٨ ، ١٧٣ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٤٨٣ .

شيوعية الحرب

(١) الزراعة :

اتفق بدء « شيوعية الحرب » في الزراعة مع القطيعة السياسية النهائية مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، الذين ظلوا في اللجنة التنفيذية المركزية وفي السوفيتات بعد استقالة الأعضاء الثوريين الاجتماعيين اليساريين من الحكومة في مارس ١٩١٨ . وكانت آخر مناسبة جلس فيها البلاشفة والثوريون الاجتماعيون اليساريون جنبا الى جنب على أساس من المشاركة الرسمية في الحكم هي الجلسة الثانية للمؤتمر الخامس لسوفيتات عموم روسيا في ٥ يوليو ١٩١٨ (عشية اغتيال ميرياخ) . ودارت المناقشة في هذه الجلسة بحدثة حول السياسة الزراعية أعلنت أثناءها سيبريدو نوبا انها « العدو اللدود للحزب البلشفي » (١) . وكانت سياسة الحكومة السوفيتية عرضة لهجوم الثوريين الاجتماعيين اليساريين من ثلاثة جوانب . فقد أعلن أحدهم أن فرق العمال البلشفية تقوم « بما يقرب من حرب تشنها المدينة على الريف » (٢) . وكان الثوريون الاجتماعيون دائما هم المدافعون التقليديون عن الريف ضد المدينة . وكانت « لجان فقراء الفلاحين » محاولة من جانب البلاشفة لنقل سلطة « لجان الأرض » ، التي كان الثوريون لا يزالون يتمتعون بالأغلبية في معظمها .

(١) « Pyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩١٨ ص ٥٥

(٢) نفس المرجع ص ٧٥

حيث كانت التفرقة بينهما تعكس حقيقة أن معظم الفلاحين المتيسرين حافظوا على ولائهم للثوريين الاجتماعيين، سواء اليمينيين أو اليساريين، في حين كان الفلاحون الفقراء، والأقل وعياً سياسياً، أكثر قابلية للوقوع تحت تأثير البلاشفة، وإن لم يكونوا قد انضموا إلى جانبهم فعلاً. وأخيراً، كان تشجيع الحكومة - مهما كان عديم الجدوى في ذلك الوقت - لإنشاء مزارع كبرى في الضياع المصادرة يتناقض مباشرة مع سياسة الثوريين الاجتماعيين في التوزيع على الفلاحين وتحريمهم لاستخدام العمل المأجور في الأرض. فسمعت في المؤتمر أصوات تشكو من أن الضياع لا تقسم في بعض المناطق التي يحتاج فيها الفلاحون إلى الأرض بشدة، وأن هناك عمالاً يستأجرون لفلاحيتها في تحد للمبادئ الاشتراكية الحقيقية (١). كما وجه هجوم مماثل إلى مرسوم صدر مؤخراً بتأميم الغابات ووضعها تحت إدارة جهاز مركزي للغابات - أول محاولة للإدارة المباشرة من جانب الدولة للموارد الطبيعية (٢).

ولما اعتبر الثوريون الاجتماعيون اليساريون خارجين على القانون نتيجة لاغتيال ميرباخ، لم تعد هناك أية معارضة في المركز للسياسة البلشفية البحتة فيما يتصل بالزراعة. وقد جاء الانتشار السريع لطوارئ الحرب الأهلية فجعل جمع الغلال من الفلاحين للمدن والجيش مسألة حياة أو موت، ومن الناحية الأخرى صار تزويد الفلاحين بالملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى أكثر صعوبة حيث كان الجيش يستولى على ما هو موجود منها. وهكذا لم يكن هناك بديل لتتهدد حملة المصادرة عن طريق جهاز فرق العمال ولجان فقراء الفلاحين.

ولم يكن ما صدر في الأسبوع الأول من أغسطس ١٩١٨ بشأن عمل هذه الفرق أقل من ثلاثة مراسيم متوالية. فالأول رخص للنقابات ولجان المصانع ولسوفيتات المدن والمقاطعات بتنظيم فرق من «العمال وأقرب الفلاحين» لجمع الغذاء ولزيارة المناطق المنتجة للغلال «والحصول على الغلال بأسعار محددة أو مصادرتها من الكولاك». ويخصص

(١) «Pyaty Vseross. S'ezd Sov.» ١٩١٨ ص ٥٦ - ٥٧؛ وقد أوردت «Izvestiya» Akademii Nauk SSSR (١٩٤٩) رقم ٣ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ بعض أقوال صحف الثوريين الاجتماعيين في هذه الفترة. وقد كانت المعارضة في العمل المأجور دالماً أحد مطالب برنامج الثوريين الاجتماعيين، وكان Ленин نفسه قد قال منذ مدة: «إن العلامة الرئيسية والدليل على الرأسمالية في الزراعة هو العمل المأجور». Ленин «دراسات» XVII ص ٦٤٤.

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٤٢ - المادة ٥٢٢.

«نصف الغلال التي يتم جمعها للمنظمة أو المنظمات التي أرسلت الفرق»، ويسلم النصف الآخر لقوميسيرية التموين للتوزيع العام. وتضمن الثاني تعليمات لسوفيتات المقاطعات والأقاليم ولجان فقراء الفلاحين وللنقابات بتنظيم فرق مماثلة حيثما تتطلب الأمر بالاستيلاء على الحصاد. وتناول مرسوم ثالث (١) بتفصيل تنظيم هذه الفرق وتكوينها من «عدد لا يقل عن ٢٥ عاملاً وفلاحاً من ذوي الأمانة المطلقة والاخلاص للثورة». وحتى لا يترك أي مجال للتلاعب صدر في نفس الأسبوع مرسوم آخر عن «التبادل الإجباري للسلع». وقد نص هذا المرسوم على أن التعاونيات والمنظمات الأخرى الخاصة بتوزيع السلع في المناطق التي تنتج الغلال لا يسمح لها، ولا تعرضت لعقوبات قاسية. بإرسال أية بضائع إلى أي مركز أو قرية إلا مقابل دفع ٨٥ في المائة من منها على الأقل منتجات زراعية (٢).

ومن العسير تقدير الوقائع التي تكمن خلف هذه المراسيم. فقد أعلن تسيروب، قوميسير الشعب للزراعة، أثناء حديثه في المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها أن الحكومة حاولت كل الأساليب المألوفة للحصول على الغلال، وأنه «عندما لا يجدي أي منها، وعندئذ فقط، ترسل الفرق». وفيما يتعلق بالشائعات التي تقول إن الفرق بمجرد أن تصل إلى الريف تتفرق وتعمد إلى السكر والعربدة، فإن مثل هذه الأشياء حدثت فعلاً. وقد اتخذت كل الاحتياطات الممكنة، بما فيها اختيار أفراد الفرق بأقصى عناية ممكنة، لمنعها. واستطرد تسيروب:

«إننا لا نعتبر هذه الفرق مجرد قوة عسكرية، نحن نراها على أنها أشخاص يذهبون إلى الريف مسلحين، حقيقة، ولكن في نفس الوقت على أنهم دعاة يقومون بدعاية في الريف ويحملون أفكارنا إليه» (٣). وقد قاوم الفلاحون، حيثما استطاعوا، الاستيلاء على غلالهم. وكانت المقاومة جديده في بعض الأحيان ووصلت إلى حد القتال الحقيقي، وبرغم أن هذه الحالات تعتبر استثنائية إلا أنها لم تكن نادرة جداً (٤).

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٥٧، المواد ٦٣٣، ٦٣٥ و٦٣٦.

٦٢ - المادة ٦٧٧.

(٢) نفس المرجع رقم ٥٨ - المادة ٦٢٨.

(٣) «Pyaty Vseross. S'ezd Sov.» ١٩١٨ ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٤) قيل لمراقب بريطاني زار مجسوة من القرى في منطقة الولجا بعد ذلك بعامين أن هناك «قرية واحدة في البحيرة حدثت فيها قتلان وقتل كثير من الفلاحين حياتهم» في ذلك الوقت. (د. ولد المال البريطاني إلى روسيا ١٩٢٠: تقرير ١٩٢٢ ص ١٢٢).

كما أنه ليس من اليسير تقدير عدد الفرق أو مدى نشاطها . وقد ذكر
متحدث في المؤتمر الثاني لنقابات عموم روسيا في يناير ١٩١٩ أن سوفيت
بتروجراد قد أوفد حتى ذلك الوقت ١٨٩ فرقة تضم في مجموعها ٧٢٠٠
رجلا ، وأوفد سوفيت موسكو ما يقرب من هذا العدد (١) . وفي ذلك الوقت
كانت عملية جمع الغلال قد امتدت الى العلف والسكر والبطاطس واللحم
والسمك وجميع أنواع الدهون النباتية والحيوانية (٢) . وقد تقدم لنين
بالعذر الوحيد لهذه الاجراءات عندما عدل عنها أخيرا ، فقال (٣) :

« ان السمة المميزة لشيوعية الحرب هي حقيقة أننا أخذنا فعلا من
الفلاحين كل ما لديهم من فائض ، بل وأحيانا ، ما لم يكن فائضا وما يعتبر
جزءا من الضروري لطعام الفلاحين ، أخذناه لتغطية نفقات الحرب ولاطعام
العمال . وقد أخذناه في غالب الاحيان كقرض مقابل عملة ورقية . والا
فما كنا نستطيع التغلب على أصحاب الأراضي والرأسماليين في ريف من
صغار الفلاحين » .

وقد كانت هذه الأساليب اجراءات يأس . وقد يبدو معيار الحاجة
من وجهة نظر النظرية الاشتراكية طبيعيا وسليما : فقد كان مطلوبا من
الفلاح أن يسلم كل ما يزيد عن حاجته هو وعائلته . أما من ناحية التطبيق
فقد كان خطأ قاتلا . إذ أن الاستيلاء على فائض محدود تحكيميا ممن كان
يطلق عليهم « كولاك » أثار الردين التقليديين للفلاح : الرد القصير المدى
باخفاء ما لديه ، والرد الطويل المدى بعدم زراعة ما يزيد على الضروري
له ولاسرتة .

وكان الزعماء السوفيت مدركين تماما لهذه المخاطر . ففي ٣٠
أكتوبر ١٩١٨ طبقت لأول مرة التجربة الجديدة بفرض الضرائب العينية .
وكان من الواضح أنها ليست بديلة لعمليات الجمع ، بل مكملتها لها ، وإن
كان كل من سلم الفائض من غلاله قبل اعلان الضريبة أعفى منها . وأعلن
أن الضريبة ستقدر على أساس حسبة معقدة يدخل فيها اعتبار لمقدار
الأرض والمواشي التي يملكها دافع الضرائب وعدد الأشخاص الذين

(١) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) I (Plenumy)
ص ١٧٠ ، وذكر مندوب آخر ان عدد الفرق التي أوفدها المنظمات العمالية ٣٠.٠٠٠ شخصا .
(نفس المرجع I ص ١٧٤)

(٢) « Sobranie Zakonov 1919 » رقم ١ ، المادة ١٣ .

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٣٢ .

يعولهم (١) . وكان المطلوب ، ليس مجرد الاستيلاء على الفائض ، بل
مقادير محددة ومقدرة على أساس معروض من القدرة على الدفع . ولبن
هذا المرسوم لأن واحدا من المراسيم اعديت التي صدرت في ذلك
الوقت ولم تنفذ . وفي يناير ١٩١٩ استخدم مبدأ جديد آخر . فقد
صدر مرسوم من مجلس القوميسريين ، منحى به تعليمات مفصلة من
قوميسيرية التموين ، يحدد مجموع المطلوبات من الغلال والاعلاف من
الحكومة المركزية ويفسرها الى مقادير محددة بين الأقاليم المنتجة : وتقسما
الأقاليم بين المقاطعات ، وتقسما المقاطعات بين المراكز الريفية وتوزع
المراكز أنصبتها بين القرى أو أفراد انفلاحين (٢) . وكانت فائدة هذه
الخطة هي تخليص السلطات المركزية من عبء تحصيل الضرائب ، كما
أعادت مبدأ المسئولية الجماعية التي كانت تطبق في الضرائب الزراعية
أيام الحكومة القيصرية . ولكن هذه الأساليب المتغيرة باستمرار لا تعدو
أن تكون تصويرا لطبيعة المشكلة التي لا حل لها والتي كانت تواجهها
الحكومة السوفيتية . فلم يكن هناك ما يمكن أن يسد حاجات الجيش
الأحمر وسكان المدن ، في بلد دمرته الحرب وبترت أجزاؤه وفقد النظام
فيه ، الا كل الفائض في الانتاج الزراعى . ومع ذلك فلم تكن الصناعة
قادرة على انتاج المقابل من السلع المصنوعة للسير في عمليات التبادل
المألوفة ، وإذا استمرت محاولة الاستيلاء على الفائض بالقوة فإن الغلال
ستخفى والزراعة تقتصر على ما يحتاجه الفلاح . وقد أمكن بشكل مائتظي
هذه الازمة ، فقد حصل الجيش على التموين اللازم وانقذت المدن من
المجاعة ، وإن لم تنقذ من الجوع . ومع التحسن الذى طرأ على أجهزة الجمع
بالتدريج وعودة المناطق التي دارت فيها الحرب الأهلية الى سيطرة موسكو ،
زادت المقادير المجموعة من الغلال (٣) . ولكن إبان فترة شيوعية الحرب
يمكن القول بأن غلال الفلاحين اما وجدت طريقها سرا الى السوق الحرة

(١) « Sobranie Zakonov 1917-1918 » رقم ٨٢ المادة ٨٦٤ ، ورقم ٩١ - ٩٢

المادة ٩٢٨ .

(٢) نفس المرجع رقم ١ ، المواد ١٠ ، ١١ .

(٣) جاء في الأرقام الرسمية القومية التوزيع احصاءات عن مجموع ماتم جمعه
من الغلال في هذه السنوات ، ولكن ليست لهذه الأرقام قيمة كبيرة لأن الاحصاءات الدقيقة
لم تكن متوفرة في هذه الأيام ، وكذلك لأن المناطق التي يتعلق بها الأمر لم تكن ثابتة :
ففى ١٩١٨ - ١٩١٩ دخلت فيها منطقة الفولجا للمرة الاولى ، ودخلت اكرانيا والقوقاز
جوسط آسيا في ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وجاءت نفس الأرقام ، مع تغييرات طفيفة ، في ج.ى .
سرغولنيكوف « السياسة السوفيتية في المالية العامة » ١٩٢١ ص ٩٢ .

أو صودرت بالقوة على يد عملاء الحكومة . وحتى أولئك الفلاحين الذين قاتلوا إلى جانب الحكومة السوفيتية ضد ماهر أسوأ منها عودة «البيض» - استمروا يشنون معركة الغلال .

وقد ارتبط الاتجاه نحو الفلاحين الفقراء في صيف ١٩١٨ بسياسة السوفيت نحو الهدف الأساسي الآخر ، تنمية الزراعة على النطاق الكبير . وكان هذا الهدف قد أدى إلى خروج الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، أعدائه اللدء ، وكان الفلاحون الفقراء هم المجموعة الوحيدة من الفلاحين الذين يمكن اعتبارهم غير مهتمين بملكية الفلاحين للأرض ، ويغلب أنهم أكثر هذه الفئات تفضيلاً للفلاحة الجماعية (١) . وكانت هذه المؤسسات الجماعية من عدة أنواع . المزارع السوفيتية الأصلية « سوفخوز » (Sovkhozy) وهي المزرعة النموذجية التي أشار إليها لينين في أطروحات أبريل وفي عدة بيانات مختلفة بعد ذلك - وكان معظمها يتألف من ضياع تزرع محاصيل خاصة تتطلب مهارة فنية أو تنظيماً خاصاً مثل بنجر السكر أو الكتان (٢) . كما كانت هناك كوميونات زراعية اتحد فيها الفلاحون لفلاحة أرض غير موزعة وتقاسموا العمل والنتائج سوياً ، ويبدو أن هذه الكوميونات كانت تمثل تيار الشيوعية البدائية في الريف الروسي (٣) . وأخيراً كانت هناك مجتمعات زراعية اقتصر عنصر المشاركة

(١) في العام التالي ، عندما بدأت السياسة الرسمية تتجه نحو الفلاحين المتوسطين قيل أنهم أكثر ميلاً للتجميع الزراعي من فقراء الفلاحين الذين « لا يريدون هجر الزراعة الصغيرة » (يوخارين وبريبرازنسكي « Azbuka Kommunisty » ١٩١٩ الفصل XIII ص ١١٤ ، والواقع أن الفلاحين الفقراء والمتوسطين على السواء تمسكوا باصرار بالصورة القديمة لشغل الأرض .

(٢) في مايو ١٩١٨ خصصت كل الأراضي التي تروعت بنجرًا في أي سنة منذ ١٩١٤ ، باستثناء حيازات الفلاحين ، «لرصيد من الأرض الموقوفة على مصانع السكر المؤممة» (Sobranie Uzakonenii 1917-1918 رقم ٣٤ - المادة ٤٥٧) ، وعهد إلى « لجنة السكر الرئيسية » التابعة للمجلس الاقتصادي بإدارة هذه الأراضي بمقتضى مرسوم صادر في ١٣ يولية ١٩١٨ « Proizvodstvo, Uchet i Raspredelenie » (« Productov Narod. Khoz. » ص ١١٦) وفي أكتوبر ١٩١٨ رخص لقوميسيرية الزراعة بالاستيلاء على المزارع النموذجية والمزارع « الفنية » و « الضياع الكبرى السابقة ذات الاقتصاد المتخصص » (Sobranie Uzakonenii 1917-1918 رقم ٧٢ - ٧٨٧) .

(٣) في فبراير ١٩١٩ أصدرت قوميسيرية الزراعة « دستوراً نموذجياً » للكوميونات الزراعية تفوح منه روح الشيوعية البدائية البحتة : « كل من يرغب في التحول في كوميون يتنازل له عن كل ممتلكاته الشخصية من الأرض ووسائل الإنتاج والماشية ، وبصفة عامة كل ما يملكه ما يلزم لتسيير الاقتصاد الشيوعي .. وكل عضو في الكوميون يجب أن يعطى =

فيها على التسويق ولم يعتمد إلى الإنتاج . ولعل لينين كان يفكر في كل هذه الصور من الزراعة الجماعية عندما قال في خريف ١٩١٨ أنه لم يعد هناك مستوى « بعض منات كوميونات ومزارع سوفيتيات تمولها الدولة » (١) . وفي ذلك الوقت كان توزيع الأراضي الزراعية ، بطريقة أو أخرى ، قد تم تقريباً في المناطق التي تحت سيطرة السوفيت . فقد انتقلت أفضل الأراضي ، باستثناء المخصصة للبنجر والكتان وصور الزراعة الخاصة الأخرى ، إلى أيدي الفلاحين ، وكان ما بقي بعد ذلك للتجارب الجماعية أسوأ الأراضي وأصعبها فلاحة . وكما كتب أحد المعلقين البلاشفة فيما بعد :

« كانت الأغلبية الساحقة من الأراضي قد قسمت ، وكان هناك ما يدعو إلى الخوف من اختفاء الإنتاج الكبير في الزراعة . وإلى جانب ذلك كان هناك خطر من أن تقوى روح الملكية الصغيرة جداً » (٢) .

وكان الأمر يتطلب جهوداً بطولية . وفي ٤ يولية ١٩١٨ خصص مجلس القوميسيرين عشرة ملايين روبل لتشجيع الكوميونات الزراعية (٣) . وفي ٢ نوفمبر ١٩١٨ خصص رصيد بليون روبل لقروض الكوميونات الزراعية واتحادات العمال والجماعات القروية ، بشرط « التحول من فلاحة الأرض وحصدها فردياً إلى الجماعية » (٤) . وفي الشهر التالي ألقى لينين حديثاً طويلاً أمام ما وصف بأنه « المؤتمر الأول لقطاعات الأرض ولجان فقراء الفلاحين والكوميونات الزراعية لعموم روسيا » . وكانت الفكرة فيه هي مقدم الاشتراكية إلى الريف ، وكان أهم بيان له عن تشريك الزراعة . فقال إن « قوة أصحاب الأراضي قد اكتسحت حقيقة وتحطمت نهائياً ، بواسطة جهود الفلاحين ككل . ولكن إذا توقفت الثورة في الريف الروسي عند هذا الحد ، فإنها تكون قد وقفت حشياً انتهت ثورتى ١٧٨٩ و ١٨٤٨ في الغرب :

= كل قدراته وقوته لخدمة الكوميون .. وباخذ الكوميون من كل شخص حسب قوته وقدراته ويعطيه حسب حاجاته الحقيقية » « Normal'nyi Ustov Sel' shokhoz. »

« Proizvoditel, nykh Kommun » ١٩١٩ ص ٤ - ٥ .

(١) لينين « دراسات » XXIII ص ٤٠٣ .

(٢) ف . ب . « مليونيين » « Istoriya Ekonom. Razvitiya SSSR »

١٩٢٩ ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٣) سجل هذا القرار في مذكرة للينين « مختارات » ص ٤٠٩ ، ولم يشر على المصدر الأصلي .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٨١ - المادة ٨٥٦ .

« فانها لم تمس بعد العدو الحديث الأقوى لجميع الكادحين - رأس المال - ومن ثم فهي في خطر الانتهاء فجأة كما حدث لغالبية ثورات غرب أوروبا ، حيث استطاع تحالف مؤقت بين الفلاحين كلهم وعمل المدن أن يكتسح الملكية بنجاح ، واكتساح بقايا الاقطاع ، واستخلاص الارض بدرجة تزيد أو تنقص من ايدى كبار أصحاب الاراضى وهيئتهم ، ولكنها لم تنجح قط في اقتلاع جذور قوة رأس المال » .

وأشار الى أن لجان فقراء الفلاحين قامت بمهمة انقسام الفلاحين « فلم يعد الريف متحدا » . وقد أدى ذلك الى « تحول ثورتنا في الاتجاه الاشتراكي الذي أرادت طبقة عمال المدن أن تسيّر بها فيه على أسس ثابتة في أكتوبر » . والمطلوب الآن - وقد كرر لنين ذلك عدة مرات - هو « التحول من الحقول الفردية الصغيرة الى فلاحه الارض اشتراكيا » . ولم يحاول التقليل من ضخامة المهمة :

« نحن نعلم جيدا ان الثورات الكبرى في حياة عشرات الملايين من الناس ، والتي تؤثر في أعمق أسس الحياة والوجود ، مثل التحول من الفلاحة الفردية الصغيرة الى الفلاحة المشتركة للأرض ، لا يمكن أن تتحقق الا بالعمل الطويل جدا ، ولا يمكن أن تتحقق الا عندما ترغم الضرورة الناس على إعادة تشكيل حياتهم » .

وقد خلقت الحرب هذه الضرورة بما جلبته من دمار . كما أنها جلبت الى الوجود ، في وعي الناس ، « عجائب الأساليب الفنية » التي يمكن أن تحول الانتاج الزراعي . وأصدر المؤتمر قرارا يعلن أن الهدف الرئيسي من السياسة الزراعية يجب أن يكون « السعي المنسق الدائب لتنظيم الكوميونات الزراعية والمزارع الشيوعية السوفيتية ولتشريك العمل في الأرض » (١) .

وظلت الحملة مشتعلة تماما بضع أسابيع . فقد اثرت في المؤتمر الثاني لنقابات عموم روسيا في يناير ١٩١٩ ، حيث أعرب المتحدث رسمي عن أنه « لا حل لمشكلة اطعام المدن الا بخلق وحدات كبيرة للانتاج في الريف » (٢) وانتهت الحملة في ذروتها بمرسوم أصدرته اللجنة المركزية التنفيذية في ١٤ فبراير ١٩١٩ ، وهو أول تشريع كبير في السياسة الزراعية منذ مرسوم « التشريك » الذي صدر بالاشتراك مع

(١) لنين «دراسات» XXIII ص ٢٠ - ٢٢ ، حاشية رقم ١٣٥ .

(٢) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩١٩ ص ٨٥ .

انثوريين الاجتماعيين اليساريين قبل ذلك بأكثر من عام . وقد أعلن المرسوم الجديد في جراءة التحول من الزراعة الفردية الى الزراعة الجماعية ، وأعلن كذلك « ان كل صور الاستخدام الفردى للأرض يمكن اعتبارها انتقالية وأن عهدا قد انتهى » ووصف غرضها الأساسي بأنه « خلق اقتصاد انتاجي واحد لتزويد الجمهورية السوفيتية بأكثر كمية من البضائع الاقتصادية بأقل قدر من اتفاق عمل الشعب » . وكان المرسوم يتألف من ١٣٨ بندا تضم مواد محكمة لدستور مزارع السوفييت والكوميونات الزراعية وامتيازاتها والتزاماتها ، وجعلت مزارع السوفييت التي يمكن إدارتها بواسطة شخص واحد أو لجنة مسئولة مباشرة أمام السوفييت الاقليمي أو المحلي ، وعن طريقه أمام الجهاز المختص في قوميصرية الزراعة : وكان هذا التنظيم قريب الشبه جدا من تنظيم المصانع المؤممة تحت إشراف المجلس الاقتصادي . وكانت الكوميونات الزراعية . « لأنها اتحادات اختيارية بين العمال » تتمتع باستقلال أوسع وإن ظلت في النهاية مسئولة أمام قطاعات الأرض المحلية وقوميصرية الزراعة (١) .

وانبثقت تجربة أخرى في هذا الميدان من محاولة تنظيم ذاتية بين عمال المدن . ففي نهاية ١٩١٨ كانت ظروف الطعام في المدن تخلق خطر الانحلال الكامل للبرولتاريا عن طريق عودة الفلاحين الى القرى التي جاء منها معظمهم أصلا . وكان هناك مرسوم صادر في ديسمبر ١٩١٨ يعترف بحق النقابات ومنظمات العمال في تخزين ونقل جميع أنواع الأغذية ، باستثناء القلال والدقيق - وهما استثناءان سرعان ما تنوسيا ، لاستعمال أعضائها (٢) . وكانت الخطوة من التخزين الجماعي الى الزراعة الجماعية قصيرة . وفي شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ اتخذت هذه الخطوة عن طريق المجلس الاقتصادي وبتدخله . ففي ١٥ فبراير ١٩١٩ ، بعد مرسوم المزارع الجماعية مباشرة ، صدر مرسوم يرخص للمشروعات الصناعية ، أو مجموعات من المشروعات الصناعية ، وللسوفييتات المدن والنقابات والتعاونيات بالحصول على أرض وتنظيم مزارع سوفييت لسد حاجاتهم (٣) .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٤ - المادة ٤٤ .

(٢) نفس المرجع رقم ٩١ - ٩٢ ، مادة ٩٢٨ .

(٣) نفس المرجع رقم ٩ مادة ٨٧ . « وقد حاول مرسوم ثال ان يجعل الخطة مقننة علما لتنظيمات الكبرى التي تسيطر على مجموعة من مزارع السوفييت ، وان كان يمكن » « كاستثناء مؤقت » ، ان تخصص مزارع فردية لمصانع مفردة . (نفس المرجع رقم ٩ المادة ٢٧٧) .

وزادت بعد ذلك بسرعة أكبر ؛ ولكن هذا النوع من التعاون الزراعى لم ينظر على الفلاحة الجماعية (١) .

وتوضح هذه الأرقام بجلاء نقص التأييد التلقائى من جانب الفلاحين لوحدات الانتاج الكبير فى الزراعة ، ويمثل هزيمة كاملة لسياسة البلاشفة ، فقد جاءت الحملة لتعميم الزراعة الكبيرة من المدن والجهات الرسمية فقط . وكانت الحجج التى تؤيدها ، سواء من وجهة نظر الاشتراكية النظرية أو الكفاية العملية ، لا تدحض . ونص المرسوم بعناية على أن الأرض المتاحة لخلق هذه الوحدات يجب أن تكون من الضياع الكبيرة التى لم توزع والأراضى البور . ولكن مثل هذه الاجراءات كان لابد أن تثير الغيرة لدى الفلاحين الذين يتحرقون الى الأرض . كما انه ليس من العسير ان نتصور مشاعر بعض أولئك الذين طولبوا بأن يضحوا بأحلامهم فى أن يصيروا فلاحين صغار مالكين وبأن يعملوا « كبرولتاريا ريفية » فى مزارع سوفييت أو أية مزارع جماعية أخرى ، وبخاصة فى وقت لا يمكن أن تخفف فيه الظروف المادية من حدة المشاق الماضية كثيرا أو قليلا .

« ان الفلاح يعتقد : اذا كانت هذه ضيعة كبرى ، فانا قد صرت مرة أخرى عاملا مأجورا » (٢) . وعندما ألقى لنين خطابا فى مارس ١٩١٩ فى مؤتمر عقد لانشاء نقابة للعمال الزراعيين فى اقليم بتروجراد وتحدث عن مزايا الفلاحة الجماعية ، ووجه بنقد للمادة ، فى مرسوم ١٤ فبراير ، التى تحرم على العمال فى مزارع السوفييت أن يقتنوا حيوانات أو طيور أو حدائق خضروات خاصة بهم ؛ اعترف لنين فى تردد بأنه قد يكون من الضروري احيانا السماح باستثناءات ، وانه قد يكون من الممكن ، بعد مناقشة ، منح اقليم بتروجراد اعفاء من هذا النص « لفترة قصيرة » (٣) . ولكن الحسب الاهلية جعلت كل الاشياء الأخرى تبدو اقزاما ، وحالت معارضة الفلاحين الفعالة دون أى توسع لمزارع السوفييت أو أية مزارع جماعية أخرى . فالحكومة السوفيتية ما كانت لتستطيع التفكير فى أية

وسجل أكثر من ٣٠ مركزا حصلت على مايقرب من ٨٠.٠٠٠ « دزياتين » من الأرض باسم المصانع التى تحت سيطرتها (١) . وواضح أن التفكير حار حول مساعدة العمل المحلى فى هذه « السوفخوزات » الصناعية بفرق من العمل من عمال المصانع نفسها من وقت لآخر ؛ وقد كان رجوع عمال المصانع الى القرى فى موسم الحصاد ظاهرة سائدة فى الصناعة الروسية . وكانت هذه الخطة تمثل تهربا من مبادئ التمويل المقررة والتوزيع المنظم . (وان كان المرسوم نص على أن كميات الطعام الزائدة عن المقررات لاتوزع) وان كان المرسوم نص على أن كميات الطعام الزائدة عن المقررات لاتوزع بل يجب تسليمها لقوميسيرية التمويل) . ولكنها سدت حاجة ملحة ، وكانت دليلا آخر على الحقيقة الكبرى وهى أن توفير الطعام الكافى للمدن لايتفق فى نهاية المطاف مع نظام زراعة الفلاح الفرد على نطاق صغير .

ويبدو أن المكان الذى احتلته المزارع الجماعية فى الدعاية الرسمية فى ذلك الوقت لم يكن متناسبا مطلقا مع النتائج التى تحققت منها . فإثر الاحصاءات تفصيلا عن روسيا الأوربية - باستثناء اكرانيا - تشير الى وجود ٣١٠٠ مزرعة سوفيت فى ١٩١٨ و ٣٥٠٠ فى ١٩١٩ و ٤٤٠٠ فى ١٩٢٠ . ولكن هذه الزيادة المتواضعة كان سببها الزيادة السريعة فى عدد المزارع التى « خصصت » للمصانع ، التى كانت تمثل نصف مجموع مزارع السوفييت تقريبا فى ١٩٢٠ ، بحيث أن عدد المزارع التى تدار مباشرة بواسطة سلطة عامة يغلب أن يكون قد هبط فعلا . وكانت معظم مزارع السوفييت فى هذه الفترة صغيرة ولا تشبه « السوفخوزات » الجبارة التى ظهرت فى فترة لاحقة : ولم تكن الأرض جيدة التربة بصفة عامة وكان ما يفلح منها أقل من نصفها . وجاء فى تقرير أنه فى فبراير ١٩١٩ كان هناك ٣٥ « سوفخوز » فقط (وهى من بين المزارع الأكبر حجما) تحت الإدارة المباشرة لقوميسيرية الزراعة ؛ وكان الباقي تحت ادارة السوفييتات المحلية ، وكان انتاجها « ضعيفا جدا » . وفى منتصف ١٩١٩ كان هناك ٢١٠٠ كوميون زراعى ؛ وهبط العدد بعد ذلك مع هبوط الحماسة التى شجعت هذا النوع من المشروعات المشتركة . وزادت المزارع الجماعية ، من ناحية أخرى ، من ١٩٠٠ فى ١٩١٩ الى ٣٨٠٠

(١) أخذت هذه الاحصاءات من « O Zemle » ١٩٢١ ص ٣٠ - ٤٠ ، وهى نشرة من مطبوعات قوميسيرية الزراعة ، ومن « Orcher Narodnogo Kommissariata Zemle » ١٩٢١ ص ١٠٦ - ١٠٧ . وقد أورد ف.ب. ، مليونين المرجع السابق ١٩٢٩ ص ١٧١ ، أرقاما أقل حتى من ذلك لعدد السوفخوزات فى ١٩١٨ و ١٩١٩ .

(٢) لنين « دراسات » XXIV ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) نفس المرجع XXIV ص ٤٢ - ٤٤ .

(١) « Dva Goda Diktatury Proletariata » ١٩١٩ ص ٤٧ - ٥٠ .

يوصف الكاتب المتحمس مشروعا لبناء مصحات للعمال على المزارع التى يتم الحصول عليها بهذه الطريقة .

سياسة قد تهدد بخطر هبوط مباشر آخر في الحصاد التالي ، مهما كانت.
هذه السياسة مرغوبا فيها للمستقبل .

ولكن في ذلك الوقت كان قد حدث تغيير جذري آخر في سياسة السوفيت
الزراعية . فقد كان انشاء «لجان فقراء الفلاحين» في يونيه ١٩١٨ اجراء
سياسيا أساسا قصد به أحداث انقسام بين الفلاحين . وكانت وظيفتها
العملية الوحيدة هي ايجاد المبلفين . فقبل وجودها لم يكن لدى الموظفين
أو العمال الغريباء على الجهة وسيلة لمعرفة مخايب الضلال أو تقدير مدى
ما يمكن ان يكون في حوزة أحد «الكولاك» ، بحيث حدثت عدة أخطاء في
التقدير (١) . وكان من الممكن الاعتماد على فقراء الفلاحين في الجهة في
التبليغ عن مخالفات الكولاك وتهرباتهم ، وبؤدى العدوات التي ستترتب
على هذه التبليغات الى زيادة حدة الصراع الطبقي في الريف . ومع ذلك
وقد فشلت . فبعد أن وزعت الأراضي ظهر أن «فقراء الفلاحين» - بمعنى
الفلاح الذي ليس لديه ما يفقده - أقل عددا مما تصور البلاشفة . ويبدو
أن اللجان ، في الأماكن التي كان لها فيها أثر فعال ، كانت تحت قيادة
بلاشفة متحمسين ولكن بلا تجربة في الزراعة . وسرعان ما تصادموا مع
السوفيات المحلية ، التي كانت لا تزال حتى ذلك الوقت مؤلفة من أغلبية
لا حزبية في كثير من الأحيان . وحدث صراع من أجل القوة اتضح فيه
بجلاء ان الإدارة المحلية للشئون الزراعية لا تسع اللجان والسوفيات في
نفس الوقت (٢) . وعقد في بتروجراد مؤتمر للجان فقراء الفلاحين في
اقليم بتروجراد في أوائل نوفمبر ١٩١٨ ، وانتهى الى النتيجة المنطقية :
فقد جاء معظم المندوبين يطالبون بنقل السلطة السياسية من السوفيات
الى اللجان . بيد ان ذلك كان ينطوي على مغالاة في نظر السلطات .
وتدخلت اللجنة المركزية التنفيذية ، واقتنعت المؤتمر باصدار قرار جماعي
ذو مضمون مختلف تماما . فقد تضمن القرار ثناء ونقدا ضمينا في
نفس الوقت ، فاللجان قاتلت في معركة ضد الكولاك ، ولكنها في
قيامها بهذه المهمة « اضطرت بصورة حتمية الى تجاوز حدود مرسوم
١١ يونيه » : وهكذا « قامت سلطة مزدوجة في الريف أدت الى تبديد

(١) «Pyaty Vseross. S'ezd Sov.» ١٩١٨ ص ١٤٢ .

(٢) ولم يكن الصدام مغويا تماما من الجانبين ، فقد وصف أحد المتحدثين من
النوريين الاجتماعيين في اللجنة المركزية التنفيذية لجان الفقراء بأنها «خطة لشن حرب
إبادة على سوفيات مندوبى الفلاحين» . «Protokoly Zasedanii VTsIK 2 Sozyva»
(١٩٢٠ ص ٤٠٢) .

الطاقات بلا جدوى والى الارتباك في العلاقات ، . ان «دكتاتورية العمال
وأفقر الفلاحين» لا يمكن أن تتمثل الا في «الأجهزة العليا للسلطة
» بدور نشيط جدا في تحويل سوفيات المراكز والقرى الى نموذج
سوفيات المدن بحيث تكون أجهزة حقيقية للسلطة السوفيتية والبناء
الشيوعي . وبعد ذلك بأسبوع قدم زينوفيف ، الذي كان يوجه مؤتمر
بتروجراد ، هذا القرار الى المؤتمر السادس لسوفيات عموم روسيا
بخطاب غير متناسق ، ووفق عليه ، بالاجماع وبلا مناقشة (١) . وقد
فقدت لجان فقراء الفلاحين في الواقع مركزها المستقل وهبطت الى مجرد
جماعات قلقة داخل السوفيات . وصدر مرسوم في ٢ ديسمبر ١٩١٨
من اللجنة التنفيذية المركزية الحاقا بقرار المؤتمر جاء فيه أنه بالنظر الى
ظروف « ازدواج السلطة » في الريف صارت إعادة الانتخابات لسوفيات
القرى ضرورة ملحة ، وأن لجان فقراء الفلاحين يجب أن تقوم بدور نشيط
في تنظيم هذه الانتخابات ، ولكن على أن تظل السوفيات بعد إعادة
الانتخابات « أجهزة السلطة الوحيدة » وتحل اللجان (٢) . وكان رأى
لنين في الموضوع كما ذكره في المؤتمر التالي للحزب أن اللجان كانت
« قد أرسست قواعدها تماما بحيث وجدنا من الممكن أن تحل محلها
السوفيات المنتخبة بالطريقة النظامية ، أي إعادة تنظيم السوفيات
المحلية بطريقة تصير معها أداة للحكم الطبقي وأجهزة للسلطة البرولتارية
في الريف » (٣) .

وكانت هذه الصورة للأمور مبالغ فيها . لقد جاء إلغاء اللجان في وقت
وجب فيه الاعتراف بفشلها - أي أنه كان تراجعا عن مركز لادفاع عنه .

(١) فيما يتعلق بمؤتمر بتروجراد انظر تقرير زينوفيف في «Shestoi Vseross. Chrezvychainyi» (١٩١٨) ص ، ولنين «دراسات» XXIII ص ٢٥٤
و ٥٦٧ - ٥٦٨ - حاشية ٦٦ ، وفيما يتعلق بالمؤتمر السادس لعموم روسيا انظر «Shestoi Vseross. Chrezvychainyi S'ezd Sov.» (١٩١٨) ص ٨٦ - ٩٢ . وفي اليوم السابق على
مؤتمر سوفيات عموم روسيا التي لنين خطابا في مؤتمر للجان فقراء الفلاحين في إقليم
موسكو وصف فيه اثر المقترحات على الوجه التالي : « ستندمج لجان فقراء
الفلاحين في السوفيات ، وسيترتب الامر بحيث تصبح اللجان هي السوفيات »
(لنين «دراسات» XXIII ص ٢٨٢) ، ويبدو أن مؤتمر موسكو كان أقل ازعاجا من مؤتمر
بتروجراد .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٨٦ - مادة ٩٠١ .

(٣) لنين «دراسات» XXIV ص ١٦٢ .

ولكن القرار لم يكن من قرارات المبادئ ولم يحل دون تكرار نفس التجربة في أماكن أخرى . ففي أوائل ١٩١٩ ، عندما عادت سلطة السوفيت الى اكرانيا بعد انهيار ألمانيا ، انشئت لجان فقراء الفلاحين هناك في اللحظة التي كانت تلغى فيها من أراضي جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية الروسية (١) .

وكان قرار حل لجان فقراء الفلاحين يرتبط ارتباطا وثيقا بالرغبة في اجتذاب « الفلاحين المتوسطين » لتأييد السلطة السوفيتية . فقد كان من المألوف في روسيا قبل الثورة تقسيم الفلاحين الى ثلاث درجات - لا اثنين : الفلاحين الأثرياء الذين يزرعون للسوق بجانب ما يزرعونه لاستهلاكهم الخاص مستخدمين عملا مأجورا ، ويبيعون فائض انتاجهم (كولاك) ، وفقراء الفلاحين (بارتاك) ، وهم الذين لا يملكون أرضا أو يملكون أنصبة ضئيلة جدا لا تكفي أودهم وأسرهم ويرغمون على العمل لدى الغير لكي يعيشوا ؛ وفئة ثالثة متوسطة من الفلاحين الذين يستطيعون العيش هم وعائلاتهم من مواردهم ولكنهم لا يستخدمون عادة عملا مأجورا وليس لديهم فائض يبيعونه . وكان مثل هذا التقسيم بالضرورة مبهما والاحصاءات

(١) وكانت الفوارق بين الكولاك المتسربين والفلاحين المدمين الجومانيين في اكرانيا اشد منها في روسيا البيضاء ، وبخاصة بعد اصلاح ستوليبين . وقد قال لنين لمراقب بريطاني في ذلك الوقت ان الحرب الأهلية « يغلب ان تكون أكثر حدة في اكرانيا منها في غيرها لان غريزة الملكية فيها تأصلت أكثر بين الفلاحين وستكون الاقلية والاقليبة متقاربتين . (١) - وانسوم « ستة اسابيع في روسيا في ١٩١٩ » ١٩١٩ ص ١٥١ ، وقد قال نفس الشيء مرة أخرى بعد عامين « لنين دراسات » XXIV ص ٣٠٥ . ومن ثم فقد بدا ان فكرة لجان فقراء الفلاحين ملائمة بصفة خاصة لاورانيا . بيد ان ذلك لم يحل دون وقوع اخطاء في السياسة الزراعية . فنيما لما يقوله المؤرخ الرسمي للحزب بكروت في اكرانيا في ربيع ١٩١٩ انفس الأخطاء التي حدثت في الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية . فقد حدثت فيها أيضا محاولات « خلق السوفخوزات والكوميونات » وكانت الصناعة في خراب ، ودون توفير أقل المتطلبات الفنية (فضلا من التجهيزات السياسية) ودون أن يدخل في الاعتبار حاجات الفلاح المتوسط . (ن.ن. بوبوف Ocherk Istarii Komm. Partii (Bolshev.) Ukrainy - ص ١٨١ و ١٨٥ - ١٨٦) وقد اشار لنين بحرص في نفس هذا الوقت ، في المؤتمر الثامن للحزب في موسكو ، الى ان الامر قد يتطلب تغيير هذه السياسة في اقاليم الحدود ، بما فيها اكرانيا ، وقال انه من الخطأ نقل المراسيم الروسية « جملة وبلا لمحبص » الى جميع أنحاء روسيا ، (لنين « دراسات » XXIV ص ١٢٥ - ١٢٦) . ومع ذلك فقد بقيت لجان فقراء الفلاحين في اكرانيا الى ان بدأت « السياسة الاقتصادية الجديدة » : وقد دافع عن نشاطها احد المندوبين في المؤتمر الثامن لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ « Vos'moi Vseross. S'ezd Sovetov » - ١٩٢١ ص ٢٠٢ .

المتعلقة به غير موثوق فيها . ولكن كان المفروض عادة أن الكولاك يمثلون أقل من ١٠ في المائة من سكان الريف ، وان « فقراء الفلاحين » حوالي ٤٠ في المائة ، ويمثل الفلاحون المتوسطون الخمسين في المائة الباقية (١) . والفلاح المتوسط يقابل ما يعرف عادة في غرب أوروبا في الغرب العمال الزراعيون أساسا ؛ ولكن بعضهم كان يملك قطعا صغيرة من الأرض ، وان كانت لا تكفي للقيام بأود أسرهم ، ومن ثم لا ينطبق عليهم تماما لفظ « الفلاح المدم » .

وكان لنين قد سلم بهذا التقسيم الثلاثي للفلاحين الروس في وقت ثورة أكتوبر عندما أعلن أن سياسة النظام السوفيتي يجب أن تكون « مساعدة الفلاح الكادح ، وعدم الاضرار بالفلاح المتوسط ، والتضييق على الفلاح الثري » (٢) . ولكن هذه السياسة ظلت فترة بلا تطبيق . فقد كانت الثورة في الريف لا تزال في مرحلتها البورجوازية . وكان التحالف بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين لا يزال قائما ، وكان الهدف الرئيسي في شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ هو تجريد كبار اصحاب الاراضي لمصلحة الفلاحين ككل . ثم حدث انشقاق الثوريين الاجتماعيين اليساريين في الصيف وانشاء لجان فقراء الفلاحين للبدء بالثورة الاشتراكية ضد الكولاك . وفي حماس الخطوة الجديدة لم يهتم أحد اهتماما كبيرا « بالفلاحين المتوسطين » . ففي الوقت الذي اتخذت فيه هذه الاجراءات تحدث لنين بصفة خاصة عن الحاجة الى « اتفاق » و « تحالف » مع الفلاحين المتوسطين وعن قبول « التنازلات » لهم (٣) . وفي أغسطس ١٩١٨ أرسل خطاب دوري بامضاء لنين وتسيوريوبا الى كل السلطات المحلية يتضمن تعليمات لها بأن الحكومة السوفيتية لا تقف مطلقا موقف المعارضة من « فلاحى المرتبة الوسطى الذين لا يستغلون العمال » ، وأن مزايا مرسوم ١١ يونيو ١٩١٨ يجب أن تشمل الفلاحين المتوسطين الى جانب الفقراء (٤) . ولكن ما دامت لجان فقراء الفلاحين نشطة وقوية كان

(١) ف.د.ب. ميليوتين « Agrarnaya Politika SSSR » (١٩٢٧) ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٥٥ .

(٣) نفس المرجع XXIII ص ١٢٨ - ١٢٣ .

(٤) « الرافسيا » ١٨ أغسطس ١٩١٨ ، كما جاءت في لنين « دراسات » XXIV ص ٧٦٧ - ٧٦٨ حاشية ٦١ .

هناك اتجاه لا يقاوم الى التركيز على مصلحة فقراء الفلاحين وضم الفلاحين المتوسطين الى الكولاك .

ومن الخطأ تصوير التغيير في السياسة الزراعية السوفيتية التي تلت حل لجان فقراء الفلاحين في شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ على أنها خطوة في اتجاه اليمين أو على أنها استباق «للسياسة الاقتصادية الجديدة» NEP في ١٩٢١ . ولكنه كان يعنى تخفيفا الى حد ما من حدة التطبيق المتطرف لنسبوية الحرب وعودة الى سياسة التفاهم مع ما كان يعتبر عنصر البورجوازية الصغيرة في الريف . لقد حدث ذلك في لحظة حاسمة في الحرب الاهلية عندما احس رعماء السوفيت بالحاجة الى جمع كل ما يستطيعون جمعه من حلفاء في جانبهم في صراع يائس . وقد جاء التنازل مع الفلاحين المتوسطين في نفس الوقت الذي تمت فيه المحاولة الفاشلة لقص اجنته «الشيك» ومع حركة التسامح المشروط مع المناشقة والتوريين الاجتماعيين التي بدأت في نوفمبر ١٩١٨ واستمرت طوال الشتاء (١) ، وكذلك مع نداء عام للمثقفين البورجوازيين «والاخصائيين» من جميع الانواع للدخول في خدمة النظام الجديد . وقد كتب لينين بصفة خاصة عن «الاتفاق مع الفلاح المتوسط ، ومع مناشقة الأمس بين العمال والتفاضي عن التخريب السابق الذي قام به الموظفون أو المثقفون» كل ذلك كجزء من سياسة واحدة (٢) . وقد عوملت كل هذه الفئات باعتبارها عناصر مشكوكا فيها ذات طابع بورجوازي صغير ، تتأرجح باستمرار بين قضية البورجوازية وقضية البرولتاريا ، وقمينة بأن تنتقل من جانب الى آخر (٣) . وما كان الانتصار في الحرب الاهلية مستطاعا اذا لم يحدث في ذلك الوقت تصعيد لهذه العناصر وراء سلطة السوفيت . ولكن التغيير كان ينطوي ايضا على ادراك من جانب الزعماء البلاشفة لأنهم لم يقدرُوا زيادة عدد الفلاحين المتوسطين ونفوذهم الناجمة عن اصلاح الزراعي، حق قدرها . وكان المنظرون البلاشفة قد ذهبوا دائما الى أن توزيع الأرض الى حيازات صغيرة بين الفلاحين لابد أن يزيد من قوة رأسمالية البورجوازية

(١) انظر المجلد الاول ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) لينين «دراسات» XXIII ص ٢٩٥ .

(٣) وقد اعترف لينين بأن الفلاحين المتوسطين «لن يقبلوا التحول الى الاشتراكية طوعا الا عندما يرون مثالا عمليا مجسدا يقننهم بحتمية التحول» (نفس المرجع XXIII ص ١٢٦) ، وقد وصفهم فيما بعد بأنهم «نوع الطبقة التي تتأرجح» لأنها «تملك وتمل» (نفس المرجع XXIV ص ١٦٤) .

الصغيرة في الريف . وقد أثبت التطبيق صحة النظرية . لقد تحول «الفلاحون الفقراء الى فلاحين متوسطين» كما كتب لينين بعد ذلك (١) . وكانت محاولة غرس الاشتراكية بتكتيك المصاصة قد فشلت وصار التفاهم هو شعار اليوم . وفي هذه الحدود كان هذا التغيير استباقا للعملية الأوسع بكثير التي حدثت في مارس ١٩٢١ . وكانت تهدئة الفلاحين المتوسطين سمة رئيسية وهامة في السياسة

السوفيتية طوال ١٩١٩ . وكانت في اوجها عندما اجتمع المؤتمر الثامن للحزب في مارس ١٩١٩ . وقد أشار إليها لينين أثناء المؤتمر ما لا يقل عن ثلاث مرات - في خطابه الافتتاحي ، وفي تقريره العام عن عمل اللجنة المركزية ، وفي تقرير منفصل عن «العمل في الريف» . فلم يعد كافيا «تحييد» الفلاحين المتوسطين ؛ ففي مرحلة البناء الاشتراكي التي لم يبلوغها من الضروري وضع العلاقات «على أساس من ائتلاف اثنين» . وكرر لينين مرتين توصيات انجلز بالتوفيق في آخر نشراته عن «مشكلة الفلاحين في فرنسا والمانيا» ضد تطبيق الاكراه على الفلاح الصغير (١) . ولا يمكن طبعاً التفكير في التساهل مع الكولاك . «لقد وقفنا ، وسنقف في المستقبل ، في وضع الحرب الاهلية المباشرة مع الكولاك» . ولكن من الاخطاء الخطيرة «عن طريق عدم التجربة لدى عمال السوفيات» أن تقع الضربات الموجهة الى الكولاك على الفلاحين المتوسطين (٢) . وانتقل القسم الزراعي في البرنامج الجديد للحزب الذي أقره المؤتمر - بعد أن سجل مبدءاً التأييد لمزارع السوفيت والمزارع الجماعية الأخرى والتعاونيات الزراعية - الى الفلاح الفرد . لما كان «اقتصاد الفلاح الصغير سيستمر في الوجود مدة طويلة» ، يجب على الحزب أن يهتم بالاجراءات «الموجهة الى رفع انتاجية الاقتصاد الفلاحي» . وهكذا يجب تقديم كل مساعدة عملية الى الفلاح لتحسين محصوله وأرضه ؛ ويجب توجيه اعداد أكبر فأكبر من العمال اليدويين الى العمل في «البناء الاشتراكي» في الريف ؛ اما معارضة «الكولاك» البورجوازية الريفية ، فلا بد من سحقها بعزم ؛ وجاءت فقرة أخيرة تحدد الموقف من الفلاحين المتوسطين :

«ان الحزب يجعل من مهامه فصل الفلاحين المتوسطين عن الكولاك وجذبهم الى جانب الطبقة العاملة بالعناية بعاجاتهم والكفاح ضد تخلفهم

(١) انظر صفحة ٣٩٢ - ٣٩٣ فيما بعد ، وكان لينين قد استخدم من قبل هذه العبارة عند مناقشة السياسة الزراعية في نوفمبر ١٩١٨ «دراسات» XXIII ص ٢٠٧ - ٣٠٩ .

(٢) نفس المرجع XXIV ص ١١٤ و ١٢٦ - ١٢٧ و ١٥٨ - ١٧١ .

بأساليب الاقتناع الايديولوجي ، وليس باجراءات القمع مطلقا ، والعمل على الوصول الى اتفاقات عملية معهم في جميع المسائل التي تمس مصالحهم الحيوية ، واجراء تنازلات لهم في اختيار أساليب تنفيذ التحولات الاشتراكية .

ولدعم هذا الاتجاه أقر المؤتمر قرارا خاصا بالفلاحين المتوسطين : بالنظر الى « قوة جذورهم الاقتصادية نسبيا » وتختلف النمو التكنولوجي في الريف الروسي ، فان الفلاحين المتوسطين « سيظلون موجودين فترة طويلة من الزمن بعد بداية الثورة البرولتارية » ؛ ويجب على عمال السوفيت ان يدركوا « انهم لا ينتمون الى فئة المستغلين » ، حيث انهم لا يحصلون على مكاسب من وراء عمل الآخرين . ومن ثم فانه في حين ينبغي تشجيع الفلاحين المتوسطين على الدخول في الكوميونات الزراعية والاتحادات من كل الانواع ، « يجب عدم استخدام أى اكراه معهم » لهذا الغرض . « ويجب منع كل استيلاء تحكسي » متعابا ، ويجب أن يقع عبء الضرائب « على عاتق الكولاك كليا » ؛ فالفلاح المتوسط ينبغي « ان تكون الضرائب التي تقع عليه معتدلة جدا والى الحد الذي يدخل في امكانياته تماما ولا يثوده مطلقا » (١) .

وبذل جهد كبير جدا في تطبيق هذه الخطوط التي لا تخلو من صعوبة . وكان سفردنوف ، الذي كان يشغل مركز الشرف برياسة اللجنة التنفيذية المركزية ، قد مات قبيل انعقاد مؤتمر الحزب وخلفه في مركزه كالينين ، عامل من بتروجراد كان أصلا من الريف - وهو فلاح متوسط من اقليم تفر ولا يزال ، كما قال عنه لينين ، « يحتفظ بصلته بالريف ويزوره كل عام » . وأشار صراحة الى ما يرمز اليه هذا التعيين : « نحن نعرف ان مهمتنا الرئيسية في بلد تسوده زراعة الفلاحة الصغيرة هي تأكيد التحالف المتين بين العمال والفلاحين المتوسطين » (٢) . بيد ان هذا الاتجاه الذي استمرت الدعوة اليه طوال ١٩١٩ ثبت أيضا ان له عيوبه . فقد أبدى الفلاح المتوسط وجهة نظر تشبه الى حد كبير وجهة نظر الكولاك التقليدية ؛ واذا كان تأييد الفلاح الفقير قد فشل في زيادة الانتاج ، فان تأييد الفلاح المتوسط دفع جزءا متزايدا مما ينتج الى السوق السوداء . وكان لينين أول من رفع صوته منبها الى الخطر في اجتماع لعمال الحزب في نوفمبر ١٩١٩ .

(١) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٤١) T من ٢١٢ و ٢٠٧ - ٣٠٩ .

(٢) لينين « دواست » XXIV من ١٨٩ - ٢١٥ .

« ان الفلاح المتوسط ينتج غذاء أكثر من حاجته ، وهكذا يتوفر لديه فائض من الغلال وبذلك يصير مستغلا للعمال الجوعان . هذه هي مهمتنا الأساسية وتناقضنا الأساسي . فالفلاح ككادح وكرجل يعيش بعرق جبينه ، ويحمل اضطهاد الرأسمالية ، في جانب العامل . ولكن الفلاح كمالك ، لديه فائض من الغلال تعود على اعتباره ملكا له يبيعه كما يشاء » .

وقال مرة أخرى :

« لا يمكن القول مطلقا بان جميع الفلاحين يفهمون ان التجارة الحرة في الغلال جريمة من جرائم الدولة . انه يقول لقد انتجت هذه الغلة ، انها من صنع يدي ، ولي الحق في الاتجار بها - وهذا هو منطقهم ، بحكم العادة ، بالأسلوب القديم . ونحن نقول انه جريمة من جرائم الدولة » (١) .

وقد اتخذ الفلاح المتوسط الموقف التقليدي للفلاحين باعتبار القواعد التي تضعها الحكومة هجوما من المدينة على الامتيازات الممنوعة للريف . وكان التحول عن تأييد فقراء الفلاحين الى الفلاح المتوسط قد فتح الباب مرة أخرى لقوى البورجوازية الصغيرة في الفلاحة الرأسمالية . ولكن لم يكن هناك من سبيل آخر . وأصدر المؤتمر السابع لسوفييتات عموم روسيا في ديسمبر ١٩١٩ قرارا حازما يوحى بسياسة الاستيلاء ويطالب بتوسيعها لتشتمل ، الى جانب الغلال واللحوم ، « البطاطس ، وكذلك المنتجات الزراعية الأخرى كما يتطلب الأمر » (٢) .

كما أن التحول من الفلاحين الفقراء الى المتوسطين لم يساعد مزارع السوفييتات وصور الفلاحة الكبيرة الأخرى في شيء . وقد لمس لينين في المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩١٩ الذي أعلنت فيه سياسة مهادنة الفلاحين المتوسطين ، احد النقاط الحساسة في الزراعة الجماعية . فالفلاح المتوسط لن يتحول الى قبول المجتمع الشيوعي « الا عندما نجعل الظروف الاقتصادية لحياته أسهل وأحسن » . ولكن هنا يكمن لب المشكلة :

« اذا استطعنا غدا ان نعطيهم ١٠٠٠٠٠ جرارا متساوا وندمهم بالبنازين ونوفر لهم الميكانيكيين (وأنتم تعلمون ان ذلك ضرب

(١) نفس المرجع XXIV من ٥٣٨ و ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٢) « Sezdy Sov. RSPSR v Postanovleniyakh » ١٩٢٩ من ١٤٢ - ١٤٤ .

من إحياء في الوقت الحاضر) ، سيقول الفلاح المتوسط : ، انى مع الكوميون (اى مع الشيوعية) . ولكن لى نفع ذلك لا بد أولا من الانتصار على البورجوازية الدولية وارغامها على اعطائنا هذه الجارات « (١) » .

ولم يستطرد لنين في المقابلة ، ان بناء الاشتراكية في روسيا مستحيل دون تشريك الزراعة ، وتشريك الزراعة مستحيل دون جرارات ، والحصول على الجرارات مستحيل دون ثورة بروتارية عالمية . وفي هذه الاثناء كان شعار الفلاحين : « نحن مع السلطة السوفيتية » ، مع البلاشفة ولكن يسقط الكوميون « (٢) » . وبدأت تملو أصوات متذمرة بان السوفخوزى ليس أكثر ولا أقل من « إعادة الضياع الجبرى تحت راية السوفيت » (٣) . وفي اجتماع للحزب في نوفمبر ١٩١٩ بشأن نشاط الحزب في الريف اعترف لنين بأن هناك « عدم ثقة وغضب » من جانب الفلاحين ضد السوفخوزى ، وبخاصة عندما استخدم « المستغلون القدامى » كمديرين وفنيين ، ولكن دافع عن هذا العمل بقوة :

« كلا ، اذا كنتم لا تعرفون كيف تنظمون الزراعة بالطريقة الجديدة بأنفسكم ، فانا لا بد ان نأخذ الفنيين القدامى في خدمتنا ؛ وبدون ذلك لن نهرب قط من الفاقة » (٤) .

ومع ذلك فقد كان المؤتمر السابع لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر ١٩١٩ مناسبة لهجوم شامل على السوفخوزات . فقد اتهمت بأنها تنافى عن السوفيئات المحلية ، وبأنها تجتذب الفنيين بعرض مهايا مرتفعة ، وبالتدخل في توزيع الأرض . ويعيش مديروها في رغد في منازل أصحاب الأراضي القدامى ؛ وفي بعض الحالات عاد أصحاب الأراضي السابقون فعلا تحت اسم مديري السوفخوزى : « وتحولت مزارع السوفيئات الى أدوات للثورة المضادة ضد السلطة السوفيتية » (٥) .

(١) لنين «دراسات» XXIV ص ١٧٠

(٢) نفس المرجع ص ٢٤١ ، وقد عاد لنين الى هذا الشعار بعد ذلك بعامين قائلا : «نحن بلاشفة ، ولكننا لسنا شيوعيين . نحن مع البلاشفة لان البلاشفة طردوا أصحاب الأراضي ، ولكننا لسنا مع الشيوعيين لانهم ضد الحياة الفردية» نفس المرجع XXXVI ص ٥٦ .

(٣) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ٦ (١٩١٩) ص ١٨ .

(٤) لنين «دراسات» XXIV ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

(٥) « 7 i Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢٠) ص ١٩٩ و ٢١٩ .

وسلم لنين في رده بأن مثل هذه الأشياء قد تحدث ، ولم يقل أكثر من ان علاج مثل هذه المساوىء هو أن تنشئ السوفخوزات « صلات وثيقة بكل من الفلاحين والجماعات الشيوعية » (١) : أما الفلاح المتوسط فقد ظل فرديا متصليا . وعندما وجه أحد المندوبين الألمان في المؤتمر الثاني للكونغرس الذي عقد في صيف ١٩٢٠ اللوم الى الحكومة السوفيتية لأنها ، بتأييدها لصغار الحائزين ضد الزراعة الكبيرة ، « هبطت بصورة مباشرة الى أساليب تفكير البورجوازية الصغيرة التى انقضت عليها الزمن » و « ضحكت بمصالح البروليتاريا لمصلحة الفلاحين » ، رد لنين بحدة بأنه بدون ذلك « لما لاحظ الفلاح الصغير الفرق بين الحكم السابق ودكتاتورية السوفيئات » ، وأنه « اذا لم تتصرف سلطة الدولة البروليتارية بهذه الطريقة لن يكون في وسعها المحافظة على نفسها » (٢) . ومع ذلك فقد كانت وجهة النظر هذه ، ما دامت سائدة ، عقبة منيعة في سبيل مايعتبره لنين وكل الماركسيين - وهم على حق فيما يتعلق بظروف روسيا - السبيل الوحيد لزيادة الكفاية الزراعية .

ومن ثم فانه عندما انتهت الحرب الأهلية أخيرا في خريف ١٩٢٠ ، واجهت أقاليم الامبراطورية الروسية السابقة ، وقد تجمعت في ظل سلطة السوفيت ، بنفسها تلك المهمة الشاقة - مهمة التعمير - كان من الواضح تماما أن الثورة ، اذ غيرت وجه الريف الروسى ، لم تحل أيا من مشاكله الأساسية . وقد عادت مناطق انتاج غذائى مهمة الى الاقتصاد السوفيتى في حصاد ١٩٢٠ (٣) . وكان الاعتقاد السائد أن سيبيريا ، التى صارت مفتوحة بعد هزيمة كولشاك ، فيها مخزونات كبيرة من الحصاد السابق ، واتخذت كل أنواع اجراءات القمع لاستخلاصها من حائزها (٤) . ولكن مثل هذه الأساليب قد تخفف

(١) لنين «دراسات» XXIV ٦٢٢ - ٦٢٣ .

(٢) لنين «دراسات» XXXV ص ٢٥٩ . وكان قرار المؤتمر الخاص بالمسألة الزراعية فيما يتصل «بالبلاد الرأسمالية المتقدمة» يوسى «بالمحافظة على مشروعات الزراعة الكبيرة وإدارتها على اعتبار انها مزارع سوفيت » ، في حين سلم بأنه فيما يتصل بروسيا المتخلفة اقتصاديا بأن مزارع السوفيت « لاتزال استثناءات نادرة » .

(٣) لا بد ان الحصاد في اكرانيا تعرض لضرب كبير بسبب الغزو البولندى في مايو ويونيه . ولا سبيل الى تقدير مدى دور كل من هذا السبب ودور الجفاف ودور التخريب السابق في سوء الحصاد .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٦٦ - المادة ٢١٨ .

من حدة الموقف مؤقتا في أزمة نقص الغذاء التي كانت قد صارت مستحكمة في المدن ، ولكنها لم تؤثر على الهبوط المتزايد في الانتاج الذي كان يهدد بوقف الاقتصاد كله . ولا شك أن الإحصاءات الزراعية في فترة شيوعية الحرب لا يعتمد عليها بطبيعة الامر . فقد كان من المستحيل ، مهما حسنت النوايا ، الحصول على أرقام قريبة حتى من الدقة عن الريف ، إذ كان لدى الفلاح كل الأسباب التي تدفعه الى اخفاء انتاجه ومخزونه (١) . وكانت التقارير الواردة تبدو عند التحليل ناقصة كثيرا . وصدرت أرقام مختلفة من سلطات مختلفة ، ولم يكن من الواضح دائما أية مناطق تنطبق عليها الأرقام . ولكن مع كل هذه التحفظات فإن صورة الزراعة الروسية قبيل « السياسة الاقتصادية الجديدة » يمكن تحديدها في خطوطها الإحصائية العريضة .

لقد انتهى توزيع الأرض الذي بدأ بثورة أكتوبر تماما تقريبا في نهاية ١٩١٨ في المناطق التي كانت تحت سيطرة السوفيت ، وشملت كل أقاليم الجمهوريات في صيف ١٩٢٠ . وأدت الى التسوية في حجم وحدة الانتاج بصورة تلفت النظر . وقد صدر جدول دوري في ذلك الوقت يقسم الحيازات المختلفة الاحجام ، على أساس النسبة المئوية ، في عام ١٩١٧ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ على التوالي (٢) :

١٩١٧	١٩١٩	١٩٢٠
١١٣	٦٦	٥٨
لا أرض مزروعة		
أرض مزروعة حتى ٤ « دزياتين »	٥٨٠	٨٦٠
أرض مزروعة من ٤ الى ٨ « دزياتين »	٢١٧	٦٥
أرض مزروعة أكثر من ٨ « دزياتين »	٩٠	١٧١

فقد صارت الحيازة التي يفلحها الفلاح وعائلته ، ويملك عادة حصانا واحدا ، هي الوحدة السائدة في الزراعة الروسية في ١٩٢٠ ،

(١) يقول كريسيمان ، في « Geroicheski Period Velikoi Russ. Revol. » ١٩٤٢ ص ١٢١ - ١٢٢ ، أن حوالي ثلث حصاد ١٩٢٠ الذي بلغ حدا حرجا ، أخفاه الفلاحون .

(٢) ل . كريسيمان ، المرجع السابق ص ٦٨ ، ويوجد جدول آخر (في نفس المرجع ص ٦٧) يذكر أن أكثر من نصف الحيازات التي لا تزيد على ٤ (دزياتين) أقل من ٢ دزياتين ، ويمكن الخروج بنتائج مشابهة من جدول آخر (في نفس المرجع ص ٦٧) يذكر عدد الخيول في الحيازات . فقد هبطت الحيازات التي بدون خيل من ٢٩٪ في ١٩١٧ الى ٧٦٪ في ١٩٢٠ وارتفعت النسبة المئوية للحيازات ذات الحصان الواحد من ٤١٪ الى ٦٢٪ ، وهبطت النسبة المئوية للحيازات ذات الحصانين من ٤٨٪ الى ١٩٪ .

وكانت من قبل تعتبر نماذج في ١٩١٧ . وكانت ضياع كبار الملاك قد اختفت . وواجهت محاولة إعادة انشاء وحدات كبيرة في صورة مزارع السوفيت والكوميونات الزراعية معارضة متصلة في كل مكان ولم تحظ بنجاح يذكر . ولكن حيال الأسباب العديدة لهبوط الانتاج في السنوات الثلاث التي أعقبت ثورة أكتوبر - تخريب الريف وفقدان القوة العاملة وهلاك المواشي ونقص الأدوات الزراعية والمخربات - ليس من العدل أن نعزو أكثر من دور ثانوي في هبوط الكفاية الانتاجية الى الفرق بين انتاج الوحدة الصغيرة وانتاج الوحدة الكبيرة . ولكن ذلك كان عقبة دائمة ظلت قائمة بعد أن انتهت الأسباب المعوقة الأخرى الناجمة عن الحرب والحرب الأهلية مباشرة ، وكان هو المضلة الأساسية في الاقتصاد السوفيتي .

وكان لنمو زراعة الفلاح الصغير على حساب الفلاحة الكبيرة آثار نوعية معينة . فهو أولا قد شجع على التحول من المحصولات الثمينة المتخصصة الى فلاحة الحد الأدنى للبقاء . وقد لاحظ المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا أن هناك « تحولا خطيرا من الحاصلات المتخصصة والفنية الى حاصلات غذائية (نقص في التيل والأخشاب ونباتات الجيوب الزيتية والقطن الخ) وكذلك عيوطا في ماشية الزراعة » (١) . وتبعاً لما ذكره مقرر الشؤون الزراعية في المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ نقصت المنطقة التي تحت الفلاحة في الجمهوريات السوفيتية ١٦ في المائة من ١٩١٧ الى ١٩١٩ : وإن كان أقل هبوط حدث في المناطق المزروعة شعيرا (٦٧ في المائة) وأكثره في مناطق المحصولات المتخصصة (٢٧ في المائة في القنب و ٢٢ في المائة في التيل و ٤٠ في الاعلاف) (٢) . وثانيا أن حيازة الفلاح الصغير لا تنتج أقل فحسب ، بل انه يستهلك جزءا أكبر من الانتاج بحيث أن ما يصل الى المدن كان يتعرض للنقص مرتين : وحيثما وجد الفائض ، كانت عملية الجمع أكثر صعوبة وتعرضا للمخاطر بكثير ، حيث انه كان المستحيل - عمليا ومعنويا - تطبيق إجراءات الاكراه التي استخدمت ضد بعض كبار المزارعين الاثرياء أو ضد الوحدات الجماعية التي تدعمها الدولة أو تشرف عليها بروتارياء المدن ، على جماهير من صغار الفلاحين والفلاحين

(١) « Rezol. Tretego Vseross. S'ezda Sov. Narodnogo Khoz. » ١٩٢٠ ص ٢٢ .

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sovetov » ١٩٢١ ص ١٢٢ .

المتوسطين . وكما تنبأ لنين دائما ثبت أن توزيع الأرض على الفلاحين .
اذ يقلل من متوسط حجم وحدة الانتاج ، كان عقبة كئودا في سبيل
ريادة تدفق الطعام والمواد الأولية على المدن ، تلك الزيادة التي كان
يتطلبها اكمال انتصار الثورة البروليتارية . وظهرت بوضوح مرة
اخرى حقيقة صعوبة بناء نظام اشتراكي في بلد يعتمد اقتصاده على
زراعة فلاحين متخلفة .

ولكن بصرف النظر عن معوقات النظام الزراعي ، كانت الصعوبة
الرئيسية في الحصول على الطعام للمدن هي أنه لم يكن هناك مقابل كاف .
يعطى للفلاحين وأن الاستيلاء القانوني في صورة او اخرى لان الاسلوب
المشروع الوحيد للحصول على الغلال . وكان زعماء السوفيت بطيئين جدا ،
برغم انهم لا يملكون أى بديل عملي آخر ، في ادراك الحقائق القاسية (١) .
ولكن في خريف ١٩٢٠ كان تدمير الفلاحين قد بلغ حدا من الانتشار يستحيل
اخفاؤه . وكان تسريح الجنود ابتداء من سبتمبر قد أدى الى انتشار
« العصابات » - الصورة التقليدية لانتفاضة الفلاحين - في الأقاليم الوسطى
والجنوبية الشرقية ، ويبدو أن اقليم تامبون كان مركز هذه القلاقل (٢) .
وعبر الفلاحون عن عدائهم صراحة في اجتماع لرؤساء اللجان التنفيذية
للسوفيات الريفية في اقليم موسكو القى فيه لنين خطابات وسلم لنين
في ملاحظاته الختامية بأن « أغلبية الفلاحين تحس بمرارة وقع البرد
والجوع والضرائب القاسية » وأن « أغلبية أولئك الذين تحدثوا هاجموا
السلطة المركزية صراحة أو بصورة غير مباشرة » (٣) .

وكان آخر بحث جدي في المشكلة الزراعية أثناء فترة شيوعية
الحرب في المؤتمر الثامن لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ .
وكانت هزيمة رانجل قد وضعت حدا للحرب الأهلية ، وانشغل المؤتمر

(١) في صيف ١٩٢٠ عندما قرأ لنين ملحوظة كتبها فارجا ، من وحى تجربة الثورة
الهنغارية ، يقول فيها « أن الاستيلاء لا يؤدي الى تحقيق الغرض حيث انه يجلب في اعقبه
انخفاض في الانتاج » اشار عليها بعلامتي استفهام « *Leninskii Sbornik* » VII
١٩٢٨ ص ٢٦٢ ، وبعد ذلك بشهور قليلة اشار على عبارة في كتاب بوخارين
« *Ekonomika Perekhodnogo Perioda* » مؤداه ان ارغام الفلاحين يجب الا يعتبر
« اكراهيا بحتا » ، حيث أن ذلك « يقف في سبيل النمو الاقتصادي العام » بعبارة « جيد
جدا » (نفس المرجع XXXV ١٤٩٥ ص ١٧٥) .

(٢) « *Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii* » ١٩٢١ ص ٣٣ - ٢٨ ، واضطرت
قومية التموين الى ايقاف جمع الغلال كلية في الشتاء في ثلاثة عشر اقليما (نفس
المرجع ص ١٢٣١) .

(٣) لنين « دراسات XXX ص ٤٢٦ » .

كلية تقريبا بالتصغير الاقتصادي . وتمسك لنين في خطابه الافتتاحي
بوجهة نظر أنه « في بلد صغار الفلاحين مهمتنا الرئيسية والاساسية
هي ان نكتشف كيف نستخدم قوة الدولة لزيادة انتاج الفلاحين » (١) .
ولخص دان ، أحد زعماء المناشفة ، عريضة الاتهام ضد اعمال السوفيت .
« فسياسة التموين القائمة على القوة » قد أفلست . لقد نجحت في
استخلاص ٣٠ مليون « بود » من الفلاحين ، ولكن « ذلك كان على حساب
هبوط عام للمناطق المزروعة وصل الى ربع المجموع السابق ، وانخفاض
عدد المواشي ، وهبوط شديد في زراعة المحصولات الفنية ، وانحسار
خطير في الزراعة » (٢) . وتقدم مندوب من الشوريين الاجتماعيين
اليساريين بقرار يقترح ، « لكي يتوفر حافز لتنمية الزراعة » ، يقتصر
الاستيلاء على جزء مما ينتجه الفلاح ويترك الباقي له « اما لاستهلاكه
الخاص أو للمبادلة عن طريق نظام للتعاون الاستهلاكي بالأدوات
الضرورية لبيت الفلاح العامل » (٣) . وسار المناشفة ، في قرار تقدموا
به ، شوطا أبعد ، اذ يسلم بأن الفلاحين الروس « يؤلفون طبقة المنتجين
الذين يوسعون مجال نشاطهم ويضيقونه طبقا لمبادئ اقتصاديات
السوق » - أي طبقة من صغار الرأسماليين - ويقترح أن « نتاح للفلاحين
امكانية التصرف في كل ما يبقى لديهم من فائض بعد القيام بالتزاماتهم
نحو الدولة ، المحددة بدقة ، على أساس التبادل الحر للسلع أو على أساس
أسعار محددة يتفق عليها معهم » (٤) . واستقبل القرار المنشفي استقبالا
سيئا ، وقارنه مندوب بلشفي بسا « سمعناه المرة تلو المرة من جميع
الكولاك ورجال العصابات ، بخاصة في اكرانيا » (٥) . ولكن المناشفة
كلها كانت مكتئبة وقاحلة . وحلل تيودوروفيتش ، المقرر ، السمات
الرئيسية الثلاث في الموقف بأنها : « افقار عام للريف » ، « بتناقص
الانتاج الزراعي المصحوب بالتحول عن المحصولات المتخصصة الى
المحصولات الطبيعية » ، « وتسوية حيازات الفلاحين » ، ونتج عن هذه
الظروف « عيبان أساسيان » : هبوط في المساحة المزروعة وانخفاض
في الانتاجية « ثلاث أو أربع مرات أقل من عدة بلاد أوربية غربية » .

(١) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٨ .

(٢) « *Vos'moi Vseross. S'ezd Sovetov* » ١٩٢١ ص ٤٢ .

(٣) نفس المرجع ص ١٢٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٢٠١ .

(٥) نفس المرجع ص ٢٠٢ .

وعرض تيودوروفيتش مرة أخرى العضلة الأبدية - الحلقة المفرغة - بين المدينة والريف ومطالب كل منهما :

« لكي يمكن إحياء الريف من ضروري أن توفر له السلع من المدن بكميات عادية ، ولكن لكي يمكن إنتاج هذه السلع ، لا بد من مد المدينة بكمية محددة من المواد الأولية والطعام » (١) .

ولكن التصورات الخاصة بكيفية تحطيم هذه الحلقة المفرغة والحصول على هذه « الكمية المحددة » من المواد التي تتطلبها المدينة كانت لا تزال تصورات ساذجة ولا تزال تملئها وجهة نظر ساكني المدن . وفي ١٩١٩ خطرت اللجنة التنفيذية للسوفيت الاقليمي في توليا فكرة انشاء «لجان بذر الأرض» للقيام بحملة بين الفلاحين لزيادة الانتاج (٢) . وكانت الفكرة قد جربت قبل ذلك في أماكن أخرى وبدأ أنها مناسبة للتعميم (٣) . وتقرر انشاء «لجان بذر الأرض» على نطاق الاقاليم والمحافظات والمراكز الريفية . كما تقرر أن تقوم قوميصرية الزراعة باعداد « خطة شاملة للدولة كلها للبذر الإلزامي » . وعهد الى اللجان الاقليمية أن «تضع خطة للبذر الإلزامي وتحدد مناطق البذر » . للاقليم كله ولكل محافظة على حدة » ، ويعهد الى اللجان التابعة بأن تشرف على تنفيذ الخطة . وأعلن أن من يبذر «المساحة من الأرض التي تحددها خطة الدولة للبذر» يعتبر قد أدى « خدمة للدولة » (٤) .

وأظهرت المناقشة في المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا تقدما معيناً . فطوال السنوات الثلاث الأولى للنظام البلشفي عوملت مشكلة نقص الطعام على أنها مشكلة جمع وتوزيع ، لا مشكلة انتاج . واتضح ان

(١) نفس المرجع ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٢) نفس المرجع ص ١٤٨ .

(٣) أوضح ابولنسكي المنروع في نشرة « Gosudarstvennoe Regulirovanie Krest'Yanskogo Khoz. » (١٩٢٠) وهاجم ابولنسكي (اوسنسكي) كل اقتراح «بإبدال احتكار التموين الغذائي بضرية مبنية» على أساس انه يؤدي الى حرية التجارة وينطوي على سياسة «مالية للكلالة» ص ١٦ .

(٤) نشر القرائق « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » ١٩٢٩ ص ١٧٠ - ١٧٥ ، وقرارات المؤتمر الأخرى في « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ١ - المادة ٩ . وصدر مرسوم في أوائل يناير بانشاء «لجان البذر» روسيا (نفس المرجع رقم ٢ - المادة ١٤) وفي آخر الشهر صدر مرسوم آخر يحدد وظائفها (نفس المرجع رقم ٧ - المادة ٥٢) - وكان آخر المراسيم التي ولدت مبنة في السياسات الزراعية في شيوعية الحرب .

هذا الافتراض ، الذي يعتبر طبيعياً في بلد مصدر للفلال حتى عهد قريب . كان وهما ومأساة . فالحرب الأهلية والاصلاح الزراعي واصراب المنتجين بسبب الاستيلاء اجتمعت على احداث هبوط منتظم في المساحة التي تحت الفلاحة وفي المحصولات المحصودة . وعندما انتهت الحرب الأهلية كانت المهمة الأساسية المسجلة للسياسة السوفيتية في الزراعة هي تشجيع الانتاج الزراعي ، وليس استخلاص الفائض - غير الموجود - لدى الفلاح . وقد أدرك المؤتمر ذلك . ومع ذلك ، وبرغم كل دروس التجارب السابقة ، افترض مرة أخرى انه يمكن ارغام الفلاح أو دفعه الى قبول ما يطلب منه . ولكن الوهم لم يعش طويلاً هذه المرة . وعندما أعلن لنين بعد ذلك بثلاثة أشهر «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP ، جاءت على أسس لا تبعد كثيراً عن تلك التي اقترحها الثوريون الاجتماعيون اليساريون والمناشقة في المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها .

(ب) الصناعة :

كان وقع الحرب الأهلية على الصناعة مباشراً أكثر منه على الزراعة ، وأكثر أضراراً في المدى القصير . ففي الزراعة زاد من حدة صعوبات الانتاج والتموين وأثار بذلك مشاكلًا كان يمكن أن تنضج مع الوقت بخطوات أبطأ وتعالج بصعوبة أقل . أما في الصناعة فقد فعلت الحرب الأهلية كل ذلك وأكثر منه بكثير . فقد شوحت شكل الانتاج مرة أخرى في لحظة كان التحول فيها الى أغراض السلام هو شعار اليوم ، فحوت كل الصناعات الكبرى الى تنظيم الجيش الأحمر ، وجعلت السياسة الصناعية عنصراً من عناصر الاستراتيجية العسكرية ، واتخذت القرارات كلها تحت ضغط الطوارئ الملحة وبدون تفكير في النتائج الطويلة المدى أو في المبادئ . وفي حدود الاستمرار التي أمكن المحافظة عليه في سياسة السوفيت الصناعية قبل الحرب الأهلية وبعدها ، كانت مجرد اثبات لمبدأ أن الحروب والانتفاضات تعمل على التعجيل بالتعبيرات الثورية التي ترجع الى أسباب سابقة أكثر عمقا . وقد حظيت سيطرة الدولة على الجهاز الصناعي ، التي كانت قد دعمتها الحرب الأولى قبل مجيئ البلاشفة الى السلطة ، بدفعة قوية لا تقاوم بواسطة الحرب الأهلية ، وتؤكد مكانها من المذهب البلشفي من جديد بالتجربة القاسية . فالدروس الرئيسية للحرب الأهلية في الصناعة كانت تؤكد ضرورة السيطرة المركزية والتوجيه والتخطيط المركزيين . كما انها غرست أيضاً نتيجتين أقل اتساقاً مع

المبادئ الاشتراكية ، ولكن تتطلبها اعتبارات الكفاية - الحاجة الى الانصافين الفنيين والحاجة الى مسئولية الشخص الواحد فى الادارة .

وقد تحددت العلاقات القانونية بين الدولة والصناعة بالتأميم المتزايد لكل المشروعات الصناعية . وبدأت فترة شيوعية الحرب فى الصناعة بمرسوم صدر فى ٢٨ يونية ١٩١٨ يؤم كل الفروع الكبرى فى الصناعة (١) . وابان الجزء الاخير من عام ١٩١٨ صدر عدد من مراسيم التأميم للأشغرات التى تركها مرسوم ٢٨ يونيه ، كما صدر مرسوم فى اكتوبر ١٩١٨ يؤكد قاعدة انه ليس لأحد سوى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، بوصفه الجهاز المركزى لترتيب وتنظيم انتاج الجمهورية بأكمله ، الحق فى مصادرة المشروعات الصناعية (٢) ، وهو يوحى بأن السوفيتات المحلية والمجالس الاقتصادية الفرعية كانت لا تزال تمارس التأميم لحسابها الخاص . ولكن باستثناء المشروعات الصناعية الصغيرة جدا انتهى التأميم الرسمى فى نهاية ١٩١٨ ، بصرف النظر عما اذا كان الاستيلاء قد تم فعلا أم لا . وفى أوائل ١٩١٩ اتجه الاهتمام الى صناعات الحرف اليدوية الريفية الصغيرة ، المبعثرة بلا أى تنظيم ، والتى تعتمد الى حد كبير على عمل فقراء الفلاحين وأسرهم فى المنازل . وكانت مثل هذه المشروعات تلعب دورا ضخما فى الاقتصاد الروسى ، فقد كانت تمد الفلاحين بحاجاتهم البسيطة بقدر ما كانت تمدهم بها الصناعات الآلية الكبرى - أدواتهم وملابسهم والأثاث البدائى وأجهزة منازلهم (٣) . ودعا برنامج الحزب الذى أقر فى مارس ١٩١٩ ، الذى كانت تهمه زيادة الانتاج بأى ثمن ، الى دعم الصناعات الريفية الصغيرة بمنحهم طلبات حكومية وائتمان حالى ، وأعلن عن رغبته فى جمع « العمال الريفيين الافراد وورش العمال الريفيين والتعاونيات الانتاجية والمشروعات الصغيرة فى وحدات انتاجية وصناعية أكبر » (٤) . وكان انشاء قطاعات خاصة لتنظيم الصناعات

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٤٧ - المادة ٥٥٩ ، وانظر فيما يتعلق بهذا المرسوم من ١١ - ١٠٠ من هذا المجلد .

(٢) «Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narodnomu» II ١٩٢٠ من ٨٣ .

(٣) كان « الشعبون » قد مجدوا هذه الحرف اليدوية باعتبارها بديلا صحيا للصناعات الرأسمالية فى المدن ، أما الماركسيون فانهم اتخذوا الاسم الذى كانت تعرف به هذه الحرف Kustarnyi . ووصفوا به كل ما هو لانه وغير منظم ومتخلف . وقبل الثورة كانت هذه الصناعات الريفية قد تعرضت لشرب أصحاب المشروعات الصغيرة الذين نظموا عمل الفلاحين فى منازلهم واخذوا يستغلونهم .

(٤) «VKP(B) Rezol.» ١٩٢١ - I من ٢٩٠ .

الريفية فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وفى المجالس الاقتصادية المحلية قد تقرر فى ديسمبر ١٩١٨ (١) . واقترح المؤتمر الثالث للمجالس الاقتصادية فى يناير ١٩٢٠ تجميعها تحت قيادة التعاونيات (٢) . ولاسيما الى معرفة ما تم فعلا فى هذا الصدد . وقد أزيل كل شك حول الموقف القانونى أخيرا بمرسوم صدر فى نهاية نوفمبر ١٩٢٠ بتأميم كل المشروعات التى تستخدم أكثر من خمسة عمال وتعمل بقوة آلية . ولكنه ، مثل مرسوم ٢٨ يونية ١٩١٨ ، لم يؤثر الا فى الوضع القانونى : فقد ظل الملاك حائزين فعلا لمشروعاتهم الى الوقت الذى رأى فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى أو المجالس الاقتصادية المحلية اتخاذ اجراء عملى (٣) .

ولم يتم قط احصاء نهائى لتأميم الصناعة فى ظل شيوعية الحرب . وهناك تعداد صناعى أجرى عام ١٩٢٠ فى جميع أنحاء الاقاليم التى تحت حكم السوفيت (والتي كانت تضم كل الاقاليم تقريبا التى تألف منها الاتحاد السوفيتى باستثناء شرق سيبيريا) يحدد المجموع ب ٤٠٤٠٠٠ « منشأة صناعية » منها ٣٥٠٠٠٠ كانت تدار فعلا . ومن هذه ال ٣٥٠٠٠٠ منشأة كان ثلاثة أرباعها تقريبا مشروعات شخص واحد أو أسرة واحدة ، و ٢٦ فى المائة فقط تستخدم عملا مأجورا . وكان مجموع العمال المأجورين فى الصناعة ٢٢٠٠٠٠ أو ٨٩ فى المائة من كل العمال المشتغلين بالصناعة . وكان ١٤١٠٠٠٠ عامل منهم يعملون فيما سمي مشروعات كبيرة تستخدم أكثر من ٣٠ عاملا . وكان مجموع عدد المنشآت الصناعية التى أمت بمقتضى مرسوم نوفمبر ١٩٢٠ هو ٣٧٠٠٠ منشأة تستخدم ١٦١٥٠٠٠ عاملا ، بالإضافة الى ٢٣٠٠٠٠ عامل تستخدمهم المشروعات الصناعية التعاونية (٤) . ولكن الأرقام التى جمعها المجلس الأعلى للاقتصاد القومى قبل هذا التأميم بالجملة ذات مغزى أكبر بالنسبة للموقف الحقيقى . وتبعاً لهذه الأرقام

(١) «Trudy II Vserosa. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz.» من ٢٩٦ .

(٢) «Rezol. Tret'ego Vseross S'ezda Sov. Narodnogo» ١٩٢٠ من ٢٠ -

٢٢ . وقدم اقتراح آخر فى هذا المؤتمر ، بواسطة تومسكى ، كشف عن غيرة النقابات من الصناعات الريفية ، فيطالب بأن «الفروع الضرورية بصورة مطلقة» وحدها هى التى ينبغي دعمها ، ويجب أن تكون السياسة العامة هى «احلال المصانع محل الصناعات الريفية» (نفس المرجع من ٢٨) .

(٣) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٩٣ - المادة ٥١٢ .

(٤) لخصت نتائج هذا التعداد تلخيصا وانبا فى «Na Novykh Putyakh»

III ١٩٢٢ من ١٦٥ - ١٧٨ .

وكانت هذه السياسة تهدف الى تجميع كل صناعة فى «موتقة» تحت «لجنة رئيسية أو مركز» Glavk مسئول أمام المجلس الأعلى للاقتصاد القومى بوصفه المحكم الأعلى للسياسة . وفى نهاية ١٩١٩ كان حوال ٩٠ من «موتقات الدولة» هذه قد تم تنظيمه (١) .

وليس من اليسير دائما اكتشاف أية سياسة محددة أو متسقة من القرارات العديدة المتنوعة التى صدرت فى هذه الفترة فى مجال السياسة الصناعية . فقد تحول المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، كما قال رئيسه ريكوف فى ذلك الوقت ، عن «التنظيم المرتب للاقتصاد» و «ارغم على الالتجاء الى اجراءات متطرفة للدفاع ضد الهجمات من المؤخرة» (٢) . ولا ريب أن الحرب الاهلية ، وكانت العامل المسيطر على كل شئ ، وفرت الحافز الرئيسى للاستيلاء على المشروعات الصناعية التى تمدها باحتياجاتها مباشرة أو بطريق غير مباشر . فكانت سيطرة الدولة على الصناعات المعدنية قد تمت تقريبا عندما صدر مرسوم التأميم فى ٢٨ يونية ١٩١٨ . وأملت متطلبات الحرب السرعة التى تم بها الاستيلاء على الصناعات الرأسمالية مثل صناعات الجلود والمنسوجات والصناعات الكهربائية والكيميائية فى خريف ١٩١٨ . وليست هناك حاجة لتفسير انشاء «لجنة رئيسية للوقود» فى ديسمبر ١٩١٨ ذات سلطات دكتاتورية على انتاج كل أنواع الوقود وتوزيعها .

وقد تكون هناك اعتبارات عامة أكثر فيما يتصل بالاستيلاء المبكر على المصانع المنتجة للورق والطباق والسجائر والخرف ، أو على صناعة الكحول والخمور ، التى أغفلت بلا سبب واضح فى مرسوم يونية وأمت فى نوفمبر ١٩١٨ وتم الاستيلاء عليها فى الشهر التالى . ولكن أصعب من ذلك أن نحاول تفسير الخطوات التى اتخذت فى ديسمبر ١٩١٨ لتأميم النشر الموسيقى والطباعة الموسيقية والاستيلاء عليهما ، وكذلك صناعة الحلويات فى موسكو وبتروجراد (٣) . أن جهاز «التأميم» ، الذى بدى به

كانت هناك ٦٩٠٨ منشأة صناعية مسئولة أمام المجلس ، وكان المجلس يعتبر أن ٤٥٤٧ منشأة قد أمتت فعلا بمعنى أنها انتقلت الى سيطرة الدولة ، وفى نفس الوقت حدد الجهاز الاحصائى المركزى عدد المشروعات المؤممة بـ ٣٨٣٣ فقط (١) . وتتفق جميع المصادر على أن التأميم كان أتم ما يكون فى النقل والصناعات الهندسية والكهربائية والكيميائية والمنسوجات والورق . ولم تكن القضية الحقيقية فى فترة شيوعية الحرب هى تأميم الصناعة - فلم يكن هذا فى ذاته ، كما أشار لنين أكثر من مرة ، اجرا اشتراكيا ، وكان يحدث فى تلك اللحظة بدرجات متفاوتة حتى فى البلاد التى كان بناء الرأسمالية البورجوازية فيها لا يزال سليما (٢) - ولكن القضية كانت محاولة الدولة ادارة الصناعة على أسس اشتراكية . أن أهم المراسيم التى صدرت فى الفترة من يولية ١٩١٨ الى نهاية ١٩١٩ ، وأكثرها عددا ، هى تلك التى كانت تنص على «نقل الادارة الى الجمهورية» (وكانت هذه هى الصيغة الروتينية) ؛ وكانت المراسيم أحيانا تحدد القطاع من المجلس الاقتصادى ، بدى يتولى مسئولية الادارة ، وأحيانا تترك ذلك فى ايها للمجلس نفسه أو لمكتبه الرئاسى . وكانت المراسيم تنصب على مشروعات بذاتها . فلم تؤخذ كل مشروعات ومصانع أية صناعة واحدة مرة واحدة : فقد صدر أكثر من عشرة مراسيم للاستيلاء على صناعة المنسوجات الواسعة المتنوعة . ولكن السياسة المتبعة كانت العمل على اتمام «التكتيل» الاجبارى للصناعة الذى كان لنين قد دعا اليه منذ خريف ١٩١٧ بوصفه الخطوة الاخيرة فى التنظيم الرأسمالى ومن ثم كان شرطا ضروريا لتنظيم الاشتراكية (٣) .

(١) جمعت هذه الارقام فى كتاب ل . كريشمان «Geroicheski Period Velikoi Russkoi Revolyutii» ١٩٢٤ ص ١٢٧ - ١٢٨ ، بدون أية محاولة لتفسير الاختلالات . ويعد ف.ب. ميليوتين «Istoriya Ekonom. Razv. SSSR» ١٩٢٩ عدد المشروعات التى كانت مؤممة فى فبراير ١٩٢٠ بأقل قليلا من ٦٥٠٠ مشروعا ، كان ٣٠٠٠ تقريبا منها «من المشروعات الكتلة ذات الاهمية الخاصة» وكانت الـ ٢٥٠٠ الباقية تدار بواسطة المجالس الاقتصادية المحلية .

(٢) أصدر المؤتمر الاول للكونترن فى مارس ١٩١٩ بيانا وضعه تروتسكى ويؤكد هذه النقطة : «أن تأميم الحياة الاقتصادية الذى تحتج ضده الرأسمالية الليبرالية بهذه الشدة قد أصبح حقيقة واقعة . ولاسبيل الى الرجوع فيها - سواء الى المنافسة الحرة أو حتى الى سيطرة الموتقات والتكتلات الاقتصادية الأخرى . والسؤال الآن هو من الذى سيقوم بالانتاج المؤم : الدولة الامبريالية أم دولة البرولتاريا المنتصرة» . فروسكى «دراسات» XXII ص ٤١ .

(٣) انظر ص ٦٤ - ٦٥ من هذا المجلد .

(١) ف . ب . ميليوتين ، المرجع السابق ١٩٢٩ ص ٧٠ . وقد نظمت صناعة النسيج ، التى كانت أكثر بشرة من أن يمكن تكتيلها ، فى ٤٠ «اتحادا» تحت ادارة مركزية موحدة (نفس المرجع ص ١٧١) .

(٢) «Narodnoe Khozyaistvo» رقم ١٠ - ١٩١٨ ص ٣١ .

(٣) جمعت هذه المراسيم ومراسيم أخرى مشابهة صدرت فى هذه الشهور فى «Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz.» II ١٩٢٠ ص ٩ - ١٠ و ١١ - ١٢٤ . وجمعت المراسيم الجديدة التى صدرت فى نفس الفترة بالاستيلاء على مشروعات فردية فى «نفس المرجع» II ص ١٣٧ - ١٦٧ .

الأسباب كافية ووجيهة ، اكتسب قوة اندفاع ذاتية خاصة به ، أو كانت تدفعه الى الامام الدوافع والحوافز المختلطة المرتبطة التي تتسم بها كل عملية ادارية كبرى .

وكانت نتيجة هذه الاجراءات أن تحول انتباه المجلس الأعلى للاقتصاد القومي عن الدور المرسوم له أصلا ، بوصفه الوجه والحكم الأعلى للاقتصاد السوفيتي بأكمله ، وصار في وضع جهاز مسئول عن ادارة الصناعة الروسية المؤممة . فمن الوظائف المحددت له بمقتضى مرسوم طويل صدر في أغسطس ١٩١٨ ، وهما « ترتيب وتنظيم كل الانتاج والتوزيع » و « ادارة كل المشروعات الاقتصادية في الجمهوريات » ، اقتصر دوره الفعال منذ ذلك الوقت على الوظيفة الثانية . وقد وضع نفس المرسوم دستورا أساسيا مفصلا للمجلس الأعلى للشئون الاقتصادية . وكان أعضاؤه ٦٩ ، منهم ١٠ تعينهم اللجنة التنفيذية المركزية ، و ٢٠ تعينهم المجالس الاقتصادية الفرعية و ٣٠ يعينهم المجلس المركزي للنقابات ، على أن يجتمع مرة في الشهر على الأقل . وعهد بنشاطه الجارى لمكتب رئاسي من ٩ أعضاء يعين مجلس القوميسيرين منهم الرئيس ونائبه ، وتعين اللجنة التنفيذية المركزية بقية الأعضاء . وسرعان ما صار المكتب الرئيسى الهيئة الموجهة وصانعة السياسة . فبعد خريف ١٩١٨ لم يعد المجلس الأعلى نفسه الى الاجتماع بوصفه مجلسا : لقد صار جهازا من أجهزة الدولة يحمل ، مثل « مجلس التجارة البريطاني » ، اسم جهاز ميت (١) .

وقد نما الجهاز الذي حاول المجلس الأعلى للاقتصاد القومي أن يحكم به مملكته الصناعية الجديدة من نظام الهيئات المركزية - اللجان الرئيسية والمراكز Glavki - التي كان بعضها قد انشأت قبل بدء التأميم . وقد خرجت بعض الصناعات ذات الاهمية الثانوية من هذا النظام وصارت تابعة مباشرة لاقسام المجلس الأعلى . ولكن هذه التفرقة لم تكن قائمة على أى اختلاف حقيقى ، حيث ان المراكز واللجان الرئيسية فقدت تدريجيا وضعها شبه المستقل وصارت مندمجة في قطاعات المجلس الأعلى . وقد صار هذا الخضوع المباشر من جانب المراكز واللجان الاقليمية للمجلس الأعلى حتميا عندما صارت كل ائتمانات الصناعات المؤممة تتم عن طريق المجلس الأعلى - وهو اجراء تأكد رسميا بقرار من المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى

(١) « Sbornik Zakonov 1917-1918 » رقم ٥٨ - المادة ٦٤٤ ، ويوجد بيان تفصيلي لتنظيم المجلس الأعلى للاقتصاد القومى في ذلك الوقت في ل. كريشان ، المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٥ .

لعوم روسيا في ديسمبر ١٩١٨ (١) . اما الامر الذي لم يكن مؤكدا وظل يتأرجح في البداية فهو علاقة المراكز واللجان الرئيسية بالصناعات التي تحت سيطرتها . لقد تحددت وظيفة « اللجنة الرئيسية للبتترول » ، وهى احدى اللجان الرئيسية التي انشئت قبل تأميم الصناعة ، بأنها « تنظيم وتشبيد شئون البترول لمصلحة الدولة » و « السيطرة على صناعة استخراج البترول وتكريره الخاصة وترتيب شئونها » وأن « تفلق أو تفتح أو تدمج » المشروعات المختلفة في هذه الصناعة (٢) . وكانت مهمة « لجنة الطباق الرئيسية » ، وهى أيضا احدى اللجان المبكرة ، هى أن تنظم « توفير المواد الأولية طبقا لحطة » و « التوزيع المخطط للمنتجات » (٣) . ولم يكن هناك تفكير في الادارة المباشرة للمشروعات بواسطة المجلس الأعلى أو اللجان الرئيسية قبل التأميم أو بعده . ومع زيادة المشروعات التي تم الاستيلاء عليها في صناعة المنسوجات انشأت في ديسمبر ١٩١٨ جهازا لادارة مصانع المنسوجات التابعة للدولة تحت سلطة « مركز المنسوجات » (٤) . ومن الناحية الاخرى عهد الى « اللجنة الرئيسية للجلود » بتنظيم ادارة المشروعات المؤممة ، وعهد الى « اللجنة الرئيسية للطلاء والورنيش » بالادارة العامة للمشروعات في هذه الصناعة ، وحولت « لجنة الورق الرئيسية » الى « الجهاز الرئيسى لادارة المشروعات في صناعة الورق » (٥) . ولا شك أن هذا التنوع في المصطلحات كان يقابله تنوع في التطبيق العملي . ان جو الحرب الاهلية المحموم لم يكن ملائما جدا لنمو أية خطة منظمة وموحدة . ولعل أخطر عيوب هذه « المراكز » و « اللجان الرئيسية » ، Glavki ، التي كان يوجد منها ٤٢ في ١٩٢٠ (٦) ، هو عدم كفايتها للقيام بوظيفتها التي لم تكن مرسومة لها أصلا أو أهلت لها : لقد كانت تتدخل ولا تدير .

(١) « Trudy II Vsesoy. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٣٩٦ -

أيضا ص ٢٥٢ - ٢٥٤ من هذا المجلد . وقد اقر نفس المؤتمر قرارات تفصيلية بشأن ادارة الصناعة (نفس المرجع ص ٤٠٢ - ٤٠٤) .

(٢) « Byulleteni Vyshego Soveta Narodnogo Khozayaistva » رقم ٦ -

ص ٢٤ - ٢٨ .

(٣) « Glavtabak » رقم ١ ، أغسطس ١٩١٨ ص ٥٠ .

(٤) انظر فيما يتصل « بمركز المنسوجات » ص ٧٩ - ٨٠ من هذا المجلد .

(٥) « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz. » II ص ٣٧ -

٢٩ ، ٦٦ ، ٧٢ .

(٦) توجد قائمة في ل. كريشان ، المرجع السابق ص ١٠٠ - ١٠١ .

وقد صار اسمها بين الكتاب فيما بعد رمزا لعدم الكفاية من أى نوع ، وعملت على أنها نموذج للمغالاة فى المركزية التى تعد من عيوب شيوعية الحرب . بيد ان دواعى المركزية فى ظروف ذلك الوقت كانت غالبية . وكان رد الفعل ضد الفوضى الادارية التى سادت فى أول شتاء للثورة علامة صحة وشيئا حتميا .

وقد قال لينين فى يناير ١٩١٩ :

« ان الفوضى لا يمكن القضاء عليها الا بالمركزية مع نبذ المصالح المحلية البحتة - التى أثارت المعارضة لهذه المركزية - التى ، ايا كان الامر ، هى المخرج الوحيد من موقفنا . . ان موقفنا سيئ . . . فليست لدينا مركزية صارمة ، (١) »

ودعمت المركزية بالحرب الاهلية ، التى كانت ككل حرب أخرى تتطلب تركيزا فى القرارات المهمة - وتركيز الانتاج أحيانا - فى مركز واحد . فمئذ اكتوبر ١٩١٨ جعل النقص فى المواد الاولية من الضروري اغلاق المصانع الأقل كفاءة فى عدة فروع من الصناعة وتركيز الانتاج فى أكثرها كفاءة (٢) . ومثل هذه القرارات لا يمكن أن تتخذ الا بواسطة سلطة مركزية قوية . وعندما انكمش اقليم الجمهوريات السوفيتية حتى اقتصر على موسكو القديمة فى صيف ١٩١٩ كانت السيطرة المركزية على الصناعة ممكنة عمليا أكثر بكثير مما كان يبدو قبل ذلك أو بعده . ان كل الظروف تأمرت على خلق درجة من المركزية لا يمكن المحافظة عليها فى النهاية . وتطلب ثمنا مرتفعا فى صورة عدم كفاية بيروقراطية .

وسرعان ما واجهت سياسة المركزية مقاومة غيورة من جانب المجالس الاقتصادية الفرعية . وعندما اجتمع المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ ، كان الوهم المعرقل بإمكان قيام نظام من السوفيتات الاقتصادية تقابل السوفيتات السياسية قد نبذ . وصدر مرسوم جديد بإلغاء المجالس الاقتصادية فى المناطق واعتبار مجالس الاقليم «أجهزة تنفيذية» للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى وحول المجالس المحلية - ومن المشكوك فيه انه كان قد تألف منها عدد كبير - الى «قطاعات اقتصادية» للجان التنفيذية الخاصة بالسوفيتات المحلية المقابلة لها . ولكن فى حين أن المرسوم أعلن الاتجاه الى منح سلطات واسعة من الاستقلال الذاتى

(١) لينين «دراسات» XXIII ص ٧٢ .

(٢) «Narodnoe Khoz.» رقم ١٢ - ١٩١٨ ص ٣٠ - ٣١ .

للمجالس الاقتصادية الاقليمية ، فانه عمل على قص أجنحتها بالسماح للجان الرئيسية ، و « المراكز » بأن تكون لها أجهزة تابعة بين سلطات الاقليم . وبرغم أن هذه الأجهزة كانت ترتبط بشكل ما فى غموض بالمجالس الاقتصادية الاقليمية ، فان هذا الاجراء كان يمثل بوضوح خطوة أخرى فى اتجاه السيطرة المركزية على كل فرع من فروع الصناعة فى جميع أنحاء البلاد بواسطة «لجنتها الرئيسية» أو «مركزها» فى موسكو تحت السيطرة العليا للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى . ولم يترك للمجالس الاقتصادية فى الأقاليم الا فئة تتضائل بسرعة من الصناعات «ذات الأهمية المحلية» (١) . وقد سار هذا التطور على المستوى الادارى جنبا الى جنب مع زيادة سيطرة التنظيم النقابى المركزى على لجان المصانع المحلية والأجهزة النقابية الأخرى (٢) ، بل وقد عزى اقراره الى قوة نفوذ النقابات فى « المراكز » و « اللجان الرئيسية » (٣) . وعقد اجتماع خاص بين ممثلى المراكز واللجان الرئيسية والمجالس الاقتصادية الفرعية فى ابريل ١٩١٩ وفشل فى الوصول الى حل وسط أو فى كبح توسع الأجهزة المركزية (٤) . ومع ذلك لم يكن هناك ميدان يعتبر فيه التطرف فى المركزية غير عملى بوضوح ، أو كانت الحاجة فيه ملحة الى شئ من توزيع الاختصاص ، أكثر من الادارة اليومية للصناعة .

ومن ثم فإن ما بدأ كصراع مباشر بين المركزية والاستقلال المحلى فى الادارة الاقتصادية سرعان ما تحول الى صراع بين اناة الاختصاص وظيفيا وجغرافيا . لقد كانت «المراكز» و «اللجان الرئيسية» تمثل تنظيما «رأسيا» تعمل كل صناعة فى ظل كوحدة واحدة مسئول عنها فى نهاية الامر سلطة واحدة فى هذه الصناعة ، وعارضت المجالس الاقتصادية الاقليمية هذا النظام باسم تنظيم «أفقى» تنسق المشروعات الصناعية فى كل اقليم على هديه وتسيطر عليها سلطة اقليمية عليا .

(١) «Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz.» ص ٤٠٦ -

٤٠٨ . وقد أكد فى المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا ان « كل انتاج ذو أهمية محلية . . . يظل فى يد المجالس الاقتصادية المحلية - أى الاقليمية » ، وان « المراكز واللجان الرئيسية التى ترتب الصناعة على صعيد روسيا كلها ، لابد أن تظل على صلة مباشرة برئاسة المجالس الاقتصادية الفرعية » (نفس المرجع ص ٢٠٨) . ولكن من الشكوك فيه أن تكون هذه التأكيدات الطمئنة تركت أثرا عمليا كبيرا .

(٢) صفحة ٢٠٤ - ٢٠٥ من هذا المجلد .

(٣) «Narodnoe Khoz.» رقم ٤ (١٩١٩) ص ١٦ - ١٩ .

(٤) نفس المرجع ، رقم ٥ (١٩١٩) ص ٤٠ - ٤٥ .

اشكالا • لقد كانت القوى التي في جانب المركزية تستمد قوتها من الحرب الأهلية ولا يمكن كبحها ما دامت الحرب مستمرة • ولم يبدأ رد الفعل الا مع تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة كجزء من سياسة عامة •

ودار جدال مريب آخر انطوى عليه ، صراحة أحيانا وضمنا في كثير من الأحيان ، الهجوم ضد التنظيم المركزي للمجلس الأعلى للاقتصاد القومي - الجدال حول استخدام الخبراء • وفي هذا المجال أيضا كانت متطلبات كفاءة العمل تتعارض مع مقتضيات الحكم الذاتي الاشتراكي ، بل وحتى الديمقراطية • بيد أن الدفاع عن الخبراء كان يمس أيضا مستويات أعمق في مذهب الحزب وتحيزاته • فقد أعاد إلى الحياة التباين الواضح بين الاعتقاد في وجوب تحطيم جهاز الحكم القديم وانتهاء الدولة ، الذي أكدته لينين ببلاغة في خريف ١٩١٧ في « الدولة والثورة » ، والحاجة العملية ، التي كان قد أعلنها بحماس لا تقل عن ذلك في « هل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة » ، إلى استخدام الجهاز الفني للسيطرة الاقتصادية والمالية الذي خلقتة الرأسمالية وخلفته ورامها (١) • وفي الفترة المبديّة من الثورة أعقبت فوزي « سيطرة العمال » محاولات لتطبيق مبدأ كان لينين قد عمد إلى تشجيعه في بعض فقرات في « الدولة والثورة » ، وهو أن إدارة الصناعة مهمة سهلة يستطيع القيام بها أي مواطن متوسط الذكاء • وفي مارس ١٩١٨ كان أحد موظفي المجلس الأعلى للاقتصاد القومي لا يزال يستطيع أن يقول « إن من الحيانة للعمال » أن يترك أي مهندس بورجوازي في المصنع (٢) • ولكن سرعان ما حدث تغيير جذري • وكان لينين قد تنبأ في حذر في « هل يحتفظ البلاشفة سلطة الدولة ؟ » ، بأن النظام الجديد سيحتاج إلى عدد أكبر من أي وقت مضى من « المهندسين والزراعيين والفنيين والخبراء المدربين تدريباً علمياً من كل نوع » لا بد من أن تدفع لهم « فترة الانتقال أجوراً أعلى من العمال » (٣) • وبعد برست ليتوفسكي ، عندما كان تروتسكي قد بدأ فعلاً في الاستعانة بطبقة الضباط القدامى في الجيش الأحمر ، أعلن لينين صراحة أنه « بدون قيادة الخبراء في الفروع المختلفة من المعرفة والدراية الفنية والتجربة يكون التحول إلى الاشتراكية مستحيلاً » ، وأعلن أسفه « لأننا لم نخلق بعد

واندمجت هذه القضية في الجدال العام في المؤتمر السابع لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر ١٩١٩ حول مسئولية الأجهزة المحلية لقومسيريات الشعب أمام السوفيئات المحلية ولجانها التنفيذية • وتحدث سابرونوف ، الذي كان قد هاجم المجالس الاقتصادية الفرعية في المؤتمر الثامن للحزب لاعتدائها على سلطات السوفيئات المحلية (١) ، وتحول بهجومه الآن ضد « المراكز » و « اللجان الرئيسية » ، التي كانت موضع نفور عام ، وذمهم إلى أنها تمثل محاولة لاحتلال « التنظيم بواسطة إدارات عامة » محل « التنظيم بواسطة السوفيئات » - النظام البيروقراطي محل النظام الديمقراطي • وأعلن متحدث آخر أنه إذا مثل الناس « ما هو الشيء الذي تبغى القضاء عليه في نفس اليوم بعد القضاء على دنيكين وكولشاك » فإن ٩٠ في المائة منهم سيجيبون « اللجان الرئيسية والمراكز » • ورد كالنين بأن « إن أكثر اللجان الرئيسية مركزية وأشدّها وطأة على الناس » هو الجيش الأحمر (٢) • ولم ينته الجدال إلى نتيجة واستؤنف في المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا في يناير ١٩٢٠ ، الذي تحالف فيه « المكتب الرئاسي » للمجلس الأعلى للاقتصاد القومي مع النقابات في تأييد « اللجان الرئيسية » ووجه بتحد من ممثلي المجالس الاقتصادية الفرعية • وأمكن الحصول على أغلبية الثلثين بالموافقة على قرار عن إدارة الصناعة قسمت المشروعات بمقتضاها إلى ثلاث فئات : المشروعات « الموثقة » أو المشروعات ذات الأهمية للدولة ، تديرها مباشرة الأجهزة المركزية للمجلس الأعلى للاقتصاد القومي ، ومشروعات تديرها المجالس الاقتصادية الإقليمية « تحت التوجيه المباشر للأجهزة المركزية للمجلس الأعلى » ، ومشروعات ذات أهمية محلية تديرها المجالس الاقتصادية الإقليمية وتسيطر عليها وحدها (٣) • وتدخل المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ وأصدر قراراً أعلن أن « المهمة تنظيمية هدفها الاحتفاظ بالمركزية الرأسمالية عن طريق اللجان الرئيسية على أن تجمع إليها في نفس الوقت التبعية الأفقية من جانب المشروعات للمناطق الاقتصادية » (٤) ، ولكن الكلمات الطيبة لا تحل

(١) أنظر المجلد الأول من ٢١٧ •

(٢) « Vseross. S'ezd Sov. Khoz. » 7 (١٩٢٠) من ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ •

(٣) « Rezol. Tret'ego Vseross. S'ezda Sov. Narodnogo » (١٩٢٠) •

ص ٦ - ٧ ، ١٥ - ١٦ •

(٤) « VKP(B) Rezol. » (١٩١٤) I ص ٣٣١ •

(١) أنظر ص ٦٦ من هذا المجلد •

(٢) « Narodnoe Khoz. » رقم ١ (١٩١٨) ص ١٩ •

(٣) لينين « دراسات » XXI ص ٢٦٢ •

الظروف التي نضع الخبراء البورجوازيين تحت تصرفنا « (١) . وعندما نحدث « اليسار » عن ذلك بأنه يكون بمثابة « إحياء لقيادة الرأسماليين » ، رد بأن « القيادة » التي تعرض على الرأسماليين « لا كـرأسماليين ولكن كـخبراء فنيين ومنظمين » (٢) . وتحدث في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومي في مايو ١٩١٨ صراحة عن « مهمة استخدام الفنيين البورجوازيين » ، والحاجة إلى « كادر ضخم من الفنيين المدربين علميا » ، معتمدين حتى على « العناصر المعادية » إذا أريد تحقيق الاشتراكية .

ثم أعاد تأكيد « نحن نعلم أن الاشتراكية مستحيلة بدون ذلك » (٣) . وارتفع عدد موظفي المجلس الأعلى للاقتصاد القومي من ٣٠٠ في مارس ١٩١٨ إلى ٢٥٠٠ أو ٦٠٠٠ ، بما فيهم موظفو المراكز ، في ستة أشهر (٤) . ويبدو العدد معتدلا في مواجهة المهمة الضخمة المفروضة على المجلس الأعلى بأعادة تنظيم الصناعة في مواجهة الحرب الأهلية . ولكنها أثارت التذمرات العادية ضد تضخم البيروقراطية ، وكان يزيد من حدة هذه التذمرات معرفة أصل الموظفين الجدد - بناء على تصريحات لنين .

وظلت قضية « الخبراء » موضع نزاع طوال العامين التاليين . وفي المؤتمر الثاني لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا الذي عقد في ديسمبر ١٩١٨ ، حلل مولوتوف عضوية أهم ٢٠ « لجنة رئيسية » و « مركز » من الـ ٤٠٠ شخص الذين يتعلق بهم الأمر كان أكثر من ١٠ في المائة من أصحاب الأعمال السابقين أو ممثلين أصحاب أعمال سابقين ، و ٩ في المائة فنيين ، و ٣٨ في المائة موظفين في إدارات متنوعة في المجلس الأعلى ، والـ ٤٣ في المائة الباقية من العمال أو ممثلي منظمات عمالية ، بما فيها النقابات . وهكذا كانت هناك أغلبية مؤلفة من أشخاص « لا علاقة لهم بالعناصر البرولتارية في الصناعة » ، ومن ثم فإن اللجان الرئيسية يجب أن تعتبر « جهازا أبعد ما يكون عن مطابقة دكتاتورية البرولتاريا » ، فأولئك الذين يوجهون السياسة « من قوى ممثلي أصحاب الأعمال والفنيين

والخبراء » (١) . وتحدث المندوب المنشفي دالين بجراة مؤكدا أن « الوثائق الأوروبية الكبرى » ليس فيها سوى « قدر ضئيل جدا من البيروقراطية » وأعاد الحجة المنشفية ضد المحاولة السابقة لأوانها لتطبيق الاشتراكية « في أرض غير معدة وبجهاز غير مستعد » وقام بهجوم عام :

« لم تعد هناك برولتاريا ، لم يبق سوى الدكتاتورية ، لا دكتاتورية البرولتاريا بل جهاز بيروقراطي ضخم في قبضته مصانع وورش ميتة . . . وهكذا نخلق بورجوازية جديدة بلا تحيز ثقافي أو تربوي ، وتشبه البورجوازية القديمة في اضطهاد الطبقة العاملة فقط . انكم تخلقون بورجوازية لا تعرف حدودا للاضطهاد والاستغلال . »

ونمو هذه « البورجوازية الامريكية » ، على حد قول المتحدث ، مسئول عن هبوط الانتاج وعدم المبالاة لدى العمال ، وهو مرتبط بسياسة تهدة البورجوازية الصغيرة الذي يتمثل في الاتجاه الجديد نحو الفلاحين المتوسطين (٢) .

ولم تجد هذه الهجمات في تزايد ادماج « الخبراء » البورجوازيين في الجهاز السوفيتي ، وكانت الحرب تجعل مساعدتهم أكثر ضرورة ، وفي نفس الوقت جعلت التصالح معهم أسهل على أساس الدفاع عن أرض الوطن ضد المعتدى الأجنبي . « ماذا ، هل تقنف بهم إلى الخارج ؟ » ، تساءل لنين متحدثا عن البورجوازيين السابقين المستخدمين في الأعمال الحربية والاقتصادية السوفيتية « انكم لا تستطيعون لقاء مئات الألوف في الخارج ، وإذا ألقيناهم فعلا في الخارج ، نكون كمن يقطع رقبتة بنفسه » (٣) . وجاء برنامج الحزب الجديد الذي أقر في ١٩١٩ يحمل كلمة طيبة نحو

(١) « Trudy II Vseross. S'ezd Sov. Narod. Khoz. » ص ٢١٢ .

وطبقا لأرقام أوردها ويكوف بعد ذلك بعامين كان المجلس الأعلى للاقتصاد القومي والمجالس الاقتصادية تضم في ذلك الوقت ٥٧ في المائة من العمال ، وتضم « اللجان الرئيسية » و « المراكز » ٥١ في المائة منهم ، وتضم إدارات المصانع ٦٣ في المائة ، وفي الجهاز الاقتصادي الذي تحت المجلس الأعلى بأكمله كان ٦١ في المائة من المستخدمين عمالا و ٣٠ في المائة خبراء . « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢١ ص ١٠٣ . بيد أن كثيرين من العمال كانت لهم وظيفة « مشيئة » أساسا .

(٢) « Trudy II Vseross. S'ezd Sov. Narod. Khoz. » ص ٢٥ .

(٣) لنين « دراسات » XXIV ص ٦٧ .

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٢٦ .

(٢) نفس المرجع XXII ص ٥٢٤ .

(٣) نفس المرجع XXII ص ٤٠ - ٤١ .

(٤) « Narodoe Khoz. » رقم ١٠ (١٩١٨) ص ٣١ .

«الخبراء البورجوازيين» الذين يعملون في تكاتف مع جمهرة العمال العاديين بزعامة الشيوعيين الواعيين» (١) ففي هذه الشهور القليلة لم يكن يسمح بأى معيار آخر غير كفاية الإدارة. وقد قال أستاذ جامعى «أبيض» وصل إلى أومسك في خريف ١٩١٩ من موسكو أن «على رأس كثير من المراكز واللجان الرئيسية يجلس أصحاب أعمال سابقون وموظفون رسميون ومديرون إداريون»، ويدهش الزائر غير المتوقع لهذه المراكز واللجان الرئيسية، إذ كانت لديه معرفة شخصية سابقة بعالم التجارة والصناعة، عندما يرى «أصحاب مصانع جلود كبرى سابقين يجلسون في اللجنة الرئيسية للجلود، وكبار رجال الصناعة في منظمة المنسوجات المركزية الخ.» (٢) وفي اجتماع الحزب الذى عقد فى ديسمبر ١٩١٩، وكانت الحرب الأهلية تبدو منتهية تقريبا وصار من الممكن التطلع إلى المستقبل مرة أخرى، أشاد لينين «بالخبراء البورجوازيين» أشادة جميلة: «نحن ندرك ضرورة وضع هذه الفئات في مركز أحسن لأن التحول من الرأسمالية إلى الشيوعية، مستحيل بدون استخدام الخبراء البورجوازيين، وكل انتصاراتنا، وانتصارات جيشنا الأحمر، بقيادة البرولتاريا التى كسبت إلى جانبها أنصاف البرولتاريا: الفلاحين الذين الذين تجذبهم إلى حد ما فكرة الملكية، إنما كسبناها بفضل مهارتنا في استخدام الفنيين البورجوازيين. إن هذه السياسة التى اتبعناها في الشؤون العسكرية يجب أن تصير سياستنا في بنائنا الداخلى» (٣).

ولكنه في المؤتمر السابع لسوفيئات عموم روسيا الذى جاء عقب ذلك وجد نفسه مرة أخرى في موقف الدفاع. فقال أنه من المستحيل إنشاء جهاز دولة بدون معونة الخبراء القسدي، الذين لا بد أن يؤخذوا بالضرورة من «المجتمع الرأسمالى». ومع ذلك فحتى عندما لم يرتكبوا فعلا أعمال خيانة - ولم تكن هذه الظاهرة متفرقة بل مستمرة - فإنهم لم يستطيعوا فهم «الظروف الجديدة والمهام الجديدة والمطالب الجديدة»

(١) «VKP (B) v Rezol.» (١٩٤١) I ص ٢٩١.

(٢) ج.ك. جينز «Sibir; Soyuzniki, Kolchak» (بكين ١٩٢١) II أن ما قاله ل. كريسيمان، في المرجع السابق ص ٢٠٠، من أنه مثل لحظة التأميم طرد مثلوا الرأسمالية من اللجان الرئيسية، يتعارض من كل الدلائل الأخرى.

(٣) لينين «دراسات» XXIV ص ٥٦٨.

وكان في «اللجان الرئيسية»، و«المراكز» وفي «السوفيئات» عناصر مضادة للثورة أكثر، وبيروقراطية أكثر، مما في إدارة الجيش. والسبب في ذلك أن عدد من دخلوا هذه الميادين من العمال والفلاحين كانوا أقل، ومن ثم كانت السيطرة على الخبراء أضعف. والعلاج الوحيد هو اليقظة المستمرة (١). ويسود الانطباع طوال هذه الفترة بأن لنين وبعض زعماء آخرين كانوا يقومون بمهمة متزايدة الصعوبة، ولكن بعزم ثابت، للمحافظة على مركز متميز للخبراء البورجوازيين ضد الغيرة والتذمرات التى لا مهرب منها من جانب أعضاء الحزب العاديين (٢). ولكن هذه السياسة لم تهبط، ولم يكن ممكنا أن تهبط، وأصدر المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ قرارا صريحا بتعليمات لعمال الحزب بأن «يحاولوا خلق جو من الزمالة والتعاون بين العمال والفنيين الخبراء الذين ورثهم النظام البرولتارى من النظام البورجوازي» (٣). وأنه لمن الغريب التفكير في أن أبعد سياسات شيوعية الحرب أثرا تم إلى حد كبير عن طريق، وبالتعاون الإيجابى، من جانب صناعيين وفنيين بورجوازيين سابقين.

(١) لينين «دراسات» XXIV ص ٦٢١ - ٦٢٢، وتحدث مليونين في ذلك الوقت أيضا عن «التخريب السرى»، أن لم يكن العلنى، من جانب الخبراء، ووضع أمه في «عملية تدريب منظمين من صفوف العمال» كعلاج. (ف. ب. ميلبوين، المرجع السابق ص ١٦٨).

(٢) هناك وثيقة غريبة ذات مغزى هي خطاب أرسله إلى لينين أستاذ سابق في معهد فورتيز الزراعى، وصار رئيس جهاز الدولة لإدارة مصانع الجلود تحت «اللجنة الرئيسية للجلود»، ونشر مع رد لينين عليه في برفاغدا ٢٨ مارس ١٩١٩ (١) لينين «دراسات» ١٨٤ - ١٨٧. ويبدى الكاتب تلمعه من الانطهاد الذى يتعرض له الخبراء والمتفقون البورجوازيون الذين يعملون في الحكومة على يد موظفين شيوعيين صغار، بما في ذلك «اتهامات تافهة». وتفتيش لأجودى منه ولكنه ينطوى على مهانة شديدة وتهديدات بإطلاق النار ومصادرات واستيلاءات. وأشار لينين إلى أن بعض هذه الشكاوى مبالغ فيها، ولجأ إلى أن الخبراء البورجوازيين يغالون في الاعتماد على مركزهم الممتاز، ولكنه سلم بأن هناك أساءات وعرض، باسم الحرب، «علاقة زمالة» على المتقنين. وكان من أسباب التلمذ أصرار الوظيف الشيوعى على أن ينضم الأستاذ وزوجته في سرير واحد، ورد لينين بأنه لا توجد أسرة لكل روسي في المتوسط. ليكون له سرير خاص. وبعد ذلك بثلاثة أعوام تقريبا كان لينين يعلن تنديده «بمحالات اغتيال المهندسين بواسطة العمال في المناجم المؤمة»، ليس في الأورال فحسب، بل كذلك في الدونباس، وبانتحار رئيس مهندسي عمليات المياه في موسكو «نتيجة لاضطهاد تافهة». لينين «دراسات» XXIV ص ١٥٥.

(٣) «VKP (B) v Revol.» (١٩٤١) I ص ٣٢٤.

بيد أنه من الخطأ تصور أن لنين اعتبر استخدام الخبراء البورجوازيين أكثر من مجرد شر ضروري « ومؤقت بطبيعته » أو عدل عن مثله الأعلى النهائي بإدارة الدولة بواسطة العمال أنفسهم . فقد كان هذا الاعتقاد على الخبراء البورجوازيين شيئا لا مهرب منه بسبب أن العمال أثبتوا أنهم غير أكفاء للقيام بأعمال الإدارة ، أو لم ينضجوا لها بعد بأعداد كافية :

وقال في ١٩٢٠ عن عمل الحزب في الريف :

« ان عيبا من أكبر عيوب هذا العمل اننا لا نعلم كيف ندير شئون الدولة ، ان الجماعات المختلفة من رفاقنا ، حتى أولئك الذين يوجهون العمل ، لا تزال عادة الأقبية - عندما كنا نجلس جماعات صغيرة ، هنا أو في الخارج ، في أقبية ولا نجرؤ على التفكير في كيفية إدارة شئون الدولة - لا تزال هذه العادة قوية جدا بينهم ٠٠٠ ان لدينا جهاز دولة ضخمة لا يزال سيئا في عمله لأننا لا نملك المهارة الكافية ولا نستطيع إدارته جيدا ، (١) »

وصار الاتهام بالبيروقراطية ظاهرة مستمرة . وفي المؤتمر الثامن لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ قام زينوفيف بحملة على « جيوش » الموظفين السوفيت الذي يمثلون « عبئا على كل مؤسساتنا » (٢) . وكان تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة NEP يترتب عليه ضغط شديد لتخفيض الموظفين الزائدين ، وكان لنين مشغولا جدا بشؤون البيروقراطية طوال السنة الأخيرة من حياته . ولا جدال في أن البيروقراطية السوفيتية في هذه السنوات الأولى كان كقاعدة عامة عضوا سابقا في الفئة المثقفة البورجوازية أو الطبقة الحكومية ، وحمل معه كثيرا من تقاليد البيروقراطية الروسية القديمة . ولكن نفس هذه الجماعات كانت توفر قدرا من المعرفة والمهارة الفنية ما كان النظام ليعيش بدونها .

وكانت شهادة لنين المتكررة في ١٩١٨ و ١٩١٩ بأن الاشتراكية كانت مستحيلة بدون الاستعانة بهؤلاء « الأعداء الطبقيين » تعبيرا عن المعضلة الأساسية في الثورة .

وتكررت الجدالات التي ثارت حول المركزية واستخدام الخبراء في قضية « إدارة الرجل الواحد » ، وبنفس القوى في مواجهة بعضها . ولم

يكن مبدأ ما يطلق عليه « القيادة الجماعية » ، قد ظهر في أي برنامج من برامج الحزب ، ولم يوصف رسميا بأنه جزء من مذهب الحزب . ولكن كان له سابقة عملية جيدة في الثورة الفرنسية ، كما بدا أنه مما يتفق مع روح الاشتراكية الديمقراطية أن لا يكون إصدار القرارات في يد شخص واحد بل في يد مجموعة . فكان يحيط بكل قوميسير من قوميسيرى الشعب مجموعة من خمسة زملاء مفروض أنه يستشيرهم في القضايا الكبرى ولهم حق الاعتراض على قراراته لدى مجلس القوميسيرين . وكان أول خروج مسرحي على هذا المبدأ في مارس ١٩١٨ عندما واجهت مجلس القوميسيرين ، ليس لأول مرة ، مشكلة سوء التنظيم والتأخر المزمنة في السكك الحديدية . وطالب لنين بشكل حاسم « بتعيين موظفين تنفيذيين مسئولين أفراد بواسطة منظمات رجال السكك الحديدية في كل مركز محلي » (١) « وإطاعتهم طاعة عمياء » . وقد هوجم المرسوم الذي أصدره مجلس القوميسيرين في هذا الشأن (٢) هجوما عنيفا من جانب الثوريين الاجتماعيين اليساريين والمعارضة اليسارية البلشفية ، وقرنه كلاهما بشؤون المركزية . وكتب أوسنسكى بحدثة في صحيفة المعارضة اليسارية «الشيوعي» (Kommunist) : « يقترب بمرورية الإدارة هنا طابع أوتوقراطي » ، وكانت « أوتوقراطي » تشير إلى أفزع الصفات التي وصف بها القيصر السابق (٣) . ولكن لنين لم يتحول خطوة واحدة ، وكان على استعداد تام لتعميم المبدأ . وكتب في « المهام الحالية للسلطة السوفيتية » .

« ان أي جهاز للصناعة الآلية الكبيرة - وهذا بالذات هو المصدر الانتاجي المادى وأساس الاشتراكية - يتطلب وحدة كاملة في الإرادة التي توجه عمل مئات وآلاف وعشرات الآلاف من الناس في وقت واحد ... ان الخضوع الكامل لإرادة واحدة شرط ضروري لنجاح عملية التنظيم على نمط الصناعة الآلية الكبيرة » (٤) .

وتثير هذه الأفكار بوضوح أشد المعارضات أصرازا . ولم يعد لنين إليها بحذر الا في ديسمبر ١٩١٨ ، وكانت الحرب الأهلية في ذروتها ، في

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٦٢٢ حاشية ١٨٧ .

(٢) أنظر ، فيما يتصل بالمرسوم ، ص ٣٩٦ من هذا الجلد .

(٣) لنين « دراسات » XXII ص ٦٢٧ حاشية ٢١٥ .

(٤) نفس المرجع ص ٤٦٢ .

(١) لنين « دراسات » XXV ص ٣٠١ .

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢١) ص ٢١٤ .

المؤتمر الثاني لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا ، وطبقها بصورة خاصة على ادارة الصناعة المؤممة :

« ان موقف الحرب يضع على عاتقنا مسئولية خاصة للمهام الثقيلة . فالادارة الجماعية مما لا غنى عنه بمشاركة النقابات . ان القيادة الجماعية ضرورية ، ولكن الادارة الجماعية يجب الا تتحول الى عقبة فى الشئون العملية . . . وسنطالب بصورة حاسمة جميع المجالس الاقتصادية واللجان الرئيسية والمراكز الا ينتهى نظام القيادة الجماعية بمجرد السفسطة وكتابة القرات وتاليف الخطط واختصاص كل شخص بادارة » (١) .

ولكن هذا التلميح لم يشر مناقشة ولم يحظ الا باشارة طفيفة فى قرار يطالب « بالمسئولية الشخصية لأعضاء الجماعات القيادية عن العمل المكلفين به وعمل المشروعات والأجهزة التى يرأسونها » (٢) وبعد ذلك بعام تقريبا كان لنين لا يزال يدافع عن وجهة النظر هذه فى المؤتمر السابع لسوفيات عموم روسيا :

« ان المسئولية الفردية ضرورية لنا ، فكما أن القيادة الجماعية ضرورية لمناقشة المسائل الأساسية ، كذلك المسئولية الفردية والتنفيذ الفردى ضروريان لمنع الروتين وليصير من المستحيل الهرب من المسئولية . اننا فى حاجة الى أشخاص تعلموا التصرف مستقلين عندما يتطلب الأمر » (٣) .

وفى المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا جعل لنين هذه القضية الفكرة الرئيسية فى خطابه ، وقرنها بمسألة « جيوش العمل » .

وكانت الحجة هنا أيضا أكثر ميلا الى التوفيق وعملية أكثر :

« ان القيادة الجماعية ، بوصفها النمط الاساسى للتنظيم فى الادارة السوفيتية ، تمثل شيئا مبدئيا ، ضروريا فى المرحلة الاولى عندما كانت الأشياء تبنى من جديد . ولكن بمجرد انشاء قوالب ثابتة بدرجة تزيد أو تنقص ، يرتبط التحول الى التنفيذ العملى بادارة الرجل الواحد بوصفها

النظام الذى يضمن أكثر من أى نظام آخر أفضل استخدام للقدرات البشرية ، والرقابة - الحقيقية وليس اللفظية - على العمل المنجز » (١) . ولكن قرار المؤتمر اعاد تأكيد « مبدأ القيادة الجماعية » مرة أخرى بوصفه « أساس ادارة الصناعة المؤممة » ولم يسلم الا بإمكان تطبيق ادارة الرجل الواحد « بموافقة النقابة المختصة فى كل حالة بذاتها » (٢) .

وكان قد صار واضحا فى ذلك الوقت ان مقاومة مبدأ ادارة الرجل الواحد تتبلور حول النقابات . وتحدث لنين مرتين مدافعا عن مشروعه فى القطاع البلشفي من مجلس نقابات عموم روسيا فى يناير ومارس ١٩٢٠ . وفى المناسبتين واجهته معارضة قاسية ، وفى المناسبة الثانية أقر القطاع أطروحة قدمها تومسكى « عن مهام النقابات » وقفت بشكل حاسم الى جانب قاعدة القيادة الجماعية :

« ان المبدأ الاساسى فى بناء الأجهزة التى توتب الصناعة وتديرها ، والذى يضمن مشاركة الجماهير العريضة غير المنتمة للحزب عن طريق النقابات ، هو المبدأ السائد الآن الخاص بالادارة الجماعية للصناعة ، من رئاسة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى الى ادارة الورش نفسها » (٣) .

وقرر لنين أن يحل القضية الى أرفع المستويات ، وهو المستوى ادى لهيبته فيه أبعد الأثر ، المؤتمر التاسع للحزب فى النصف الثانى من مارس ١٩٢٠ . وكانت سببا فى اثارة عواصف من الجدل فى المؤتمر ، وقدم تروفسكى بحذر مشروع قرار أعده يوصى بمبدأ ادارة الرجل الواحد ، وواجه اقتراح مضاد من أوسنسكى وسابرونوف ، الذى كان على رأس مجموعة تسمى نفسها جماعة « المركزية الديمقراطية » (٤) ، ومن تومسكى باسم النقابات . وفى حين كانت المجموعة المتوسطة على استعداد للسير نصف الطريق بالتسليم بمبدأ ادارة الرجل الواحد فى الصناعات الصغيرة وفى « المشروعات المنفصلة ذات الصيغة العسكرية »

(١) نفس المرجع ص ١٧ ، لم تنشر التفاصيل المسجلة لهذا المؤتمر ، والمصدر الوحيد لخطاب لنين هو الصحافة الحاصرة . وفيما يتصل « بجيوش العمل » انظر ص ٢١١ - ٢١٤ من هذا المجلد .

(٢) نفس المرجع ص ١٧٢٠ « Rezol. Tret'ego Vseross. S'ezda Sov. Narodnogo » ص ١٢ .

(٣) يوجد بيان من هذه المناقشات فى لنين « دراسات » XXV ص ١٢٢ حاشية ٢٦ .

(٤) انظر المجلد الاول ص ١٩٥ .

(١) نفس المرجع ص XXIII ٤٤٧ .

(٢) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٣٩٢ .

(٣) لنين « دراسات » XXIV ص ٦٢٣ .

بالاتفاق مع النقابات ، طالب تومسكى فى أطروحته بصلاية بالابقاء على «مبدأ الادارة الجماعية القائم فى الصناعة» (١) . ودافع ريكوف ، الذى سرعان ما سيخرج من رئاسة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، عن القيادة الجماعية بقوة ، وتساءل سميرنوف بمغزى لماذا لم يطبق مبدأ ادارة الرجل الواحد فى مجلس القوميسيرين ، وقال تومسكى ، محاولا أن ينسب المبدأ المذكور الى شخصية أقل هيبة ، ان صاحب فكرة ادارة الرجل الواحد أصلا هو « كرازين وليس تروتسكى » ، وان لنين ظل مترددا عامين قبل تأييدها (٢) . وكانعادة تحول المؤتمر بعد خطاب لنين (٣) . وتضمن قرار المؤتمر الذى وضع حدا للجدال قبولا صريحا لمبدأ ادارة الرجل الواحد ، واقترح ، مسلما بأن ادارة الصناعة ما زالت فى مرحلتها التجريبية ، أربعة تنوعات ممكنة يمكن تجربتها « فى الطريق الى ادارة الرجل الواحد الكاملة » - مدير ادارى من النقابات مع مهندس كمساعد فنى له ، مهندس خبير كمدير مع ضم قوميسير نقابى اليه ، خبير كمدير مع نقابى او اثنين كمساعدين له ، او جماعة قيادية ضيقة حيثما وجدت . هذه الجماعات فعلا وعملت بنجاح ، مع شرط ضرورى أن يتحمل رئيسها كل مسئولية الادارة . وفى نفس الوقت نص على أن « لا تتدخل أية منظمة نقابية فى ادارة المشروع مباشرة » (٤) . وكانت قواعد الحزب من الشدة بحيث تضع حدا للجدال متى أصدر أكبر جهاز فى الحزب قراره . وأعلن ليتوفينوف ، باسم المجموعة التى كانت قد بدأت للتو فى التبلور تحت اسم « المعارضة العمالية » ، أنه وزملاءه سيعملون باخلاص فى تنفيذ قرار لايميلون اليه (٥) . وفى المؤتمر الثالث لنقابات عموم روسيا الذى عقد بعد ذلك بأيام قليلة قبل القرار ضمنا بعدم التعرض للقضية ، ونقل خطابا لنين وتروتسكى الاهتمام الى موضع جدال جديد حول الخدمة العاملة الالزامية وتاديب العمال (٦) . وفى نوفمبر ١٩٢٠ قيل ان الادارة

الجماعية لم يعد لها وجود الا فى ١٢ فى المائة فقط من المشروعات المؤممة (١) . والمفروض ان هذا القول ينصب على المشروعات الكبيرة التى تسيطر عليها الأجهزة المركزية للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، وقيل ان المشروعات التى تتوفر عنها المعلومات التفصيلية عددها ٢٠٥١ منها ١٧٨٣ قيل انها تحت ادارة رجل واحد فى نهاية ١٩٢٠ (٢) .

ولم تكن احصاءات الانتاج الصناعى ابان شيوعية الحرب متوفرة أكثر من احصاءات الانتاج الزراعى ، وهى مثلها تقوم على التخمين . وقد هبط الانتاج بتدهور فى الصناعة أكثر منه حتى فى الزراعة ، وربما كان الهبوط فى انتاجية العامل الفرد أكبر (حيث أن سوء التغذية اضيف الى الأسباب الأخرى) (٣) . وكان مصحوبا بهبوط حاد فى عدد العمال الذين يشتغلون فى الصناعة لم يكن له مقابل فى الزراعة . وكان الهبوط متزايد وتراكما ، حيث أن توقف الانتاج فى الصناعة ما كثيرا ما أدى الى توقف صناعات أخرى معتمدة عليها . ولم يظهر الأثر الكامل للآزمة فى الصناعة حتى ١٩١٩ . فكان مخزون المواد الذى وجد فى وقت الثورة قد استنفد تماما ، وحالت الحرب الأهلية وحصار الحلفاء عموما دون تجديدها . وقطعت موارد القطن الوحيدة بقطع التركستان حتى خريف ١٩١٩ ، وتركت بلاد البلطيق ، التى كانت أحد الموارد الرئيسية ، ولم تتجدد التجارة معها الا فى ١٩٢٠ . وفقدت موارد البترول فى منطقة باكو والقوقاز تماما ابتداء من صيف ١٩١٨ حتى نهاية ١٩١٩ . ولم تعد موارد الفحم والحديد الكبرى فى اكرانيا مرة أخرى الا فى سنة ١٩٢٠ . وكانت أزمة الوقود أحد العوامل الرئيسية فى انهيار الصناعة . وتبعاً لتقدير أجري فى مايو ١٩١٨ كانت الصناعة فى ذلك الوقت تتلقى ١٠ فى المائة فقط من استهلاكها العادى للوقود (٤) . وفى شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ و ١٩٢٠ كان البرد سببا فى الشقاء الانسانى وعدم الكفاءة أكثر حتى من

(١) يوجد مشروع قرار تروتسكى والاطروحات المعارضة فى

« Devyatyi S'ezd RKP (B) » ١٩٢٤ ص ٥٤٢ ، ٥٣٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٩ .

(٢) نفس المرجع ١٩٢٤ ص ١٤٠ ، ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) لنين « دراسات » XXV ص ١٠٢ - ١٦٨ ، ١٠٩ - ١١٥ .

(٤) « VKP(B) Rezol. » ١٩٢١ ص ٢٣٢ .

(٥) « Devyatyi S'ezd RKP (B) » ١٩٢٤ ص ٢٥٧ .

(٦) انظر ص ٢١٤ - ٢١٦ من هذا المجلد ..

(١) « Narodnoe Khoz. » نوفمبر ١٩٢٠ ص ١٢ .

(٢) نفس المرجع ، رقم ٤ ، ١٩٢١ ص ٥٦ .

(٣) وصلت انتاجية العامل فى الصناعات الكبيرة فى ١٩٢٠ الى ٣٩ فى المائة مما كانت فى ١٩١٣ ، وفى الصناعة الصغيرة الى ٥٧ فى المائة (ل . كريتمان ، المرجع السابق ، ص ١٩٠) ، وقد كانت الصناعات الصغيرة صناعات وبقية الى حد كبير وكانت ظروفها قريبة من الظروف فى الزراعة .

« Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami » (٤)

(٤) ١٩١٩ ص ٤٦ .

الجوع . وكان من العوامل الكبرى ، التي تعد جزءا من الانهيار وسببا له في نفس الوقت ، أزمة النقل بالسكك الحديدية . فلم يبق من السكك الحديدية سليما في الحرب الأهلية الا جزء صغير . وكانت القاطرات قد تعرضت لحساسة بالغة ، وفي نهاية ١٩١٩ ، عندما بلغت الأزمة أشدها مراحلها ، كان أكثر من ٦٠ في المائة من القاطرات البالغ عددها ١٦٠٠٠ تالفا (١) .

وساعدت كل هذه العوامل على خلق موقف لم يعد فيه « من الممكن استخدام القوى الانتاجية في البلاد استخداما كاملا ، وصار قسم كبير من مصانعنا وورشنا متوقفا عن العمل » (٢) ، كما سجل المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا في يناير ١٩٢٠ .

ولعل أبرز أعراض انهيار الصناعة هو تفرق البرولتاريا الصناعية وبعثرتها . ففي روسيا ، حيث تأتي جمهرة العمال الصناعيين من الفلاحين أصلا الذين لم يقطعوا الا في النادر صلاتهم تماما بالريف - وفي بعض الحالات كانوا يعودون اليه بانتظام في اوقات الحصاد - كانت الأزمات في المدن والمصانع ، مثل المجاعات والتوقف عن العمل والبطالة ، لا تؤدي الى مشكلة بطالة برولتارية بالمعنى الغربي ، بل الى هروب جماهير العمال الصناعيين من المدن وعودتها الى الفلاحة مهنة ومركزا . وكانت القلقة التي لحقت الصناعة في الشتاء الأول للثورة قد بدأت فعلا مثل هذه الحركة ، وقد تحدث بوخارين في المؤتمر السابع للحزب في مارس ١٩١٨ عن تحلل البرولتاريا (٣) . وزادت سرعة العملية بشدة عندما اكتسحت الحرب الأهلية مرة أخرى مئات الألوف من السكان الجوعى المهقنين الى القوات المسلحة في كلا العسكريين . وكان أكثر ما عانت منه الصناعة في نهاية ١٩١٨ عن « الضربة الكبرى » التي نتجت عن الاخلاء السريع لبتروجراد « تحت تأثير الفزع » في وقت برست ليتوفسك ، وأدت الى

(١) يوجد اكمل ملخص لازمة النقل في تقرير تروتسكي الى المؤتمر الثامن لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ «Vois'moi Vseross. S'ezd Sov.» ١٩٢١ ص ١٥٤ - ١٧٥ ، وفيما يتصل « بالأمم رقم ١٠٤٢ » المشهور ومحاولات تروتسكي الناجحة في تحسين موقف النقل انظر ص ٣٧٣ - ٣٧٤ من هذا المجلد .

(٢) « Rezol. Tret'ego Vseross. S'ezda Sov. Narod. Khoz. » (١٩٢٠) ص ٢٢ .

(٣) « Sed moi S'ezd Ross. Komm. Part. » (١٩٢٤) ص ٢٣ ، ٤٥ .

وتدمير كامل للصناعة في بتروجراد تقريبا (١) . وتؤيد الأرقام التقريبية التي جمعت أن الهبوط في عدد العمال الصناعيين حدث أولا وأسرع من أية جهة أخرى في منطقة بتروجراد ، حيث كان عدد العمال في نهاية ١٩١٨ لا يزيد الا قليلا عن نصف عددهم منذ سنتين . وجاءت صحيحة التحذير الأولى من رودزوتاك في المؤتمر الثاني لل نقابات لعموم روسيا في يناير ١٩١٩ :

« اننا نرى في عدد كبير من المراكز الصناعية أن العمال تمتصهم كتلة الفلاحين ، بسبب انكماش الانتاج في المصانع ، وبدلا من أن يكون لدينا سكان من العمال أصبحنا نجد سكانا من نصف الفلاحين أو الفلاحين تماما أحيانا » (٢) .

وتشير الأرقام المأخوذة عن احصاءات نقابات العمال بالنسبة لكل المنطقة التي تحت السيطرة السوفيتية في ١٩١٩ الى ان عدد العمال في المشروعات الصناعية هبط الى ٧٦ في المائة بالنسبة لمجموع ١٩١٧ ، وفي البناء الى ٦٦ في المائة وفي السكك الحديدية الى ٦٣ في المائة (٣) . وجاء في جدول شامل نشر بعد ذلك ببعض سنوات أن عدد العمال الأجورين في الصناعة ارتفع من ٢٦٠٠٠٠ في ١٩١٣ الى ٣٠٠٠٠٠ في ١٩١٧ ثم أخذ في النزول تدريجيا الى ٢٥٠٠٠٠ في ١٩١٨ وإلى ١٤٨٠٠٠ في ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، وإلى ١٢٤٠٠٠ في ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، وفي ذلك الوقت كان العدد أقل من نصف مجموع ١٩١٣ (٤) . ففي مصانع الصلب والحديد الهامة في بريانسك كان ، طبقا لما جاء في تقرير بتاريخ مايو ١٩٢٠ ، ٧٨ في المائة من العمال المقيدين موجودين في يناير ١٩١٩ وكان ٦٣ في المائة موجودين في يولية ١٩١٩ و ٥٩ في المائة في يناير ١٩٢٠ . و ٥٨ في المائة في ابريل ١٩٢٠ ، وكان النقص أشدها يكون في العمال المهرة . وفي ربيع ١٩٢٠ دعا المجلس الأعلى للاقتصاد القومي الى انشاء

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٧٥ .

(٢) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) ص ١٢٨ .

(٣) أخذت هذه الأرقام من دراسة قام بها س . ج . ستروميلين في احد مطبوعات المجلس الأعلى للاقتصاد القومي «Dva Goda Diktatury Proletariata 1917-1919» ص ١٧ - ١٨) .

وهو يعترف في هذا البحث صراحة باستحالة أية تقديرات دقيقة ، ومن المحتمل أن الأرقام التقابلية تفاني في اعداد العمال الماملين فعلا في ذلك الوقت .

(٤) « Promyohlennaya Politika SSSR » (١٩٢٦) ص ٢١٧ .

« فرق عاصفة » ، فى أهم ٦٠ مشروعاً فى الصناعات المعدنية ، ويقال أن التقييد فى مصانع كولومنسكى هبط من ٤١ فى المائة فى يناير ١٩٢٠ الى ٢٧ فى المائة فى مايو ١٩٢٠ . وكانت النتيجة العامة التى انتهت إليها التقرير الذى تضمن هذه الأرقام أن « صناعات التعدين والصناعات المعدنية فى روسيا قد وقعت فى طريق مسدود » (١) . وفى يناير قال بومسكى ، مستعرضاً الظروف المعقدة المتصلة التى أدت الى « الهبوط العام فى الإنتاج والانخفاض غير العادى فى انتاجيه العمل ، والاستخدام الضعيف جداً للمشروعات التى تعمل » ، أن السبب الرئيسى فى ذلك هو « هرب العناصر الصالحة التى لديها القدرة على العمل الى الريف والى الجيش والى كوميونات العمال والمزارع السوفيتية والى الصناعات الريفية وتعاونيات المنتجين والى خدمة الدولة (فى « فرق الطعام والتفتيش والجيش ») ، وعدم تدفق مجندين جدد الى الصناعة من الريف (٢) » . ولاحظ وفد العمال البريطانى الذى زار روسيا فى الربيع « حالة الرثاء والجوع » . بين عمال المصانع ، وعرفوا أن الفلاحين يدفعون للعمال أجوراً أعلى من المصانع « مع قدر كاف من الطعام الذى لا يحصل عليه عامل المدينة » (٣) . فهما كانت الظروف فى ظل شيوعية الحرب صعبة فى الريف ، فانها كانت على أى الأحوال أفضل من المدن والمصانع . وفى خريف ١٩٢٠ هبط عدد سكان ٤٠ عاصمة من عواصم الاقاليم ٣٣ فى المائة منذ ١٩١٧ ، من ١٦٠.٠٠٠ الى ١٣٠.٠٠٠ ، وعدد سكان ٥٠ مدينة كبيرة أخرى ١٦ فى المائة ، من ١٧٠.٠٠٠ الى ٢٧١.٠٠٠ . وكلما زاد حجم المدينة زاد الهبوط فى عدد سكانها ، وكانت بتروجراد قد فقدت ٥٧ فى المائة من سكانها فى ثلاث سنوات وموسكو ٤٥ فى المائة (٤) .

وتمثل هذه الأرقام كارثة . ولكن لما كانت انتاجية العمل قد هبطت بشدة أكثر حتى من القوة العددية ، فإن الانخفاض الفعلى فى الإنتاج كان أكبر بكثير مما تشير إليه هذه الأرقام . وتدل الإحصاءات المنشورة

(١) « Narodnoe Khoz. » رقم ٩ - ١٠ (١٩٢٠) ص ٢ - ٦ ، والإحصائيات بمصانع أو صناعات قائمة بلديها ، حيثما وجدت ، أكثر دقة من الإحصاءات العامة فى هذه الفترة .

(٢) « Rezol. Tre't'ego S'ezda Narod. Khoz. » (١٩٢٠) ص ٢٥ .

(٣) « تقرير وفد العمال البريطانى الى روسيا : ١٩٢٠ » (١٩٢٠) ص ١٨ .

(٤) « Ekonomicheskaya Zhizn » ١ ديسمبر ١٩٢٠ .

على أن الإنتاج فى جميع فروع الصناعة ظل فى هبوط مستمر الى ١٩٢٠ : وكان اسوأ هبوط فى انتاج خام الحديد والصلب الذى هبط الى ١٦ و ٢٤ فى المائة على التوالى من أرقام ١٩١٣ . وكان أفضل وضع هو وضع البترول الذى وقف انتاجه فى ١٩٢٠ عند ٤١ فى المائة من مستوى ١٩١٣ . وبعده المنسوجات ، وكان الرقم الخاص بالفحم ٢٧ فى المائة ، ولكن نسبة ١٠ و ٢٠ فى المائة كانت عادية (١) . وبحساب القيمة على أساس روبل ما قبل الحرب يتضح أن انتاج السلع الكاملة الصنع بلغ ١٢٩ فى المائة فقط من قيمة ١٩١٣ فى ١٩٢٠ وانتاج السلع نصف الكاملة ١٣٦ فى المائة (٢) ؛ وحدثت مفارقة أن انشاء « دكتاتورية البرولتارياء » أعقبه هبوط ملحوظ فى كل من عدد الطبقة التى تمارس باسمها البرولتارياء وفى وزنها فى الاقتصادى (٣) . ومن النتائج الجانبية اضمحلال سلطة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى الذى أصبح بعد ١٩١٩ مجرد واحد بين عدة قوميسيريات تشرف على الفروع المختلفة للاقتصاد ، واحتل مركز الصدارة قوميسيرية الشعب للتموين التى كانت تتولى أمر الغلال المستولى عليها ، ومن ثم صارت جهازاً رئيسياً فى ظل شيوعية الحرب ، كما تراجع المجلس الأعلى للاقتصاد القومى عن مكانته كجهاز اقتصادى موجه وحل محله فى ذلك تماماً « مجلس العمل والدفاع » (٤) .

وكان المتوقع أن يؤدى انتهاء الحرب الأهلية ، اذ يطلق الموارد المتاحة ، الى انتعاش اقتصادى ، ولكن بدا فى أول الأمر أنه بلا أثر ؛ ويرجع بعض السبب فى ذلك الى عامل سيكلوجى . فقد أدت إزالة المخاوف الخاصة التى وضعت بسبب الحرب الى ارتخاء فى التوتر ، ومعه

(١) « Za Pyat Let » (١٩٢٢) ص ٤٠٦ - ٤٠٨ . ووجد أرقام مفصلة

من مناجم الفحم فى الدونetz فى « Na Novykh Putakh » (١٩٢٢) III ص ٤٧ - ٤٩ .

(٢) نفس المرجع XXIV ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٣) وكانت هذه التهمة ضد النظام شائعة بين المناشقة وخصومه الآخرين . وقد رد عليها لينين فى مايو ١٩٢١ بأنه « حتى عندما تفسر البرولتارياء الى فقدان مركزها الطبقة فترة فانها لا تزال تستطيع الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها » . (دراسات . XXVI ص ٢٤٩) .

(٤) ل . كريتمان ، الذى يسجل أقوال نجم المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ويشير الى عدة وظائف فقدتها خلال ١٩٢٠ وتولتها قوميسيرية التموين « كريتمان - المرجع السابق ص ٢٠٨) . ووصف لينين فى ١٩٢١ وزارة التموين بأنها « واحدة من أحسن أجهزةتنا » (« دراسات » XXVI ص ٢٤٨) .

في كثير من الأحيان تناقض في الجهد المبذول ، فالسكان كانوا متعبين ولم تعد لديهم ارادة العمل من أجل الانعاش الاقتصادي . ولكن استمرار الهبوط كان له أيضا أسبابه العملية : فعمليات التآكل الصناعي والاستنزاف الكامل للآلات والمخزونات كانا قد ضربا جذورهما بعمق بحيث لم يعد من اليسير قلب الاتجاه . واستطاع المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ لأول مرة أن ينقل الاهتمام من الحرب الأهلية الى ما أسماه لنين « الجبهة اللادمية » للتعمير الاقتصادي (١) .

ولكن جو ١٩٢٠ ظل بصفة عامة خاملا مع احساس بالرضا بسبب سلسلة الانتصارات الباهرة على البولنديين ورائجل . وفي المؤتمر الثاني للسوفييتات في ديسمبر اعتذر ريكوف عن هبوط الانتاج الصناعي السوفيتي وهبوط انتاجية العامل السوفيتي بهبوط مماثل ادعى أنه حدث في ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وتنبأ «ببداية انتعاش اقتصادي عام» (٢) . وكان كتاب العام في ميدان الفكر الاقتصادي هو كتاب بوخارين «اقتصاديات فترة التحول» . وقد تنبأ فيه بالانهيار الوشيك للرأسمالية (وبذلك شارك في الجو المتفائل الذي ساد في المؤتمر الثاني للكومنترون في يولييه ١٩٢٠) ، واستطرد بوخارين قائلا أن الثورة البرولتارية يجب أن تحطم الجهاز الاقتصادي ، كالسياسي ، للمجتمع الرأسمالي . ويعني هذا بطبيعة الحال فترة انتقالية ينخفض فيها الانتاج :

« ان الفوضى في الانتاج ، أو على حد قول الأستاذ جرينفستسكي ، التحلل الثوري للصناعة ، مرحلة حتمية تاريخيا لا يمكن الحيلولة دون وقوعها . ان الثورة الشيوعية ، مثل كل ثورة أخرى ، تصحبها أضرار تنزل بقوى الانتاج » (٣) .

(١) لنين « دراسات » XXV ص ١٠٧ .

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢١) ص ٨٩ - ٩٠ ومن الناحية الأخرى حذر ريكوف المؤتمر من أن « الكميات القديمة التي ورنناها عن البروجوازية » قد استنزفت ، وأن « على العمال والفلاحين أن يشعروا ما اذا كانوا لا يستطيعون الاتفاق ماورئوه أو يستطيعون انتاج ما يريدونه بأنفسهم » (نفس المرجع ص ٩٤) .

(٣) ن. بوخارين « Ekonomika Perekhednogo Perioda » (١٩٢٠) ص ٤٨ . وقد كتب جرينفستسكي مؤلفه المشار اليه في ١٩١٨ . وكان تروفسكي قد عزى المؤتمر الثالث لمجلس الاقتصاد القومي لعموم روسيا في يناير ١٩٢٠ بأن « الانتقال من نظام اقتصادي الى آخر يقتضي دائما لنا بتضحيات عديدة » بما فيها التضحيات الاقتصادية . « تروفسكي » دراسات « XV ص ٥٥ .

ويقارن كاتب آخر بعد ذلك الدمار الاقتصادي للثورة بعمل القائد الحربي الذي ينسف جسرا للسكك الحديدية أو يقتلع أشجار غابة لفتح الطريق لسلاح مدفعية : « والاجراءات التي قد تكون غير سليمة بصورة مباشرة بالنسبة للاقتصاد قد تكون سليمة من وجهة نظر نورية » (١) . وأصبح هناك من يشيّد بمظاهر الانهيار الاقتصادي وتحطم جهاز الصناعة باعتبارها شواهد طريق نحو الاشتراكية . وكانت مثل هذه النظريات ، وغيرها مما ولدته فترة شيوعية الحرب ، مجرد تبريرات لشيء لم يكن متوقعا وكان من المستحيل منعه . وأدت السيطرة الصناعية العديدة التي أنشئت في ذلك الوقت الى زيادة النفور العام الذي انصب ضد اجراءات شيوعية الحرب . ومع ذلك فمن العدل أن نسجل ، أولا ، أن أسباب الانهيار الاقتصادي كانت متصلة بالجزء البعيد بكتير من مجرد النقص في التنظيم ، بحيث أن الاتجاه الذي ساد بعد ذلك بالقاء المسئولية على العيوب البيروقراطية في « اللجان الرئيسية » أو المجلس الأعلى للاقتصاد القومي ليس لها مبرر جدي ، وثانيا ، ان الافلاس النهائي لشيوعية الحرب لا يرجع الى انهيار الصناعة بقدر ما يرجع الى الفشل في وضع أية سياسة زراعية قادرة على الحصول من الفلاح على فائض غذائي كاف لاطعام المدن والمصانع . ان التحول من شيوعية الحرب الى السياسة الاقتصادية الجديدة NEP أثرت في الصناعة كما أثرت في كل جزء آخر من الاقتصاد السوفيتي ، ولكن دوافعه الملزمة كانت خارج نطاق السياسة الصناعية .

(ج) العمل والتقنيات :

أزال وقع الحرب الأهلية ما كان هنا من تردد وابهام جعل السياسة العمالية معقدة في الشهور الأولى للنظام الجديد . فوجود هدف قومي غالب جعل من السهل ، ومن الضروري ، العمل بسياسات تتجه الى استخدام الحزم فيما يتصل بالعمل . وقد بسطت مشكلة العلاقة بين النقابات والدولة تبسيطا وهما بعد أن صار كل من الدولة والنقابات يعتمدان في بقائهما على تجنيد كل رجل وكل جهاز لصلحة الانتصار العسكري على الجيوش « البيضاء » . ففي ظل شيوعية الحرب صارت السياسة العمالية هي مجرد تجنيد العمال للمجهود الحربي وارسالهم

(١) ل . كريتمان ، المرجع السابق ص ٥٦ .

الى حيث تشتمل الحاجة اليهم ، وكانت النقابات هي الاداة التى يمكن
عن طريقها تطبيق هذه السياسة باكبر قدر ممكن من الكفاية . ومادامت
الحرب الاهلية قائمة بدت كل القضايا التى تتعلق بالمبدأ واضحة المعالم
وبسيطة ولا جدال فيها .

ولم تزل اول خطوة غير ظاهرة نحو انشاء جهاز جديد للسيطرة بمقتضى
مرسوم صدر فى ٢ يوليه ١٩١٨ نظم شروط عقد الاتفاقات الجماعية
بين النقابات ، باسم العمال ، وأصحاب الأعمال أو مديرى المصانع .
ورخص أهم بند فى المرسوم لقوميسيرية العمل بأن تفرض على صاحب
العمل العقد الذى تقدمه له النقابة بأمر رسمى اذا رفضه (١) . وهذا
البند ، وإن كان فى ظاهره مجرد استخدام لقوة الارغام على أصحاب
الأعمال العنيدى ، إلا أنه فى الواقع منح قوميسيرية العمل بالاتفاق مع
النقابات حقاً غير مشروط بتحديد شروط الاستخدام ، وكان هذا هو
أثره الوحيد الدائم . وكان الأساس القانونى لتنظيم العمل فى ظل
سيوعية الحرب متضمناً فى مجموعة القوانين العمالية الأولى
للجمهورية الفدرالية RSFSR التى أقرتها اللجنة التنفيذية المركزية
فى ١٠ أكتوبر ١٩١٨ ، وصدق عليها بعد ذلك بستة أسابيع (١) .
وأكدت بنود هذه المجموعة الضمانات القانونية القائمة لحماية العمال ،
ونصت على أن توضع مستويات الأجور بواسطة النقابات بالاتفاق مع
المديرين أو أصحاب الأعمال وبموافقة قوميسيرية العمل ، وإن كانت
هذه الموافقة لا تعدو أن تكون اجراء شكلياً حيث أن موظفى قوميسيرية
العمل تعيينهم النقابات ، وهكذا طرح « العقد الجماعى » جانباً . وكان
ذلك نتيجة منطقية للمذاهب والاجراءات التى سادت فى فترة شيوعية
الحرب . فنظرياً كانت الدولة ، بعد صدور مرسوم ٢٨ يونيه ١٩١٨ الخاص
بتأميم كل الصناعات الكبرى ، صاحب العمل الرئيسى . وصار العمل
صورة من صور خدمة المجتمع : وبذلك كان المفهوم الرأسمالى عن عقد
بيع وشراء القوة العاملة غير ذى موضوع . وفى تحديد مستويات
الأجور كان يدخل فى الاعتبار مشقة العمل وخطاره ومدى المسئولية
فيه والمؤهلات المطلوبة . وعوملت « المعدلات بالقطعة » ، التى كان قد
أقرها القرار النقابى الصادر فى ابريل ١٩١٨ ، لا على أنها مسموح بها
فحسب بل على أنها أمراً مألوفاً (٣) ، ولم تثر بعد ذلك أى اعتراض

بوصفها جزءاً منتظماً من السياسة السوفيتية فى الأجور .

ووضعت مجموعة القوانين العمالية الصادرة فى ١٩١٨ مبدأ
الالتزام العام بالعمل ، ويقابل ذلك حق العامل فى عمل يتفق ومؤهلاته
بأجر مناسب ، وإن كان ذلك الحق قد عدل فى مادة لاحقة بالالتزام بقبول
عمل من أنواع أخرى بصفة مؤقتة اذا لم يوجد العمل المناسب . ولكن
هذه القوانين تجنبت قضية الاكراه والارغام . وحتى قبل ذلك ، فى
سبتمبر ١٩١٨ ، كان قد صدر مرسوم يحرم على المتعطلين رفض العمل
المعروض والا قطعت عنه معونة البطالة (١) . ولكن لم تحدد أية عقوبة
أخرى : كما أن هذه العقوبة نفسها لم تكن بعيدة الأثر حيث كان التصرف
الطبيعى للبطالة هو الهجرة الى الريف . وبمقتضى مرسوم صدر فى
٢٩ أكتوبر ١٩١٨ تحولت مكاتب تنسيق العمل الى أجهزة محلية
لقوميسيرية العمل وصارت الطريق الوحيد والاجبارى لاستخدام العمال
بالنسبة للعامل ولصاحب العمل ، ولكن بدون أية عقوبة جديدة على
رفض العمل من جانب العامل (٢) . وصدر فى نفس الشهر مرسوم
يرخص رسمياً بتجنيد أعضاء البورجوازية من الجنسين وكل
الأعمار بين ١٦ و ٥٠ للأعمال الضرورية اجتماعياً . وأعطى كل أعضاء
البورجوازية بين سن ١٤ و ٥٥ « دفاتر عمل » : وكان يجب تقديمها
للحصول على بطاقات تموين أو ترخيصات سفر ولا تكون صالحة الا اذا
كانت تحمل اثباتاً بأن حاملها يقوم بعمل مفيد اجتماعياً (٣) .

وظهرت صورة تنظيم العمل بوضوح فى المؤتمر الثانى للنقابات
لعموم روسيا فى يناير ١٩١٩ . وكانت الحرب الاهلية فى ذروتها ، وكان
المؤتمر الثانى لمجلس الاقتصاد القومى لعموم روسيا قبل ذلك بشهر
قد اتخذ خطوة قوية فى اتجاه السيطرة الصناعية المركزية : وكان لنين

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٦٤ ، المادة ٧٠٤

(٢) نفس المرجع رقم ٨٠ - المادة ٨٢٨ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٧٣ - المادة ٧١٢ . وكان « دفاتر
العمل » مغزى رمزى بالنسبة للنين فقد كتب منذ سبتمبر ١٩١٧ « أن لكل عامل
دفتر عمل وهذه الوثيقة لا تحط من قدره » ، رغم أنها الآن وليقة عبودية رأسمالية
مأجورة ودليل على أن هذا الرجل العامل ينتسب الى هذا الرأسمالى أو ذاك .
وسيطبق السوفيت نظام دفاتر العمل على الاغنياء لم على كل السكان بالتدريج =

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٤٨ - المادة ٥٦٨ .

(٢) نفس المرجع ، رقم ٨٧ - ٨٨ ، المادة ٩٠٥ .

(٣) انظر ص ١١٠ من هذا المجلد

ستمتمص النقابات تدريجيا أم أن النقابات ستمتمص الدولة . ولكن شmidt قوميسير الشعب للعمل - وكان سكرتير المجلس المركزي لعموم روسيا ويدين بمنصبه كقوميسير لهذا المجلس - دافع في كياسة عن مبدأ حق النقابات في المبادرة :

« أن دور القوميسيرية - يجب أن يكون التطبيق الإلزامي للتوصيات والخطط التي توضع بواسطة النقابات . فضلا عن أن القوميسيرية يجب ألا تتدخل في حقوق النقابات ، بل ينبغي كذلك أن النقابات نفسها هي التي تؤلف ... إلى أقصى حد ممكن ، أجهزة القوميسيرية ؛ ونحن هنا في المركز نتصرف باستمرار على أساس هذا المبدأ » .

وأكد المجلس المركزي لعموم روسيا بلا تردد أن عمل قوميسيرية العمل هو « نفس عمل » النقابات :

« أن أساس عملها هو ما تطالب به النقابات في عملها اليومي وما تضعه من توجيهات في القرارات النظامية التي تتخذها مؤتمراتها . أن هذه القرارات تقبلها قوميسيرية العمل التي ، بوصفها جهاز سلطة لدولة ، تعمل على وضعها موضع التنفيذ » .

واستطرد شmidt موضحا أن قوميسير الشعب نفسه يعينه المجلس المركزي للنقابات ، وأن الجماعة القيادية بأكملها في قوميسيرية العمل تتألف من ممثلي المجلس المركزي . وكل ما يحتاجه الأمر هو إنشاء تعاون وثيق مماثل بين الأجهزة المحلية الممثلة لقوميسيرية العمل والنقابات (١) . ولكن تومسكي ، في ملاحظة عابرة ، لمح إلى الجانب الآخر من الاتفاق الضمني :

« وفي الوقت الذي تضع فيه النقابات قواعد الأجور وشروط العمل ، ويعتمد تعيين قوميسير العمل أيضا على مؤتمرنا ، لا يمكن القيام باضرابات في روسيا السوفيتية . دعنا نضع النقط على الحروف في هذا الموضوع » (٢) .

(١) نفس المرجع (١٩٢١) I ص ٩٨ - ٩٩

(٢) نفس المرجع ص ٩٦ ، وقال زينوفيف - الذي كان قد عرض على المؤتمر الأول للنقابات ممونات من الدولة لأوسدة الاضراب (انظر ص ١٠٥) - للمؤتمر الثالث في يناير ١٩٢٠ أنه لما كانت النقابات قد صارت في غير حاجة لأوسدة الاضراب ، فإنه يمكن استخدامها في تكوين رصيد دولي للنقابات الثورية في البلاد الأخرى « Tretii Soyuzov » (١٩٢٠ Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ص ١٤) ، وقد استمرت الاضرابات غير =

قد تحلت لتوه عن « المركزية » وعن « نبد كل المصالح المحلية البحتة » باعتبارها العلاج الوحيد للغرض (١) . وهذه هي الظروف التي واجه فيها مؤتمر النقابات ، الذي كان يضم ٤٥٠ مندوبا بلشفيا من مجموع أكثر قليلا في ٦٠٠ ، قضية علاقه بين النقابات والدولة مرة أخرى . وثار جدل حاد ثانيا . فقد أرادت مجموعة ضئيلة من الفوضيين السلطة كلها للنقابات المستقلة ؛ وأعطى ٣٠ منشغيا أصواتهم لقرار يؤكد مبدأ استقلال النقابات وينكر حق السلطة السوفيتية في تمثيل العمال ، وطالب ٣٧ من « الديمقراطيين الاجتماعيين الدوليين » بزعامة لوزوفسكي ، في حذر أكثر ، بتمييز وظائف النقابات عن وظائف أجهزة الدولة ، وذهبوا إلى أن امتصاص الأجهزة النقابية بواسطة أجهزة الدولة « في هذه المرحلة من الثورة » يكون « لغوا لا معنى له » (٢) . ووافقت الأغلبية الساحقة من المؤتمر على القرار البلشفي ، الذي أيده لنين بخطاب طويل ، معلنا قبول المبدأ الذي يجعل النقابات جزءا من الدولة (٣) ، وأن كان ذلك لا يتم بادماج النقابات في أجهزة الدولة ، بل « كنتيجة حتمية تماما لعملهما المنسق الوثيق المتجاوب ولاعداد الجماهير العريضة بواسطة النقابات للقيام بمهمة إدارة جهاز الدولة وكل أجهزة السيطرة الاقتصادية » (٤) . وسمح القرار باستمرار وجود شيء من الغموض فيما إذا كانت الدولة

= ويستحول دفتر العمل إلى دليل على أنه لم يعد في المجتمع عمال ، ولكن كذلك على أنه لا يوجد شخص لا يعمل « دراسات » XXI ص ٢٦٣ ، وقد طبق نظام دفاتر العمل على العمال - وفي منطقتي موسكو وبتروجراد وحدهما - لأول مرة بمرسوم في يونيو ١٩٢٩ ، وأعطى رجال الجيش الأحمر والاسطول أيضا دفاتر عمل « S'obranie Uzakonenii » 1929 رقم ٢٨ - المادة ٣١٥ .

(١) انظر ص ١٧٩ من هذا المجلد .

(٢) توجد مشروعات القرارات الثلاثة في « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. » (١٩٢١) .

(٣) لنين « دراسات » XXIII ص ٩٠ . وقد صار هذا المفهوم موضع جدل مستمر في القضية النقابية ، بل واستخدم أحيانا في تأميم الصناعة ، وإن كان لفظ « تأميم » هو الذي استعمل في الغالب .

« Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) ٩٦ - ٩٧ ، وقال ريارانوف عند تأييده للقرار البلشفي أن « مثلنا الأعلى ليس جمل النقابات جزءا من الدولة بل إزالة طابع الدولة من حياتنا الاجتماعية كلها » (نفس المرجع ص ٦٩) - وهي الحالة الوحيدة التي استخدم فيها مفهوم « الدولة لدى » لتغطية زيادة مباشرة في سلطة الدولة .

وكان هذا البيان الواضح للسياسة فيما يتصل بنقطة عملية حيوية ذا مغزى أكثر من التارجح النظري الذي كان لا يزال يحيط بعلاقة النقابات بالدولة .

وحاول المؤتمر الثاني للنقابات أيضا أن يضع لأول مرة سياسة أجور شاملة . ودعا مندوب منشفي الى العودة الى العقود الجماعية (١) . ولكنه كان اما متاخرا عن الوقت أو متقدما عليه . فقد كانت مجموعة القوانين المالية قد عهدت بمهمة تحديد الأجور من جانب واحد تقريبا الى النقابات بالتشاور مع أصحاب الأعمال ومع الموافقة الرسمية من قومييسيرية العمل؛ لقد كانت المراسيم الكبرى في تحديد الأجور في فترة شيوعية الحرب صادرة من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القومييسيرين . وقد تحدث قرار المؤتمر عن مسئولية العمال تجاه النقابات ، ومسئولية النقابات تجاه البرولتاريا ككل ، من أجل زيادة الانتاج لتعمير البلاد اقتصاديا . فسياسة الأجور لابد أن تقوم على الحوافز والدوافع ، أى على مبدأ العمل بالقطعة والمكافآت ، أو - إذا لم يكن تطبيق العمل بالقطعة ممكنا - بمعدلات محددة بدقة للانتاج . وتقسم معدلات الأجور الى فئات ، تخصص أعلى فئتين « لأعلى الموظفين الفنيين والتجارين والاداريين » ، و « للموظفين المائلين من الدرجة المتوسطة » . وتقسم كل الى الفئات ، سواء الموظفين الاداريين أو العمال ، الى اثنتي عشر مجموعة بحسب درجات المهارة ، وداخل كل فئة تتوحد معدلات الأجور بين المجموعات ، وكان الاختلاف يتراوح بين الدرجة الأولى والدرجة الثانية عشر بنسبة ١ : ١٧٥ (١) . وفي حين كان ذلك بعيدا تماما عن المثل الأعلى الافتراضي عن المساواة في الأجور بين الجميع ، فإنه يمثل تضييقا للفرق بين أجور المهرة وأجور غير المهرة عما كانت قبل ١٩١٤ (٢) . وقد قال شميدت في تقرير عن هذا الموضوع الى المؤتمر أن « لب المؤسسة هو العامل المتوسط المهارة » وأن الشيء المهم هو أن ينال هذا العامل اجرا عادلا ؛ ولكن أحد المتحدثين ذهب الى أن هذه القواعد مجحفة بالطبقة الماهرة من

القانونية تحدث حتى في ثورة الحرب الاهلية ، وفي ١٩١٩ اقترح شليبينكوف على المجلس المركزي للنقابات اصدار قرار بأن تعمل النقابات على ازالة اسباب شكوى العمال وبذلك « نقاتل بكل قوتنا ضد الاجرامات الاغرابية غير المنظمة بتوضيح النتائج الضارة جدا من هذه الاساليب » . « Devyatyi S'ezd R.K.P. » (١٩٢٢) ص ٨٦٩ - ٨٧٠

(١) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢١ ص ١٥٦ - ١٥٧

(٢) البت ذلك أ . برجمون في « بناء الأجور السوفيتية » ص ١٨٢ .

البرولتاريا ، (١) . وتم التصديق على المعدلات الجديدة بالنسبة لمدينة موسكو وضواحيها بواسطة مرسوم أصدرته اللجنة التنفيذية المركزية في ٢١ فبراير ١٩١٩ ، ذي أثر رجعي الى أول فبراير . وبمقتضى هذا المرسوم تحدد الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعامل البالغ بـ ٦٠٠ روبل في الشهر ، وأعلى أجر للموظف الاداري المؤهل أحسن تأهيل بـ ٣٠٠٠ روبل في الشهر ، ولا تدفع أجور أعلى من ذلك الا بقرار خاص من مجلس القومييسيرين في كل حالة فردية . وبعد ذلك بثلاثة أسابيع صدر مرسوم آخر يحدد النسب المثوية التي تطبق بها معدلات موسكو على بقية البلاد ، على أساس أن معدل موسكو هو ١٠٠ (٢) . وفي ابريل ١٩١٩ صدر مرسوم بمهايا « العمال السياسيين المسئولين » حدد مرتبات قومييسيري الشعب وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية وبعض الموظفين الآخرين من أعلى الدرجات بـ ٢٠٠٠ روبل في الشهر - أى ثلثا ما تتقاضاه أعلى فئة من الموظفين الفنيين والاداريين (٣) . وفي أغسطس ١٩١٧ أدى ارتفاع الأسعار الى إعادة النظر في المرتبات برفعها ، فرفعت أدنى الدرجات من ٦٠٠ روبل الى ١٢٠٠ روبل ، وأعلىها من ٣٠٠٠ الى ٤٨٠٠ (٤) ، مع المحافظة بحرص على الاتجاه نحو المساواة . ومن العدل أن نقول انه برغم عدم بذل أية محاولات في فترة شيوعية الحرب لتحقيق المثل الأعلى في المساواة في الأجور ، فإن مبدأ المساواة كان كايحا فعلا للاتجاهات التي تولدها دوافع أخرى لزيادة الفروق في الأجور . يبدو أن هذه الاتجاهات سرعان ما ستؤكد ذاتها .

(١) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(٢) « Sozranie Uzakononii 1919 » رقم ٥٢ ، ورقم ١٥ - المادة ١٧١ . وكانت معدلات بتروجراء ١٢٠ في المائة من معدلات موسكو ، وارتفعت النسبة الى ١٢٥ في المائة لعمال سكك حديد مورمنسك (على أساس ان ظروف العمل صعبة جدا) . وكانت المعدلات في جميع المدن الاخرى (باستثناء باروسلاف التي كانت معدلاتها ١٠٠ في المائة) اقل من موسكو ، والناطق الريفية اقل من المدن . وكان اقلها ٤٥ في المائة لشمال القوقاز . ومن المشكوك فيه مدى تطبيق هذه القواعد عمليا .

(٣) نفس المرجع رقم ١٨ - المادة ٢٠٦ . وفي اكتوبر ١٩١٩ رفعت مرتبات «العمال السياسيين المسئولين» مرة أخرى لاستيعاب زيادة الاسعار ، وفي يونيو ١٩٢٠ حدثت زيادة أخرى . وبعد ذلك كانت المرتبات في فترة شيوعية الحرب لاعمى لها تقريبا ، وبعد تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة لم تعد المرتبات الرسمية تنشر عادة .

(٤) نفس المرجع . رقم ٤١ ، المادة ٣٩٦ .

وكان من الأعمال المهمة للمؤتمر الثاني للنقابات ماتم من تقدم نحو تصعيد التنظيم النقابي . فقد وضع المؤتمر الأول مبدأ عاما بأن النقابات يجب أن تتكون « على أساس الصناعات » ، وليس على أساس حرفي ، وأنه ينبغي امتصاص الجماعات « المهنية الضيقة » بحيث ينتمى جميع عمال كل مشروع الى نقابة واحدة (١) . وبذلت محاولات فى تطبيق هذه القاعدة ، ويصف أحد المصادر كيف طردت النقابات الصغيرة المستقلة من مصنع تيجولتيك للمطاط فى بتروجراد فى خريف ١٩١٨ ، وقيد العمال فى نقابة عمال الصناعات الكيماوية (٢) . بيد أن التقدم كان بطيئا . ولاحظ المؤتمر الثانى أن تحقيق هذا الغرض قد تأخر بسبب « التحيزات السياسية والاقتصادية التى تفصل العامل عن الموظفين الفنيين » ورأى أنه « بعد مرور عام من دكتاتورية البرولتاريا » قد حان الوقت لفرض تنفيذ هذه القاعدة . وعلى النقابات أن تأخذ مسئولية « السير الصحيح للمشروعات وتأديب العمال ومراعاة القواعد التى تضعها النقابة لتحديد الأجور ومستويات الانتاج » ، وعليها أن تحاول جعل العضوية اجبارية « بواسطة اجتماعات عامة بين العمال » . وأكد أن قرارات مؤتمرات نقابات عموم روسيا ملزمة لجميع النقابات ولأعضائها الأفراد ، ورخص للمجلس المركزى لنقابات عموم روسيا بأن يتصرف باسم المؤتمر وأن يتخذ قرارات ملزمة باسمه عندما لا يكون منعقدا (٣) . ومع التحسن فى التنظيم ارتفعت عضوية النقابات بسرعة ، فقد قيل أن الرقم ارتفع من ١٥٠٠٠٠ فى اجتماع يولية ١٩١٧ الى ٢٦٠٠٠٠ فى وقت المؤتمر الأول فى يناير ١٩١٨ ، وإلى ٣٥٠٠٠٠ فى وقت مؤتمر يناير ١٩١٩ (٤) .

وعندما اجتمع المؤتمر الثانى للنقابات فى يناير ١٩١٩ ، لم تكن الحرب الأهلية قد بلغت ذروتها بعد ولم يكن الاقتصاد ككل قد وجه تماما لمواجهة مطالب الحرب . وفى الشهرين التاليين حدث تقدم ملحوظ فى هذه الاتجاهات . واجتمع المؤتمر الثامن للحرب فى مارس ١٩١٩ فى جو

(١) « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. » (١٩١٨) ص ٢٧٥ .

(٢) Professional'nye Soyuzы SSSR بإشراف ي. ك. ميلينوف (١٩٢٧) ص ١٦٤ .

(٣) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٤) كانت هذه هى الأرقام التى ذكرها زينوفيف فى المؤتمر العاشر للحزب « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » - (١٩٢١) ص ١٨٨ . وقد اعترف بأنها أرقام متضخمة ، ولكنه قال انها صالحة لأغراض المقارنة - ويغلب أن ذلك صحيح . وقد جاء فى مصادر أخرى أرقام لا تختلف عن هذه إلا اختلافا طفيفا .

من العاصفة المتجمعة . وكان أول شئون المؤتمر الرسمية اقرار برنامج جديد للحزب محل برنامج ١٩٠٣ الذى كان قد صار غير ذى موضوع منذ مدة . فحتى ذلك الوقت لم يكن لدى الحزب فرصة منذ الثورة لتحديد موقفه من النقابات . وقد أعلن الآن أن « الجهاز التنظيمى للصناعة » يجب أن يقوم عليها أساسا ، وأضاف - فى صيغة ستثير المشاكل فيما بعد - أن « النقابات يجب أن تحقق تركيزا واقعا فى يدها لكل ادارة الاقتصاد القومى بوصفه وحدة اقتصادية واحدة » . ولكن مفتاح الوظيفة الرئيسية للنقابات فى حالة الطوارئ المترتبة على الحرب الأهلية يوجد فى فقرة أخرى من القسم الاقتصادى من البرنامج :

« ان أقصى استخدام لكل الموارد المتاحة من القوى العاملة فى الدولة ، وتوزيعها وإعادة توزيعها بصورة صحيحة فيما بين المناطق المختلفة وفيما بين الأفرع المختلفة للاقتصاد القومى - وهو الأمر الضرورى لتحقيق التنمية المخططة للاقتصاد القومى - يجب أن يكون أول المهام المباشرة لسياسة السوفيت الاقتصادية التى لا سبيل الى تحقيقها الا بالوحدة التامة مع النقابات . ان تجنيد الأفراد من السكان القادرين على العمل كلهم بواسطة السلطة السوفيتية ، بمشاركة النقابات ، للقيام بأعمال اجتماعية محددة ، لابد من تطبيقه على نطاق أوسع بكثير جدا مما حدث حتى الآن » .

وأضاف البرنامج أن « الاسلوب الاشتراكى فى الانتاج لا يمكن تحقيقه الا على أساس نظام تأديبى أخو للعمال » وعهد الى النقابات « بالدور الرئيسى فى خلق هذا الانضباط discipline الاشتراكى الجديد » (١) . وصدر فى أعقاب مؤتمر الحزب الذى عقد فى مارس ١٩١٩ مرسوم من مجلس القوميسيرين فى ١٠ ابريل يأمر بالتجنيد العام (٢) ، وفى اليوم التالى تقدم لنين باسم اللجنة المركزية للمجلس المركزى للنقابات بمجموعة من الاطروحات « فيما يتصل بالجبهة الشرقية » داعيا كل منظمات الحزب والنقابات فى جميع أنحاء البلاد الى التعاون فى أعمال التجنيد . وأشاد بالنموذج الذى ضربته بوكرفسك حيث قررت النقابات من تلقاء ذاتها

(١) « VKP (B) Rezol. » (١٩٢١) ص ٢٩٠ - ٢٩١ . وهناك تأكيد على الدور التأديبى للنقابات فى النص الأخير أكثر مما كان فى مشروع لنين الاصلى ، الذى لعله كتب فى فبراير ١٩١٩ ، والذي كان مع ذلك يطالب « بأكثر وادق قدر ممكن » من المركزية فيما يتصل بالعمل « على نطاق الدولة بأكملها » (« دراسات » XXIV ص ١٠٢) . وكانت خطورة الحرب الأهلية قد زادت جدا فى هذه الفترة .

(٢) « Izvestiya » ١١ ابريل ١٩١٩ .

تجنيد ٥٠ في المائة من أعضائها على الفور ، وطولبت النقابات بتسجيل أعضائها لكي ترسل كل أولئك الذين لا تدعو اليهم الحاجة الشديدة الى جبهة الفولجا أو الأورال » (١) . وقد قال تروتسكى بعد ذلك بعام :

« عندما اشتد الأمر في الجبهة تحولنا بوجوهنا شطر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي من ناحية وشطر رئاسة المجلس المركزي للنقابات من ناحية أخرى ، ومن هذين المصدرين أرسل برولتاريون ممتازون الى الجبهة وخلقوا هناك الجيش الأحمر في صورتهم وعلى نمطهم » (٢) .

واقصر المرسوم ودعوة لنين رسميا على الدعوة الى الخدمة العسكرية ، ولم يصدر مرسوم بالعمل الاجبارى فى ذلك الوقت . ولكن الفرق بين الخدمة العسكرية والعمل الاجبارى سرعان ما زال فى الحقيقة . وفى نفس الوقت الذى صدر فيه مرسوم التعبئة ، صدر من «مجلس العمل والدفاع» مرسوم آخر يحرم على عمال مناجم الفحم أن يتركوا عملهم ويعلن أن كل المعدنين الذين ينتمون الى المجموعات العميرية التى استدعيت للتجنيد يعتبرون مجندين فى أعمالهم (٣) .

وكان اقرار برنامج الحزب فى المؤتمر الثامن ، ومرسوم مجلس القوميسيرين الخاص بالتعبئة ، ونداء لجنة المركزية الى النقابات علامة بداية سنة حرجية طبقت فيها مبادئ شيوعية الحرب تطبيقا كاملا وبلا تردد على تنظيم العمل . وكان جوهر السياسة العمالية فى شيوعية الحرب هو نيل سوق العمل والاجراءات الرأسمالية المعترف بها فى استخدام العمال وادارتهم ؛ وجعلها ذلك تبدو ، مثل السياسات الأخرى فى هذه الفترة ، لا مجرد استجابة لحاجات الحرب الأهلية ، بل تقدم حقيقى فى النظام الاشتراكى . وكان من العسير دحض حجة أن دولة العمال ، التى لا ينازع أحد فى حقها فى تجنيد مواطنيها للخدمة فى الجبهة ، لها أيضا حق تجنيد أولئك الذين يحتاجهم المصانع ؛ وكان هذا المفهوم عن العمل كخدمة تؤدى وليس سلعة تباع هو العلامة المميزة نظريا لكل المثل العليا الاشتراكية عن آلية نظام الأجور الرأسمالى . وبرغم أن احلال الدفع عينا محل الدفع نقدا بصورة متزايد كان أساسا نتيجة اضطرارية لهبوط العملة وانهايار

عمليات التبادل المألوفة ، فانه كان مناسبا تماما لهذا المفهوم أيضا . وقد كتب بوخارين فى العام التالى « ان العامل - فى ظل دكتاتورية البرولتاريا - يتلقى نصيبا عينيا محددا اجتماعيا وليس أجرا » (١) . فالدولة بدلا من أن تشتري من الرجل قوة عمله تقوم بحاجاته كما تقوم بحاجات الجنود طوال مدة خدمتهم . وكان فى توزيع أغذية التموين على المصانع عن طريق النقابات تأكيداً لهذا الاتجاه ؛ وفى سبتمبر ١٩١٩ صدر أمر من المجلس المركزي للنقابات بمد كل العمال اليدويين فى المصانع والورش بالملابس التى تظل ملكا للمؤسسة - مقابل الملابس العسكرية (٢) .

وفى مثل هذه الظروف كانت تنمية حوافز جديدة لتحل محل «السوط الاقتصادى» للنظام الرأسمالى هى مايشغل السلطات باستمرار ، حيث أن امكانية إيقاف الهبوط فى الانتاج كانت متوقفة على التغلب على المساوىء المزمنة لدى العمال من كثرة تغيب وعدم كفاية .

وأكثر الحوافز اتفاقا مع روح الاشتراكية هو الحماسة الثورية الطبيعية التى يفترض أنها تحدو العامل فى المصنع بقدر ما تحدو زميله على الجبهة . وفى مايو ١٩١٩ ، بعد مرسوم تعبئة العمل بشهر ، جاء أول « سبت شيوعى » ، عندما تجمع مئات من عمال السكك الحديدية فى موسكو متطوعين للعمل ست ساعات زيادة عن الوقت المحدد ايام السبت للتعجيل بنقل الجنود والمؤن الى الجبهة . وانتشرت الفكرة واشاد بها لنين فى نشرة خاصة باعتبارها نموذجا بارزا للانضباط الاجتماعى الجديد ، الانضباط الاشتراكى (٣) . ولكن ذلك كان مشروعا من مشروعات الحزب المحدودة النطاق (٤) ، ولم يفترض قط بصورة جدية ان الحوافز المعنوية ، حتى عندما تؤيد بمكافأة مادية ، ستكفى وحدها دون تنظيم خاص لتوجيه القوة العاملة فى حزم والمحافظة على النظام العمالى . وصار انشاء مثل هذا الجهاز مهمة ملحة الآن .

(١) ن . بوخارين « Ekonomika Perekhodnogo Perioda » (١٩٢٠)

ص ١٠٥ .

(٢) « Proizvodstvo, Uchet i Raspredelenie Produktov Narod. Khoz. »

(١٩٢١) ص ٤٤٦ - ٤٤٨ .

(٣) لنين «دراسات» XXIV ص ٣٢٩ .

(٤) ويقول بوخارين وبريوبرازنسكى « Azbuka Comm. » الفصل الثانى عشر ،

ان عدد العمال الذين اشتركوا فى العمل فى « السبت الشيوعى » (ارتفع من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ فى أغسطس وسبتمبر ١٩١٩ ، وهناك امثلة على حالات انجز فيها عمال مرة ٢١٣ فى المائة من معدل الانتاج ، وعمال غير مهرة انجزوا ٣٠٠ فى المائة .

(١) لنين «دراسات» XXIV ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ، ٢٢٩ - ٢٤٢ .

(٢) « Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢٠ ص ٨٧

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٤ - المادة ١١٣ . ومهد هذا

المرسوم الطريق لاستخدام « جيوش العمال » على نطاق كئيف فى المناجم فيما بعد .

وسرعان ما نبذت الفكرة الأصلية من أن الإكراه في العمل سيطبق على أعضاء البورجوازية السابقة وطبقات ملاك الأراضي فقط وأن ضبط الذات الاختياري سيكفي للمحافظة على حماس العمال. وكان مجموعة القوانين العمالية الصادرة في أكتوبر ١٩١٨ مجرد تكرار للبدا العام ، الذي جاء من قبل في دستور الجمهورية ، الخاص بالالتزام بالعمل ؛ ولم توضع أحكام لتنفيذه أو لتوقيع عقوبات على عدم تطبيقه . ولكن انتهى ما كان باقيا من نظام التطوع بصدور مرسوم التعبئة في إبريل ١٩١٩ . وفي يونيو ١٩١٩ كانت المحاولة الحذرة لتطبيق نظام دفاتر العمل على عمال موسكو وبتروجراد خطوة أخرى لتشديد قبضة السيطرة (١) . ولكن لا بد أن الاعتماد على الأجهزة النقابية كان أكثر من اللازم ؛ ربما لعدم وجود بديل . وقد ثبتت عدم فعالية النقابات حتى في تعبئة العمال المهرة . وقد اشتكى لنين بمرارة إلى تومسكي في شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠ من الفشل في نقل ١٠٠٠٠ عامل ماهر من عمال المعادن إلى ورش إصلاح السكك الحديدية (٢) . وابتداء من آخر ١٩١٩ انتزعت تعبئة العمال غير المهرة من يد النقابات تماما وعهد بها إلى قومييسيرية العمل وأجهزتها المحلية . وفي نوفمبر أدت أزمة الوقود إلى إصدار مرسوم بإنشاء ما أطلق عليه « نظام خدمة النقل » التي يقدمها الفلاحون عند طلب السلطة المحلية - أي الالتزام بتقديم الخيل والعربات أو الزحافات لنقل الخشب والطعام أو التموين الحربي إلى المحطات أو الموانئ . وكان المرسوم يطبق على كل الفلاحين الذين لم يستدعوا للخدمة العسكرية حتى سن ٥٠ سنة أو ٤٠ سنة بالنسبة للنساء (٣) . وفي يناير ١٩٢٠ صدر مرسوم من مجلس القومييسيرين أشار في مقدمته إلى المبدأ الذي وضعه دستور الجمهورية الفدرالية كما قرره مجموعة القوانين العمالية ، والذي يجعل على المواطنين التزاما بالقيام « بعمل نافع اجتماعيا لمصلحة المجتمع الاشتراكي » ، وإلى الحاجة إلى « توفير القوة العاملة للصناعة والزراعة والنقل وفروع الاقتصاد القومي الأخرى على أساس خطة اقتصادية عامة » ، ثم وضع قواعد عامة للخدمة العاملة الإجبارية للجميع . فأى عضو من « السكان العاملين يمكن استدعاؤه لمناسبة واحدة أو دوريا لأداء صور مختلفة من الخدمة العاملة : الوقود ، والزراعة (في مزارع الدولة أو في

(١) انظر ص ٢٠٠ - الحاشية (١) في هذا المجلد .

(٢) لنين « دراسات » ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٥٧ المادة ٥٤٢ .

مزارع الفلاحين في بعض الحالات) والبناء ، وشق الطرق ، والتموين ، وإزالة الجليد ، والنقل ، وأعطى كمثل ما يتخذ من إجراءات في حالة الكوارث العامة . وأنشئت لجنة رئيسية للمعمل تحت « مجلس الدفاع والعمل » لتنظيم الخدمة العاملة ، مع لجان عمل تابعة على صعيد الإقليم والمركز والمدينة (١) . وصارت هذه الهيئات ، بالإضافة إلى الأجهزة المحلية لقومييسيرية العمل التي حلت محل أسواق تبادل العمل ، مسئولة عن التعبئة العامة للخدمة العاملة (٢) . بل إن البعض أسف حتى على تدمير جهاز البوليس القديم - الذي كان يعرف كيف يسجل المواطنين ، لا في المدن فحسب ، بل في الريف أيضا - على يد الثورة . وأيا كان الأمر فقد انشئ الجهاز وجندت قوة عاملة كبيرة للعمل في الغابات والنقل والبناء وصور العمل الأخرى التي تتطلب أعدادا كبيرة من العمال غير المهرة (٣) . وقد قال متحدث باسم قومييسيرية العمل فيما بعد « أننا وردنا العمل طبقا للخطة ، ومن ثم دون الاهتمام بالاختلافات الفردية ، أو المؤهلات أو برغبة العامل في القيام بهذا العمل أو ذاك » (٤) . ويقول أحد المصادر تمت تعبئة ستة ملايين عامل تقريبا للخدمة العاملة في صناعة الأخشاب في النصف الأول من ١٩٢٠ (٥) .

وفي ذلك الوقت ظهر مصدر جديد للعمل ربما كان له في مبدأ الأمر مغزى رمزي أكثر منه قيمة عددية . ففي إبريل ١٩١٩ أنشئت معسكرات العمل الإجباري للمخالفين ، الذين يمكن توقيع مثل هذه العقوبة عليهم

(١) نفس المرجع رقم ٨ - المادة ٤٩ ، وصدد مرسوم ملحق يطلب إلى سوفيات القرى أن تقوم بدورها في تعبئة العمال الريفيين لجيوش العمال (نفس المرجع رقم ١١ - المادة ٦٨) . وقد قال عامل في مصانع كولومنسكي في ربيع ١٩٢٠ لوفد العمال البريطاني الزائر أن « الهرب من العمل كان كثيرا وأن الهاربين يقبض عليهم الجنود ويعودون بهم من القرى » . (« تقرير وفد العمال لروسيا - ١٩٢٠ » ص ١٨) .

(٢) أصدرت لجنة موسكو في سيف ١٩٢٣ مجلة « Izvestiya Moskovskogo Komiteta po Trudovoi Povinnosti » - يمكن أن تلقى دراستها بالمقارنة بالصحافة المعاصرة ضوءا كبيرا على الخدمة العاملة . وقد صدر مرسوم في ٤ مايو ١٩٢٠ يجعل « اللجنة الرئيسية للعمل » وأجهزتها المحلية مسئولة عن محاربة كل صور الهرب من الخدمة .

(٣) جاءت كل المعلومات المذكورة من تقرير صريح تماما قدم للمؤتمر الثالث للنقابات في إبريل ١٩٢٠ .

(٤) « Stenograficheskiy Otchet Pyat. Vseross. Proff. » ١٩٢٢ ص ٨٢

(٥) ل . كريشمان « Geroicheskiy Period Velikoi Russ. Revol. » ١٩٢٢

بواسطة « الشيكا » ، أو بواسطة محاكم الثورة ، أو بواسطة محاكم الشعب العادية ، وكانت المبادرة في انشاء هذه المعسكرات لأجهزة الشيكا المحلية ؛ وكانت ادارة المعسكرات في يد قسم من قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية ؛ وكان المسجونون فيها يعملون « ما يتطلبه المؤسسات السوفيتية » . وانشئت معسكرات منفصلة للأطفال والقصر . وفرض فيها العمل ثمان ساعات يوميا ، مع السماح بالعمل الاضافي والعمل ليلا بالشروط التي جاءت في مجموعة القوانين العمالية . ويعطى المسجونون أجورا على حسب المعدلات النقابية ، ولكن لا يستنزل من الاجور أكثر من ثلاثة ارباعها لتغطية نفقات اعادة المسجون وادارة المعسكر (١) . ولم يكن لهذا النظام ، في مرحلته الاولى ، ذلك المغزى الشرير الذي اكتسبه فيما بعد كمصدر اقتصادي كبير . وفي نفس الوقت انشئ عقاب اعنف في صورة « معسكرات اعتقال » قيل انها تقتصر على من يقومون بنشاط مضاد للثورة في الحرب الأهلية (٢) . بيد أنه يبدو أن هذه المعسكرات سرعان ما استخدمت لاعداء النظام بصفة عامة . وقد جاء في تقرير أعد لوفد العمال البريطاني الزائر في ربيع ١٩٢٠ أن « قوميسيرية الشعب توفر فرق العمل المؤلفة من اشخاص محبوبسين في معسكرات الاعتقال (ومعظمهم اعضاء من الطبقة الحاكمة السابقة) للقيام بأنواع مختلفة من الأعمال الصعبة وغير المريحة » (٣) .

وبلغت تعبئة العمل ذروة حدتها في الشهور الاولى من ١٩٢٠ - في اللحظة التي هزم فيها دينكين وكولشاك وصارت الطواريء الملحة التي املت هذه التعبئة في طريقها الى الزوال . وفي المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومي في يناير ١٩٢٠ كرس تروتسكي القسم الأكبر من خطابه للدفاع عن تجنيد العمال والانضباط العمالي (٤) ؛ وتقدم تومسكي ، الذي وصفنا عرضه المظلم لحالة النقص التي وصلت اليها القوة العاملة الصناعية (٥) ، باقتراح قرار بعيد الأثر يطالب بأشياء كثيرة من بينها

(١) «Sobranie Uzakonenii 1919» رقم ١٢ المادة ١٢٤ ورقم ٢٠ - المادة ٢٣٥

(٢) نفس المرجع رقم ١٢ - المادة ١٣٠ .

(٣) «ي لاين ول . كريتمان ، المرجع السابق (١٩٢٠) ص ١٢٦ - ١٢٧ . وقد اكتسبت هذه المؤسسات سمعة بالوحشية لانها كانت تعتبر عقوبة العمل هي القيام بأشق سؤر العمل التي يحتاجها المجتمع .

(٤) لم تنشر اجراءات المؤتمر ، ولكن خطاب تروتسكي طبع كنشرة ، وجاء بعد ذلك في مجموعة أعماله (« دراسات » XV ص ٥٢ ٧٨ ») .

(٥) انظر ص ١٩٤ - ١٩٥ من هذا المجلد .

دفع مكافآت عينية فردية أو جماعية ، وانشاء محاكم تاديبية عمالية (١) ونظام دفاتر العمل لجميع العمال لمنع التهرب من الخدمة العمالية . واستخدام أجهزة التجنيد في الجيش لتعبئة العمال ونقلهم . وفي هذه الاثناء كان توقف القتال فعلا في الجبهة قد أوحى بتوجيه الوحدات ، وهي تحت الانضباط العسكري ، الى مهام أخرى . وفي ١٥ يناير صدر مرسوم بتحويل الجيش الثالث في الأورال الى « الجيش الثوري الأول للعمل » ومنحه سلطات عسكرية فوق السلطات المدنية المحلية (٢) . وهكذا خلقت السابقة . وأصبح المشرح معدا لما صار يعرف بـ « عسكرة العمل »

وكانت هذه هي القضية الجديدة التي واجهها المؤتمر التاسع للحزب

(١) انشئت في منتصف ١٩١٩ أول « محاكم الزمالة العمالية التاديبية » في المصانع بمرسوم : وسرعان ما صارت هذه المحاكم مؤسسة نظامية للانضباط في المصانع . وليس هناك تفاصيل كثيرة من محاكم العمال ، ولكن بعض الأرقام من المحاكم المقابلة لها ، الخاصة بوظيفي المصانع واصحاب الأعمال ، قد تشير الى طبيعة التهم التي كانت توجه فيها والمقويات التي كانت توقعها . بين ١٩٢٥ حاليه مسجلة في ١٩٢٠ كانت التهمة في النصف تقريبا هي « عدم المواظبة » ، وكانت التهم الأخرى العادية بترتيب كثرتها هي « سوء السلوك تجاه العملاء » ، « التسيب عن العمل الاضاق أيام السبت » ، « عدم مراعاة الانضباط النقابي » ، « عدم اطاعة الأوامر » ، « ترك العمل بغير إذن » ، « الدعوة الى تقصير ساعات العمل اليومي » . وحكم بالبراءة في أكثر من ربع الحالات ، وحكم بالقفل في نصفها تقريبا ، وحكم في ٣٠ حالة بالعمل الاجباري ، وفي ٧٩ حالة بالعمل في معسكر اعتقال . وبعد ذلك بسنوات عديدة ، عندما صارت شيوعية الحرب مجرد ذكرى البحة ، أشار تومسكي بخجل الى أن بعض النقابات ذهبت في ذلك الوقت الى « انشاء سجون » للأعضاء الخالفين . «Vtoroi . Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» ١٢٩٩ ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٣ - المادة ١٥ . وقال تروتسكي ، في تقرير لاحق للجنة التنفيذية المركزية ، أن جيش العمل الأول تألف من الجيش الثالث « بمحض مبادئه » . وتباهى في المؤتمر التاسع للحزب بأن الجيش « حول نفسه الى مركز اقتصادي انطلي » ، ثم قال أن العمل الذي تم كان ممتازا برغم أنه كان غير قانوني . وتقرر بعد ذلك مباشرة « أن يعهد الى المجلس الثوري لجيش العمل الأول بمهمة التوجيه العام لأعمال التعمير ودعم الحياة الاقتصادية والحربية العادية في الأورال » . وفي أغسطس ١٩٢٠ عهد الى المجلس الثوري بمدة وظائف مماثلة ، والى نوفمبر ١٩٢٠ كان مجلس جيش العمل في اكرانيا لا يزال يعتبر « الجهاز المحلي للعمل والدفاع » . وبعد خطابات تروتسكي وكتابه في الأشهر الأولى من ١٩٢٠ « دراسات » ٧ ص ٢٠٣ - ٢٠٦) مصلوا غزير المادة عن جيوش العمل . فقد قام أحد الجيوش ببناء سكة حديدية في تركستان لنقل البنترول ، وفور جيش آخر العمال اللازمين لتشييل مناجم الدونتر .

في نهاية مارس ١٩٢٠ . وكانت جيوش العمال قد بدأت تظهر في كل مكان في صورة فرق من الجيش الأحمر تقوم ، بعد اذا انتهى القتال ، بجميع انواع الاعمال الثقيلة بما في ذلك قطع الاخشاب والتعدين . ولم يكن هناك اي شك فيما يعنيه هذا . وتحدث تروتسكي ، الذي كان يؤمن بأن مشاكل الصناعة لا حل لها الا بالاساليب والحماسة التي كسبت الحرب الاهلية ، عن الحاجة الى « عسكرة الجماهير الضخمة من الفلاحين الذين كانوا قد جنسوا للعمل على اساس مبادئ الخدمة العمالية » ، واستطرد :

« ان العسكرة Militarization لا تتصور بغير عسكرة النقابات ذاتها ، وبدون اقامة النظام الذي يحس فيه كل عامل بأنه جندي من جنود العمل لا يستطيع ان يتصرف في نفسه بحرية ؛ فاذا صدر الامر بنقله ، عليه ان ينفذ ، واذا لم ينفذ يصبح فارا من الخدمة يستحق العقاب . ومن الذي يشرف على ذلك ؟ النقابة . انها تخلق النظام الجديد . هذه هي عسكرة الطبقة العاملة » (١) .

كما ان رادك انهى خطابه ، الذي كان مكرسا اساسا لشئون الكومنترون ، بمطالبة « العمال المنظمين بالتغلب على التحيز البورجوازي بخصوص « حرية العمل » ، ذلك التحيز الاثير عند المناشفة والمتراجعين من كل نوع » (٢) . وبرغم أن أحدا لم يتحدث بهذه النغمة قط فان تروتسكي كانت وراءه سلطة اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، وكان المؤتمر لا يزال تحت المخاطر العسكرية التي لم ينج منها الا بصعوبة ، وتأثير فكرة المخاطر الاقتصادية المقبلة التي يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها ، الى الحد الكافي لتأييد هذه السياسة دون أن تظهر اعتراضات صريحة (٣) . وفي قرار طويل ، يحمل آثار أسلوب

(١) « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ١٢٤ ص ١٠١ .

(٢) « اذفستيا » ٢ ابريل ١٩٢٠ ، التي نشرت تقريرا موجزا جدا عن الخطاب . وقد أغفل نص الخطاب من السجل الرسمي للمؤتمر على أساس انه سينشر فيما بعد كنشرة مستقلة ، ولكن لم تظهر هذه النشرة قط .

(٣) وكان شليا بنيكوف قد نشر اطروحة تفرق بين السوفيات بوصفها « التعبير من القوة السياسية » ، والنقابات باعتبارها « النظم الوحيد المسئول عن الاقتصاد القومي » . وكان المقصود بها الرد على اتجاه تروتسكي الى تعبئة العمال . وبرغم أنها لم تناقش رسميا فقد أثير اليها في المؤتمر بواسطة كرسنسكي وبوخارين . « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ص ٨٨ و ٢٥ . ولم يكن شليابينيكوف نفسه في المؤتمر ، اذ كان قد أوفد - ربما لابماده - في مهمة نقابية في الخارج .

تروتسكي القوي ، وافق المؤتمر بحذر على استخدام وحدات الجيش الأحمر في الخدمة العمالية « ما دامت هناك ضرورة للاحتفاظ بالجيش للمهام العسكرية » . ولم يتردد المؤتمر فيما يتصل بمبدأ « عسكرة العمل » . وطولب بمنح النقابات والقطاعات العملية مساعدة في « تسجيل جميع العمال المهرة لتوجيههم الى الاعمال الانتاجية بنفس الدقة والمسم الذي يوجه به الضباط في خدمة حاجات الجيش » . وفيما يتصل بتعبئة المجموعات الفقيرة فيكفي مجرد حساب الاعداد المتاحة بالنسبة للعمل المطلوب اتمامه والادوات التي يحتاج اليها ذلك ، على أن يكون هناك مدربون أكفاء مستعدين كما كان يحدث « في انشاء الجيش الأحمر » . والعامل الذي يترك عمله يعتبر مرتكبا لجريمة « الفرار من الخدمة » ، ووضعت سلسلة من العقوبات القاسية كان آخرها « الحبس في معسكر اعتقال » (١) .

واستؤنف الجدل حول تجنيد العمال بعد اسابيع قليلة في المؤتمر الثالث للنقابات لعموم روسيا الذي كان يضم اقلية منشقية نشطة (٢) ، والذي كان يتوقع أن تثار فيه المعارضة للسياسة السائدة بين صفوف البلاشفة أكثر من أي مكان آخر .

وكان لنين قد أعلن قبل ذلك بأسبوع في تأسيس مؤتمر نقابة عمال المناجم لعموم روسيا : « اننا يجب ان نخلق بواسطة النقابات نوع الانضباط الأخوي الذي كان سائدا في الجيش الأحمر » (٣) ، وأخذ الآن يدافع عن هذه السياسة دفاعا منطقيا . وأشار الى « فترة النقاط الأنفاس » بعد برست ليتوفسك عندما دعا ، في مواجهة معارضة الشيوعيين اليساريين ، في اطروحته التي قدمها في ابريل ١٩١٨ الى اللجنة

(١) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٤١ I ص ٢٣٠ - ٢٣٦ « وبعد المؤتمر مباشرة وضع القرار الخاص بهرب العمال من الخدمة موضع التنفيذ بمرسوم يسمى « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٢٥ - المادة ١٦٨ .

(٢) ان عدد المندبين المناشفة ٧٠ من حوالي ١٠٠٠ مندوب . وقال المتحدث المنشفي انهم مازالوا يتمتعون بأغلبية في نقابات الطبامين وصال الصناعات الكيماوية والمدنية والنسوجات - « Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢٠) ص ٢ وباستثناء الطبامين من المشكوك فيه ان هذا الادعاء كان صحيحا . وعرضت حجج المناشفة ضد عسكرة العمل في مذكرة من النقابات قدمت الى وفد العمل البريطاني الزائر (« وفد العمال البريطاني الى روسيا » ١٩٢٠ : تقرير » ص ٨٠ - ٨٢) .

(٣) لنين « دراسات » XXV ص ١٢٥ .

التنفيذية المركزية مطالبا « برفع درجة الانضباط العمالي » ، واعترف بأنه « لم يكن هناك حديث عن جيوش العمل منذ سنتين » ، ولكن « صور الصراع ضد الرأسمالية تتغير » . والآن وقد جلبت فترة التقاط انفاس أخرى نفس المشاكل « يجب تنظيم العمل بطريقة جديدة » ، ويجب خلق صور جديدة من حوافز العمل ومراعاة الانضباط ، وإن كان قد سلم بأن « خلق صور جديدة من الانضباط الاجتماعي مسألة تقتضى عشرات السنين » (١) . وترك لنين القضية على هذه الأسس العريضة ، وأصدر المؤتمر قرارا موجزا بعد نهاية خطابه يطلب فى عبارات عامة « بتطبيق الانضباط العمالي الشديد فوراً فى جميع المنظمات النقابية من أسفل الى أعلى » (٢) . وقال ريكوف ببساطة فى مرحلة تالية من أعمال المؤتمر « أننا لا نستطيع أن نعيش اليوم بدون ارغام » . فالتلاف والغبى يجب أن يرغما بالخوف من العقاب على العمل من أجل العمال والفلاحين لانقاذهم من الفقر والفاقة » . ولكن تروتسكى هو الذى تقدم بدفاع نظري عن موقف البلاشفة ضد مطالبة المناشفة « بحرية العمل » .

« لندع المتحدثين باسم المناشفة يفسرون لنا ما يعنى العمل الحر بلا اجبار » . فنحن نعرف عمل الرقيق وعمل الاقنان ، ونحن نعرف العمل الاجبارى المشدد فى عهد الطوائف الفيودالية ، وعرفنا ايضا العمل المأجور الذى تسميه البورجوازية « حراً » . ونحن نتقدم الآن نحو نمط من العمل المنظم اجتماعيا على أساس خطة اقتصادية اجبارية بالنسبة للبلاد كلها، أى اجبارية بالنسبة لكل عامل . هذا هو أساس الاشتراكية . . . ومتى أدركنا ذلك ندرك بصورة أساسية - أساسية لا رسمية - حق دولة العمال فى ارسال كل رجل عامل أو امرأة عاملة الى المكان الذى يحتاجهما لتنفيذ المهام الاقتصادية . وندرك ايضا حق الدولة ، دولة العمال ، فى معاقبة الرجل العامل والمرأة العاملة اذا رفض أى منهما تنفيذ أوامر الدولة ، اذا رفض اخضاع ارادته لارادة الطبقة العاملة ومهامها الاقتصادية . . . ان عسكرة العمل بهذا المعنى الأساسى الذى تحدثت عنه هي الاسلوب الضرورى الذى لا مفر منه فى تنظيم قوانا العاملة . . . نحن نعلم ان كل عمل هو عمل اجبارى اجتماعيا ، ان الانسان يجب ان يعمل حتى لا يموت . انه لا يريد أن يعمل . ولكن التنظيم الاجتماعى

يرغمه ويلهبه بالسوط ليسير فى هذا الاتجاه ، (١)

ان حجة تجنيد الدولة للعمال بصفة دائمة بلا قيد ولا شرط ، مثل الحجة المعاصرة فى الغاء النقد ، تبدو كمحاولة لإيجاد تبرير نظرى لضرورة قاسية كان من المستحيل تجنبها . ولكن هذا الحديث الصريح ، برغم انه كان يمثل سياسة أقرها الحزب ، ولم يعارضها أحد فى المؤتمر سوى المناشفة ، لم يكن ليؤدى الى زيادة منزلة تروتسكى لدى النقابات . وقد قال بوخارين فيما بعد فى « اقتصاديات فترة التحول » انه فى حين تعنى الخدمة الاجبارية فى العمل فى الرأسمالية « استعباد الطبقة العاملة » فان نفس الاجراء فى دكتاتورية البرولتاريا مجرد « تنظيم الطبقة العاملة لنفسها » (٢) .

وبذلت جهود مضمينة للجمع بين الحث المعنوى والامثلة والخوافز المادية والخوف من العقوبة كحوافز للعمل ، وساعدت هذه الجهود على المحافظة على الانضباط العمالي بصعوبة متزايدة طوال فترة الحرب البولندية وهجوم رانجل . وقد دعا قرار المؤتمر التاسع للحزب ، الذى أيد فى حزم اجراءات الانضباط العمالي ، الى تنظيم « مكافأة العمال » جماعيا وفرديا وأوصى باتباع نظام المكافآت العينية ومنح بركاته الخاصة لفكرة « السبت الشيوعى » التى بدأت تطبق تلقائيا منذ الصيف السابق (٣) . وفى ابريل ١٩٢٠ ضرب عمال الطباعة فى الحزب مثلاً باصدار جريدة خاصة ليوم واحد باسم « السبت الشيوعى » لدفع الحركة الى الأمام ؛ وفى صبيحة أول مايو ، الذى جاء ذلك العام يوم سبت ، اشترك لنين بنفسه فى « سبت شيوعى » فى الكرملين . وفيما بعد وضعت قاعدة فى الحزب جعلت الاشتراك فى عمل بلا أجر يوم السبت اجباريا لأعضاء الحزب (٤) . وفى نفس العام أطلق على بعض المجموعات من العمال النشطين جدا الذين كانوا

(١) نفس المرجع ص ٨٨ - ٩٠ . وكان تروتسكى قد سبق بجزء من هذه الحجة فى خطابه فى المؤتمر التاسع للحزب « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ص ١٠٤ - ١٠٥) ، وهناك فقرة طويلة فى كتاب تروتسكى « Terrorism i Komm. » (١٩٢٠) ص ١٢٤ - ١٥٠ هى مزيج من الخطابين معا .

(٢) ن . بوخارين « Ekonomika Perekhodnogoperioda » (١٩٢٠) ص ١٠٧ . وكان بوخارين أكثر الوماء البلاشفة اساءة فى الدعوة الى شيوعية الحرب ، وقد اشترك فى ذلك الوقت مع تروتسكى فى قضية النقابات . (ص ١٢٢ - ٢٢٦ من هذا المجلد) .

(٣) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، ٢٢٦ .

(٤) لنين « دراسات » XXV ص ٦١٢ حاشية ٩٢ ، ٦١٧ - ٦١٨ .

(١) نفس المرجع XXV ص ١٢٧ - ١٤٢ .

(٢) « Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢٧) ص ٢٨ .

يعملون في حملة تروتسكى لاصلاح النقل اسم « جنود العاصفة » ؛ وصار يطلق على من يقومون بأعمال ممتازة بصفة خاصة في جبهة العمل وصف « عمال العاصفة » ويعهد اليهم بالمهام الشاقة جدا أو الملحة جدا . ونجحت الحطة في مبدأ الامر نجاحا ملحوظا كحافز للعمل ، ولكن أسوء استخداما فيما بعد وفقدت جدواها بالاسراف في تطبيقها بصفة مستمرة (١) .

وقد عملت « فرق العاصفة » الأولى للمجد فقط ، فكانت دوافع المجهود الإضافي معنوية وسيكلوجية بحتة . ولا يعنى هذا أن الحوافز المادية ، في حدود الممكن في ذلك الوقت ، قد أهملت تماما . وليس هناك سبيل الى تقدير مدى تطبيق معدلات الاجور التي وافق عليها المؤتمر الثاني لتقابات عموم روسيا في يناير ١٩١٩ (٢) . ولكن المؤتمر الثالث الذى اجتمع في ابريل ١٩٢٠ لم يركز كل اهتمامه على قضية عسكرية العمل الكبرى . فقد ناقش ايضا سياسة الاجور وأقر معدلات أجور جديدة . وقال شميدت ، قوميسير الشعب للعمل والذى تقدم بالمشروع الجديد ، صراحة ان « التعديلات التى أدخلت على بناء معدلات الأجور الغرض منها هو اجتذاب قوة عاملة مؤهلة الى الصناعة » ، وعلى هذا الاساس زادت الفوارق بين الاجور زيادة كبيرة بحيث صارت النسبة العادية بين أعلى درجات « العمال » وأدناها ١ : ٢ (٣) . وهكذا بدأ التراجع ، وشيوعية الحرب في ذروتها ، تحت ضغط الحاجة الى توفير حوافز أقوى لاجتذاب العمال المهرة ، عن سياسة المساواة الملغنة ، والتى طبقت الى حد ما ، في بداية الفترة الثورية . ولكن اعترض سبيل السياسة الجديدة الاتجاه الكامل نحو احلال الدفع عينا محل الدفع بالنقود . فبرغم انه كانت هناك عدة تنوعات في فئات التمويل المحددة لمختلف مهن المستهلكين (٤) ، لم تبذل أية محاولة قبل ١٩٢٠ لتحديد

(١) ي.س. روزنفلد Promyshlennaya Politika SSSR (١٩٢٦) ص ١٢٨ . وقال متحدث في المؤتمر الرابع لتقابات عموم روسيا في مايو ١٩٢١ أن « مفهوم العمل العاصفة » قد اتسع الى حد انه « قد أصبح هناك الآن مشروعات تسير على أساسه أكثر من المشروعات التى لا تسير على أساسه » .

(٢) انظر ص ٢٠٢ - ٢٠٣ من هذا المجلد .

(٣) « Tretii Vserossi. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢٠) I ص ١١٢ . وقد أورد ا. برجسون ، في « بناء الاجور السوفيتي » (هارفارد ١٩٤٤) ص ١٨٣ - ١٨٤ ، أدلة أخرى على الاتجاه نحو زيادة الفوارق في الاجور في ذلك الوقت .

(٤) ص ٢٢٢ من هذا المجلد .

الأنصبة على اساس الانتاج الشخصى . وفي يناير ١٩٢٠ ، عندما كانت الأجور النقدية قد صارت بلا معنى تقريبا وبدأت أنصبة التمويل تتخذ طابع الأجور عينا ، قدم اقتراح بانشاء نظام المكافآت العينية وأقر في المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعصوم روسيا (١) . وتكررت هذه التوصية في المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ . وفي المؤتمر الثالث لتقابات عموم روسيا في الشهر التالي (٢) . وفي يونيو ١٩٢٠ صدر مرسوم يأمر بانشاء نظام من الجوائز النقدية والعينية « لرفع انتاجية العمل » . على أساس أن التطبيق العملي لهذا النظام يتوقف على « انشاء رصيد عام للمكافآت العينية » . وفي اكتوبر ١٩٢٠ تكون رصيد من الغلال والمواد الغذائية لهذا الغرض (٣) . ولكن هذا النظام ، الذى كانت ستديره النقابات ، فشل بسبب نقص المؤن ، حيث أن اجهزة قوميسيرية التمويل كانت « كثيرا ما تضطر الى توزيع الطعام على الأنصبة العادية لا على المكافآت » . وبعد ان فقدت النقود قيمتها تقريبا صار الجزء الفعال من أجور العمال هو الجزء المتزايد باستمرار الذى يدفع عينا ؛ ولكن ضئالة كميات التمويل كانت تحول باستمرار دون أى توزيع لفائض عن الحد الأدنى للبقاء ، ولم تعد هناك قيمة للحوافز المادية للانتاج فى صورة مكافآت . وكانت النتيجة النهائية لشيوعية الحرب فى ميدان السياسة العمالية انه لم يعد هناك أى حافز آخر غير الحماس الثورى والارغام الصريح .

وقد انتهت الحرب الأهلية نهائيا بهزيمة رانجل في اواخر ١٩٢٠ ، وبدأت تظهر في جبهة العمل ، مثل جوانب الاقتصاد القومى الاخرى ، علامات التوتر البالغ . وفقدت « عسكرية العمل » ما كان يبدو لها من تبرير اثناء القتال من اجل البقاء . وصارت النقابات مرة أخرى مجالا وموضوعا لاحتكاكات حادة - احتكاكات داخل « المجلس المركزى » واحتكاكات بين المجلس المركزى والنقابات واحتكاك بين النقابات والأجهزة السوفيتية . وكانت القضايا موضع الجدال ، التى بدت فى كثير من الاحيان مسألة درجة وليست مسألة مبدأ ، هي ما اذا كانت وظيفة

(١) ص ٢١١ من هذا المجلد .

(٢) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٢١) I ص ٢٢١ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » ق ٩٢ - المادة ٤٩٧ . وقال لينن من هذا المرسوم انه « من اهم القرارات التى أصدرها مجلس القوميسيرين ومجلس العمل والدفاع » (« دوسات » XXVI ص ٤٠) .

النقابات الأساسية هي العمل على زيادة الانتاج ام الدفاع عن المصالح القطاعية المباشرة للعمال ، وما اذا كان ينبغي أن تعبى العمال وتنظمهم بالارغام ام بالاساليب التطوعية ، وما اذا كانت تتلقى اوامر من الدولة فيما يتعلق بالسياسة أم تحتفظ بقدر من الاستقلال . ولم يكن هناك ارتباط جوهري بين قضية « عسكرة العمل » وقضية علاقة النقابات بالدولة . ولكن كان من الطبيعي أن أولئك الذين ينظرون الى تجنيد العمل باعتباره جزءا دائما من الاقتصاد الاشتراكي حاولوا أيضا ادماج النقابات في أجهزة الدولة ، في حين أن أولئك الذين يدافعون عن استقلال النقابات افترضوا أن جوهر النقابة في أن الانضباط النقابي الذي تفرضه ذو طابع اختياري . وأضافت شخصية تروتسكي الحية ، الذي أصر بلا قيد ولا شرط على التجنيد الاجباري للعمل وعلى الموضوع الكامل من النقابات للدولة ، الى موضوع الجدال عنصرا جديدا وجعلته أكثر حدة . وظهر تومسكي بوصفه المدافع عن وجهة النظر « النقابية » التقليدية .

وكان المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا قد قرر في ١٩١٨ أن النقابات ينبغي أن تصير « أجهزة سلطة الدولة » ؛ وكان المؤتمر الثامن للحزب في العام التالي قد أعلن في القسم الذي يتعلق به الموضوع من برنامج الحزب أن النقابات ينبغي أن « تركز بحكم الواقع في يدها ادارة الاقتصاد القومي بأكمله كوحدة اقتصادية واحدة » . وقد أمكن دمج وجهتي النظر تحت تأثير الحرب الاهلية ، ولكن بمجرد انتهائها كان لا بد من إثارة موضوع ما اذا كانت القرارات الحيوية في السياسة ستتخذها النقابات أم أجهزة الدولة ، وكانت المناسبة التي فرضت مناقشة الموضوع عرضية بدرجة تزيد أو تنقص . ففي شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠ كانت حالة السكك الحديدية قد وصلت الى كارثة وكان الاقتصاد مهددا بالانهيار بسبب الفوضى الشاملة في النقل ، وأرسل لينين برقية الى تروتسكي ، الذي كان في الأورال في ذلك الوقت ، يطلب اليه أن يتولى الأمر (١) . وقد دار التفكير في مبدأ الأمر حول وسائل الارغام المستخدمة . وصدر مرسوم من « مجلس العمل والدفاع » في ٣٠ يناير يعلن أن كل عمال السكك الحديدية مجندون للخدمة العامة ، وصدر بعد ذلك بأسبوع مرسوم آخر يمنح ادارة السكك الحديدية سلطات تأديبية واسعة ؛ ولم

(١) ل . تروتسكي « Moya Zhizn » (برلين ١٩٣٠) II ص ١٩٨ . انظر أيضا ص ٣٧٣ - ٣٧٤ من هذا المجلد .

يشر أي من المرسومين الى النقابات (١) . وفي أول مارس ١٩٢٠ تمكن تروتسكي من انشاء جهاز جديد تبع قوميسيرية الشعب للعواصلات لتنفيذ سياسته باسم « الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية » (٢) وظيفته استثارة الوعي السياسي لعمال السكك الحديدية . وكان من أهدافه ، أو على أي الأحوال من نتائجه ، تجنب العمل عن طريق نقابة السكك الحديدية ، التي دأبت ، منذ اضطرابات الشهور الأولى للثورة ، على اتخاذ موقف الاصرار الصلب على تقايلها الاستقلالية أكثر من معظم النقابات . وأصدر المؤتمر التاسع للحزب في آخر مارس ١٩٢٠ قرارا خاصا ينبه الى الأهمية الكبرى للنقل ، وعزا « الصعوبة الأساسية في أمر تحسين النقل » الى « ضعف نقابة رجال السكك الحديدية » ، وأشاد بصفة خاصة « بالادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية » ، التي قال عن وظيفتها المزدوجة أنها « التحسين العاجل للنقل عن طريق النفوذ المنظم للشيوعيين المجريين » . وفي نفس الوقت تقوية التنظيم النقابي بدعمه بأفضل العمال الذين ترسلهم الادارة السياسية الى السكك الحديدية ، لمساعدة النقابة نفسها في فرض الانضباط في تنظيمها ، وبذلك تصير نقابة السكك الحديدية أداة لا غنى عنها في التحسين المقبل للنقل بالسكك الحديدية » (٣) . وسرعان ما ثارت الغيرة وبدأت الحرب بين الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية ونقابة عمال السكك الحديدية . وبلغت ذروتها في أغسطس ، عندما قررت اللجنة المركزية للحزب حل لجنة نقابة السكك الحديدية واستبدالها بلجنة جديدة عرفت في النقاش التالي باسم « تسكتران » (٤) .

وكانت الحرب البولندية لاتزال قائمة ، وكذلك حدث التدخل الجديد من جانب رانجل في الجنوب ، وبدأ أن ذلك لايزال يبرر أي أساليب حاسمة للمحافظة على حركة النقل . ولكن في آخر سبتمبر كانت النقابات قد استعادت بعض هيبتها في اللجنة المركزية للحزب ، التي أصدرت قرارا

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ١ - المادة ٥٢ ، رقم ١٠ - المادة ٦٤ .

(٢) « Izvestiya Tsentral'nogo Komit. Ross. Komm. Partii » ١٢ - ٢ مارس ١٩٢٠ ص ٤ .

(٣) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٤١) ص ٢٢٥ .

(٤) في المؤتمر العاشر للحزب أعلن تروتسكي مرتين بلا معارضة أن قرار انشاء تسكتران (والمفروض أنه صاحب اقتراحه) اتخذته اللجنة المركزية للحزب في ٢٨ أغسطس ١٩٢٠ وأيده لينين وزيروفيف وسالين ضد معارضة تومسكي .

يندد « بكل تدخل تافه ووصاية تافهة » على النقابات ، وأشار الى أن موقف النقل « قد تحسن تماما » ، وأعلن انه حان الوقت لتحويل الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية (والجهاز المقابل للنقل النهري) الى أجهزة نقابية (١) .

ومن ثم عندما عقد اجتماع لنقابات عموم روسيا (وهو ليس مؤتمرا كاملا) في موسكو في أوائل نوفمبر ١٩٢٠ كانت المشاعر متوترة فعلا . وكانت الهدنة قد وقعت مع بولندا ، وكانت الحرب الاهلية وأسوأ فترة في أزمة النقل قد شارفا على نهايتهما تقريبا . واجتمع المندوبون البلاشفة كالعادة قبل الاجتماع العام لتحديد سياستهم فيه . وانهز تروتسكى فرصة مناقشة حول الانتاج وقام بهجوم على النقابات ، التى وصفها بأنها فى حاجة الى « هزة » ؛ ورد تومسكى بخشونة (٢) . وحجز النزاع بعيدا عن دوائر الاجتماع ، التى اكتفت بقبول اطروحة غير حاسمة من رود زوتاك عن دور النقابات فى رفع الانتاج (٣) . ولكن الموقف فى الحزب كان قد وصل الى حد يتطلب تدخلا من اللجنة المركزية . وفى اجتماع عقد فى ٨ نوفمبر ١٩٢٠ تقدم كل من لينين وتروتسكى بمشروعين بديلين ، وفى اليوم التالى وبعد بعض المناقشات الصعبة أقرت اللجنة بأغلبية ١٠ الى ٤ (وكان الرفضون هم تروتسكى وكريستنسكى وأندرييف وريكوف) قرارا على نمط مشروع لينين . وقد فرق القرار فى كياسة بين « المركزية والصور العسكرية للعمل » ، التى قد تنحط الى بيروقراطية و « وصاية تافهة على النقابات » و « الصور الصحية من عسكرة العمل » . وفيما يتعلق بالتطبيق أوصى بأن تشترك « تسكتران » فى المجلس المركزى للنقابات على نفس مستوى اللجان المركزية للنقابات الكبرى الأخرى ، وقرر تأليف لجنة لوضع تعليمات عامة جديدة للنقابات (٤) . وحدث عقب

(١) « Izvestiya Tsentral'nogo Komit. Ross. Komm. Partii » رقم ٢٦ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢ .

(٢) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢٠٢ . ولينين « دراسات » XXVI ص ٨٧ - ٨٨ ، ٦٣١ حاشية ٤٩ .

(٣) وقد أشاد لينين بهذه الاطروحة واستشهد بها فى اسهاب (نفس المرجع ص ٧٧ - ٨٠) .

(٤) أميد طبع القرار فى « Protokoly X S'ezd RKP(B) » (١٩٢٣) ص ٧٩٨ ٧٩٩ « ونشر مشروع تروتسكى فى « Partiya i Soyuz » بإشراف ج . زينوفيف =

ذلك انقسام داخل « تسكتران » (١) ، وعادت اللجنة المركزية فى ٧ ديسمبر ١٩٢٠ الى النظر فى النزاع فى جو من المرارة المتزايدة . وفى هذه المرة ترك لينين لزينوفيف معارضة تروتسكى . ولكن المشاعر فى اللجنة ثارت ضد الطرفين ، والف بوخارين مايسمى « جماعة حاجزة » تضم بربورازنسكى وسربرياكوف وسوكولنيكوف ولارين ، وحصل على موافقة أغلبية ٨ ضد ٧ لقرار وسط ترك كل النقاط المناقشة مفتوحة الى اجتماع مؤتمر الحزب فى الربيع التالى . وأعلن رسميا حل « الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية » والجهاز المقابل لها ونقل موظفيها وكل مالها الى النقابات . وتركت « تسكتران » ، ولكن على أساس أن هناك انتخابات جديدة ستعقد لها فى المؤتمر المقبل لعمال النقل فى فبراير ١٩٢١ (٢) .

ومنذ ذلك الوقت صار من المستحيل المحافظة على القرار الاصل الذى ألتخذ فى نوفمبر بعدم طرح هذه الخلافات للمناقشة العلنية داخل الحزب (٣) . وفى الشهور الثلاثة التى مرت بين اجتماع اللجنة المركزية فى ديسمبر وافتتاح المؤتمر العاشر للحزب فى ٨ مارس ١٩٢١ دارت مناقشات حادة جدا حول دور النقابات فى اجتماعات الحزب وفى الصحافة (٤) . فقال تروتسكى أن نقابة عمال السكك الحديدية تريد أن

= (١٩٢١) ص ٢٥٤ - ٢٦٠ . وتوجد بعض تفاصيل الناشئة التى استمرت يومين ، بما فيها التصويت فى أول يوم عندما حظى مشروع لينين بالموافقة من حيث البدا ب ٨ أصوات ضد ٤ ورفض مشروع تروتسكى ب ٨ ضد ٧ ، فى لينين « دراسات » XXVII ص ٨٨ (حيث يعترف لينين بأنه « سمح لنفسه أثناء الناشئة ببعض النزوات البالغ فيها بوضوح » ، ومن ثم خطأ » ص ٦٢٤ حاشية ٣٥ و ٦٢٠ حاشية ٤٥) . ورفض تروتسكى الانضمام الى هذه اللجنة وعنفه لينين بشدة على ذلك (نفس المرجع XXVI ص ٨٨) . « Izvestiya Tsentral'nogo Komit. Ross. Komm. Partii » (١)

رقم ٢٦ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٣ .

(٢) لينين « دراسات » XXVII ص ٨٨ - ٨٩ و ٣٦٠ حاشية ٤٥ « ونشر القرار «الحاجز» فى برفادا بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ ، وأعيد طبعه فى ج . زينوفيف « دراسات » (١٩٢٩) ص ٥٩٩ - ٦٠٠ .

(٣) وقد سجل تروتسكى الفاء زينوفيف لأوامر لينين فى « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢١٦ .

(٤) لاعطاء صورة عن المدى الذى لم يسبق له مثيل للجدال نسجل بعض تطورات الرئيسية : فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٠ ألقى تروتسكى خطابا فى اجتماع ضم للنقابيين ومندوبى المؤتمر الثامن لسوفيئات عموم روسيا . ونشر خطابه فى اليوم التالى فى صورة نشرة بعنوان « Roli Zadachi Prof. » وحدث ايضا تومسكى وآخرون فى =

تتصرف مثل النقابات الرأسمالية بحيث تضع تنظيم الانتاج في مركز ثانوي : وهو جم تومسكي هجوما شديدا . وقال الطرف الآخر ، « ان جهاز قوميسيرية الشعب للمواصلات يبتلع الجهاز النقابي ولا يترك من النقابات سوى القرون والخوافز » . وعرض حوال ستة برامج ووزعت دوريا . وعندما اجتمع المؤتمر كان الموقف قد بسط نفسه الى حد ما . اذ لما فشلت « الجماعة الحاجزة » التي ألفها بوخارين في التوفيق اتفقت مع تروتسكي ، وعرض مشروع مشترك على المؤتمر باسم ثمانية اعضاء من اللجنة المركزية - تروتسكي وبوخارين واندريف ودرزونسكي وبريوبرازنسكي وراكوفسكي وسربرياكوف . وفي الجناح المقابل تبلورت مجموعة يسارية ابان شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ تحت اسم « المعارضة العمالية » . وكان برنامجها المبهم ، ولكن ذو الآثار البعيدة المدى ، يتضمن السيطرة على الانتاج الصناعي بواسطة النقابات ؛ وقدمت مقترحات بهذا المعنى الى المؤتمر العاشر : وكان زعيمها شليابينيكوف وكوللونتساي . وجاء هذا العنصر الجديد فجعل من السهل على مجموعة لينين - زينوفيف ان تبدو عاملا ملطفا ؛ وعرضت وجهة النظر هذه في المؤتمر في صورة مشروع قرار عرف « بقرار العشرة » : لينين وزينوفيف وتومسكي ورودزوتاك وكالنين وكامينيف ولوزوفسكي وبتروفسكي وآرتم وستالين (١) . واختفت الجماعات الصغيرة من المؤتمر قبل بدايته ، أو بمجرد أن بدأ ، وترك الميدان للجماعات الكبيرة الثلاث المتنازعة .

وكانت المناقشة الافتتاحية للمؤتمر العاشر للحزب هادئة .

« هذا الاجتماع (لين «دراسات» XXVII من ٦٢٥ حاشية ٢٥ و ٦٢٩ حاشية ٧٨) . وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠ ألقى لينين خطابا في اجتماع آخر من نفس النوع وكذلك زينوفيف وتروتسكي وبوخارين وشليابينيكوف وآخرون . وبعد ذلك بأسبوع ألقى زينوفيف خطابا في اجتماع في بتروجراد . وطوال شهر يناير ١٩٢١ نشرت برافدا يوميا تقريرا مقالات بقلم مؤيدي هذا الجانب أو ذاك . وكتب ستالين مقالا ضافيا ضد تروتسكي ظهر في ١٩ يناير . ويوجد مقال لينين « الأزمة في الحزب » في «دراسات» XXIII من ٨٧ - ٩٤ . كما ظهرت خلاصة رأي لينين في آخر يناير « حول أخطاء الرفيقيين تروتسكي وبوخارين » («دراسات» XXVII من ١١١ - ١٤٥) . وقبل انعقاد المؤتمر نشرت الوثائق الرئيسية للموضوع بأمر من اللجنة المركزية في مجلد بإشراف زينوفيف . وكان دور ستالين من وراء الستار أكبر بكثير مما يوحي به اشتراكه في الجدل الدائر بمقال واضح .

(١) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٢٦٠ - ٣٦٤ . وكان لولوفسكي تد عاد الى الحزب في ١٩١٩

واقتصرت على جلسة واحدة شغل معظمها بأشياء ثانوية ؛ وبمجرد الاتصال بالمندوبين وشرح وجهات النظر عرفت النتيجة مقدما . وكان وزن لينين الشخصي وثقل جهاز الحزب كافيان لتحويل دفة الأمور . ولكن العطف على البرنامجين البديلين كان أكثر ما يوحى به التصويت في المؤتمر . وقد عرضت البرامج الثلاثة الرئيسية بوضوح قضايا المبادئ التي تتعلق بها الأمور . فانخذت « المعارضة العمالية » ، كما فعل المدافعون السابقون عن « سيطرة العمال » ، وجهة نظر سندكالية في أساسها ، معتمدة على التيار السندكالي في نظرية الحزب . وقد استشهد شليابينيكوف في المؤتمر بما تنبأ به انجلز عن المجتمع المقبل من أن « تنظيم الصناعة سيتم على أساس الاتحاد الحر المتساوي بين جميع المنتجين » (١) . اذ لما كانت النقابات تمثل العمال وحدهم وبصورة مباشرة أكثر من أية مؤسسة أخرى فليس من المعقول أن تخضع لأية سلطة سياسية أخرى . ففي المركز يجب أن تكون إدارة الاقتصاد القومي لمؤتمر المنتجين في عموم روسيا ؛ وفي المستويات الأدنى ، للنقابات . وتركت الوظائف السياسية ، ضمنا ، للسوفييتات ، التي بوصفها معقد السلطة السياسية مصيرها أن تذوي . وفيما يتصل بالقضايا العملية العاجلة طالبت المعارضة العمالية بالمساواة في الأجور وتوزيع الطعام والحاجات الأساسية لكل العمال بلا مقابل ، واستبدال الدفع نقدا بالدفع عينا بالتدريج . لقد كانت تمثل العمال بالمعنى المحدود للفظ ، وكانت معارضة لأية تنازلات للفلاحين ، نظريا على الأقل . وفي حين رفضت المعارضة العمالية كل ما يشتم منه رائحة عسكرية العمل ، فانها أيدت أشد سياسات شيوعية الحرب الاقتصادية والمالية تطرفا ، وبذلك حافظت على مكانها في يسار الحزب . ولم يكن لديها حل تعرضه للأزمة التي تواجه المؤتمر العاشر وكان عدد أعضائها ١٨ فقط .

ووصف برنامج تروتسكي - بوخارين ، الذي كان يمثل وجهة نظر تروتسكي الاصلية مع بعض التعديلات الطفيفة الثانوية ، بأنه برنامج « الانتاج » في مواجهة « النقابات » . وطالب « بتحويل النقابات الى اتحادات انتاجية ، لا في الاسم فحسب ، بل كذلك في جوهرها وأسلوب عملها » . ان برنامج الحزب الذي أقر في ١٩١٩ عمل على تركيز « كل ادارة

(١) نفس المرجع ص ١١٦ . ورد لينين بأن انجلز كان يتحدث عن « المجتمع الشيوعي » فقط («دراسات» XXVII ص ٢٣٦) .

الاقتصاد القومي بأكمله كوحدة واحدة « في يد النقابات ولكن ذلك كان يفترض سبقا » التحويل المخطط للنقابات الى أجهزة دولة العمال .
ويصحب هذه العملية الاندماج الوثيق بين مجلس الاقتصاد القومي والمجلس المركزي للنقابات ، مع إلغاء قوميستية الشعب للعمل كليا .
وعمليا تم ادماج النقابات في الدولة الى حد كبير جدا : وليس هناك ما يدعو لعدم اتمام العملية الى نهايتها المنطقية . وكان برنامج تروتسكي -
بوخارين ينطوي على درجة كبيرة من الاتساق المنطقي . ولكن الغرض الذي يقوم عليه ، من أن العامل الصناعي لا يمكن أن تكون له مصلحة متميزة عن مصلحة دولة السوفيت ككل - ومن ثم لا يحتاج الى حماية نقابة مستقلة - وان بدا أن له ما يبرره في الاستعمال المألوف « لذكائورية البرولتاريا » لم يكن له أساس في الواقع - ولو على الأقل لأن الدولة القائمة تستند الى حل وسط بين العمال الصناعيين والفلاحين ؛ وكان برنامج تروتسكي - بوخارين معرضا لنفس الاتهام الموجه الى المعارضة العمالية ، وان كان من زاوية مختلفة ، بأنه يتجاهل العنصر الفلاحي في السلطة السوفيتية . وكانت هناك عقبة عملية أكثر تقف في سبيل حصوله على تأييد شعبي هو ارتباطه المعروف بسياسة التجنيد الاجباري للعمل ، الذي يعد حقيقة نتيجة منطقية لقروضه . وبرغم نفوذ مؤيدي هذا البرنامج وهيبته لم يحظ الا على ٥٠ صوتا في المؤتمر .

وهكذا كان الميدان خاليا امام « قرار العشرة » الذي أقر ب ٣٣٦ صوتا ضد الحسين والثمانية عشر التي حصل عليها المشروعان الآخريان . وكان النقد الرئيسي الموجه اليه هو أنه ظل غير حاسم وترك الأمور حيث كانت تقريبا . لقد رفض بشدة ما اقترحته المعارضة العمالية من انشاء مؤتمر أعلى للمنتجين لعموم روسيا ، حيث أنه سيضم ، كما اعترف زينوفيف صراحة ، « أغلبية من غير أعضاء الحزب ، وكثيرين منهم ثوريون اجتماعيون ومناشفة ، في هذه اللحظة العصيبة » (١) . ولكنه وقف أيضا ضد تروتسكي ، اذ اعتبر انه برغم ان النقابات تقوم فعلا ببعض مهام الدولة « فإن الادماج السريع للنقابات في الدولة خطا كبير » . والشيء المهم هو « كسب المنظمات الجماهيرية غير الحزبية الى صف دولة السوفيت أكثر فأكثر » . فالطابع المميز للنقابات هو استخدامها لأساليب الاقتناع

(وان كان « الاجبار البرولتاري » ليس مستبعدا دائما) ؛ وادماجها في الدولة يحرمها من هذه الوسيلة (١) . لقد كان « برنامج العشرة » يقوم على اعتبارات عملية أكثر منه على الاتساق النظري . ولكن هذا كان مصدر قوته . وفيما يتصل بالقضايا الخاصة سلم قرار العشرة بمطلب المساواة في الأجور على أنه الهدف النهائي ، وعارض في طلب المعارضة العمالية تطبيقه كهدف لسياسة فورية ؛ ويجب على النقابات أن « تستعمل الأجور العينية أو النقدية كوسيلة لمراعاة الانضباط العمال وزيادة انتاجية العمل (نظام المكافآت وما الى ذلك) » . وعلى النقابات أيضا ان تفرض الانضباط وتحارب كثرة التغيب عن العمل عن طريق انشاء « محاكم انضباط الرفقاء » . ان مقترحات « العشرة » التي وافق عليها المؤتمر العاشر للحزب كحل للجدال النقابي كانت معقولة أكثر منها جديدة أو باهرة . ولكنها لم تساعد كثيرا في الاجابة على السؤال الخاص بكيفية منح النقابات وظيفة حقيقية دون تحويلها الى أجهزة للدولة .

وتنبأ تروتسكي في المؤتمر أن القرار المقبول « لن يعيش الى المؤتمر الحادي عشر » (٢) . وقد تحققت النبوءة حرفيا . اذ حدثت أزمة أخرى بعد ذلك بشهرين ؛ وتغير موقف الحزب تجاه النقابات تغيرا أساسيا بمقتضى قرار من اللجنة المركزية في يناير ١٩٢٢ (٣) . واذا كانت التغيرات التالية قد تمت دون أي احياء للمرارة التي اتسم بها الموقف في شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ فان ذلك كان يرجع الى عاملين . فأولا جعل تشديد انضباط الحزب في المؤتمر العاشر من المستحيل تجديد نزاع من النوع العلني الحاد الذي سبق هذا المؤتمر .

والثاني أن النزاع النقابي الذي حدث في شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ دار كله في ظل نظام شيوعية الحرب وعلى أساس الافتراضات الاقتصادية السائدة في هذا النظام . وكان لنبه شيوعية الحرب وادخال السياسة الاقتصادية الجديدة أثره في السياسة العمالية بحيث صار برنامج

(١) وقد امر لنين بصفة خاصة على هذه النقطة في خطابه القصير في المؤتمر من موضوع النقابات . « اننا يجب وبأي ثمن أن نلجأ الى الانتعاش أولا ، ثم الى الانعاش بعد ذلك » (« دراسات » XXVII س ٢٣٥) .

(٢) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢١٤ .

(٣) انظر ص ٢٢٦ - ٢٢٧ فيما بعد .

نروتسكى والمعارضة العمالية على السواء غير ذى موضوع ، ولكنه كان متفقا مع البرنامج الأكثر مرونة الذى قبله المؤتمر ، ويمكن اعتباره استمرارا له . وكانت سياسة نروتسكى الخاصة بتعبئة العمل بواسطة الدولة تعكس أقصى توترات شيوعية الحرب وكان لابد من تخفيفها بعد أن مرت الطوارئ الملحة . بيد أنها أثبتت أنها أدوم صلاحية من بعض سمات شيوعية الحرب الأخرى ؛ وكانت السياسة العمالية التى أقرت فى النهاية تحت ظل خطط السنوات الخمس مدينة للمفهوم الذى دعا إليه نروتسكى من قبل أكثر مما كانت مدينة للقرار الذى أصدره المؤتمر العاشر للحزب .

(د) التجارة والتوزيع :

كان انهيار عملية التجارة بين المدينة والريف قد دفع الحكومة السوفيتية فى ربيع ١٩١٨ الى القيام ببعض التجارب الجديدة - تنظيم التبادل المباشر للسلع والوصول الى حل وسط مع التعاونيات . وابتداء من صيف ١٩١٨ زادت الحرب الأهلية من حدة المشكلة الملحة وبسطتها ، من بعض النواحي ، بفرض تركيز أشد الحاجات ضرورة . ولفترة شيوعية الحرب عدة سمات متميزة فى ميدان التجارة والتوزيع : اتساع نطاق استخدام أساليب الاستيلاء للحصول على المؤن التى تحتاجها الدولة بصورة ملحة ؛ زيادة استخدام أسلوب التبادل عينا ؛ انتشار استخدام الاسعار المحددة والتوزيع ببطاقات التموين ، وادماج النقابات فى الجهاز السوفيتى بوصفها الأداة الرئيسية للتجميع والتوزيع ، نمو سوق سوداء جنبا الى جنب مع أساليب التجارة الرسمية ، الى ان فاقت عليها فى النهاية اتساعا وأهمية .

وكان الاستيلاء على المواد الضرورية - التى كانت فى ذلك الوقت تعنى الطعام والمعدات للجيش الأحمر وطعام سكان المدن - قد صار لا مندوحة عنه بسبب الحرب الأهلية ويمكن تبريره على أساس من الضرورة العسكرية . وكان يمكن اعتباره أيضا تجربة سابقة للمجتمع الشيوعى المقبل للتخلص من أساليب التبادل التى تعد فيها قوة المال هى العامل المسيطر ، وإحلال مبدأ من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته . ونظريا قد يتعارض مبدأ التوزيع حسب الحاجة مع مبدأ التوزيع عن طريق

المبادلة بالمؤن المقدمة : وكان كلا المبدأين قد اعترف به فى مرسوم احتكار التجارة الاصلى الذى صدر فى ٢ أبريل ١٩١٨ (١) . ولكن هذا التعارض لم يكن له أثر تقريبا فيما يتصل بالفلاحين حيث انه لم يكن هناك مجال لتطبيق أى المبدأين عمليا لعدم وجود المؤن . وفى مجهود يائس لاستخلاص أكبر كمية ممكنة من المنتجات الزراعية من الفلاحين الذين لا يوجد ما يقدم اليهم بالمبادلة ، استمر أسلوب الاستيلاء بواسطة الفرق المسلحة . الذى بدأ فى صيف ١٩١٨ وصمدت بشأنه مراسيم فى أغسطس ١٩١٨ (٢) وطوال ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، بحيث أن الأداة الرئيسية للحصول على المؤن من الفلاحين طوال هذه الفترة لم تكن التجارة أو المبادلة بل الحصول بالقوة على الفوائض بعملية الاستيلاء . وسرعان ما صار ذلك فى نظر الرأى العام هو السمة المميزة لشيوعية الحرب والسبب الرئيسى فى تدمير الفلاحين .

وكانت صلات الدولة بالصناعة فى ظل شيوعية الحرب بعيدة أيضا عن العمليات التجارية . فابتداء من منتصف ١٩١٨ كان المجلس الأعلى للاقتصاد القومى يوسع سيطرته بسرعة على كل الفروع المهمة فى الصناعة الروسية ، ويحول كل القدرة الانتاجية الممكنة لسد حاجات الحرب الأهلية؛ وكما هو الحال دائما فى الحرب طرد الانتاج للاستعمال ما بقى من انتاج للسوق بسرعة . وأنشئ قطاع « لعقود الحرب » فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى والحققت به قطاعات فرعية فى مجالس الاقتصاد القومى المحلية (٣) ، ووضعت على قمة هذا البناء « لجنة فوق العادة لتوفير النخائر » مؤلفة من ممثلى ادارات وعين على رأسها كرازين عندما عاد الى روسيا فى سبتمبر ١٩١٨ ، ثم تغير اسمها بعد ذلك بشهرين الى « اللجنة فوق العادة لتموين الجيش الأحمر » (٤) . وتولت هذه المنظمة ، التى دعمت فى صيف ١٩١٩ بتعيين ريكوف « ممثلا فوق العادة » لمجلس دفاع العمال والفلاحين لتكون لديها أعلى سلطة سياسية (٥) ، كل ما يتصل

(١) ص ١١٦ من هذا المجلد .

(٢) ص ١٤٨ من هذا المجلد .

(٣) II « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz. »

(١٩٢٠) ص ٥٢ - ٥٣ .

(٤) نفس المرجع II ص ٧٢١ .

(٥) نفس المرجع II (١٩٢٠) ص ٧٤٢ - ٧٤٣ . وفيما يتصل بمجلس دفاع العمال والفلاحين ، وفيما يمد « مجلس العمل والدفاع » S.T.O ، انظر المجلد الاول

بتموين الجيش الأحمر فيما عدا المنتجات الزراعية ، وكانت المستهنت للانتاج الصناعى والمسيطر الرئيسى عليه . فقد صار تموين الجيش الأحمر ، كما قال كرازين ، هو « حجر الزاوية فى سياستنا الاقتصادية » (١) . وطوال ١٩١٩ و ١٩٢٠ وجهت نسبة كبرى من انتاج الصناعة الروسية التى لاتزال تعمل الى تنفيذ طلبات الجيش الاحمر مباشرة .

ولم يكن مابقى من صناعة تمون استهلاك السكان المدنيين أقل ارتباطا بالمجهود الحربى . فقد كانت الوظيفة الرئيسية لهذا المورد المحدود هى حمل الفلاحين ، عن طريق التبادل المنظم ، على تقديم الطعام الذى لا يستطيع الجيش الأحمر أن يقاتل بدونه ، والذى بدونه يتعرض سكان المدن للموت جوعا . ومن هنا لم يكن اهتمام المجلس الأعلى للاقتصاد القومى بتوسيع نطاق سيطرته على صناعات السلع الاستهلاكية أقل كثيرا من اهتمامه بالسيطرة على الصناعات التى تمون الجيش الأحمر مباشرة ؛ وتحدد المصير الأخير لهذه السلع بوضع توزيعها فى يد قوميسيرية التموين . وتوجت موجة تأميم الصناعات فى خريف ١٩١٨ بمرسوم من مجلس القوميسيرين فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ « عن تنظيم التموين » قصد به بالذات أن يحل محل « جهاز التجارة الخاصة » . وقد انشأ هذا المرسوم ما يعتبر فى الواقع احتكارا للتجارة . وقد حدد العلاقة بين المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وقوميسيرية التموين بعناية . فكل السلع الخاصة « بالاستهلاك الشخصى أو الاقتصاد المحلى » التى تصنع فى المصانع المؤممة أو التى يسيطر عليها المجلس الأعلى تنقل الى قوميسيرية التموين لاستخدامها طبقا لحطة ذات ثلاث شعب . فأولا تحدد الحطة الكميات التى تخصص للتصدير والكميات المخصصة للاحتياطى ثم الكميات المتاحة للاستهلاك الصناعى وللتوزيع على السكان . وثانيا ، تحدد أسعار التجزئة والجملة وسعر المصنع . وثالثا ، تحدد الحطة اسلوب توزيع ما يخصص للاستهلاك الشعبى . وعهد بالمهمتين الأولى والثالثة الى « لجنة الاستخدام » (٢) التى مثل فيها كل من المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وقوميسيريته الشعب

للمتموين وللتجارة والصناعة . وعهد بالمهمة الثانية الى « لجنة الاسعار » التابعة للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى . وانشأت وزارة لتموين جهازا خاصا باسم « جلافيروداكت » ، مثل فيه المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، للقيام بوظيفتها فى التوزيع ولتجميع السلع التى تقع خارج نطاق اختصاص المجلس الأعلى (وأهمها المنتجات اليدوية الريفية) . وتشترك التعاونيات فى عملية التوزيع فى جميع انحاء البلاد ، مع انشاء شبكة من محلات التجزئة تكفى لسد حاجات السكان براحة . وتوضع تجارة التجزئة تحت سيطرة السوفيتات المحلية (١) . لقد كانت خطة المرسوم جيدة على الورق وكانت تتفق مع السياسة البلشفية التى حددتها برنامج الحزب فى ١٩١٩ بأنها « استمرار على أساس مخطط على نطاق الدولة كلها لاحتلال توزيع المنتجات محل التجارة » (٢) . ولكن النظام كان يقوم على أساس من التوزيع بناء على أنصبة تموينية ويفترض سبقا شيئين . جهاز ادارى قوى وقدر معقول من السلع للتوزيع . ولم يكن هناك وجود ، أو أمل لوجود ، أى من هذين الشيئين فى روسيا فى ١٩١٩ و ١٩٢٠ . ومع ذلك فان هذا النظام ، مثل اجراءات شيوعية الحرب الأخرى ، لم تفرضه النظرية بقدر ما فرضته الحاجات العملية الملحة ، ومن الصير أن يتصور تطبيق أى نظام آخر فى ذروة الحرب الأهلية .

وكان تحديد أسعار الغلال من الأشياء التى ورنث ، مع احتكار الغلال ، من الحكومة المؤقتة ؛ وقد رفعت منذ ذلك الوقت أكثر من مرة . وكان من المنطقى وما لا مندوحة عنه أن انشاء احتكارات للدولة فى السلع الأخرى ، الذى بدأ فى ربيع وصيف ١٩١٨ ، يتبعه تحديد أسعار هذه السلع . وقبل نهاية ١٩١٨ كانت أسعار محددة للجلود والفراء ومنتجات الجلود ، وللصوف والمنتجات الصوفية ، وللصابون والطباق والشاي ومنتجات أخرى كثيرة . وفى ١٩١٩ والنصف الأول من ١٩٢٠ ، مع توسيع السيطرة وتكثيفها ، زادت قائمة الأسعار المحددة حتى شملت كل السلع الاستهلاكية تقريبا (٣) . وقد زادت الأسعار المحددة بانتظام مع الزيادة الدورية فى أسعار الغلال ، بحيث أن الأوضاع التجارية كانت

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٨٣ ، المادة ٨٧٩ .

(٢) « VKP(B) Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢١٢ .

(٣) توجد مراسيم ١٩١٨ فى « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz. » (١٩٢) ص ٤٧٢ - ٦٥٦ . والمراسيم التى صدرت بعد ذلك فى « Pervyi Vseross. S'ezd. Professional'nykh Soyuzov » ص ٢٤١ - ٤٠٩ .

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٧٥ .

(٢) صارت « لجنة الاستخدام » لفترة قصيرة جهازا مهما ، ويصفها ي . س . روزنفلد بأنها « ناج نظام اللجان الرئيسية » . (المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١٢٥) . وانظر ايضا ص ٢٦٩ من هذا المجلد .

ضد الفلاحين لصالح العمال الصناعيين بصورة متزايدة (١) . ولكن ذلك لم يكن له أثر كبير لأن الأسعار لم يمكن زيادتها بصورة حاسمة بدرجة تكفى لاستيعاب التضيق السريع فى قيمة العملة . وهكذا ، اتجهت الأسعار المحددة مع الوقت الى الابتعاد بصورة متزايدة عن الأسعار «الحرة» التى كانت تتبادل على أساسها السلع فى السوق السوداء التى كان مسموحا بها برغم عدم قانونيتها ؛ وفى ١٩٢٠ كانت الأسعار المحددة قد صارت اسمية الى حد كبير وصار التوزيع على أساس الأسعار المحددة توزيعا مجانيا تقريبا ، وفى النهاية عم التوزيع المجانى . ولكن فى ذلك الوقت كانت المؤن التى فى يد أجهزة الدولة للتوزيع قد هبطت الى لاشئ تقريبا .

وكان التوزيع بالبطاقات المصاحب الطبيعى لتحديد الأسعار . وكان توزيع مواد الطعام الأساسية بالبطاقات منفذا فى بتروجراد وموسكو فى عهد الحكومة المؤقتة ؛ وكان السكر والخبز يوزعان بالبطاقات قبل ثورة فبراير . ولم يحدث أى تغيير فى هذا النظام فى التسعة شهور الأولى للنظام السوفيتى ، التى فى خلالها صار الحصول على الأنصبة التموينية أصعب فأصعب واتسعت الهوة بين الأسعار المحددة وأسعار السلع نفسها فى السوق الحرة . ولكن النقص الشديد فى صيف ١٩١٨ ، الذى كان أشد تأثيرا بين العمال فى المدن الكبيرة ، واتباع سياسة الاستيلاء على الفلاحين من الفلاحين ، ألقيا المسئولية المباشرة فى التوزيع على الحكومة . وفى أغسطس ١٩١٨ طبق نظام الأنصبة التموينية فى بتروجراد وموسكو ، فقسم السكان لهذا الغرض الى ثلاث فئات ، الأولى فئة العمال الذين

(١) ذكر سيليوتين المؤتمر المالىين لعموم روسيا فى مايو ١٩١٩ أنه عندما رفعت أسعار الخبز فى أكتوبر السابق كان من الضرورى اجراء زيادة مقابلة فى الأسعار المحددة « لسلعة الصناعة فى المدن » . وفى يناير ١٩١٩ ، عندما رفعت الاجور بمقدار ٥٠ ٪ ، رفعت أيضا أسعار السلع المصنوعة مرتين ونصف بالنسبة لمضى الخريف السابق ، ولم يحدث أى تغيير مطلقا فى أسعار الخبز . وبلغت أسعار السلع المصنوعة ، التى كانت قد بلغت ٢٥ مرة أسعار أكتوبر ١٩١٨ ، ٦٠ مرة هذا المستوى فى يناير ١٩١٩ . واستمرت نفس العملية ، وان كان بسرعة أقل ، الى أن طبقت السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد قال لينين المرة تلو المرة أن الفلاح لا يحصل على مقابل عادل لما ينتجه وأنه مطلوب منه أن يقدم « قرضا » أو « دفعة على الحساب » للبرولتاريا فى المدن كمساهمة منه فى انتصار الثورة . «دراسات» XXIV ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، ١٩٦ ، ١٩٦

يقومون بأعمال يدوية ثقيلة ، والعمال الآخرون وأسر جميع العمال يؤلفون الفئة الثانية ، وأعضاء البورجوازية السابقة فئة ثالثة . وكان نصيب الفئة الأولى أربعة أمثال الثالثة ، ونصيب الفئة الثانية ثلاثة أمثالها (١) . وانتشر التفاوت فى الأنصبة بسرعة ، مع تنوعات عديدة . وقد ظل العمال اليدويون دائما أعلى فئة ، وأعلن فى وقت ما انهم يتمتعون « بأنصبة مضمونة » ، وان لهم الأولوية الأولى . وكانت أسر جنود الجيش الأحمر تضم عادة الى الفئة الأولى . ولكن سرعان ما طبق التفاوت بين الجماعات المختلفة من العمال اليدويين والجماعات المختلفة من العاملين فى المكاتب على أساس قيمة الخدمات التى تؤديها كل فئة للمجتمع ؛ وكان عمال العاصفة الذين يعملون فى اعمال حيوية وملحة بصفة خاصة يحصلون على أنصبة أعلى . واستمرت عملية التقسيم حتى صار فى بعض الأماكن عشرون فئة تموينية فى ١٩١٩ .

وأدى هذا الموقف الى تعقيدات ادارية لا تحتمل ، وخلق مفارقات على نطاق واسع واثار الغيرة والتذمر اللذين ظهرا فى اجتماع لممثلى أجهزة السوفيت للتوزيع فى نوفمبر ١٩١٩ . وكان فيشنسكى ، الذى شغل منصب النائب العام ثم وزير الشؤون الخارجية فى الاتحاد السوفيتى ، موظفا فى قومية التامين ، وقدم الى الاجتماع تقريرا عن هذا الموضوع . وهاجم فيه « مبدأ المساواة البورجوازي » الذى طبق على التامين فى ألمانيا التى تحكمها هونزولرن والنسما التى تحكمها هابسبورج وروسيا فى ظل الحكومة المؤقتة . ولكن فى حين أن التفاوت ضد البورجوازية كان صحيحا وسليما ، فإن نظام التامين الذى « يجعل كل جماعة متميزة فى حرب مع جيرانها » ، الذى يطبق بطرق مختلفة جدا فى المدن والمناطق المختلفة ، شئ لا يمكن الدفاع عنه . واقترح فيشنسكى العودة الى نظام الثلاث فئات ، العمال اليدويون والعمال الآخرون وغير العمال ، على أن توزع الأنصبة بينهم على أساس ٣ : ٢ : ١ . ووافق الاجتماع بالاجماع على قرار بهذا المعنى (٢) . وفى الشهر التالى طالب المؤتمر السابع لسوفييتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩ « بنصيب موحد للعمال » (٣) . وفى أبريل ١٩٢٠ حدثت عودة الى ما يشبه الفئات

(١) ل . كريتمان ، المرجع السابق ص ١١٠ .

(٢) « Vsesoy. Soveshchanie Predstavitelei » ١٩٢٠ ص ١٣ - ١٦ .

٢٨ و ٢٩ .

(٣) « S'ezdy Sov. RSFSR » Postanov. (١٩٣٩) ص ١٤٤ .

الثلاث الأصلية ، مع تحفظ خاص بأن يمكن منح انصبة خاصة للعمال الذين يعملون في أعمال يدوية ثقيلة و « صور العمل الفكرى الذى يتطلب مؤهلات خاصة » (١) . ولكن هذه التغييرات فقدت معناها حيث حل محل التوزيع التموينى دفع الأجور عينا أثناء ١٩٢٠ . وكان لهذا التحول ميزة مزدوجة بالقضاء على الحاجة الى أية محاولة لحساب الأجور والأسعار على أساس عملة هابطة ، وبالمساعدة على تحديد مكافأة العمل مقابل الخدمة التى يؤديها العامل بدقة أكثر بكثير جدا مما يمكن تحقيقه فى ظل نظام فئات الانصبة التموينية . فنظام الأجور للعمال الصناعيين الذى يقوم نظريا على التوزيع طبقا لقدرة العامل أكثر تلاؤما مع الأزمة السائدة من أى نظام للموين يقوم نظريا على التوزيع طبقا للحاجة (٢) .

وكان ينبغى ، من ناحية المبدأ ، تطبيق الحصص التموينية فى السلع الاستهلاكية بين السكان الزراعيين على أساس مرسوم ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، الذى لا يتضمن أى معيار آخر للتوزيع غير الحاجة . ولكن عمليا كان الدافع الرئيسى لتوزيع المؤن على الفلاحين هو الحصول على المنتجات الزراعية . وكان التوزيع يتم على أساس مرسوم ٦ أغسطس ١٩١٨ عن « التبادل الإجبارى » أى على أساس مبدأ أن ٨٥ فى المائة من ثمن السلع المقدمة يجب أن يدفع عينا (٣) ؛ ولما كانت السياسة هى رفع أسعار السلع المصنوعة بالنسبة للمنتجات الزراعية ، فإن ذلك كان ينطوى فعلا على ضريبة معينة مفروضة على الفلاحين (٤) . وعندما ظهر محصول ١٩١٩ وضعت قيود على هذا النظام بمرسوم صدر فى ٥ أغسطس ١٩١٩ . وبمقتضى هذا المرسوم عهد الى قوميسيرية التموين ان « تحدد لكل اقليم أو محافظة على انفصال كمية المنتجات الزراعية والمصنوعات اليدوية الريفية التى يجب تسليمها اجباريا وكمية السلع التى توزع على سكان

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٣٤ ، المادة ١٦٥ .

(٢) انظر فيما يتصل بالأجور العينية من ٢١٨ من هذا المجلد .

(٣) انظر من ١٤٩ من هذا المجلد .

(٤) ودعا لثمن الى زيادة أسعار الفلاح بمصاحبة مرسوم التبادل الإجبارى ، ولكنه أضاف أن أسعار السلع المصنوعة يجب أن ترفع بنفس النسبة (أو أكثر حتى من نفس النسبة) - « دراسات » XXXX من ١٩١ .

الريف » . ولا توزع هذه السلع الا بعد تسليم المنتجات . وكان هذا المرسوم يمثل تقدما على سابقه الذى صدر فى العام السابق من ناحيتين ، فاولا يبدو أن عنصر النقود اختفى تماما ؛ فحساب المدلات يتم بواسطة قوميسيرية التموين على أساس كميات الفلاح والمنتجات الأخرى المطلوبة وكميات السلع المصنوعة المتاحة . وثانيا ، قرر صراحة مبدأ المسئولية الجماعية ، الذى كان قد ترك مفتوحا فى مرسوم أغسطس ١٩١٨ ؛ فعلى حين ان كميات السلع المصنوعة التى توزع تتوقف على كميات المنتجات الزراعية المسلمة ، لم يسمح « للتعاونيات الاستهلاكية » التى أوكل اليها التوزيع بأن تفرق بين « العناصر البرولتارية وشبه البرولتارية التى تعيش على الأجور أو المعونة المقدمة من الدولة » ، بحيث أنه فى حدود ما يخص الفرد لا توجد علاقة ضرورية بين السلع الموزعة والمنتجات المسلمة (١) . وهكذا فإن نظام المبادلة بين المدن والريف كما تطور فى المرحلة المتأخرة من شيوعية الحرب كان أقرب الى نظام الاستيلاء الإجبارى على المنتجات الزراعية مقابل توزيع السلع المصنوعة مجانا على أساس الانصبة التموينية منه الى التجارة أو المبادلة بأى معنى مألوف للكلمة . فكان عنصر الحافز الفردى للإنتاج لا يزال مفقودا ، ولا يمكن استعادته ما دامت محاولة تطبيق مبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجاته » مستمرة ، مهما كانت غير كاملة .

وكان ما حصلت عليه الحكومة السوفيتية من نتائج لسياستها فى التوزيع ابان فترة شيوعية الحرب يرجع كل الفضل فيه الى نجاحها فى جعل الحركة التعاونية الأداة الرئيسية لهذه السياسة . فقد كان من اثر الحرب الأهلية ان عجلت بعملية ربط التعاونيات بالجهاز الإدارى السوفيتى واستخدامها فى سد الثغرات التى فى الجهاز . اذ أرغمت الحكومة السوفيتية على التدخل بصورة مباشرة أكثر بكثير وانشط بكثير من أى وقت مضى لتنشيط التجارة بين الريف والمدينة ؛ وتركزت هذه الوظيفة فى قوميسيرية التموين ، حيث تحدد اختصاص المجلس الأعلى للاقتصاد القومى نهائيا بمجال الانتاج الصناعى . ومن الناحية الأخرى أدى طرد الثوريين الاجتماعيين اليساريين من السوفيات الى حرمان التعاونيات من التأييد السياسى . ولم يعد أمامها الا أن تتفق مع البلاشفة ، الذين

كانوا قد فقدوا أى دافع للتسامح أو الحلول الوسط . وهكذا فإن ادماج التعاونيات الاستهلاكية فى الجهاز الإدارى السوفيتى ، الذى كانت بدايته قد لاحت بمرسوم ١١ أبريل ١٩١٨ ، صار يمكن إتمامه بسرعة .

وكانت أول العلامات الصريحة فى هذه العملية مرسوم « المبادلة الإجبارية » الصادر فى ٦ أغسطس ١٩١٨ . وكان المرسوم الأصل عن التبادل مع الفلاحين الذى صدر فى ٢ إبريل ١٩١٨ قد صدر قبل الاتفاق مع التعاونيات ولم يشر إليها ؛ ووضع المرسوم الجديد التعاونيات جنبا إلى جنب مع الأجهزة السوفيتية الرسمية - بل جاءت مادة خصتها بوظيفة دون بقية الأجهزة - باعتبارها الأدوات التى تنفذ عن طريقها المبادلة ، ووضع عقوبات لمن يخالف أحكامه . فمجلس مديرى التعاونيات التى تخالف يسلم أعضاؤه إلى المحاكمة ، ويعين من يخلقهم أما بواسطة الحكومة السوفيتية أو بموافقتها ، وتوقع غرامة على التعاونيات نفسها (١) . واعترف مرسوم ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، بخصوص تأميم التجارة الداخلية ، للتعاونيات بمرکز متميز ؛ فمخازنها تظل « تحت إدارتها الخاصة ولكن تحت سيطرة قوميسرية التموين ؛ وإذا حدث أن أمت مثل هذه المخازن بسبب المفالة فى الحماش من جانب الأجهزة السوفيتية المحلية ، فإنها تعاد إلى التعاونيات تانيا ، . ومقابل ذلك تقرر أن يكون لقوميسرية التموين الحق فى تعيين ممثل لها ذى سلطات كاملة فى الهيئة التعاونية المركزية وفى الأجهزة التعاونية المحلية (٢) . وكان ذلك يمثل تنازلا إلى حد ما من جانب البلاشفة للتعاونيات يتفق مع غرض الزيتون الذى لوحوا به وقتها للمناشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين وعودتهم القصيرة الأمد إلى السوفيات (٣) . وقد أثار هذا التنازل بعض التذمر فى دوائر الحزب (٤) ، ودافع عنه لنين على أساس أن عناصر البورجوازية الصغيرة ، التى كان

معروفا أنها تسيطر على التعاونيات ، « تعرف كيف تنظم مجال البيع ، ومن ثم لا بد من التساهل معها مثل منظمى الشركات الكبرى من الراسماليين (١) . وكان التنازل ظاهريا أكثر منه حقيقيا . فعلى المدى الطويل كان أثر المرسوم أن تحولت التعاونيات ، تماما وبصرامة أكثر من قبل ، إلى أجهزة معترف بها للسياسة السوفيتية . وجاء الاستيلاء على بنك التعاون فى موسكو بعد ذلك بأيام قليلة ففضى على مابقى لها من استقلال مالى (٢) .

وكان سجل السنتين التاليتين ، عندما بلغت شيوعية الحرب ذروتها . مجرد إتمام لما بدأت هذه الخطوات . وكان البلاشفة قد حاولوا فى مبدأ الأمر الاستيلاء على هذه المنظمة بإحداث انقسام بين تعاونيات العمال والتعاونيات العامة أو « الخاصة بجميع المواطنين » . وعقد مؤتمر لتعاونيات العمال فى موسكو فى ديسمبر ١٩١٨ وأصدر قرارا بأغلبية ضئيلة يطالب بتغيير القانون الأساسى للهيئة المركزية التعاونية بطريقة تضمن أغلبية دائمة فى مجلسها الرئاسى لمندوبى التعاونيات العمالية (٣) . وفى المؤتمر الكامل للتعاونيات الذى عقد فى موسكو فى يناير ١٩١٩ ، حيث كان البلاشفة لا يزالون أقلية ، حاولت الأغلبية الوصول إلى حل وسط بأن عرضت على التعاونيات العمالية خمسة أماكن من ثلاثة عشر فى مجلس إدارة الهيئة المركزية التعاونية . ولكن العرض رفض وغادر المندوبون البلاشفة المؤتمر (٤) . ولجأ البلاشفة إلى أساليب مباشرة أكثر ؛ فقد أعلن برنامج الحزب الذى أقر فى المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ أن سياسة الحزب « الاستمرار فى إبدال التجارة بنظام مخطط لتوزيع السلع على نطاق الدولة كلها » ؛ ولهذا الغرض يجب تنظيم

(١) لنين « دراسات » XXIII ص ٣٢٨ .

(٢) انظر ص ١٤٨ من هذا المجلد ؛ وقد حول البنك التعاونى إلى قطاع تعاونى من البنك الأهلى . وقد قال توميسر النخب للتشون المالية بعد ذلك بأشهر قليلة أنه لم يحدث أى تغيير فى الهيئة وأن الموظفين الاصليين ظلوا فى مراكزهم حيث أن ذلك سهل عملية اجتذاب التعاونيات داخل نظام السيطرة السوفيتية .

« Trudy Vseross. S'ezd Zavedushchikh Finot. » - (١٩١٩) ص ٧٧ .

(٣) قال كرمستسكى « Devyaty S'ezd RKP(B) » (١٩٢٤) ص ٢٧٧ ؛ أن « حزبا نجح فى كسب أغلبية فى الدوائر الفكرية الرائعة فى التعاونيات العمالية » . ويتهم « فوكر » ، « Die Russ. Genossenschaftsbewegung » (١٩٢٢) ص ١١٦ ، البلاشفة بأنهم زوروا أوراق اعتماد المندوبين للمؤتمر .

(٤) « Devyaty S'ezd RKP(B) » (١٩٢٤) ص ٢٧٨ .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥٨ - المادة ٦٣٨ .

(٢) نفس المرجع - رقم ٨٢ المادة ٨٧٩ .

(٣) انظر المجلد الأول ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) أثرت شكاوى فى المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لمعوم روسيا من أن السلطات المحلية حلت التعاونيات أو أمتتها ، وقد رد على هذه الشكاوى بأن مديرى التعاونيات «هربوا إلى أولا مع الشيكين والحرس الأبيض» ، وأن تسليم التوزيع للتعاونيات يمد بمثابة « تسليم كل شيء للعناصر التى تقاطونها » « Trudy II Vseross. S'ezd Sov. Narod. Khoz. » ص ١١٠ - ١١٤ .

السكان كلهم « في شبكة واحدة من الكوميونات الاستهلاكية » ، وإن كان قد أضيف أن إنشاء هذه الكوميونات يجب أن يتم على أساس « التعاونيات العامة والعمالية القائمة » ، التي تعد أكبر المنظمات الاستهلاكية وأكمل جهاز للتوزيع الجماهيري اكتمل استعداده في تاريخ الرأسمالية » (١) . وتحولت سياسة الحزب على الفور إلى عمل من جانب الدولة . فقد صدر قرار في ١٦ مارس ١٩١٩ ، أثناء أن كان المؤتمر لا يزال منعقدا ، يردد أصدا « مطلب » جهاز توزيع واحد ، « وأعلن تحويل جميع التعاونيات الاستهلاكية العمالية العامة وأجهزة الدولة المختصة بالتوزيع إلى نموذج موحد « لكوميونات المستهلكين » ، تضم جميع السكان ، وزال أي فرق بين نوعي التعاونيات . وتقرر أن تنتخب كوميونات المستهلكين ممثلين « للاتحادات الإقليمية » وينتخب كل « اتحاد إقليمي » مندوبا في الهيئة المركزية التعاونية (Tsentrosoyuz) ، التي ظلت الجهاز الموجه للنظام . وبذلك تم تطبيق نمط يحاكي التدرج الهرمي للسوفييتات مع تبسيط قليل . وتأكد الطابع الرسمي للنظام ببند يدمج وضع موظفي التعاونيات وعمالها في هيئة مستخدمي أجهزة الدولة للتموين . وأخيرا أعطيت أجهزة التموين التابعة للسوفييتات المحلية حق التمثيل في جميع التعاونيات المحلية و « لمجلس قومييرى الشعب أن يكمل عضوية إدارة الهيئة المركزية التعاونية بالعدد الضروري من ممثليه » . وعهد بتنفيذ المرسوم باسم الحكومة السوفيتية إلى قومييسيرية التموين ؛ وبذلك فقد المجلس الأعلى للاقتصاد القومي آخر وظائفه في هذا الميدان بغلق القطاع التعاوني فيه . وكان لاستخدام تعبير « كوميونات المستهلكين » طوال المرسوم مغزى يوحى بالرغبة في التخلص حتى من اسم التعاونيات (٢) .

وكان لهذا المرسوم آثار بعيدة المدى . فقد كانت إدارة الهيئة المركزية التعاونية تتألف من أربعة أعضاء من التعاونيات العمالية ، كانوا من البلاشفة أو العاطفين عليهم ، وثمانية أعضاء من التعاونيات العامة ، وكانوا من غير البلاشفة . وبواسطة حل وسط غريب استعمل مجلس

(١) « VKP (B) v Rezol. » (١٩٢١) I من ٢٩٣

(٢) « Sbornie Uzakononii 1919 » رقم ١٧ - المادة ١٩١ . وبعد ثلاثة شهور صدر مرسوم آخر غير اسم « كوميونات المستهلكين » إلى « التعاونيات الاستهلاكية » نابة - مما يدل على صلابة التقليد التعاوني .

القومييسيرين الحق الذي منحه إياه المرسوم لتعيين ثلاثة ممثلين في إدارة الهيئة المركزية التعاونية ، وبذلك ظل البلاشفة أقلية ، ولكن واحدا من الثلاثة ، هو فرمكين ، كان له حق الفيتو . وسرعان ما انهارت هذه الخطة التي تعطي البلاشفة سلطة إيقاف أي شيء ولكنها لا تعطيه القدرة على المبادرة بشيء . وفي يولية ١٩١٩ عين مجلس القومييسيرين ثلاثة ممثلين آخرين (١) . ولابد أن أرغام التعاونيات إبان ذروة الحرب الأهلية كان أمرا دقيقا جدا ، وحتى مع الأغلبية المطلقة في الهيئة المركزية التعاونية كانت عملية الدمج بطيئة تماما . ولكن في نوفمبر ١٩١٩ لاحظ أحد الممثلين لقومييسيرية التموين أن « انفرق في المبدأ بين أجهزة السوفييت والتعاونيات يزول شيئا فشيئا » ، بحيث يمكن اعتبار التعاونيات جزءا من « جهاز الدولة » (٢) . وفي يناير ١٩٢٠ ، ولم يكتمل يتم التغلب على أزمة الحرب الأهلية ، امتد الهجوم إلى تعاونيات الائتمان والتعاونيات الانتاجية ، التي كانت أقل أهمية وقوة بكثير . وكانت التعاونيات الائتمانية ، مع توقف الايداع والاقرض تقريبا بسبب انهيار العملة ، قد فقدت معظم وظائفها الأصلية ، ويبدو أنها كانت تعمل في بعض الحالات المعينة كوسيط لتمويل الصفقات التجارية ، أما التعاونيات الانتاجية فكانت لا تزال تقوم بوظيفة مفيدة في تنظيم ناتج الأعمال الزراعية والأعمال اليدوية الريفية (٣) . ولكن صدر مرسوم في يناير ١٩٢٠ يصفها بأنها « ينقصها مركز لعموم روسيا » ، وبأنها « كثيرا جدا ما تعكس في تكوينها وبنائها مصالح الأعداء الطبقيين للكادحين ، لا مصالح الكادحين أنفسهم » ، وحولت أصولها إلى التعاونيات الاستهلاكية ووضعت تحت سلطة الهيئة المركزية التعاونية تماما (٤) . وهكذا جمعت كل

(١) Devyaty S'ezd RKP (١٩٢٤) ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) « Vseross. Sov. Predstavitelei » (١٩٢٠) ص ٢٠ .

(٣) وافق المؤتمر الثاني للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا في ديسمبر ١٩١٨ . شيء من التحفظ على التعاونيات الزراعية على شرط أن « تدمج في خطة عامة للاقتصاد القومي تضمنها الدولة » ، كما جعل الهدف هو تطوير التعاون الزراعي نحو إنشاء كوميونات للمنتجين Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. ٢٩٥ ، كما أعلن برنامج الحزب الذي أقر في مارس ١٩١٩ « تأييد الدولة الكامل للتعاونيات الزراعية التي تعمل في زيادة الإنتاج الزراعي » VKP (B) v Revol. ١٩٤١ ص ٩٢ .

(٤) « Sbornie Uzakononii 1920 » رقم ٦ - المادة ٢٧ .

صور التعاون تحت جهاز مركزي واحد كان قد ربط فعلا بالجهاز الإداري السوفيتي .

وبعد أن تحقق كل ذلك لابد أنه بدا أن الوقت قد حان لاتمام هذه الاجراءات الى نهايتها المنطقية وتحويل التعاونيات رسميا الى أجهزة للدولة . وقد حظى هذا الاتجاه بتأييد على نطاق واسع في المؤتمر التاسع للحزب في مارس ١٩٢٠ ، وفي أحد قطاعات المؤتمر نوقش هذا الموضوع ؛ وكان مينيوتين الداعية الأول لما كان يسمى «دولة» Statization التعاونيات ، وحصل على أغلبية لقرار يطالب بتحويلها الى « جهاز فني لقوميسيرية التموين » . ولكن مينيوتين كان يدين بجزء من نجاحه الى أن خصوم « الدولة » لم يكونوا متفقين فيما بينهم وتقدموا بما لا يقل عن ثلاثة اقتراحات بديلة لوضع التعاونيات في المستقبل . وعندما أثير الموضوع في جلسة عامة تكلم لنين بقوة ضد مينيوتين وحمل المجلس على اتخاذ قرار تقدم به كرسنيسكي (١) . وكانت حجته الرئيسية هي الحاجة المألوفة التي تذهب الى ضرورة العمل على مسألة الفلاحين الذين لم يكونوا مستعدين لمثل هذه الخطوة بعد قائلا : « اننا نتعامل مع طبقة ليست سهلة المثال بالنسبة لنا ولا تميل الى التأميم مطلقا » . وأكد قرار كرسنيسكي المرسومين الأساسيين اللذين صدرا في ٢٠ مارس ١٩١٩ و ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، وأشار بوضوح الى التعاونيات الاستهلاكية باعتبارها تحت ادارة قوميسيرية التموين ، وعن التعاونيات الانتاجية ، الصناعية والزراعية ، باعتبارها تحت ادارة قوميسيرية الزراعة والمجلس الأعلى للاقتصاد القومي على التوالي ، أما اخضاع التعاونيات الانتاجية للهيئة المركزية التعاونية فليس له «سوى طابع اداري - سياسي فقط» . وبذلك نفذت « دولة » التعاونيات عمليا وان لم تنفذ اسميا ، ولم يكن غير ذلك ممكنا في شيوعية الحرب . ولكن حقيقة أن التعاونيات استطاعت

(١) من المثل أن نفترض أن لنين كان مثائرا في موقفه أساسا باعتبارات السياسة الخارجية . إذ كان الحصار قد رفع رسميا في يناير ١٩٢٠ ، وفي نهاية مارس أشارت الحكومة البريطانية الى استعدادها لا استقبال وفد من الهيئة المركزية التعاونية لمناقشة استئناف التجارة ، ووضعت حدا لاصلا بوضوح بين التفاوض مع التعاونيات والتفاوض مع الحكومة السوفيتية ، و من ثم فان المحافظة على الاتصال بينهما كان في هذه اللحظة من مصلحة السوفيت .

المحافظة على اسمها كان لها بعض الأهمية في الفترة الثانية (١) . وفي المؤتمر التاسع للحزب قبل منشوك ، رئيس الهيئة المركزية التعاونية ومنشفي مسابق ، في الحزب ، كما ألقى القبض على عدد من الزعماء التعاونيين الذين قاوموا التنظيم الجديد في الشهر التالي وصدرت عليهم أحكام بالسجن مددا مختلفة (٢) .

بيد أن أهم جزء من تاريخ التجارة الداخلية في فترة شسيمووية الحرب لا يمكن كتابته على أساس المراسيم والسياسات الرسمية . فتاريخ هذه الفترة يصور الى حد كبير قدرة البشر وقوة ابتكارهم للأسماليين والوسائل التي يتبادلون بها السلع عندما يصير ذلك ضروريا لبقائهم . وكان أول هذه الصور غير المشروعة وأبسطها هو « تهريب السلع في الحقائق » ، الذي كثر الحديث عنه وكان شوكا في جنب العهد القائم منذ الأيام الأولى للثورة (٣) . إذ أن النقل غير المشروع للمواد الغذائية الى المدن ظل باقيا برغم كل تقييد ، بما في ذلك المرسوم الصادر بأوامر الى فرق الاستيلاء التي تعمل في السكك الحديدية والطرق المائية بمصادرة كل المواد الغذائية التي يحملها المسافرون فيما يزيد على كميات تافهة (٤) . وفي سبتمبر ١٩١٨ اعترف « بالتهريب في الحقائق » ضمنا في قرارات صدرت بالسماح لعمال موسكو وبتروجراد بأن يحملوا الى المدن كميات لا تزيد عن وزن معين . وسرعان ما تغير اسم مهربي الحقائق الى « حاملي الكميات المسموح بها » برغم أن الرخصة كانت تنتهي اسميا في أول أكتوبر (٥) ، أو تبعا لتعديل تال في ١٠ أكتوبر . ومن ثم فان الترخيص بنقل هذه الكميات بدا أمرا مسلما به . وفي يناير ١٩١٩ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية أمرا بتأنيب فرق الاستيلاء التي تعمل في السكك

(١) توجد المناقشة التي دارت في المؤتمر التاسع للحزب ، بما فيها نص عنة مشروعات متنافسة ، في Devyaty S'ezd RKP ١٩٢٤ من ٢٧٧ - ٢١٩ ، ٢٨١ - ٤٠٠ . كما يوجد خطاب لنين في المؤتمر في « دراسات » XXV من ١٢٢ - ١٢٥ ، وقرار المؤتمر في « VKP (B) v Rezol. » ١٩٤١ ، I من ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٢) « Soveremennye Zapiski » (باريس) رقم ١ (١٩٢٠) من ١٥٥ .

(٣) انظر من ١١٧ - ١١٩ من هذا المجلد .

(٤) « Sbornik Zakonov , 1917-1918 » رقم ٥٧ ، المادة ٣٦٤ . ويتحدث ماخنو في مذكراته عن « حشود آلاف حملة الحقائق » يعبرون الحدود الاكرانية الروسية في صيف ١٩١٨ .

(٥) لنين « دراسات » XXXIII من ٥٩٠ .

الحديدية لمعاملتهم المسافرين بخشونة وأخذ أغذية معدة لاستعمالهم الشخصي بدون وجه حق (١) . وإبتداء من شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ خف الضغط الى حد ما بإجازة أساليب « مساعدات الذات » Self help الجماعية للمصانع والنقابات والمنظمات الأخرى (٢) . ولكن عملية « التهريب في الحقائب » لم تختف ، بل صارت ظاهرة مألوفة وتحظى بالتسامح الصريح الى حد يزيد أو ينقص من جانب السلطات . وقد حاول الإحصائيون في هذه الفترة تقدير كمية المواد الغذائية التي استهلكها سكان المدن في ١٩١٩ - ١٩٢٠ ونسبة الأنصبة التموينية بالأسعار المحددة وما يتم الحصول عليه بطرق غير قانونية فيها . وتبعاً لتقدير أحدهم كانت نسبة الأنصبة التموينية لا تزيد عن ٢٠ الى ٢٥ في المائة (٣) ؛ ويذهب آخر ، وهو يفرق بين المدن التي في المناطق « المستهلكة » والمدن التي في المناطق « المنتجة » ، الى ان نسبة أنصبة التموين في الأولى من ٢٥ الى ٤٠ في المائة من الاستهلاك الكلي وفي الثانية من ٣٥ الى ٥٥ في المائة (٤) . وفي المؤتمر الرابع للنقابات في ابريل ١٩٢٠ قيل ان النفقات الضرورية للعامل تقدر بمرتين ونصف الى ثلاث مرات ما يتلقاه من أجر سواء نقداً أو عينا . ويبدو بوضوح أن سكان المدن في فترة شيوعية الحرب كلها أما كانوا يبيتون جوعى أو يحصلون على أكثر من نصف حاجاتهم الأساسية من الطعام بطرق غير مشروعة اسماً . وفي وقت تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ذكر أن العمال الذين يتلقون أعلى فئة من الحصص التموينية لا يحصلون الا على ١٢٠٠ الى ١٩٠٠ كالورى في حين أن الحد الأدنى المعترف به للعامل اليدوى هو ، ٣٠٠٠ كالورى (٥) . وبعد ذلك بأسابيع قليلة أكد بيئاتاكوف أن « المعدنين في حوض الدون » لا يستهلكون الا ٥٠ في المائة من عدد الكالورى التي يحتاجها المعدن لاستعادة قوته كاملة ، « واعترف ريكوف

(١) « أزفسيا » ٣ يناير ١٩١٩ .

(٢) انظر ص ١٥٥ - ١٥٦ من هذا المجلد .

(٣) ج . ي . س . سوكوليتوف « السياسة السوفيتية في المالية العامة » (١٩٣١) ص ٨٢ . وكان هذا التقدير لخريف ١٩١٩ ، ويقول المؤلف ان هذه النسبة زادت في ١٩٢٠ .

(٤) « Narodnoe Khoz. » رقم ٩ - ١٠ (١٩٢٠) ص ٤٣ - ٤٥ ، وبالمعنى السائد في ذلك الوقت كانت المناطق « المستهلكة » هي التي تستهلك طعاما أكثر مما تنتج ، « والمنتجة » هي التي تنتج أكبر مما تستهلك .

(٥) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢٣٧ .

بأن « عمالا قليلين جدا لا يشترون السلع من السوق الحرة » . وأنه « بهذه الصورة ظلت البورجوازية عندنا تنمو منذ عدة سنوات » (١) . فما هي صورة التي كان ثمن هذه المؤن يدفع بها ؟ في مبدأ الأمر كان مهربو الحقائب يقبلون النقود ، وان كان ذلك بأسعار فادحة ، ولكن قيمة العملة هبطت بعد ذلك وكان لا بد أن يتم جزء كبير من التجارة بالمقايضة . وكان الاثرياء وحدهم هم من يملكون ما يبيعونه ، ولكن ما يملكونه سرعان ما نفذ . وهكذا أدت التجارة غير المشروعة في المواد الغذائية الى تجارة غير مشروعة في بضائع أخرى . فبعد الثورة سرعان ما بدأت المصانع تدفع جزءاً من الأجور عينا - في صورة نصيب مما تنتجه - ولا شك في أنه كان المراد بما يأخذه العمال أن يكون لاستعمالهم الخاص ، ولكنه سرعان ما تحول الى بضائع للمقايضة أو بيع بأسعار السوق الحرة الباهظة . وقد استلقت متحدث في المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا في مايو ١٩١٨ الانظار الى هذا الأسلوب ، الذي كان قد صار يسمى فعلاً باسم « البيع بالقطعة » :

« ان الاستجداء شر فظيع ، والبيع بالقطعة شر فظيع ، ولكن الشر الأفظع أن نبدأ في دفع أجور العمال عينا ، من نفس منتجاتهم . وان يتحولوا هم أنفسهم الى بائعين بالقطعة » (٢) .

ولكن هذا الأسلوب استمر . بل أن المؤتمر الثاني لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا في ١٩١٨ أصدر قراراً يحبذ دفع الأجور لعمال المصانع عينا (٣) . وبعد ذلك بعامين كانت الفضيحة قد صارت أسوأ بكثير ، وأصدر المؤتمر الرابع للنقابات قراراً يندد بالعمال الذين يبيعون الأحزمة والأدوات وأجهزة المصانع التي يعملون فيها . وكانت المؤسسات العامة والصناعات المؤممة كثيراً ما تلجأ في سد احتياجاتها الى السوق الحرة برغم أن ذلك ممنوع رسمياً (٤) .

وهكذا كان يوجد في روسيا السوفيتية نظامان مختلفان للتوزيع جنباً الى جنب في فترة شيوعية الحرب - التوزيع بواسطة أجهزة الدولة

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. »

(١٩١٨) ص ٤٣٤ .

(٢) المرجع السابق I (١٩١٨) ص ٤٢٢ .

(٣) المرجع السابق II ص ٢٩٣ .

(٤) « Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) I

ص ٦٦ ، ١١٩

بأسعار ثابتة (أو بلا مقابل فيما بعد) والتوزيع عن طريق التجارة الخاصة . وبمقتضى مرسومى ٢ إبريل و ٢١ نوفمبر ١٩١٨ (١) صارت تجارة المواد الغذائية وكل السلع الأخرى المستعملة عادة تقريبا احتكارا للدولة . وكانت الكميات الموجودة من هذه السلع توزع فى مبدأ الأمر بواسطة أجهزة الدولة (بما فيها التعاونيات) بأسعار محددة على أساس مبدأ تموينى مفروض ، وأن كانت الانصببة النظامية المحددة لم تقرر قط الا فيما يتصل بالخبز وبعض المواد الغذائية الأخرى . وكانت صور التوزيع هذه هى وحدها المعترف بها قانونا (٢) . وقد أعلن فى بيان صادر من جهة رسمية فى إبريل ١٩٢٠ أن « التجارة الداخلية المشروعة لا يكاد يكون لها وجود وحلت محلها أجهزة الدولة للتوزيع » (٣) . ولأن جنبا الى جنب مع هذا النظام الرسمى فى التوزيع كانت التجارة الخاصة ، رغم تحريمها قانونا ، مستمرة بنشاط فى جميع السلع الاستهلاكية بأسعار تزيد ٤٠ أو ٥٠ مرة على الأسعار التى حددتها الحكومة . وفى موسكو كان مركز هذه الحركة هى سوق ميدان سوخارفسكى ، المزدهم باستمرار بهؤلاء التجار غير القانونيين وعملائهم . وكانت الشرطة تقوم بحملات من وقت لآخر ، ولكن يبدو أنها بصفة عامة كانت تتغاضى عن هذه « السوق السوداء » الشاسعة ، وصار اسم « سوخارفسكا » يطلق على هذا القطاع « الحر » من الاقتصاد السوفيتى . ولم ينقطع لنين عن التنديد به ، ذاهبا الى أن « الرأسماليين ما زالوا يعملون على تدمير أسس السلطة السوفيتية عن طريق التهريب فى الخسائب والسوخارفسكا وما الى ذلك » (٤) . ولكن ليس هناك ريب فىمن سيتحقق له النصر . فمنذ ١٩٢٠ أشارت صحيفة رسمية الى الفرق بين « الفراغ المتخائب فى محلات البيع السوفيتية » ، ونشاط السوخارفسكا وسوق سمولنسك ومراكز التجارة الخاصة الأخرى (٥) . وطول هذه المدة كانت نسبة متزايدة من

(١) انظر ص ١١٩ و ٢٢٩ - ٢٣٠ من هذا المجلد .

(٢) فى شتاء ١٩٢٠ قيل ان ٣٤٠.٠٠٠.٠٠٠ شخصا فى المجموع ، وهم تقريبا كل سان المدن ، + ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ من عمال الصناعات اليدوية فى الريف ، لديهم بطاقات تموينية « Chetyre Goda Prodovol'stennoi Politik » ١٩٢٢ ص ٦١ - ٦٢ ولكن يغلب أن هذا الرقم يمثل أملا أكثر منه واقعا .

(٣) لارين ول « كريتسمان » « Ocherk Khoz. Zhizni » ١٩٢٠ ص ١٣٣ ،

وقد كتبت هذه النشرة أصلا لوفد العمال البريطانى الزائر .

(٤) لنين « دراسات » XXV ص ١٥٥ .

(٥) « Ekonomicheskaya Zhizn » ١٨ فبراير ١٩٢٠ .

التوزيع الداخلى للبضائع فى روسيا السوفيتية يتم عن طريق أساليب غير معترف بها وتعد غير مشروعة عادة ، وبعد أن جاهدت السلطات طويلا فى الحد من هذه الأساليب انتهت عملا الى قبولها ، فى مبدأ الأمر باعتبارها شرا لا بد منه ، ثم باعتبارها اسهاما ايجابيا فى الاقتصاد القومى . ومن بعض النواحي المعينة لم تفعل السياسة الاقتصادية الجديدة أكثر من إعفاء المشروعية على أساليب التجارة التى انبثقت تلقائيا وفى تحد للمراسيم الحكومية وفى مواجهة اضطهاد الحكومة تحت شيوعية الحرب .

ولم يكن للتجارة الخارجية دور تقريبا فى الاقتصاد السوفيتى فى فترة شيوعية الحرب . فقد اكتملت حلقة الحصار التى فرضها الحلفاء منذ أوائل ١٩١٨ عندما انهارت ألمانيا فى نوفمبر من نفس العام وانقطعت بذلك العلاقات مع وسط أوروبا وقطعت الحرب الأهلية آخر حلقة اتصال بالأسواق الآسيوية ومواردها . وانكمشت واردات والصادرات الى إبعاد ضئيلة فى ١٩١٨ ووصلت الى نقطة الاختفاء فى ١٩١٩ ؛ وكانت العزلة الاقتصادية الكاملة لروسيا السوفيتية فى ذلك الوقت عاملا قويا يدفع الى التجارب الاقتصادية التى ما كان يمكن محاولة القيام بها أو الاستمرار فيها فى نظام مفتوح . وجاء انتهاء الحصار فى يناير ١٩٢٠ وعقد صلح مع استونيا بعد ذلك بأسبوعين ففتح امكانية التجارة العالمية . ولكن رفض بلاد الحلفاء قبول الذهب الروسى - الذى أطلق عليه « حصار الذهب » غير الرسمى - حرم السلطات السوفيتية من وسيلة الدفع الوحيدة التى كانت ربما اتاحت الحصول على واردات تشتد الحاجة اليها - وغادر أول وفد تجارى سوفيتى الى الخارج فى مارس ١٩٢٠ الى كوبنهاجن تحت رئاسة كرازين . وعقد اتفاق مع مجموعة من البيوت السويدية فى مايو ١٩٢٠ حصلت بمقتضاه روسيا السوفيتية على كميات محدودة ولكنها ثمينة من مهمات السكك الحديدية والآلات الزراعية . ولكن ، برغم أن كرازين سافر الى لندن ، قضت الحرب البولندية مرة أخرى على الأمل فى مفاوضات أبعد مدى ؛ ولم يتحقق شيء له أهمية فى ١٩٢٠ (١) . وجاء مرسوم ١١ يولية ١٩٢٠ ، الذى حولت بمقتضا قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة التى كانت قد ماتت تماما الى قوميسيرية الشعب للتجارة الخارجية وعلى رأسها

(١) ستاول المراحل التى أمهدت بها العلاقات التجارية بين روسيا السوفيتية وأوروبا الغربية فى القسم V

كرازين(١)، اعلانا لسياسة جديدة واستعدادا للمستقبل أكثر منه استجابة لاية حاجة قائمة . لقد أظهرت الاحصاءات الخاصة بالتجارة عام ١٩٢٠ ارتفاعا فوق نقطة الصفر التي وقفت عندها التجارة في ١٩١٩ ، ولكنها لم تسجل حتى الأرقام الضئيلة التي سجلتها في ١٩١٨ . ولم تتحقق التقديرات المتفائلة في فائض الأخشاب والتيل والفلال للتصدير . وقد أظهرت صحيفة رسمية واقعية أكثر في مقالة في سبتمبر ١٩٢٠ بعنوان « تجارتنا الخارجية » .

« انه سيكون من الضروري أن نصدر ما نحتاجه لأنفسنا لمجرد شراء ما نحتاجه أكثر مقابلته . مقابل كل قاطرة وكل محراث سنكون مرغمين على استخدام قطعة منزوعة نزعا من جسد اقتصادنا القومي » (٢) .

وكان ادراك هذه الحقيقة الصارخة هو الذي دفع مجلس القوميسيريين في خريف ١٩٢٠ الى العودة الى مشروع كان قد هجر في ربيع ١٩١٨ - خطة اجتذاب رأس المال الأجنبي بواسطة عرض امتيازات (٣) . ولكن هذا الاتجاه ، الذي لم يحقق نتيجة سريعة أو مباشرة ، لا يمت الى مفهوم شيوعية الحرب الذي كان قد فات تقريبا ، بل الى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة التالية .

(هـ) المالية :

كانت الدفعة الأصلية للبرنامج البلشفي المالي قد استنفذت عندما بدأ نظام شيوعية الحرب . فالبند الأكبر فيه ، وهو تأمين البنوك ، كان قد تم قانونيا وتم تطبيقه الى حد كبير ، كما نفذت أيضا النقطة الثانية فيه ، وهي نبذ ديون الحكومات الروسية السابقة . ولم يحقق تأمين البنوك في الواقع تلك الآمال الغامضة للنظرية الاشتراكية في تحولها أوتوماتيكيا الى أداة للسيطرة وتمويل الصناعة . كما أن نبذ الديون لم يحل مشكلة تمويل الانفاق العام ، بل على العكس سدت الطريق تماما على أسلوب

من أساليب الحصول على دخل - طرح القروض . وبقي طبع العملة الورقية هو المورد الوحيد الكبير للحصول على أرصدة لمواجهة النفقات العامة الجارية ولتمويل الصناعة . وعجل الالتجاء المستمر الى هذا الأسلوب بالانخفاض الانهيارى لقيمة العملة ، وقضى في النهاية على استعداد البائعين لقبول العملة الورقية التي صارت بلا قيمة تقريبا ثمنا لمنتجاتهم ، بحيث فقدت النقود وظيفتها في تسهيل عمليات التجارة والتبادل العادية . ان السمة المالية المميزة لشيوعية الحرب هي اختفاء النقود تقريبا من الاقتصاد؛ بيد أن ذلك لم يكن نتيجة مذهب أو عمل مقصود بأي حال من الأحوال .

وفي أغسطس ١٩١٨ استبدل جيكونفسكي ، الذي وضعته صلابته وتمسكه بالقواعد المالية في صف أقصى اليمين في الحزب ، بكرستنسكي ، وهو أذكى وأكثر مرونة ، كقوميسير للشعب للشئون المالية ، وكان قبل ذلك قوميسيرا للبنك الأهلي منذ يناير ١٩١٨ ، كما كان من « المعارضة اليسارية » في قضية بروت ليتوفسك ، وان لم يستمر مع هذه المعارضة في الجدالات الاقتصادية التالية ؛ ولكن من المشكوك فيه اذا كان حتى هذا التغيير بشيرا بسياسة مالية جديدة . ان ضغط الحرب الأهلية هو الذي أرغم قوميسيرية الشعب للشئون المالية على ولوج مسالك جديدة وغير متوقعة .

وفي خريف ١٩١٨ كانت الأساليب المألوفة في الحصول على دخل قد استنفذت . وفي ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية مرسومين لا يمثلان حلا وسطا بين مفهومين مختلفين في السياسة المالية بقدر ما يمثلان سياسة مرتبكة ارتجالية لمحاولة كل وسيلة متصورة يمكن أن تساعد في مواجهة موقف يائس . فقد قرر المرسوم الأول « ضريبة ثورية غير عادية » في صورة ضريبة مباشرة للحصول على مبلغ مجموعه عشر مليارات روبل ؛ وقرر الثاني « ضريبة عينية » ، كانت أساسا ضريبة فرضت على جميع من يزرعون الأرض تستغرق فائض انتاجهم بعد ما تحتاجه بيوتهم (١) . وكان المرسوم الأول آخر محاولة جديدة في الفترة

(١) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٨٢ ، المادة ٨٦٤ . وكان لنين قد اقترح فعلا ضريبة نوعية قبل ذلك بثلاثة شهور « دراسات » XXX ص ٢٦٢ ، وبما للارلين ، الذي يقول انه كان واضع الاقتراح ، ان مجلس القوميسير وافق عليه ولكن اللجنة التنفيذية المركزية رفضته . « Narodnoe Khoz. No. 11, 1918 »

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٤٣ ، المادة ٢٢٥ .
(٢) « Ekonomicheskaya Zhizn » سبتمبر ١٩٢٠ .
(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٩١ - المادة ٤٨١ ، ونصنف الظروف التي عاديها مشروع الامتيازات في القسم الخامس .

الأولى من النظام السوفيتي لمواجهة الانفاق العام بواسطة فرض ضريبة نقدية مباشرة ، والثاني أول تجربة في الضرائب العينية صاحبت الهروب السريع من النقود في ظل شيوعية الحرب . وقد وصفهما كرسنيسكي بأن : « الضريبة غير العادية هي الحلقة التي تربطنا بالماضي ، والضريبة العينية هي الحلقة التي تربطنا بالمستقبل » (١) .

ويقع عبء الضريبة الثورية غير العادية على جميع الأقاليم الباقية في يد السوفيت ، على أساس نسب حددت في المرسوم نفسه : وكان ذلك يعني استبعاد أوكرانيا وجنوب شرق روسيا والأقاليم الآسيوية ومناطق أركانجل في الشمال ، وكلها كانت تحت الاحتلال الأجنبي أو «الأبيض» . وكانت حصص موسكو وبتروجراد بإقليميهما نصف المجموع المقدر بعشرة مليارات روبل ، وحددت حصص الأقاليم الأخرى تبعا لسكانها وثروتها فكانت حصة أولونت ، وهي أفقرها ، ما لا يزيد على ١٥ مليون روبل . وفي حدود هذه التقديرات الشاملة ترك للجبان التنفيذية الإقليمية تحديد ما يخص المراكز ، وهكذا حتى يتحدد في النهاية الأفراد دافعي هذه الضريبة . وأعفى منها الأشخاص الذين ليست لديهم ممتلكات ولا يكسبون أكثر من ١٥٠٠ روبل في الشهر ، وكذلك المشروعات المؤمنة . وأعلنت مادة منفصلة أن الفقراء من سكان المدن وفقراء الفلاحين معفون ، وأن « الراقات المتوسطة » لا تتحمل إلا مساهمات صغيرة ، وأن الضريبة يجب أن « يقع عبؤها الكامل على القسم الغني من سكان المدن والفلاحين الأثرياء » .

وكان التاريخ المحدد أصلا لدفع الضريبة غير العادية هو ١٥ ديسمبر ١٩١٨ . ولكن طوال الشتاء تدفقت الاستفهامات والشكاوى على قومية المالية وأجيب عليها بمنشورات دورية للسلطات الإقليمية . وكان لابد أن تحدث اختلافات في التفسير عندما يترك هذا المجال الكبير لتقدير السلطات المحلية ، وكانت معظم الشكاوى من أن السلطات لم تراعى الإعفاءات التي نص عليها المرسوم . وقد خصص المنشور الدوري الطويل الذي صدر في ١٥ يناير ١٩١٩ لفكرة أن للضريبة غرض طبقى بجانب الغرض المال :

« إذا كانت الضريبة قد أحرزت نجاحا باهرا من وجهة النظر المالية ، ولكنها كنتيجة للتطبيق غير السليم أدت إلى تقارب بين الفقراء

(١) « Trudy Vseross. S'ezd Zavedushchikh Finot. » ١٩١٩ ص ٢٠ .

وعناصر الكولاك في الريف وسكان المدن على أساس التذمر المشترك من الضريبة ، فعندئذ علينا أن نسجل أنها فشلت . (١) وثبت أن الجمع بين الغرضين ، أو حتى تحصيل الضريبة أصلا ، صعب للغاية . وفي أبريل ١٩١٦ صدر مرسوم بدأ بالتعبير عن الاهتمام الخاص بالفلاحين المتوسطين (وكانت هذه هي اللحظة التي اتجهت فيها السياسة في صالحهم بقوة) (٢) وأجل كل المبالغ التي لم تدفع من الحصص الصغيرة وخفض الحصص المتوسطة ، ولكنه ظل مشروطا أن « أعلى الحصص لا تخضع للتخفيض العام » (٣) . واختلفت أساليب بتروجراد وموسكو ، اللتين كان نصيبهما نصف المجموع ، كانت الحصيلة ضئيلة جدا . وبعض الأقاليم القليلة قدمت ٥٠ في المائة أو ٢٥ في المائة من المبالغ المقدرة لها . ولكن مجموع الحصيلة في مايو ١٩١٩ كان أقل من ١٠ في المائة المطلوب ، إذ لم يصل مليار روبل (٤) ، ويبدو أنه لم يجمع شيء يستحق الذكر بعد ذلك التاريخ . ولعل الحصيلة لم تكن أسوأ من حصيلة الضرائب المباشرة الأخرى في ذلك الوقت . ولكن الخلاصة التي سجلها ميلوتين بدت شيئا لا مهرب منه :

« اني شخصا لا أمل عندى في الضرائب المباشرة . فالتجارب التي قمنا بها أدت إلى نتائج ضئيلة . ولا ريب في أن هذه الضرائب ستستمر في المستقبل ، ولكن يجب ألا تعقد عليها الآمال . وفضلا عن نتائجها الضئيلة تثير قدرا كبيرا من التذمر وتطلب جهازا معقدا لفرضها » (٥) .

وكان هذا الفشل الواضح للضرائب المباشرة ، أكثر من أي التزام بالنظرية ، هو الذي دفع الحكومة السوفيتية إلى الاعتماد على أساليب بديلة .

(١) توجد هذه الدوريات في « Sbornik Dekretov i Ras. po Finansam » ١٩١٦ - ١٩١٦ ص ١٥١ - ٦٢ .

(٢) انظر ص ١٥٩ - ١٦١ من هذا المجلد .

(٣) « Sobranie Uzakononii 1919 » رقم ١٢ ، المادة ١٢١ .

(٤) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٢١ - ٢٢ ، ٢٢ - ٢٥ .

ولما لتقدير آخر ، يغلب أنه مغالى ، كان مجموع ما حصل هو مليار ونصف في منتصف ١٩١٩ عندما عدل عن مواصلة التحصيل (و . ي . سوكو لينكوف) .

(٥) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٥٠ .

ومن الناحية الأخرى ثبت أن التجربة الأولى في الضريبة العينية أقل حيلة حتى من آخر محاولة كبيرة في الضريبة النقدية المباشرة . ونص المرسوم الصادر في أكتوبر ١٩١٨ بتقرير الضريبة العينية ، كما نص المرسوم المقابل الخاص بالضريبة غير العادية ، على الجانب الطبقي وعلى الجانب المالي للإجراء . وبررت الضريبة « بالحاجة القصوى إلى المنتجات الزراعية » التي تعانيها دولة في حرب واقتصادها بلا نظام . ولكن الغرض الجانبي كان « تخليص الفقراء من أعباء الضريبة الكلية بنقل عبء الضرائب كلها إلى الطبقات المستريحة والتي تملك بطريقة لا يتحمل معها الفلاحون المتوسطون في الريف سوى ضريبة معتدلة في حين يقع القسم الأكبر من ضرائب الدولة على الكولاك والأغنياء » . (١) وفي حين كانت الإدارة المركزية للضرائب في يد قوميسيرية المالية (وكان ذلك العلامة الواضحة الوحيدة لطابعها المالي) ، عهد بالتحصيل إلى اللجان التنفيذية المحلية ، وفي المراكز الريفية والقرى إلى لجان ألفت خصيصا يغلب فيها فقراء الفلاحين (٢) . ولكن ورغم هذه الإجراءات والقوائم المحكمة التي تحدد الأنصبة بما يتفق مع كمية الأرض المملوكة والاقليم الذي توجد فيه هذه الأرض وعدد أعضاء أسرة حائز الأرض ، كانت الضريبة فاشالة تماما ؛ ويذكر لنين فيما بعد أن هذا المرسوم كان من المراسيم التي « لم توضع قط موضع التنفيذ » (٣) في تلك الفترة . وجوهر الضريبة العينية كما تصورت في ذلك الوقت هو أنها لم تفرض على أساس الانتاج ولكن على أساسه الحاجة المفترضة . فالحساب الوحيد الذي عمل كان لحاجات « دافع الضرائب » وعائلته ، وكل ما زاد عن ذلك أخذ منه . وبذلك صارت لا تختلف عن الاستيلاء . وكان هذا الإجراء اليائس هو الوسيلة الرئيسية ، إن لم تكن الوحيدة ، التي حصلت بها الحكومة السوفيتية طوال سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ على حاجاتها الأساسية للجيش الأحمر وللسكان المدن في الجمهورية السوفيتية . وفي هذه الظروف كانت ميزانيات الدولة في فترة شيوعية الحرب مجرد إجراء رسمي بلا مضمون . وقد وضعت ميزانية للنصف الثاني من ١٩١٨ ، كما حدث للنصف الأول (٤) ، وأقرت رسميا في نهاية

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٨٢ ، المادة ٨٦٤ .

(٢) «Sbornik Dekretov i Ras. po Finansam 1917-1919» ص ١٦٩ .

(٣) لنين «دراسات» XXVI ص ٢١٧ .

(٤) انظر ص ٤١ من هذا المجلد .

الفترة (١) . ووافق مجلس القوميسيرين في ٣٠ أبريل ١٩١٩ (٢) على ميزانية للنصف الأول من ١٩١٩ . وبعد ذلك لم تعد هناك تقديرات للميزانية من جانب قوميسيرية المالية حتى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة في ١٩٢١ ، عندما ووفق رسميا على ميزانيات للسنوات السابقة . فطوال ١٩١٩ و ١٩٢٠ كان الهبوط المستمر في قيمة العملة والهروب من النقود يجعلان أي نوع من الميزانيات شسينا لا معنى له (٣) .

وكانت الحرب الأهلية قد بدأت في وقت لم ينته فيه الصراع بين قوميسيرية المالية والسوفيتات المحلية حول الحقوق المالية للسوفيتات . فالدستور يعترف بالسيطرة المالية النهائية من المركز ، ولكنه ترك سلطات ضرائبية في يد السوفيتات المحلية التي عملت بأصرار على الاحتفاظ بصلاحياتها . وكانت الضرائب المحلية أبان ١٩١٨ كلها أشد وطأة وفعالية - في صورة ضرائب خاصة ومساهمات إجبارية أساسا - في معظم أنحاء البلاد من الضرائب التي تحصلها الحكومة المركزية . وعندما تفرقت الضريبة الثورية غير العادية في أكتوبر ١٩١٨ أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما آخر يرخس للسوفيتات المحلية في المراكز والمدن والأقاليم بفرض جبايات ماثلة لحسابها الخاص ، وفي ٣ ديسمبر ١٩١٨ صدر مرسوم عام ومفصل ينظم السلطات المالية للسوفيتات على درجات مختلفة (٤) . ولكن أبان ١٩١٩ تغير الاتجاه بصورة حاسمة ضد المبادرة المحلية . فمرسوم ديسمبر ١٩١٩ اذ حدد موارد السوفيتات المحلية قيدها في الواقع ، كما أنه قرر مبدأ أن الاحتياجات المحلية يسد جزءا منها بالضرائب المحلية والجزء الآخر

(١) «Sbornik Dekretov i Ras. po Finansam 1917-1919» ص ٢٩١ ، كانت الأرقام المسجلة ٢٩ مليارا من الروبلات نفقات و ١٢٥٧ مليارا إيرادات . (ج . سوكولنيكوف «السياسة السوفيتية في المالية العامة» ١٩٢١ ص ١٢٦) .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٢٢ - المادة ٢٧٢ .

(٣) هناك مقالة كتبها أحد موظفي قوميسيرية المالية من ميزانية هذه السنوات وتتضمن الأرقام المنترف بها في «Na Novykh Putyakh» ١٩٢٢ ص ١ - ٤٩ . ويبدو أنه لم يستخرج نتائج قيمة .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم - المادة ٨٤٦ ،

رقم ٩٢ - المادة ٩٢١ . وقد لقي كلا من هذين المرسومين معارضة من جانب قوميسيرية المالية ، وقد وصفهما كرسنكي فيما بعد بأنهما « من بقايا الماضي » ونتيجة للجدالات الشديدة التي سبقت وصولنا إلى قوميسيرية المالية .

١٩١٩ ص ١٨) .

« وقد عهد الى قومييسيرية المالية بوضع نظام للضرائب النقدية لأغراض محددة وتحصل لحاجات محلية معينة ، ولكن باعتبارها جزءاً من الميزانية العامة إيرادا وانفاقاً ، (١) .

ولكن في ذلك الوقت كانت الضرائب النقدية قد توقفت تقريباً ، ولم تتخذ أية خطوة في وضع هذه التعليمات موضع التنفيذ . لقد انتصرت المركزية الكاملة رسمياً ، ولكن سحب هذا الانتصار انهيار النظام المالي . وظل الأمر على هذا الوضع حتى طبقت السياسة الاقتصادية الجديدة وانشئت عملة مستقرة وعندئذ انعكست السياسة وعاد نظام من المحلية المالية بمقتضى ما جاء في دستور الجمهورية السوفيتية .

ولم تكن مشكلة مواجهة النفقات العامة للدولة في الميزانية أكثر حدة من مشكلة تمويل الصناعة . وكان برنامج الحزب الذي أقر في ١٩١٩ يعكس المعتقدات السائدة في الحزب عندما أعلن ، بعد أن جفت موارد الضريبة المباشرة مع تأميم الممتلكات ، « ان تغطية نفقات الدولة يجب ان يقوم على التحويل الفوري لجزء من إيرادات احتكارات الدولة المختلفة الى إيرادات للدولة » ، وبعبارة أخرى على أرباح الصناعات المؤممة (٢) . ولكن في السنة الأولى للثورة كان الأمل لا يزال بعيداً ، وكانت الصناعات المؤممة ، التي ارهقتها الحرب ، في حاجة الى مساعدات استثمارية وائتمانات للأعمال الجارية . وعندما أمت البنوك في شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ وبدأ المجلس الأعلى للاقتصاد القومي يمارس سيطرته على الصناعات الكبرى ، سواء أمت أم لا ، أثرت مشكلة تمويل هذه الائتمانات . وصدر مرسوم في فبراير ١٩١٨ بإنشاء لجنة مركزية من البنك الأهلي ، مثل فيها اللجنة التنفيذية المركزية والمجلس الأعلى للاقتصاد القومي والمجلس المركزي لل نقابات وبعض قومييسيريات الشعب ، لتلقى طلبات تمويل المشروعات الاقتصادية وفحصها (٣) . والحقت لجان مماثلة بالفروع المحلية للبنك الأهلي . ولكن لم يتقرر على الفور اجراء موحد ؛ ويبدو أن التمويل تم بدون فحص طويل ، ودون اعتبار

بمكونات من الدولة . ومع هبوط قيمة العملة ، الذي أبطل كل تحصيل للضرائب ، ومع زيادة تأميم الصناعة الذي أغلق أكثر الموارد إيرادا (فالمشروعات المؤممة كانت معفاة من الضرائب المحلية والمركزية) . جفت موارد السوفيتات المحلية بسرعة وزاد اعتمادها على المكونات المركزية (١) . وهاجم مؤتمر رؤساء القطاعات المالية في مايو ١٩١٩ صراحة مبدأ الاستقلال المالي المحلي . وأصدر قراراً يطالب بإلغاء مرسوم ٣ ديسمبر ١٩١٨ ويعلن عن اعتزام قومييسيرية المالية اقتراح تعديل القسم الخاص بالميزانية في الدستور في المؤتمر التالي لسوفيتات عموم روسيا . وفي قرار آخر تقرر وضع المبادئ العامة « لميزانية واحدة للدولة » .

« كل الإيرادات ، سواء عامة أو محلية ، تصب في خزانة واحدة للدولة ، وبالمثل كل النفقات لمواجهة الاحتياجات ، سواء عامة أو محلية ، تخرج من خزانة واحدة للدولة » .

« جميع التقديرات المالية ، لكل من الإيرادات والمصروفات ، توضع وفقاً للقواعد العامة للميزانية » (٢) .

وبعد أكثر من ستة شهور اجتمع المؤتمر التالي لسوفيتات عموم روسيا في ديسمبر ١٩١٩ ، ولم يتقرر قط شيء فيما يتعلق بتعديل الدستور . ولكن كان قد صدر مرسوم في سبتمبر ١٩١٩ بإنشاء لجنة مختلطة تعرض عليها كل طلبات المساعدة المالية من جانب السوفيتات المحلية ، ويبدو أن قومييسيرية المالية حصلت على أغلبية في هذه اللجنة (٣) . ويغلب ان هذه هي اللحظة الحقيقية التي تحققت فيها نهائياً مركزية السلطة المالية . ولم يتخذ الموقف صورته النظامية الا في ١٨ يونية ١٩٢٠ بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية :

« تقرر إلغاء تقسيم الميزانية الى ميزانية دلة وميزانيات محلية ، وفي المستقبل ستضم الإيرادات والمصروفات المحلية في الميزانية العامة للدولة » .

(١) يبدو انه لم تنشر بيانات احصائية عن الميزانيات المحلية في ذلك الوقت ، وقد وصفت العملية بواسطة كاتب له خبرة شخصية بها في إقليم سمولنسك (ج. ي. - سوكولنيكوف ، المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٧) .

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) « Sbranie Uzakononii 1919 » رقم ٥٩ - المادة ٥٥٩ .

(١) ج . ي . س . سوكولنيوف ، المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٢) « VKP (B) v Rezol. » ١٩٤١ I ص ٢٠٤ .

(٣) « Sbranie Uzakononii 1917-1918 » رقم ٢٤ - المادة ٢٢٢ .

المجلس الاعلى للاقتصاد القومى يعيش ، فى علاقة باخزانة ، يوما بيوم . ولكن اختصاصه بالتخصيص بالتمويل لم يطرا عليه تعديل عمليا ؛ وفى النصف الثانى من ١٩١٨ صار ، فى حدود ما يمكن للمراسيم ان تجعله ، المسيطر المطلق على الصناعة الروسية . وطالب المؤتمر الثانى للمجلس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ بتحويل البنك الاهلى الى « جهاز فنى لتنفيذ التسويات والحسابات طبقا لقرارات المجلس الاعلى للاقتصاد القومى وأجهزته » . (١) فميزانيات المشروعات وأرباحها وخسائرها تعرض على المجلس الاعلى وتتخذ بناء عليها القرارات فيما يتصل بالسياسة التى تتبع ، ولا يدخل بنود الميزانية العامة سوى المحصلة .

وفى نفس الوقت كانت السيطرة التى فرضها المجلس الاعلى للاقتصاد القومى على تمويل الصناعة عرضة لنقد مستمر . فالكتاب الاشتراكيون ، بما فيهم لينين ، كانوا يرون ان البنك المركزى هو جهاز المحاسبة فى الاقتصاد الاشتراكى . بيد ان البنك الاهلى ترك هذه الوظيفة للمجلس الاعلى للاقتصاد القومى ، الذى جمع بذلك بين دورى الجهاز الادارى وجهاز المحاسبة . وكان لهذا الجمع نتائج سيئة جدا . فالهدف الاوحد للمجلس الاعلى هو تنشيط الانتاج بأية وسيلة ومهما كان الثمن . وكان لهذا ما يبرره فى أزمة الحرب الأهلية . ولكن عدم الكفاية الذى لا مفر منه كميراث لفترة الطوارئ ، وعدم خبرة البيروقراطية الجديدة ، جعلت المجلس الاعلى هدفا سهلا لسهام الغيرة من جانب العاملين ، الخبراء نسبييا ، فى قوميسيرية المالية والبنك الاهلى . وظهر أنه فى حسابات المجلس الاعلى لم يوضع حد فاصل بين الإيرادات والأرصدة المستخدمة - رأس المال العامل (٢) . فكانت الأرباح يعاد استثمارها فى الصناعة ولا يدخل الميزانية بصفة عامة سوى الخسائر . ودارت مناقشات فى اوائل ١٩١٩ بين المجلس الاعلى وقوميسيرية المالية وسجل ما وصلا اليه من حل وسط فى مرسوم من مجلس القوميسيرين فى ٤

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩٧ . وقد تعرض البنك لبعض الهجوم العنيف أثناء المؤتمر . قال أحد المتحدثين ان البنك اذ « يصل عن طريق اللطيف القدامى » لا يزال يتمسك فى عبودية بقواعد يبدو انها لم تلغ بعد » (نفس المرجع ص ٢٧٢) .

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٢٦ - ٢٧ . وقد بدلت محاولة لعلاج ذلك فى مرسوم من المجلس الاعلى فى ٢ نوفمبر ١٩١٨ .

لسياسات المجلس الاعلى للاقتصاد القومى (١) . وقد ذكرت حالات استطاع فيها اصحاب بعض المشروعات التى تقرر تأميمها بواسطة المجلس الاعلى للاقتصاد القومى أن ينجحوا فى رهن هذه المشروعات لدى فرع من فروع البنك الاهلى ليلة صدور قرار التأميم (٢) . وكان واضحا انه من الضروري ادخال شئ من النظام والخطة على هذه العملية التى لارابط لها . وكانت اول خطة كاملة ، التى وضعت فى ربيع ١٩١٨ وحظيت بتأييد جوكوفسكى ودوائر اليمين ، هى انشاء مصارف خاصة لتمويل الفروع الكبرى من الصناعة - مصرف للغلال ومصرف للمعادن ومصرف للمنسوجات وهكذا - تملك الدولة نصف أسهمها وتملك المصالح الخاصة فى الصناعة التى يتعلق بها الامر النصف الثانى . وقد واجهت هذه الخطة ، التى تعد المقابل المالى لمشروعات الشركات المختلطة التى دارت بشأنها المفاوضات مع مشرسكى وغيره ، رفضا من جانب المعارضة اليسارية التى وصفتها فى مذكرة بتاريخ ٤ ابريل ١٩١٨ بأنها « رجوع عن تأميم البنوك فى صورة مستترة » (٣) . وعندما رفض مشروع مشرسكى نبذت أيضا هذه الخطة ؛ ولكن مع فقدان البنوك لاستقلالها نهائيا وجفاف كل موارد الائتمان الأخرى عدا خزانة الدولة كان المجال مفتوحا ، وتولى المجلس الاعلى للاقتصاد القومى تمويل الصناعة الروسية . فبمقتضى مرسوم صدر فى أسمية انعقاد المؤتمر الاول للمجلس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى مايو ١٩١٨ اصبح كل تمويل الصناعات المؤممة يتم من الخزانة بقرارات يصدرها المجلس الاعلى للاقتصاد القومى : وألقيت مسئولية المراقبة وتأييد الطلبات على « اللجان الرئيسية » والهيئات المائلة أو على المجالس الاقتصادية الفرعية (٤) . وفى المؤتمر اقترح سوكونيكوف ، الذى كان قد هاجم خطة جوكوفسكى بشدة ، ان يوضع تحت تصرف المجلس الاعلى للاقتصاد القومى رصيد من مليارين ونصف أو ثلاثة مليارات من الروبلات لتمويل الصناعة فى ١٩١٨ (٥) . ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به واستمر

(١) كان البنك الاهلى وفروعه قد وزع قبل مارس ١٩١٨ « عدة ملايين من الروبلات على المشروعات الخاصة » . « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٧٥ .

(٢) « Finansov. Politika Sovetskogo » ١٩١٩ ص ٣١ .
(٣) لينين « دراسات » XXII ص ٥٦٨ ، وفيما يتصل بالمذكرة انظر ص ٨٩ من هذا المجلد .

(٤) « Sobranie Uzakononii 1917-1918 » ، رقم ٦٣ - المادة ٤٧٧ .
(٥) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٢١ - ١٢٢ .

مارس ١٩١٩ . وبمقتضاه ألغى مرسوم مايو ١٩١٨ الذى يمنح المجلس الأعلى سلطة كاملة فى تمويل الصناعة . فكل قرارات المجلس الأعلى وأجهزته فيما يتعلق بمنح ائتمانات لمشروعات الدولة تتخذ فى المستقبل « باشتراك ممثلين لقوميسيريتى المالية ورقابة الدولة » . وتعرض الحالات التى لم يمكن الوصول فيها الى اتفاق على مجلس القوميسيرين . وتمنح كل الائتمانات عن طريق البنك الأهلى ، الذى يجب أن تعرض عليه كل التقديرات وحسابات الانفاق (١) . وحدث تغيير آخر حد من سلطة المجلس الأعلى أكثر من ذلك وزاد قوة قوميسيرية المالية . إذ تقرر أنه فيما يتصل بميزانية النصف الأول من عام ١٩١٩ أن تودع كل المدفوعات للصناعات المؤممة و « اللجان الرئيسية » ، و « المراكز » المسيطرة عليها ، وكذلك المدفوعات لقوميسيرية التموين ، لحساب قوميسيرية المالية وتدرج فى جانب الإيرادات فى ميزانية الدولة (٢) .

وقد حرمت هذه الاجراءات المجلس الأعلى للاقتصاد القومى من تفرد بالسلطة على تمويل الصناعة وجعلت الكلمة الاخيرة لقوميسيرية المالية . ولا شك فى ان هذا الفصل بين التمويل والادارة الفنية كان من ناحية المبدأ خطوة نحو تنظيم أكفا للصناعة . ولكن لهذه التغييرات وجه آخر لم تحققه التجربة . فتحويل المسؤولية المباشرة عن تمويل الصناعة لقوميسيرية المالية تم على اساس مبادئ الميزانية وليس على اساس الائتمان التجارى . فمثل هذه الخطوة لم يكن فيها مكان للعمل المصرفى كعنصر مستقل ، وكان ذلك يتفق منطقيا مع ما حدث عندما ألغى البنك الأهلى فى يناير ١٩٢٠ . وقد فسر مرسوم مجلس القوميسيرين اسباب هذه الخطوة بشئ من التفصيل :

« ان تأميم الصناعة ... قد وضع كل صناعة الدولة وتجاريتها فى خطة عامة للتقديرات تستبعد الحاجة الى البنك الأهلى كمؤسسة لائتمان الدولة بالمعنى السابق للكلمة » .
وبرغم ان نظام الائتمان المصرفى ظل صالحا للنشاط الصناعى الصغير والمواجهة حاجات أفراد المواطنين ، الذين يودعون مدخراتهم فى

بنوك الدولة للادخار ، فإن هذه العمليات لم تعد ، بالنظر للتناقص التدريجى لاهميتها فى الحياة الاقتصادية القومية ، تتطلب وجود مؤسسات مصرفية خاصة . فهذه الوظائف التى صارت الان ثانوية يمكن ان تقوم بها بنجاح مؤسسات مركزية ومحلية جديدة تابعة لقوميسيرية المالية . (١)

وهكذا نجحت قوميسيرية المالية ، مستفيدة من الاتجاهات المركزية لشيوعية الحرب ، فى أن تجعل لنفسها احتكارا فعليا ، وليس مجرد سلطة مالية عليا ، على حساب كل من الادارة المحلية والنظام المصرفى ، وفى كلا المجالين سيعاد النظر فى عملية التركيز فى ظل السياسية الاقتصادية الجديدة .

وبدا أن النجاح الذى حققته قوميسيرية المالية فى اوائل ١٩١٩ يفرض سلطتها على المالية العامة المحلية وعلى تمويل الصناعة خطوة مهمة نحو تنظيم ادارة الاقتصاد القومى على أسس معقولة . بيد أنه كان نجاحا ظاهريا ، ويرجع بعض السبب فى ذلك الى انه لا التنظيمات السياسية ولا التنظيمات الاقتصادية كانت قد بلغت درجة كافية من الثبات لتحمل عبء كل هذه السيطرة المركزية ، ولكنه يرجع أساسا الى أن الاسلحة المالية التى استخدمتها قوميسيرية المالية تحطمت فى يدها بالانهيار السريع للعملة . فقد صار انخفاض قيمة العملة ، ابتداء من ١٩١٩ ، العامل المسيطر على كل جوانب السياسة الاقتصادية والمالية السوفيتية ، وأضفى على سياسات شيوعية الحرب صورتها النهائية المميزة . وفى ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ أصدر مجلس القوميسيرين ، متأثرا برغبة فجائية فى المحافظة على الصورة القانونية ، مرسوما بزيادة اصدار العملة التى بلا غطاء حوالى ٣٣ر٥ مليار روبل (٢) ، وبذلك ارتفعت من ١٦ر٥ مليار ، كما حددها آخر مرسوم للحكومة المؤقتة ، الى ٥٠ مليار كحد أعلى مخصص به . وهنا أيضا اتبعت بدقة السابقة التى وضعتها الحكومة المؤقتة . فالمرسوم لم يفعل أكثر من اصفاء الطابع القانونى على ما كان قد تم فعلا ، وفى لحظة اصداره كان الاصدار قد بلغ هذا الحد وبدأ يتجاوزه مرة أخرى .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٤ - ٥ ، المادة ٢٥ . ولم تس بنوك الادخار حتى ١٠ ابريل ١٩١٩ ثم ادمجت فى البنك الأعلى ، بيد ان لنا أن نفترض ان الودائع كانت فى يناير ١٩٢٠ قد فقدت كل قيمة حقيقية .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩٠ - المادة ٩١٣ .

(١) ١٩١٩ « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٠ - ١١ ، المادة ١١ .
وقد نسب الى « الاتفاق » الذى تم بين المجلس الأعلى وقوميسيرية المالية فى « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٧٩ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٢٣ - المادة ٢٧٣ .

ومن هذه اللحظة بدأت الحاجات المتزايدة للحرب الأهلية تترك أثرها في الزيادة المتصاعدة لإصدار العملة الورقية ، وارتفاع متزايد في الأسعار يعكس انهيار القوة الشرائية للروبل . وجاءت نقطة التحول - التي تمثلت في إدراك سيكلوجي للوقائع أكثر منها في تغير معين للوقائع ذاتها - في الشهور الأولى من ١٩١٩ . ويبدو أن أملا غامضا في الخلاص بإصدار عملة جديدة راد عقول الزعماء البلاشفة المتفائلة لحظة (١) . وحتى ذلك الوقت كانت الحكومة السوفيتية قد اكتفت بطبع عملة ورقية على النمط القديم الذي استخدمته القيصرية والحكومة المؤقتة بلا تغيير . وفي فبراير ١٩١٩ ظهرت لأول مرة عملة باسم الجمهورية السوفيتية ، ولكن من الفئات الصغيرة فقط - روبل واثنين وثلاثة فقط - من نموذج مبسط . (٢) ثم صدر في ١٥ مايو ١٩١٩ مرسوم بإنشاء عملة سوفيتية من جميع الفئات ، ومنح في نفس الوقت البنك الأهلي حق إصدار العملة « فوق ما حدده مرسوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ وداخل حدود الطلب الحقيقي من الاقتصاد القومي للعملة الورقية » (٣) . وظلت هذه العملة تتداول مدة طويلة في السوق السوداء في روسيا . وفي الأسواق المالية الأجنبية بسعر أقل من العملة التي أصدرتها الحكومة المؤقتة ، التي كانت بدورها أقل قيمة من العملة القيصرية . ويقول أحد مصادر السوفييت أن العملة الورقية القيصرية ذات الـ ١٠٠٠ روبل كانت في وقت ما تساوي ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ روبل سوفيتي (٤) . وعندما أزال مرسوم ١٥ مايو ١٩١٩ آخر عقبة رسمية للإصدار غير المحدود زاد التداول من العملة عن ٨٠ مليار روبل . إذ كان قد بلغ إلى أكثر من الضعف في ١٩١٨ وإلى أكثر من ثلاثة أمثال في ١٩١٩ ، بزيادة خمسة أمثال في ١٩٢٠ . ولم يعد في الامكان إخفاء طبيعة الانهيار ككارثة لا اصلاح لها ، وبدأ لأول مرة يترك أثره كاملا . ولم تكن لانهيار

(١) أشار كرنسكي في مايو ١٩١٩ إلى « مقترحات لينين وأنا بتغيير النقود القديمة بعملة جديدة » مع إلغاء جزء كبير من النقود القديمة التي في أيدي كبار الحائزين . ولكن في ذلك الوقت كانت مثل هذه المقترحات قد تبليت باعتبارها غير مجدية ، وأن كان كرنسكي قد استمر يتحدث عن الحاجة إلى « تغيير جذري في النقد » Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot « ١٩١٩ ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) « ١٩١٩ » « Sobranie Uzakonenii » رقم ١٠ - ١١ ، المادة ١٠٢ .

(٣) نفس المرجع رقم ١٦ - المادة ١٧٩ .

(٤) ز س . كالزلباوم « العملة الروسية والشئون المصرفية ١٩١٤ - ١٩٢٤ » (١٩٢٥) ص ٨٠ - ٨١ .

الروبل في مقابل الذهب أو العملات الأجنبية أهمية كبيرة . فقد كانت التجارة الخارجية في ١٩١٩ متوقفة تقريبا . وعندما بدأت تنتعش ببطء في العام التالي ضمن وجود الاحتكار في التجارة الخارجية أمام الصفقات بعملية أجنبية ثابتة (١) . بيد أن انخفاض القوة الشرائية للروبل في السوق الداخلي كان كارثة . ففي المرحلة الأولى من عملية التضخم تكون الزيادة في الأسعار أقل سرعة من حجم العملة بحيث أن القوة الشرائية للعملة المتداولة في مجموعها تميل إلى الارتفاع ، ويكون إصدار العملة وسيلة فعالة ، وإن كانت مؤقتة لمواجهة النفقات العامة . وفي المرحلة الثانية عندما يدرك الناس عموما حقيقة التضخم وتقل الثقة في العملة ، تبدأ الأسعار في الارتفاع بسرعة أكثر من حجم العملة بحيث لا يعود ممكنا ملاحقتها بإصدار عملة جديدة وتهبط القوة الشرائية للعملة المتداولة في مجموعها . وكانت هذه المرحلة الثانية قد بدأت فعلا في روسيا في فبراير ١٩١٧ ، الوقت الذي قامت فيه الثورة الروسية . وفي الثمانية أشهر التي مرت بين ثورتى فبراير وأكتوبر كان حجم العملة قد تضاعف في حين ارتفعت الأسعار إلى ثلاثة أمثالها . وعندما تولت الحكومة السوفيتية السلطة كان التضخم قد قطع شوطا طويلا في هذه المرحلة الثانية ، مع تضاعف الأسعار بسرعة أكثر من العملة . ويصور معدل الهبوط في العام الأول للثورة تقدير منشور للقوة الشرائية لمجموع العملة المتداولة في التواريخ المقابلة ، محسوبا على أساس جدول رسمي لتكاليف المعيشة على أساس أسعار ١٩١٤ :

أول نوفمبر ١٩١٧	٢٢٠٠	مليون روبل
أول يوليو ١٩١٨	٤٨٨	»
أول يوليو ١٩١٩	١٥٢	»
أول يوليو ١٩٢٠	٦٢	»
أول يوليو ١٩٢١	٢٩	» (٢)

(١) استمرت مع ذلك المضاربات في الروبل ، الذي كانت تعثره نفقات كبيرة ، في موسكو والبلاد الأجنبية . وصدر مرسوم في ١٨ أكتوبر ١٩١٨ « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٧٢ - المادة ٤٨١ (يحرم على المواطنين السوفيت حيازة أية عملة أجنبية أو تحويل أرصدة إلى الخارج أو إلى الأقاليم المحتلة بأية صورة ، إلا بأذن صريح من قومية المالية .

(٢) ل . ن . يورفسكي « مشاكل العملة وسياسة الاتحاد السوفيتي فيها » ١٩٢٥ ص ٢٧ .

وهناك حساب آخر يعطى صورة لنفس العملية بشكل آخر . لقد كان إيراد الدولة من اصدار العملة ٥٢٣ مليون روبل ذهبيا في ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وهبط الى ٣٩٠ مليوناً في ١٩١٦ - ١٩٢٠ والى ١٨٦ في ١٩٢٠ - ١٩٢١ (١) . وفي منتصف ١٩١٩ كانت قيمة الروبلات ، المتزايدة في حجمها بسرعة ، على أساس السلع قد اقتربت من الصفر تقريباً . ولكن قوة العادة والحاجة التي لا مهرب منها الى وسيلة ما للتبادل متفق عليها حافظت على حياة الروبل الذي كاد يكون عديم القيمة ثلاث سنوات أخرى . وعملت المطابع بكل طاقتها . وفي آخر ١٩١٩ ، « كان الطلب على العملة كبيراً بحيث صارت صكوك المصانع الصادرة على ورق عادي يختم أحد الموظفين المستولين أو المؤسسة المحلية أو رئيس لجنة ما تستخدم كنقود » (٢) . وفي ١٩٢٠ كان طبع العملة الورقية يتم في أربع مؤسسات مختلفة ، في موسكو وبنا وبرم وروستوف ، وكان يتيح عملاً لأكثر من ١٠٠٠٠ شخص (٣) .

وكانت النتائج العملية لانهايار الروبل متزايدة ومتراكمة . ولما كانت الأسعار الرسمية لم ترفع لا بالدرجة الكافية ولا بالسرعة الكافية للملاحقة صبوط قيمة العملة زادت الهوة بين الأسعار المحددة وأسعار السوق الحرة اتساعاً بصورة خيالية ؛ وفي تلك الأجزاء من الاقتصاد التي ظلت فيها الأسعار الرسمية سائدة ظهرت بسرعة صور من المقايضة والدفع عينا لتحل محل الصفقات النقدية التي صارت بلا معنى . وهكذا كانت المصانع المؤمة ، التي لا تستطيع الخروج على الأسعار الرسمية ، تحصل على احتياجاتها من المواد الأولية مقابل الدفع عينا في صورة كميات من منتجاتها (٤) . وكان العمال يتلقون جزءاً من مرتباتهم في صورة منتجات المصنع الذي يعملون فيه (أو منتجات مصنع آخر بينه وبين مصنعهم ترتيب خاص) ، وبذلك كانوا يحصلون على سلع

- (١) « Bol'shaya Sov. Entsiklopediya » XII (١٩٢٨) المادة ٣٧٤ . ويقدر نفس المصدر الكميات المستولى عليها في نفس هذه الفترات الثلاث بـ ١٢١ و ٢٢٢ و ٤٨٠ مليوناً على التوالي ، فيقدر عدم فعالية النقد بسبب التضخم كان من الضروري اللجوء الى الاستيلاء المباشر .
(٢) « Dva Goda Dihtat. Prol. » (١٩٢١) ص ١٤٠ .
(٣) « Finansovaya Politika » (١٩١٧ - ١٩١٩) ص ٥٦ .
(٤) ف ١٠ ب مليونين « Istoriya Ekonomicheskogo » ١٩٢٩ ص ١٩٧ ، وهو يورد بعض المدلات السائدة في أوائل ١٩٢٠ : كيلو صابون مقابل كيلو من الزبدة الطبيعية ، ٢ كيلو شحم مقابل ١٠٠ كيلو بطاطس .

لاستخدامهم الشخصي أو للمقايضة بدلاً من العملة التي لا قيمة لها (١) . وادى انخفاض العملة الى ظهور امثلة أخرى من العودة الى الاقتصاد العبيعي الذي بدأ متعفاً بصفه حصة مع روح لاشتراكية . مع زيادة اتساع الهوة بين الأسعار المحددة وأسعار السوق الحرة أصبح توزيع السلع التموينية بأسعار محدده يقترب اكثر فالتق من التوزيع بد مقابل . ولم نعد هناك سوى خطوة قصيرة واحدة نحو الفاء كل مقابل للسلع والخدمات الأساسية : وقد اتخذت هذه الخطوة بصورة متزايدة في ١٩٢٠ . ومنذ مايو ١٩١٩ كانت حصص التموين للأصغر الذين أصل من ١٤ سنة توزع مجاناً (٢) . وفي يناير ١٩٢٠ تقرر انشاء « مطاعم مجانية عامة » تخدم أولاً العمال والمستخدمين في موسكو وبتروجراد (٣) . وفي ١١ أكتوبر ١٩٢٠ صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين بتعليمات الى قوميسيرية المالية بأن تضع قواعد لاغاء الدفع من جانب المؤسسات السوفيتية وعمالها وموظفيها مقابل الخدمات انعاماً مثل البريد والبرق والتليفون والماء والنفط والكهربائية والسكان العام (٤) . وفي ٤ ديسمبر ١٩٢٠ ألغى دفع أى مقابل للمواد الغذائية ، وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ ألغى دفع المقابل لنقود المورد لمؤسسات الدولة ومشروعاتها ولكل العمال والموظفين الذين تستخدمهم ، وفي ٢٧ يناير ١٩٢٠ ألغى دفع الايجار في « المنازل المؤمة والتابعة للبلديات » (٥) . وصار فرض الضرائب النقدية لا معنى له . وألغيت

- (١) انظر ص ٢٤٢ - ٢٤٣ من هذا المجلد ، وقد خضع هذا الاجراء للتنظيم الى حد أن صدرت به ترخيصات ، أولاً - من قوميسيرية التموين ثم من المجلس المركزي للنقابات « Sobranie Uzakononii 1920 » المادة ٤١٥ - رقم ٨٤ .
(٢) « Sobranie Uzakononii 1919 » رقم ٢٠ - المادة ٢٢٨ .
(٣) « Sobranie Uzakononii 1920 » رقم ٤ - المادة ٢١ .
(٤) نفس المرجع رقم ٨٥ - المادة ٤٢٢ . ووسع نطاق الاستفادة من الرسوم ، فيما يتصل بالمؤسسات ، فشمّل الكومنترون والمجلس المركزي للنقابات والجهاز المركزي التعاوني ، وفيما يتصل بالافراد ، فشمّل رجال الجيش الاحمر والناقلين من معاني الحرب وعائلاتهم ، وكل الاشخاص الذين يتلقون مساعدة من قوميسيرية الشعب للأمن الاجتماعي ، وقد صيغ الرسوم قاصداً بصفة خاصة الفاء كل صور الحسابات النقدية في مثل هذه الخدمات ، وليس الفاء النقود فقط .
(٥) نفس المرجع رقم ٩٣ - المادة ٥٠٥ ورقم ١٠٠ - المادة ٥٣٩ « Sobranie Uzakononii 1921 » رقم ٦ - المادة ٤٧ .

رسوم الدمغة والرسوم الجمركية في أكتوبر ١٩٢٠ (١) . وفي ٣ فبراير ١٩٢١ كان أمام اللجنة التنفيذية المركزية مشروع مرسوم يقضى بإلغاء كل الضرائب النقدية ، وجاءت السياسة الاقتصادية في هذه اللحظة بالذات لتتوقف اتخاذ هذه الخطوة المنطقية (٢) .

ولم يكن انهيار العملة ضمن مخططات البلاشفة، بل إن كل الزعماء السوفيت المسئولين نظروا إليه ، في المراحل الأولى ، باعتباره شر بحث لا بد من بذل كل الجهود في معالجته . ولكن عندما تبين أنه لا يوجد له علاج عملي ، وعندما كانت النقود ، في المراحل المتأخرة من شيوعية الحرب ، قد استبعدت تقريبا كعنصر فعال في الاقتصاد السوفيتي ، انتشرت فكرة أن تدمير العملة عملا مدبرا كسياسة عامة . وقامت هذه الفكرة على أساس حجتين مختلفتين . لحص احداها بريوبرازنسكي في عبارته المشهورة التي وصف بها مطابع النقد بأنها « المدفع الرشاش الذي استخدمته قوميسيرية المالية في ضرب مؤخرة النظام البورجوازي ، واستعملت قوانين العملة التي قام عليها النظام لكي تدمره » (٣) . وصحيح أن إصدار العملة الورقية بلا حدود كان وسيلة لتجريد ابورجوازيين من رأس المال لمصلحة الدولة . فلم يكن هناك مقابل للموقف الذي حدث في ألمانيا بعد ١٩١٩ عندما خدم التضخم مصالح مجموعة صغيرة ، ولكنها ذات نفوذ، من الصناعيين واتاحت عذرا مسرحيا لعدم الوفاء بالالتزامات الخارجية . ولكن فكرة أن انخفاض قيمة الروبل كان مدبرا بواسطة الحكومة السوفيتية ، أو أن الحكومة السوفيتية قبلته، لكي تعمل على خراب البورجوازية بتدمير النظام النقدي البورجوازي كانت لاحقة للواقعة نفسها وتبريرا لاحقا لطريق سارت فيه الحكومة لأنها لم تجد وسيلة لتجنبه .

وكانت الحجة الثانية ، الأكثر شيوعا ، التي استخدمت بعد ذلك لتفسير التضخم وتبريره مستمدة من المذهب المعروف الخاص باختفاء

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٨٤ - المادة ٤١٢ .

(٢) « Pyat'let Vlasti Sovetov » ١٩٢٢ ص ٢٩٢ .

(٣) ١ . بريوبرازنسكي « Bumazhnye Den'gi » ١٩٢٠ ص ٤ . وفي المؤتمر العاشر للحزب في مارس ١٩٢١ هنا بريوبرازنسكي في جو نصف ضاحك المؤتمر على أن الروبل انخفض ٢٠٠٠٠٠ مثل في حين أن عملة الثورة الفرنسية لم تنخفض الا ٥٠٠ مرة ، وهذا يعني أننا قبلنا على الثورة الفرنسية أربعين لوحد .
« Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٢٢٢ .

النقود في مجتمع المستقبل الشيوعي . وهنا أيضا قد يكون لنظرة الريبة إلى النقود من جانب البلاشفة المتحمسين أثر في الحظ من شأن الاحترام التقليدي لها وجعلها أكثر تعرضا للهجوم . ولكن لا يوجد شيوعي جاد نظر إلى اختفاء النقود في مبدأ الأمر بوصفه هدفا مباشرا . فحتى مارس ١٩١٩ أعلن برنامج الحزب المعدل الذي أقر في المؤتمر الثامن للحزب صراحة أنه « في الفترة الأولى من التحول من الرأسمالية إلى الشيوعية . . . يعد إلغاء النقود مستحيلا » (١) ، وبعد ذلك بشهرين كان كرسننسكي، الذي راوده اليأس من أي إصلاح جذري لانقاذ العملة، لا يزال يأمل في « ملطفات » تعمل على « تأجيل لحظة الانهيار النهائي لنظامنا النقدي وتساعدنا على المقاومة حتى تحدث الثورة الاشتراكية في الغرب » (٢) . وكانت الضرورة القصوى للمحافظة على حياة الروبل عنصرا ضمنيا في نداء لينين في ذلك الوقت إلى الفلاحين بأن يسلموا الغلال مقابل العملة الورقية « التي لا يستطيعون الحصول بها على سلع ، ولكنها ستكون مفيدة » كرمز لائتمان منحوه للدولة ، (٣) . وفي ١٠ ب الشيوعية « المشهور الذي نشر في خريف ١٩١٩ أصر بريوبرازنسكي على الحاجة إلى النقود « في المجتمع الاشتراكي الذي لا بد منه كمرحلة متوسطة بين الرأسمالية والشيوعية » (٤) ، وسيجى إلغاء النقود عندما ينتقل المجتمع من الاشتراكية (أو « المرحلة الدنيا من الشيوعية ») إلى الشيوعية الصحيحة ؛ ولم يكن هناك بلشفي في ١٩١٩ يعتقد أن هذا التحول النهائي يمكن أن يتم في روسيا دون مساعدة الثورة البروليتارية في أوروبا . وصحيح أنه كانت هناك بعض إشارات التبجيل للرؤيا البعيدة للاقتصاد الذي لا نقود فيه . فبرنامج الحزب الذي رفض إلغاء النقود باعتباره غير عملي أوصى مع ذلك بإجراءات « تمهد السبيل لإلغاء

(١) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٤١ ، ص ٢٩٢ ، وكانت هذه النقطة موجودة

فلا في مشروع لينين « دراسات » XXIV ص ٢٩٢ ()

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. » ١٩١٩ ص ٣٠ . وحوالي ذلك الوقت تحدث كرسننسكي بنفس المعنى مع صحفي أجنبي دون الإشارة إلى الثورة في الغرب : « انك تستطيع أن تقول ان ضرائبنا أو تجارتنا يتوافقان على السباق بين هبوط قيمة العملة (مع ما يتبع ذلك من ضرورة طبع أوراق نقد بكميات متزايدة) وقدوتنا التزايدة على التخلص من النقود تماما » . ١ . رانسوم . « ستة أسابيع في روسيا في ١٩١٩ » ١٩١٩ ص ٨٩ .

(٣) لينين « دراسات » XXIV ص ٤٠٩ .

(٤) بوخارين وبريوبرازنسكي « Azbuka Kommunizma » ١٩١٩ الفصل ١٥ .

«النقود» ، ونميت هذه الفكرة أكثر في «إ. ب. الشيوعية» . وكانت شيوعية الحرب قد دخلت مرحلتها الأخيرة ، واتجهت الأفكار الى تبرير انهيار الروبل أكثر فأكثر بأنه جزء من الطريق المؤدى الى النظام الشيوعي الذي بلا نقود في المستقبل . وفي نهاية ١٩١٩ لاحظ خبير مالى سوفيتي برضا أن « دور النقود في التداول الفعلي للاقتصاد قد انتهى تقريبا » ، وأن ذلك سيوفر قدرا كبيرا « من العمل غير الضروري » (١) . واستخدم زينوفيف هذه الحجة ردا على الديموفراطيين الاجتماعيين الألمان الذين أشاروا بشئ من السخرية الى العملة الروسية التي لا قيمة لها :

« عندما تهبط قيمة العملة في روسيا لا شك أن ذلك يكون صعبا علينا تحمله : ولا داعي لأن نخفي ذلك . ولكن لدينا مخرجاء لدينا أملا . نحن نتجه نحو **الإنهاء الكامل للنقود** . وندفع الأجور عينا ، ونركب الترام مجانا ، ولدينا تعليم مدرسى مجاني ووجبات مجانية (وان كانت سيئة في الوقت الحاضر) ومساكن مجانية واضاءة بلا مقابل الخ » (٢) . ولكن ليس من بين هذه التعبيرات عن الايمان بشيوعية الحرب كمثل مسبق لمحلة أعلى وأكمل من الشيوعية ما يمكن أن يفهم منه أنه كانت هناك سياسة للتضخم غير المحدود .

وقامت حملة لالغاء النقود تجمعت قواها بالتدريج ابان ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، وتلقت دفعة قوية من طلب كان معقولا أكثر بكثير ، نوقش كثيرا في ذلك الوقت ، هو مطلب « التسويات اللانقدية » في العلاقات بين المؤسسات السوفيتية والمشروعات الصناعية المؤمنة . بيد أن هذه الحملة أضعفها الغموض الكامن في استعمال لفظ «نقود» . فقد كانت أطروحة المعارضة اليسارية في ابريل ١٩١٨ تتضمن مطلب « تنظيم مسك الدفاتر الاجتماعية مركزيا ، والغاء الصور المالية الرأسمالية » (٣) ، وعندما صدرت تعليمات في مايو ١٩١٨ لكل المؤسسات العامة ، بما فيها المشروعات المؤممة ، أن تمسك دفاتر أو تودع ما لديها من نقود سائلة في البنك الأهلي وتسوى كل صفقاتها بالشيكات أو بالتقييد في الدفاتر (٤) ، أشاد كثيرون بهذه الإجراءات ، اتى لا تخرج بأى شكل عن

الاسلوب الرأسمالى العساذى (١) ، على أنها خطوة نحو الغاء النقود من الاقتصاد الاشتراكي . وفي المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا في ديسمبر ١٩١٨ قال لارين أن مهمة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى هي اصداد الأوامر الى المشروعات الصناعية المؤممة بانتاج المطلوب والعمل على أن تحصل هذه المشروعات على المواد الأولية والنقود والأشياء الأخرى الضرورية لتنفيذ الأمر . وكان مما لا معنى له أن تدفع المشروعات ثمن هذه المواد أو أن تحصل على ثمن لما تنتجه ،

أو تفرض السكك الحديدية على نقلها أجورا . ويجب توفير النقود للمشروعات لدفع الأجور لعمالها ، ولكن ليست هناك أية حاجة أخرى اليها في مثل هذه الصفقات . ولكن الحجة كلها كانت تخفى التباسا أساسيا . ويبدو أن لارين تجنب بكياسة الرد على سؤال ما اذا كانت مقترحاته تخفى مجرد عدم دفع نقود فعلا ، أم أن هذه الصفقات يجب ألا تحسب مطلقا على أساس القيمة النقدية . ومن ثم عندما أصر متحدث باسم قوميسيرية المالية على وظيفة البنك الأهلي في مسك حسابات للسيطرة على حركة البضائع من مصنع الى مصنع ، « حتى اذا كانت هذه البضائع مقدرة على أساس النظام النقدي السابق » ، افترض ، أو تظاهر بافتراض ، أن النزاع الحقيقي الوحيد بينه وبين لارين ينصب على العلاقة الدقيقة بين البنك الأهلي وقطاع الحسابات في المجلس الأعلى للاقتصاد القومى . وكان هناك متحدثون آخرون أقل محافظة في تفسيراتهم . فقد قال ممثل لعمال المادن أنه « لا حاجة تدعو الى هذه الإجراءات المحاسبية في التسويات التي تمت حتى الوقت الحاضر » ، وإن الحطة التي يقترحها البنك الأهلي « ستجعلنا عبيدا للحسابات لا مبرر لها » ؛ وذهب مندوب آخر الى أن التقايات ستطبق في المستقبل القريب نظاما للأجور العينية ، بحيث أنه حتى في هذا المجال لن تعود هناك حاجة للنقود « و سينتهى بنا الأمر الى عدم الاستعانة بأية حسابات بالروبل مع تحديد الجهود المبذول في عدد الأيام والساعات » . ولكن لم يكن بين المسئولين من هو على استعداد لمواجهة هذه المعضلة الأساسية (٢) .

(١) وقد قارن فعلا كاتب في « Narodnoe Khoz. » رقم ١ - ٢ (١٩٢٠) ص ٧ ، نظام التسويات اللانقدية الذي تطبقه المؤسسات السوفيتية بنظام غرفة القاصة الذي تطبقه البنوك الانجليزية .

(٢) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٢٦٦ - ٢٨٦ . وقد دارت المناقشة في « قطاع تمويل الصناعة » وليس في اجتماع كامل للمؤتمر ، ولم تسجل الا مختصرة .

(١) « Dva Goda Dikt. Prolet. 1917-1919 » ص ٥٧ .

(٢) ج « زينوفيف » « Zwölf Tage in Deutschland » ١٩٢٠ ص ٧٤ .

(٣) لينين (« دراسات » XXII ص ٥٦٨) .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢٥ - مادة ٤٦٠ . وماكدت هذه

« التعليمات في مرسوم آخر صدر في أغسطس ١٩١٨ (نفس المرجع رقم ٦٣ - المادة ٦٩١) »

ونتيجة لهذه المناقشة أصدر المؤتمر قرارا غامضا عن تمويل الصناعة ذكر فيه صراحة أن هناك اتفاقا مع قوميصرية المالية بشأنه (١). وقد استهل ببيان بليغ عن المبدأ :

« ان نمو البناء الاشتراكي للحياة الاقتصادية يتطلب بالضرورة نبذ العلاقات المتقابلة السابقة الخاصة بالانتاج الرأسمالي الخاص والغاء كل تأثير للنقود في نهاية المطاف على العلاقات بين العوامل الاقتصادية ».

« ان الغاء المؤسسات المالية الخاصة ، وتركيز فروع الانتاج الرئيسية في يد الدولة ، ومركزية التوزيع في ظل ادارة أجهزة الدولة ، أساس كاف للغاء المنظم للتداول النقدي ، بالأبعاد التي اتخذها حتى الوقت الحاضر ، من الحياة الاقتصادية » .

وتضمن القرار الذي جاء بعد هذه المقدمة عدة أشياء منها أن عمليات الشحن الخاصة بمشروعات الدولة تنفذها السكك الحديدية التابعة للدولة والسفن التي تملكها الدولة بدون مقابل ، وأن الديون القائمة بين مشروعات الدولة تلغى ، على أن تسلم الوثائق لقوميصرية المالية « للتصفية » ، وأن مشروعات الدولة لا تدفع ولا تأخذ مقابل السلع الموردة لها أو المطلوبة منها بأمر من المجلس الأعلى للاقتصاد القومي ، وأن مشروعات الدولة لا تستخدم النقود الا في الأغراض التي لا يمكن فيها أن يكون المقابل عينا ، مثل الأجور (٢) .

ووافق المؤتمر على القرار بالإجماع . ولعل بعض المندوبين المتحمسين افترضوا أنه في المستقبل ، عندما يمد أحد مشروعات الدولة مشروعا آخر بالبضائع أو الخدمات لن تسجل العملية على أساس نقدي ، أو على أساس أى معيار قيمي - حيث لم يقترح أحد معيارا بديلا . وحظيت فكرة اقتراب نهاية نظام النقود بتشجيع من كل جانب . فقد أوصى برنامج الحزب المعدل في مارس ١٩١٩ ، الذي وصف الغاء النقود في وقت مبكر بأنه مستحيل ، أوصى مع ذلك « بصدد من الاجراءات التي توسع مجال التسويات بلا نقود وتمهد السبيل لالغاء النقد : ايداع النقود اجباريا في البنك الأهل وتطبيق نظام دفاتر الميزانية واحلال الشيكات والصكوك القصيرة الأمد التي تعطى الحق في الحصول على

(١) نفس المرجع ص ١٩٢

(٢) نفس المرجع ص ٢٩٦ - ٤٠٠ .

بضائع الخ ، محل النقود » (١) . ومع ان موضوع الحسابات النقدية لم يثر صراحة فان موقف المدافعين عنه كان يزداد دقة . وكان ذلك واضحا في مؤتمر رؤساء القطاعات المالية الذي اجتمع في مايو ١٩١٩ . وقد افتتح كرسنسكي الاجراءات بلهجة متواضعة معترفا بأنه في ظل الشيوعية لن يكون هناك « جهاز منفصل للمالية أو سياسة مالية منفصلة » ، وأن مثل هذا المفهوم « غريب على المجتمع المكتمل النمو » . وحتى الآن لا يمكن أن تكون هناك « سياسة مالية بحتة » ، فالمالية خادمة الاقتصاد (٢) . ولكن ميلوتين ، بصفاء ذهنه حيا « التحول الى التسويات الائتمانية الذي وضع نظامنا النقدي على أساس سليم » ، ثم حدد عبارات خاصة تماما علاقة المالية بالصناعة المؤمة :

« ان النظام الائتماني لا يعنى نظاما دون دفع . على العكس . ان ايراد أى مشروع ، مثل نفقاته ، يجب أن يقيد ويحسب على أساس رموز نقدية ، ان النقود يجب ألا تنتقل من يد الى يد ، ولكن يجب تسجيلها ... ، فالحسابات يجب أن تبين أن المشروع ينفق كذا مليوناً ويسلم بضائعا بكذا مليون . فيفضل هذا الأسلوب في التسوية عن طريق مسك الدفاتر سنتمكن من الحكم على اذا ما كان المشروع ينمو أم يتخلف ، وماهى الأسباب ، وأين ممكن الضرر ، وما الذى ينبغى أن نعالجه » (٣) .

وفي مرحلة قالية من الاجراءات اعترف كرسنسكي نفسه بحذر بأن « الروبل قد يبقى كوحدة للحساب حتى عندما تختفى النقود تماما بشكل مادي » (٤) . ولكن أحدا لم يشرح كيف يمكن توفير « الرموز النقدية » لمسك دفاتر تسمح بقياس القيمة ، على أساس عملة تنهار بصورة حاسمة . وقد أثار فشل الروبل في القيام بوظيفته لا كجود وسيط متداول ، ولكن كوحدة ثابتة للحسابات ، الاتجاه التنظيري القوى نحو الغاء النقد كشرط للتحول الى الاقتصاد الاشتراكي .

ومن ثم فإن آجلا أو عاجلا ، وبصرف النظر عن فشل الروبل المقلقل في القيام بوظيفة الوسيط الفعال في التبادل ، لا بد أن تدفع عدم صلاحيته كوحدة للحساب الى البحث عن بديل . وليس هناك بالنسبة للماركسيين

(١) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٤١ I ص ٢٩٢ .

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٩ - ١٠ .

(٣) نفس المرجع ١٩١٩ ص ٥١ - ٥٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٨٤ .

شك في الاتجاه الذي سيسرون فيه ، وقد كتب خبير مالى فى نهاية
١٩١٩ :

« ان الحسابات تتطلب وحدة ثابتة أخرى ، وربما تكون هذه
الوحدة هى وحدة وقت العمل ، التى يمكن تحويلها فى المستقبل الى
وحدة عامة لحساب الطاقة الحية - الكالورى » (١) .

وفى يناير ١٩٢٠ واجه المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى
لعموم روسيا المشكلة أخيرا . فقد قبل الفكرة التى تعلن أنه « بالنظر
الى شدة عدم استقرار وحدة النقود ووحدة الحساب (الروبل) » ، من
المرغوب فيه انشاء وحدة جديدة للحسابات الاقتصادية ، « مع اتخاذ
وحدة العمل أساسا للقياس » (٢) . وأحيل هذا الاقتراح الى لجنة .
واستعانت هذه اللجنة بأفضل العقول المالية فى البلاد لمدة عدة أشهر ،
وصار تعبير « وحدة العمل » مألوفاً الى حد صار له اسم مختصر هو
« Tred » ان روبرت أوين كان قد أصدر « نقود العمل » فى منشأته
النموذجية ، كما بدا أن اتخاذ العمل مصدرا للقيمة فيه تحية للماركسية
السنية . وبدا أيضا انه يقوم على تفكير معقول تماما . وكان لارين قد
عرض المبدأ الذى يقوم عليه منذ ديسمبر ١٩١٩ :

« اليوم ، وقد صار لا بد من اعتبار الاقتصاد القومى كلا واحدا ،
اصبح مفهوم الربح والخسارة بلا معنى . فالسؤال الوحيد اليوم هو كم
عدد الأيام التى لا بد من انفاقها فى انتاج عدد من السلع فى فرع معين
من الانتاج » (٣) .

وفى قرار صدر فى يونية ١٩٢٠ تحدثت اللجنة التنفيذية المركزية
عن أهمية توسيع نطاق التسويات اللانقدية « بهدف الالغاء الكامل لنظام
النقود - وهو حل يتفق تماما مع المشاكل الأساسية للتنمية الاقتصادية
والصناعية للجمهورية السوفيتية » (٤) . ولكن ذلك لم يسهم بشئ فى
حل مشكلة ايجاد وحدة حساب بديلة عمليا ؛ واستمرت الحسابات

تسجل على أساس الروبل الهابط ، مهما كانت تقديراتها مزعجة ومضللة .
وفى ١٥ يناير ١٩٢٠ صدر مرسوم آخر من مجلس القوميسيرين بوجوب
اجراء كل التسويات بين مؤسسات الدولة ومشروعاتها والتعاونيات عن
طريق البنك الأهلى بطريقة القيد فى الدفاتر ، ويجب الا تنطوى على
انتقال العملة أو الصكوك أو الشيكات من مؤسسة الى أخرى (١) .
ولكن ذلك كان مجرد تكرار لما جاء فى المراسيم السابقة ، وما زال يسلم
ببقاء النقود كوحدة للحساب . ولم تقبل أى من الخطط المقترحة لاستبدال
النقود بوحدة أخرى الى ان جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة فادت الى
طرح المشروع كله مرة أخرى الى زوايا التأملات الاكاديمية (٢) .

(١) « Sbornik Zakonov 1921 » رقم ٦٧ - المادة ٥٠٢ .

(٢) لقد احتلت المناقشة حول هذا الموضوع مكانا ضخما من الكتابات الاقتصادية
فى ١٩٢٠ والشهور الاولى من ١٩٢١ . وقد التزمت وحدة أخرى منافسة هى « وحدة
الطاقة » . ودراسة المناقشات بالتفصيل قد تكون لها فائدة نظرية ، ولكنها لا تؤثر
فى التطورات التالية ، وقد تأثرت بمؤلفين للاقتصادى الالمانى أوتو نيوتراوت حظيا
بدراسة واسعة بين الكتاب السوفيت فى ذلك الوقت .

(١) « Dva Goda Dikt. Prolet. » ص ٥٨ .

(٢) أوردما ل . ن . بوروفسكى « فى مشكلات العملة وسياستها فى الاتحاد
السوفيتى » ص ٢٤ ، ولم ينشر مع مائثر من قرارات المؤتمر .

(٣) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٩٦ .

(٤) أوردما ل . ن . بوروفسكى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ - ٣٤ .

الفصل الثامن عشر

من شيوعية الحرب إلى السياسة الرأسمالية الجديدة

كانت الشهور الثمانية الأولى من الثورة قد فشلت في إتمام التحول من النظام البورجوازي إلى النظام الاشتراكي . وكان الانجاز الرئيسي حتى ذلك الوقت هو تعطيم قوة سادة الأرض الفيو داليين والبورجوازية أكثر منه وضع أسس اقتصاد المستقبل . ولم يكن أى من الإجراءات التي اتخذت في هذه الفترة متسما بطابع اشتراكي حقيقى - بله شيوعى - بالمعنى الماركسى . لقد أممت الأرض رسميا - وهو إجراء يدعو إليه كثيرون من البورجوازيين الراديكاليين ، ولكنها في الواقع قسمت في فلاحتها إلى عدد كبير من حيازات الفلاحين - وهو برنامج الثوريين الاجتماعيين الذي اعتبره الماركسيون دائما من اتجاهات البورجوازية الصغيرة . وفي الصناعة حدثت بداية بطيئة ومتردة إلى حد ما في سياسة التأميم ، ولكن ذلك تم كجزء من برنامج رأسمالية الدولة ، وكانت الدعوة لاتزال قائمة « للتصلم من الرأسماليين » . وفي التجارة والتوزيع لم يحدث شيء سوى توسيع نطاق احتكار الغلال الذي فرضته الحكومة المؤقتة . وفي المالية أممت البنوك - وهذا الإجراء أيضا متفق تماما مع الراديكالية البورجوازية - ولكن في المجالات الأخرى لا يكاد يوجد أثر للخروج على الإجراءات الرأسمالية . وقد أكد لنين أكثر من مرة في ذلك الوقت اعتدال السوفيت في نواياهم . وعندما اتخذت إجراءات حاسمة أكثر من ذلك كان السبب يرجع إلى عوامل أخرى . « ان التكتيكات التي استخدمتها طبقة الرأسماليين ادخلتنا قسرا في صراع يائس أرغنا على

تحطيم العلاقات القديمة الى مدى اوسع بكثير مما كنا ننويه اصلا (١) .
وقد روعيت وصايا اطروحة ابريل ١٩١٧ بصفة عامة :

« ليس تطبيق الاشتراكية كهدف مباشر ، ولكن مجرد الانتقال
فورا الى السيطرة بواسطة سوفيات مندوبى العمال على الانتاج الاجتماعى
وتوزيع الناتج » .

ولخص لينين الموقف فى مايو ١٩١٨ ، معلقا على تغيير الاسم الى
« جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفيتية » :

« ان التعبير (الجمهورية الاشتراكية السوفيتية) يشير الى نية السلطه
السوفيتية فى تحقيق "الانتقال الى الاشتراكية" وليس الى الاوضاع
الاقتصادية الجديدة باعتبارها اشتراكية فعلا » (٢) .

وبذلك ترك أمر الاندفاع فى تطبيق السياسات الاقتصادية
الاشتراكية الى الفترة التالية ، وقد طبقت تحت ضغط قاسر لحرب اهلية
يائسة . وكان ما عرف باسم « شيوعية الحرب » ، كما قال مؤرخها المعاصر
الرئيسى : « تجربة فى الخطوات الأولى من الانتقال الى الاشتراكية » (٣) .
وكانت الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٠ فترة اختبار للنظام الجديد من جميع
الجوانب ؛ وفى حين انه انتصر بسهولة واضحة على أعداء برنامجهم
الوحيد هو إعادة النظام القديم ، أبرزت مقتضيات الحرب الأهلية المعضلة
الأساسية التى تواجهه . فالتخلف الاقتصادى لروسيا مهد السبيل
للاتنصار السياسى للثوريين ، حيث لم يعارضهم سوى بقايا الفيودالية
البالية ورأسمالية متخلفة ولا خبرة لديها . ولكن نفس هذه الحقيقة
جعلت العمل بعد ذلك من أجل البناء الاشتراكى عسيرا للغاية ، حيث
انهم كانوا مطالبين ببناء نظام اشتراكى جديد بدون الاسس الديمقراطية
والرأسمالية الراسخة التى كانت النظرية الماركسية قد اعتبرتتها
ضرورية . وفرضت هذه الظروف الخاصة ، كما أدرك لينين تماما ، شيئا
من البطء والحرص فى تناول المهام الايجابية للاشتراكية . فبالمصطلحات
النظرية ، كان من الضرورى استكمال الثورة البورجوازية قبل التقدم
نحو الثورة الاشتراكية ؛ وكان التردد الذى راود عقول زعماء الحزب ،
بما فيهم لينين ، فيما يتصل باللحظة المحددة للانتقال انعكاسا لهذا

الحرج الحلقى . وقضت الحرب الأهلية على كل تردد بدفع النظام قسرا
فى الطريق الاشتراكى بسرعة خطرته . ولكن شيوعية الحرب فى
روسيا كانت تنسم الى حد كبير بالطابع المصطنع الذى اتمس به ماسمى
أحيانا « اشتراكية الحرب » فى ألمانيا (١) . لقد كانت نتاج طوارئ
خاصة ، وينقصها الأساس الاجتماعى والاقتصادى الراسخ بدرجة كافية
لضمان بقائها كاملة (حتى اذا بقيت بعض آثارها عندما تنتهى
حالة الطوارئ) .

وقد بت الانتصار فى الحرب الأهلية والقضاء على رانجل فى نوفمبر
١٩٢٠ ، وما تلاه من زوال حدة التوتر ، فى مصير شيوعية الحرب . فما
دامت الحرب مستمرة كان لا مفر من اتباع سياسة من اليد الى الفم ؛
وفرض انتهاء الحرب إعادة النظر فى هذه السياسة على ضوء اعتبارات
أبعد مدى . وكان ذلك ينطبق بصفة خاصة على الاستيلاء على الغلال ،
وهى سياسة كان أصل وجودها هو الضرورة المستمرة لمواجهة الطوارئ .
يوما بيوم حتى على حساب اعتبارات المستقبل . وكان العامل الحاسم
هو موقف الفلاحين ، الذين كان المصدر الأساسى لولائهم للنظام البلشفى
وخضوعهم المتذمر لعمليات الاستيلاء هو خوفهم من عودة « البيض » ، وفقد
أراضيهم . وبمجرد أن زال هذا الخوف نهائيا صار الطريق مفتوحا لحياء
التذمرات المألوفة من الاجراءات القاسية التى لم يعد لها ما يبررها الآن .
وزادت انتفاضات التذمر بين الفلاحين ، التى كانت قد بدأت مع تسريح
الجنود فى سبتمبر ١٩٢٠ (٢) ، مدى وعنقا طوال الشتاء ، حتى اعترف
لينين فى مارس ١٩٢١ بأن « عشرات ومئات الألوف من الجنود المسرحين »
كانوا يتحولون الى عصابات (٣) . وكانت هذه الاخلاطات بالنظام هى
الحلفية والمقدمة لتمرد كرونستات فى مارس ١٩٢١ - أول تمرد داخلى
منظم ضد النظام السوفيتى منذ صيف ١٩١٨ . فكان لمطالب الفلاحين
مكان مهم فى القرار الأول لجمعية المتمردين فى الفرقة البحرية : « منح
حق التصرف الكامل للفلاح على كل الأرض » . وكذلك حق ملكية الماشية ،
التى يجب أن يحتفظ بها ويتصرف فيها طبقا لموارده الخاصة ، أى دون

(١) انظر ل . كريسمان ، فى المرجع السابق ص ٦٩ ، فى هذه القابلة بين
الثنين .

(٢) انظر ص ١٦٧ - ١٧٠ من هذا المجلد .

(٣) لينين « دراسات » XXVI ص ٢٠٤ .

(١) لينين « دراسات » XXVII ص ٦٢ - ٦٤ .

(٢) لينين « دراسات » XXII ص ٥١٣ .

(٣) ل . كريسمان ، المرجع السابق ، ١٩٢٤ ص ٧٥ .

استخدام عمل مأجور ، و « السماح بالانتاج الصغير الحر بواسطة العمل الفردي » (١) .

وصارت النتائج الاقتصادية لشيوعية الحرب التي كشفت هذه الأحداث عن افلاسها ، حلقة مفرغة لا تتيح نقطة بدء للتحليل . فالانهيار الكارثي للانتاج الصناعي ، الذي يرجع بعض السبب فيه الى دمار المصانع وبعضه لانعدام التنظيم بين العمال ، وبعضه كذلك الى النظام المعقد في الادارة المركزية الذي كانت تمثله « اللجان الرئيسية » ، أعقبه انهيار كامل تقريبا لتوزيع السلع بأسعار محددة بواسطة الدولة أو بأجهزة تعتمد على الدولة ، وأدى ذلك الى زيادة سريعة في التجارة الخاصة غير المشروعة بأسعار خيالية وتضخم بلا حدود للعملة ؛ وأدى ذلك بدوره الى رفض الفلاح ، في مواجهة مجاعة في البضائع وعملة بلا قيمة ، تسليم المقادير الضرورية من الغلال للمدن ، بحيث بدأ السكان ينصرفون بصورة متزايدة عن المراكز الصناعية ، واقترب الانتاج الصناعي أكثر من التوقف الكامل . وكان العلاج ، الذي يعرفه التاريخ باسم السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy (NEP (٢) أيضا مجموعة من الاجراءات التي لم يتم تصورها مرة واحدة ، بل تسلسلت تدريجيا واحدا وراء الآخر . وقد بدأت بالهجوم على أكثر النقاط خطرا ، كسياسة زراعية لزيادة مقادير الطعام بعرض حوافز جديدة للفلاحين ؛ وتطورت الى سياسة تجارية لتشجيع التجارة والتبادل ، متضمنة سياسة مالية تقوم على نقد ثابت ؛ وفي النهاية وصلت الى أعماق الشر ، فصارت سياسة صناعية لتحقيق

(١) « Izvestiya Revolyutsionnogo — Konstadta » رقم ١ في ٢ مارس ١٩٢١ ، بيد ان القول السائد بأن السياسة الاقتصادية الجديدة اثبتت من تمرد كرونستات غير صحيح ، فقرار هذه السياسة كان قد قدم للجنة المركزية للحزب في ٢٤ فبراير ١٩٢١ ، قبل التمرد بخمسة أيام . (انظر ص ٢٨١ من هذا المجلد) .
(٢) يبدو ان عبارة « السياسة الاقتصادية الجديدة » استعمل لأول مرة ، بدون اعتباره اسم علم ، في قرار من اجتماع الحرب في مايو ١٩٢١ ، ولكنها لم تكن قد شاعت بعد . وظهرت بين قوسين (كاسم علم) في مقال لنين الذي نشر في براند في ١٤ أكتوبر ١٩٢١ ، تمهيدا للبيد الرابع للثورة ، (« دراسات » XXVII ص ٣٠) . وفي قرار أصدره اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢١ أصر الى « ما يطلق عليه السياسة الاقتصادية الجديدة » « VKP (B) » Rezol. ١٩٢١ - I ص ١١ . وظهر الاختصار NEP في مارس ١٩٢٢ في مذكرات لنين التي أعدها لتقريره الى المؤتمر الحادي عشر للحزب ، وفي فقرة من التقرير نفسه (« دراسات » XXVII ص ٢٠٧ و ٢٤١) ، ولكن التعبير كله ظل يستخدم في التقرير وفي قرارات المؤتمر . وفيما بعد صار الاختصار - NEP يستخدم في كل مكان .

تلك الزيادة في الانتاج الصناعي التي تعتبر شرطا لبناء النظام الاشتراكي . والسمة الجوهرية في السياسة الاقتصادية الجديدة هي أنها كانت نفايا أو قلبا لسياسات شيوعية الحرب . وقبل الجميع ، بعد ان انقضت دهشة الصدمة الأولى ، السياسة الاقتصادية الجديدة كضرورة . ولكن البعض قبلها بترحاب ، وقبلها آخرون بضمير غير مستريح ؛ وكان تبرير السياسة الاقتصادية الجديدة موضع مناقشات طويلة ومسبهة وجعت الى بدايات النظام وتضمنت اشارات الى الجدالات الاقتصادية في المستقبل . وكانت شيوعية الحرب مؤلفة من عنصرين كبيرين - فمن ناحية ، كان هناك تركيز للسلطة والقوة الاقتصادية ، بما في ذلك السيطرة المركزية على الصناعة وادارتها مركزيا ، واحلال الوحدات الكبيرة محل الوحدات الصغيرة في الانتاج وقدر من التخطيط الموحد ؛ ومن ناحية أخرى كان هناك تركيز للسلطة والقوة الاقتصادية ، بما في ذلك السيطرة التوزيع بالبطاقات وتوزيع السلع والخدمات الأساسية مجانا أو بأسعار اسمية ، والدفع عينا ، والانتاج للاستعمال المباشر وليس لسوق افتراضية . بيد أنه يمكن وضع خط فاصل مميز الى حد كبير بين هذين العنصرين . فبرغم ان عمليات التركيز والمركزية ازدهرت بدرجة فائقة في ظل المقتضيات التي فرضتها شيوعية الحرب - فانها كانت استمرارا لعمليات بدأت فعلا ابان الفترة الأولى للثورة . وكان لنين منذ امد طويل قد أصر على أن الاشتراكية هي الخطوة المنطقية الثانية للرأسمالية (١) ، وان صور التنظيم المتأصلة في الأولى لا غنى عنها للثانية . ففي هذا المجال كانت شيوعية الحرب تبني على أساس ما حدث من قبل ، واجتاز كثير من انجازاتها الاختيار ؛ ولم تتعرض سياساتها فيما بعد للنقد والقلب الا في تفاصيل تطبيقاتها وفي اتساع مداها . اما العنصر الثاني في شيوعية الحرب ، وهو احلال الاقتصاد الطبيعي ، محل اقتصاد السوق ، فلم يكن له مثل هذا الاساس . وكان أبعد ما يكون عن النمو المنطقي من سياسات الفترة الأولى ، بل انه كان بمثابة نبذ لهذه السياسات: لقد كان قفزة بلا استعداد في خضم المجهول . وقد نبذت السياسة الاقتصادية تماما هذه الجوانب من شيوعية الحرب ، وكانت هذه الجوانب بالذات هي التي حطت من قدر شيوعية الحرب في نظر نقادها أكثر من غيرها .

وكان هناك فيصل آخر بين العنصرين الرئيسيين اللذين تألفت

(١) انظر ص ٩١ - ٩٢ من هذا المجلد .

منهما شيوعية الحرب . كانت سياسات التركيز والمركزية تطبق على الصناعة وحدها تقريبا (وقد بذلت محاولات لتطبيقها في الزراعة وفشلت) وكان المجال الصناعي هو مصدر التأييد الاجتماعي الرئيسى للثورة ، والمجال الذى ظهرت فيه بعض بوادر الرأسمالية النامية . وقد انبثقت سياسات الهرب من النقد واحلال الاقتصاد « الطبيعى » من عدم القدرة على حل مشاكل زراعة الفلاحين المتخلفة التى يشتغل بها حوالى ٨٠ فى المائة من مجموع السكان : لقد كانت تعبر عن الصعوبة الاساسية فى محاولة الجمع بين الثورة ضد الفئودالية بواسطة فلاحين تحدوهم تطلعات البوجوارية الصغيرة والثورة ضد البورجوازية وضد الرأسمالية بواسطة بروتاريات المصانع . وعن الصراع بين المدينة والريف الذى تنطوى عليه هذه المحاولة . كانت هذه هى مصادر عدم الاتساق التى أدت مع الوقت الى التمرد على شيوعية الحرب وتدميرها .

وتفسر الاختلافات التى توجد داخل مجموعة السياسات التى تعرف فى مجموعها باسم شيوعية الحرب الاتجاهات المتباينة فى تفسير هذه السياسات داخل الحزب .

فقد ذهبت أحد المدارس الفكرية الى أنها النمو المنطقى لسياسات الفترة السابقة ، سلسلة من الخطوات الصحيحة من ناحية المبدأ وان كان قد حدث تعجل لامبرر له فى تطبيقها نتيجة للحرب الأهلية ؛ فالخطأ المتأصل فى شيوعية الحرب مسألة درجة وتوقيت ولا يتعلق بالجوهر . وكانت هذه هى وجهة نظر اولئك الذين أشادوا حتى بأقصى اجراءات شيوعية الحرب تطرفا باعتبارها انتصارات للمبادئ الاشتراكية . وتقول المدرسة الفكرية الأخرى ، كانت شيوعية الحرب قلبا مسرحيا ومندفع لسياسات الفترة الاولى للنظام ، وقفرة فى تجارب طوبائية غير معروفة النتائج ولا تبررها الظروف الموضوعية مطلقا . فلم تكن شيوعية الحرب ، فى وجهة النظر هذه ، تقدما على طريق الاشتراكية ، بل استجابة قهرية لطوارئ الحرب الأهلية .

ولم يكن هذا الفصيل بين المدرستين ثابتا أو جامدا . وقد اتجهت وجهة النظر الأولى الى الارتباط فى الأذهان بموقف المعارضة اليسارية السابقة ، والمعارضة العمالية التى تألفت مؤخرا ، التى هاجمت الضغوط المتزايدة على البرولتاريا وأكدت الاهمية الكبرى للصناعة فى الاقتصاد الثورى ؛ وكانت تحظى ببعض التأييد من بوخارين الذى كان قد تناول شيوعية الحرب ، فى كتابه « اقتصاديات فترة الانتقال » ،

باعتبارها عملية تحول تتفق مع الظروف الروسية الخاصة من الرأسمالية الى الاشتراكية . وكانت وجهة النظر الأخرى هى وجهة نظر زعماء الحزب الرئيسيين الآخرين ، بما فيهم لينين وتروتسكى ، الذى كان قد قنع بضرورة منح وزن أكبر لرغبات الفلاحين ومصالحهم . ولكن لينين لم يكن متسقا تماما فى تشخيصه للقوى الدافعة وراء شيوعية الحرب . ففى أحد الخطابين اللذين قدم بها « السياسة الاقتصادية الجديدة » الى المؤتمر العاشر للحزب عزا شيوعية الحرب الى « الحالمين » الذين افترضوا امكان تحويل « القاعدة الاقتصادية » للنظام السوفيتى فى ثلاث سنوات ؛ وفى الآخر وصف شيوعية الحرب بأنها « لم تفرضها الحاجات الاقتصادية ، بل فرضتها حاجات الحرب واعتباراتها وظروفها » (١) . وعندما قبلت ، فى جو الأزمة السائدة فى مارس ١٩٢١ ، السياسة الاقتصادية الجديدة بالاجماع بدلا من سياسات شيوعية الحرب المتطرفة ، وحظيت بالترحيب بوصفها حلا ضروريا ، طرحت هذه الاختلافات مؤقتا ، ولكنها لم تنته تماما .

ففى حدود ما اعتبرت شيوعية الحرب انحرافا أملت ضرورات الحرب وليست الضرورة الاقتصادية وفرضته مقتضيات الحرب الأهلية لا مقتضيات الاشتراكية ، كانت السياسة الاقتصادية الجديدة رجوعا عن موقف منحرف ، وان كان مفروضا ، وعودة الى الطريق المأمون الذى كان متبعا قبل يونية ١٩١٨ . وفى حدود ما اعتبرت شيوعية الحرب خطوة مندفعه وتطرفا فى الحماسة نحو مستويات أعلى من الاشتراكية ، وان كانت غير ناضجة ، ولكنها طيبة ، كانت السياسة الاقتصادية رجوعا مؤقتا عن مراكز ثبت استحالة الاحتفاظ بها فى ذلك الوقت ، ولكن يجب العمل على استعادتها بأسرع ما يمكن . وكانت الحجة الخلفية لوجهة النظر الأولى هى الضرورة العملية لادخال اقتصاد الفلاحين المتخلف وعقلية الفلاحين فى الحسبان ؛ وكانت الحجة الخلفية لوجهة النظر الثانية هى

(١) لينين « دراسات » XXVII ص ٢٢٩ - ٢٥٢ . ان ما يمكن ان نسميه حكما رسميا نهائيا ظهر فى « Voennyi Kommunizm » (١٩٢٨) ص ٣٧٤ : « انه من الخطأ الكبير الا نرى وراء هذه الطوبائية الاقتصادية التى تمثلها شيوعية الحرب بمحاولتها تحقيق اقتصاد بلا سوق فورا ، حقيقة ان الفلسفة الاقتصادية لفترة شيوعية الحرب فرضتها أساسا مقتضيات الصراع المرير من أجل النصر ... فالضمون التاريخى لشيوعية الحرب هو ضرورة الاستيلاء على قاعدة اقتصادية بالاعتماد على القوة العسكرية والسياسية . ولكنه من الخطأ أيضا ان نرى فى شيوعية الحرب مجرد اجراءات تبثية فرضتها ظروف الحرب . ففى العمل من أجل توجيه الاقتصاد كله الى حاجات الحرب الأهلية ، وفى بناء نظام متسق لشيوعية الحرب ، كانت الطبقة العاملة فى نفس الوقت تضع اسس التعمير الاشتراكى التالى . »

الحاجة الى بناء الصناعة وعدم زيادة موقف العمال الصناعيين سوءاً ،
وهم الحصن الرئيسي للثورة .

وقد تركت وجهتا النظر كلتاهما أثرهما في خطابات وكتابات لنين
كما في اتجاهات السياسة الاقتصادية الجديدة . فقد دافع عن وجهة
النظر الأولى بقوة في كتيب بعنوان « في ضريبة الطعام » مغزى السياسة
الجديدة وشروطها) ، نشره لينين في أوائل ابريل ١٩٢١ . وفي هذا
الكتيب نبذ نفعة الاعتذار التي كثيرا ما تسربت الى عرضه للسياسة
الاقتصادية الجديدة في المؤتمر العاشر للحزب ، ووصف هذه السياسة
بجراً بأنها استئناف للخط الصحيح الذي كان قد وضعه هو نفسه في
ربيع ١٩١٨ ولم تقطعه سوى الحرب الاهلية . وقد بدأت بعبارة طويلة
نقلا عن مؤلفه السابق « في الطفولة اليسارية وروح البورجوازية
الصغيرة » الذي هاجم فيه المعارضة اليسارية في مايو ١٩١٨ . وكرر ما
قاله من ان في الاقتصاد الروسي المتخلف تعتبر رأسمالية الدولة (وكانت
السياسة الاقتصادية الجديدة كما صيغت في مارس ١٩٢١ تمثل اعترافا
بالرأسمالية على النطاق الصغير في الريف تحت سيطرة الدولة) تقدما
على الطريق المستقيم للاشتراكية .

« ان ضريبة الطعام صورة من صور الانتقال من شيوعية الحرب
الغربية التي أملت الحاجة القصوى والتدمير والحرب الى التبادل الاشتراكي
الصحيح للسلع . وهذا الأخير صورة من صور الانتقال من الاشتراكية ،
بما ينطوي عليه الموقف من سمات خاصة سببها الأغلبية الساحقة بين
السكان من صغار الفلاحين ، الى الشيوعية » (١) .

ان اعادة الحرية للتجارة كانت بمثابة عودة الى الرأسمالية . ولكنه
اعاد الآن ما كان قد قاله في ١٩١٨ مع التأكيد عليه : « هناك الكثير مما
يمكن ، ويجب ، تعلمه من الرأسماليين » (٢) وينطوي ذلك على الايحاء بأن
ثمة فترة طويلة نسبيا ستمر قبل أن يتم الانتقال الى الاشتراكية بنجاح .
وفي الاجتماع الذي عقد للحزب في مايو ١٩٢١ لشرح الطريق الجديد
لعمال الحزب أصر لينين على أن السياسة الاقتصادية الجديدة ستطبق
« بصورة جدية ولمدة طويلة » ، ووصفها القرار الذي أصدره الاجتماع
بأنها « قد تقررت لفترة طويلة تقاس بالسنين » (٣) . ومن الناحية

(١) لينين « دواست » XXVI ص ٢٢٢ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٤١ .

(٣) لينين « دواست » XXVI ص ٤٠٨ .

الأخرى أشار لنين اليها ، في نفس المناسبة ، بأنها « تراجع » : وبعد
ذلك بشهور قليلة قال عنها أنها « هزيمة وتراجع - استعدادا لهجوم
جديد » (١) ؛ وبدأ ان مثل هذه الأوصاف تشجع وجهة النظر التي تعتبر
السياسة الاقتصادية الجديدة شراً مؤقتاً يجب التغلب عليه بأسرع ما يمكن
ونقطة سوداء يجب ازالتها من صفحات الحزب . وفي نهاية ١٩٢١ كان
لينين لا يزال يتحدث عن الحاجة الى تراجع جديد (٢) . وفي فبراير ١٩٢٢
أعلن فجأة ان « هذا التراجع ، بمعنى ما تقدمه للرأسمالية من تنازلات ،
قد انتهى » ؛ وأعلن ذلك مرة أخرى بصورة رسمية أكثر للمؤتمر الحادي
عشر للحزب بعد ذلك بشهر ، حيث ذكر أن هذا الرأي حظي بموافقة
اللجنة المركزية (٣) . ولكن هذا الاعلان لم يكن له أثر مباشر فوري على
السياسة ، وربما أمكن فهمه بصورة أفضل اما كمحاولة لدعم الروح
المعنوية داخل الحزب أو كبيان موجه الى العالم كله بأن روسيا السوفيتية
لن تذهب الى الاجتماع الدولي الوشيك في جنوا وهي مستعدة .

وكان هذا التردد وعدم الاتساق في موقف الحزب ولنين نفسه
تجاه السياسة الاقتصادية الجديدة يعكس الازدواج المتأصل في الهدف
الذي يكمن خلفها - الحاجة الى خلق اقتصاد عامل عن طريق الاتفاق مع
الفلاحين بأى ثمن ، والرغبة في اتمام الانتقال الى النظام الاشتراكي الذي
طال تأخره ، والذي لا يمكن تحقيقه الا عن طريق التغيير الجذري في اقتصاد
الفلاحين . لقد كان هذا الوضع يجسد المشكلة الأساسية التي ظلت تقف
في مواجهة الثورة البلشفية منذ البداية - مشكلة بناء النظام الاشتراكي في
بلد لم يمر بمرحلة الديمقراطية البورجوازية والرأسمالية البورجوازية .
وعندما قدم لينين السياسة الاقتصادية الجديدة الى المؤتمر العاشر للحزب
عاد الى شرطي الانتقال الى الاشتراكية اللذين كان قد ذكرهما منذ سنوات
في ١٩٠٥ (٤) . نقد قال انه لا يمكن القيسام « بالانتقال الفوري الى
الاشتراكية » الا « في البلاد ذات الرأسمالية النامية » . وفي روسيا كان

(١) نفس المرجع ص ٤٠٨ و XXVII ص ٢٥ . وفي فقرة أخرى قان شيوعية
الحزب بمحاولات اليابان الأولى للاستيلاء على بورت آرتور والهجوم العاطف - خطا كبير
الكلفة ولكن لا بد منه لاكتشاف التكتيك الصحيح للتقدم غير المباشر وتطبيقه (نفس
المرجع XXVII ص ٥٨ - ٥٩) .

(٢) نفس المرجع ص ٧٠ .

(٣) نفس المرجع ص ١٧٥ ، ٢٢٨ .

(٤) انظر المجلد الاول ص ٥٤ - ٥٥ .

لا يزال هناك « أقلية من العمال في الصناعة وأغلبية ضخمة من صغار الفلاحين » . واستطرد لينين :

« ان الثورة الاجتماعية في مثل هذا البلد لا يمكن ان تنجح نهائيا الا بشرطين . أولا بشرط أن تؤيدها في اللحظة المناسبة ثورة اشتراكية في بلد أو عدد من البلاد الرئيسية . وكما تعلمون لقد بذلنا جهدا كبيرا جدا ، بالمقارنة بما بذل من قبل ، لتحقيق هذا الشرط ، ولكن أقل مما يتطلبه تحقيقه واقعا بكثير » .

« والشرط الثاني هو التفاهم على حل وسط بين البرولتاريا ، التي تضع دكتاتوريتها موضع التنفيذ أو تملك سلطة الدولة في يدها ، وأغلبية السكان الفلاحين » (١) .

ولكن لا في ذلك الوقت ولا بعد ذلك ناقش لينين العلاقة بين الشرطين أو لمج الى امكان الاستغناء عن أحدهما . ولكن تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ، الذي جاء في لحظة تحطمت فيها آمال صيف ١٩٢٠ الكبار واهتز الايمان في حدوث ثورة اشتراكية عالمية أكثر من أى وقت مضى منذ ١٩١٧ ، بدا انه ينطوى بالضرورة على نوع من زيادة التأكيد على الشرط الثاني . فبسبب تأخر الثورة العالمية وفشل برولتاريا غرب أوروبا في أن تخف لنجدة الثورة الروسية كانت الثورة الروسية لا تزال تحت رحمة الفلاحين ، وصارت السياسة الاقتصادية الجديدة ضرورة . وقد قال لينين في المؤتمر العاشر « لا ينقذ الثورة الاشتراكية في روسيا الى أن تقوم الثورة في البلاد الأخرى الا الاتفاق مع الفلاحين » . ان جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة كان المحافظة على بقاء حلقة الصلة بين الفلاحين والبرولتاريا - تلك الحلقة التي كسبت بواسطتها الحرب الأهلية .

وقال لينين في اجتماع الحزب الذي عقد في مايو ١٩٢١ .

« ان البرولتاريا هي قائدة الفلاحين ، ولكن هذه الطبقة لا يمكن طردها كما طردنا أصحاب الاراضى والراسماليين وقضينا عليهم . فلا بد من تحويلها بمجهود كبير والوان شديدة من الحرمان » (٢) .

وبعد ذلك بشهرين عرض نفس وجهة النظر هذه في اطار دولي امام المؤتمر الثالث للكونغرس . ان كل البلاد الرأسمالية تقريبا لديها

الى جانب طبقة المستغلين ، منتجيهما الصغار ومزارعيها الصغار ؛ وفي روسيا يؤلف هؤلاء المنتجين الاغلبية العظمى . « والمشكلة الرئيسية امام الثورة الآن هي الصراع ضد هاتين الطبقتين » . ولا سبيل الى استخدام هاتين الطبقتين : فالامر يتطلب اساليب أخرى . وتتضمن السياسة الاقتصادية الجديدة هذه الاساليب الأخرى ، فالمبدأ الذي تقوم عليه هو المحافظة على التحالف بين البرولتاريا والفلاحين لكي تحتفظ البرولتاريا بالقيادة وبقوة الدولة . وكان مركز الفلاحين المزدوج ، فقد كانوا في نفس الوقت حليفا ضروريا وهدفا لصراع موجه اليهم ، مصدر كثير من المشاكل في المستقبل . وأضاف لينين بعد أن فكر برهة « وأيا كان الامر فان التجربة التي نقوم بها ستكون مفيدة للثورة البرولتارية في المستقبل » (١) . وفي المؤتمر الحادى عشر للحزب في مارس ١٩٢٢ كان لينين لا يزال يردد نفس القول : « ان السياسة الاقتصادية الجديدة مهمة لنا قبل أى شيء آخر كاختبار لواقعة اننا ننشئ حقيقة حلقة صلة مع اقتصاد الفلاحين » (٢) . ولكن كان للسياسة الاقتصادية الجديدة في الجديدة في هذا المجال دلالات غير معروفة بوضوح رغم أنها حيوية . ففيها جنوح متأصل للتحويل عن أول الشرطين الضروريين للانتقال الى الاشتراكية - شرط الثورة الاشتراكية العالمية - الذي ثبت أن القوة السوفيتية لا تستطيع تحقيقه ، والتركيز على الشرط الثاني - اجتذاب الفلاحين - الذي بدا تحقيقه متوقفا على قوة السياسة ومهارتها فقط . وبعد ذلك بثلاثة أعوام ، عندما ثبت بوضوح أكثر عدم امكان تحقيق الشرط الأول ، اعتبر اصرار لينين على السياسة الاقتصادية الجديدة باعتبارها الطريق الصحيح الى الاشتراكية ، استباقا لمذهب « الاشتراكية في بلد واحد » .

(١) نفس أراجع ص ٤٥٥ ، ٤٦٠ .

(٢) نفس المرجع XXVI ص ٢٢٨ ، وبعد ذلك بدقائق اضاف انهم لم « ينشئوا بعد » هذه « الحلقة مع اقتصاد الفلاحين » . (نفس المرجع ص ٢٢٩) .

(١) لينين « دراسات » XXVI ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) لينين « دراسات » XXVI ص ٤٠٠ .

السياسة الاقتصادية الجديدة الخطوات الأولى

(١) في الزراعة :

لم يكن الاجراء الأول والرئيسى فى السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو احلال الضريبة العينية محل الاستيلاء على الفائض ، شيئا جديدا . فقد طبقت الضريبة العينية لأول مرة فى خريف ١٩١٨ ، ولكن الاستيلاء استمر وعدل عن الضريبة (١) . وكان تروتسكى قد اقترح فى فبراير ١٩٢٠ ، قبل المؤتمر التاسع للحزب وفى لحظة بدت فيها الحرب الأهلية فى طريقها الى الانتهاء ، على المكتب السياسى استبدال الاستيلاء على الفائض بضريبة عينية بنسبة الانتاج ، ووضع تبادل السلع مع الفلاحين على أساس فردى بدلا من الأساس الجماعى . ولكن لنين عارضه ، ولم يحصل الا على ٤ أصوات من ١٥ (٢) . وظهرت مثل هذه المشروعات مرة أخرى بعد

(١) انظر ص ٢٤٩ من هذا المجلد .

(٢) اعاد تروتسكى ذكر هذه الوقائع فى المؤتمر العاشر للحزب ، دون أن يتصدى له أحد « Desvnyi Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ١٩١ . وقد طبع فيما بعد فى « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii » الجزء الرئيسى « من مذكرته الى المكتب السياسى فى فبراير ١٩٢٠ بعنوان « مسائل أساسية فى سياسة التكوين والزراعة » Novyi Kurs ١٩٢٤ ص ٥٧ - ٥٨) وأضاف أنها كتبت « تحت تأثير المزاج السائد فى الجيش والتجربة التى مر بها فى رحلته الى الأورال » (نفس المرجع ص ٥٢) .

هزيمة رانجل النهائية ، وأعلنها بعض المندوبين المناشقة والثوريين الاجتماعيين في المؤتمر العاشر لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ (١) . وحتى ذلك الوقت رفضت هذه المشروعات باعتبارها آراء غير مسموح بها وغير عملية وتنطوي على انحراف عن المبادئ البلشفية - عودة الى « التجارة الحرة » ورأسمالية البورجوازية الصغيرة . ولكن بعد عام تماما من تقديم تروتسكي لمشروعه الأول ، في ٨ فبراير ١٩٢١ ، حدثت مناقشة في المكتب السياسي دفعت لنين نفسه الى التقدم بمشروع مشابه بوضوح . ووضع لينين مشروعا مبدئيا قدمه الى لجنة من المكتب السياسي لصياغته ، وحدده على الأسس التالية .

١ - استجابة لرغبة الفلاحين من غير أعضاء الحزب في استبدال الاستيلاء (بمعنى أخذ الفائض) بضريبة من الغلال ،

٢ - ولتخفيض مستوى هذه الضريبة بالمقارنة بالكميات التي تم الاستيلاء عليها في العام الماضي ،

٣ - ولتأييد مبدأ الربط بين مستوى الضريبة والمجهود الذي بذله الزارع بهدف خفض النسبة المئوية للضريبة كلما زاد المجهود المبذول ،

٤ - وتوسيع نطاق حرية الزارع في استخدام فائضه بعد دفع الضريبة في التبادل الاقتصادي المحلي ، بشرط دفع الضريبة كاملة فورا .

وفي ١٧ و ٢٦ فبراير ظهرت مقالات موحى بها في برافدا تدعو الى التغيير المقترح وتفسره . وفي ٢٤ فبراير قدم مشروع مفصل ، وضع بواسطة اللجنة على أساس مذكرة لنين ، الى اللجنة المركزية للحزب . وبعد مناقشات أخرى وتعيين لجنة صياغة أخرى ، وافقت اللجنة على مشروع معدل في ٧ مارس ١٩٢١ . وفي اليوم التالي قدمه لنين ، وإن كان بحرص وليس كموضوع رئيسي ، في خطابه عن السياسة العامة في المؤتمر العاشر للحزب . وفي ١٥ مارس قدم لنين في خطاب آخر الاقتراح رسميا الى المؤتمر ، الذي وافق عليه بالإجماع ، وعين لجنة صياغة ثالثة لاعداد نص القانون ؛ وأعيد هذا النص الى المكتب السياسي الذي أدخل عليه تعديلات أخرى . وفي ٢٠ مارس نقل الموضوع لأول مرة من الحزب الى الجهاز الحكومي . وفي اليوم التالي وافقت اللجنة التنفيذية المركزية رسميا على

المرسوم في الصورة النهائية التي وافق عليها المكتب السياسي (١) . ولم تخف الصياغة الحريصة للمرسوم الطابع الثوري للتغيير . فقد فرضت ضريبة عينية تصاعدية بمعنى أنها تتدرج بحيث يكون عبؤها أقل على الفلاحين الفقراء والمتوسطين وعلى مزارع « عمال المدن » . والى هنا حوفظ على مبدأ أن تكون الضريبة متمشية مع القدرة والحاجة . ولكن ماجاء في مشروع لنين المبسثنى الأصل طبقى بمنع تخفيضات ضريبية للفلاحين الذين يزيدون المساحة المزروعة من الأرض أو يزيدون من انتاجية أرضهم ككل ، كما كانت التغييرات التي أدخلها المكتب السياسي بعد مؤتمر الحزب في المرسوم مقصودا بها كلها أن تحدد بشكل حاسم الطابع التجاري للسياسة الجديدة . فقد تقرر صراحة إلغاء المسئولية الجماعية ، التي كان مشروع المؤتمر لا يزال يتضمنها ، وصار الفلاح الفرد مسئولا عن دفع الضريبة التي تفرض عليه ، وأنشئ رصيد عام لتوفير السلع الاستهلاكية والأدوات الزراعية من أجل المبادلة بالفائض الذي يسلم طواعية بعد أداء الضريبة فقط ، وليس من أجل « أفقر قطاعات السكان » كما كان من قبل ، كما تأكدت حرية التجارة في الفائض « داخل حدود التبادل الاقتصادي المحلي » بإلغاء عبارة « عن طريق المنظمات التعاونية والأسواق » . وبعد أيام قليلة صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين يلغي ما تنطوي عليه عبارة « التبادل المحلي » من قيود بالتصريح « بحرية التجارة والبيع والشراء » وبإزالة القيود على نقل المواد الغذائية بالنقل البري والبحري

(١) توجد تفاصيل مآدار في الكتب السياسي ، ومعها نص المشروع - منقول من وثائق لم تنشر في محفوظات الحزب ، في (لنين « دراسات » XXVI ص ٦٥١ - ٦٥٣) . وقد دارت المناقشات في مؤتمر الحزب في جلسة واحدة قبل نهاية المؤتمر بيوم واحد ، وكان ١٤٠ مندوبا قد ذهبوا الى كرونستات ورجع آخرون الى مقارهم . وقد شغل خطابا لنين في تقديم المشروع وفي الختام حوالي نصف الجلسة . وقد تكلم بعد لنين تسيروبا قوميسير التموين ، الذي اتفق مع لنين من ناحية المبدأ ولكنه عبر عن عدم موافقته على درجة الحرية التي تمنح للتعاونيات (انظر ص ٢٣٧ من هذا المجلد) . وكانت بقية المناقشة محصورة بين ستة أعضاء اختارهم المكتب الرئاسي ، وسمح لكل منهم بعشر دقائق ، ولم يتصدى أي من هؤلاء المتحدثين للاقتراح من ناحية المبدأ ، وإن كان بعضهم قد نقده في التفاصيل ، ومن الواضح ان الموضوع كان قد طغى عليه نمرد كرونستات والجدالات المثيرة التي دارت حول وحدة الحزب وحول النقابات التي شغلت الاهتمام الرئيسي للمؤتمر ، ولم يتبين معظم المندوبين أهميته الكاملة إلا مع الوقت ، ويوجد النص الذي وافق عليه مؤتمر الحزب في ١٥ مارس ١٩٢١ (« VKP (B) » Rezol. » I (١٩٢١) ص ٣٨٨ - ٣٨٩) ، كما يوجد المرسوم كما نشر في « Izvestiya » في ٣١ مارس ٢٣ في « Sbornik Zakonov 1921 » رقم ٢٦ - المادة ١٤٧ .

(١) انظر ص ١٧٠ - ١٧١ من هذا المجلد .

والسكك الحديدية (١) . وفى مايو ١٩٢١ أعلن اجتماع للحزب أن السياسة الاقتصادية الجديدة قررت لمدة طويلة « تقاس بالسنوات » ، وأن « محررها الأساسى » هو تبادل السلع (٢) .

ولم يتطلب تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة انشاء مؤسسات جديدة بقدر ما يتطلب تحويل المؤسسات القائمة من أجهزة للأكراه الى أدوات للسياسة الجديدة بتشجيع المبادرة الفردية بين الفلاحين .

وبذلت محاولة أولى مع « لجان البذر » التى أنشئت بمقتضى قرار المؤتمر الثامن لسوفيات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ (٣) . فقد صدر مرسوم مشترك من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين فى ٢٦ مايو ١٩٢١ يعلن أن وظائف هذه اللجان كما حددت حتى ذلك الوقت « ضيقة أكثر مما ينبغى » وأن مجال نشاطها يجب أن يتسع « لمصلحة تنمية زراعة الفلاحين المستقلة » ، فبالإضافة الى زيادة مساحة الأرض المزروعة ينبغى أن تهتم بتحسين أساليب الزراعة ومساعدة الصناعات الريفية وتشجيع التبادل للسلع وتنمية التعاونيات (٤) . وبعد ذلك بشهر صدر مرسوم آخر صاغه لنين نفسه وضع نظام لجان القرى ، عن طريق مراحل متوسطة من « المؤتمرات الاقتصادية فى المراكز والأقاليم » (وهو أمر ينطوى على العودة الى فكرة « السوفيات ») ، تحت سلطة مجلس العمل والدفاع (٥) . ولكن هذا البناء المحكم لم يتحقق قط ولم يكن له أثر فى التطورات التالية . فقد كانت السيطرة المركزية تفوح منها رائحة شيوعية الحرب بحيث لا تتفق مع روح السياسة الاقتصادية الجديدة ، التى كانت تنطوى على تحديد علاقة الدولة بالفلاح بحيث تقتصر على وظيفة جباية الضرائب .

(١) المرجع السابق رقم ٢٦ المادة ١٤٩ .

(٢) « VKP (B) v Revol. » (١٩٤١) I ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، وفيما يتصل بتوسيع نطاق التجارة فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة انظر ص ٢٣٢ - ٢٣٣ من هذا المجلد

(٣) انظر ص ١٧١ - ١٧٢ من هذا المجلد

(٤) « Sobranie Uzakononii 1921 » رقم ٢٧ ، المادة ٣٦٤ .

(٥) نفس المرجع ، رقم ٤٤ ، المادة ٢٢٣ ، ويوجد مشروع لنين الاصلى الذى صاغه فى ٢١ مايو ١٩٢١ فى « دراسات » ٣٦٤ - ٣٨١ ، ويضمن ملخصا لنطاق السياسة الاقتصادية الجديدة كما تصورهما لنين فى ذلك الوقت .

وكان المفهوم الاصلى للسياسة الاقتصادية الجديدة - انه يمكن زيادة الانتاج الزراعى بضمان الحرية للفلاح فى التصرف فى فائضه وتأمينه على شغله للأرض - صحيحا . ولكن تطبيقه وتنميته كانا يتطلبان وقتا . وقد جاء قرار مارس ١٩٢١ ، انذى اتخذ على عجلة واستجابة لحالة طوارئ خطيرة ، متأخرة بحيث لم يساعد فى تخفيف كارثة طبيعية كبرى . وكانت التقديرات المبدئية قد قامت على أساس منتجات العام السابق التى تتسم بالحرص بوضوح . فقد صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين فى ٢٨ مارس ١٩٢١ يحدد مجموع كمية الغلال المفروضة كضريبة نوعية وعلى أساس حصاد متوسط ، بـ ٢٤٠ مليون بود ، مقابل تقدير ٤٢٣ مليون بود فى ظل نظام الاستيلاء فى ١٩٢٠ لم يجمع منها فى الواقع سوى ٣٠٠ مليون بود (١) . وكان هناك اعتماد على عملية التجارة والتبادل لتوفير ١٦٠ مليون بود أخرى وبذلك يتحقق أقل تقدير مطلوب وهو ٤٠٠ مليون بود (٢) . وجاء اعلان تغيير السياسة فى وقت لم يسمح بتغيير نظام البذر . وقد يكون الفضل راجعا للحوافز التى وفرتها السياسة الاقتصادية فى زيادة مساحة الأرض المزروعة فى الاقاليم الشمالية والوسطى بين ١٠ و ١٥ فى المائة فى عام ١٩٢١ . يبدو أن هذه الاقاليم كانت « أقاليم مستهلكة » لا تكفى حتى حاجاتها بنفسها ، أما فى الاقاليم المهمة فى الجنوب والجنوب الشرقى فقد انخفضت المساحة المزروعة فعلا بنفس النسبة تقريبا (٣) . ولكن الشيء الذى دمر كل التقديرات كان الكارثة الطبيعية التى حلت بالبلاد بسبب الجفاف لثانى عام على التوالى وبخاصة فى الاقاليم المنتجة فى حوض الفولجا . وجاء أول انذار فى نهاية ابريل ١٩٢١ فى بيان أصدره مجلس العمل والدفاع بأجراءات تتخذ « لمكافحة الجفاف » (٤) . وفى يولييه ١٩٢١ ظهرت ضخامة الكارثة بتأليف « لجنة لا حزبية لعموم روسيا لمعونة الجوعى » ، ثم أعقبها بعد ذلك بشهر الاتفاق مع هيئة المعونة

(١) « Sobranie Uzakononii 1921 » م ٢٦ - المادة ١٤٨ . وبما لا قاله تسويبا

فى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ كان الجمع « يقرب من هذا الرقم » ، وهناك تقدير حريص آخر قيل فى المناسبة نفسها هو ٢٦٥ مليون « حتى الآن » . وجاءت تقديرات مقابلة للبساطس (٦٠ مليون مقابل ١١٢ مليون) فى مرسومين صدرتا فى ٢١ ابريل ١٩٢١ « Sobranie Uzakononii 1921 » رقم ٢٨ - المادتين ٢٠٤ ، (٢٠) .

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٠٢ و ٢٠٩ و ٤١٧ - ٤١٨ ، وقد تكررت هذه

الأرقام عدة مرات فى خطب لنين فى ربيع ١٩٢١ .

(٣) « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii »

١٩٢١ ص ٧٠ - ٧٥

(٤) « Sobranie Uzakononii 1921 » رقم ٤٩ - المادة ٢٥٠ .

الأمريكية (ARA) للحصول على مساعدة ضد المجاعة من الخارج . (١) وفي يونيو صدرت تعليمات بترحيل ١٠٠٠٠٠ نسمة من سكان المناطق التي حلت بها الكارثة الى سيبيريا (٢) وبعد ذلك بأيام قليلة صدر ترخيص بإعفاء الفلاحين الذين نزلت بمحصولاتهم كارثة من الضريبة العينية (٣) . وفي نهاية العام ذكر رسميا أن حصاد ١٩٢١ فشل كلية في أكثر من ١٤ مليون دزياتين من مجموع مساحة الأرض المزروعة في الاقاليم الأوروبية من الجمهورية السوفيتية البالغ قدرها ٣٨ مليون دزياتين (٤) . وبدلا من الـ ٢٤٠ مليون بود المقدر جبايتها كضرائب عينية في ١٩٢١ - ١٩٢٢ لم يتم جمع سوى ١٥٠ مليون بود ، او نصف مجموع ماتم جمعه في ١٩٢٠ - ١٩٢١ (٥) .

وقد وصف كثيرون من المراقبين فظائع المجاعة التي أحاطت بحوض الفولجا في ١٩٢١ ، بخاصة أعضاء الارسلالات الأجنبية للمعونة التي كانت ترعى المنكوبين . وليس هناك تقديرات يعتمد عليها لعدد من هلكوا ، وبخاصة لأن الجوع كثيرا ما يكون سببا غير مباشر أكثر منه سببا مباشرا للموت ، كما لا يمكن تقدير عدد الماشية التي نفقت حتى بالتقريب . . وقد قدر المرسوم الصادر بتأليف لجنة عموم روسيا عدد من هم في حاجة للمساعدة بعشرة ملايين . وبعد ذلك بخمسة شهور ، في المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ ، كان التقدير الرسمي هو ٢٢ مليون ، وابدى كالنين ملاحظات توحى بأن العدد كان أكثر من ذلك بخمسة ملايين على الأقل . في ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد أن مليوناً وربع من الأشخاص رحلوا من المناطق المنكوبة الى اكرانيا وسيبيريا ، وقد قطع بعضهم الرحلة في اسابيع أو شهور . وكانت المجاعة هذه المرة أكثر انتشارا وقسوة وخطورة وأشد وقعا على السكان الذين ارهقتهم الظروف والمحن مما كانت في آخر مجاعة كبرى في ١٨٩١ - ١٨٩٢ . وقدر كالنين هجموع المعونات المقدمة حتى ديسمبر ١٩٢٠ بـ ١٨٠٠٠٠٠ بود من الغلال و ٦٠٠٠٠٠ بود

(١) انظر ص ١٧٨ من المجلد الاول .

(٢) «Sobranie Zakononeniï 1921» رقم ٥٩ - المادة ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٣) نفس المرجع رقم ٦٤ - المادة ٨٤ .

(٤) «Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii»

(١٩٢١) ص ٨٠ .

(٥) «Pyatyi Vseross. S'ezd Sov.» ١٩٢٢ ص ٣٧٣ .

من المواد الغذائية من الداخل ، و ٢٣٨٠٠٠٠ بود منها ١٦٠٠٠٠٠ ر من الغلال ، من المعونات الخارجية (١) .

ويرجع جزء كبير من الفضل في جمع هذه المؤن وتوزيعها الى الهيئة الأمريكية (ARA) ، المنظمة الاجنبية الوحيدة المرخص لها بالعمل رسميا في الميدان . وقد قال كامنيف في مقالة معاصرة «أن تأييد الحكومة الأمريكية اناح لد ARA امكانية القيام بعمل منظم في المعونة على نطاق واسع وجعلها تتفوق على كل ما قامت به المنظمات الأخرى (٢) .

وأدى فشل الحصول والمجاعة الى تركيز الانتباه كله على الحصاد التالي ، وفي ديسمبر ١٩٢١ أعلن اجتماع للحزب والمؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا افتتاح «الحملة الزراعية لسنة ١٩٢٢» ، التي دعى فيها «تنظيم الحزب كله من أعلاه الى أدناه» الى القيام بدورة (٣) . وبالإضافة الى الاجراءات المألوفة من اصدار التوجيهات ووضع التنظيمات، بما في ذلك توفير البذور والمواد المساعدة الأخرى ، استخدم مبدأ الحوافز الفردية والجماعية على نطاق واسع . وكان قد عقد مؤتمر زراعي في أوائل ديسمبر - لا مؤتمر فلاحين ، كما في الأيام الأولى لثورة . بل مؤتمر للموظفين الزراعيين - دعا الى أن «كل نجاح في رقع مستوى الاقتصاد يجب أن يشجع بصفة خاصة وبطريقة منظمة يوسام العمل وبجوائز مالية» (٤) . وقرر المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا بعد ذلك في نفس الشهر انه «لكي يمكن تسجيل النجاح والفشل في الحملة الزراعية لسنة ١٩٢٢، ولتشجيع الاقاليم والمراكز يجب قامتعرض

(١) «Devyatyi Vseross. S'ezd Sov.» ١٩ ص ٢٢ - ٣٢ . وقد أدلى أحد المشاهدين العيان الى المؤتمر ببيانات عن المجاعة في اقليم ستارنوف وفي الجمهورية الألمانية في الفولجا (نفس المرجع ص ١١٠ - ١١٧ و ١٢٥ - ١٣٦) «وقدم لثين تقريرا آخر للجنة التنفيذية المركزية في مايو ١٩٢٢ .

(٢) «Itogi Bor'by s Golodom v 1921-1922» وقد استلرد مقال كامنيف معبرا عن الشك في «المصالح المحددة في السياسة الداخلية او حيات السياسة الخارجية التي أوجت بالمساعدة الأمريكية» ، ويضيف ان «أمريكا كانت» بفضل المساعدة المهمة التي قدمتها ، في مركز افضل من أي بلد آخر لتعرف الظروف الاقتصادية والظروف الأخرى في روسيا . وتوجد تفاصيل المعونة الأمريكية في ف . م . سرفيس ود . ل . بلاند «الإغلبية الأمريكية في الحرب العالمية وفترة التعمير» ستانفورد ١٩٢١ ص ٢٤٤ - ٢٥٧ .

(٣) «VKP (B) v Rezol.» ١٩٢١ ، I ص ٢٠٨ - ٢١١ .

(٤) «Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz.» ١٩٢٢ ص ٦٤ .

مع ظروفه العالمية المتغيرة - وهي عملية كانت تتم اوتوماتيكيا بواسطة إعادة التوزيع على أساس نظام الـ (Mir) - وبذلك كان هذا التحريم ضد الحيازة الفردية . وبصفة عامة كان لشيوعية الحرب اثران مختلفا في قضية شغل الأرض الشائكة . فهي من ناحية جنحت الى تثبيت صور الشغل القائمة لعدم وجود أى حافز أو فرصة للتغيير . ومن الناحية الأخرى خلقت ، بصرف النظر عن الأثر المعنوي السيئ لتكرار عمليات الاستيلاء ، احساسا بعدم الأمن حيث كانت قضية شغل الأرض كلها تتوقف في المستقبل على نتيجة الحرب الأهلية ، وحتى افتراض انتصار البلاشفة لم يكن فيه ضمان لعدم حدوث تغييرات ثورية أخرى .

ومن ثم فانه كان من الوظائف المهمة للسياسة الاقتصادية الجديدة أن تمنح الفلاح شيئين لهما قيمة كبرى عنده : الحرية في اختيار الصورة التي يزرع بها الأرض ، والاحساس بالأمن في شغل الأرض . بيد أن ذلك أثار على الفور موضوع تحريم تأجير الأرض واستخدام العمل المأجور ، وهو تحريم إذا نفذ يجعل حرية الاختيار وهمية الى حد كبير . وإذا لم يكن الفلاحون قد تهربوا على نطاق كبير من هذا التحريم في ظل شيوعية الحرب فان ذلك كان راجعا الى انه لم يكن هناك حافز كاف لذلك . ولكن بعد أن بدأت الحوافز الاقتصادية مرة أخرى في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة أصبح التهرب أمر لا بد من حدوثه . وفي أكتوبر ١٩٢١ أعلنت قوميصرية الزراعة أن « الإيجار موجود سرا » (١) ، ومما لا ريب فيه أن ذلك كان ينطبق أيضا على استخدام العمل المأجور . وكان موضوع شغل الأرض من الاهتمامات الرئيسية للمؤتمر الزراعي لعموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ ، الذي « لكى يزيل كل ابهام في التشريع القائم ، حدد الطرق المختلفة ، لشغل الأرض وأكد حق الاختيار بينها » (٢) . وتناول المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا الذي عقد بعد ذلك بأسبوعين نفس الموضوع ، بمناقشة طويلة ومشوشة . وأشار أوسنسكى الى أن القضية عولجت « بطريقة غير محددة وغامضة جدا في القانون القائم » ، وإلى أن « فلاحينا ليس لديهم أية ضمانات قانونية لاستغلال الأرض » . واعترف بأن السماح للفلاح بتأجير أرض أعطيت له للاستعمال ، وليس للملكية ، أمر غير متسق واقترح حلا وسطا هو تحديد الإيجار بست

(١) « O Zemle » I (١٩٢١) ص ١٦ ، وفي نفس النشرة مناقشة طويلة كتبها أحد موظفي قوميصرية الزراعة مطالبا بالتصريح بالإيجار رسميا (ص ١٠٥ - ١١٥) .
(٢) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » (١٩٢٣) .

زراعى في موسكو في خريف ١٩٢٢ ، مع جوائز نافعة اقتصاديا لأكثرها نجاحا (كانشاء محطة كهربائية أو تقديم أسطول من الجرارات كجائزة للأقاليم) . (١) وفي ذلك الوقت كانت السياسة الاقتصادية الجديدة قد بدأت تترك آثارها ، وإن كان من العسير أن نعرف ما إذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة أم آثار المجاعة هي السبب في الاندفاع الجديد نحو الأرض : « الصراع الحقيقي من أجل الأرض » كما وصفه أحد الرسميين من قوميصرية الزراعة في آخر ١٩٢١ (٢) . وفي مارس ١٩٢٢ كانت السلطات قد اكتسبت ثقة كافية لتعلن تخفيض الضريبة العينية الى ١٠ في المائة من الانتاج ، وتحرم الاستيلاء على الماشية من الفلاحين كعقوبة لعدم الدفع (٣) . وكان ربيع ١٩٢٢ ، بعد أن انتهت كارثة المجاعة وبدأت تبشير المحصول الجديد ، نقطة التحول في السياسة الاقتصادية الجديدة في الريف : ولم يعد الأمر يتطلب سوى محصول طيب ليتوج الانتعاش .

وكان توزيع ضياع سادة الأرض السابقين بين الفلاحين قد تم تقريبا في نهاية ١٩١٨ ، وبمجرد أن تم ذلك لم تشهد فترة شيوعية الحرب أية تغييرات كبرى في نظام حيازة الأرض . وكان التشجيع الرسمي للصور الجديدة من الزراعة الجماعية نظريا أكثر منه عمليا . وحتى في ذروة شيوعية الحرب لم تبذل أية محاولة لفرض اجراءات التجميع على الفلاح . فقد استمر النظام القديم ، بما ينطوى عليه من إعادة توزيع الأرض دوريا بين أعضائه ، قائما جنبا الى جنب مع زراعة الفلاح الفرد دون أية تفرقة رسمية بينهما . بيد أن موقف السلطات كان مترددا (٤) . فالتحريم القانوني لتأجير الأرض (وكان أنبيع والشراء ، على اى الأحوال ، مستبعدا على أساس نظرية الملكية العامة) ولاستخدام العمل المأجور كان يحول دون إتاحة الفرصة للفلاح الحائز لكى يكيف نفسه

(١) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » ١٩٢١ ص ٢١٢ - ٢١٤ ، وقد

أجل العرض فيما بعد الى خريف ١٩٢٣ .

(٢) « O Zemle » I (١٩٢١) ص ٦ .

(٣) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٤) أكدت التعليمات التى أصدرتها لجنة الأرض المركزية في ١٦ مايو ١٩١٩ حق الفلاحين في هجر الزراعة المشتركة الى الحيازات الفردية . ولكن موضوع ضرورية موافقة كل اعضاء الكوميون لم يضح قط . وقد اتخذت السلطات المحلية المختلفة مواقف مختلفة من هذا الموضوع ، واستمر بعضها يضح المراقيل في طريق الزراعة الفردية « O Zemle » I ١٩٢١ ص ١٧ .

سنوات - ما يساوى دورتين زراعتين (١) . وكان المؤتمر يدرك الصعوبات ولكنه منقسم أو غير متأكد حول أسلوب التغلب عليها ، ومن ثم أصدر تعليماته الى اللجنة التنفيذية المركزية بتضمين هذه المبادئ فى مرسوم ، وعهد ايضا الى قوميسيرية الزراعة النظر فى التشريع الزراعى القائم « بقصد جعله متفقا تماما مع أسس السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وباعداد « مجموعة واضحة ومتسقة من القوانين عن الأرض يستطيع أن يفهمها كل من يفلح التربة » (٢) .

وظهر مرسوم اللجنة التنفيذية المركزية فى صورة « قانون أساسى عن استغلال الأرض بواسطة العمال » فى ٣٧ مادة فى مايو ١٩٢٢ (٣) . واعترف القانون بصور الزراعة السائدة المختلفة : وللفلّاح حق الاختيار بينها ، مع منح الحق - غير الواضح تماما - للسلطات المحلية فى وضع قواعد فى حالة النزاع . ولم يحرم الإبقاء على الـ Mir بما ينطوى عليه من إعادة توزيع الأرض دوريا ، ولم يتقرر عدم تشجيعه بصورة مباشرة . ولكن الفلاح كان ، على الأقل نظريا ، حرا فى تركه وأخذ أرضه معه ، وجعل المرسوم ذلك فى حيز الامكان بالسماح بتأجير الأرض واستخدام العمل المأجور ، وإن كان على سبيل الاستثناء لمواجهة حاجات خاصة . فالأمر الذى « ضعفت مؤقتا » بسبب كارثة طبيعية او فقد القوة العاملة تستطيع أن تاجر جزءا من أرضها لمدة أقصاها دورتين زراعتين . ويمكن استخدام العمل المأجور بشرط أن يعمل أيضا أعضاء الأسرة « على قدم المساواة مع العمال المأجورين » ، وبذلك أدت السياسة الاقتصادية الجديدة الى وضع حد للاتجاه الى المساواة الذى ساد فى الفترة الثورية . فقد اعترفت للفلاح ، فى حدود ما يتفق مع نظرية الملكية العامة ، بحقه فى حيازته كما لو كانت ملكه ، بزيادتها أو بزراعتها بمساعدة العمل المأجور أو بتأجيرها للآخرين . وصارت التزاماته نحو الدولة هى التزامات دافعى الضرائب . ومنحته الدولة فى مقابل ذلك ، لأول مرة منذ الثورة ، الأمن فى شغل الأرض لينمى حيازته ويفلحها لمصلحته وللصلحة العامة .

ولم يؤثر تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة نظريا فى التشجيع الرسمى الممنوح للصور الاختيارية السائدة فى الزراعة الجماعية ، مثل

(١) « Dev. Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢٢) ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » (١٩٢٩) ص ٢٠٩ .

(٣) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » (١٩٢٢) ص

السوفخوزى (بما فيها المزارع « المخصصة » لبعض المصانع أو المؤسسات السوفيتية أو النقابات) والكوميونات الزراعية . وقد قرر لنين فى أحد خطابه الأولى دفاعا عن السياسة الاقتصادية الجديدة ان نمو الزراعة فى المستقبل يتوقف على أمل « ادماج اقل مزارع الفلاحين انتاجا واكثرها تخلفا وبشرة فى زراعات منظمة مشتركة على نطاق كبير تدريجيا » ؛ ثم أضاف « وهذا هو ما تصوره الاشتراكيون دائما » (١) . وكان التغيير الوحيد فى المبدأ هو أن المبادئ التجارية الجديدة التى طبقت على صناعة الدولة فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة (٢) شملت السوفخوزى ، التى صارت مطالبة بأن تؤدى عملياتها الى ربح . واعتبرت كل المزارع السوفيتية من اختصاص قوميسيرية الشعب للزراعة ، وأجرت الأراضى « المخصصة » بعقود قانونية للمؤسسات التى تستغلها مقابل ايجار تدفعه للقوميسيرية . وفيما بعد أعطيت تعليمات تسمح بتأجير السوفخوزى لبعض الفئات المتميزة من الناس . وعلى غرار ما كان يحدث فى الصناعة جمعت السوفخوزات فى كل اقليم فى « كتل » اقليمى وعلى رأس البناء وضعت « هيئة مزارع الدولة » التى ألحقت بقوميسيرية الزراعة . واستمر منح التأييد الإيجابى لتعاونيات المنتجين سواء فى صورة الكوميونات الزراعية أو (الارتلات) . ولكن مع زيادة التبادل تدريجيا بين المدينة والريف فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة مات الدافع الأصلى الذى كان قد أدى الى انشاء نظام « تخصيص » المزارع واستمرت بعض السوفخوزات تشق طريقها بصعوبة . فالتأكيد الجديد على المشروع الفردى كان بوضوح ضد صور الفلاحة الجماعية التى تساندتها الدولة (٣) .

ولم يكن من المتوقع أن يستمر جو القبول والارتياح الذى قوبلت به السياسة الاقتصادية الجديدة فى الحزب فى مارس ١٩٢١ ؛ إذ ان تغييرا مثل هذا التغيير الجسدى والمناقض للآمال والتطلعات التى كانت تراود الحزب كله فى التقدم نحو الاشتراكية ، التغيير الذى بدأ لأول

(١) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٩٩ .

(٢) انظر ص ٢٠٢ - ٢٠٥ من هذا المجلد .

(٣) توجه أكمل مجموعة من المعلومات عن مزارع السوفيت فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة فى « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٢) V ص ٥٨٢ - ٦١٨ . ولاخفى التفاصيل الكبيرة الموجودة الصورة العامة للاهمال وعدم الكفاءة ، ولعل ما له نفى أن المشرفين على تحرير هذا المجلد يملنون عدم مسئوليتهم عن الاحصاءات التى أوردتها كاتب المقال .»

وهنة تسليما ، لا للرأسمالية وحدها ، بل أيضا للآراء المتشائمة التي عبر عنها الثوريون الاجتماعيون والمناشئة منذ مدة ، التغيير الذي نقل مواطن التركيز في السياسة من البرولتاريا الصناعية ، حاملة لواء الثورة وطلبتها ، الى الفلاحين المتحمدين الذين ينتمون اساسا الى البورجوازية الصغيرة ، ان هذا التغيير كان لابد ان يثير القلق والتذمر (١) . ولما كان الموقف الجديد من الفلاحين هو اساس السياسة الاقتصادية الجديدة فان السياسة الجديدة في الزراعة هي التي تحملت وطأة الهجمات الأولى . فقد انتشرت روح ناقدة جديدة في دوائر الحزب وعبرت عن نفسها بطريقتين مختلفتين .

وكان وجه النقد الاول للسياسة الاقتصادية الجديدة في الزراعة يتصل بأثرها في التكوين الاجتماعي للفلاحين . فطوال السنوات الثلاث السابقة كانت السياسة الزراعية السوفيتية تعمل باستمرار على فرض المساواة : وقد نجحت الى حد ما في تسوية من هم أعلى بمن هم أدنى ومن هم أدنى بمن هم على (٢) فكان عداؤها للكولاك يقابل رغبتها في توسيع حيازة فقراء الفلاحين وتحسين مركزهم . وبدا الآن أن هدف السياسة الاقتصادية الجديدة هو تحسين وضع الكولاك وتشجيعهم على حساب فقراء الفلاحين . وقد سلم لنين بهذه الحقيقة عندما قدم السياسة الجديدة ولم يكن لديه ما يرد به على انتقاد سوى حجة الضرورة :

« يجب ألا نفرض أعيننا عن حقيقة أن احلال الضريبة محل الاستيلاء تعنى ان عنصر الكولاك سينمو في ظل هذا النظام أكثر بكثير من ذي قبل . وسينمو في أماكن لم يستطع أن ينمو فيها من قبل » (٣) .

(١) وقد عبر مكسيم جوركي عن هذا التلميح بوضوح في حديث له مع زائر فرنسي في صيف ١٩٢١ : « ان العمال حتى الآن هم سادة الموقف ، ولكنهم مجرد أقلية ضئيلة في بلادنا : فهم يمثلون على أكثر تقدير بمئتي ملايين . أما الفلاحين فهم جحافل . وفي الصراع الذي ظل دائرا منذ بداية الثورة بين الطبقتين لدى الفلاحين كل ما يتيح لهم الانتصار .. فبرولتاريا المدن في هبوط باستمرار من أربع سنوات ... وسينتهي طوفان الفلاحين بانتلاع كل شيء .. وسيصير الفلاح سيد روسيا حيث انه يمثل الأعداد » وسيكون ذلك شيئا رغبيا بالنسبة لمستقبلنا » . (١) . مودريزه « عند لنين وتروفسكي في موسكو » ١٩٢٢ من ٢٤٠ - ٢٤٢ . وكانت مثل هذه الشاعر تراود بالتأكيد كثيرا من البلاشفة ، وان لم يعبروا عنها بهذه الصراحة .

(٢) لنين « دراسات » XXVI من ٢٤٦ .

(٣) انظر من ١٦٨ من هذا الجلد .

فحرية السوق لابد ان تؤدي الى زيادة الفوارق بين الناجحين والاثرياء من ناحية وغير الناجحين والفقراء من ناحية اخرى ، وان نفتح الباب لا مكانية استقلال الأولين للثانيين . وكان هذا هو الثمن الذي لابد من دفعه ، سواء في ظل الاصلاح الذي أدخله ستولين أو في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ، لامتداد الرأسمالية الى الريف . وكان عنصر الكولاك بطيئا في نموه في ظروف المجاعة الرهيبة في ١٩٢١ : ففي المناطق المنكوبة كان الفرق الوحيد المهم هو الفرق بين البقاء والموت جوعا . ولكن في المناطق الأخرى كانت الأعراض أكثر وضوحا . وفي اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢١ لفت بريوبرازنسكي الأنظار الى خطر نمو اقتصاد المزارع الكولاك (١) : وفي مارس ١٩٢٢ قدم الى اللجنة المركزية ، تمهيدا للمؤتمر العاشر للحزب ، أطروحة تضم مجموعة محكمة من الأفكار تتضمن أول معالجة جادة للوضع . ان ذلك الراق من الفلاحين الذين استطاعوا « المحافظة على استقرارهم الاقتصادي طوال الحرب الأهلية ودعم نفسه في فترة أشد ظروف اعتماد المدينة على الريف » أخذ يرسى دعائم سيطرته في ظل السياسة الجديدة « في صورة فلاحه كثيفة على نطاق ضيق مع استخدام العمل المأجور بصورة منتظمة أو في فترات ، أو في صورة تقوية دعائم الزراعة العامة على نطاق كبير في سيبيريا وبعض مناطق التخوم باستخدام العمل المأجور بانتظام » .

وفي الطرف الآخر من السلم « كنتيجة لنقص المواشي واستنزاف القوى العاملة بسحبها الى الجبهة في الحرب الامبريالية والأهلية ولسوء المحصول المتوالي ، زاد عدد ذلك الراق من الفلاحين الذين لا يملكون حيوانات ولا محارث » .

وهكذا بدأت تتبلور الصورة العامة لقلب الاتجاهات الأخرى :

« ولقد توقفت عملية تفويض التناقضات الطبقة في الريف . وبدأت عملية زيادة الفوارق من جديد وازدادت قوة ، وهي اقوى ما تكون حيث أحرز الانتعاش الاقتصادي للفلاحين أكبر نجاح وزادت مساحة الأرض التي تزرع ... في خضم الهبوط الشنيع لاقتصاد الفلاحين ككل وفقر الريف عموما تسير عملية تكون البورجوازية الزراعية على قدم وساق » .

وانتهى استعراض بريوبرازنسكي الطويل للشروط القائمة بالعودة

(١) « Vseross. Konf. RKP (Bol.) » من ٢٠ رقم ٣ في ١٢/١٢/١٩٢١ .

الى المثل العليا القديمة للنظرية البلشفية ، فدعا الى « تنمية السوفخوزات وتأييد الزراعة البرولتارية في الهيازات المخصصة للمصانع وتوسيعها ، وتشجيع نمو الزراعة الجماعية وادخالها في نطاق الاقتصاد المخطط باعتبارها الصورة الأساسية التي يتم بمقتضاها تحويل اقتصاد الفلاحين الى اقتصاد اشتراكي » . والتجأ الى الفكرة السائدة في ذلك الوقت في عدة مجالات فاقترح الاستعانة برأس المال الاجنبي والعمال الاجانب « لانشاء مصانع زراعية ضخمة » ، وتطبيق الاساليب الفنية الحديثة للفلاحة الكبيرة (١) .

وقرأ لنين أطروحة بريوبرازنسكي بصبر نافذ باعتبارها أحد تلك التمارين النظرية في التخطيط للمدى الطويل التي بدا أن لا علاقة لها بالامكانية العملية في تلك اللحظة . وطرحها جانبا بنغمة من النقد الشديد على أساس انها « غير صالحة » ، كما كتب للمكتب السياسي . واقتراح ان يقتصر المؤتمر القادم على انشاء لجنة تصدر اليها التعليمات « بالألا تقع في تكرار الافكار المعتادة ، ولكن تدرس فقط التجارب العملية ... المحلية دراسة تفصيلية » . وقبلت لجنة الحزب المركزية وجهة نظر لنين (٢) .

ونظم المؤتمر على هذه الاسس ، ورفض طلب بريوبرازنسكي بطرح موضوع السياسة الاقتصادية للمناقشة العامة ، وكان القرار القصير الذي أصدره المؤتمر ، على أساس توصية اللجنة ، مجرد تحديد للموقف ، وتجنب أية اشارة الى الشر الذي لاعلاج له ، ما دامت الافتراضات التي بنيت عليها السياسة الجديدة معتبرة صحيحة (٣) . فقد كان مصير الحصاد التالي في الميزان ، ولم يكن الوقت مناسباً لحملة علنية ضد الكولاك .

وكان وجه النقد الثاني يقوم على أساس أوسع ويهدد بمخاطر

(١) لنين « دراسات » XXVII ص ٤٤٠ - ٤٤٦ .

(٢) انظر فيما يتصل بملزمة لنين الى المكتب السياسي (نفس المرجع ص ١٦١ - ١٩٤ ، وفيما يتصل بقرار اللجنة المركزية انظر (نفس المرجع ص ٥٢٤ حافية (٨١) .

(٣) « VKP (B) v Revol. » ١٩٤١ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ . ويمكن تتبع أثر نصيب لنين في صياغة القرار في خطابه الى اوسنسكي الذي ندد فيه « بالتدخل الجاهل » الذي لا يقوم على دراسة نقدية (« دراسات » XXVII ص ٢٧٣ - ٢٧٤) .

مباشرة أكثر . فعندما طبقت السياسة الجديدة باعتبارها تنازلاً للفلاحين لم يسأل أحد على حساب من تتم هذه التنازلات ؛ وكان يمكن القول بصدق أن أي إجراء يتخذ لزيادة الانتاج الزراعي وكميات الطعام الواردة للمدن كان ضرورياً لمصلحة العمال الصناعيين كما هو لأية مصلحة أخرى على الأقل . ولبن عام ١٩٢١ انتهى ، وتضاعفت التنازلات للفلاحين ومرتز العمال الصناعيين ، المعرضين لفقد كميات المواد التموينية المخصصة لهم ولمخاطر البطالة ، في تدهور مستمر . وقد استمر اجتماع الحزب والمؤتمر التاسع لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ يركزان الاهتمام على الفلاحين واحمال التدمير المتزايد في الصناعة . وكانت المعارضة ابعاليه الاصلية التي أدينت في المؤتمر العاشر للحزب تنتمي الى فترة ما قبل السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ وعندما شكت من سيطرة العناصر « غير البروليتارية » في الحزب لم تكن تقصد الفلاحين . ولكن الآن ، وقد بدأت ترتفع الشكاوى من أن السياسة الجديدة تعني تضحية العامل الصناعي من أجل الفلاح ، كان من الطبيعي أن تتلقفها الدوائر التي ينشط فيها الاعضاء السابقين في المعارضة العمالية . وكان شيلياينيكوف هو الذي قل صراحة في المؤتمر الحادي عشر للحزب في مارس ١٩٢٢ ان هدف السياسة الاقتصادية الجديدة هو توفير « حكومته أرخص للفلاحين » ، وان ذلك كان يتم على حساب العمال (١) . وتجنب لنين أي رد مباشر على شيلياينيكوف كما فعل مع بريوبرازنسكي . لقد أعاد حجة ضرورة إيجاد « حلقة صلة » مع الفلاحين ، وأضاف بصفة خاصة أن « كل شيء يجب أن يخضع لهذا الاعتبار » . وتحدث باختصار وفي تشويش عن الصناعة ، واعتذر عن فشله « الذي يرجع الى أسباب عديدة » ، منها الى حد كبير المرض « لعدم احكام هذا القسم من الخطاب » . وأعلن نهاية التراجع (٢) . ولكن لم يكن في خطابه ما يوحي بأى تغيير حيوي في السياسة . فلم تكن القضايا الأساسية التي تكمن تحت سطح السياسة الاقتصادية الجديدة قد نضجت بعد .

وقد آتت سياسة الانتظار التي آثر لنين اتباعها في المؤتمر الحادي عشر للحزب ثماراً طيبة تبررها تماماً . ويرجع بعض الفضل في ذلك للحوافز التي وفرتها السياسة الاقتصادية الجديدة لزيادة انتاج الفلاحين ، وبعضه الى وفرة المحصول في هذا العام ، ١٩٢٢ ، الذي كان أفضل محصول

(١) « Odinnadtsaty S'ez RKP » (١٩٢٦) ص ١٠٨ .

(٢) لنين « دراسات » XXVII ص ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٢٢٨ .

بما لا يقاس بالنسبة لأي محصول آخر منذ الثورة (١) ، وأتاح أساسا طبييا للعلاقة الجديدة بين السلطة السوفيتية والفلاح . فقد توفر للفلاح لأول مرة منذ الحرب فائض يبيعه ولديه التصريح الرسمي والتشجيع الرسمي لبيعه ، كما أن الاسعار وظروف التبادل باتت في صالحه بصورة استثنائية . فقد كانت المدن ، بعد سنوات من الجوع القاتل ، تنتظر الطعام بشوق ، كما أرغمت الصناعة على نفس الوقت ، لأسباب مختلفة تماما ، على تصفية أكبر كمية مما لديها من منتجات كاملة الصنع (٢) . وهكذا تحركت الاسعار في صيف ١٩٢٢ وخريفها بدرجة لم يسبق لها مثيل لمصلحة الزراعة وضد الصناعة . لقد تحقق الغرض اعلان والنتائج الكامنة للسياسة الاقتصادية الجديدة فجأة الى حد لم يكن متوقعا تقريبا : وصار الفلاح ، قصدا الى حد ما وبفضل المصادفة الى حد ما ، اطفال المدلل لدكتاتورية البرولتاريا . وكان لنين على حق تماما في تفاخره في المؤتمر الرابع للكونغرس في نوفمبر ١٩٢٢ بنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة : « ان تمردات الفلاحين ، التي كانت قبل ١٩٢١ جزءا من السمة العامة في روسيا ، قد اختفت تماما . فالفلاحون راضون عن وضعهم الحالي . وقد يتدمر الفلاحون من هذا الجانب أو ذاك من عمل الحكومة ، وقد يشكون . فهذا طبعا ممكن ولا بد منه ، حيث أن جهازنا الإداري واقتصادنا الذي في يد الدولة لا يزالان أقل كفاءة من أن يمنعا ذلك ، ولكن لا يوجد مطلقا أي تدمير خطير ضدنا من جانب الفلاحين ككل . وقد تحقق ذلك في خلال سنة واحدة » (٣) .

وصحيح أن ما حدث في صيف ١٩٢٢ أضاف دليلا في صالح نقد بريوبرازنسكي ونقد شيليانينيكوف . فقد استؤنف تدفق البضائع من المدن والمصانع الى الريف بكميات مهما كانت صغيرة الا أنها جاءت بعد انقطاع كامل لمدة ستة أو سبعة أعوام ، وكانت موجة أساسا الى سد حاجات أكثر الفلاحين كفاءة وازدهارا ، الذين حصلوا على أكبر الحيازات وأكثرها خصوبة وأسهموا أكثر من غيرهم في نجاح المحصول . ولم يصاحب الانتعاش الذي جلبته السياسة الجديدة للريف تقدم مقابل في الصناعة الثقيلة ، وتم الى حد ما على حساب العامل الصناعي . ولكن برغم

(١) قدر زينوفيف رسميا ، في المؤتمر الثاني عشر للحزب في ابريل ١٩٢٣ ، المحصول بأنه يساوي ثلاثة أرباع المحصول المتوسط في سنوات ما قبل الحرب ، والانتاج الصناعي بربع انتاج ما قبل الحرب .
(٢) انظر ص ٣١٢ - ٣١٣ لما بعد .
(٣) لنين « دراسات » XXVII ص ٣٤٧ .

أن هذه الحجج كانت صحيحة نظريا ، فإن الدفعة التي تلقاها الاقتصاد كله من السياسة الجديدة كانت من القوة بحيث تطفى عليها . وتدفع الجزء الأكبر من الأرباح الناشئة عن انتعاش الزراعة في جيوب الكولاك ومن يتطلعون لأن يكونوا من الكولاك ، أما الفلاح الفقير فانه على الأقل قد تخفف من وطأة بعض الضغوط غير المحتملة التي تعرض لها في السنوات القليلة الأخيرة ، وإذا كان الريف يربح على حساب المدينة فإن المدينة كانت تستفيد ، مهما كان التوزيع غير متساو ومهما كان الثمن الذي سيدفع مع الوقت ، من وفرة الامدادات . وقد أدت السياسة الجديدة الى انتعاش امتد الى كل جزء في الاقتصاد ؛ ومع انها كانت لا بد في المدى الطويل من أن تخلق توترات وألوان من عدم المساواة ، فإن الاحساس العام بزيادة الرفاهة طغى عليها في ذلك الوقت .

وفي خريف ١٩٢٢ عندما بدا أن السياسة الاقتصادية الجديدة قد بلغت ذروة انجازاتها ، وقبل أن تتجمع سحب جديدة ، قررت الحكومة السوفيتية أن تضى على الموقف استعرازا وثباتا باصدار سلسلة من المجموعات القانونية . ولم تحتو المجموعة الزراعية ، التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية المركزية في اكتوبر ١٩٢٢ ونفذت في أو ديسمبر ، على جديد (١) . والواقع أن الهدف منها كان أن تمنح الفلاح احساسا بالاطمئنان الى الاوضاع القائمة . وقد أعيد مبدأ تأميم الأرض بشكل حاسم : « ان حق الملكية الخاصة في الأرض وما يوجد في باطنها وفي المياه والغابات داخل الجمهورية السوفيتية قد الغيت الى الأبد » . وكل الاراضي التي تستخدم ، أو يمكن أن تستخدم ، في الزراعة تؤلف « رصيда واحدا للدولة » . بيد أن حق « الاستغلال بواسطة العمال » يمكن أن يارس في أية صورة من الصور المألوفة - نظام المير Mir ، سواء بالتوزيع الدوري أو بدونه ، والحيازة الفردية ، والاتحاد الاختياري في الكوميونات الزراعية ، ومزارع الدولة والسوفخوزات . واعترف بحق الفرد أو الاقلية في أية مجموعة بالخروج منها مع قدر مناسب من الأرض ، متى توافرت شروط معينة (وضعت مفصلة بعد صدور قانون مايو ١٩٢٢) لمنح تجزئة الأرض أكثر مما ينبغي (٢) . وباستثناء هذه القيود أزيلت كل الحدود العملية

(١) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٦٨ - المادة ٦٠١ .
(٢) كان حق الفرد في مفادرة الـ Mir أكثر قضية تمرنت للجدال وأحيلت الى مجلس القوميسيرين لاتخاذ قرار . وقد اعترف المقرر في تقريره الى اللجنة التنفيذية المركزية انه كان من المستحيل معالجة مشكلة التجزئة : وترك الامر للأقاليم ان تقرر الحد الأدنى لحجم وحدات الفلاحة . « IV Sessiya Vseross. Tsentral. Ispolnitel. Komiteta »
رقم ١ (٢٥ اكتوبر ١٩٢٢) ص ٣٣ ، ٣٥ - ٣٦ .

على حقوق الفلاح حائز الارض تقريبا . فقد تم الترخيص بحق تأجير الارض واستخدام العمل المأجور المهيمن في عبارات تكاد تكون مطابقة لما جاء في قانون مايو ١٩٢٢ . ولجميع « المواطنين دون تمييز في الجنس أو المذهب أو الجنسية » الذين يريدون فلاحه الارض بمجهودهم الخاص « حق متساوي في استغلال الارض في الاغراض الزراعية » . ولم تعترف المجموعة القانونية بأية حقوق دائمة ، ولكنها أشارت الى أن الحقوق المنسوحة بمقتضاها ممنوحة لمدة غير محددة . وبدأ أن الفلاح قد انتصر في الصراع للمحافظة على مبدأ زراعة الفلاحين الصغيرة والانماط التقليدية من الفلاحة بواسطة المجموعات الريفية ضد اعتداءات نظام الوحدات الجماعية الكبيرة الحديثة انتصارا باهرا وكاملا مثل انتصاره في تأكيد حقه في التصرف في فائض انتاجه في السوق المفتوحة . فقد كانت السياسة الاقتصادية الجديدة حتى خريف ١٩٢٢ لا زالت مهيمنة ولا تواجه أى تحد في الريف ، كما بدا أنه من غير المحتمل ، على الأقل في هذا المجال ، انه سيتم تعديلها . ولكن المجموعة القانونية التي صدرت في ديسمبر ١٩٢٢ حددت الوضع في الريف الروسي لمدة أقل من عشر سنوات ، وكانت هذه السنوات سنوات جدال مستمر تقريبا حول القضية الأساسية عن العلاقة بين زراعة الفلاحين والصناعة الكبيرة في الاقتصاد السوفيتي . وقد كانت « أزمة المقص » في ١٩٢٣ علامة على هذا الجدال .

(ب) الصناعة :

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة، عندما قامت ، سياسة زراعية، وبالتالي للتجارة الداخلية ، ولكنها لم تكن للصناعة . فلم تناقش مشاكل الصناعة في مؤتمر الحزب الذي أقرها ، ولم يشر القرار الخاص « بإحلال الضريبة العينية محل الاستيلاء ، الى الصناعة الا فيما يتصل بأن « انعاش النقل والصناعة » سيسمح « للسلطة السوفيتية بأن تتلقى المنتجات الزراعية بالطريقة الطبيعية ، أي بمعادلتها بمنتجات المصانع والصناعات المنزلية » (١) . وبعد ذلك بشهرين واجه لينين ، في المقال الذي يتضمن أكمل عرض له للسياسة الاقتصادية الجديدة ، المشكلة العملية لأول مرة : « الحاجة والدمار بلغا حدا لا نستطيع معه إعادة الانتاج الاشتراكي الصناعي على النطاق الكبير بواسطة الدولة على الفور » . ويعني ذلك أنه

لا بد من قدر ما من المساعدة لإعادة الصناعة الصغيرة (١) التي لا تتطلب آلات وليست في حاجة سواء لمواد أولية أو وقود أو طعام بكميات كبيرة مما تملكه الدولة ، ويمكن أن تؤدي فورا بعض المساعدة لاقتصاد الفلاحين وتزيد في قوته الانتاجية » (٢) .

ولكن وضع الصناعة الكبيرة بهذا الشكل في مرتبة ثانوية له أيضا صعوباته . وفي مشروع قرار كتب بعد ذلك بأسابيع قليلة في منتصف مايو ١٩٢١ - ثم ظهر بعد ذلك كقرار من اللجنة التنفيذية المركزية - ترك الموضوع مفتوحا :

« لندع التجربة ترينا الى أي مدى سننجح في تحريك هذا التبادل بزيادة انتاج المشروعات الاشتراكية الكبرى وزيادة المطروح من منتجات الدولة ، والى أي مدى سننجح في تشجيع الصناعة المحلية الصغيرة وتنميتها » (٣) .

بيد أنه عندما عرض هذا النص على المؤتمر الرابع لجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا والمؤتمر الرابع للنقابات لعموم روسيا ، وكلا الهيئتين تعكس مصالح الصناعة الكبيرة المؤمنة ، بدأت تطفو الشكوك على السطح . فأشار أحد المتحدثين الى أن الفلاحين سيعملون على سد حاجاتهم أساسا من الصناعات المنزلية بحيث « أن الصلة بين المدينة والريف ، ستتحطم ؛ وذكر مليونين في تقريره في آخر المناقشة أن عشرات من المذكرات التي أرسلت الى رئاسة المؤتمر تعبر عن قلقها من أن « هذا التحول الجديد نحو المنافسة الحرة ، ونحو تشجيع الصناعة الصغيرة ، قد يدمر أسس صناعتنا الكبيرة » (١) . وفي المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا دعا لوزوفسكي الى أن يكون للنقابات دور في تنظيم « الصناعة الصغيرة ؛

(١) كانت الصناعة « الصغيرة » تضم ثلاث فئات رئيسية : حرفيين يعملون مستقلين لأنفسهم ، أما بمفردهم أو بمعونة عامل أو عاملين بالأجر على الأكثر ، والصناعات « المنزلية » أو « الريفية » التي يقوم بها الفلاحون وأسرهم بجانب عملهم الأساسي ، والتعاونيات الصناعية التي تضم عمالا من الفئة الأولى أو الثانية وتنظمهم . وكانت الصناعة « الصغيرة » تعمل بأبسط الآلات فقط وهي ريفية في أغلب الحالات ، وتقابلها صناعة المصانع في المدن .

(٢) لينين « دراسات » XXVI ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٤ - المادة ٢٢٣ .

(٤) « Trudy IV Vseross. Narod. Khoz. » (١٩٢١) ص ٤٢ و ٥٢ .

(١) « VKP (B) v Revol. » (١٩٢١) I ص ٢٨٨ .

وتنبأ شميدت بأن الظروف الجديدة تنطوي على خطر ميل الطبقة العاملة إلى الجنوح عن عملها الأصلي نحو الصناعة الصغيرة (١) ،

وحانت الفرصة للنين في اجتماع الحزب في آخر مايو ١٩٢١ لكي يحول اتجاه النقد بمهارته المعرفة . فإذا لم يكن الدور الرئيسي للصناعة الكبيرة في أي مجتمع اشتراكي موضع تأكيد ، فإن ذلك راجع إلى أن ذلك أمر مسلم به من الجميع . وأشار إلى ما كان قد صار مشروعه المفضل الخاص بخطة كهربة البلاد :

« إن لدينا خطة محسوبة بدقة تامة ، محسوبة بمساعدة عمل أفضل خبراء روسيا وعلمائها ، وهي تعطينا فكرة دقيقة كيف وبأي موارد . آخذين في الاعتبار السمات الخاصة بروسيا ، نستطيع أن نضع هذا الأساس من الصناعة الكبيرة لاقتصادنا ، وهذا ما يجب أن نفعله ، وما سنفعله . وبدونه لا يمكن التحدث عن أساس اشتراكي حقيقي لحياتنا الاقتصادية » .

ولكن الصناعة الكبيرة لا يمكن انعاشها بدون وفرة أكثر في المواد الغذائية والمواد الأولية ، ولا يمكن الحصول على هذه الأشياء إلا بعملية مبادلة ، وتشجيع الصناعة الصغيرة هو ما يحرك هذه العملية . « فلننتقل حقيقة وبطريقة منتظمة إلى العمل على انعاش هذه الصناعة الكبيرة ، نحتاج إلى انعاش الصناعة الصغيرة » (٢) . ووضع القرار الذي صدر في الاجتماع مقتضيات السياسة الصناعية في ترتيبها المنطقي من وجهة النظر هذه . فجاء أولا « تأييد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الخاصة والتعاونية » ، وثانيا « الترخيص بتأجير مشروعات الدولة للأشخاص والتعاونيات والاتحادات » ، وثالثا « إعادة النظر الجزئية في برامج الصناعة الكبيرة في اتجاه دعم إنتاج سلع الاستهلاك الشعبي وما يستخدمه الفلاحون يوميا » ، وأخيرا « توسيع نطاق استقلال ومبادرة كل مشروع من المشروعات الكبيرة فيما يتصل بالتصرف في شئونها المالية ومواردها المادية » (٣) . وكان هذا هو الترتيب الذي اتبع في القرارات السوفيتية .

(١) « Chetvertyi Vseross Profess. Soy. » ١٩٢١ ص ٤٩ و ١١٥ . وقد شكك مندوب من روسيا الجنوبية في المؤتمر الخامس للنقابات في سبتمبر ١٩٢٢ من أنه في حين يطرأ مصنع كبير للسجائر في روستون عماله تتقدم الصناعة المحلية الصغيرة للسجائر بخطوات كبيرة جدا « Stenograficheskiy Otchet Pyat Vseross. Profess. Soy. » (١٩٢٢) ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) نين « دراسات » XXVI ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٣) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٢١ ، I ، ٣٩٧ .

وجاءت الخطوات الأولى في السياسة الاقتصادية الجديدة في الصناعة في مرسومين أصدرهما مجلس القوميسرين في ١٧ مايو ١٩٢١ . فقد أعلن الأول أن الحكومة تنوي « اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنمية الصناعات الريمية والصناعات الصغيرة ، سواء في صورة منروعات خاصة أو تعاونية » و « لتجنب المغالاة في التنظيم والرسميات التي تسحق المبادرة الاقتصادية لدى الأفراد وجماعات المدن » (١) . وأغى القرار الثاني عدة مراسيم سابقة تقيد نطاق التعاونيات الانتاجية وصلاحياتها ، ووضع حدا لتنفيذ مرسوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، الذي يقضي بتأميم كل مشروعات صناعية ، في حين قرر أن التأميمات التي تمت قبل ١٧ مايو ١٩٢١ لم تلغ (٢) . وطوال صيف ١٩٢١ صدرت سلسلة من المراسيم تشير إلى التشجيع المتزايد للتعاونيات الصناعية . فقد حظيت بحقوق التخصيم القانونيه ، وتستطيع أن تستخدم عمالا مأجورين لا يزيدون عن ٢٠ في المائة من عضويتها ، ولا تخضع لسيطرة قوميسير الشعب للتفتيش ، وبذلك تخلصت من قيد كان موضوعا على مؤسسات الدولة ، ومن الناحية الأخرى صار لها الحق في الحصول على قروض قصيرة وطويلة من قطع التعاون في قوميسيرية المالية (٣) . كما حظيت الصناعات الريفية والمشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة ، التي حددت بأنها التي « لا يعمل فيها أكثر من ١٠ أو ٢٠ عاملا مأجورا » أيضا بميزات ، وإن كانت أقل من التعاونيات ، إلا أنها كبيرة ووعدت بتحريرها من التأميم ، كما وعدت بتعاون أجهزة المجلس الأعلى للاقتصاد القومي (٤) . وكانت النتيجة العامة

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٧ - المادة ٢٣٠ .

(٢) نفس المرجع رقم ٤٨ - المادة ٢٤٠ . وبمعينا هذا المرسوم مثلا نموذجيا لابهام مصطلح « تأميم » كما كان يستخدم في هذه الفترة . فجميع المشروعات الصناعية . (باستثناءات لها أهميتها كانت قد أممت بالفعل القانوني للمصطلح بمرسوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، ولكن من الواضح أن ما كان يعنيه مرسوم ١٧ مايو ١٩٢١ هو أن المشروعات التي لم يتم الاستيلاء عليها فعلا بواسطة الإدارة لاؤخذ . وفي ١٤ يونيو ١٩٢١ أصدرت قوميسيرية الشعب للعدل « تفسيرا » بهذا المعنى ، وختتمته بأن المشروعات التي لم يتم الاستيلاء عليها قبل ١٧ مايو ١٩٢٠ « يجب ألا تعتبر مؤمنة » . وجرى محاولة أخرى لتوضيح الأمور في مرسوم صدر في ديسمبر ١٩٢١ يقضي بأن قرار المكتب الرئاسي للمجلس الأعلى للاقتصاد القومي يعتبر ملزما فيما يتصل بما إذا كان المشروع يمد مؤمنا أم لا « Sob. Uzakonenii » رقم ٧٩ - المادة ١٨٤ ، ونورد نفس المرسوم رفع التأميم عن المشروعات التي تستخدم أقل من ٢٠ عاملا ، والتي كانت قد أممت فعلا ، إذا لم تكن أجهزة الدولة تستخدمها بدرجة كافية .

(٣) نفس المرجع رقم ٥٣ - المادة ٢٢٢ ، ورقم ٥٨ - المادة ٢٨٢ .

(٤) نفس المرجع رقم ٥٣ - المادة ٢٢٢ .

لهذه الاجراءات هي منح الحرفى الصغير والصناعة الصغيرة فى الريف نفس الضمانات القانونية ونفس فرص التجارة التى منحتها السياسة الاقتصادية الجديدة للفلاحين .

وكانت الخطوة التالية التى وضعت فى قرار اجتماع الحزب فى مايو ١٩٢١ هي العودة الى الادارة الخاصة والسيطرة الخاصة ، عن طريق تأجير المشروعات الصناعية ، التى كانت قد أممت وتم الاستيلاء عليها ولكن الدولة لا تستطيع فى ظروفها الجديدة ادارتها بربح . وراجت اشاعات قوية بأن إعادة هذه المشروعات الى أصحابها السابقين وشيكة ، بحيث حدثت موجة من التعامل النشط فى موسكو ببيع هذه المشروعات من جانب أصحابها السابقين أو ورثتهم (١) . وقد اعترف قرار اجتماع الحزب بحق « الأجهزة الاقتصادية المحلية » فى تأجير المشروعات التى تحت ادارتها « دون ترخيص من أية سلطات أعلى » . وسارعت السلطات المحلية فى العمل بهذه التوصية دون انتظار للتصديق الرسمى بواسطة مرسوم سوفيتى . وبدأت مجالس الاقتصاد القومى الاقليمية بالتخلص من عبء مسئولية ادارة المشروعات المؤممة التى من الفئة الثالثة (٢) (التى كانت تحت سيطرتها وحدها) بتأجيرها لأى شخص يتقدم وبأية شروط يمكن الحصول عليها (٣) . ومن المحتمل أن هذه الاجراءات ، برغم اندفاعها وخشونتها ، كانت وسيلة لحياء مشروعات كثيرة كانت قد توقفت . ولكن حيال هذا الموقف أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما فى ٦ يولية ١٩٢١ يضع الشروط التى يتم على هديها تأجير المشروعات المؤممة . فأعطيت الأولوية للتعاونيات ، وان لم يمنع التأجير للأشخاص . وكان المستأجرون مسئولين بمقتضى القانون مدنيا وجنائيا عن المحافظة على المشروعات المؤجرة ، ويتحملون المسئولية الكاملة عن المشروعات والعمال الذين يعملون فيها (٤) . وكانت الاجارات لمدة سنتين الى خمس سنوات عادة ، ويدفع الاجار عينا فى صورة نسبة مئوية من السلع المنتجة . وواقعة أن المرسوم نتج عن المبادرة المحلية توحى بأنه طبق أساسا على المشروعات المحلية الصغيرة . وتؤيد ذلك احصاءات أول سبتمبر ١٩٢٢ ، بعد أن

(١) Trudy I Vseross. Sov. Narod. Khoz. ١٩٢١ ص ١٢ .

(٢) انظر ص ١٨١ - ١٨٢ من هذا المجلد .

(٣) أصدر المجلس الأعلى للاقتصاد القومى منشورا دوريا يرقب الى المجالس الاقليمية لتحلها من التأجير الجزائى وتطلب اليها انتظار الرسوم .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٣ - المادة ٣١٢ .

طبق هذا النظام لمدة عام . وكانت الصناعات التى تم تأجير أكبر عدد منها هي الاغذية والمصنوعات الجلدية . فقد أجر ٢٨٠٠ مشروعا من ٧١٠٠ مشروعا كانت معروضة للايجار فى ذلك الوقت . وكانت فى مجموعها تستخدم ٦٨٠٠٠ عامل ، بمتوسط أقل من ٢٠ لكل . وتشير الارقام الخاصة بحوالى نصف هذه المشروعات المؤممة الى أن أقل قليلا من ٥٠ فى المائة منها أجرت لأشخاص خاصين ، كان معظمهم من الملاك السابقين ، وأجر الباقى لتعاونيات وتجمعات عمالية ومؤسسات ثابتة للدولة . ومن الواضح أن معظمها كان مشروعات صغيرة تشغل برأس مال محدود لسوق استهلاكية محلية أساسا (١) .

واستمرت هذه الاجراءات تشير تفمرات فى الدوائر السننية فى الحزب حيث اعتبرت إعادة بعض المشروعات الصناعية الى الملكية الخاصة وتأجير أخرى خيانة لمقفل الاشتراكية . وما يدل على مدى قوة انعكاس هذا الموقف حتى فى الدوائر الداخلية للحزب اصدار تعليمات الى اللجان الاقليمية للحزب فى نوفمبر ١٩٢١ بتوقيع مولوتوف ، بوصفه سكرتير اللجنة المركزية ، تعلن أعضاء الحزب أنه من غير المسموح للشيوعى بأن يصير مالكا أو مؤجرا لأى مؤسسة اقتصادية تستخدم عملا مأجورا ، أو أن يشارك فى أى مؤسسة اقتصادية تعمل للربح . وللشيوعيين أن يشتركوا فى التجمعات العمالية أو المنظمات الاقتصادية الجماعية الأخرى ، ولكن على شرط أن تعمل للدولة أو للتعاونيات والا « تسعى الى تحقيق مجرد الثراء » (٢) . فموضوع المبدأ أهم من قضية الموضوع نفسه . وقرر كامنيف فى المؤتمر العاشر لسوفيات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٢ أن الصناعة التابعة للدولة ، بما فيها النقل ، تستخدم ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ عاملا ، فى حين تستخدم الصناعات الخاصة والمؤممة ٧٠٠٠٠ (٣) . وظهر من تعداد أجرى لما قيل انها مشروعات صناعية فى مارس ١٩٢٣ أن ٨٨٥ فى المائة منها مملوكة ملكية خاصة أو مؤجرة لأشخاص خاصين ، ٨٥ فى

(١) هذه الاحصاءات مأخوذة من بيان مفيد ليليوين فى « Na Novykh Putyakh »

١٩٢٣ ، III ، ص ٦٩ - ٨٤ . وتشير الاحصاءات التى قبلت فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ الى أن عدد المشروعات التى أجرت كانت أكثر من ذلك وتستخدم نوفمبر عددا أقل من العمل فى المتوسط .

(٢) « Izvestiya Tsentral. Komm. Ross. Komm. Partii » رقم ٢٤ فى ١٥

١٩٢١ ص ١٠ .

(٣) « Dev. Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢٣ ص ٢٠ .

المائة فقط تديرها الدولة و ٣ في المائة مشروعات تعاونية . ولكن ٨٤٥ في المائة من جميع العمال الصناعيين كان يعملون في مشروعات الدولة . انتهى كان كل منها يستخدم حوالى ١٥٥ عاملا ، في حين كانت المشروعات التعاونية تستخدم بمتوسط ١٥ عاملا مأجورا في كل منها ، وكانت المشروعات التي تحت الإدارة الخاصة تستخدم في المتوسط عاملين فقط . فضلا عن انه كانت انتاجية العمل أعلى ما تكون في مشروعات الدولة فان هذه المشروعات كانت تنتج ٩٢٤ في المائة من مجموع الانتاج على اساس القيمة ، وتنتج المشروعات الخاصة ٤٩ في المائة فقط ، والتعاونيات ٢٧ (١) . وقد أشار لينين بفخر بعد ذلك بعدة شهور ، في معرض دفاعه عن السياسة الاقتصادية الجديدة في المؤتمر الرابع للكونغرس ، بان « كل مراكز السيطرة ، ظلت في يد الدولة (٢) » . وكان الدفاع واضحا وقائما على اساس قوى . ان الاهمية الرئيسية للسياسة الصناعية الجديدة لا تكمن في الاعتراف بالملكية الخاصة أو الإدارة الخاصة في كتلة من المشروعات الصغيرة التي لم يؤم معظمها ، ولم يكن من الممكن تأميمها بفعالية في هذه الظروف ، ولكن في تغيير الموقف من إدارة الصناعات الكبيرة المؤممة . وقد جاء هذا التغيير عقب التوجيه الثالث والرابع من التوجيهات الصناعية التي أصدرها الحزب في اجتماعه في مايو ١٩٢١ : بدعم قطاع السلع الاستهلاكية في الصناعة الكبيرة وبتنمية « الاستقلال والمبادرة » لدى المشروعات الصناعية .

وجاء أول مرسوم رئيسي مخصص أساسا للصناعة الكبيرة في السياسة الاقتصادية الجديدة في صورة « تعليمات » أصدرها مجلس القوميسريين في ٩ أغسطس ١٩٢١ « بشأن وضع مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة موضع التنفيذ » . وقد اعتبر « الصناعات الصغيرة والريفية تابعة لصناعة الدولة الكبيرة » وحاول تقسيم المشروعات على اساس منظم :

« تركز الدولة ، في شخص المجلس الأعلى للاقتصاد القومي وفروعه المحلية ، تحت إدارتها المباشرة فروع الانتاج المستقلة وعدد محدود من المشروعات الفردية الكبيرة أو التي لها أهمية خاصة للدولة لسبب ما ، أو تكون تابعة لأحد هذه المشروعات بحيث تكمل بعضها البعض » .

(١) ي.س. روزنفلد « Promysh. Polit. SSSR » ١٩٢٦ ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) لينين « دراسات » XXVII ص ٢٥٠ .

وتؤجر المشروعات التي تدخل في إحدى هذه الفئات للتعاونيات أو لاتحادات أخرى ، أو لأشخاص خاصين : والمشروعات التي لا تجد من يؤجرها تغلق . ولكن المشروعات التي توضع تحت الإدارة المباشرة لأجهزة الدولة « تدار على مبادئ الحسابات الاقتصادية الدقيقة » (١) . وأقر مبدآن في وقت واحد ، أحدهما المركزية ، والآخر اللامركزية . فالمشروعات التي تعمل في نفس « فرع الانتاج » تركز فيما عرف في ذلك الوقت باسم « اتحادات » (Unions) وسمى بعد ذلك باسم « كتلات » (Trusts) ، ومن الناحية الأخرى « تفصل » كل من « الاتحادات » والمشروعات الصناعية التي تكون من الضخامة أو الاهمية بحيث لا ينطبق عليها التوحيد ، بمعنى جعلها مستقلة وتحرر من سيطرة المجلس الأعلى للاقتصاد القومي وفروعه الإدارية المباشرة .

وكانت هاتان الفكرتان هما أساس القرار الذي أصدره « مجلس العمل والدفاع » في ١٢ أغسطس ١٩٢١ :

« توحيد أكبر المشروعات وأفضلها في التجهيز الفني والتنظيم العمل وفي الموقع والتي تتبع نوعا واحدا في الصناعة ... في اتحاد خاص منظم على أساس الحسابات الاقتصادية الدقيقة » ويمكن أيضا « فصل المشروعات المفردة على نفس هذه الأسس » (٢) .

وكان « فصل » الصناعة الكبيرة المؤممة عن الإدارة المباشرة للدولة هو الاجراء المقابل للتشجيع الذي منح لكل صور الصناعة الصغيرة ، التي لم تؤم والتي أجرت ، وصار حجر الزاوية في السياسات الصناعية للنظام الاقتصادي الجديد .

وكان « للفصل » نتائج جوهرية في السياسة العمالية ، حيث كانت المشروعات الصناعية مسئولة مباشرة عن اعادة العمال الذين يعملون فيها ، وحيث كانت كل صور الاعالة - سواء عينا أو نقدا ، تعامل على انها أجور (٣) ؛ وكذلك كانت له نتائج بعيدة المدى في مجال التجارة والتوزيع ،

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٩ - المادة ٤٠٣ . وقد صاغ المجلس للاقتصاد القومي هذه « التعليمات » ، ويمكن ان تعتبر أول رد اعتبار للصناعة الكبيرة بعد صدمة السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد اتخذت صورة توجيه سياسي أكثر منها تشريع ، ولكن مثل هذه التوجيهات كانت تدرج عادة في المجموعة الرسمية للقراسيم ولها نفس القوة الإلزامية .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٣ - المادة ٤٦٢ .

(٣) انظر ص ٣٢٠ - ٣٢١ من هذا المجلد .

حيث تحول القسم الأكبر من الصناعة الى بائع ومشترى فى السوق المفتوحة ، بدلا من الاعتماد على أجهزة الدولة بوصفها الموردة والعميلة ، وفى السياسة المالية ، حيث لم تعد الصناعة تتلقى الائتمان من خزانة الدولة على أساس تقديرات فى الميزانية بل من بنك الدولة ، ومن مؤسسات مصرفية أخرى فيما بعد ، على أساس الربح (١) . ان تطبيق « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » ، الذى وصفه لينين بأنه « تحول الى المبادئ التجارية » ، كان أمرا لا مفر منه فى مصاحبة السياسة الاقتصادية الجديدة : فقد كان من المستحيل الجمع بين الزراعة الرأسمالية الخاصة وصناعة الدولة فى اقتصاد موحد الا اذا قبل قطاع الدولة شروط السوق (٢) . وكانت وظيفة هذا التحول ، فى المكان الأول ، هو ضمان الا تكون مشروعات الدولة عبئا على الدولة ، وثانيا ، هو تمكين الدولة من أن تقرر أى مشروعات جديدة بأن تبقى فى ملكية الدولة وتحت ادارتها . ولكن فى خريف ١٩٢١ لم تكن الادارة المتاحة دقيقة الى الحد الكافى للقيام بهذه المهمة الشاقة . وأشار تقرير المجلس الأعلى للاقتصاد القومى للمؤتمر التاسع لسوفييتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ الى أن بعض القرارات المبدئية البحتة بشأن تحديد معنى الربح لم تتخذ بعد :

« لا توجد حتى الآن تعليمات موجهة لتفسير معنى الأرباح وما اذا كان يجب تقديمها كاملة أم يستنزل منها ما يخص كراسمال للمشروع ، وكيف يعامل الربح الذى يتمثل فى صورة منتجات غير تامة باقية فى المشروع الخ » (٣) .

ولم تكن هذه الأسئلة بسيطة مجرد شكلية . فبعد ذلك بعامين تقريبا أشار كاتب خبير فى أحد مطبوعات « مجلس الدفاع المدنى » الى أن التكتلات المختلفة تحسب نفقات انتاجها ، وبالتالي أرباحها ، بطرق مختلفة تماما (٤) .

(١) انظر ص ٢٤٨ - ٢٤٩ من هذا المجلد .

(٢) لينين « دراسات » ص ٧٦ .

(٣) انظر ص ٢٠٨ - ٢٠٩ من هذا المجلد .

(٤) كتب ريكوف ، أحد رؤساء المجلس الأعلى للاقتصاد القومى السابقين ، فى ذلك أن الاحصاءات الموجودة غير كافية لاية « حسابات اقتصادية دقيقة » وأنه لا توجد « حتى الأرقام الخامسة بتجديد رأس المال الثابت » « Stati i Rechi » II (١٩٢٨ ص ٩٧) .

(٥) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) III ص ١٣٢ - ١٣٧ .

وكان تكوين التكتلات أسلوبا لتحويل الصناعة الى « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » وتمكين الصناعة من مواجهة الضغوط التى جلبها التغيير . وبمعنى ما كان يمثل سياسة « ساعد نفسك » . ان الصناعة ، وبصفة خاصة الصناعة الثقيلة التى كانت لاحتياجاتها الأولوية الأولى أثناء الحرب الأهلية ، قد أصبحت الآن تتحمل عبء التنازلات للفلاحين والعودة الى سياسة السوق . ومع ذلك ، فاذا لم تعد الصناعة الكبيرة الطفل المدلل للدولة البرولتارية ، فانها لابد أن تنظم نفسها لتواجه الضغوط الجديدة وغير المألوفة الناجمة عن المنافسة المفتوحة . وبمعنى آخر مباشر أكثر ان التكتلات كانت الرد على مشكلة صعبة . فقد كان من الواضح منذ أمد طويل ان هناك قدرا هائلا من العادم فى المواد والقوة العاملة يمكن التخلص منه بإغلاق الوحدات غير الصالحة والتركيز على الانتاج فى أكثرها كفاءة . ولم يتحقق شئ تقريبا فى نظام « اللجان الرئيسية » الذى كان يدير كل مشروع على حدة مع الخضوع لنفوذ نقابى قوى لم يبذل أى مجهود لتخفيف الاتجاه المحافظ فى الادارة فى هذا المجال . وبذلت محاولات لتجميع المشروعات الصغيرة التى تعمل فى نفس خط الانتاج فى تجمعات سميت أحيانا « تكتلات » وأحيانا « مجموعات » ، ولكنها لم تحظ بنجاح كبير . وفى مايو ١٩٢١ ، فى الدفعة الأولى للسياسة الاقتصادية الجديدة ، كانت لجنة الحزب المركزية قد أوصت المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا « بانكماش سريع جدا فى عدد المشروعات والعمال بتركيز العمال فى أقل عدد من أفضل وأكبر المشروعات » ، وكررت التوصية بعبارات مماثلة للمؤتمر الرابع للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا (١) . ولكن التقدم كان بطيئا . فلم يحدث شئ الا فى قطاع حيوى واحد أدت فيه أزمة الوقود الى اجراءات حاسمة . وفى صيف ١٩٢٠ قامت لجنة فنية بالتفتيش على مناجم الفحم فى حوض الدونetz ، التى كانت تخلصت حديثا من دمار الحملات العسكرية المتعاقبة ، ووجدت ٩٥٩ منجما ، بما فيها ما كان يسمى مناجم « الفلاحين » ، تعمل بلا آلات . وكانت فرق العمل فى الفترة الأخيرة من شيوعية الحرب قد استخدمت على نطاق واسع فى مناجم الدونetz ، ولا شك أن ذلك جعل عملية التركيز أسهل . وفى يولية ١٩٢١ كان عدد المناجم التى تعمل قد هبط الى ٦٨٧ (٢) .

(١) « Izvestiya Komit Ross. Komm. Partii » رقم ٢٢ فى ٦ أغسطس

١٩٢١ ص ٢ - ٤

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٢) III ص ٤٩ - ٥٠

وأدت السياسة الصناعية الجديدة ، التي دعمت تكوين التكتلات في كل مكان ، الى جعل تطبيق هذا المبدأ في حيز الامكان . وكان اول تكتلين (وكان لا يزال يطلق عليها اتحادات) أحدهما لمصانع الكتان والآخر لمشروعات قطع الأخشاب في منطقة البحر الأبيض . وقد ظهر الى الوجود بمرسومين صادرين من « مجلس العمل والدفاع » في أغسطس ١٩٢١ مع قانون أساسي لكل منهما يلزمهما بمسك حسابات الخسائر والأرباح ويرخص لهما (وان كان قد نص أنه على سبيل الاستثناء) أن يشتريا المواد ويبيعا المنتجات في السوق المفتوحة (١) . واعتبر هذين الاتحادين نموذجا يتبع : وابتداء من أكتوبر ١٩٢١ سارت التكتلات بخطوات سريعة . وفي المؤتمر التاسع لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر أعلن بوجدانوف ، الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للاقتصاد القومي ، أنه قد تم انشاء ١٥ تكتلا كبيرا (وقد صار التعبير يستخدم الآن بحرية) (٢) . وفي سبتمبر ١٩٢١ أوفدت لجنة أخرى بواسطة «مجلس العمل والدفاع» الى الدون . ونتيجة لما توصلت اليه اللجنة لم تحتفظ الدولة الا بـ ٢٨٨ منجم (٢٦٧ منها تستغل فعلا) في تكتل جديد (دنجل) ، وأجرت ال ٤٠٠ منجم الأخرى أو هجرت (٣) . وفي صيف ١٩٢٢ تكونت في مناطق الفحم الأخرى ومناطق البترول تكتلات على نفس النمط . وكانت هذه الصناعات هي أكثر الصناعات تكتلا وتركيزا . ولكن نفس الطريقة طبقت على الصناعة الخفيفة . فمن بين أكثر من ١٠٠٠ مشروع للمصنوعات الجلدية تديرها اللجان الاقتصادية ضم ١٢٤ في مجموعة من « تكتلات » الجلود ، وأجر الباقي أو هجر ، ولكن هذه ال ١٢٤ مشروعا كانت تنتج من ٧٠ الى ٨٨ في المائة من جملة الانتاج في فروعها المختلفة (٤) . وفي نهاية أغسطس ١٩٢٢ ، بعد ان كانت عملية بناء التكتلات قد اكتملت تقريبا ، كان هناك ٤٢١ تكتلا ، تضم أكثر من ٥٠ تكتلا في صناعة المنسوجات والأغذية والصناعات المعدنية ، وأكثر من ٤٠ تكتلا في صناعة الجلود ، و ٣٥ في الصناعات الكيماوية ، و ٢٠ في الصناعات الكهربائية . وكان متوسط عدد المشروعات المجموعة في كل تكتل حوالي ١٠ ، وكانت

(١) « Nov. Ekon. Polit. v Promyslennoste : Sbornik Dek. » (١٩٢١) ص

٩٥ - ١٠٣ و ١١٠ - ١٢٠ .

(٢) « Devyaty Vseross. Sov. » (١٩٢٢) ص ٧٢ و ٨٩ .

(٣) « Na Novyakh Putyakh » (١٩٢٣) III ص ٥١ .

(٤) نفس المرجع ص ١١ .

ال ٣٨٠ تكتلا التي توجد عنها احصاءات تستخدم ٨٤٠٠٠٠ عامل ، منهم ٥٢٥٠٠٠ في تكتلات صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية . ولا تتضمن هذه الأرقام التكتلات الكبرى في الفحم والبترول (١) . وكان أكبر التكتلات هو تكتل ايفانوفو - موزنسك للمنسوجات ، ويستخدم ٥٤٠٠٠ عامل (٢) ، وتكتلا جومزا ويوجستال للصناعات المعدنية فيستخدمان ٤٨٠٠٠ و ٤١٠٠٠ عامل على التوالي (٣) . وصارت تكتلات الدولة هي الصورة الرئيسية لتنظيم الصناعة في الجمهوريات السوفيتية .

وقد تخلف التحول الى « الحساب الاقتصادي الدقيق » في اول الامر عن عملية التكتل . وصدر في ٢٧ أكتوبر ١٩٢١ مرسوم يفرق بين فئتين من مشروعات الدولة - تلك التي لم تعد تتلقى معونات أو مواد من الدولة في أية صورة ، وتلك التي لاتزال تعتمد على معونة الدولة ، أهم صورها وأكثرها شيوعا هي التموين بالبطاقات للعمال من قومية سيرة التموين . وكانت الفئة الأولى ، التي سرعان ما أصبحت تضم أغلب مشروعات الدولة ، حرة في التصرف في منتجاتها في السوق بدون قيود : أما الثانية ، التي كانت تتألف أساسا من القطاعات الرئيسية في الصناعة الثقيلة ، فكان لها أن تتصرف في ٥٠ في المائة من انتاجها في السوق بشروط معينة ، وان كانت ملتزمة في جميع الحالات بأن تعطي الأولوية للمؤسسات الدولة ، ثم للتعاونيات ، على المشتري الخاص (٤) . وكان طلب الترخيص بتصرف جزء من المنتجات يستجاب اليه بسرعة ، وقد حظى هذا الاتجاه بالتأييد بصفة خاصة من اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢٥ (٥) . وفي ٢١ مارس ١٩٢٢

(١) نفس المرجع ص ٢٧ - ٣٠ : وجاء في مجلد بمناسبة العيد السنوي الخاص للثورة في نوفمبر ١٩٢٢ ان المجموع ٤٣٠ تكتلا (٦٥ في الصناعات الغذائية و ٥٧ في الصناعات المعدنية و ٥٢ في صناعة المنسوجات) تجمع ٤١٤٤ مشروعا تستخدم حوالي مليون عامل . وذكر ي . روزنفلد ، المرجع السابق ص ٢١٦ - ٢٢٠ : ارقاما أعلى من ذلك بقليل .

(٢) أدلى مندوب في اللجنة التنفيذية المركزية في ١٩٢٢ ببعض تفاصيل عن تكوين هذا التكتل . وكان يضم مصانع النسيج المحلية الكبيرة نوعا ما ، وأجرت الصنعة في مبدأ الامر ، ولكنها جمعت فيما بعد تحت ادارة جهاز التجارة والصناعة في السوفييت المحلي « Sessiya Vseross. Tsent. Ispolnitel'nogo Komit. IX Soy. »

رقم ٢ في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٣) ي . س . روزنفلد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٧٢ - المادة ٥٧٧ .

(٥) « VKP (B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٤١ .

اتخذت خطوات ذات آثار بعيدة المدى : فقد وضعت صناعة الوقود على أسس تجارية . وكان ذلك يعنى أن المشروعات الصناعية لم تعد تحصل على ما تريده من وقود من الدولة ، بل أصبحت مضطرة لشراؤه من مؤسسة الوقود الرئيسية ، ومن الناحية الأخرى لم يعد عمال صناعة الوقود يتلقون الأغذية من أجهزة الدولة (١) . وفى الواقع أن هذا الاجراء الحاسم كانت له بعض الاستثناءات . فقد نص المرسوم نفسه على استمرار تسليم الوقود مجانا للسكك الحديدية ؛ وصدر قرار فيما بعد لاستمرار مد عمال المناجم فى حوض الدونتز بالأغذية (٢) . ولكن التحول الى « المبادئ التجارية » كان قد اكتمل الى حد كبير فى القسم الأكبر من حقل الصناعة قبل نهاية ١٩٢٢ .

وفى خريف ١٩٢٢ ، عند وضع المجموعة المدنية الجديدة ، حدثت أول محاولة جادة لتحديد المركز القانونى للتكتلات الجديدة . وكان يختلف عن مركز المشروعات الصناعية ، أو مجموعات هذه المشروعات ، فى شيوعية الحرب فى أنها كانت مستقلة عن الادارة المباشرة بواسطة أحد أجهزة الحكومة (المجلس الأعلى للاقتصاد القومى أو لجانه الرئيسية أو مراكزه) ، وفى انها كانت مسئولة عن حسابات الخسارة والأرباح الخاصة بها . ومن الناحية الأخرى لم يكن لها فى ذلك الوقت رأسمال ثابت ولم تكن لها شخصية قانونية . فأنشأت المادة ١٩ من المجموعة المدنية فئة خاصة من « مشروعات الدولة أو اتحادات هذه المشروعات الموضوعه تحت نظام الادارة الذاتية المستقلة وتحصل على تمويلها من ميزانية الدولة » . ولمثل هذه الوحدات أن « تشترك فى صفقات تجارية بوصفها شخصا قانونيا مستقلا » وتخضع للقوانين العادية ، وتعتبر أصولها السائلة ، بما فيها رأس المال العامل ، ضمانا لديونها ، ولكن ليست أصولها الثابتة ، التى تظل ملكية عامة . وأخيرا صدر مرسوم فى ١٠ ابريل ١٩٢٣ يحدد وينظم مركز التكتلات على هذه الأسس ، وجاء فى المادة (١) من هذا المرسوم :

« ان تكتلات الدولة مشروعات صناعية للدولة تمنحها الدولة استقلالا فى تسيير عملياتها طبقا للقانون الأساسى الخاص بكل مشروع ، وتعمل على أساس الحسابات التجارية بهدف تحقيق ربح » .

(١) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » (١٩٢٣) ص

ولم تقبل الدولة أية مسئولية عن ديون التكتلات (إلا فى حالة اخذ الدولة للتكتل) ولم تكن ملزمة بتغطية أية خسارة . وتذهب الأرباح للدولة بعد استئزال بعض الخصومات المينة . ويحدد مبلغ لكل تكتل كرأس مال ثابت ، وطولب بدفع مبلغ معين مقابل كل عام من الأرباح . وتذهب ربع أرباح التكتل اليه - ٢٢ فى المائة لرصيد اجتماعى لتحسين أحوال العمال . و ٣ فى المائة توزع فى صورة مكافآت للادارة والمستخدمين والعمال . وللتكتل حرية كاملة فى الشراء والبيع فى السوق المفتوحة ، وطلب الى التكتلات أن تمنح أولوية لأجهزة الدولة كعملاء أو كموردين اذا كانت الأسعار المقدمة أو المطلوبة مثل غيرها . وأكد عنصر تحقيق الربح الذى يتطوى عليه مفهوم « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » باستمرار : وأصبح حافزا جديدا للإنتاج الصناعى .

وسرعان ما وفرت السياسة الاقتصادية الجديدة فى الزراعة الحافز الإنتاجى الذى دفع روسيا السوفيتية فى طريق الانتعاش الاقتصادى . أما فى الصناعة فكان التقدم بطيئا وينطوى على مخاطر الاعتماد على جانب واحد . وكان هدفها المبدئى هو أن تقدم للفلاح مقابلا سريعا وكافيا لمنتجاته ، وسارت على هدى قرار الحزب فى مايو ١٩٢١ . وتطبيقا لهذا الاتجاه شجعت أولا وقبل كل شئ تلك الصناعات الريفية والمحلية الصغيرة التى كانت تنتج مباشرة للفلاح ، التى لم تكن فى حاجة الى رأسمال مستثمر كبير لشراء الآلات أو تجديدها ، والتى يمكن مبادلة منتجاتها بسرعة بالمنتجات الزراعية . وفى ميدان انتاج المصانع شجعت الصناعات الاستهلاكية التى يمكن تعبئة منتجاتها بسرعة للمبادلة . وكان يخلم كل هذه الأغراض العودة الى المشروع الخاص والسوق الحرة ، التى كانت فى الظروف البدائية للاقتصاد الروسى لا تستطيع أن تعكس الا الطلب الاستهلاكى المبدئى المباشر مع استبعاد أية متطلبات رأسمالية طويلة الأجل . وكان الانتاج الصناعى قد وصل فى ١٩٢٠ الى أدنى مستوياته فى جميع النواحي تقريبا ، وكان مجموع الانتاج ١٦ فى المائة من انتاج ١٩١٢ (١) . ولكن الانتعاش تم بطريقة غير متساوية ، فقد ارتفع انتاج الصناعة الصغيرة - الريفية والحرفية - الذى كان فى ١٩٢٠ يمثل أكثر قليلا من ربع انتاج ١٩١٢ -

(١) ان التقديرات التالية تمت على أساس الرويل الذهب بأسعار ١٩١٢ وهى مأخوذة « Na novykh Putyakh » (١٩٢٣) III ص ١٨٦ - ١٨٩ . ومن الواضح انها لا تمثل سوى أرقام تقريبية . وقد قدرت أرقام ١٩٢٢ من النتائج الفعلية للشهور الأولى ، وهى تبنى الى التقليل بعض الشيء من النتائج النهائية لهذا العام .

الى ٣٥ في المائة في ١٩٢١ والى ٥٤ في المائة في ١٩٢٢ ؛ ومن الناحية الأخرى لم يرتفع انتاج الصناعة الثقيلة ، الذي كان قد هبط الى ١٥ في المائة من انتاج ١٩١٢ ، الا الى ١٧ في المائة فقط في ١٩٢١ و ٢٠ في المائة في ١٩٢٢ . وجاءت أحسن النتائج في نطاق الصناعة الكبيرة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي كانت تنتج مباشرة للفلاحين . وكانت صناعة الجلود هي الصناعة الوحيدة التي استمرت طوال هذه السنوات تنتج كميات مساوية لانتاج ١٩١٢ (١) . ولكن المنسوجات أيضا حققت انتعاشا طيبا ، فقد ارتفعت البضائع الصوفية من ٣٦ في المائة بالنسبة لانتاج ١٩١٢ الى ٥٥ في المائة في ١٩٢٢ ، وارتفعت البضائع القطنية (التي ظل مصدرها الرئيسي من المواد الأولية ، وهو التركستان ، منقطعا أكثر من عامين) من ٦٥ في المائة في ١٩٢٠ الى ١٥٥ في المائة في ١٩٢٢ . ومن الصناعات الثقيلة سجل التعدين في ١٩٢٠ مايساوي ٣٣ في المائة من انتاج ١٩١٢ ثم هبط الى أقل من ٣٠ في المائة في ١٩٢١ ولم يرتفع في ١٩٢٢ الا الى ٣٦ في المائة . وكانت الصناعات البترولية هي الوحيدة التي سجلت انتعاشا باهرا - من ١٦ في المائة ، بالنسبة لانتاج ١٩١٢ ، في ١٩٢٠ الى ٣٩ في المائة في ١٩٢٢ ؛ وكان انخفاض الانتاج في هذا الميدان في عام ١٩٢٠ يرجع مباشرة الى الأحداث العسكرية في العاملين السابقين . ولكن أهم النتائج في مغزاها كانت نتائج الصناعات المعدنية ، أكبر صناعات روسيا قبل الثورة ، وأساس كل الصناعة الكبيرة . ففي هذا الميدان لم يكن انتاج ١٩٢٠ أكثر من ٦ في المائة بالنسبة لانتاج ١٩١٢ ، وارتفع الى ٩ في المائة في ١٩٢١ ثم هبط ثانيا الى ٧ في المائة في ١٩٢٢ . وقد ذكر في بيان في المؤتمر الثاني عشر للحزب في ابريل ١٩٢٣ ان الصناعة ككل لاتزال تعمل بـ ٣٠ في المائة من قدرتها برغم اجراءات التكتيل .

وقد تعرضت الصناعة الروسية في الفترة الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة لعاملين معاكسين . فاولا لم تكن السياسة الاقتصادية الجديدة في مبدأ الامر تعني سياسة تنازلات للفلاحين فحسب ، بل تنازلات على حساب البرولتاريا ، أو على الأقل تنازلات لا تترك مجالا لميزات مقابلة

(١) لرجع هذه النتيجة المدعومة الى ان المشروعات الجلدية الصغيرة ، التي لم تسجل في احصاءات ١٩١٢ ، أو ربما تكون قد ضمت الى صناعة « الحرفيين » ، كانت قد صارت مؤمنة (نفس المرجع ص ١٨٥)

(٢) « Dvenadsatyi Ross. Komm. Partii » (١٩٢٢) ص ٣٢٩ .

للصناعة ، ومن ثم كان وقعها الاول على الصناعة ككل غير موافق بالضرورة (١) . وثانيا ، أدت إثارة الطلب على السلع الاستهلاكية الى قلقلة التوازن داخل الصناعة نفسها .

وظهر أثر أول هذين العاملين على الفور تقريبا في أزمة في الاسعار الصناعية . فطوال فترة شيوعية الحرب كانت الاسعار الرسمية المحددة تعدل باستمرار لصالح منتج السلع المصنوعة . ومن الناحية الأخرى كان الطلب الشديد على المواد الغذائية في السوق غير القانونية قد نقل النقل الى الجانب الآخر ، بحيث كان « البود» من الشعير مثلا يتبادل بكمية من الجلود أو المنسوجات أكبر مما قبل الحرب . ومن ثم فانه كان من المتوقع ، بعد رفع القيود ، أن تنجھ الاسعار لصالح المنتج الزراعي . بيد أن هذه الحركة لم تحدث فحسب ، بل حدثت بعنف وتطوّر شديد أكثر مما كان متوقعا بكثير ، بسبب ظروف خاصة في كل من الريف والمدينة . ففي الريف كانت مقتضيات شيوعية الحرب قد استنزفت كل مالم يملك الفلاح من احتياطي وحالت كارثة الحصاد في ١٩٢١ دون حصول مناطق كثيرة في الريف على مزايا السياسة الاقتصادية الجديدة ، بحيث كان الطلب الفعال على السلع المصنوعة أقل بكثير مما كان متوقعا ، في حين اشتد الطلب في المدن ، التي لم تعد فيها أية أغذية ، على المنتجات الزراعية أكثر حتى من ذي قبل . وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة قد وضعت الفلاح ، لأول مرة منذ عدة سنوات ، في مركز يتيح له بيع منتجاته ، بعد أخذ حاجاته وحاجات أسرته منها وبعد دفع الضرائب ، بالسعر الذي يريده . وكان الفلاحون الذين لديهم فائض للبيع في شتاء ١٩٢١ - ١٩٢٢ يحسون بقوتهم ولم يعزفوا عن الانتقام لأنفسهم مما عانوه على يد المدن في ظل شيوعية الحرب .

وكان موقف الصناعة أكثر تعقيدا . فقد كانت حرية التجارة ورفع القيود التي وضعتها الدولة ، الأمر الذي شجع الفلاحين وحفزهم للانتاج ، يعني شيئا مختلفا تماما بالنسبة للصناعة الكبيرة التي وجدت نفسها فجأة لا سبيل أمامها الا الاعتماد على نفسها : فابتداء من خريف ١٩٢١ تزايد

(١) لاحظ كامنيف ، في اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢١ ، المعضلة الاساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة . « أننا لا نستطيع انعاش الصناعة ، وبالتالي اقتصادنا ككل ، الا على حساب الفلاح أو على حساب العامل ، أو على حساب هذا مرة وذلك مرة » « Vseross. Konf. RKP (Bol.) » رقم ١ ١٩ ديسمبر ١٩٢١ ص ٢٠ .

عدد المشروعات التي حرمت من الائتمان والمواد الأولية والأغذية التي كانت توفرها الدولة ، وقيل لها أن تتولى أمر نفسها . وكان الموقف عسيرا حتى على أقواها . فبعد سبع سنوات من الإهمال كانت التجهيزات قد وصلت إلى أدنى حد ولم يعد في الإمكان تأجيل التجديد أكثر من ذلك . ولم تكن هناك أية موارد مالية ، ولا سبيل تقريبا إلى الحصول على قروض (١) . وكان لا بد من إيجاد موارد لتغطية النفقات الجارية ودفع أجور العمال نقدا أو عينا بعد أن حرما من المعونة المباشرة من الدولة . وكانت الأصول مقتصرة تقريبا على مخزونات من المواد الأولية ، التي لم تكن هناك وسيلة لتجديدها إلا بأسعار السوق المفتوحة ، ومخزونات المنتجات الكاملة الصنع ، وفي معظم المشروعات كانت هذه المخزونات الأخيرة هي الأصول السائلة الوحيدة في الحقيقة (٢) . ومن ثم لم يكن هناك من سبيل لمواجهة الحاجة العاجلة إلى رأس المال العامل ، التي خلقها توقف الدولة عن مد يد المساعدة ، إلا ببيع المخزونات من السلع الكاملة الصنع على نطاق واسع . وبلغت عملية التصفية هذه حدا من الانتشار والوضوح في نهاية ١٩٢١ بحيث أطلق عليها Razbazarovanie (بعثرة البضائع في الأسواق) (٣) .

وأدت هذه المحاولة لفرض تصفية المخزونات على سوق غير قابل وغير مرن إلى نتائجها الطبيعية - انهيار في أسعار السلع المصنوعة . وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الجديدة لم تعد صناعة الدولة تعمل تحت سلطة واحدة بل قسمت إلى «وحدات اقتصادية منفصلة لا ارتباط بين بعضها تقريبا» . وزاد من خطورة الانهيار « المناقصة غير المحدودة » بين هذه الوحدات ، التي أخذت تخفض أسعارها في مواجهة بعضها ، لتتخلص كل منها من بضائعها ، تطبيقا للروح التجارية الجديدة (٤) . وقد أخفى

(١) لم يفتح بنك الدولة الجديد ، الذي رخص له بتقديم قروض للصناعة على أساس تجاري ، إلا في ١٦ نوفمبر ١٩٢١ ، وكانت موارد غيره كافية مطلقا (انظر ص ٢٤٩ فيما بعد) .

(٢) تبعا لجدول في « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ، III ص ١٥ ، لا يمكن أن يكون دقيقا بأي حال ولكن يفيد كإجاء عام ، كانت مخزونات السلع الكاملة الصنع في أول يناير ١٩٢٢ أكثر من المواد الأولية في جميع الصناعات ماعدا الصناعات المعدنية والنسيج . ويدل تقرير آخر ، لا يمكن أن يكون إلا أقل دقة من الجدول ، أن هذه المخزونات كانت غير كافية لتغطية احتياجات الصناعات من رأس المال العامل .

(٣) استخدم هذا التعبير ، مسبقا بعبارة « ما يطلق عليه » ، في المؤتمر التاسع لسوفييات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ Dev. Vseross. S'ezd Sov. ١٩٢٢ - ص ٩٥ .

(٤) « Na Noykh Putyakh » ١٩٢٣ ، III ، ص ١٣٨٣٤ .

التضخم المستمر في العملة مدى الكارثة جزئيا ومؤقتا ، ولكنها صارت واضحة من المقارنة بين الأسعار الصناعية والزراعية : وقد ارتفعت أسعار هذه الأخيرة في نفس الوقت بسبب الندرة السائدة . فمثلا كان ثمن الذراع من الاقمشة القطنية في أول يناير ١٩٢١ يساوي أربعة أرطال من دقيق الشعير ، ورطلا من السكر يساوي ١١ر٥٥ من دقيق الشعير ، وهبطت قيمة هذه السلع في الشهور الأربعة الأولى من ١٩٢١ بانسبة لدقيق الشعير أكثر من ٥٠ في المائة (١) . وتدل الأرقام المقارنة على أساس ١٢ سلعة صناعية و ١٢ سلعة زراعية على أن قيمة المنتجات الزراعية ارتفعت من ١٠٤ في أول يناير ١٩٢٢ (على أساس أن ١٠٠ تمثل مستوى ١٩١٣) إلى ١١٣ في أول مايو ١٩٢٢ ، في حين هبطت قيمة المنتجات الصناعية أثناء الفترة نفسها من ٣٢ إلى ٦٥ . وهكذا فإن الفرق بين قيمة المنتجات الزراعية والصناعية الذي بلغ أقصى مداه في مايو ١٩٢٢ كان سببه إلى حد بسيط ارتفاع قيمة المنتجات الزراعية وإلى حد كبير هبوط قيمة الصناعة . وقد عبر شليابينيكوف عن حالة الصناعة السيئة في المؤتمر الحادي عشر للحزب في مارس ١٩٢٢ :

« إن حالة السوق قد وصلت إلى حد لا نستطيع معه احراز أي تقدم ، فنحن لا نستطيع أن نقف في وجه سيل البضائع . أننا نريد مالا على الفور ، ونحن إذ نبحث عنه نخلق مناقصة وفوضى ، حتى في سوق المنتجات المعدنية ، بحيث لم يعد لدينا ما ندفع به أجور العمال ، إذ هبطت أسعار منتجاتنا بشدة (٢) » .

وقد تكون هذه النتائج متفقة مع العرض المباشر من السياسة الاقتصادية الجديدة بعرض عائد مجزى على الفلاح مقابل عمله . ولكنها كانت كارثة على الصناعة السوفيتية ، وكان لا بد أن تحدث رد فعل قوي

(١) نقلت هذه الأرقام من جدول في مقال كبه كوندراييف في (المرجع السابق - ١٩٢٣ - I ، II . وتوجد أرقام مماثلة مع بعض الاختلافات المألوفة في الإحصاءات

« Na Khozyaistvennom Fronte »

السوفيتية في هذه الفترة في كتاب س.ج. ستروميلين

١٩٢٥ ص ٢١١ . وسبب الاختلاف في المادة بين الجدولين أن كوندراييف استخدم الأسعار الرسمية لسنة ١٩٢٠ وأول يناير ١٩٢١ ، في حين استخدم ستروميلين أسعار السوق المفتوحة التي كانت غير قانونية وقتذاك . بحيث أن الهبوط في قيمة السلع بالنسبة لدقيق الشعير يبدأ في جدول كوندراييف أول يناير ١٩٢٢ في حين أنه في جداول ستروميلين تدل الأرقام في أول يناير ١٩٢٢ على أن الهبوط كان قد حدث فعلا في أسعار السوق المفتوحة عن أسعار الفترة السابقة على السياسة الاقتصادية الجديدة .

(٢) « Odinnadt Saryi S'ezd RKP » (١٩٢٦) ص ١١١ .

لدى زعماء الصناعة ومديريها . وكان رد الفعل مماثلا بشكل غريب لرد الفعل الذي تثيره مثل هذه المواقف فى الصور الرأسمالية المألوفة . وفى مارس ١٩٢٢ ، عندما كان الانهيار قد قطع شوطا طويلا وأعلن لنين أن «التراجع» قد انتهى ، بدأت تتكون «تشكيلات» وظيفتها التكتل واحتكار أجهزة البيع كلها فى صناعة بذاتها . وأبان الثلاثة شهور التالية اتحدت التكتلات فى كل الصناعات الرئيسية لتكوين تشكيلات من هذا النوع ، تستوعب من ٧٠ الى ١٠٠ فى المائة من انتاج الصناعات التى يتعلق بها الأمر (١) . وكانت زيادة القدرة فى المساومة التى اكتسبتها الصناعة عن طريق هذه التنظيمات هى العامل الرئيسى الذى أوقف الهبوط المستمر فى الاسعار الصناعية ، وبعد مايو ١٩٢٢ قلب اتجاه الحركة الى العكس . واعترف رئيس المجلس الأعلى للاقتصاد القومى صراحة بأن هذه التشكيلات «خلقت فى المكان الاول للدفاع عن المصالح التجارية للتكتلات» ، وقال انها «حققت وظيفتها فى حالات خاصة وقضت على المنافسة» ، وبذلك سمحت للاسعار بأن ترتفع فى مجموعة ضخمة من المنتجات (٢) . وفى أغسطس ١٩٢٢ كان الارتفاع قد بلغ حدا جعل الاسعار الصناعية والزراعية تصل بالنسبة لبعضها الى المستوى الذى كانت عليه فى ١٩١٣ . ومنذ ذلك الوقت ، تحت تأثير تحسين تنظيم الصناعة ووفرة المحصول ، بدأت الاسعار الصناعية ترتفع مرة أخرى بالنسبة للزراعية . وصارت التوترات التى نجمت عن هذا التباين الجديد فى الاسعار تعرف فى التاريخ السوفيتى باسم « أزمة المقص » فى سنة ١٩٢٣ .

وكان العامل الثانى المعاكس فى الميدان الصناعى نتيجة للسياسة

(١) ي . س . رورنفلد «Promyakhennaya Polit. SSSR» ١٩٢٦ ص ٢٣٠ - ٢٣٧ . وفى نهاية ١٩٢٢ كانت هناك ثمان تشكيلات أهمها تشكيل المنسوجات ومناجم الأورال والجلود والخبوط والطاوق والزراعية «Na Novykh Putyakh» (١٩٢٣) ص ٢٣٦ - ٢٤٢ . وعلى عكس التجارب السابقة كانت الصناعات الاستهلاكية هى السابقة على الصناعات الثقيلة فى المبادرة فى تكوين التشكيلات فى لفترة الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة

(٢) «Desyatyi. Vseross. S'ezd Sov.» ١٩٢٢ ص ٤٢ وبعد ذلك بشهور قليلة ، فى المؤتمر الثانى عشر للحزب ، عرض بوجدانوف صورة أخرى أكثر حرما لوظيفة التشكيلات ربما كانت محاولة منه لتعديل رأيه الصريح السابق ، ولما لهذه الصورة «لقد بدأت التشكيلات والتكتلات الآن فى تخفيض نفقاتها» ، وصار الحمار الاساسى لتشكيلاتنا هو خفض نفقات الانتاج ، وهى تضغط فى هذا الاتجاه على التكتلات ورفعهما على أن تدخل فى الاعتبار احتياجات السوق .

«Dvenadtsatyi S'ezd Ross. Komm. Partii (Bol.)» ١٩٢٣ ص ٢٣٢

الاقتصادية الجديدة هو التشجيع الذى منحه السوق للصناعات الاستهلاكية الخفيفة على حساب الصناعة الثقيلة ؛ وكان لهذا العامل ، برغم انه كان أقل تأثيرا بصورة مباشرة ، دلالات طويلة المدى أكثر خطورة . فالسياسة الاقتصادية الجديدة لم تؤد فقط الى توسع فى صور الانتاج الصناعى الصغير والفردى التى ظلت فى أيدي خاصة وكانت أقرب ما يكون الى اقتصاد البورجوازية الصغيرة الفلاحى وأبعد ما يكون عن الصناعة الكبيرة فى المصانع ، بل انها شجعت أيضا داخل نطاق الصناعة الكبيرة تلك الصناعات الخفيفة التى تستهلك على الفور على حساب الصناعات الثقيلة التى تعد المعقل التقليدى للبرولتاريا الصناعية والمفتاح النهائى لتصنيع البلاد وللبناء الاشتراكى . وقبل نهاية ١٩٢٢ كانت صيحة التحذير من الخطر على مستقبل الصناعة الثقيلة تتعالى من كل الجوانب . فقد أشار المؤتمر الخامس لنقابات عموم روسيا فى سبتمبر ١٩٢٢ الى انتعاش « عدد من فروع الانتاج التى تعتمد على سوق السلع الحرة» ، ولكنه سجل أن «الفروع الاساسية فى الصناعة التى تحدد طريق نمو الاقتصاد القومى ككل» - ذكر النقل والتعدين والصناعات المعدنية وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية بالاسم - «استمرت تعاني أزمة قاسية جدا» ، وأعلن أن «انتعاش الصناعة الكبيرة والنقل هما المهمة العاجلة للجمهورية» (١) . وبعد ذلك بشهرين ألقى لنين خطابا فى المؤتمر الرابع للمكومترون خصه للدفاع عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، وفيه عقد نفس المقارنة بين «الانتعاش العام» للصناعة الخفيفة و«المركز الصعب جدا» للصناعة الثقيلة ، وأشار الى دلالة ذلك :

« لا يمكن انقاذ روسيا بمحصول جيد فقط فى اقتصاد فلاحى - ان هذا لا يكفي - أو بالحالة الطيبة للصناعة الخفيفة التى تمد الفلاحين بالادوات الاستهلاكية - فهذا أيضا لا يكفي ، ان الصناعة الثقيلة أيضا لا غنى عنها » .

« وتحتاج الصناعة الثقيلة الى معونات من الدولة . فاذا لم نجد هذه المعونات صرنا فى حكم المفقودين كدولة متمدينة - بله كدولة اشتراكية (٢) » .

(١) «Stenograficheskiy Otchet Pyatogo Vseross. S'ezda Profess.»

نقل تومسكى ، الذى ألقى بالخطاب الرئيسى فى المؤتمر ، عن لنين انه قال « بدون صناعة ثقيلة لن يكون هناك بناء ومن لم لا اشتراكية ، ولا حتى اشتراكية رديئة » . (نفس المرجع ص ١١٤)

(٢) لينين «دراسات» XXVII ص ٢٤٨ - ٢٤٩

وكان آخر حديث عام للنين عن الشؤون الاقتصادية قد وضع المشكلة الأساسية التي خلفتها السنتان الأوليان من السياسة الاقتصادية الجديدة في أبسط عبارات وأكثرها حسما .

وكانت دلالات هذا القلق أعمق وأبعد مدى من أن تقبل بسهولة . وفي خريف ١٩٢٢ عبر القلق في الصناعة الثقيلة عن نفسه في سلسلة من الحملات ضد سياسة الائتمان الشحيحة التي يتبعها بنك الدولة . وقال بوجدانوف ، رئيس المجلس الأعلى للاقتصاد القومي ، أثناء هجومه على قوميصرية المالية في اللجنة التنفيذية المركزية ، ان مناجم حوض ادونتر افتقرت الى الائتمان الى حد انها اضطرت لطرد العمال بسبب عدم وجود المال الكافي لدفع أجورهم (١) ؛ وكان نقص الائتمان هو الفكرة الأساسية في تقريره عن الصناعة للمؤتمر العاشر لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر (٢) . وكان المتحدثون الرسميون في المؤتمر لا يزالون يعبرون عن تفاؤل متردد الى حد ما . وقد أعلن كامنيف بحسم أن « وقت النزاع السياسي حول مسائل تتعلق بالمبادئ قد انتهى » وان « موضوع السياسة الاقتصادية الجديدة لم يعد موضوع مبدأ ، ولم يعد موضوع نزاع ، ولم يعد يحتاج الى تفسير » ؛ وبرغم أنه اعترف بعد ذلك بقليل بأن « السياسة الاقتصادية الجديدة تعمل ضد الصناعة » ، فانه كان واثقا من ان السلطة السوفيتية من القوة بحيث تسيطر على السياسة الاقتصادية الجديدة تماما (٣) . وأعرب سوكولنيكوف قوميصر الشعب للمالية عن إيمانه الثابت بسياسة « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » . فالصناعة لم يعد من الممكن تحميلها للميزانية ، ولم تعد الدولة تستطيع أن تكون مسئولة عن دفع أجور العمال الصناعيين أو مداهم بالتأمين ؛ ان علاقة الدولة بالصناعة لا يمكن أن تتعدى علاقات العميل الذي يدفع كامل ثمن ما يشتريه . وهكذا حدث انفصال كامل بين الدولة والصناعة التي « يجب عليها ، سواء كانت تباع للدولة أو في السوق ، أن تباع بشروط لا تسمح لها بالانتاج فحسب ، بل أيضا بتجديد رأسمالها » . وذهب سوكولنيكوف الى حد القول بأنه ما دامت الصناعة تعتمد على القوة الشرائية للفلاح ، فان أفضل وسيلة لتأييد الصناعة هي تأييد الفلاحين (٤) . وعارض لارين سوكولنيكوف

باسم الصناعة الثقيلة ؛ ووصف مندوب آخر الصناعة بأنها « الابن غير المقبول لقوميصرية المالية » (١) . ولكن لم يكن من الممكن أن تحظى الصناعة بأية مساعدة في ظل التفسير السائد للسياسة الاقتصادية الجديدة . اذ ان هذه السياسة بإعادة السوق أعادت الاعتماد المتبادل للعناصر المختلفة للاقتصاد على الاسس المألوفة في النظام الرأسمالي . وكان التدخل المباشر من جانب الدولة لتأييد الصناعة الثقيلة ضد المبادئ الجديدة . وكانت ساحة المعركة التي حددت مصير الصناعة وطريق الانتاج الصناعي هي السياسة التجارية والمالية .

(ج) العمال والنقابات :

لم تتكشف آثار السياسة الاقتصادية الجديدة في السياسة العمالية ، كدلالاتها في ميدان الصناعة ككل ، على الفور بل ظهرت شيئا فشيئا أثناء صيف ١٩٢١ وخريفها ، وتبلورت نهائيا في ربيع ١٩٢٢ . وكان العمال قد عوملوا في ظل شيوعية الحرب ، مثل كل عناصر الانتاج الأخرى ، باعتبارهم نبي خادمة الزامية للدولة ، لا يخضع تقديما ومكافاتها للاعتبارات التجارية . وكان لابد من إعادة النظر جذريا في هذا الموقف حيال النظام الذي عادت فيه بعض المشروعات الصناعية التي تستخدم عمالا الى الملكية والادارة الخاصة ، كما طولبت تلك المشروعات التي بقيت ملكيتها وادارتها للدولة بأن تسير شئونها على أسس تجارية . فاذا كانت البضائع التي تنتجها الصناعة الخاصة والتي تنتجها الصناعة المملوكة للدولة ستعامل كسلع سوقية ، فالنتيجة المنطقية ان القوة العاملة ستصير مرة أخرى سلعة سوقية . فالعودة الى السوق الحرة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة كانت تعني أيضا العودة الى سوق العمل الحرة ، وبرغم ان هذه النتيجة لم تدرك على الفور ، فبيدوا أنها كانت وراء الموقف المتغير من العمال .

وكان معقل شيوعية الحرب الذي سقط قبل غيره هو التعبئة الاجبارية للعمل . وقد بدأ رد الفعل ضدها في نهاية الحرب الأهلية مع تسريح الجيوش ، وعبر عنه فعلا قرار النقابات في المؤتمر العاشر للحزب في مارس ١٩٢١ (٢) . وكان هذا القرار قد انبثق مستقلا عن الاعتبارات

(١) « IV Sessiya Vseross. Tsentral. Ispolnitel. Komit. » رقم ٥ (٢٩)

أكتوبر ١٩٢٢ ، ص ٥

(٢) « Desyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢٢ ص ٣٦ ، ٤٠

(٣) نفس المرجع ص ١٧ - ١٨ ، ٢٩ .

(٤) نفس المرجع ص ١٠١ - ١٠٢ ، ١١٠ - ١١١ .

(١) نفس المرجع ص ١٢١ ، ١٢٦

(٢) أنظر ص ٢٢٦ من هذا المجلد .

المالوف في الحصول على العمال وتحريكهم من مكان لآخر (١) .

وكانت هناك قضية أخرى أصعب من ذلك هي أجور العمال . ففي شيوعية الحرب ، حيث كان العمل خدمة نظامية للدولة ، كان يمكن النظر إلى الأجور بأحدى طريقتين : فإما أنها كانت التزاما ضروريا من الارصدة العامة للمحافظة على قدرة العمال وكفاءتهم (مثل تعيينات الجنود) ، أو تعتبر حقا اجتماعيا للعامل يقابل التزامه الاجتماعي بالعمل للمجتمع (من لا يعمل لا يأكل أيضا) ، ولكنها لا ترتبط بالضرورة بالعمل المعين الذي يشتغل به العامل . وكان هذان المفهومان يتفقان مع الاتجاه المتزايد إلى دفع أجور العمال عينا . وهو اتجاه أملاه انهيار العملة اثر ما املته الاعتبارات النظرية ، ولم يكن من السهل العدول عنه . وعندما اجتمع المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا في مايو ١٩٢٢ كان شميدت لا يزال يقول ان «العمال لا يمكن ارغامهم على نيل فكرة التعيينات المضمونة التي تعودت عليها الطبقة العاملة» . وأصدر المؤتمر قرارا بأغلبية كبيرة يتضمن احتجاجا على أن مجيء السياسة الاقتصادية الجديدة جعل سياسة تأييد الصناعة الثقيلة ضروريا جدا ، وأن ذلك يتطلب «احلال الصورة النقدية في مد الطبقة العاملة بحاجاتها بدلا من أن تمدها بها الدولة عينا» (٢) . فضلا عن أن هذه الصورة من دفع الأجور ، التي كانت قد صارت في الأيام الأخيرة من شيوعية الحرب مجرد نظام من التوزيع المجاني بالبطاقات ، كانت تتفق أيضا مع المعنى الواسع للمساواة في التوزيع بوصفها مثلا أعلى يسمى إلى تحقيقه . وكان القرار الخاص بالنقابات في المؤتمر العاشر للحزب لا يزال ، وهو أمر يدعو للدهشة ، يدل على استمرار قوة مشاعر المساواة بقوله انه «لأسباب مختلفة لا بد من الإبقاء مؤقتا على فوارق الأجور مقابل المؤامرات ، ولكن سياسة الأجور مع ذلك يجب أن تقوم على أكبر قدر ممكن من المساواة بين معدلات الأجور (٣)» . وبرغم أن مؤتمر النقابات في مايو ١٩٢١ أبقي على التوصية الرسمية بالمكافآت العينية ، فانه اضطر مرة أخرى إلى تسجيل ان هذا النظام غير ممكن التطبيق عمليا في مواجهة النقص المزمن في المواد (٤) .

الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة ، وان كان يمثل جزءا مهما من الغلق الذي جعل تغيير الجبهة ضروريا . وصدر أول مرسوم بعد المؤتمر بإلغاء « لجنة العمل الرئيسية » وأجهزتها المحلية وينقل اختصاصاتها لقوميسيرية العمل ؛ ولكن هذا الاجراء ، وان كان قد هدم جهاز الاجبار ، أبقى على صلاحية الاجبار نفسها ، وكان في الواقع قد أعد قبل المؤتمر (١) . وبعد ذلك بأيام قليلة صدر قرار محكم يحدد وظائف « محاكم الزملاء للانضباط (٢) » Comradely Courts of Discipline . وفي ٦ ابريل مرسوم آخر بإزالة القيود الرئيسية على تحرك العمال من عمل إلى عمل ، وبذلك مهد السبيل للعودة إلى سوق العمل (٣) . ولكن هذا الاجراء السلبي كان بطيء الاثر ، ويبدو أنه لم يؤثر في مبدأ الامر على نطاق واسع على شروط العمل في مشروعات الدولة . وحتى « فرق العمل » ، مع أنها لم تنقل إلى قوميسيرية العمل (٤) ، فانها لم تلغ إلا بعد فترة ، وفي يونيو ١٩٢١ أوصى بتعبئة العمال لحصاد البنجر في حالة عدم وجود عمال متطوعين كافين (٥) . وفي يولية ١٩٢١ صدر مرسوم مفصل ينظم عملية استدعاء الفلاحين لأعمال قطع الأخشاب في الغابات (٦) . وجاءت نقطة التحول في مرسوم بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٢١ يحدد بدقة فئات الاشخاص الذين يمكن استدعاؤهم للخدمة العامة (فأصبحت تقتصر على الأشخاص الذين لا يشتغلون في أي جهاز من أجهزة الدولة أو مؤسساتها أو مشروعاتها) والاغراض التي تستعمل فيها هذه الخدمة (وهي الطواريء القومية الكبرى فقط) (٧) . وحتى عندئذ تطلب الأمر مرسوما آخر في ٩ فبراير ١٩٢٢ قبل الانتهاء تماما من تعبئة العمل كما كان متبعيا في ظل شيوعية الحرب ، وحل اجراء الاستخدام بأجر والطرود بوصفه الأسلوب

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٣٠ - المادة ١٦٤ .

(٢) نفس المرجع رقم ٢٢ - ٤ ، المادة ١٤٢ . وفيما يتصل بالمحاكم انظر من ٢١١ حاشية ٦ .

(٣) نفس المرجع رقم ٢٦ - المادة ١٨٨ .

(٤) نفس المرجع رقم ٢٧ - المادة ١٥٥ .

(٥) نفس المرجع رقم ٥٥ - المادة ٣٣٧ .

(٦) نفس المرجع رقم ٥٥ - المادة ٣٤٣ .

(٧) نفس المرجع رقم ٧٤ - المادة ٦٠٧ . وقد جاءت المبادرة من جانب قوميسيرية العمل ، واتخذ قرار بالمبدأ بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية على أساس تقدير من قوميسيرية العمل . (نفس المرجع رقم ٧٢ - المادة ٥٩١) .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ١٧ - المادة ١٧٦ .

(٢) « Chetvrtiy Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ص ١١٦ - ١٢٢ .

(٣) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٢١ ، I ، ص ٢٧٦ .

(٤) « Chetvrtiy Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢١ ، I ، ص ٢٠ .

وقد مضى بعض الوقت قبل أن يؤدي تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة الى نتائجها المنطقية . وكان تطبيق « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » يتطلب العودة الى اقتصاد نقدي ولا يتفق مع أى مفهوم للأجور كنظام للتوزيع المجانى او بخدمة اجتماعية تقدمها الدولة للمواصين . وقد أصبحت الفلسفة العمالية التى سادت فى شيوعية الحرب غير ذات موضوع . وقد وضع اجتماع الحزب فى مايو ١٩٢١ مبدأ الالتجاء الى مصلحة العامل فى الانتاج ، وأصر على أن « حساب ذلك الجزء من الاجر الذى يعطى عينا ينبغي أن يقابل الأسعار النقدية للمنتجات (١) » . ولكن تنفيذ هذا التغيير الصعب تأخر بعض شهور . وصدر مرسوم فى ١٠ سبتمبر ١٩٢١ يفتح طريقا جديدا بوصفه لنظام الاجور بأنه « عامل أساسى فى تنمية الصناعة » . وبذلك صارت الاجور أساسا مسألة علاقة بين العامل والمشروع الذى يشتغل فيه . وطالب المرسوم « بإلغاء كل شيء لا يرتبط بالانتاج وله طابع المعونة الاجتماعية » : ومنذ ذلك الوقت صارت هذه المعونة من شأن الدولة بوصفها سلطة عامة . وأكد ان هذا التغيير يسمح بمكافأة الصور المختلفة من العمل تبعا لقيمة كل منها . « وكل فكرة عن المساواة يجب استبعادها » . وهكذا ربط العمل بالانتاجية ، وصار من غير المسحوق به استخدام المهندسين والعمال المهرة فى مهام غير ماهرة لان نظام الاجور لا يسمح بالتميز (٢) . وبعد نوفمبر ١٩٢١ حل محل توزيع التعيينات مجانا او بأثمان اسمية توزيع الطعام على العمال على أساس أسعار السوق كجزء من الأجور (٣) . واستمر ذلك معمولا به لمدة عام آخر . وهكذا ابتداء من خريف ١٩٢١ ، عندما كان نظام الأجور يعود خطوة خطوة ، وعندما صار العمال الزائدون عن الحاجة يطردون تحت ضغط « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » ، صار استخدام العمل بالعقد الاختيارى بين العامل أو النقابة من ناحية وصاحب العمل من ناحية أخرى الصورة النموذجية المعترف بها للاستخدام ، ولم يبق من النظام القديم سوى تحديد الدولة لحد أدنى من الاجور . ومع نمو التكتلات الصناعية فى خريف

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٧ - المادة ٥١٣ .

(٢) نفس المرجع رقم ٧٦ - المادة ٦١٧ .

(٣) كان هذا النظام لا يزال سائدا فى سبتمبر ١٩٢٢ ، وأشار الى خطأ فى المؤتمر الخامس للنقابات على انه « نظام البطاقات القديم » . ويتبين من جدول فى « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ - III (ص ١٠٨) ان المنصر النقدي فى الاجور ، الذى كان قد حبط الى ٦ فى المائة فى ١٩٢١ ، لم يرتفع الا الى ٢٢ فى الربيع الاول من ١٩٢٤ .

١٩٢١ (١) عادت الاتفاقات العمالية الجماعية التى تبرم مع النقابة باسم اعضائها . وكان أول عقد عمالى جماعى مهم فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة بين «سفرول» ، أول ترست كبير للدولة ، ونقابة عمال قطع الأخشاب فى نوفمبر ١٩٢١ (٢) .

وكان التغيير من الدفع عينا الى نظام الاجور النقدية لا يحظى بأية شعبية ، ومن ثم كان لا بد من تطبيقه على مراحل بطيئة . فقد كان العامل، الذى لا تهمة النظرية ، يرى عواقب تلقى أجور بصفة غير ثابتة وقوتها الشرائية فى هبوط مستمر ، بدلا من انصبه تموينية معينة . وظهر ان التخلص من قيود التعبئة الاجبارية للعمال ، الذى كان مفروضا ان يكون نوعا من الترضية مقابل هذه الخسارة المادية (٣) ، كان دمجيا الى حد كبير ؛ لان هذه الصورة البدائية من الانضباط العمالى سرعان ما أعقبتها « سوط الرأسمالية الاقتصادية » القديم . وبدأت بنهاية الحرب الاهلية وتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فترة من البطالة الخطيرة المنتشرة ، ترجع الى اجراءات الطرد الحاسمة التى حدثت فى الخدمة العامة وفى المشروعات الصناعية التى أخذت تنظم نفسها استجابة لمقتضيات « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » . وكان من علامات الموقف ان صدر فى خريف ١٩٢١ مرسوم بتجديد التشريع الخاص بالتأمين ضد البطالة الذى صدر فى ١٩١٨ وكاد ينسى ، ثم صدر مرسوم آخر يدفع مرتب نصف شهر لمن يطردون من مشروعات الدولة ومؤسساتها «دون خطأ من جانبهم» (٤) . واستمرت عملية طرد الموظفين الزائدين عن الحاجة بصورة تراكمية . فقد خفض عدد عمال السكك الحديدية من ١٢٤٠.٠٠٠ فى صيف ١٩٢١ الى ٧٢٠.٠٠٠ فى صيف ١٩٢٢ (٥) ، وخفض عدد العمال والمستخدمين فى مصنع رئيسى للمنسوجات من معدل ٣٠ عاملا وموظفا فى ١٩٢٠ - ١٩٢١ الى ١٤ فى

(١) انظر ص ٢٠٦ من هذا المجلد .

(٢) « Stenograficheskii Otchet Pyatogo Vseross. S'ezda Profess. »

(١٩٢٢) ص ٤٧

(٣) ولم تكن الملائمة نظرية بحثة : فالوعد بالدفع عينا هو الحافز الذى جعل التوجيه الاجبارى للعمل فى شيوعية الحرب مختلا ، بل حتى مستلما . وحتى ديسمبر ١٩٢١ كان هناك متحدث فى المؤتمر التاسع للسوفيات يذكر انه اشترك فى عملتين تعبئة للعمال فى مناجم فحم الدونتز ولكنه لا يريد الاشتراك فى ثالثة حيث انه لم يعد لدينا مواد تموينية . « Devyatyi Vseross. S'ezd Sovetov » (١٩٢٢) ص ٨٦ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٨ - المادة ٥٣٦ ورقم ٧٧ - المادة

٦٤٦ .

(٥) س . ج . سترومليين المرجع السابق ، ص ٨٦ .

العام التالي بالنسبة لكل وحدة انتاج . (مقارنة ب ١٠ر٥ قبل عام ١٩١٤) (١) . وفي النصف الأول من ١٩١٨ تدفق العمال الصناعيين المتعطلين على الريف ثانية حيث أمكن امتصاصهم بسهولة ، بحيث ان البطالة لم تتخذ سوى صورة هبوط في اعداد البرولتاريا . وفي ١٩٢١ كانت المجاعة قد اجتاحت الريف واكتظت المدن بالفائض من العمال الصناعيين وخلقت لأول مرة مشكلة تشبه مشاكل البطالة المألوفة في البلاد الصناعية في الغرب . وأدى ظهور جيش العمل الاحتياطي ، الذي صورته الاقتصاديون الكلاسيكيون ، الى ضغوط قوية تكفي لتوجيه العمل الى الجهات التي تريده ، وجعل أى تنظيم قانونى آخر سطحيا . وحل محل العمل بوصفه التزاما قانونيا (انذى كان أحد المفاهيم الأساسية في اعلان حقوق الشعب الكادح والمستقل في دستور الجمهورية السوفيتية الفدرالية) العمل كضرورة اقتصادية ؛ وحل محل الحوف من العقوبات القانونية الحوف من الجوع . وعندما صدر في النهاية مرسوم ٩ فبراير ١٩٢٢ باحلال « الاستخدام بالأجر والطرء » محل التعبئة الاجبارية للعمل (٢) ، كان في الواقع ينبذ سلاحا لم تعد له فاعلية . بل بلغ الامر أن مؤتمر الحزب الحادى عشر في مارس ١٩٢٢ سمح من شليابنيكوف الشكوى (٣) - المألوفة منذ أمد طويل في البلاد الرأسمالية - ان العمال يطردون من العمل في الداخل بسبب الواردات الاجنبية . ففي أقل من عام أدت السياسة الاقتصادية الجديدة الى النتائج الجوهرية التي يتسم بها الاقتصاد الرأسمالى (٤) .

وقد تأثر وضع النقابات منطقيا بطريقتين بنبذ شيوعية الحرب وخدمة العمل الاجبارية . ففي مواجهة الظروف الجديدة التي ترخص للمشروع الخاص و « بالحسابات الاقتصادية الدقيقة » للمشروعات العامة صار واجب النقابات في حماية مصلحة العامل ضد صاحب العمل غير منازع

(١) « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٢ ، III ص ١٤ .

(٢) انظر ص ٣١٩ من هذا الجلد .

(٣) « Odinadtsaty S'ezd RKP » ١٩٢٦ ص ١١١ .

(٤) كان عدد المتعطلين ١٥٠.٠٠٠ في اكتوبر ١٩٢١ و ١٧٥.٠٠٠ في يناير ١٩٢٢ و ٦٢٥.٠٠٠ في يناير ١٩٢٣ و ١٢٤.٠٠٠ في يناير ١٩٢٤ (ي جندين « Regulirovanie Rynka i Bor'ba s Bezrabotitsei » ١٩٢٨ ص ١٣ ، ١٨) . وكانت البطالة في موسكو اسوأ منها في الاقاليم ، واسوأ من الاثنين في بتروجراد . وفي ربيع ١٩٢٤ ، كان من ١٥ الى ٢٠ في المائة فقط من المتعطلين « يتلقون بانتظام المونة » بسبب انهيار مالية الضمان الاجتماعى « (تقرير و.د. العمال البريطانى » (١٩٢٤) ص ١٥٤) .

فيه . وفقدت حركة ادماج النقابات ما كان لها من تبرير مقبول . وعندما عقد المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا في مايو ١٩٢١ لم تكن اول هاتين القضيتين قد نضجت بعد للمناقشة . فقد كان تنظيم الصناعة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة في بداياته الاولى ، وقام فرار المؤتمر على افتراض ، لم يتحقق في التطورات التالية ، هو وضع حد فاصل تاما بين الصناعات التي تملكها الدولة وتلك التي عادت الى الادارة الخاصة (١) . وكانت القضية الثانية - علاقة النقابات بالدولة - قد تحدد امرها بالنسبة لأعضاء الحزب بقرار المؤتمر العاشر للحزب قبل ذلك بشهرين . ولكن هذا القرار أضفى أوتوماتيكيا مغزى جديدا على قضية قديمة ولكنها كانت حتى ذلك الوقت فرعية - علاقة الحزب بالنقابات . وكان استقلال النقابات عن الدولة نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية الجديدة . ولكن ذلك جعل من الضروري أكثر من أى وقت مضى التأكيد على سيطرة الحزب على النقابات . وقد جاء هذا التأكيد حاسما ، وان كان في حرص ، في قرار مؤتمر الحزب :

« ان الحزب الشيوعى الروسى ، عن طريق تنظيماته المركزية والمحلية ، يوجه الجانب الايدولوجى من عمل النقابات بأكمله كما كان الحال من قبل . . . ويتم اختيار زعماء الحركة النقابية طبعاً تحت توجيه وسيطرة الحزب . ولكن تنظيمات الحزب يجب أن تبذل عناية خاصة بتطبيق الأساليب العادية للديموقراطية البروتاتارية في النقابات ، حيث يجب أن يتم اختيار معظم الزعماء كلهم بواسطة الجماهير المنظمة نفسها (٢) » .

وتقرر انعقاد المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا في ١٧ مايو ١٩٢١ ، وأعدت له الاطروحة العادية « عن دور ومهام النقابات » بواسطة اللجنة المركزية للحزب لينظر فيها المؤتمر ويقرها . بيد أن هذه الاطروحة لم تكرر التأكيد على استخدام « الأساليب العادية للديموقراطية البرولتارية في النقابات » الذي كان قد ظهر في قرار مؤتمر الحزب ؛ وعندما عرضت، قبل اجتماع المؤتمر بساعات ، على القطاع البنسفى اقترح ريبازانوف تعديلات باعادة هذا النص . وقد فوجئ تومسكى بهذا التعديل ، أو لعله لم يعتبره مهما ، فلم يقاومه بقوة ، وأقرته أغلبية كبيرة من القطاع . وافتح المؤتمر في نفس المساء كما كان محمدا ، وألقى تومسكى الخطاب الافتتاحي ، ولكن عندما اكتشفت اللجنة المركزية ما حدث وجهت لوما

(١) « Chetvertiy Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » I ص ٦٦ - ٧٧ .

(٢) « VKP (B) v Revol. » ١٩٢١ ، I ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

شديدا الى تومسكى لفشله في الحصول على الموافقة على الأطروحة كما هي، وأوقف عن المشاركة في أعمال المؤتمر الأخرى . وقدم شמידت التقرير المعتاد عن أعمال المجلس المركزي للنقابات منذ المؤتمر السابق ، وقدم لوزوفسكى الأطروحة « عن دور ومهام النقابات » بعد اعادتها الى صيغتها الأصلية في اجتماع آخر للقطاع البلشفي بحضور لينين شخصيا (١) . ولم ينتخب تومسكى ولا رادزوتاك ، اللذان اعتبرا مسئولين عن الخطأ ، للمكتب الرئاسي للمؤتمر في الجلسة الافتتاحية الثانية للمؤتمر ؛ وفي انتخابات المجلس المركزي التي تمت في نهاية المؤتمر ، أعيد انتخاب رادزوتاك عضوا كاملا بينما هبط تومسكى الى مركز « مرشح » (٢) . ولم تمض الا أسابيع قليلة حتى وجد تومسكى ورادزوتاك نفسيهما عضوين معينين في لجنة خاصة أوفدت الى طشقند للاشراف على شئون جمهورية تركستان السوفيتية التي تالفت مؤخرا (٣) .

ونان من النتائج المفاجئة لهذه التغييرات إعادة أندريف ، الذي كان من مؤيدي برنامج تروتسكى في مؤتمر الحزب العاشر ولم يعد انتخابه عضوا في اللجنة المركزية ، الى سابق مركزه . واختير أندريف ليقدم التقرير الرسمي «عن موضوع التنظيم» ، الذي صار أكثر موضوعات المؤتمر الرابع للنقابات مثارا للجدل . وقد صار من الضروري الآن، وقد اعترف باستقلال النقابات كجزء من السياسة الاقتصادية الجديدة ، ألا يكون الحزب مهيمنًا تمامًا على التنظيم المركزي للنقابات فحسب ، بل أن يكون التنظيم المركزي قادرا على السيطرة على النقابات نفسها . وقد تحقق هذا الغرض بطريقة مستترة في قرار أندريف . فتحت ستار ضرورة اتخاذ اجراء لتحقيق اللامركزية في التنظيم النقابي تحققت النتيجة العكسية تماما . فباسم اجراء من اجراءات التفويض حصلت الأجهزة المحلية التي ترتبط بها عدة نقابات ، والتي كانت تحت السلطة المباشرة للمجلس المركزي لنقابات عموم روسيا ، على سلطة الأجهزة المحلية لنقابات معينة : بل ان القرار ، متبنيًا فكرة سبق عرضت في المؤتمر الثالث ، أعرب عن أملة

(١) المصدر الرئيسي لهذه الوثيقة هو تقرير اللجنة الخاصة التي ألفتها اللجنة المركزية برئاسة ستالين للتحقيق في الخطأ الذي وقع فيه تومسكى « Izvestiya Tsentral. Komit. Ross. Komm. Partii » رقم ٢٣ في ٦ أغسطس ١٩٢١ ص ٢ - ٣ . وأشار ريزانوف الى دوره في هذا الموضوع في المؤتمر الحادي عشر للحزب في محاولة غير ناجحة لاستئناف القرار الذي أصدرته هذه اللجنة المركزية بإبعاده عن الاشتراك في الأعمال النقابية . « Odinnadsaty S'ez RKP » ١٩٣٦ ص ٢٧٧ - ٢٧٩

(٢) « Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢١ I ص ١٨ ، ١٨٥

(٣) انظر ص ٢٢٨ من المجلد الأول .

في أن يأتي اليوم الذي تتحد فيه النقابات وأجهزتها في «وحدة واحدة مع إقطاعات الصناعية» . وقد عارضت هذه المقترحات بشدة . وقال أحد المندوبين إن الأمر يتعلق «بما اذا كانت النقابات الصناعية سيستمر وجودها» ، وأعلن آخر أن نتيجة القرار هي «انشاء قوميسيرية للنقابات ذات قطاعات محلية» ، وفي هذا المؤتمر ، الذي لم تكن فيه سوى حفنة ضئيلة من المندوبين غير بلاشفة ، حصل تعديل مهم لقرار أندريف على ٤٥٣ ضد ٥٩٣ (١) . وبرغم ان الأغلبية كانت صغيرة نسبيا الا أنها كانت حاسمة . وصارت سيطرة الحزب على المجلس المركزي للنقابات ، كما على أجهزة الدولة السوفيتية ، مطلقة . وبمجرد أن تمت سيطرة المجلس المركزي وثبتت دعائهما - وهي عملية كان قرار المؤتمر الرابع للنقابات علامة بارزة من علاماتها - كان اندماج الحزب والدولة والنقابات في قوة مركبة واحدة قد قطع شوطا كبيرا . وكانت قضية «دولنة» النقابات قد ماتت . ولكن كل خطوة جديدة في السياسة الاقتصادية ساعدت على حرمان النقابات من جزء صغير آخر من أهميتها واستقلالها اللذين كانت تتمتع بهما . ففي ظل شيوعية الحرب كانت أجهزة لسلطة الدولة ولكنها كانت تتمتع باستقلال ذاتي ولا غنى عنها . أما في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة فلم يعد في وسعها الاحتفاظ بهذا المركز ، ولما كان من الضروري الحد من أي اتجاه محتمل في الظروف الجديدة لقيام النقابات ضد سلطة الدولة ، اتخذت الاحتياطات لتشديد قبضة الحزب ، التي كانت شديدة أصلا ، على الجهاز النقابي . وبعد المؤتمر الرابع للنقابات خلف أندريف تومسكى كرئيس للمجلس المركزي.

وقرابة آخر ١٩٢١ ، وقد أخذت الجوانب الصناعية للسياسة الاقتصادية الجديدة تفصح عن نفسها ، ظهرت أعراض التدمير في النقابات مرة أخرى . وحوالي ذلك الوقت كان تومسكى ورادزوتاك قد استدعيا من تركستان وعقد بينهما وبين أندريف اتفاق لا شك أن أعلى سلطات الحزب تدخلت فيه . وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٢١ استتمعت اللجنة المركزية للحزب الى تقارير عن دور النقابات قدمها رادزوتاك وأندريف وآخرين (٢) . وفي ١٢

(١) « Chetvertyi Vseross. Profess. Soyuzov » ١٩٢١ ص ١٥٣ - ٦٢ . ولما كانت اشتراكات الاعضاء لم تعد تجمع بصفة عامة في شيوعية الحرب بنظمها القائم على الاجور العينية ولم يعد للنقابات من مورد سوى معونات الدولة التي تتلقاها عن طريق المجلس المركزي ، كان سلاح السلطة في يد المجلس قويا أصلا . « Stenograf. Otchet Pyatogo Vseross. Profess. Soyuzov » ١٩٢٢ ص ٤٤ - ٥٥

(٢) لينين « دراسات » XXVII ص ٥١٥ ، حاشية ٥٦ .

المجلس ليضفى عليه الصيغة التنفيذية . وفيما بعد أشار تومسكى الى هذه المناسبة ، فى المؤتمر الخامس للنقابات ، على أنها « قرارنا النقابى ، وانها » بداية طريق جديد فى الحركة النقابية » (١) .

وكان هذا القرار فى الواقع أول تطبيق متسق لمبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة فى السياسة العمالية . فقد تأكد اعتماد الأجور على الانتاجية ، وقبل العقد الجماعى بوصفه الأساس الطبى للاستخدام ، وقد سجل بعد ذلك بثمانية شهور أن «الغلبية الكبرى بين العمال فى مشروعات الدولة أو الخاصة أصبحت خاضعة لنظام العقود الجماعية» . وكان من مهام النقابات أن تحصل للعمال على أجور بقدر الامكان من الحد الأدنى الذى وضعته الدولة ، وبذلك أصبح فى وسع النقابة أن تجتذب آلاف العمال غير المنتظمين فى الصناعات الصغيرة التى تغلب فى الريف . وأعيد فى حرص تأكيد السماح بالاضراب ، واتخذت الترتيبات لانشاء لجان التوفيق المقترحة . وصارت العضوية فى النقابات اختيارية وفردية ، وكان ذلك نتيجة مصاحبة لسحب معونة الدولة ، التى كانت قائمة فى شيوعية الحرب ، وعادت النقابات مرة أخرى الى الاعتماد على اشتراكات الأعضاء (٢) . وبعد ذلك بشهر أقر المؤتمر الحادى عشر للحزب رسميا قرار المكتب السياسى ، ولكى يضمن سيطرة الحزب ، وضع قاعدة فى قرار آخر بأن أعضاء الحزب الذين أمضوا عدة سنوات هم فقط الذين ينتخبون للمراكز الرئيسية فى التنظيم

(١) « Stenograf. Otchet Pyatogo Vseross. Profess. Soyuzov »

— ١٩٢٢ ص ١٠٥ . وقد ذكرنا أندريف فى خطابه فى نفس المؤتمر (نفس المرجع ص ٤٠ - ٤٥) على عناصر الاستمرار فى الطريق الجديد وعلى مدى توقع هذه التغييرات فى الجزء الأخير من عام ١٩٢١ ، أى عندما كان أندريف لا يزال مشغولا عن سياسة المجلس المركزى .

(٢) نفس المرجع ١٩٢٢ ص ٤٨ ، ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٩ . وقد كان هناك اعتراف بأن الرجوع الى نظام العضوية الاختيارية أدى الى شيء من « التردد » بين الزعماء (نفس المرجع ص ٣٤) ، ولكن ثبت أن هذا التردد لم يكن له ما يبرره . فالضغط غير المباشر ونظام خصم الاشتراكات من الأجور كانا كافيين لبقاء العمال فى النقابات . وكان تفسير هبوط عدد الأعضاء النقابيين من ٨٦٠.٠٠٠ فى يولييه ١٩٢١ الى ٦٧.٠٠٠ فى يناير ١٩٢٢ و ٥٨.٠٠٠ فى ٢ أبريل ١٩٢٢ (بعد شهرين من تطبيق العضوية الاختيارية) سهلا على أساس نمو البطالة . بيد أن هذه الأرقام تخضع لنفس التحفظات السابقة (انظر ص ٢٥٥ من هذا المجلد) .

يناير ١٩٢٢ أصدر المكتب السياسى قرارا مفصلا صاغه لنين على أساس الاطروحتين اللتين قدمهما روزوتاك وأندريف ، ونشر هذا القرار فى برافدا بعد ذلك بخمسة أيام . وأشار القرار الى « سلسلة من التناقضات بين المهام المختلفة للنقابات » . وليست هذه التناقضات « عارضة ولن تزول لمدة عشرات السنين » - ما دامت « بقايا الرأسمالية والانتاج الصغير » موجودين . وهكذا كان هناك تناقض بين الاساليب النقابية المألوفة القائمة على الاقتناع والتربية واعمال الارغام التى لا بد أن تقوم بها النقابات من وقت لآخر باعتبارها « مشتركة فى سلطة الدولة » : بين « الدفاع عن مصالح الجماهير الكلدحة » و« الضغط » الذى يجب أن تمارسه باعتبارها « مشتركة فى سلطة الدولة وفى بناء الاقتصاد القومى ككل » ، بين مقتضيات الحرب الطبقة واجراءات التوفيق التى تلائم النقابات . وهذه التناقضات انعكاس لتناقضات فترة التحول الى الاشتراكية ، ولكن البنود العملية فى القرار كانت ذات مغزى أكبر . فلما كان تطبيق « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » فى مشروعات الدولة يؤدى لا محالة الى « تعارض فى وعى الجماهير بين ادارات هذه المشروعات والعمل الذى يشغلون فيها » فان النقابات السوفيتية تقوم فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة بوظيفة تقابل من بعض الوجوه وظائف النقابات المماثلة فى ظل الرأسمالية وتتمتع أيضا بمركز مقابل لمركزها . فعليها يقع التزام « غير مشروط » بحماية مصالح العمال . ومن الناحية الأخرى يجب أن تكون العضوية فى النقابات اختيارية ، وان كانت الدولة « ستشجع تكوين نقابات بين العمال قانونيا وماديا » ، ويجب على النقابات ألا تتدخل فى ادارة المصانع . وكانت هاتان النقطتان تمثلان تنازلا لما يمكن أن نسميه وجهة النظر الرأسمالية الخالصة فى النقابات . وحتى الاضرابات فى المشروعات المشتركة - ومن باب أولى فى المشروعات الخاصة - لم تحرم ، وان كان على النقابات أن توضح للعمال بجلء أن « الاضراب فى دولة ذات حكومة برولتارية لا تفسير له ولا تبرير الا الانحرافات البيروقراطية فى الدولة وبقايا الرأسمالية » . فالاسلوب الطبى فى تسوية المنازعات هى التفاوض بين النقابة والادارة الاقتصادية المختصة . وأوصى بانشاء لجان توفيق لهذا الغرض (١) .

وكان قرار المكتب السياسى طبعا ملزما للغلبية البلشفية الساحقة بين أعضاء المجلس المركز لنقابات عموم روسيا ، وفى فبراير ١٩٢٢ اجتمع

العمالة للطبقة العاملة ، • واستطرد القرار مشيراً الى أنه من واجب النقابات أن تقوم « بالتصفية السريعة ، لأن اضطراب يحدث » تلقائياً أو ضد رغبة أجهزة النقابات ، (١) .

وأثناء انعقاد المؤتمر كان النقاش يدور فعلاً حول وضع مجموعة قوانين عمالية ، تحل محل المجموعة القديمة التي صدرت في ١٩١٨ (٢) ، وتضع المبادئ التي قررتها السياسة الاقتصادية الجديدة موضع التطبيق القانوني . وقام بتفسير طابعها شميذت ، الذي قام بتعريفها من اللجنة التنفيذية المركزية في آخر أكتوبر ١٩٢٢ ، بوصفه قوميسيراً للعمل قائلاً: ان مجموعة ١٩١٨ كانت كانت « تقوم على أساس الخدمة الإجبارية العامة ، اما مجموعة ١٩٢٢ فأساسها هو الاتفاق الاختياري - اتساقاً مع روح السياسة الاقتصادية الجديدة • وفي ١٩١٨ عملت الدولة على تثبيت الأجور وشروط العمل وتقييدها ، أما الآن فان وظيفة الدولة هي مجرد وضع حد أدنى للأجور يمكن تجاوزه بالزيادة ، وكان هذا ما يحدث عادة ، والاصرار على حد أدنى معين من الشروط (يوم الثمان ساعات ، والأجازات بأجر ، وتقييد استخدام الأحداث الخ) • وصار العقد الجماعي الذي تعقده النقابات هو الوسيلة المألوفة ، وان لم تكن إجبارية ، للاستخدام . ويجب أن تمر عمليات الاستخدام عن طريق أسواق العمل ، وان كانت هناك استثناءات غير قليلة لهذه القاعدة فيما يتصل بالمراكز المسئولة التي تتطلب مؤهلات فنية أو « سياسية » • واحتفظت النقابات باحتكار حماية العمل ومصالح العمال ، كما أن انتخابات لجان المصانع تتم بما يتفق والقواعد التي تضعها النقابة المختصة ويجب أن تصدق عليها • ورحب تومسكي بالمجموعة باسم النقابات • وأعلن انه « من الواضح أن قيام الدولة بتحديد الأجور لا يتفق مع ظروف السياسة الاقتصادية الجديدة ولا يتلاءم معها مطلقاً » ، وأشاد بالنقابات بوصفها « منظمات خاصة تدافع عن مصالح العمال » .

بيد أنه كان أيضاً من مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة عدم تجاهل حقوق أصحاب الأعمال ، الحاصلين أو العاملين • وكان من وظائف النقابات تشجيع الانتاج : فالالتزامات المفروضة على لجان المصانع تضمن التعاون في عمليات الانتاج المألوفة في مشروعات الدولة ، والاشتراك

النقابي ، ويتوقف طول المدة المطلوبة على أهمية المركز (١) • ويعتبر مصير النقابات مثلاً ممتازاً للطريقة التي أدت بها السياسة الاقتصادية الجديدة ، بالتنازل عن قدر من الحرية الاقتصادية ، الى تقوية السيطرة السياسية المباشرة من جانب الحزب على الأفراد والأجهزة التي يمكن أن تسيء استخدام هذه الحرية المشروطة • وبعد شهر من مؤتمر الحزب اتخذت خطوة أخرى في سحب وظائف الدولة من النقابات ، وهو ما تنطوي عليه السياسة الاقتصادية الجديدة وقرار الحزب ، بواسطة مرسوم ينقل ادارة الضمان الاجتماعي ضد المرض والبطالة من النقابات الى قوميسيرية العمل •

وتميز المؤتمر الخامس لنقابات عموم روسيا ، الذي عقد في سبتمبر ١٩٢٢ ، بعودة تومسكي نهائياً بصورة رسمية • فقد ألقى اندريف تقرير أعمال المجلس المركزي منذ المؤتمر السابق • ولكن تومسكي ألقى الخطاب الرئيسي في المؤتمر ، الذي كان عنوانه « نتائج السياسة النقابية الجديدة والمهام الحالية للحركة النقابية الجديدة » ، وكان اسماً تومسكي وراذوتاك على رأس قائمة من انتخابهم المؤتمر للمجلس المركزي (٢) • وفي ذلك الوقت كان نمو السياسة الاقتصادية الجديدة قد قارب ذروته ، ولم يعد الأمر يتطلب سوى إعادة ما قاله المكتب السياسي في يناير ، وما قاله المجلس المركزي للنقابات في فبراير وما قيل في مؤتمر الحزب في مارس ، والتأكيد عليه • ولم يبد أن الأمر يتطلب دق ناقوس التحذير الا فيما يتعلق بنقطين • فالنقابات ورغم كل اصرارها على الحصول على أفضل شروط للعمال ، لا تستطيع أن « تهمل العمل على ضمان مستوى محدد من الانتاج » على حد ما جاء في قرار تومسكي ، وكان لابد أن تظل ساهرة على رفع انتاجية العمل • وكانت القضية العسيرة الأخرى هي قضية الاضرابات ، فتبعاً لما قاله اندريف حدثت في العام السابق ١٠٢ اضراباً تضم ٤٣٠٠٠ عامل : والرقم تافه بالنسبة لما يحدث في البلاد الرأسمالية ، ولكن يجب مع ذلك العمل على انخفاضه • وأعلن قرار المؤتمر أن كل احتمال لاضراب يجب أن « يعامل على أنه حالة فردية في علاقته بذلك القطاع من الاقتصاد الذي يتعلق به الأمر » ، وقال تومسكي بصفة خاصة ان اضراب عمال السكك الحديدية مثلاً غير مقبول « من وجهة نظر المهام

(١) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٢٩ - المادة ٢٢٨ • وصدر مرسوم في ١٥ نوفمبر ١٩٢١ ينص على دفع اشتراكات نقدية للاستفادة من هذه الخدمات • وبذلك صارت لأول مرة خدمات تأمين بالمعنى المألوف •

(٢) « Stenograf. Otchet Pyatogo Vseross. Soyuzov »

التي منحتها السياسة الاقتصادية الجديدة للقطاع الزراعي ، وكان لابد أن تساعد السياسة العمالية في مواجهة هذه الحاجة بأية طريق ومهما كان الثمن .

(د) التجارة والتوزيع :

كانت النتيجة المصاحبة لاحتلال الضريبة العينية محل الاستيلاء كوسيلة لاستخلاص فائض الانتاج الزراعي من المنتجين هي العودة الى التجارة الخاصة ، وقد أدى انخفاض كميات الحبوب التي صارت تجمع بواسطة الدولة الى جعل المحافظة على نظام التوزيع بالبطاقات مستحيلا (١) . وكان الحافز الجديد الذي قدم للفلاح هو حق بيع باقى محصوله بأى ثمن يستطيع الحصول عليه فى السوق المفتوحة بدلا من ارغامه على البيع للدولة بسعر محدد . وكانت هذه النتيجة ، مهما بدت لزعماء الحزب مزعجة فى أول الأمر ، مما لا يمكن تجنبه (٢) . وقد سلم لينين وهو يوصى بقبول السياسة الجديدة فى مؤتمر الحزب بأن « شعار حرية التجارة لا مندوحة عنه » حيث إن هذا الشعار يعتبر « استجابة للظروف الاقتصادية المترتبة على وجود الانتاج الصغير » (٣) . بيد أن المرسوم الذى تضمن السياسة الجديدة جاء فى عبارات تحمل معنى المقايضة أكثر مما تحمل معنى التجارة المألوفة :

« كل المواد الغذائية والمواد الأولية والأعلاف التى تبقى فى يد الفلاحين بعد دفع الضرائب تظل تحت تصرفهم الخاص ، ويمكن أن يستخدموها فى استكمال اقتصادهم وتقويته أو فى رفع استهلاكهم الخاص أو فى مبادلتها بمنتجات المصانع أو الصناعات الريفية أو المنتجات الزراعية .

(١) قبل أن مجموع عدد الأشخاص الذين يتلقون التوزيع بالبطاقات قبل السياسة الاقتصادية الجديدة كان ٣٤٠٠٠٠٠٠ ، وهبط الى ٧٠٠٠٠٠٠ من المال فى خريف ١٩٢١ « Chetyre Goda Prodovol'stvennoi Politiki » ١٩٢٢ ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) قال أحد الثوريين التقدمى برارة « اننا لم نعلم التجارة فى السوق » . ودغم أن لينين ندد « باشتراكية المواطنين هذه » فانه كان حريصا على تأييد التجارة « كصورة اقتصادية انتقالية فحسب » (لينين « دراسات XXVII ص ٧٤ ، ٨٤) .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

عن طريق النقابات المختصة فى تنظيم الاقتصاد القومى ووضع قواعده ، ، ويمكن أن يؤدى فشل العامل فى تحقيق مستوى الانتاج المطلوب الى عقوبات بتخفيض أجره ، الذى يجب مع ذلك ألا ينخفض عن ثلثي المستوى المحدد للأجور . وكانت هناك قائمة طويلة بالأسباب التى يتعرض من أجلها العامل للفصل دون تعويض لعدم التزامه بشروط التعاقد ، وقد كانت هذه القائمة هى النقطة الوحيدة التى أثارت نقدا جديا فى اللجنة التنفيذية المركزية : وقد وصفها أحد المتحدثين ، وكان لديه بعض الحق ، بأنها « سلاح قوى فى يد أصحاب الأعمال الخاصين » (١) . وكان لينين ، فى خطابه فى اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية - وهو من الأحاديث العامة الأخيرة له وآخر مرة ظهر فيها فى اللجنة التنفيذية المركزية - بعيدا كل البعد عن ترديد التفاؤل الرسمى الذى أبداه شميديت وتومسكى .

« يجب علينا أن ندخل فى اعتبارنا أننا ، بالمقارنة بكل الدول التى تسود فيها الآن المنافسة الرأسمالية المجنونة ، والتى يوجد فيها ملايين وعشرات الملايين من المتعطلين ، والتى ينظم فيها الرأسماليون بكل قواهم تحالفات رأسمالية قوية لتنظيم الحملة ضد الطبقة العاملة ، بالمقارنة بهذه الدول لازلنا أقل ثقافة ومواردنا أقل نموا من أى منها ، وإن معرفتنا لطرق العمل أقل منها .. ولذى اعتقد اننا ، اذ لانخفى هذه الأشياء خلف عبارات رسمية منمقة بل نعترف بها علنا ، ولأننا ندرك ذلك ولا نخشى القول ان الأمر يتطلب منا طاقة أكبر لتصحيحه ، سننجز فى اللحاق بالدول الأخرى بسرعة لم تحلم بها قط » (٢) .

لقد كانت السياسة العمالية والنقابية جزءا لا يتجزأ من مشكلة كفاءة الاقتصاد القومى كله . وإيا كانت الصور التى بدا ان منطق السياسة الاقتصادية الجديدة يملئها ، فإن انعاش الانتاج الصناعى كان لا يزال الحاجة الأساسية للاقتصاد السوفيتى - وهى حاجة صارت أشد إلحاحا وضرورة بعد أن صارت الصناعة فى مركز غير مواتى بسبب الامتيازات

(١) توجد المجموعة التى وضعت موضع التنفيذ من ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ فى « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٧٠ - المادة ٩٠٢ . وتوجد المناقشات التى دارت فى اللجنة التنفيذية المركزية فى « IV Sessiya Vscross. Tsentral. Komit. IX Sozyva » رقم ١ (٢٨ أكتوبر ١٩٢٢) ص ١ - ٢٠ .

(٢) لينين « دراسات » XXVII ص ٢١٨ .

ان اتبادل مسموح به داخل حدود التداول المحلى للسلع اما عن طريق المنظمات التعاونية أو في الأسواق « (١) » .

فضلا عن ان منح هذا الحافز للفلاح كان ينطوى على تسهيل مماثل للعامل الذى سيكون شريكه في التبادل : فعملية المقايضة كان لابد أن تشمل ما يريد الفلاح شراءه كما تشمل ما يريد بيعه . وقد صدر مرسوم آخر بعد أسبوعين يسمح للعمال في المشروعات الصناعية بأن يحتفظوا « برصيد من النتائج للمبادلة ، على أن تتبادل السلع التى تحجز بهذه الوسيلة بالمنتجات الزراعية وأن تنشأ تعاونيات لتنظيم هذا التبادل » . كما سمح للعمال بأن يحتفظوا بجزء من انتاجهم لاستهلاكهم الشخصى الخاص ، على أن يخصصوا لهذا الجزء بعض وقت عملهم أو كامل وقت قسم معين من العمال فى أى مشروع بذاته (٢) . وكان ذلك فى الواقع محاولة لصبغ التجارة غير المشروعة ، التى كانت قد بلغت فعلا أبعادا مقلقة فى شيوعية الحرب ، بالصيغة القانونية والسيطرة عليها . وقد وصفت هذه المحاولة فى المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا بأنها « تجربة » (٣) ، وقال عنها لنين أنها « تنازل » تدفع اليه أسباب سيكلوجية :

« لقد حصل الفلاحون على ميزة : ومن الضرورى على نفس هذا الأساس معاملة العمال بطريقة مماثلة » (٤) .

ولم يكن تبادل البضائع « الأسلوب الرئيسى فى جمع المواد الغذائية » فحسب ، بل كان كذلك « اختبارا للعلاقة الصحيحة المتبادلة بين الصناعة والزراعة » (٥) . وقد أعلن اجتماع الحزب فى آخر مايو ١٩٢١ « انها المحرك

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٦ - المادة ١٤٧

(٢) نفس المرجع رقم ٢٨ - المادة ١٥٦

(٣) « Chetvertyi Vseross. Profess. » ١٩٢١ - ص ١١٧ - ١١٨ . وكان من الواضح ان التجربة اقتضت في اول الامر على الفترة التى تنتهى فى ٢١ مايو ١٩٢١ ، ولكنها استمرت متقطعة الى ان عاد الاقتصاد النقدي كاملا .

(٤) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٩٢ - ٣٩٣

(٥) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٤ - المادة ٢٢٣ . وكان لنين هو صاحب مشروع هذا البيان المفصل من اللجنة النقدية المركزية من السياسة الاقتصادية الجديدة (المرجع السابق ص ٣٦٤ - ٣٨) .

الأساسى للسياسة الاقتصادية الجديدة » (١) .

والواقع ان ماوصف كثيرا بأنه عودة الى التجارة الخاصة لم يكن شيئا جديدا بقدر ما كان اعترافا رسميا وتشجيعا لما كان موجودا باستمرار بطريقة غير قانونية . ولم تكن الوظيفة الرئيسية للدولة فى المراحل الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة مجرد تشجيع التبادل الداخلى ولكن أيضا تنظيمها وتحويل اتجاهها ، اذا تطلب الأمر ، بحيث تتقى خطر اكتساح كل البناء الاشتراكي وعودة السيطرة لرأس المال الخاص على الاقتصاد كله . وكان لنين قد اعترف صراحة بأن « حرية التجارة تعنى الى حد معين نمو الرأسمالية » ، ولكنه اضاف « ستكون هذه الرأسمالية تحت سيطرة الدولة وتحت رقابتها » (٢) . بيد ان المحاولات الأولى فى التنظيم لم تنجح . وليس من الواضح بدقة ما كان مقصودا بالترخيص الذى جاء فى مرسوم السياسة الاقتصادية الجديدة فى ٢١ مارس ١٩٢١ بالتجارة « داخل حدود التداول المحلى للبضائع » . ولكن أيا كان المقصود فانه سرعان ما فشل . وقد بذلت محاولة فى مرسوم أصدره مجلس القوميسيرية فى ٢٨ مارس ١٩٢١ ، عن التجارة فى الميول والبطاطس ، للمحافظة على مبدأ التنظيم بواسطة الأقاليم ؛ ولكن لما كان المرسوم قد أنغى كل القيود على النقل فانه أدى فى الواقع الى ازالة كل الحواجز المحلية (٣) . وبمجرد أن سمح بالتبادل الخاص كان من الحتم ان تنهار أية محاولة لتحديده بالأسواق المحلية أو التبادل العيى . وصدر مرسوم فى ٢٤ مايو ١٩٢١ بمنح المواطنين والتعاونيات حق « تبادل وشراء وبيع » المنتجات الزراعية التى تبقى بعد دفع الضريبة عينا (٤) .

وفى خريف ١٩٢١ اعترف لنين صراحة بالهزيمة فى هذه النقطة :

« لقد كان المقصود فى جميع أنحاء الدولة مبادلة منتجات الصناعة بمنتجات الزراعة بصورة اشتراكية بدرجة تزيد أو تنقص ، وانعاش الصناعة الثقيلة ، عن طريق هذا التبادل ، بوصفها الأساس الوحيد للتنظيم الاشتراكي . فماذا كانت النتيجة . لقد كانت النتيجة - وانتهم تفهمون ذلك تماما الآن ، بل وتستطيعون أن تروه فى كل صحافتنا -

(١) « VKP v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ - I ص ٣٩٧ .

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٠٧ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٦ - المادة ٤٩ .

(٤) نفس المرجع رقم ٤٠ - المادة ٢١٢ .

أن انطلق تبادل السلع من عقاله ، لقد انطلق من عقاله بمعنى أنه تحول الى بيع وشراء . ونحن الآن مرغمون على الاعتراف بذلك ، اذا لم نرد أن نكون مثل أولئك الذين لا يرون هزيمتهم ، واذا لم نخف من مقابلة الحظر وجها لوجه . فلا بد من أن نعترف بأن تراجعنا لم يكن كافيا ، وبأنه مملا مندوحة عنه أن نتراجع أكثر ، خطوة أخرى الى الوراء ننتقل بها من رأسمالية الدولة الى وضع قواعد من جانب الدولة للبيع والشراء وللتداول النقدي . فلم يؤد تبادل السلع الى نتيجة ، وكانت السوق الخاصة أقوى منا ، وبدلا من تبادل السلع صار لدينا بيع وشراء بالمعنى المألوف ، مجرد تجارة عادية .

فحاولوا أن تتكيفوا مع هذا الموقف ، والا فإن عنصر البيع والشراء ، عنصر التداول النقدي ، سيهزمكم « (١) .

وقد أصدر اجتماع شيوعي إقليم موسكو الذي ألقى فيه لينين هذا التحذير ، قرارا يعلن ضرورة « الانطلاق من وجود سوق وادخال قوانينه في الاعتبار والسيطرة عليه بواسطة اجراءات اقتصادية منتظمة ومعدة بعناية على أساس التقدير الدقيق لعمليات السوق ٠٠٠ للسيطرة على تنظيم السوق والتداول النقدي » (٢) . وبعد ذلك بشهرين استمع المؤتمر التاسع لسوفيئات عموم روسيا الى لينين وهو يشرح مرة أخرى أن التجارة « هي حجر الزاوية في حياتنا الاقتصادية » ، وأن جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة هو التعلم - التعلم من التاجر الخاص الذي لديه من المهارة ما يجعله يحصل على ١٠٠ في المائة ربح بطريقة لا يستطيع ان يقوم بها الشيوعي أو النقابي مطلقا . وكرر كامنيف مرة أخرى حجة القوة القاهرة :

« اننا اذ خلقنا السوق ، بفضل الضريبة العينية ، وبعد أن اتحنا التجارة في الحبوب ، خلقنا بيئة ستظل تتغير . ان السوق ليست ظاهرة

(١) « دراسات » XXVII ص ٦٧ - ٦٨ . وقد قارن لينين فيما بعد الدولة السوفيتية في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة بآلة فقدت السيطرة عليها : « انها صارت كما لو كان هناك رجل جالس لبيرها ، ولكن الآلة لا تسير في الاتجاه الذي نساقي فيه » (نفس المرجع ص ٢٢٧) .

(٢) جاءت في نفس المرجع ص ٤٢٠ . وفيما يتصل بالاصلاح النقدي الذي دعا اليه القرار انظر ص ٢٤٨ من هذا المجلد .

منطقية يمكن تثبيتها في صورتها القائمة . انها ظاهرة تنمو وتولد باستمرار ظواهرها جديدة » (١) .

وأصدر المؤتمر قرارا أشار فيه الى أن « تكوين سوق داخلية ، و « نمو التبادل النقدي » هما سمتا الوضع الاقتصادي القائم ، وضمن القرار أول تلك الاشارات المتناقضة الى المنافسة الحرة (التي صارت مألوفة في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة) :

« لقد انتقل الآن الصراع بين الادارة الشيوعية والادارة الخاصة الى الصعيد الاقتصادي ، الى السوق ، حيث يجب على الصناعة المؤممة المركزة في يد دولة العمال أن تكيف نفسها لظروف السوق وأساليب المنافسة فيها ، لتحصل لنفسها على السيادة الحاسمة » (١) .

وكان تنظيم التجارة في ظل السياسة الاقتصادية ذا ثلاث شعب ، فقد كان هناك تجار خاصون وتعاونيات وأجهزة الدولة . وفي حين كانت الشعب الثلاث تعلن المنافسة فيما بينها على أسس متساوية ، حدث بصورة طبيعية تقسيم معين للاختصاص : فقد كان نشاط التاجر الخاص في تجارة التجزئة أساسا ، وإن كان قد ظهر ، مع الوقت ، في تجارة الجملة كمندوب للتكتلات التابعة للدولة وأجهزتها الأخرى وانتصرت أجهزة الدولة أساسا على تجارة الجملة ، وإن كانت هناك أيضا محلات تجزئة تابعة للدولة . وسارت التعاوينات في تقليدها القديم من الجمع بين تجارة الجملة والتجزئة .

وكان تشجيع تجارة التجزئة بواسطة الأفراد الخاصين ينطوي على قلب واضح للسياسة السابقة . فقد صدر في يولييه ١٩٢١ مرسوم برخص لأي شخص فوق السادسة عشر بأن يقوم بالتجارة في المحلات والأماكن العامة والأسواق في أية سلع أو مواد باستثناء السلع المصنوعة من مواد أولية تقوم الدولة بتوريدها : وكان المفروض أن هذا الاستثناء بقصد استبعاد منتجات الصناعات المؤممة من التجارة الخاصة (٣) . وهنا أيضا كانت أول نتيجة هي اضعاف الصبغة القانونية على ما كان موجودا والعمل على توسيع نطاقه وليس خلق أي شيء جديد . فالتجارة الخاصة لم تتوقف قط سرا أو في أسواق شبه قانونية كان سوق «سوخارفكا» في موسكو

(١) « Devyatyi Vseross. Sov. » ١٩٢٢ ص ٦٠

(٢) « S'ezdy Sov. RSFSR Postanov. » ١٩٢٩ ص ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٧ - المادة ٢٥٦

أشهرها . وصارت «لده التجارة الخاصة علنية الآن . وكان التاجر المتجول الصغير الذى يبيع بضائعه فى أسواق منظمة بدرجة تزيد أو تنقص هر الشخصية المميزة للتجارة الخاصة فى السنة الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكن السياسة الاقتصادية الجديدة لم تخلقه ، فقد كان وريث « حملة الحقاب » الذين انتشروا فى فترة شيوعية الحرب ولا يختلف عنه فى شيء سوى بالاعتراف الرسمى الذى حصل عليه الآن . ولكن بمجرد أن أصبح هناك تصريح رسمى بالتجارة الخاصة وتشجيع لها لم يعد فى وسع هذا النموذج البدائى البقاء . فكان سيطرده حتما بمجرد توفر قدر كاف من رأس المال والمبادرة لتنظيم صور أكثر تنظيما ونموا من التجارة . وفى منتصف ١٩٢٢ كانت هذه العملية قد قطعت شوط كبير ، وصارت « المحلات العامة » التابعة للدولة ، والتى أنشأها المجلس الأعلى للاقتصاد القومى لتجارة التجزئة بفروع فى جميع المدن الرئيسية ، تعمل الى جانب عدد متزايد من محلات البيع بالتجزئة ، وان كانت هذه الفروع هى أكبر هذه المحلات . وفى ١٩٢٢ أقيم سوقان روسيان مشهوران لأول مرة منذ ١٩١٦ - سوق «أيربيت» فى سيبيريا فى الربيع ، وسوق « نيزنى نوفجورد » فى أو آخر الصيف (١) . وقد ظل الجزء الأكبر من تجارة التجزئة الصغيرة فى أيد خاصة ، ولم تجد أجهزة الدولة لنفسها موطئ قدم ثابتة الا فى المشروعات الأكبر حجما (٢) .

(١) فيما يتصل بتفاصيل عودة الأسواق العامة الى النشاط انظر Na Novykh Putyakh I ص ٢٧٢ - ٢٨٠ . وقد حدث العودة عن طريق قرارات أصدرها « مجلس العمل والدفاع » وسيطرت فيها تجارة الدولة . ويقول أحد المشتركين فى سوق « نيزنى نوفجورد » ان البيعات بلغت ٧٥ فى المائة من ١٩١٧ و ٥٠ فى المائة من ١٩١٣ .

(٢) أجرى بحث مفصل على أساس الترخيصات بمزاولة التجارة التى أصدرت فى ١٩٢١ و ١٩٢٢ وهو ينطوى على معلومات مفيدة ، وان لم تكن دقيقة جدا ، عن الأهمية النسبية لصور التجارة المختلفة . وقد قسمت الرخص التجارية فى ١٩٢١ الى ثلاث فئات - رخص للباة التجولين ورخص للأسواق المفتوحة ورخص « للاماكن المخلقة » ، أى « الدكاكين » . وفى ١٩٢٢ قسمت الفئة الثالثة الى ثلاث فئات حسب حجم المؤسسة ، وبذلك صارت هناك خمس فئات . وكانت الفئة الأولى تقتصر عملا على التجار الخاصين والثانية على التجار الخاصين والتعاونيات . وقد هيئت الفئة الأولى بعد ١٩٢١ مع زيادة تنظيم التجارة . ولكن الفئات المهمة فيما يتصل بحجم التجارة ، وان لم يكن فى عدد الرخص ، هى الثالثة والرابعة والخامسة ، حيث تنافست صور التجارة الثلاث معا . ويقدر عدد الرخص فى ١٩٢٢ على أساس احصاءات ثلاثة مراكز إقليمية ، بـ ٨٤٪ لكل لثات المشروعات الخاصة و ١٥٪ للتعاونيات وائل من ١٪ لمشروعات الدولة ، ولا نفرق -

وقد قصد أصلا بتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة مساعدة التعاونيات أكثر حتى من التاجر الخاص ، لان تنظيم التعاونيات كان يقوم على الأقل على مبدأ جماعى يدا أقل تناقضا مع السنية البلشفية من الفردية التنافسية (١) . وعندما قدم لنين السياسة الاقتصادية الجديدة الى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ اقترح فى ايجاز إلغاء قرار المؤتمر السابق الذى أصر على خضوع التعاونيات لقوميسيرية التمويل تماما (٢) : فقد صار للتعاونيات الاستهلاكية الآن ، بعد أن صار المطلوب هو استخلاص ما يبقى من فائض زراعى بعد الضريبة العينية لدى الفلاح بواسطة المقايضة والتجارة ، دور كبير تقوم به . وأعيد لها بمرسوم صدر فى ٧ أبريل ١٩٢١ بعض الاستقلال الرسمى الذى فقدته قبل ذلك بعامين ، مع الاحتفاظ بحق قوميسيرية التمويل فى توجيهها فى القيام بما يعهد اليها « من المهام الزامية » وحق اللجنة التنفيذية المركزية فى تعيين مديرين لهم حقوق متساوية مع المنتجين (٣) . وشهد الشهر التالى سلسلة من الاتفاقات بين الحكومة والتعاونيات ، من بينها ما عرف باسم « المساعدة العامة » مع التعاونيات الاستهلاكية فى ١٧ مايو ١٩٢١ ، التى بمقتضاها صار الجهاز التعاونى المركزى الوكيل الوحيد للحكومة فى توزيع تجارة الجملة لسلع الاستهلاكية فى جميع أنحاء البلاد (٤) . وقد انبثق المفهوم السائد فى

= هذه الأرقام بين فئات الرخص - وفى موسكو كانت الأرقام القابلة فى ١٩٢٢ هى ٩٥٨٪ للتجار الخاصين و ٢٦٪ للتعاونيات و ١٣٪ لمشروعات الدولة ، ولكن ١٢٢٨٪ من الفئة الرابعة من الرخص كانت من نصيب الدولة ، وكذلك ٤٥٨٪ من الفئة الخامسة (-أقل الفئات عددا) « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٢ ، I ص ١٧١ - ١٨٥ .

(١) كتب لنين فى ذلك الوقت « ان الحرية والحقوق للتعاونيات فى الظروف الحالية فى روسيا تعنى حرية وحقوقا للرأسمالية ... ولكن الرأسمالية التعاونية ، بوصفها متميزة عن الرأسمالية التجارية الخاصة ، تمثل تحت سيطرة السوفيت نوعا من رأسمالية الدولة ، وهى مفيدة لنا حاليا ، الى حد معين طبعا . » (لنين «دراسات» XXVI ص ٢٣٦) .

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، وانظر ص ٢٤٠ من هذا المجلد فيما يتصل بقرار المؤتمر التاسع .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٦ - المادة ١٥٠ .

(٤) « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٢ ، ص ١٤٣ « ولنين « دراسات » XXVI ٤٠١ - ٤٠٢ (حيث يشير اليها بأنها « معاهدة ») . وقد وضع التقرير الخاص بالتعاونيات الذى قدم لاجتماع الحزب كينشوك . ووصف قرار الحزب التعاونيات بأنها « جهاز أساسى للقيام بتبادل السلع » . « VKP v Rezolyutsiyakh » ١٩٢١ ، I ص ٢٩٧ .

على هذه المنظمات « (١) » .

وقد استمر هذا المرسوم يحكم نظريا وضع التعاونيات الاستهلاكية والعلاقة بين الجهاز التعاوني المركزي والحكومة السوفيتية طوال الفترة التالية . أما عملا فقد كانت المنازعات والشكاوى مستمرة . فقد صارت المفاوضات الى ما لا نهاية مع المجلس الأعلى للاقتصاد القومي حول اعادة الممتلكات المؤمنة التي تطالب بها التعاونيات ، وتخطت ادارات الحكومة والتكتلات (وكذلك التشكيلات التي بدأت تظهر في ابريل ١٩٢٢) التعاونيات باستمرار وفضلت البيع الى التجار الخاصين . ومع ذلك فان الارقام المتاحة تدل على ان التعاونيات كانت في النصف الاول من ١٩٢٢ لا تزال تحصل على اكثر من ثلاثة ارباع بضائعها من اجهزة الدولة ، بما فيها التكتلات (٢) . كما انه لم يكن في وسع الحزب والحكومة الاستغناء عن التعاونيات مهما بدا من بعض الادارات أو الأجهزة الفردية . وأصدر اجتماع للحزب في أغسطس ١٩٢٢ قرارا طويلا عن الموقف الذي يتخذ تجاه التعاونيات . فاعتبر أن مبدأ العضوية الاجبارية ينبغي ألا يؤدي « الى تحويل التعاونيات الاستهلاكية الى مجرد جهاز فني للدولة لتبادل السلع وتوزيعها » . وكان تدخل التجارة الخاصة كوسيط بين الصناعة التي تسيطر عليها الدولة والفلاح يعتبر « تناقضا » فهمة النقابات كانت « ان تطرد رأس المال الخاص من التجارة » ، وتصنع بذلك حلقة اتصال قوية بين الاقتصاد الفلاحي والصناعة المؤمنة « (٣) » ولكن هذا التقدير المتفائل لدور التعاونيات لم يتحقق .

وظلت العلاقات بين الدولة والتعاونيات قلقة وغير مستقرة . فقد كانت الحكومة السوفيتية ، أو بعض أجهزتها ، لا تنق في التعاونيات أو تغار منها بحيث يصعب عليها العمل معها باخلاص كامل . وفي تجارة

الشهور الأولى للسياسة الاقتصادية الجديدة من هذه الاتفاقات بوضوح . فالطعام يجب استخلاصه من أيدي الفلاحين بوسيلتين : الضريبة العينية وتبادل السلع . وتدار الوسيلة الأولى بواسطة السلطة السوفيتية مباشرة ، أما الثانية فتقوم بها التعاونيات كوكيل القوميسيرية التموين .

وفشل هذا المفهوم . ويرجع بعض السبب في فشله الى أن قوميسيرية التموين (١) لم تكن في وضع يسمح بتوفير السلع الاستهلاكية التي وعدت بها لأغراض المبادلة ، بحيث أنه سرعان ما بدأ تبادل الاتهامات بين الجهاز التعاوني المركزي وقوميسيرية التموين ، ولكن السبب الرئيسي كان عدم وجود جهاز على درجة عالية من التنظيم مما أدى الى أن عملية تبادل السلع بأكملها « انطلقت من عقانها » على حد قول لنين وتحولت الى « بيع وشراء » . إذ أن قوى السياسة الاقتصادية الجديدة تغلبت على خالقها واكتسحت خطة التبادل العيني المنظم تحت سيطرة الدولة ، وازغمت القائمين بالأمر على اعادة النظر في مركز التعاونيات ووظائفها .

وقد تمت اعادة النظر هذه ، وهي تنطوي على دليل جديد على مدى استحواذ المؤسسات التعاونية على ولاء الجماهير ، بموسوم أصدره مجلس القوميسيرين في ٢٦ أكتوبر ١٩٢١ : فكل الممتلكات التعاونية التي أممت أو نقلت ملكيتها الى البلديات أعيدت اليها (وكانت هذه الشكاوى قديمة منذ ١٩١٩) ، واعترف لها بحق البيع والشراء دون تدخل أية سلطة حكومية ، وصدرت التعليمات الى الأجهزة الصناعية السوفيتية ، بما فيها التكتلات واللجان الرئيسية وقطاعات المجلس الأعلى للاقتصاد القومي ، بأن تعرض سلعها أولا على الجهاز التعاوني المركزي أو المؤسسة التعاونية المحلية المختصة ، وليست لها الحرية في عرضها في السوق المفتوحة الا بعد ان ترفض - الا اذا حصلت على شروط افضل في السوق الحرة (٢) . وفي نفس الوقت صدرت تعليمات من اللجنة المركزية للحزب الى جميع الأعضاء بتأكيد الدور المستقل للتعاونيات في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة وبالالتزام الذي على الشيوعيين بأن يقوموا بدور نشط « للسيطرة

(١) مع المدول التدريجي عن البطاقات والتموين العيني في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة فقدت قوميسيرية التموين الهبة والاهمية اللتين كانت تتمتع بهما في ظل شيوعية الحرب . « Dvenantsaty Ross Komm. Partii » ١٩٢٢ ص ٢٢٤ ، وفيما يتصل باختلافها في نهاية الامر انظر ص ٢٤٤ من هذا المجلد .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٧٢ - المادة ٥٧٦ .

(١) « Izvestiya Tsentral Komit Komm. Partii » رقم ٢٢ ، أكتوبر ١٩٢١ ص ٢٢ - ٢٤ . وكان ذلك هو الاجراء المقابل لتقوية سيطرة الحزب على النقابات (انظر ص ٢٢٢ - ٢٢٦ من هذا المجلد) .

(٢) توجد بعض الشكاوى ، وكذلك بعض الاحصاءات ، « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ص ١٤٤ - ١٤٦ ، وهو مصدر واضح التحيز للتعاونيات .

(٣) « VKP v Rezol. » ١٩٤٧ I ص ٤٦٠ - ٤٦٣ . ولا يوجد القسم الاخير من القرار ، الذي أوردنا منه النص المشار اليه ، في هذا المصدر ولكن يمكن الرجوع اليه في « Direktivy VKP(B) » بإشراف م . سافليف ١٩٤٨ ، ٣٥٦ - ٣٦٤ .

الجملة كثيرا ما وجدت التعاونيات نفسها غير قادرة على منافسة التاجر الخاص - حتى في المنافسة على اجتذاب التكتلات وأجهزة البيع الرسمية. أما في تجارة التجزئة فقد ساعدتها شعبيتها القديمة لدى المستهلكين على المحافظة على مركزها. وأكد لنين في مقال من آخر المقالات التي كتبها في أوائل ١٩٢٣ « الأهمية الاستثنائية » للتعاونيات في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة (١). وفي المؤتمر الثاني عشر للحزب، في إبريل ١٩٢٣، جاء في تقرير كينشوك أنه يوجد ٢٥٠٠٠ جمعية تعاونية استهلاكية و ٣٠٠٠ محلا تعاونيا (٢).

وخلق تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فراغا في أجهزة الدولة، حيث أنه لم يكن من المعترف به حتى ذلك الوقت أن إدارة التجارة الداخلية جزء من مهام الحكومة السوفيتية. وكانت التجارة الخارجية مع البلاد الرأسمالية ذات وضع خاص ويديرها تنظيم خاص. ولم تكن قوميستيرية الشعب للتجارة والصناعة قد اهتمت بالتجارة الداخلية قط، كما أن أجهزة قوميستيرية التموين والمجلس الأعلى للاقتصاد القومي التي تسيطر على تموين السكان لم تكن أجهزة تجارة، بل توزيع. وعندما بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة سرعان ما تبددت فكرة أن التجارة يمكن أن تترك كلية للتعاونيات والأفراد الخاصين، إذا كانت هذه الفكرة قد جدت أصلا. وانشئ قطاع مركزي للتجارة في المجلس الأعلى للاقتصاد القومي كانت تحت سيطرته مؤسسات التجارة بالجملة الملحقة بمجالس الاقاليم بالإضافة الى دوره في تجارة التجزئة. وانشأت قوميستيرية التموين وبعض القوميستيريات الأخرى قطاعات تجارية للتعامل في السلع التي تهمها (٣). وكانت انتكتلات الصناعية أكثر من ذلك أهمية، فقد كانت المنتج الأكبر للسلع المصنوعة، ولما صدرت اليها التعليمات بأن تسير على مبادئ تجارية حاولت أن تنظم بيع منتجاتها أحيانا عن طريق التعاونيات وأحيانا أخرى (متحدة بذلك التأكيدات التي منحت للتعاونيات بمرسوم ٢٦ أكتوبر ١٩٢١) عن طريق التجار الخاصين. ولم يتنبأ أحد في أول الأمر أن تلجأ أجهزة الدولة للتجارة أو أجهزة الدولة الأخرى الى شراء

(١) لينين « دراسات » XXVII ص ٣٩١.

(٢) « Devnadstaryi Ross. Komm. Partii » ١٩٢٣ ص ٣٢٨.

(٣) « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣، I ص ١٠٧ - ١٢٨ حيث توجد قائمة بالمؤسسات الحكومية التي نشأت قطاعات تجارية في الشهور الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة، ومنها قوميستيريا الشعب للصحة والتربية وبناء الدولة.

ما تحتاجه من السوق. ولكن مع انهيار نظام تركيز المواد الأولية والسلع بالتدريج، سمح بها بأن تشتري من السوق المفتوحة، أولا بطريق الاستثناء ثم بعد ذلك بمرسوم ٤ أكتوبر ١٩٢١ كاجراء نظامي. وإن كانت قد تلقت تعليمات بأن تعطى الأولية للتعاونيات كموردة لحاجاتها (١). ولكن لم تكن هذه المؤسسات مزودة بالتجربة اللازمة للقيام بعمليات التجارة المعقدة، وبمجرد أن انزوت سياسات « تبادل السلع » وبدأت عملية « البيع والشراء » بصورة جادة ظهرت حاجة محلة الى الرجال المدربين تماما على عادات السوق واجراءاته ومقتضياته، يستطيعون ايجاد البائع والمشتري في اللحظة المناسبة ويتصحنون أصحاب الشأن فيما يتعلق بالأسعار، ويعملون بصفة عامة كسماسرة بين أولئك الذين لا يفهمون هذا العالم غير المألوف جيدا.

وملئ هذا الفراغ بواسطة « سماسرة السياسة الاقتصادية الجديدة» (Nepmen) الطموحين والقادرين من رجال الأعمال الذين كانوا يعملون أصلا في السوق السوداء طوال الثورة، وبعض القادمين الجدد الذين سرعان ما كيفوا أنفسهم للحيل الجديدة في التجارة. وكانت قوة هؤلاء « السماسرة » في نجاحهم في جعل أنفسهم أداة لا غنى عنها للمؤسسات التجارية التابعة للدولة وانتكتلات الصناعية الكبرى. وكما جاء في عبارة في تقرير شبه رسمي « أن السمة المميزة للتجارة الخاصة المعاصرة هي تسرب رأس المال الخاص بقوة في أجهزة الدولة للتجارة وتداخلهما في بعضهما ». فكان السماسر يسافر ومعه توكيلات من مؤسسات للدولة ويطالب بميزات في كل مكان، ويحصل على بعضها. ولا ريب أن أرباحهم كانت كبيرة بدرجة كافية لتجعل في وسعهم الاتجاه الى أساليب الرشوة المباشرة وغير المباشرة. ووجدوا طريقهم الى التعاونيات التي صار بعضها أقرب الى مجرد واجهة لمشروعات تجارية خاصة. وهكذا « يحيط رأس المال الخاص بأجهزة الدولة من جميع الجهات، يتصها ويعيش على حسابها » (٢)، وسرعان ما تحولت تلك الظاهرة غير المؤذية نسبيا

(١) « Sbornik Zakonov 1921 » رقم ٦٨ - المادة ٥٢٧. وفي نفس الوقت سمح لها بالتعاقد من باطنها مع مقاولين عندما يكون ذلك ضروريا لتلبية طلبات أجهزة الدولة. (نفس المرجع رقم ٦٨ - المادة ٥٢٩)

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) I ص ١٨٥ - ١٨٨ وبالإضافة الى التقارير المحلية يشير هذا البيان الى « مادة وفيه جدا متعلقة بالوضع » في مجلد أصدره رابكرين، ولكننا لم نستطيع الحصول عليه

التي عبر عنها متحدث في المؤتمر التاسع لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ بأنها «الراسمالية الصغيرة التي يمثلها المضاربون وحملات الحقائق والمرابون والتي تحتفل ببيعها الى الحياة الآن في صورة مقاهي ومحلات الحلويات» (١)، الى صورة موسكو في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة - مدينة مرفهة يسرح فيها «الوكلاء الحاصون» لراسمالية الدولة الجديدة التي وجه اليها كثيرون من الزوار الأجانب سهام النقد في ١٩٢٢ و ١٩٢٣ (٢). وكان ذلك جزءا من الثمن الذي يدفع للأخلاق بنصيحة لنين «بتعلم التجارة».

وفي خريف ١٩٢٢، بعد أن اكتملت المرحلة الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة، قررت الحكومة السوفيتية أن تضع مجموعة قانونية مدنية الى جانب المجموعتين الزراعية والعمالية. ووصفها لنين بأنها تجسيد «للك السياسة التي اقمناها على قواعد ثابتة والتي لم يعد لدينا أي تردد بشأنها»، ومحاولة «للمحافظة على الحدود بين ماهو طموح مشروع للمواطن الفرد في ظل النظام الحالي للمبادلة الاقتصادية وما يعتبر اساءة لاستخدام السياسة الاقتصادية الجديدة» (٣). ووصف «المقرر» الذي قدم المجموعة الى اللجنة التنفيذية المركزية اهدافها بأنها «لضمان الانتصارات التي حققتها الدولة بالاحتفاظ بالاشراف الأعلى حتى في ظل تنازلات السياسة الاقتصادية الجديدة، ولضمان عدم انفصالها عن دولة العمال والفلاحين، ولتتيح الفرصة في نفس الوقت للمبادرة الخاصة بأن تنمو في الحدود التي تسمح بها مصالح دولة العمال والفلاحين» (٤). ولكن بعد أن نسيت بعض الوقت تلك الأزمة المخيفة التي جعلت السياسة الاقتصادية الجديدة ضرورية، وظهرت بعض جوانبها غير المرغوب فيها،

(١) «Devtyayi Vseross. S'ezd Sov.» ١٩٢٢ ص ٩٣.

(٢) لاحظ المنشئ دان، الذي كان يعرف موسكو ويعتج بتفكير واقعي، أنه عندما خرج من السجن في يناير ١٩٢٢ رأى الأغلبية من جميع الأنواع متوفرة بأسعار لا يستطيع تحملها إلا الأثنياء العديدين، وأن «المضاربين» كانوا ظاهرين في كل مكان، وأن كلمة Barin كانت تستخدم بواسطة جرسونات القاهي وسائق المركبات الخ، وأن الوصايا عدت الى الظهور في الطرقات. (د. دان Dva Goda Skitanii برلين ١٩٢٢ ص ٢٥٢ - ٢٥٥). وكتب كرازين الى زوجته من موسكو في ديسمبر ١٩٢٢: «إن موسكو في حالة طيبة»، وهي في بعض أجزائها كما كانت قبل الحرب» (ليوبوف كرازين «ليونيد كرازين: حياته وأعماله» ١٩٢٩ ص ٢٠٢).

(٣) لينين «دراسات» XXVII ص ٢١٩.

(٤) «IV Sessiya Vseross. Tsentral. Komit.» رقم ٣، ٢٧ أكتوبر

١٩٢٢ ص ٧ - ٨

بدأ التدمير ضدها، وإن لم يرتفع الى المستويات العليا إلا نادرا. وقد أشار أحد المتحدثين باسم قوميصرية التكوين في اللجنة التنفيذية المركزية بفضب الى ما يدور من أحاديث في المراكز الاقليمية عن أن «الوضع قد اتجه أكثر مما ينبغي الى اليمين»، وأنه لا حاجة تدعو الى التسامح مع «المضاربين» و«قطاع الطرق» وأنهم خارجون على القانون السوفيتي، في حين أن هؤلاء «المضاربين» هم بالذات الذين تعمل السياسة الاقتصادية الجديدة على حمايتهم. واستطرد نفس المتحدث قائلا:

«إن الاشاعات حتى في موسكو عن أن مركز السياسة الاقتصادية الجديدة غير ثابت لها بعض الأساس لأن احترام القانون اليوم، برغم الحديث عن الشرعية الثورية، لا يمتد الى المدى الكافي» (١).

وجاءت المجموعة المدنية لتأكيد مذهب الشرعية الجديد، وكان الفرض الرئيسي منها هو الدفاع عن انجازات السياسة الاقتصادية الجديدة ودعمها.

وكما أشرنا من قبل بدأت فترة السياسة الاقتصادية الجديدة في الجمهوريات الفدرالية السوفيتية دون أي جهاز رسمي لتسيير شئون التجارة الداخلية. وكانت فلسفة السياسة الجديدة، برغم تشجيعها لمؤسسات الدولة للاشتغال بالتجارة، تصر على عدم تدخل الدولة في تنظيم التجارة التي يجب أن تسير على مبادئ السوق، ومن ثم كانت لا ترتاح، مثل شيوعية الحرب - وإن كان لأسباب أخرى، الى خلق أي جهاز مشرف. وكان لا يمكن طبعا تجاهل الأمر رسميا تماما. فبجرد أن فشلت المحاولات الفجة لتبادل السلع بطريق المفاضلة في كل مكان وحلت محلها المعاملات المالية، كان لابد أن تعلو الأصوات مطالبة بمحاولة السيطرة على الأسعار. وأنشئت لجنة أسعار بواسطة قوميصرية المالية منذ ٥ أغسطس ١٩٢١ لتحديد أسعار جميع السلع التي تتعامل فيها أجهزة الدولة او منشآت الدولة (٢). ولكن ثبت أن هذا الاجراء كان فاشلا تماما، وتحركت الاسعار في كل مكان استجابة لظروف السوق (٣). وأبتداء من خريف ١٩٢١ اتجهت جهود قوميصرية المالية الى إعادة الثبات للعملة وموازنة الميزانية، وعارضت كل تدخل في اقتصاد السوق الحر

(١) نفس المرجع، رقم ٥، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ص ٢

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1921» رقم ٦٠ - المادة ٤٠٦.

(٣) يوجد تقرير عن فشلها في «Finansovaya Politika» ١٩٢١ ص ١١٢ - ١١٦

ليس فيه ما يتعارض مع الاتجاه نحو الاقتصاد اللاتسدي أو مع عملية التضخم النقدي الطويلة والمستمرة . وكان بريوبرازنسكي وحده ، الذي تنبأ ما أشاد بفضائل التضخم ، هو الذي لمح شيئا مما سيحدث . وكان خطابه في المؤتمر العاشر للحزب ، الذي أقر السياسة الاقتصادية الجديدة ، خليطا من الإدراك لتسليم ، لنفاذ والتهيات البعيدة . فقد حذر المؤتمر من أن التجارة مستحيلة بدون ثبات الروبل الذي يتغيره سعره في السوق ، « لافي مدى أيام ، بل في مدى ساعات » ، ولكن الحل العملي الوحيد الذي اقترحه هو إصدار عملة جديدة أساسها الفضة . ولم تترك حجة ، ولا الاقتراح المعقول الذي ختم به حديثه بتأليف لجنة لإعادة النظر في السياسة المالية كلها « في تطبيقها على الظروف الاقتصادية الجديدة التي تقدم عليها » ، أي أثر في المؤتمر (١) . فالدرس لن يتعلم نظريا ، ولكن عملا ، ولم تكن اللحظة قد حانت بعد . ولم يخطر على بال أحد العودة إلى العمليات المصرفية السنوية لتمويل الصناعة ، أو إلى السياسة المالية السنوية التي تقوم على ميزانية متوازنة بواسطة الحد من الاتفاق الحكومي . وقد تحقق كل ذلك على دفعات وبطرق غير مباشرة بمجرد أن استقر مبدأ ترك الحرية للفلاح للتجارة في فائض محصوله الزراعي مقابل السلع التي يريد . وبعد تطور السياسة المالية في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة مثالا نموذجيا لترابط الضرورى بين الأجزاء المختلفة في بناء اقتصادي واحد .

فعندما اتسع المفهوم الأصلي الخاص بالمقايضة المحلية متحولا إلى بيع وشراء في سوق على نطاق البلاد كلها صارت السياسة النقدية جزءا لا غنى عنه من السياسة الاقتصادية الجديدة . إذ أن العودة إلى الرأسمالية - حتى إذا كانت « رأسمالية الدولة » ، جعلت العودة إلى الاقتصاد النقدي أمرا حتميا . وكان نفور الحزب من هذه العودة سببا في تأخر الخطوات الأولى . ولكن في ٣٠ يونيو ١٩٢١ صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين يعبر في مقدمته عن الرغبة في « إزالة القيود التي تعوق التبادل الاقتصادي ودعم التداول النقدي السليم عن طريق تنمية الودائع والتحويلات ، وألغى كل الحدود على المبالغ التي يستطيع الأفراد ، أو المنظمات ، أن يحتفظوا بها . ولم تعد الودائع في بنوك الادخار التابعة لقوميسيرية المالية أو التعاونيات قابلة للمصادرة ويجب دفعها إلى أصحابها بمجرد الطلب . ولا تعطى عنها أية معلومات إلا لأصحابها أو للسلطات القضائية (١) . وكان الغرض

الذي خلقته السياسة الاقتصادية الجديدة (١) . كماله تكن هناك أية جهة أخرى مستعدة للقيام بهذا الدور . وقد بذلت محاولة لتحويل القطاع التجاري المركزي في المجلس الأعلى للاقتصاد القومي إلى « جهاز لتنظيم التجارة » (٢) . ولكن هذا التوسع في وظائف جهاز كان يعتبر ، على حق ، مثالا للقطاع الصناعي من الاقتصاد لم يكن من المحتمل أن تقبله الأجهزة الأخرى ذات الشأن في السياسة التجارية . وفي مايو ١٩٢٢ أنشأ مجلس القوميسيرين لجنة ، ملحقه بمجلس الدفاع والعمل للتجارة ، للتجارة الداخلية ولديها صلاحية وضع مشروعات مراسيم للتجارة وعرضها لموافقة مجلس القوميسيرين أو مجلس العمل والدفاع ، وأن تضع قواعدا ، داخل حدود الراسيم القائمة (٣) . بيد أنه يبدو أن صلاحيات هذه اللجنة لم تمارس على نطاق فعال أو واسع . وبرغم التحذير الذي تنطوي عليه « أزمة المقص » من نتائج التجارة غير المنظمة ، فإن نمو التجارة الداخلية ظل ، على الأقل حتى خريف ١٩٢٣ ، لا تحكمه سوى القوى التنافسية في السوق وحدها . ولم تنشأ قوميسيرية الشعب للتجارة إلا في مايو ١٩٢٤ بادماج لجنة التجارة الداخلية والقسم الباقي من قوميسيرية التموين (٤) .

(هـ) المالية :

بدئت السياسة الاقتصادية الجديدة دون أي تفكير في دلالاتها المالية . فقد بدا المشروع الأصلي الخاص بالمقايضة في الأسواق المحلية

(١) توجد اعتراضات قوميسيرية مالية على تحديد الأسعار ، على أسس سنوية بحتة ، في « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ، I ص ٤٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٣٤ - المادة ٤٠٠ .

(٤) بدأت التجارة الخارجية تصير ذات أهمية في الاقتصاد السوفيتي لأول مرة في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة . فقد وقع الاتفاق التجاري الانجلو سوفيتي ، الذي كان علامة انتعاشها ، في اليوم التالي لإعلان السياسة الجديدة بواسطة لينين في المؤتمر العاشر للحزب . وبرغم أن محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بعرض امتيازات بدأت قبل ذلك (انظر ص ٢٤٥) فإنها كثيرا ما اعتبرت سمة من سمات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنها لم تؤد إلى أية نتائج مثمرة في هذه الفترة . وكان للتجارة الخارجية وعروض الامتيازات مزاها في هذه الفترة بالنسبة للسياسة الخارجية أساسا ، وستناقشها في القسم الخامس .

(١) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

الواضح من هذا الاجراء - وهو تول خطوة في الطريق الطويل نحو العودة الى السنة المالية - اعادة الثقة في النقود الى الناس . ولكنه اثار المشكلة، التي كان بربو برازنسكى قد اثارها في المؤتمر ، الخاصة بكيفية انشاء عملة ثابتة تشجع الثقة وتقوم بالوظائف الاولى كوسيلة للتعامل . وكان من الواضح ان ذلك لا يمكن تحقيقه ما دامت المطابع مستمرة في طبع كمية غير محدودة من الروبلات ، ولا يمكن ايقاف المطابع الا اذا وجدت الحكومة طريقة لسد نفقاتها ، وكان لا يمكن التفكير في ضغط نفقات الحكومة داخل حدود أى ايراد تحصل عليه الا اذا تخلصت الدولة من النفقات الضخمة اللازمة للمحافظة على الصناعات التي تتولى أمرها الدولة والعمال الذين يشتغلون فيها .

وكانت الحاجة ملحة أكثر الى وحدة ثابتة للحساب في اقتصاد مطلوب من صناعاته المؤمنة ان تسير على مبدأ الحسابات الاقتصادية الدقيقة . وحدد المرسوم الصادر في ٨ أغسطس ١٩٢١ ، بإنشاء تكتل من مصانع التيل ، قيمة أصولها على أساس « اسعار ١٩١٣ - ١٩١٤ » (١) . وبعد ذلك بأيام قليلة صدر مرسوم خاص بتنمية الصناعة الكبيرة واشترط « ان تقيم المخزونات والمواد الأولية على أساس تقريبي لتوسط اسعار سوق غرب أوروبا (وبخاصة سوق لندن) » (٢) ، ولكن هذه البنود الغريبة كانت تعتبر علامات ضائعة أكثر منها حلولاً مدروسة .

وفرضت كل هذه المشاكل نفسها واحدة بعد الأخرى في خريف ١٩٢١ على الزعماء الذين كانوا مازالوا عازفين عن استخلاص النتائج المالية للسياسة الاقتصادية الجديدة ، واتخذت خطوات معزولة استجابة لحالات خاصة ودون أية خطة متسقة . واثرت مشكلة الميزانية من الجانبين . ففي ظل شيوعية الحرب كانت مجرد فكرة الميزانية قد توارت . ووضعت ارقام الميزانية للنصف الثاني من ١٩١٩ و ل ١٩٢٠ ، ولكنها لم تعرض قط للموافقة الرسمية . وجاء ادماج حسابات الصناعة في ميزانية الدولة فوضع حدا لمفهوم الميزانية المنفصلة كإيرادات ومصروفات للدولة . وكان مرسوم ٣ فبراير ١٩٢١ (٣) بالغاء كل الضرائب النقدية ،

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » ١٩٢١ ص ١٤

(٢) « Novaya Ekonomicheskaya Politika : Sbornik Dekretov »

رقم ٦٢ - المادة ٦٢ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ فيما سبق .

هو الخطوة المنطقية ، اذا كان وضع موضع التنفيذ ، في التقدم نحو الاقتصاد الطبيعي . ولكن كل ذلك انعكس في السياسة الاقتصادية الجديدة . وبدأ اخراج الصناعة من ميزانية الدولة في يولييه وأغسطس ١٩٢١ عندما بدأ تأجير المنشآت وصدرت التعليمات للمنشآت التي احتفظت بها الدولة بأن تنتقل الى الحسابات الاقتصادية الدقيقة . وفرضت في يولييه ١٩٢١ (١) ضريبة صناعية ، منها رسوم ترخيص تختلف باختلاف عدد العمال ، وكذلك ضريبة على الانتاج .

وبعد ذلك بأسابيع قليلة قرر مرسوم اصدره مجلس القوميسيرين مبدأ شاملا أن كل السلع والخدمات التي تقدمها الدولة أو أجهزتها يدفع مقابلها نقداً (٢) . ثم في ٢١ أغسطس ١٩٢١ أعاد مجلس القوميسيرين مبدأ ميزانية الدولة . وقام بأجراء شكل هو الموافقة على ارقام لا معنى لها تقريباً لميزانيتها النصف الثاني من ١٩١٩ (٢٨ بليون من الروبلات كإيرادات ، ١٦٤ بليون كمصروفات) و ١٩٢٠ (١٥٩ بليون إيرادات و ١٢١٥ بليون مصروفات) ثم استطرد بإصدار تعليمات الى ادارات الحكومة بأعداد تقديراتها لسنة ١٩٢١ في موعد اقصاصه أكتوبر ، ولعام ١٩٢٢ في موعد اقصاصه مارس من هذه السنة ، ولسنة ١٩٢٣ في موعد اقصاصه ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ (٣) . وفي اليوم التالي اتخذت أول خطوة نحو اعادة الاستقلال المالي للسلطات المحلية - وهو اجراء آخر قصد به تخفيف الحمل عن الميزانية المركزية ؛ وسمح باستقطاع نسبة مئوية من الضريبة على الصناعة لمواجهة المطالب المالية للجان التنفيذية الاقليمية (٤) . ومن ثم فانه عندما بدأت اللجنة التنفيذية المركزية في اول اكتوبر

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٦ - المادة ٣٥٤ .

(٢) نفس المرجع رقم ٥٩ مادة ٣١٤ . وفي ٩ يولييه طبقت تعريفات جديدة للسكك الحديدية بمرسوم جاء في اول بند منه مبدأ الدفع الاجباري للنقل ، وان كان قد تضمن بعض استثناءات فيما يتصل بشروطات الدولة والتعاونيات (نفس المرجع رقم ٥٤) ، مادة ٣٢٧) ورفعت التعريفات أجور النقل ٢٠٠٠٠ مثل وجعلتها أعلى من أجور ما قبل الحرب بحوالي ٤٠ في المائة . وفي أغسطس ١٩٢١ نشرت تعريفات جديدة للخدمات البريدية والتلغراف (نفس المرجع رقم ٥٦ - المادة ٣٥١) وابتداء من ١٥ سبتمبر ١٩٢١ صار الدفع اجبارياً مرة أخرى لجميع الخدمات والتسهيلات العامة ، من عمليات المجارى الى تنظيف المداخل (نفس المرجع رقم ٦٢ - المادة ٤٤٥) ، والغى المرسوم الصادر في ٢٧ يناير ١٩٢١ بخصوص الاجارات (انظر ص ٢٦٠ من هذا المجلد) .

(٣) « Sbornik Dekretov » IV (١٩٢١) ص ١٢٠ - ١٢١

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٢ - المادة ٤٤٦ .

١٩٢١ بأول عرض منظم للسياسة المالية منذ أن ولدت السياسة الاقتصادية الجديدة كانت الأرض مهيأة الى حد كبير . واصدرت اللجنة قرارا في ١٠ أكتوبر بتعليمات الى قوميسيرية المالية باتخاذ الاجراءات المناسبة « لزيادة ايرادات الدولة » وتطبيق سياسة « التقشف والاقتصاد الدقيق في انفاق العملة » ، « وبتنمية العمليات المصرفية الضرورية لتحسين الانتاج القومي » ، كما قررت « الغاء التوحيد بين ميزانية الدولة والميزانيات المحلية » . وكانت كل هذه رغبات تقررت من حيث المبدأ ولكن ينقصها التطبيق . وكذلك صدر قرار آخر تضمن تعليمات جديدة ومهمة لقوميسيرية المالية بان « تنكمش في اصدار العملة الورقية » (١) ؛ وهكذا مهد اسبيل للاجراء الذي سيتوج البناء الجديد للاصلاح المالى كله ولكنه لم يذكر بعد بصورة محددة : انشاء عملة ثابتة .

بيد ان اكثر الاصلاحات المالية بروزا في اكتوبر ١٩٢١ جاء من مصدر آخر . فقد كان سحب ائتمانات الدولة من الصناعة اجراء قاسيا وضعها في موقف صعب ، اذ انقطع عنها المصدر الذي تعودت على الالتجاء اليه في طلب رأس المال العامل . وكانت الصناعة في مبدأ الأمر تتلقى الائتمانات من البنك الاهلي . ثم حل محل الائتمان التجارى مبالغ تصرف من ميزانية الدولة ، وانهى البنك الاهلي وجوده منطقيا في يناير ١٩٢٠ . وعندما طبقت السياسة الاقتصادية الجديدة لم يكن هنالك وجود لاية مؤسسة ائتمانية في روسيا السوفيتية باستثناء القطاع التعاوني في قوميسيرية المالية ، الذي استمر يمنح التأييد الرسمي بدرجة تزيد أو تنقص لما بقي من التعاونيات الائتمانية . وصار الآن من الضروري ، بعد ان عادت التجارة ولم تعد الصناعة تمول بواسطة خزانة الدولة ، انشاء مؤسسة ائتمانية . وفي ١٢ أكتوبر ١٩٢١ صدر قرار ، كملحق لقرار اللجنة التنفيذية المركزية العام عن الشؤون المالية ، وهو قرار أعد مشروعه مجلس القوميسيرين ، بانشاء بنك للدولة ، ووافقت اللجنة في اليوم التالي على قانونه الاساسي رسميا . وقد انشئ البنك « بغرض دعم التنمية الصناعية والزراعية وتبادل السلع بالائتمان والعمليات المصرفية الأخرى » ، على أن يعمل هو نفسه على أساس الحسابات الاقتصادية الدقيقة . وقدمت له الدولة رأس مال مبدئي ٢٠٠٠ بليون روبل ، وعينت قوميسيرية المالية اعضاء مجلس ادارته ، مع موافقة مجلس القوميسيرين

على تعيين رئيسه (١) . وفتح « بنك الدولة للجمهورية الفدرالية » الجديد Gosbank (٢) ابوابه في ١٦ نوفمبر ١٩٢١ . ولم تكن البدايات الأولى مشجعة . فقد كانت موارده محدودة برأسمال تأسيسه ، وكانت الفوائد التي يفرضها مرتفعة ، فالى جانب الفائدة اتخذ الحيط لنفسه ضد هبوط العملة باضافة « نسبة للتأمين » على اساس ٨ في المائة شهريا لمنشآت الدولة و ١٠ في المائة للتعاونيات و ١٢ في المائة للمشروعات الخاصة (٣) . وليس مما يدعو الى الدهشة ان مساعداته لم تكن سريعة و كريمة بالدرجة الكافية لسد حاجة الصناعة الكبيرة الشديدة الى الائتمان (٤) ، او لتجنب أزمة المقص في الشتاء التالي . ووجد البنك نفسه يواجه صعوبة في العمل على أساس عملة تهبط بسرعة وتؤدي الى انخفاض في قيمة رأسماله وتجعل من غير الممكن وضع سياسة للائتمان . فكما ان تثبيت العملة كان غير ممكن عمليا الى أن يتم تنظيم الميزانية ، كذلك كان نظام الائتمان الضروري متوقفا في عمله على تثبيت العملة . لقد كانت الاصلاحات المالية التي وضعت في اكتوبر ١٩٢١ وتوجها انشاء « بنك الدولة » كلها اجزاء متداخلة في بعضها من سياسة واحدة .

وفي خريف ١٩٢١ كان قد صار من الواضح تماما أن العملة الثابتة والميزانية المتوازنة عنصران أساسيان في أى اصلاح مالى وشرطان جوهريان للسياسة الاقتصادية الجديدة نفسها . وكان تطبيق هذه السياسة قد أعقبه في صيف ١٩٢١ فترة توقف مؤقت في الارتفاع العام ، الذي صار مزنا ، في الاسعار بحيث انه ابتداء من يولييه ١٩٢١ انخفض معدل ارتفاع الاسعار ، لأول مرة منذ ثورة اكتوبر ، عن معدل زيادة حجم العملة المتداولة ، وحدث شيء من التباطؤ في عمل المطابع التي

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٧٢ - المادة ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، رقم المادة ٦١٥ .

(٢) وتغير اسمه بعد ذلك بعامين الى « بنك الدولة للاتحاد السوفيتي » (نفس المرجع ، رقم ٨١ المادة ٧٨٦) .

(٣) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) II ص ١٩٢ .

(٤) في أول يناير ١٩٢٢ لم يزد مجموع قروض بنك الدولة للصناعة عن ١٠ مليون روبل (نمط ١٩٢٢) وهو مايقابل ٤٠٠٠٠٠ روبل قبل الحرب . وبلغت الائتمانات مقابل بضاعة ١٠ ملايين روبل أخرى . ولم يبلأ خصم الاوراق التجارية الا في مايو ١٩٢٢ (نفس المرجع II ص ٢٠١ - ٢٠٥) . ونمت القروض والائتمانات بعد ذلك ببطء . ولكنها لم تبلغ رقما يعتمد به الا في خريف ١٩٢٢ .

تطبع العملة (١) . وافت لجنة لإبداء رأيها في سياسة العملة . وفي ٣ نوفمبر ١٩٢١ تقرر البدء في العام التالي بإصدار عملة جديدة يساوي الروبل منها ١٠٠٠٠ روبل من العملات السابقة ، ولم تعد العملة الجديدة توصف بأنها « صكوك تسوية » بل « عملة نقدية » - وهو ما ينطوي على العودة الى ما جرى عليه العمل في الفترة السابقة على الثورة ، ومحاولة مفروض أن الغرض منها هو إعادة الهيبة والاحترام للكلمة « نقود » (٢) .

وفي ٥ نوفمبر ١٩٢١ اتخذ مجلس القوميسيرين قراراتين هامين فيما يتعلق بميزانية ١٩٢٢ المقبلة . فقد تقرر وضعها عن تسعة أشهر فقط حتى تبدأ السنة المالية في المستقبل من أول أكتوبر ، وأن توضع على أساس روبلات ما قبل الحرب (٣) . وفي نفس اليوم صدرت تعليمات من قوميسيرية المالية بتحديد سعر تحويل الروبل والعملات الجارية بـ ٦٠٠٠٠ روبل سوفيتي مقابل روبل ما قبل الحرب (٤) . وتغير سعر التحويل بعد ذلك شهرا بشهر لمواجهة ارتفاع الاسعار ، ووصل الى ٢٠٠٠٠٠ في مارس ١٩٢٢ (٥) .

ولكن سرعان ما أشار الاقتصاديون الى مضر استخدام العلاقة المتأرجحة بين الاسعار السائدة واسعار ١٩١٣ كأساس دائم للقياس : وكنتيجة للمناقشات التي أثارها هذا الموضوع حل « الروبل انذهب » بالتدريج محل القياس السابق . وفي ١٤ نوفمبر ١٩٢١ صدر مرسوم يقضي بدفع ايجار المشروعات المؤجرة على أساس الروبل الذهب (٦) . ومن الوثائق الغريبة في هذه الفترة فيما يتصل بتطور السياسة مقال لينين المألوف في برفادا بمناسبة الاحتفال السنوي بثورة

(١) « Za Pyat'Let » ١٩٢٢ ص ٣٢١ .

(٢) « Sobranie Zakonov 1921 » رقم ٧٧ - المادة ٦٤٣ . وأيا كان الأمر السيكولوجي المتوقع من خفض العدد الرقمي للعملة فيبدو أنه لم يصادف نجاحا . وبعد عام صدر مرسوم « Sobranie Zakonov 1922 » رقم ٦٦ - المادة ٨٦٧ يحدد أن الروبل من العملة التي صدرت في ١٩٢٢ يساوي ١٠٠ روبل من عملة ١٩٢٢ و ١٠٠٠٠٠٠ روبل من العملات السابقة .

(٣) « Sbornik Dekretov Finansam » ١٩٢١ ص ١٢٦ .

(٤) نفس المرجع ص ١٢٧ .

(٥) « Novoe Zakondatel'stvo v Oblasti » ١٩٢٣ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٦) « Sbornik Dekretov Finansam » ١٩٢١ ص ١٣٦ .

أكتوبر . وفي هذه المناسبة ، العيد الرابع للثورة ، جاء المقال يحمل عنوانا غير متوقع هو « مفزى الذهب الآن وبعد الانتصار الكامل للاشتراكية » . وكانت مخصصة للسياسة الاقتصادية الجديدة بصفة عامة أكثر منها مخصصة لموضوع الذهب في ذاته . وقد تضمن المقال ذلك التنبيه المشهور « عندما ننتصر على نطاق عالمي . . سنبنى المراحل العامة في شوارع بعض المدن الكبرى في العالم من الذهب » ؛ ولكنه استطراد مؤكدا أن الشيء المهم للجمهوريات السوفيتية في الظروف الراهنة هو « الاقتصاد في الذهب » و « السيطرة على التجارة » (١) .

وأدت القرارات المالية الصادرة في أكتوبر ونوفمبر ١٩٢١ الى تركيز انتباه الزعماء السوفييت على السياسة المالية ، وصارت لفترة ماقوميسيرية المالية وبنك الدولة أكثر المراكز العصبية للسياسة الاقتصادية الجديدة حساسية . وكان ذلك يمثل انقلابا غريبا بالنسبة لاتجاهات فترة شيوعية الحرب التي كان يقال فيها صراحة أن المالية لا يمكن أن تكون أكثر من خادم للسياسة الاقتصادية واعتذر المتحدث باسم قوميسيرية المالية عن تأخر اختفائها . وظهر التغيير في سلسلة من التعيينات الجديدة . فكرستنسكي ، الذي كان في وقت ما من أعضاء « المعارضة اليسارية » وكان يجمع منذ مارس ١٩١٩ بين واجبات قوميسير الشعب للمالية - التي لم تعد كثيرة - وسكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، كان قد سقط في المؤتمر العاشر للحزب في مارس ١٩٢١ بسبب فشله في الدور الثاني (٢) . وبعد ذلك بفترة قصيرة أوفد في مهمة الى ألمانيا ، حيث صار سفيراً للسوفيت ، وحل محله سوكولنيكوف . وكان سوكولنيكوف عضوا قديما في الحزب وعاد الى بتروجراد مع لينين في القطار المفقول ، وكان أيضا رجل أعمال عمل مشترك اشتراكا فعلا في المناقشات السابقة للسياسة المالية (٣) . وألقى بنفسه الآن بنشاط في معالجة الجوانب المالية للسياسة الاقتصادية الجديدة ، وبخاصة انشاء عملة ثابتة ، وجعل قوميسيرية المالية في السنوات القليلة التالية مركزا رئيسيا للاتجاهات المحافظة أو اليمينية في السياسة السوفيتية . وعين أحد أعضاء الحزب من غير المعروفين جيدا اسمه شيمان ، قيل إن أبوه كان من رجال البنوك،

(١) لينين « دراسات » XXVII ص ٧٩ - ٨٥ .

(٢) انظر المجلد الاول ص ٢٠٤ وهذا المجلد ص ٢٤٦ - ٢٦٥ .

(٣) أشرنا الى خطابه في المؤتمر الاول لمجلس الاقتصاد القومي لعموم روسيا في ص ١٤٥ من هذا المجلد .

مديرا لبنك الدولة . ولكن حدث اجراء أكثر من ذلك أهمية بكثير في اوائل ١٩٢٢ عندما عين كوتلر ، أحد رجال المال والصناعة السابقين وكان يشغل مركزا وزاريا في وزارة ويت وانضم الى حزب الكاديت بعد ١٩٠٥ ، عضوا في مجلس ادارة بنك الدولة . ومن ذلك الوقت حتى وفاته في ١٩٢٤ كان كوتلر بلا ريب قوة مؤثرة من وراء الستار في بنك الدولة - وربما ايضا في قوميسيرية المالية - ولعب دورا هاما في تثبيت العملة (١) .

وصار انشاء بنك الدولة نقطة البداية لحملة جعلت انشاء عملة ثابتة هدفها المباشر والمسيطر وعملت على اعادة المبادئ الرئيسية للمالية الرأسمالية « السنية » ، مع جعل بنك الدولة المنظم المركزي للاقتصاد القومي . وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ عقد اجتماع في بنك الدولة للنظر في تقرير اللجنة التي عهد اليها بدراسة موضوع العملة ، وأقرت مجموعة من المبادئ لو أنها أقرت قبل ذلك بستة شهور لأحدثت ضجة . فقد دعت الى حرية الأسواق وتأييد الصناعة الخفيفة لا الثقيلة على أساس ان ذلك يؤدي أكثر الى نمو التجارة الداخلية بسرعة ، وإلى تعديل احتكار التجارة الخارجية ، وبذل محاولة جديدة للحصول على قروض أجنبية ، والعودة مع الوقت الى العملة الذهبية (٢) . كانت هذه هي وجهات نظر رجال المال ، وبرغم انها حظيت بتأييد قوميسيرية المالية فانها كانت أبعد مدى من أن تحظى بالقبول العام من الحزب . ولكن اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢١ أعلن ان « اعادة التداول النقدي على أساس معدني (ذهب) ، الذي يتطلب تطبيق خطة حازمة للحد من اصدار العملة النقدية - لا بد أن تكون المبدأ الذي تقوم عليه السلطة السوفيتية فيما يتصل

(١) لم يشعر أحد بالحاجة ، ابان أوج السياسة الاقتصادية الجديدة ، لاختفاء التعاون مع خبراء النظام السابق على الثورة . ويذكر فون* إيباتيف ، في « حياة كيمائ » ص ٤٠٢ ، كيف ان شيان وتوتلر القيا خطابين عامين في خريف ١٩٢٢ احتفالا « بمرور العام الاول على بنك الدولة وثبتت العملة » . ومن الناحية الاخرى تعرضت قوميسيرية المالية لهجوم الدوائر الصناعية التي تعارض سياستها . وبما لصحيفة المناشنة المطلة على مجريات الامور والتي كانت تصدر في برلين ، وصف لاورين سوكونيكوف في المؤتمر العاشر لسوفييات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٢ بأنه محبوب من انفه بواسطة « وزراء قيصريين سابقين - كوتر وامثاله » ، ولكن هذه الملاحظة لا توجد في السجل الرسمي .

(٢) « Finansovaya Politika » ص ٣٥ - ٤٣ .

بالشئون المالية » (١) ؛ وتكرر هذا البرنامج في المؤتمر التاسع لسوفييات عموم روسيا في نفس الشهر ، حيث قال كامنيف انه لا يمكن وضع خطة اقتصادية ولا ميزانية للدولة ما دامت النقود مجرد « قطع من الورق الملون » (٢) . وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب ، الذي اجتمع في مارس ١٩٢٢ ، دافع سوكونيكوف باسهاب عن السياسة المالية الجديدة ، مشيرا الى ان هذه كانت اول مرة يشغل فيها مؤتمر الحزب نفسه بالمسائل المالية (٣) . وخص لنين ، في خطابه الوحيد في المؤتمر ، الموضوع بفقرة غير واضحة ولكنها نفاذة عن « الأزمة المالية » القادمة وانرها على الصناعة .

« اذا كانت (الأزمة) قاسية جدا ولا يمكن التغلب عليها ، فان علينا مرة أخرى ان نعيد النظر في أشياء كثيرة ونركز كل قوانا على شيء واحد . ولكنها اذا لم تكن مما لا سبيل الى التغلب عليه فانها قد تكون ذات نفع : انها ستخلص الشيوعيين من كل صور التكتلات التابعة للدولة . الا اننا يجب الا ننسى ذلك . ان الأزمة المالية تهز المنشآت والمشروعات وينهار الضعيف منها . كما اننا يجب ألا نضع كل اللوم على عاتق الخبراء . ونتظاهر بأن الشيوعيين الذين يشغلون مراكز مسئولة صالحين تماما ، فقد قاتلوا في الجبهة وكان عملهم دائما حسنا . بحيث انه اذا لم تكن الأزمة شديدة جدا ، يمكن ان نستخلص منها بعض النفع ، وسيكون في وسعنا ان نطهر ، لا كما تطهر لجنة الرقابة المركزية أو لجنة التحقيق المركزية ، بل أن نطهر تماما كما ينبغي ، كل الشيوعيين المسئولين في المؤسسات الاقتصادية » (٤) .

ولا شك أن هناك شيئا من المبالغة المقصودة في هذه الاشارة ، التي صيغت في عبارات المالية الرأسمالية السنية ، بالآثار الحميدة للأزمة المالية ، وكذلك في الدفاع عن الخبراء في مواجهة الشيوعيين . ولكن هذه الفقرة ، التي أخذت من نفس الخطاب الذي كان لنين قد أعلن فيه نهاية « التراجع » ، كانت علامة على مزاج الحزب في تلك اللحظة فيما يتصل بالمشكلة المالية . وحسم المؤتمر الموضوع بقرار عن السياسة المالية التي تعمل على « توسيع نطاق التداول النقدي على حساب انكماش

(١) VKP(B) v Rez. I ، ١٩٤١ ، ص ٤٠٧ .

(٢) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanovien » ١٩٢٩ ، ص ٢٢٢ .

(٣) « Odinnadtsaty (RKP(B) » ١٩٣٦ ، ص ٢١٢ .

(٤) لنين « دراسات » XXVII ، ص ٢٥٧ .

الجزء الطبيعي من اقتصاد الدولة ، ، وأشار الى « الصراع ضد عجز الميزانية » ، وقال ان هذا الصراع مما لا غنى عنه ، ولتأكيد ان اقتصادنا وسياستنا المالية موجهان بصورة حاسمة نحو إعادة النقد الى قاعدة الذهب « (١) » .

وشهد صيف ١٩٢٢ الثمار البطيئة لهذه السياسة . فكانت ميزانية التسعة أشهر الأولى من ١٩٢٢ ، التي ووفق عليها في ديسمبر ١٩٢١ ، أول ميزانية توضع على أساس اسعار ما قبل الحرب ، وظهر فيها عجز مقدر لا يزيد عن ٤٠ في المائة ؛ وكانت النسبة المقابلة في ميزانيتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ هي ٨٦ و ٨٤ على التوالي (٢) . وبذلت جهود نشطة لتخفيض النفقات بتخفيض عدد الموظفين في مؤسسات الدولة واخراج عدد متزايد من المشروعات والعمال من الميزانية . وللعودة الى الاقتصاد النقدي نتيجة منطقية هي الانتقال من الضريبة العينية الى الضريبة النقدية . ولكن هذا التغيير تم ببطء شديد في ذلك الاقتصاد الفلاحي البدائي . وكانت أول خطوة في مارس ١٩٢٢ عندما استبدلت سلسلة الضرائب العينية - التي كانت قد حلت محل الاستيلاء قبل ذلك بسنة - بضريبة عينية موحدة محسوبة على أساس الشعير (٣) ؛ ولكن الضريبة العينية على المنتجات الزراعية ظلت مستمرة طوال ١٩٢٢ : وفي نهاية ذلك العام كان ثلث مجموع الايراد لا يزال يجمع بهذه الصورة (٤) ، وفي نفس الوقت فرضت ضرائب نقدية جديدة على الخمر والكحول والطباقي والبيرة والكبريت والعسل والمياه المعدنية بين أغسطس ١٩٢١ وفبراير ١٩٢٢ . وأضيف الى قرار وضع الميزانية على أساس روبلات ما قبل الحرب مرسوم بتحديد جميع الضرائب أيضا على أساس روبلات ما قبل الحرب ، وبأن يتم الدفع على أساس الاسعار السائدة (٥) . وفي فبراير ١٩٢٢ فرضت ضريبة على الرؤوس خصصت لمعونة ضحايا المجاعة (٦) . وفي خريف ١٩٢٢ حدثت تجربة أكثر أهمية في ضريبة الدخل قصد بها دخول المهن « الحرة » (الأطباء والمحامين والكتاب) وكذلك سمسرة

(١) « VKP(B) Rezol. » (١٩٤١) I ص ٤٢٥ - ٤٢٨ .

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) II ص ٢ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٢٢ - المادة ٢٣٣ .

(٤) « Desyatyi Vseross. Sov. » ١٩٢٣ ص ١٣٨ .

(٥) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٦ - المادة ٧٥ .

(٦) نفس المرجع رقم ١٦ - المادة ١٦٧ .

السياسة الاقتصادية الجديدة (النبهان) والموظفين ذوي المرتبات المرتفعة في مؤسسات الدولة أو في التكتلات الصناعية - أولئك الذين قال عنهم سوكولنيكوف « عناصر بورجوازية المدن والمتقنين الفنيين من بورجوازية المدن الذين تتألف منهم الراقات العليا من منظماتنا الصناعية الكبرى » (١) . وبفضل كل هذه الوسائل صار الايراد من الضريبة النقدية جزءا فعالا من الميزانية لأول مرة . ففي الشهور التسعة الأولى من ١٩٢٢ كانت ١٠ في المائة فقط من ايرادات الحكومة مستمدة من الضريبة النقدية و ٦٠ في المائة من اصدار العملة . ولكن الأرقام الشهرية كانت توحى بالتشجيع ، اذ تدل على أن نسبة الايراد المستمدة من الضريبة النقدية ارتفعت بين يناير وسبتمبر من ١٨ الى ١٤ في المائة ، في حين هبطت نسبة الايراد من اصدار العملة من ٩٠ الى ٥٦ في المائة (٢) . وفي الربع الأخير من ١٩٢٢ استطاع سوكولنيكوف أن يعلن أن ثلث الايرادات مستمد من الضريبة النقدية ، وأقل من الثلث من اصدار العملة والباقي من الضرائب العينية (٣) .

وفي صيف ١٩٢٢ اتخذت خطوة أخرى في اتجاه إعادة قواعد المالية العامة السنوية . اذ طرحت الحكومة أول قرض للدولة في صورة ١٠ مليون بود من الشعير . وأصدرت سندات قيمة كل منها ١٠٠ بود دون فائدة ، ولكنها أقيمت في السوق بسعر ٩٥ بود على أساس سعر الشعير في السوق : وكان القرض بضمان رصيد من الذهب مودع في خزانة الدولة قيمة ١٠ مليون روبل (٤) . وقد انعكس علم الثقة في قروض الدولة والشك في قدرة الحكومة السوفيتية على طرح القرض بنجاح في اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية الذي ووفق فيه على القرض : وأشار سوكولنيكوف الى سابقة الثورة الفرنسية لاثبات أن الأخطاء السابقة لم تقض على امكانية طرح القرض (٥) . وفي أكتوبر ١٩٢٢ استطاع سوكولنيكوف أن يعلن نجاح القرض اذ غطى ٨٥ في المائة من الكمية المطلوبة ، وان كان الحافز الرئيسي لهذا النجاح هو حق دفع الضريبة

(١) نفس المرجع رقم ٧٦ - المادة ١٤٠ .

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) II ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) « Desyatyi Vseross. Sov. » ١٩٢٣ ص ١٢٨ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٣٦ - المادة ٣٤٠ .

(٥) « III Sess. Vseross. Tsentral. Komit. » رقم ٧ (٢١ مايو ١٩٢٢) ص

العينية بسندات هذا القرض (١) . وأعقب ذلك طرح قرض مقداره ١٠٠ مليون روبل ذهبي بفائد ٦ في المائة بفرض تمهيد السبيل لتثبيت العملة (٢) . والغالب أن القرض غطى أساسا بواسطة مؤسسات الدولة والتكتلات الصناعية التابعة للدولة ، ولكن الهدف كان أيضا استخلاص بعض الثروات التي تراكمت في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ وقد استخدمت ضغوط معنوية قوية للحث على الاكتتاب فيه (٣) . كما أعيدت بنوك الدولة للدخار ، بموافقة مجلس القوميسيرين في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ (٤) ، تشجيعا للدخار الخاص والعودة الى سياسة الاقتراض العام . وفتح أول بنكين للدخار في موسكو وبتروجراد في فبراير ١٩٢٣ . وحسبت الودائع على أساس ما تساويه من روبلات ذهبية على أن تسحب على أساس السعر السائد . ويغلب أن بنوك الادخار استخدمت في أول الأمر كاسلوب للتأمين ضد هبوط العملة الأكثر منها للاستثمار . ولكنها كانت فعالة في إعادة خلق العادة والتقليد . ويقال أنه في أكتوبر ١٩٣٢ كان عدد البنوك قد وصل الى ٣٠٠ وأن مجموع المودعين كان ٦٠٠٠٠ ، وأنه زاد الى أكثر من عشرة أمثال هذا العدد في غضون ستة شهور (٥) . وكان اعلان اصدار يانصيب للدولة في فبراير ١٩٢٣ - ليلا آخرًا على العودة الى الأساليب المالية الماضية (٦) .

وكان من الطبيعي أن يعقب إعادة إنشاء بنك الدولة محاولة إعادة بناء النظام المصرفي كله ، وكما كان الدافع الأول لإنشاء بنك الدولة هو الحاجة الى توفير مصدر للائتمان للصناعة عندما عدل عن التمويل المباشر

(١) « IV Sess. Vseross. Tsentral. Komit. » رقم ٤ (٢٨ أكتوبر ١٩٢٢)

ص ٢٦ .

(٢) ج ' ي . سوكو لينكوف « Gosudarstvennyi Kapitalizm » ١٩٢٢

ص ٢١ - ٢٢ .

(٣) قال سوكونيكوف ، في المؤتمر العاشر لسوفيئات عموم روسيا في ديسمبر

١٩٢٢ أنه إذا كان هناك شخص يستطيع تأييد القرض لم لا يؤيده ، فإنا نعتبر ذلك وقفًا لتأييد الحكومة السوفيتية بصفة عامة .

(٤) أ . ز . آرئولد « المصارف ، النقد والائتمان في روسيا السوفيتية » نيويورك

١٩٢٧ ص ٣٢٤ . وكانت بنوك الادخار القديمة قد أخذها البنك الإهمل في ١٠ أبريل ١٩١٩ (انظر ص ٥٥ - حاشية ٣ من هذا المجلد) .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٦) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٨١ - المادة ١٠٢٩ .

من جانب الخزانة ، كذلك كانت أول خطوة مهمة في توسيع نطاق النظام المصرفي من المجلس الاعلى للاقتصاد القومي بوصفه المتحدث باسم الصناعة في أوائل ١٩٢٢ وأيدها بشدة كل من بنك الدولة والتكتلات الصناعية الجديدة . وفي أول سبتمبر ١٩٢٢ وافق مجلس الصل والدفاع على مشروع بإنشاء بنك للصناعة لديه صلاحيات منح القروض للصناعة في صورة ائتمان تجارى قصير الأمد وقروض طويلة تمتد الى ثلاث سنوات . وأسهمت في رأس ماله مؤسسات الدولة ، بما فيها المجلس الاعلى للاقتصاد القومي وقوميسيريات الشعب التى يتعلق بها الأمر ، والمشروعات الصناعية التابعة للدولة (١) . وكان الحافز المبدئى بلا ريب هو جعل الصناعة مستقلة عن بنك الدولة وتخليصها من السياسة المالية للسلطات الرسمية تجاه الصناعة التى اعتبرت شحيحة جدا . ولكن بنك الصناعة لم يكن فى الحقيقة قويا بدرجة تسمح له بالتهرب من الارتباط بينك الدولة وقوميسيرية المالية ، واتخذ موضعه بوصفه وحدة فى نظام مصرفى دقيق . وفى هذه الاثناء كانت التعاونيات قد أعادت إنشاء بنك للتعاون الاستهلاكى في فبراير ١٩٢٢ ، وتم توسيعه في يناير ١٩٢٣ وصار البنك التعاونى لعموم روسيا (٢) . كما ظهرت أيضا بأن ١٩٢٢ بنوك بلدية لتمويل الصناعات المحلية ومشروعات الحكم المحلى (٣) ، وكذلك اتحادات لتبادل الائتمان العرض منها مواجهة حاجات التاجر الخاص الصغير فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة (٤) .

واستمر التقدم المالى للسياسة الاقتصادية الجديدة يتسم بالزيادة السريعة فى نفوذ بنك الدولة ، معبد السنية المالية الجديدة . وفشلت المعدلات المالية التى حسبت قوميسيرية المالية على أساسها الرجوع الى روبل ما قبل الحرب فى مواجهة الحسابات الدقيقة لرجال المال . وفى مارس ١٩٢٢ ألغيت هذه الحطة وحل محلها فى الشهر التالى نظام يقوم على الروبل الذهبى على أساس السعر الذى يشتري به بنك الدولة

(١) أ . ز . آرئولد ، المرجع السابق ، ٢٨٧ - ٢٨٨ . وكان أول رئيس لبنك الصناعة كرازنو شيكوف الذى كان قبل ذلك رئيس وزراء جمهورية الشرق الأقصى (انظر المجلد الاول ص ٣٥٥ - ٣٥٦) . وفى ١٩٢٤ حكم عليه بالسجن لسوء استخدامه وابتزازة لارصدة البنك (ف . ن . ايباتيف ، المرجع السابق ، ٢١٢ - ٢١٣) .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ١٦ - المادة ١٦٢

(٣) أ . ز . آرئولد ، المرجع السابق ، ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٤) نفس المرجع ص ٢١٨ - ٢١٩ .

ضئلا جدا وظلت فترة طويلة لا تستخدم كأداة للتبادل بل كقيمة مختزنة أو كوحدة للحساب . واستمر تداول العملة الجديدة المستقرة جنبا إلى جنب مع الروبل الورق غير المحدود الإصدار والهابط باستمرار خمسة عشر شهرا . فكانت الصفقات الكبرى تتم بصورة متزايدة على أساس العملة الجديدة ؛ ولكن التعامل النقدي استمر بالروبلات بالسعر السائد .

وهكذا تحقق في نهاية ١٩٢٢ توازن وهمي قصير العمر في السياسة المالية كما في السياسة الاقتصادية . فقد فتحت السياسة الاقتصادية الجديدة ، يؤيدها الحصاد الوفير في ١٩٢٢ ، آفاقا بعيدة شيئا ما لموازنة ميزانية الدولة وإحياء الروبل الذي شارف على النهاية أو إحلال عملة أخرى محله . ولكن هذه الآمال ، التي تختلف اختلافا شاسعا عن آمال السنوات الأولى للثورة ، لا تتحقق إلا على حساب توجيه ضربات قاسية لقطاعات أخرى من الاقتصاد . كما كان لا بد من التغلب على أزمة ١٩٢٣ الجديدة قبل أن تتحقق نهائيا .

الذهب ، ولم يعد سعر التحويل يعلن شهريا بواسطة قومييسيرية المالية بل بواسطة بنك الدولة ؛ ومنذ ذلك الوقت حسبت جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بالروبلات الذهبية وليس بروبيل ما قبل الحرب (١) . وبذلك دعم مركز الذهب كأساس للعملة ومركز بنك الدولة باعتباره حاميا ، وتمت خطوة أخرى في الطريق المؤدى إلى إصلاح العملة . وبعد فترة التباطؤ القصيرة في عملية التضخم استفحلت مرة أخرى قوى عدم التوازن الاقتصادي في صيف ١٩٢١ ، وساد اليأس من محاولة تخفيض معدل إصدار العملة الورقية . فارتفع مجموع الروبلات الورقية المتداولة من ٣٥٠٠ بليون في أول سبتمبر ١٩٢١ إلى ١٧٥٠٠ بليون وفي أول مايو ١٩٢٠ إلى ١٣٠٠٠٠ ، وفي نهاية ١٩٢٢ كان قد بلغ أقل قليلا من ٢ مليون بليون (٢) . وبدأت الأنظار تتجه بقوة لا تقاوم إلى الحل القائم على إصدار عملة تستند إلى رصيد ذهبي وتحت إشراف بنك للدولة على النموذج الغربي تقريبا . وسيقت حجة أن تنمية التجارة الخارجية تتطلب وحدة نقدية ثابتة (٣) (وأن كان قد ثبت فيما بعد أنها حجة مشكوك في سلامتها) . وفي ٢٥ يولييه ١٩٢٢ رخص مجلس القوميسيرين لبنك الدولة بإصدار عملة ورقية على أساس وحدة نقدية جديدة تساوي كل منها عشرة روبلات ذهبية ، على أن تتم تغطية هذه العملة بالمعادن النفيسة بنسبة ٢٥ في المائة وبالتزامات قصيرة الأمد وأصول سائلة أخرى بنسبة ٧٥ في المائة (٤) . وظهرت هذه العملة لأول مرة في نهاية نوفمبر بعد أن صدر مرسوم آخر في ١١ أكتوبر ١٩٢٢ يتضمن تفاصيل أكثر . وبعد سنوات من الفوضى المالية والنقد المضطرب بدا الدافع نحو الاستقرار لا يقاوم . ولم تكن المعارضة شديدة جدا ووصفها المتحدث باسم قومييسيرية المالية في اللجنة التنفيذية المركزية بأنها تعمل على إحياء « مرض اليسار الطفولي » (٥) . وكان الإصدار المبدئي للعملة الجديدة

(١) « Sobranie Uzakonenii 1922 » المادة ٣١٠ ، رقم ٢١ - المادة ٣٧٧ . وفي أغسطس ١٩٢٢ حدث تغيير آخر . فقد تحدد سعر التحويل بواسطة لجنة خاصة مثل فيها كل من قومييسيرية المالية وبنك الدولة على أساس سعر التبادل مع العملات الأجنبية الثابتة (نفس المرجع ٥٥ - المادة ٦٩) . ووضعت ميزانية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ على أساس الروبل للذهب وليس على أساس روبل ما قبل الحرب .

(٢) ١ . ز . أرنولد ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) ج . ي . سوكولنيكوف ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٤٦ - المادة ٥٧٨ .

(٥) IV Sess. Vseross. Tsentral. Komit. (٢٩ أكتوبر ١٩٢٢) ص ٢ .

برايات التخطيط

لم يكن التحليل الماركسي الذي وضع الاقتصاد العقلاني المخطط في نظام المستقبل الاشتراكي في مقابل الاقتصاد الرأسمالي اللاعقلاني غير المخطط ، لم يكن هذا التحليل قد تضمن شيئا عن عملية الانتقال من النظري الثاني الى الاولى . وكان انجلز وحده هو الذي قال ، في تعليقه على فقرة في برنامج ايرفورت للحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني تشير الى « نقص التخطيط المتأصل في وجود الانتاج الرأسمالي الخاص » ، ملحوظة تنطوي على معان كثيرة مفادها أن الشركات المساهمة وضعت فعلا حدا للانتاج الخاص ، وأنه « اذا انتقلنا من الشركات المساهمة الى التكتلات التي تخضع لها فروع بأكملها من الصناعة ، سنجد أن نقص التخطيط أيضا ، وليس الانتاج الخاص فحسب ، لم يعد له وجود » (١) . وسار هلفردنج ، في كتابه Das Finanzkapital الذي نشر في ١٩٠٩ ، خطوة أخرى في التحليل عندما بين كيف أن الجزء الأكبر من الرأسمال الصناعي في السنوات الأولى من القرن العشرين قد انتقل في البلاد الرأسمالية الكبرى الى أيدي المصارف الكبرى ، بحيث أن الرأسمال الصناعي قد ازداد تركيزا في صورة رأسمال مالي .

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XVI ، II ، ص ١٠٥ - ١٠٦
ويشير ماركس الى « الشركات المساهمة الرأسمالية » جنبا الى جنب مع التعاونيات الصناعية العمالية باعتبارها « من صور الانتقال من أسلوب الانتاج الرأسمالي الى الانتاج الاجتماعي » « Das Kapital » III الفصل XXVII

وقد أيد ذلك بصورة واضحة المفهوم الاشتراكي التقليدي الخاص بالنظام المصرفي كمحرك مركزي للسيطرة على الصناعة وتنظيمها ، وبدا أنه يثبت أن الرأسمالية سارت خطوة أخرى في الطريق الذي يؤدي طبقا للتحليل الماركسي ، الى انهيارها النهائي تحت وقع الثورة الاجتماعية . وكان كتاب لينين « الامبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية » خطوة أخرى في بلورة هذا المفهوم . (١)

وجاءت حرب ١٩١٤ فعجلت بكل هذه العمليات قبل أن تنضج . فهي إذ أخضعت الاقتصاديات الرأسمالية للدول المحاربة الرئيسية لتركيز شديد وتخطيط مركزي ، لابد - في نظر الماركسيين - أن تعجل بانهايار الرأسمالية الخاصة وتمهد الطريق للاقتصاد المخطط . وكانت هذه التطورات أوضح ما تكون في ألمانيا ، لا لأن ألمانيا كانت أكثر الجميع تعرضا للضغوط الاقتصادية الحاسمة (ففي هذا المجال كانت كل من النمسا - المجر وروسيا واقعتين تحت ضغوط مماثلة) ، ولكن لأن الألمان كانوا قد تقدموا أكثر من غيرهم في هذا الاتجاه قبل الحرب . وقد كتب لارين في ١٩١٥ ، وكان لا يزال عضوا منشغيا بارزا يعيش في ستوكهلم ، سلسلة من المقالات المتنازة في صحيفة « فستنيك افروبي » في بتروجراد عن اقتصاد الحرب الألماني . وكانت المقالة الأولى التي نشرت في ابريل ١٩١٥ تتضمن .

« ان ألمانيا المعاصرة قد أعطت العالم نموذجا للتوجيه المركزي للاقتصاد القومي كآلة واحدة تعمل طبقا لخطة . ويحمل مفاتيح الآلة في ألمانيا المعاصرة سيمنز وبورسيغ وجوينر وبلايخرودر - ممثلي أكبر المصارف وأكبر تراكمات رأس المال الصناعي في البلاد . ومن يحمل المفاتيح يستطيع توجيه الآلة تبعا لمفهومه الخاص ؛ ولكن تجربة انشاء مثل هذه الآلة الموحدة في الحياة العملية في بلد ضخم داخل اطار المدنية الحديثة المعقد تثير الاهتمام من الناحية النظرية ولها كل مغزاها الاجتماعي العلمي » .

وبعد ذلك بأربعة شهور ، بعد تعيين هلفريخ وزيراً للمالية ، لحص لارين الموقف مرة أخرى :

(١) فيما يتصل بتأكيد لينين على دور المصارف وإشارته الى سان سيمون ، انظر ص ١٢٢ من هذا المجلد .

« ان الاقتصاد الألماني يتجه نحو السيطرة المخططة المنظمة لرأس المال الكبير التي تتحقق عن طريق التعاون بين الدولة والمصارف الكبرى » (١)

ولابد أن لينين قد قرأ بالتأكيد مقالات لارين ، وعندما عاد الى روسيا بعد ثورة فبراير ، كان اقتصاد الحرب الألماني الذي تسيطر عليه الدولة يؤثر بصورة متزايدة على تفكيره الاقتصادي . وكان هذا النظام الاقتصادي هو الذي أطلق عليه لينين اسم « رأسمالية الدولة الاحتكارية » أو مجرد « رأسمالية الدولة » - مقابل ما صار يعرف في الألمانية باسم *Planwirtschaft* وفي الفرنسية باسم *une Economie dirigée* وبالانجليزية *Planning* وكتب لينين :

« ان التكتيل الاجباري ، أي التوحيد الاجباري في اتحادات تحت سيطرة الدولة ، هو ما أعدته الرأسمالية ، وهو ما نفذته دولة اليونكر في ألمانيا ، وهذا ما سيطبق كاملا في روسيا من أجل السوفيات ، ومن أجل دكتاتورية البرولتاريا ، وهو ما سيتيح لنا جهاز الدولة الحديث والشامل وغير البيروقراطي » (٢) .

وأكد لينين ان : « ما يسميه أمثال بليخانوف في ألمانيا (شيدهمان ولنتش الخ) اشتراكية الحرب » هو في الواقع « رأسمالية الدولة الاحتكارية لأغراض الحرب » . ولكن بلوغ هذه المرحلة النهائية للرأسمالية بسبب ضغط الحرب يعني ان الثورة الاشتراكية وشيكة :

ان جدل التاريخ يعمل بحيث أن الحرب ، إذ تعجل بسرعة هائلة بتحويل رأس المال الاحتكاري الى رأسمال الدولة الاحتكارية ، عملت بهذه الوسيلة ذاتها على تقريب الجنس البشري جدا من الاشتراكية . « والحرب الامبريالية هي مقدمة الثورة الاشتراكية . وليس ذلك لأن الحرب بفظائعها تثير البرولتاريا الى التمرد فحسب - فلا يؤدي أي تمرد الى اقامة الاشتراكية اذا لم تكن الظروف الاقتصادية قد نضجت - ولكن لأن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي أكمل اعداد مادي للاشتراكية ، هي مقدمتها ، هي تلك الخطوة على سلم التاريخ التي لا يوجد بينها وبين الخطوة التي تسمى اشتراكية أية خطوات أخرى » (٣) .

(١) أعيد نشر مقالات لارين في كتاب في موسكو سنة ١٩٢٨ (عام اول خطة

خمسية) بعنوان « *Gosudarstvennyi Kapitalizm* »

(٢) لينين « دراسات XXI » ص ٢١١ - ٢١٢

(٣) نفس المرجع ص ١٨٦ - ١٨٧ .

وهكذا فإن التخطيط ، تحت اسم رأسمالية الدولة ، يشغل مكانا بارزا في التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية . وقد قال سوريل مرة ان « الاشتراكية لم تعد في حاجة الى ان تشغل نفسها بتنظيم الصناعة ، حيث ان الرأسمالية تقول بذلك » (١) . فالرأسمالية نفسها تطور عنصر التخطيط بوصفه العلاج الضروري للفوضى المتأصلة فيها . وتصير المرحلة النهائية للرأسمالية هي المرحلة الأولى في خلق الاشتراكية . وتاريخيا سبق فردريك ليست كارل ماركس بوصفه واضح نظرية التخطيط: وسبق رائناو ، الذي نظم أول اقتصاد حديث مخطط في ألمانيا في الحرب الأولى، لنين الذي عالج مشكلة التخطيط في روسيا السوفيتية على أساس السوابق الألمانية . ولكن عندما اقترح كاتب منشقى في خريف ١٩١٧ تطبيق التخطيط في روسيا وقال ان ذلك لا يتطلب « تغيير الجهاز » بل مجرد اصلاحه ، اوضح لنين بجلاء ، في دفاعه عن مفهوم « الحطة » (وكان المصطلح لا يزال غير منتشر) ، الفرق بين التخطيط الذي كان آخر خطوط دفاع النظام الرأسمالي والتخطيط الذي سيصير أداة في الانتقال الى الاشتراكية .

« ستفعل البرولتاريا ذلك عندما تنتصر : فستستخدم الاقتصاديين والمهندسين والزراعيين ... الخ ، تحت سيطرة المنظمات العمالية ، لوضع خطة ومراجعتها والبحث عن وسائل استخدام العمل اقتصاديا عن طريق المركزية . . . اننا نؤيد المركزية والحطة ، ولكنها مركزية الدولة البرولتارية وخطةها ، مركزية وخطة التنظيم البرولتاري للانتاج والتوزيع لمصلحة الفقراء والكادحين ، والمستغلين ضد المستغلين » (٢) .

وكانت هذه الآراء تنطوي على بذور ما قاله لنين بعد الثورة ببعض شهور من ان الاشتراكية تحقق منها فعلا - نصفها ، المادى أو الاقتصادى ، في ألمانيا في صورة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، والنصف الآخر ، السياسى ، في روسيا في صورة دكتاتورية البرولتاريا (٣) .

(١) ج . سوريل « تأملات في العنف » الترجمة الانجليزية ص ٣٥ .

(٢) لينين « دراسات » XXX ص ٢٦٨ - ٢٧٠ ، وكانت هذه المناقشة الأولى من جانب لنين للتخطيط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدعوة الى « سيطرة العميال » (انظر ص ٦٥ من هذا المجلد)

(٣) المرجع السابق XXII ص ٥١٧ ، ومن الناحية كان لنين قد وصف النظام الالمانى في مارس ١٩١٧ بأنه « الجوع منظم بمقربة » (نفس المرجع XX ص ١٩)

وقد اثرت المضلة الأساسية في الثورة البلشفية - مضلة محاولة بناء المجتمع الاشتراكي في بلد متخلف اقتصاديا - في قضية التخطيط بطريقتين مختلفتين . فمن ناحية شجع نقر روسيا وضالة مواردها الرأسمالية وضعف مستوى صناعتها نمو رأسمالية الدولة منذ البداية على حساب الرأسمالية الخاصة . . . فقد قامت الصناعة الروسية الى حد كبير بواسطة الحكومة لخدمة اغراض الدولة ودعم سلطتها ؛ وكانت تعتمد على الدولة مباشرة بوصفها عميلا وبطريق غير مباشر عن طريق البنوك الكبرى، ولم تفقد قط طابعها العام شبه الحربى تماما . ولم يكن هناك وجود تقريبا للمصالح الخاصة في روسيا ، وهي المصالح التى كانت العقبة الأولى الضخمة في سبيل التخطيط في البلاد الغربية ، كما أن درجة التركيز العالية السائدة في الصناعات الكبرى جعلت تدخل الدولة سهلا من الناحية الفنية . واذا كان التخطيط لم يتقدم كثيرا في روسيا أثناء الحرب العالمية ، فان ذلك كان يرجع الى عدم كفاءة الخدمات العامة الروسية ونقص القدرة على المبادرة لديها أكثر منه الى عدم نضوج الاقتصاد للاتجاه نحو المركزية (١) .

ومن الناحية الاخرى فان عدم نمو المشروع الخاص على نطاق واسع في روسيا ، وان كان قد جعل بعض مداخل التخطيط أسهل ، الا أنه وضع المخططين الروس في مواجهة مشاكل خطيرة . فقد أرغمهم على العمل في ظروف من الندرة المادية الشديدة ربطت نظام التخطيط بالحرمان والمشاق الحادة ، وحرمتهم من الأشخاص المدربين ومن التنفيذ الضرورى للتخطيط الكفء ؛ وحتى العدد المحدود جدا من الخبراء البورجوازيين الروس من جميع الأنواع ، الاقتصاديين والفنيين ، قاطعوا النظام ، وقاطعهم النظام ، في سنواته الأولى من قيامه . ولم يعد التخطيط الجدى ممكنا بأى حال الا بعد ان تم بينهما التوفيق المشروط في ١٩٢٠ و ١٩٢١ . وأهم من ذلك كله أن تخلف الاقتصادى الروسى - المتمثل في سيطرة الزراعة الفلاحية البدائية - جعل التخطيط أصعب منه في أى اقتصاد آخر . ومن هنا كان محتما أن يبدأ التخطيط في روسيا بمحاولة ايجاد توازن جديد في الاقتصاد عن طريق تنمية الصناعة ، وصار مرهونا بالصراع القديم بين المدينة والريف . وفى نهاية آخر مقال عام كتبه لنين في ربيع ١٩٢٣

(١) لم تكن لجان الحرب للصناعات الرئيسية والمجلس الاقتصادى واللجنة الرئيسية الاقتصادية التى انشأتها الحكومة المؤقتة (انظر ص ٥٦ - ٥٧ من هذا المجلد) في ذاتها خطوة جدية في طريق التخطيط ، وان كانت قد اتاحت الأساس الذى بنيت عليه الأجهزة السوفيتية بعد ذلك .

تحدث عن الحاجة الى «التحول من الفلاحة الى الصناعة الآلية الثقيلة» (١) ، وأطلق على ذلك «الخطة العامة لعملنا ولسياستنا وتكتيكنا ولاستراتيجيتنا» ؛ وقد جعلت الظروف الروسية ذلك محور التخطيط السوفيتي منذ البداية ، ولعدة سنوات تالية .

وكان مبدأ التخطيط المتاصل في المفهوم الماركسي عن الاقتصاد الاشتراكي قد حظي بتأييد حريص من جانب لينين عشية ثورة أكتوبر . وجاءت أولى الخطوات المبدئية للتطبيق الفعلي لبدا التخطيط بعد معاهدة برست ليتوفسك ، عندما بدا لحظة ان الطريق مفتوح لاعادة البناء الاقتصادي . وفي ذلك الوقت بدا لينين يحيط بضخامة المهمة وجدتها :

« ان لدينا معرفة بالاشتراكية ، اما المعرفة بالتنظيم على نطاق الملايين ، المعرفة بتنظيم انتاج السلع وتوزيعها - فانها ليست لدينا . فالزعماء البلاشفة القدامى لم يعلمونا هذا . . . ولم يكتب شيء عن ذلك في كتب البلاشفة ، كما لا يوجد عنه شيء ايضا في الكتب المنشوية » (٢) . وبعد ذلك بأسابيع قليلة اضاف تفسيراً مسهباً .

« ان كل ماكننا نعرفه ، كل ما عرفنا به أفضل خبراء المجتمع الرأسمالي وأقوى عقوله الذين تنبهوا بتطوره ، هو أن التحول لا بد ، بحكم الضرورة التاريخية ، ان يتخذ طريقه في خطوط عريضة معينة ، وأن الملكية الخاصة في وسائل الانتاج قد حكم عليها التاريخ بالفناء ، وانها ستتحطم ، وأن المستغلين سيجردون مما يملكون حتما . وقد أثبت ذلك بدقة علمية . وكنا نعرف ذلك عندما رفعنا شعار الاشتراكية وأعلننا اننا اشتراكيون ، وعندما انشأنا احزابا اشتراكية وشرعنا في تحويل المجتمع ، وكنا نعرفه عندما استولينا على السلطة لكي نقيم الاشتراكية . ولكن لم يكن في وسعنا أن نعرف صور التحول وسرعة النمو والتنظيم العملي . ولا يستطيع أن يثير الطريق في هذا المجال الا التجربة الجماعية ، تجربة الملايين » (٣) .

وعندما بلغ الى علمه ان اكاديمية العلوم تقوم فعلا ببحث الموارد

الطبيعية للبلاد (١) اقترح أن تؤلف لجنة من الخبراء لوضع « خطة لاعادة تنظيم الصناعة وانهاش روسيا اقتصاديا » بما في ذلك امكنة اقامة الصناعات وتركيز الانتاج في عدد قليل من المشروعات الكبيرة وكهربة النقل والزراعة (٢) ؛ وفي حوالى نفس الوقت كان يتطلع الى « المهمة الايجابية أو الخلاقة الخاصة بتنسيق العلاقات التنظيمية الجديدة ، البالغة التعقيد والدقة ، التي تستوعب الانتاج والتوزيع المخططين للسلع الضرورية لوجود عشرات الملايين من الناس » (٣) .

وفي هذه الاثناء كان المجلس الأعلى للاقتصاد القومي الذي انشأ مؤخرا قد خطا أول خطوة نحو تناول مشاكل « التخطيط » ، ليس بهذا الاسم بعد ولكن تحت اسم « الاشغال العامة » . ففي اجتماع عقد في مارس ١٩١٩ ذكر لارين أهم ثلاثة مشروعات عامة يجب القيام بها ، وهي تنمية حوض الفحم في كوزنتسك وكهربة صناعة بتروجراد وري الأرض لزراعة القطن في تركستان (٤) . وحوالى نفس الوقت عين المجلس الأعلى للاقتصاد القومي لجنة للاشغال العامة برئاسة بافلوفيتش ، الذي قدم تقريرا مطولا الى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومي لعموم روسيا في مايو ١٩١٨ . وكان هدفه هو استغلال الموارد الطبيعية الروسية . واقترح وضع مشروعات انشاء سكك حديدية وشق الترع وبناء الطرق واقامة محطات توليد كهربة ومخزن للتبريد ومشروعات لتنظيم استخدام مساقط المياه ، وللرى ولاحياء الأراضي البور . وكان بافلوفيتش على استعداد لأن يحدد بدقة مدى التنظيم ووظيفته :

« كرست اللجنة نفسها عند انشائها لمهمتين كبيرتين . أولا وضع خطة عامة لأعمال التعمير لروسيا كلها ، وثانيا توحيد كل عمليات التعمير ذات الأهمية للدولة في جهاز واحد . . . »
« ان اعمال التعمير يجب أن تؤخذ من القوميسيريات وتنقل الى جهاز خاص يقوم بالبناء مستوحيا اتجاهاته من الاعتبارات والأهداف العامة وأخذا في اعتباره السياسة الدولية والمحلية للبلاد » .

(١) في مايو ١٩١٥ ، انشأت « اكاديمية العلوم الامبراطورية » لجنة لدراسة موارد الانتاج الطبيعية في روسيا ، وابقيت بعد الثورة ، واتدها من ١٩١٨ كانت تتلقى معونات من الحكومة السوفيتية .

(٢) لينين « دراسات » XXII ص ٤٣٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٤٥١ .

(٤) « Bulletin Vysshego Sov. Narod. Khoz. » رقم ١ أبريل ١٩١٨ ص ٢٧ .

(١) لينين « دراسات » XXVII ص ٢٠٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٤٨٤ .

(٣) نفس المرجع XXVII ص ٤٠ .

الذى يحدث مجرد محاولات بدائية لتنظيم الصناعات المؤمة . وكرس النشاط الاقتصادى بأكمله للتنظيم اليومى ، العسير والذى كاد يكون بلا أمل ، لتموين الجيش الأحمر فى الحرب الأهلية .

ولم يمكن العودة الى التفكير فى التصير الاقتصادى الا فى بداية ١٩٢٠ بعد هزيمة كولشاك ودنيكين وانتهاء الحرب الأهلية تقريبا . وبدأ يظهر عندئذ مفهومان مختلفان للتخطيط ، ونما التخطيط ببطء فى اتجاهين متوازيين وأحيانا متنافسين . فطبقا للمفهوم الأول كانت الحطة عبارة عن سياسة اقتصادية فضفاضة وطويلة المدى ، وكان العنصر الجوهرى فى التخطيط جهاز مركزى مسئول عن وضع خطة اقتصادية عامة (الحطة) وعن توجيه القوميسيريات التى تعمل فى التنفيذ اليومى للسياسة الاقتصادية . وطبقا للمفهوم الثانى كانت الحطة تعنى مشروعا أو سلسلة من المشروعات يقصد بها بصفة عامة دعم الانتاجية وزيادتها وانعاش الاقتصاد القومى ككل ، ولكنها تنطوى أيضا على اقتراحات محددة ومفصلة بأعمال تنفذ بكميات معينة فى فترات محددة . فكان المفهوم الأول عاما والثانى محددًا ، ولكن ليس بينهما ما يقرب ولو من بعيد من وجهة النظر المتأخرة عن الحطة بوصفها ميزانية مفصلة وشاملة للاقتصاد القومى كله .

وكانت وجهة النظر الأولى فى التخطيط تعتمد على انشاء سلطة مركزية واحدة ، باعتبار ان ذلك شرط جوهرى سابق . وقد كشفت الحرب الأهلية عن الضرورة العملية لوجود ادارة مركزية من القوة بحيث تفرض سلطتها على الأجهزة الاقتصادية الحكومية القائمة وتوجه السياسة الاقتصادية على هدى خطة واحدة . وفى خريف ١٩١٨ كان أهم مركز فى المجال الاقتصادى يشغله قطاع عقود الحرب فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، الذى كانت تتبعه قطاعات ملحقة بالمجالس الاقتصادية الإقليمية والمحلية ، وكذلك اللجنة الاستثنائية لتموين الجيش الأحمر التى كان يرأسها كرازين (١) . ولكن هذه الأجهزة الثانوية لم يكن فى

(١) انظر فيما يتصل بقطاع عقود الحرب واللجنة الاستثنائية من ٢٢٨ - ٢٢٩ من هذا المجلد . وكان الجهاز الذى حاول المجلس الاقتصادى أن يضع من طريقه خطة مبدئية هو « لجنة المنافع » (انظر ص ٢٣٠ من هذا المجلد) . وقد وصف ميلوتين نظرية هذا الجهاز ، لأمله ، فى ١٩٢٠ : « توضع خطة للتوزيع بواسطة لجنة المنافع لم تحال للتصديق الى المكتب الرئاسى لمجلس الاقتصاد ، وعندئذ يبدأ تنفيذ الحطة بواسطة قطاعات الانتاج التخصصية ، التى تتلقى من الخازن المركزية الكمية اللازمة من المواد الأولية وتوزعها على المصانع والورش » « Istoriya Ekonom. Razvit. SSSR » =

ولعله مما يدل على حسن ادراك اغلبية المندوبين ان المؤتمر قرر تأجيل المناقشة حول هذا التقرير ولم يصدر أى قرار خص بشأنه (١) . واعلن المجلس الأعلى للاقتصاد القومى فى سبتمبر ١٩١٨ انه انتقل من « تنظيم الادارة الى تنظيم الانتاج » ، وأمر كل اللجان الرئيسية والمراكز بأن « تضع برامج للانتاج للعام القادم » (٢) . وفى نفس الشهر انشأ قطاعا خاصا للبناء الكهربائى - الفنى تابعا للجنة الأشغال العامة (٣) . ولكن مع زيادة خطر الحرب الأهلية بقيت هذه المشروعات العظيمة على الأرشف . واختفت لجنة الأشغال العامة شيئا فشيئا (٤) ؛ وكان من الغريب جدا أن لارين اعرب عن شكواه فى المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ من ان المكتب الرئاسى للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى يهمل « المسائل العامة للاقتصاد » ويكرس وقته وانتباهه كله « للمسائل الجارية » (٥) . وكان المؤتمر لا يزال يعرب عن أمله فى امكان « وضع خطة اقتصادية واحدة فى ١٩١٩ » (٦) . وطالب البرنامج المتفق للحزب ، الذى أقره فى المؤتمر الثامن فى مارس ١٩١٩ ، بأقصى قدر ممكن من « الوحدة فى النشاط الاقتصادى بأكمله فى البلاد طبقا لخطة عامة للدولة » (٧) . ولكن ذلك ظل ، مؤقتا ، مجرد أمل . فلم يكن هناك جهاز واحد يشرف على ميدان السياسة الاقتصادية بأكمله ، بعد ان نبذ المجلس الأعلى للاقتصاد القومى هذه المهمة ضمنا . وكان التخطيط

(١) « Trudy I Vseross. Sov. Narod. Khoz. » (١٩٨) ص ١٨٠ - ١٨١ ، ٢٠٢ ، بيد ان التقرير الذى يشمل ٢٥ صفحة من محاضر المؤتمر (نفس المرجع ص ١٧٦ - ٢٠٢) بعد مثالا مبكرا بارزا للتخطيط على الورق .

(٢) « Narodnoe Khoz. » رقم ١٠ ، ١٩١٨ ص ٤٢ .
(٣) « Sbornik Dekretov. Postanov » ١٩٢٠ II ص ٤٥ - ٤٦ ، وفى حوالى نفس الوقت انشأ مجلس القوميسيرين ، باقتراح من كرازين ، « المجلس القومى للكهرباء » . ولم يصر من هذه الأجهزة العديدة التى انشئت فى ذلك الوقت فعلا قط الا عدد قليل .

(٤) ا . رانسوم « ستة اسابيع فى روسيا ١٩١٩ » (١٩١٩) ص ٦٥ - ٧٢ وهو يسجل زيارة قام بها فى فبراير ١٩١٩ الى بافلو فيتش الذى شكاه من أن « الحرب تفقد كل شيء » وان « هذه اللجنة يجب ان تعمل فى شؤون السلام وتعمل روسيا اكثر فائدة لنفسها وللعالم » .

(٥) « Trudy II Vseross. Sov. Narod. Khoz. » ص ١٩ .

(٦) نفس المرجع ص ٢١٩ .

(٧) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٢١) I ص ٢٩٠ .

وسمها أن تقوم بمهمة السيطرة والتوجيه الأعلى . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا ظهرت أهميته القصوى فيما بعد بإنشاء « مجلس دفاع العمال والفلاحين » بسلطات كاملة « لتعبئة موارد البلاد ووسائلها لمصلحة الدفاع » . وكان رئيسها لنين ، ومن بين أعضائها تروتسكى بوصفه قوميسير الشعب للحربية ورئيسا للمجلس العسكرى الثورى ، وكرازين بوصفه رئيسا للجنة الاستثنائية للتموين وستالين مثالا للجنة التنفيذية المركزية (١) .

وصار المجلس الجديد الذى انشئ على عجل السلطة العليا فى كل شئ باستثناء المسائل العسكرية . وظل طوال الحرب الأهلية هيئة خاصة بمعالجة الطوارئ ، ومن الواضح أنه لم يتدخل فى الصلاحيات الدائمة للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، ولم يهتم بالتخطيط الا فى حدود ما يتعلق بالشئون اليومية . واستمر هذا الوضع طوال سنة ١٩١٩ . وأصدر المؤتمر الثالث للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى يناير ١٩٢٠ قراره الروتينى العادى مطالبا « بالخطوة الاقتصادية الواحدة » و « بالتنسيق بين برامج الانتاج فى جميع فروع الصناعة طبقا للموارد المادية للجمهورية » بل وقرر إنشاء « لجنة مركزية دائمة للانتاج » تابعة للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى (٢) . ولكن عندما بدا ان الحرب الأهلية قد انتهت فى ربيع ١٩٢٠ ظهرت قضية التخطيط لأول مرة بحددة فى صورة تناقض مفتوح بين المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ومجلس دفاع العمال والفلاحين .

وظهر تروتسكى لأول مرة على المسرح كداعية للتخطيط فى المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ . اذ لما كان مهتما جدا فى نهاية الحرب الأهلية بتعبئة العمال المسرحين من الجيش فى الصناعة فقد عهد اليه بأن يقدم تقريراً للمؤتمر عن « المهام الحالية فى التعمير الاقتصادى » . وتضمن القرار الذى تقدم به قسما ، لم يكن هو أصلا واضعه بل أضيف أثناء

(١) ١٩٢٩ ص ١٧ « ويقال ان اللجنة وافقت على « خطط » ل ١٩ نوعا من منتجات فى ١٩١٨ ول ٤٤ فى ١٩١٩ ول ٥٥ فى ١٩٢٠ . وفى مارس ١٩٢١ نقلت هذه اللجنة من المجلس الاقتصادى الى مجلس العمل والدفاع ، ثم ألغيت نهائيا فى ١٩٢١ (انظر ص ٢٧٩ من هذا المجلد) .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩١ - ٩٢ ، المادة ٩٢٤ .

(٢) « Rezol. Tret. Vseross. » ١٩٢٠ ص ٤٢ - ٤٤ .

منافسة المشروع فى اللجنة المركزية ، يدعو الى تطبيق « خطة اقتصادية واحدة توضع للفترة التاريخية المقبلة » (١) . واختلف المشروع عن الآمال المبهمة السابقة بتحديد « سلسلة من المهام الأساسية التى ترتبط كل منها بالآخرات » ، على أنها تقع داخل نطاق الخطة . وذهب تروتسكى فى تقريره الى أن تعبئة العمل لا معنى له الا اذا كان لدينا جهاز لتوجيه العمال الى جهات احتياجهم السليمة على أساس خطة اقتصادية واحدة تشمل البلاد كلها وجميع فروع الاقتصاد ، وان الغرض الرئيسى من الخطة ليس الحصول على فوائد فورية ولكن « اعداد الظروف التى يتطلبها انتاج وسائل الانتاج » . واستطرد :

« ليس لدينا حتى الآن اية خطة اقتصادية واحدة تحل محل الفعل الأولى لقوانين المنافسة . وهذا هو أصل ما يلاقىه المجلس الأعلى للاقتصاد القومى من مصاعب . فهناك خطة اقتصادية معينة . ولكن هذه الخطة أملت بها وجهات نظرنا - فى المركز - فى المهام الاقتصادية ، ولكن لا ينفذ منها فعلا فى مواقع العمل الا فى حدود ٥ الى ١٠ فى المائة » (٢) .

وكانت واجبات تروتسكى العسكرية قد جعلته وثيق الصلة بمجلس دفاع العمال والفلاحين ؛ ورأى ريكوف وميلوتين ، وكانا على حق ، ما عى هذه الاقتراحات الراديكالية الجديدة من تهديد لمطامع مجلس الاقتصاد القومى . واهجم ريكوف « خطة » تروتسكى على أنها « تأليف تجرئى بعيد عن الحياة » ، وأضاف « اذا اردنا أن نصنع آلات لنجهز صناعتنا كلها فسيطلب الأمر عشرات السنين » . ولكن ريكوف تلقى بدوره ردا حادا من لنين وقيل له ان « محاولة مجلس الاقتصاد القومى أن ينظم نفسه فى نوع من الكتلة المنفصلة من القوميسيريات الاقتصادية » قد « أثارت

(١) يوجد مشروع تروتسكى الاصل فى « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ١٩٢٣ ص ٥١١ - ٥١٢ ، وقد اعترف فى المؤتمر بأن فشله فى ادراج أى ذكر للتخطيط فيه كان « نقصا خطيرا ومهما » (نفس المرجع ص ١٠٢) . ولم يسجل اسم عضو اللجنة المركزية الذى اقترح الاضافة .

(٢) نفس المرجع ص ١٠٣ . ان بعض الملاحظات التى بدت من تروتسكى بعد ذلك بثلاث سنوات تلقى ضوءا مهما على موقفه الاصلى من التخطيط : « ما هى الدعائم الأساسية للاقتصاد المخطط ؟ أولا الجيش ، نالجيش لا يعيش قط على أساس السوق . وثانيا النقل ، والنقل عندنا (السكك الحديدية) ملك الدولة . وثالثا الصناعة الثقيلة التى تعمل اما للجيش أو للنقل أو للفروع الأخرى من صناعة الدولة »

« Dvenadtsaty Ross. Komm. Partii » ١٩٢٣ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

موقفا سلبيا ضدها « في لجنة الحزب المركزية (١) . وجاء قرار الحزب يتضمن تعليمات للجنة الحزب المركزية بأن تضع في المستقبل القريب خطة « للحلقة التنظيمية بين مجلس الاقتصاد القومي والقوميسيريات الأخرى المتصلة بالاقتصاد مباشرة ... لأجل ضمان الوحدة الكاملة في تنفيذ الخطة الاقتصادية التي وافق عليها مؤتمر الحزب » (٢) . ورفض القرار ادعاءات مجلس الاقتصاد القومي بوضعه في حزم على قدم المساواة مع « القوميسيريات الأخرى » ؛ كما كان القرار ينطوي على أن « الحلقة التنظيمية » ستوجد في مكان آخر . وبعد المؤتمر مباشرة تجددت حياة مجلس دفاع العمال والفلاحين . إذ لما كان تسريح الجنود وتوجيه العمال هو القضية الاقتصادية الحرجة في تلك اللحظة فقد أعيدت تسميته باسم « مجلس العمال والدفاع » (٣) ، وفي هذه الصورة الجديدة ظهر تدريجيا بوصفه الهيئة المركزية الدائمة على المسرح الاقتصادي ، الحكم في السياسة الاقتصادية والسلطة التخطيطية في المستقبل . ولكن استئناف الحرب في صيف ١٩٢٠ مرة أخرى حول الاهتمام عن « الخطة الاقتصادية الواحدة » وأجل قضية الاختصاص .

وفي هذه الأثناء كان المدخل البديل للتخطيط عن طريق معالجة مشاكل محددة قد بدأ يتقدم ، وظهر جهاز آخر إلى الوجود قدر له أن يقوم بدور ممتاز في تاريخ التخطيط السوفيتي . ففي إبريل ١٩١٨ كان لينين قد كتب فرضا عن كهرية النقل والزراعة بوصفها أمرا مرغوبا فيه في خطة طويلة المدى للاقتصاد الروسي (٤) . وفي فبراير ١٩٢٠ لما صار التخطيط مرة أخرى قضية عملية تناول لينين مرة أخرى في خطابه أمام اللجنة التنفيذية المركزية موضوع كهرية الريف وربطه عن هذا الطريق بالمدينة (٥) . وفي نهاية الاجتماع قررت اللجنة أن الوقت قد حان « لاتخاذ خطوات نحو بناء اقتصاد مخطط بانتظام أكثر » . نحو وضع

(١) « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ١٩٢٤ ص ١٢٩ ، لينين « دراسات » XXV

(٢) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ - ص ٢٢٧

(٣) تأكد المرسوم الذي قضى بهذا التغيير في قرار للمؤتمر الثامن لسوفيئات

(١٩٢١ ص « S'ezd Sov. RSFR v Postanov. عموم روسيا في ديسمبر

١٨١) انظر أيضا لينين « دراسات » XXVI ص ٦١٩ - ٦٢٠ حاشية ٢٣ .

(٤) انظر ص ٢٦٦ من هذا المجلد .

(٥) لينين « دراسات » XXV ص ٢٢ (لم يبق سوى تقرير صحفي من هذا

خطة على أساس علمي منسق للاقتصاد القومي بأكمله . وأصدرت ، أخذه في الاعتبار « الأهمية الأولى » لكهرية الصناعة والزراعة والنقل ، تعليمات إلى مجلس الاقتصاد القومي بأن يعد مشروعا لإنشاء « شبكة من محطات القوى الكهربائية » وتأليف لجنة لكهرية روسيا Goebro (١) . وتألفت اللجنة من أكثر من ١٠٠ عضو ، بينهم كثير من الخبراء « البورجوازيين » . وعين رئيسا لها البلشفي القديم كرزيزانوفسكي (٢) . وبدأ المشروع يجتذب لينين بصورة خاصة . وكتب إلى كرزيزانوفسكي أن يقوم بدعاية لعمل اللجنة (٣) . وشجع المؤتمر التاسع للحزب ، الذي وجه فيه لينين تعنيفه إلى ريكوف وإلى ادعاءات مجلس الاقتصاد القومي ، التخطيط المحدد لأنه ، إذ طالب مرة أخرى « بخطة اقتصادية واحدة للفترة التاريخية المقبلة » ، أضاف أن الخطة « تتكون بصورة طبيعية من سلسلة من المهام الأساسية المتسقة التي تعتمد على بعضها البعض » . ومنها تحسين النقل وبناء الآلات . وكان الأساس الفني للخطة كلها « هو وضع خطة لكهرية الاقتصاد القومي » تتضمن « كهرية الصناعة والنقل والزراعة » (٤) ؛ وكان لينين لا يزال يربط الكهرية بصفة خاصة بمشكلة الزراعة . وقد أعلن في الأطروحة التي وضعها عن المشكلة الزراعية للمؤتمر الثاني للكومنترون في صيف ١٩٢٠ ، والتي أقرها المؤتمر ، أن الحاجة ملحة إلى « إعادة تنظيم الصناعة على أساس مبدأ الانتاج الجماعي الكبير وأحدث أساس فني (أي تقوم على كهرية الاقتصاد كله) » ، وبهذه الطريقة وحدها تستطيع المدينة أن تساعد « الريف المتخلف المبعثر » ويمكن رفع انتاجية العمل (٥) . وقال في مؤتمر للشباب الشيوعي في عموم روسيا أن إعادة بناء الصناعة والزراعة تعتمد على الكهرباء ، « آخر صيحة » في العلم الحديث (٦) . وفي ١٩١٩ كان أستاذ اشتراكي الماني قد نشر مؤلفا قدر

(١) Izvestiya ٨ فبراير ١٩٢٠ . ويبدو أنه لم ينشر أي تسجيل رسمي لهذه الجلسة للجنة التنفيذية المركزية ، ولا يوجد القرار في المجموعة الرسمية للقوانين والمراسيم .

(٢) لينين « دراسات » XXVI ص ٦٢٠ حاشية ٢٤ : وقد نشر كرزيزانوفسكي بتشجيع من لينين مقالا في برفاندا في ٣٠ يناير ١٩٢٠ من « مهام كهرية الصناعة » (نفس المرجع ص ٤٢٢ - ٤٢٣) .

(٣) نفس المرجع ص ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٤) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ ص ٢٢٩ .

(٥) لينين « دراسات » XXV ص ٢٧٦ .

(٦) نفس المرجع ص ٢٩٩ .

فيه انه يمكن كهربية الاقتصاد الألماني كله في ثلاث أو أربع سنوات .

وقد ترجم الكتاب بسرعة الى الروسية (١) ، وكان لنين يفكر في هذا التقدير عندما قال أمام اجتماع للحزب في موسكو في نوفمبر ١٩٢٠ ان الأمر يقتضى عشر سنوات على الأقل لتنفيذ خطة لكهربية روسيا . وكانت هذه المناسبة التي جاء فيها قول لنين المشهور « ان الشيوعية هي سلطة السوفيت زائد كهربية البلاد كلها » (٢) . وهو نص منقح للملاحظته القديمة الخاصة بأن نصف الاشتراكية تحقق في روسيا والنصف الآخر في ألمانيا ، والكهربية هي التي ستخلق الظروف التي تنقص روسيا للانتقال الى الاشتراكية (٣)

وشهد عام ١٩٢٠ أيضا « خطة » محددة أخرى كانت لها نتائج مباشرة ، وان كانت أقل نطاقا من خطة لنين لكهربية روسيا . فقد أشار قرار المؤتمر التاسع للحزب الى تحسين النقل بوصفه أحد المهام الأساسية للتخطيط (٤) . وتآلفت بعد المؤتمر فوراً لجنة من ممثلي قوميسيرية الشعب للمواصلات والمجلس الاقتصادي (بوصفه مسئولاً عن انشاء السكك الحديدية وولش الإصلاح) وعلى رأسها تروتسكى ، وأصدرت في ٢٠ مايو ١٩٢٠ « الأمر رقم ١٠٤٢ » المشهور . وكان الأمر خطة مفصلة لاعادة مصنع القاطرات الى حالته الطبيعية قبل نهاية ١٩٢٤ . وبفضل الدفعة التي أتاحتها الحرب البولندية وبفضل تنظيمات « العاصفة » للعمال ، تقدم العمل جيداً الى حد أنه عندما قدم تروتسكى تقريره الى المؤتمر الثامن لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢٠ (وفي ذلك الوقت كان قد أضيف خطة للعربات الى خطة القاطرات) استطاع أن يعلن أن

(١) ك . بالود «Der Zukunftsstaat» وكان قد نشر لأول مرة في ١٩٠٦ . ولكن الطبعة المنقحة التي تضم برنامجاً للكهربة ظهرت في ١٩١٦ ، وظهرت الترجمة الروسية في ١٩٢٠ . وقد ذكرها لنين لأول مرة في فبراير ١٩٢١ (دراسات XXVI ص ١٧١) ، ولكن لا شك في أنه كان قد قراها قبل خطابه في نوفمبر ١٩٢٠ ، حيث ان تقدير المدة بعشر سنوات كما جاء فيه قرنه لنين نفسه فيما بعد (نفس المرجع ص ٤٦٢) بتقدير باللود للمدة بثلاث سنوات لألمانيا .

(٢) نفس المرجع XXV ص ٤٩١ .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٢٢٨ .

(٤) فيما يتصل بأزمة المواصلات في هذه الفترة انظر ص ١٩٢ و ٢١٩ - ٢٢٠ من هذا المجلد .

الخطة الخمسية الأصلية يمكن تنفيذها في ثلاث سنوات ونصف (١) . وقد أدى هذا النجاح الى زيادة شعبية التخطيط على الفور . وسار الكثيرون في الطريق الذي بدأه لنين وتروتسكى . لقد كانت فتيرة « الخطط الاقتصادية الواسعة » كما قال ميلوتين :

« بدت مشاكل الكهرباء ومشاكل البناء الجديد ومشاكل زيادة ناتج الوقود أو مصادر المواد الأولية ومشاكل تحديد مستويات أعلى للعمل ... الخ . أخطر المسائل وأهمها وكبرست في حلها أفضل ما لدى روسيا السوفيتية من قوى » (٢) .

وحتى ريكوف الحريص (٣) تقدم بتقديرات متفائلة جداً ، المفروض انها وضعت في مجلس الاقتصاد القومي ، يرتفع انتاج الخشب بمقتضاها من ١٠ الى ١٩ مليون وحدة مكعبة في ١٩٢١ ، ويرتفع في نفس السنة انتاج الفحم من ٤٣١ الى ٧١٨ مليون وحدة والبترول من ٧١ الى ٣٩٨ وحدة والسكر من سبعة ملايين الى ٢٥ مليون وحدة والمنسوجات القطنية من ١٣٥ الى ٧٨٠ مليون وحدة وهكذا . وكان أكثر بنود القائمة تواضعاً هو تقدير الزيادة في انتاج القوة الكهربائية من ١٨٠ الى ٢٤٤ مليون كيلو وات . ولعل الغيرة من كوريزانوفسكى لم تكن بلا تأثير على حساب موظفي المجلس الاقتصادي (٤) .

ومن ثم فانه عندما عقد المؤتمر الثامن لسوفيات عموم روسيا - الاجتماع السوفيتي المهم الوحيد في الفترة بين نهاية الحرب الأهلية ومولد السياسة الاقتصادية الجديدة - في ديسمبر ١٩٢٠ كان التفكير

(١) يوجد « الأمر رقم ١٠٤٢ » ، تروتسكى « دراسات » XV ص ٢٤٥ -

٢٤٧ . وفيما يتصل بتنفيذه انظر خطاب تروتسكى الى المؤتمر (نفس المرجع ص ٢٤٨) -

(٢) وأشار اليه لنين أيضاً في حديثه في المؤتمر (لنين « دراسات » XXVI ص ٤٨٥) .

(٣) و ٤٢ (٤٧) .

(٤) ف . ب . « ميلوتين » « Istoriya Ekonom. » ١٩٢٩ ص ١٩٢ .

(٥) كان ريكوف طوال هذا الوقت ينتجه نحو اليمين ، وكان أشد خصوم التخطيط بالمعنى الواسع . وفي المؤتمر الثامن للسوفيات قال « اننا لن نصل ، لسنين كثيرة ، الى خطة للانتاج تشمل كل جوانب حياتنا الاقتصادية » ، وأضاف ساخراً من أولئك الذين يعتقدون انه توجد خطة للانتاج على طرف قلم أحد الأدباء لا ينقصها إلا أن توضع على الورق . وفي المؤتمر الثالث عشر للحزب في ١٩٢٤ قال « عندما كنت في المجلس الاقتصادي في وقت شيوعية الحرب كانت الترتيبات موضوعية بحيث تستطيع أن ترفع سماعة التليفون وفي ثلاث ساعات يقدمون اليك خطة بالارنام مزخرفة بدوائر ومربعات حمراء وزرقاء ... الخ » .

(٦) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢١) ص ١١٠ - ١١١ .

في التخطيط سائدا في الجو ، وان كان قد أضفى على التخطيط معان مختلفة ومتضاربة الى حد ما . وكان المؤتمر في حالة مزاجية تجعله يوافق على كل هذه المعاني . فايد خطة الكهرباء باعتبارها « أول خطوة في مبدأ اقتصادي عظيم ، وأصدر تعليماته الى الأجهزة المختصة » بإكمال هذه الخطة ، في أقصر وقت ممكن . ووافق على تقرير تروتسكي وأضفى « أهمية كبرى على وضع خطة واحدة لاستغلال النقل » . وصدق على القانون الأساسي لمجلس العمال والدفاع ووظائفه وجعله لجنة تابعة لمجلس القوميسيرين تتألف من قوميسيريات الشعب الرئيسية وممثل للنقابات ، وكذلك مدير جهاز الاحصاء المركزي بصفة استشارية . ومن وظائف مجلس الدفاع والعمال « وضع الخطة الاقتصادية الموحدة للجمهورية وتوجيه عمل قوميسيريات الشعب الاقتصادية طبقا لهذه الخطة ومراقبة تنفيذها ووضع استثناءات لها في حالة الضرورة » (١) . ولأول مرة صار للجمهورية جهاز تخطيط عام ذو وظائف محددة بوضوح .

وكان لنين نفسه متعلقا بخطة الكهرباء وحدها الى حد انه أبدى بعض التردد فيما يتصل بمفهوم الخطة العامة . وفي المؤتمر كرر عبارة ان « الشيوعية هي السلطة السوفيتية زائد الكهرباء » وأضاف عبارة أخرى من نوعها : « ان خطة الكهرباء هي البرنامج الثاني لحزبنا » (٢) . ومن الناحية الأخرى خرج عن طريقه ليهاجم نشرة كتبها بلشفي قديم معروف اسمه جيزيف يدعو فيها الى « خطة بعيدة المدى لإنشاء مجلس عمل ودفاع ينقل اليه عدد كبير من العاملين البارزين في الحزب . من بينهم اسماء مثل تروتسكي وريكوف » (٣) . وفي حين يبدو أن لنين عمد الى قص أجنحة مجلس العمل والدفاع بالاصرار في قانونه الأساسي الى اعتباره مجرد لجنة تابعة لمجلس القوميسيرين ، فان حقيقة وجود لنين نفسه - وهو رئيس مجلس القوميسيرين - على رأسه وان تروتسكي وريكوف وقوميسيري الشعب الرئيسيين كانوا أعضاء فيه « تجعله في مركز الجهاز الاقتصادي الأعلى بدون منازع ؛ وفتح وجود مثل هذا الجهاز آفاقا أوسع بكثير لامكانيات التخطيط الشامل من المجلس الأعلى للاقتصاد القومي . بيد أن لنين ظل متشككا . وفي مقال حاد بشكل غير عادي عن الخطة الاقتصادية الواحدة » في برافدا بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩١٢ هاجم كريتسمان وميليكوتين بالاسم لمقالاتهما عن التخطيط التي وصفها بأنها

(١) «S'ezdy Sov. RSFSR v Poslanov ١٩٢٩ ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) لنين « دراسات » IXXX ص ٤٥ - ٤٦ .

(٣) نفس المرجع ص ٤٢ - ٤٤ .

« كلام فارغ » و « حذلقة تشيع في النفس السام . بأسلوب أدبي مرة وأسلوب مكتبي مرة أخرى » . وأكد أن خطة الكهرباء التي تنفذها « لجنة الكهرباء » هي « العمل الجاد الوحيد فيما يتصل بموضوع الخطة الاقتصادية الواحدة » وأى فكرة عن لجنة تخطيط غير « لجنة الكهرباء » مجرد « غرور جاهل » (١) . ولكن برغم هجوم لنين الشديد فانه تعرض لنوع من الهزيمة في مجلس القوميسيرين الذي أصدر في نفس اليوم الذي ظهر فيه المقال قرارا بإنشاء « لجنة تخطيط عامة للدولة » تلحق بمجلس العمل والدفاع (٢) . وكتعويض عن هذه الهزيمة امتطاع لنين اقتناع اللجنة المركزية للحزب بتعيين كرزيزانوفسكي رئيسا لهذه اللجنة ، وبذلك ضمن الاستمرار لعمل « لجنة الكهرباء » التي تقرر أن تعمل كلجنة فرعية للجهاز الجديد . ولكنه لم يستطع استبعاد لارين الذي صار يعتبره العدو الرئيسي للتخطيط العملي الدقيق كما يتصوره ، وكتب خطابا تشتم منه رائحة القلق الى كرزيزانوفسكي عن الطرق والوسائل التي يستطيع بها تحييد نفوذ السيء (٣) . وولدت ، في ظل هذه الأوضاع غير المشجعة تماما ، « لجنة التخطيط العامة للدولة » التي صارت تعرف منذ ذلك التاريخ باسم « جوسبلان » (Gosplan) .

وفي خضم الجدالات الكبرى التي دارت داخل الحزب وتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة تراجعت المناقشات الخاصة بالتخطيط الى الأركان . وفي ابريل ١٩٢١ بدأت جوسبلان عملها . وكان مطلقوها يتألفون من ٣٤ شخصا معظمهم « فنيون ذو مؤهلات عالية وأسائنة تتمتع أسمائهم بسمعة هم جديرون بها نتيجة لعملهم المتخصص » . ولم يكن بينهم من أعضاء الحزب سوى سبعة .

وتلقى الخبراء الذين يعملون في الجوسبلان مرتبا شهريا قدره مليون روبل وبطاقات تموين من أرفع الفئات وملابس لهم ولأسرهم بالإضافة .

(١) نفس المرجع XXVI ص ١٦٨ ، ١٧٣ . وبعد ذلك بشهر كتب ستالين خطابا الى لنين ، بعد أن قرا خطة لجنة الكهرباء ، يهاجم تروتسكي وريكوف ويختم خطابه « ان الخطة الوحيدة هي خطة الكهرباء ، وكل الخطط الأخرى مجرد لغو وفسطة مضرة » (ستالين « دراسات » ص ٥٠ - ٥١) .

(٢) « Sob. Uz. 1921 » رقم ١٧ - المادة ١٠٦ ، ويقول ميليكوتين في كتابه المرجع السابق ص ٣٠٣ ، ان كلا من لنين وميليكوتين ولارين قدم تقريرا في اجتماع مجلس القوميسيرين الذي اتخذ هذا القرار .

(٣) لنين « دراسات » XIX ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

الى بطاقات باولوية السفر في السكك الحديدية على قدم المساواة مع
اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية (١)

والحق بالمجلس الاعلى للاقتصاد القومى ايضا لجان تخطيط ، وكذلك
بالقومييسيرات الاقتصادية الرئيسية ، بحيث تستطيع الجوسبلان أن تعمل
عن طريقها في مشروعات محددة (٢) . وتحول لنين عن موقفه السابق
بعض الشيء . فقد قال لكرزبانوف انه كما أرغم « الشيوعيين المدعين
العلم بكل شيء » . الذين يثرون عن « الخطة الاقتصادية الواحدة » على
الدخول في خطة الكهرباء ، فانه صار على استعداد الآن لحشر انوف
العاملين في لجنة الكهرباء في « مشاكل الخطط الاقتصادية الجارية » (٣) .
وفي مايو ١٩٢١ كتب مرة أخرى الى كرزبانوف عن تفاصيل العمل وأعرب
له عن أمله في أن تقوم جوسبلان « بوضع الأسس ، على الأقل قبل موسم
الحصاد القادم ، لخطة اقتصادية عامة للدولة للفترة القادمة - عام أو
عامين » ، وأن كان التذمر لا يزال يتردد من « الطوباويات
البيروقراطية » (٤) . ولكن تروتسكى ظهر في ذلك الوقت كأهم داعية
للتخطيط . ففي ٧ أغسطس ١٩٢١ ، عندما بدى تطبيق السياسة
الاقتصادية الجديدة في الصناعة لأول مرة ، وزع تروتسكى مذكرة على
لجنة الحزب المركزية يحتج فيها على « الالتواءات المتناقضة » للسياسة
الأخيرة ويطالب بإنشاء « سلطة اقتصادية مركزية » ومنح الاستقلال
الذاتى لجوسبلان وإعادة تنظيمها على أساس الصناعة الكبيرة (٥) . وكانت
النتيجة أن صدر بعد يومين مرسوم يرخص لجوسبلان « بأن تضع خطة
اقتصادية واحدة تضم روسيا كلها » ، وأن لم يعترف لها بالاستقلال
الذاتى ، على أن « تنسق خطط الادارات الاقتصادية » بما في ذلك
القومييسيرات ، وأن تشرف على تنفيذ الخطة عامة وعلى التفاصيل
العملية » (٦) . وفي هذه الأثناء كانت لجنة الكهرباء قد تحولت الى ادارة
في جوسبلان . وفي أكتوبر ١٩٢١ عقد مؤتمر كهربائى فنى لعموم

(١) ف.ن. ايباتيف ، المرجع السابق ص ٢٠٨ . وقد عين ايباتيف في جوسبلان
في مايو ١٩٢١ .

(٢) «Trudy IV Vseross. Sezda Sov» ١٩٢١ ص ٨٢ - ٨٤ ، ويوجد
المرسوم بإنشاء هذه اللجان في «Sob. Uz. 1921» رقم ٣٨ - المادة ٢٠٣ .

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٩٦ .

(٤) نفس المرجع ص ٢٥٩ و ٢٦٦ .

(٥) مذكرة أغسطس ١٩٢١ في محفوظات تروتسكى .

(٦) «Sobranie Uzakonenii 1921» رقم ٥٩ - المادة ٤٠٣ .

روسيا في موسكو أمه ١٠٠٠ مندوب (١) ، ووافق على عمل لجنة
الكهربة (٢) . وبعد ذلك بشهرين أعلن لنين أمام المؤتمر التاسع
لسوفيتات عموم روسيا انه قد تم افتتاح ٢٢١ محطة كهربائية في العاملين
السابقين قدرتها ١٢٠٠ كيلو وات . وأنه سيتم افتتاح محطتين كبيرتين
جديديتين ، واحدة في ضواحي موسكو والأخرى في بتروجراد ، في أوائل
١٩٢٢ . (٣)

وبرغم هذه الانجازات فان النتيجة المنطقية للسياسة الاقتصادية
الجديدة كانت تؤدي الى وضع التخطيط في مركز ثانوى . وفي حين وافق
المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ على ما تم
من تقدم ، وعلى التقدم الموعد ، في الكهرباء وناقش « خطة للوقود » ،
وعهد بها الى سميچلا(٤) ، فانه لم يتحدث عن الخطة الاقتصادية الواحدة(٥) ،
كما ان هذا الاغفال لم يصحح في المؤتمر الحادى عشر للحزب في مارس
التالى . ولكن في هذا المؤتمر أعلن لنين نهاية « التراجع » الذى بدأ
بالسياسة الاقتصادية الجديدة . وكان من الضرورى أن يوجه التخطيط
السوفيتى الى زيادة دور الصناعة في الاقتصاد القومى ؛ وبهذا المعنى
كان التخطيط أداة في صراع البرولتاريا ضد سيطرة الفلاحين . صراع

(١) وكان القرار بدعوة هذا المؤتمر « للمناقشة العامة في المسائل الفنية
الاقتصادية المتصلة بتنفيذ خطة كهربة روسيا » قد اتخذ قبل ذلك بمدة ، في فبراير
١٩٢١ («Sob. Uzakonenii 1921» رقم ١٠ - المادة ٦٦) . وسمى رسمياً المؤتمر
الثامن للفنيين الكهربائيين الروس « لربطه رسمياً بالمؤتمر السابق في ١٩١٢ : وقد
قرئت فيه رسالة من لنين (لنين « دراسات » XXVII ص ٢١) . وتوجد تفاصيله في
مجلدين نشرتهما جوسبلان » .

(٢) ابلغ القرار الى المؤتمر التاسع للسوفيتات كرزبانوفسكى ، وأشار أيضاً
الى اكتشافين علميين في المستقبل يوشكان أن يصيرا في مشاغل العلم - التليفزيون
على الطاقة عن طريق نظر الليرة «Devyatyi Vseross. Sezd. Sov.» (١٩٢٢) ص
(٢١٩) .

(٣) لنين « دراسات » XXVII ص ١٢٤ .

(٤) «S'ezdy Sov. RSFSR v Potan.» (١٩٣١) ص ٢٢٦ - ٢٢٩ ، وفيما يتعلق

بخطة الوقود انظر لنين « دراسات » XXVII ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٥) كتب لنين في ذلك الوقت ان « الحياة الاقتصادية الجديدة لا تغير الخطة
الاقتصادية الواحدة للدولة . ولكنها تغير المنطلق لتحقيقها » (« دراسات » XXIX
ص ٤٦٣) .

الاشتراكية ضد الرأسمالية الصغيرة (١) ولما كانت السياسة الاقتصادية الجديدة علامة تراجع نحو الرأسمالية وتنازل للفلاحين ، فإن أى رد فعل ضدها ، أو الاعتقاد بأنها قد بلغت مدى كافيا ، يغلب أن يعبر عن نفسه بالتأكيد من جديد على أهمية التخطيط . وبدأت هذه النقيضة الجدلية الجديدة فى الظهور فى ١٩٢٢ مع نمو الأزمة الصناعية . وفيما يتصل بالبيروقراطية السوفيتية عبرت هذه النقيضة عن نفسها فى تنافس حاد بين جوسبلان ، التى صارت المدافع الرئيسى عن الصناعة ، وقوميسيرى المالية - أكثر القوميسيريات اهتماما بالسير بالسياسة الاقتصادية الجديدة الى نهايتها المنطقية . ومن بين زعماء الصف الثانى رفع بريوبرازنسكى ولارين وكريستمان ، أكثر مؤيدى شيوعية الحرب حماسة ، أصواتهم بالاحتجاج ضد « ضعف التخطيط الاقتصادى » فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ ومنذ مارس ١٩٢٢ عزا لارين الأزمة الصناعية الى هذا العامل (٢) . وفى الدوائر الداخلية لقيادة الحزب كان هناك عزوف أكثر عن اتخاذ مواقف صريحة محددة ؛ ولكن تروتسكى استمر يصير بقوة متزايدة على الضرورة الحيوية لحطة مركزية ولتنمية الصناعة . واستمرت الحملة لتقوية جوسبلان متقطعة طوال ١٩٢٢ ، وفى ٨ يونية صدر مرسوم جديد يعيد تحديد وظائفها وصلاحياتها : وكانت الوظائف تتضمن وضع خطوة طويلة وأخرى مباشرة للإنتاج ، كما قضى المرسوم

(١) « كان بوخارين قد كتب فعلا فى ١٩٢٠ » فى المدن ينتهى الصراع الرئيسى حول نوع الاقتصاد بانتصار البرولتاريا . وهو ينتهى أيضا فى الريف فى حدود ما يتصل بالانتصار على الرأسمالية الكبيرة . ولكنه فى نفس الوقت يبدأ ثانية فى صود أخرى مثل الصراع من تخطيط الدولة من أجل برولتاريا تجسد الاشتراكية والفوضى الماركنتلية . ولكن لما كان الاقتصاد الماركنتلى مجرد خيبة الاقتصاد الرأسمالى فإن الصراع بين هذه الاتجاهات هو فى جوهر استمرار للصراع بين الشيوعية والرأسمالية » . (من بوخارين « Skon. Perekhod. Per. » (١٩٢٠) ص ٨٦) .

(٢) يمكن تتبع تاريخ هذا الجدل ، الذى صار متداخلا فى جدال آخر حول اقتراح تعيين نواب لرئيس مجلس القوميسيريين أثناء مرض لينين (وكان ديكوف حتى ذلك الوقت هو النائب الوحيد) فى محفوظات تروتسكى . وكان هذا الجدل حادابصفة خاصة فى ديسمبر ١٩٢٢ . وقد أورد تروتسكى مذكرة لينين فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، التى يسجل فيها قبول وجهة نظر تروتسكى جزائيا ، فى خطاب أرسله الى أعضاء المكتب السياسى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٢٣ ، ونشرت منه أجزاء كبيرة فى « Stotsial. Vestnik » (برلين) رقم ١١ (٨١) ٢٨ مايو ١٩٢٤ ص ١١ . ويبدو أنه عند نقطة ما كان هناك اقتراح بتعيين تروتسكى ، الذى كان قد رفض من قبل أن يصير نائبا لرئيس مجلس القوميسيريين ، رئيسا لجوسبلان ؛ وكان أعداؤه يعتقدون ، على حق ، أنه يفسد هذا الطموح . وكان ولان لينين الكرزيز انوفسكى ، الذى كان تروتسكى يعتقد أنه غير كفء ، عاملا مؤثرا فى الموقف بوضوح .

بأن تستشار جوسبلان فى مشروعات المراسيم الاقتصادية والمالية التى تقدم لمجلس القوميسيريين أو لمجلس العمل والدفاع بواسطة القوميسيريات صاحبة الشأن (١) . ولكن لينين قاوم بصفة عامة ، سواء قبل أن تصيبه نوبة الشلل الأولى فى مايو من ذلك العام أم بعد عودته الى العمل فى الحريف ، أى توسيع كبير فى صلاحيات جوسبلان ، ومن ثم لم يعد هناك من يؤيد هذا التوسع فى المكتب السياسى . وفى الحريف تبلور هجوم تروتسكى فى مقترحين محددين : ان تمنح جوسبلان سلطات تشريعية ، وان يصير أحد نواب رئيس مجلس القوميسيريين على رأس جوسبلان . وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ أملى لينين من فراش مرضه مذكرة الى المكتب السياسى أعلن فيها موافقته على الاقتراح الاول ، ولكن قاوم لثانى . فقد قبل وجهة نظر تروتسكى العامة فى ضرورة التخطيط الشامل ، ولكنه استمر يعتقد أن رئيس جوسبلان يجب أن يكون « فنيًا من ذوى المؤهلات الأكاديمية » ، ودافع عن كرزيزانوفسكى كرئيس وبياتاكوف كنائب له (٢) . ولكن بعد أن انسحب لينين نهائيا من المسرح كان تروتسكى معزولا تماما فى أعلى مراتب الحزب . فقد رفض المكتب السياسى طلبه بأن ينشر مذكرة لينين ، ووضع اصلاح جوسبلان مرة أخرى على الرف (٣) .

وجاء القسم المخصص للتخطيط فى القرار الخاص بالصناعة الذى أصدره المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ ملخصا للموقف كله ، وكان يحمل آثارا واضحة للهدنة غير المستقرة بين الزعماء المتنافسين حول القضايا الأساسية فى السياسة الاقتصادية (٤) . فكل عبارة يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل موقف تروتسكى الإيجابى كانت تقابلها عبارة حرص وتشكك من جانب زملائه فى المكتب السياسى . ففى حين كان

(١) وكان مناسبة احتجاج الثلاثة هو الفاء لجنة النافع (انظر ص ٣٦١) .

(٢) « Sob. Uz. 1922 » رقم ٤٠ - المادة ٤٦٨ .

(٣) يوجد سجل المكتب السياسى الذى قرر عدم نشر مذكرة لينين فى محفوظات تروتسكى . ويبدو أن آخر خطوة اتخذها تروتسكى فى النزاع حول جوسبلان هو خطاب أرسله فى ٢٥ يناير ١٩٢٣ الى جميع أعضاء اللجنة المركزية ، وفى فبراير ١٩٢٣ تحول باهتمامه الى موضوع توفير الائتمان للصناعة . (انظر ص ٣١٦ - ٣١٧ من هذا المجلد) .

(٤) يقول تروتسكى (فى « ستالين » ١٩٤٦ ص ٣٦٦) انه ابلغ ستالين قبل المؤتمر ان هناك « خلافا خطيرة حول المسائل الاقتصادية » بينه وبين اقلية اللجنة المركزية . وسناقش هذه الخلافات ، التى لم تثر علنا فى المؤتمر ، فى قسم آخر من هذا المجلد . وكانت آراء تروتسكى فيما يتصل بالتخطيط انعكاسا لها الى حد ما .

الهدف و خطة اقتصادية اشتراكية حقيقية تشمل جميع فروع الصناعة في علاقاتها ببعضها والعلاقة المتبادلة بين الصناعة ككل والزراعة، فان ذلك لا يتحقق الا « كنتيجة لتجربة اقتصادية تمهيدية طويلة » ، بحيث أن الهدف المباشر هو « الاتجاه العام ، والتمهيدى الى حد كبير » . وقد سجلت آراء تروتسكى في فقرة من القرار لا يمكن أن تكون من صياغة أحد غيره :

« أنه لمن الواضح تماما أن التخطيط الأساسى للاقتصاد لا يمكن انجازه داخل الصناعة نفسها ، أو بالجهود المعزولة للجهاز الادارى المسيطر عليها ، المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، بل لا بد أن تكون مهمة جهاز تخطيط منفصل فوق تنظيم الصناعة نفسها ويربطها بالمالية والنقل الخ . وهذا الجهاز هو ، بحكم الوضع ، جوسبلان » .

ولكن تلى ذلك رفض منح أى « حقوق ادارية خاصة » لجوسبلان ، التى يجب أن تعمل - عندما يتطلب الأمر سلطة الاجبار - عن طريق القوميسيريات أو عن طريق مجلس العمل والدفع أو مجلس القوميسيرين (١) . وهكذا مازال جهاز التخطيط المستقل المتمتع بالسلطة الذى أرادته تروتسكى بعيدا .

واهم من الحل الوسط الذى تضمنه القرار كان البيانان اللذان القاهما كل من زينوفيف وتروتسكى على التوالى فى المؤتمر ، وان كانا قد ألقيا فى مرحلتين مختلفتين من مراحل عمل المؤتمر وبذلت جهود كبيرة لتجنب أى صدام مباشر فى الراى . واستشهد زينوفيف فى تقريره المبدئى عن أعمال اللجنة المركزية بمقال لنين فى فبراير ١٩٢١ « عن الخطة الاقتصادية الواحدة » التى وصف فيها الكهربية ، بعد الهجوم على كريتسمان وميلوتين ولاين وأوهامهم فى التخطيط ، بأنها المساهمة الوحيدة الجديدة فى التخطيط وأن لجنة الكهربية هى جهاز التخطيط الفعال الوحيد . وتجاهل زينوفيف ان لنين غير موقفه من التخطيط خلال العامين السابقين كما تجاهل آراءه التى عبر عنها فى مذكرة ديسمبر ١٩٢٢ التى لم تنشر . وكان هدف زينوفيف واضحا : هو الاشادة « بالخطط » المفردة والخط من شأن دعوة تروتسكى الى التخطيط الشامل وسيطرة

جوسبلان (١) . أما تروتسكى فانه كان أبعد مدى من بيانه . وفى ظل الرأسمالية توجد خطط مفردة لمشروعات وصناعات بذاتها ، ولكن لا توجد خطة عامة للاقتصاد : ويحل محل ذلك « السوق وحرية تفاعل القوى والمنافسة والطلب والعرض والأزمات » الخ . الخ . « وما كانت الاشتراكية تعنى التغلب على السوق وظواهر السوق فان التخطيط من جوهر الاشتراكية » . والأزمة الصناعية السائدة تتطلب التخطيط بشكل لا مناص منه : « فاذا حكمنا على الأزمة الاقتصادية الحالية بالخصوع للتفاعل الحر فى السوق ، فانها لا تلبث أن تصل الى الحضيض » .

وكان أكثر أجزاء خطابه حرجا محاولته تحديد موقفه من السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد لجأ هو أيضا الى عبارة قالها لنين منذ عامين ، ولكن لا لكى يشيد بها بل ليحدها . وكان لنين قد قال ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد طبقت « جديا ولمدة طويلة » ، وقال تروتسكى فى خطابه ان السياسة الاقتصادية قد طبقت « جديا ولمدة طويلة ولكن ليس للأبد » ، فقد طبقت « لكى يمكن التغلب عليها بأساليبها ذاتها وعلى أساسها نفسه » . وبعبارة أخرى أن « نجاحنا على أساس السياسة الاقتصادية الجديدة يقربنا أوتوماتيكيا من تصفيتها » (٢) . وفى ختام خطابه المسهب وصف الفترة التالية بأنها « التراكم الاشتراكى المبدئى ، مقابل « التراكم الرأسمالى البدائى » الذى قال به ماركس (٣) . وذهب تروتسكى ، ضمنا لا صراحة ، الى أن تحقيق هذا التراكم هو الوظيفة الجوهرية للخطة . ولم تكن هذه أول مرة فكر فيها تروتسكى متقدما على زملائه فى الحزب أو أثار قضايا لم يكن الوقت قد حان بعد حلها . ولم تكن أول مرة بدا فيها ، اذ يفعل ذلك ، أنه يرشح نفسه لرئاسة الحزب . وفى ربيع ١٩٢٣ لم يكن أحد متحمسا لمواجهة تحدى التخطيط ، وربما كان من يفهمونه قليلين . وكانت الفقرات المتعلقة بالتخطيط فى خطاب تروتسكى أقل فقراته تعرضا للنقد فى المعركة التالية فى المؤتمر . وفى اللجنة كان القسم الخاص بالتخطيط فى القرار هو القسم الوحيد الذى

(١) «Dvenadt. S'ezd. Ross. Komm.» (١٩٢٣) ص ٢٦ - ٢٧ «وماد زينوفيف

الى الهجوم مرة أخرى ، نأتلا عن لنين لانيا ، فى نهاية خطابه (نفس المرجع ص ٤٥) . وفيما يتصل بمقال لنين فى فبراير ١٩٢١ انظر ص ٣٧٦ : وربما كانت هذه أول مرة يساء فيها استخدام أقوال لنين بانتقاء عبارات منها .

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٦ ، ٣١٣ .

(٣) نفس المرجع ، وقد عدا تروتسكى هذا التعبير لسينوف ، الذى كان يعمل

فى جوسبلان ، واكتب شهرة فى مرحلة تالية من النزاع .

لم يقترح بشأنه تعديل (١) . فلم يحاول أحد أن يجادل في مبدأ التخطيط ، وفي الواقع ليس هنالك ماركسي يجادل فيه . ولكن الحسابات التجريدية التي كانت تشغل أذهان خبراء جوسبلان في هذه الفترة المبدئية لم تسمح لها بالتدخل في السياسة ، واستمرت جوسبلان تعمل وتجرب في فراغ . فقد كان الأمر يتطلب سنتين أو ثلاث أخرى من الاستعداد قبل أن تصبح أداة فعالة في يد المخططين ، ولم تظهر قضية التخطيط في ضوء الصراع على السلطة الا بعد ذلك .

حاشية ج

ماركس وانجلز والفلاحين

كان موقف ماركس والماركسيين من الفلاحين موضع قدر ضخم من الجدل وسوء الفهم . ان جوهر الماركسية هو تحليل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فالرأسمالية خلقتها البورجوازية ، الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي ؛ وستؤدي الثورة الاشتراكية ، التي ستقوم بها البروليتاريا أساسا ، الى مجتمع المستقبل الذي تندمج فيه كل الطبقات وتختفي نهائيا . ومن الناحية الأخرى يعتبر الفلاحون كطبقة صورة اجتماعية مميزة للنظام الفئودالي ، ولا تنتمي الى عالم الرأسمالية البورجوازية ولا عالم الاشتراكية البروليتارية . وعندما شرع ماركس ، في المجلد الأول من رأس المال ، في تحليل النظام الرأسمالي مستخدما نموذجا تجريديا ، وليس صورة أي مجتمع بذاته ، لم يجد مكانا للفلاح أو للحرفي الصغير : فهما ليس من الشخصيات النموذجية للرأسمالية: بل بقايا نظام اجتماعي بالي أصبح غير ذي موضوع .

وكان من النقاط الجوهرية في وجهة النظر هذه ان الفلاحين ، الذين يحملون وصمة أصلهم الفئودالي ، يعتبرون عنصرا متخلفا في المجتمع المعاصر - متخلفا ، لا بالنسبة للنظام البورجوازي الرأسمالي فحسب ، بل من باب أولى بالنسبة للبروليتاريا أيضا . ويترتب على ذلك انه في الأماكن التي تكون فيها الرأسمالية أكثر تقدما ، يكون الفلاحون كطبقة قد أوشكوا على الانتهاء فعلا . وفي البيان الشيوعي عامل ماركس ، وهو يفكر أساسا في مجتمعات غرب أوروبا ، الفلاحين على أنهم طبقة مقضى عليها ، مثل جماعات البورجوازية الصغيرة الأخرى (وقد جمع معا الصانع الصغير وصاحب الدكان والحرفي والفلاح) ، بأن تختفي في خضم السيل المتدفق للرأسمالية الكبيرة . وفي نفس الوقت فان كل هذه الجماعات محافظة ، بل حتى رجعية ، تحاول أن تعيد عقارب التاريخ الى الوراء .

(١) نفس المرجع ص ٢٧٢ .

« فإذا حدث بالمصادفة ان كانت ثورية ، فانها ثورية فقط بالنظر الى انتقالها الوشيك الى مصاف البروليتاريا ، فهي بذلك لا تدافع عن مصالح حاضرها بل عن مصالح مستقبلها ، ولذا تهجر مواقعها لتقف في البروليتاريا » .

وحذر فلو كون انجلز من ان ١١ مليوناً من الفلاحين الفرنسيين الصغار « أصحاب أملاك متحمسين » وألد أعداء كل ما يشتم منه رائحة الشيوعية (١) . وبدأ ان تحليل الطابع المحافظ والرجعي للفلاحين تؤيده في كل مكان من غرب أوروبا ، وبخاصة فرنسا ، تجارب ١٨٤٨ ، حيث ظل الفلاحون اما متفرجين سلبيين للثورة أو ساعدوا السلطات ايجابيا في سحق تمرد البروليتاريا .

وفي شرق أوروبا (وتحتل ألمانيا مركزاً متوسطاً بين الغرب والشرق) كان الفلاحون لا يزالون في مرحلة أقل تقدماً من هذه العملية التاريخية . فحتى ١٨٤٨ كان وضعهم الفئودالي لا يزال كما هو تقريباً ؛ وكانت الثورة البورجوازية التي ستكتسح آخر معاقل الفئودالية لا تزال بنت المستقبل . ولكن هنا كانت تكمن معضلة خطيرة . فلم يكن لدى هذه الثورة أمل في النجاح اذا وقع عبء الثورة كله على كاهل البورجوازية والبروليتاريا وحدهما ، فقد كانا أضعف وأقل عدداً كلما توغلنا شرقاً ؛ فلم يكن لديها أمل في النجاح الا اذا كانت أيضاً ثورة زراعية وأيدها الفلاحون ايجابياً ، وفي البيان الشيوعي كان اهتمام ماركس يتركز أساساً على غرب أوروبا ؛ ولكن في القسم الأخير القصير المخصص للعلاقات بين الشيوعيين و « الأحزاب المعارضة المختلفة الموجودة » ، عرض تأييد الشيوعيين على كل من « المصلحين الزراعيين » في أمريكا وعلى الحزب البولندي الذي « يصر على الثورة الزراعية بوصفها الشرط الأول للثورة الوطنية » . وبعد ذلك بشهور قليلة عرض ماركس المبدأ بصورة أكثر وضوحاً :

« ان البلاد الزراعية الكبيرة بين بحري البلطيق والاسود لا تستطيع ان تنقذ نفسها من البربرية الفئودالية البطريركية الا عن طريق ثورة زراعية تحول القرن أو الفلاح المستعبد الى مالك حر - ثورة مماثلة بالضبط لتلك التي حدثت في الريف الفرنسي في ١٧٨٩ » (٢) .

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XXI ص ٩١ .

(٢) VII «K. Marx — F. Engels : Historische-Kritische Gesamtausgaben»

وهكذا ، فحينما تكون البورجوازية والبروليتاريا ، منفصلتان أو معا ، أضعف من القيام بالثورة الفرنسية وقلب الفئودالية ، فانه من المشروع بالنسبة للشيوعيين أن يمنحوا تأييدهم لأحزاب الفلاحين ويقومون بالثورة باسم ملكية الفلاح الفردية ، حتى اذا كان ذلك « صورة زراعية تتعارض ظاهرياً مع أي نوع من الشيوعية » (١) . وكان التمييز بين السياسات التي تتبع في البلاد التي تحققت فيها الثورة البورجوازية فعلاً والبلاد التي لم تتم فيها أمراً منطقياً تماماً . ولكنه لم يكن خالياً من الحرج عندما ينطوى على عرض ميزات الملكية الخاصة على الفلاحين في أوروبا الشرقية في حين يوصف فلاحو أوروبا الغربية بأنهم « برابرة » لأنهم يدافعون عن هذه الملكية .

وكانت هذه هي الخلفية الصعبة لبداية تبلور فكرة التحالف الثوري بين البروليتاريا والفلاحين . وقد ختم انجلز مقاله الطويل في ١٨٥٠ عن حزب الفلاحين الألمان في ١٨٢٥ ، والتي تزخر بالمقالات الواضحة ، بوصف مصير البورجوازية الصغيرة الألمانية في ١٨٤٨ :

« تركت جمهرة الأمة - البورجوازية الصغيرة والحرفيين والفلاحين - لمصيرها بواسطة البورجوازية حليفها الطبيعية حتى ذلك الوقت لأنها اعتبرت هذه الجمهرة ثورية أكثر مما ينبغي ، وفي بعض الأماكن عجزتها البروليتاريا أيضاً باعتبارها ليست تقدمة بما فيه الكفاية ؛ وتمزقت بدورها الى شذرات وصارت لا شيء ووقفت موقف المعارضة من جيرانها في اليمين واليسار » (٢) .

وكانت هذه الفقرة توحى بوضوح بأن الفلاحين ، وقد هجرتهم البورجوازية ، سيتقدمون في طريق التحالف مع البروليتاريا ؛ وكانت تنطوي أيضاً على بذور فكرة الانقسام بين الفلاحين الذين يتمسكون بالتحالف مع البورجوازية وأولئك الذين سينضمون الى البروليتاريا ، وهي الفكرة التي ستحمل ثمارها فيما بعد . ولم ينبذ ماركس وانجلز قط إيمانها بالتنظيم الكبير للانتاج ، في الزراعة كما في الصناعة ، باعتبارها الشرط الضروري للاشتراكية ؛ ويترتب على ذلك أن الفلاحين لا يمكن أن يصيروا حلفاء للبروليتاريا في الثورة الاشتراكية الا بعد أن يتخلصوا من إيمانهم بالملكية الفلاحية . ولم تكن هذه المرحلة قد تحققت بعد ذلك في ألمانيا . وهناك فقرة تكثر الإشارة إليها في خطاب ماركس

(١) نفس المرجع IV ص ١٢ .

(٢) ماركس وانجلز « دراسات » VIII ص ١٢ .

الى انجلز في ١٨٥٦ قال فيها ماركس ان كل شيء في ألمانيا يتوقف على القدرة على « مساندة الثورة البروليتارية بصورة أخرى من نوع ما من حزب الفلاحين » (١) ، وهي تدل على أنه كان لا يزال يعد ألمانيا من بلاد أوروبا الشرقية التي يسود فيها الفلاحون ، التي لم تكتمل فيها الثورة البورجوازية ضد النظام الفيودالي بعد ، وحيث يمكن أن تقدم الأقلية البروليتارية تأييدها التكتيكي لبرنامج يقوم على الملكية الفلاحية (٢) . وقد قضى ماركس وانجلز بقية حياتهما بعد ١٨٥٠ في البلد الوحيد الذي كانت مشكلة الفلاحين قد فقدت فيه حدتها مع عملية التصنيع الشامل وتحول ما بقي من الفلاحين الى بروليتاريا ريفية . كما انه لم تكن هناك امكانيات عملية لقيام ثورة في أوروبا ترغمها على اعادة النظر في هذه القضية التكتيكية . ولم يتغير موقفهما من الفلاحين في العشرين عاما التي مرت بين انتفاضة ١٨٤٨ وكوميون باريس ؟ كما ان بطولة كوميون باريس لم تثر الفلاحين الى التمرد الذي لعله كان وحده هو الذي يستطيع انقاذ لكوميون . ولكن الدافع الى اعادة النظر في مشكلة الفلاحين في العقد الأخير من حياة ماركس جاء من مصدر بعيد وغير متوقع - روسيا .

فقرابة آخر الستينات من القرن الماضي بدأ ماركس وانجلز يهتمان بالشئون الروسية وتعلما اللغة لكي يقرأوا الكتابات الاقتصادية الروسية . وكانت تلك اللحظة نقطة تحول مهمة في التاريخ الروسي . ففي الخمسينات من ذلك القرن ظهر في روسيا تيار فكري جديد - لأن «لشعبين» (narodniks) كانوا مجموعة من المثقفين أكثر منهم حزبا منظما - يجمع بين الاعتقاد بمصير روسيا المتميز ودورها في حمل النور الى أوروبا ، وهو الاعتقاد الذي كان يدين به أنصار السلافية ، والمذهب الاشتراكية الغربية ، من النوع الطوبائي أساسا . وكان أكثر البنود تحديدا في مذهب « الشعبين » ، هو الاعتقاد بأن كوميون

(١) «K. Marx — F. Engels : Historische-Kritische Gesamtausgabe»

Teil III II ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) وكان الموقف مختلفا في الضياع الروسية الكبرى التي تسود فيها ظروف تشبه ظروف الاثنان ، فقد كتب انجلز في خطاب في سنة ١٨٦٥ ان « في بلد تسوده الزراعة مثل بروسيا من الخسة مهاجمة البورجوازية باسم البروليتاريا الصناعية فقط ولا تقال كلمة واحدة في نفس الوقت من استغلال العسا الفليظة الذي تتعرض له البروليتاريا الزراعية على يد الأرستقراطية الفيودالية الكبيرة » . وهنا يقفز انجلز فجأة من الاستغلال الفيودالي للاثنان الى الاستغلال الرأسمالي للبروليتاريا الريفية المؤلفة من الاجراء (ماركس وانجلز « دراسات » XXIII ص ٢٣٩) .

الفلاحين الروس - بنظامه القائم على الملكية المشتركة - اشتراكي في جوهره ويستطيع أن يكون أساسا للنظام الاشتراكي المقبل ، بحيث أن روسيا يمكن فعلا أن تقود أوروبا في طريق الاشتراكية . ولم يغير من هذا الاعتقاد تحرير الاقنان في روسيا سنة ١٨٦١ . وكان الدافع الى هذا الاجراء هو تطبيق الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الروسي بعد كوارث حرب القرم ، وكذلك الحاجة الى خلق جيش العمل الاحتياطي لتصنيع البلاد - كما حدث في انجلترا . وقد حطم تحرير الاقنان العلاقة الفيودالية بين السيد صاحب الأرض والفلاح القن وقطع شوطا كبيرا في فتح الريف للتسرب الرأسمالي . ولكنه لما كان لم يقض رسميا على كوميونات الفلاحين (التي استمرت التنظيم السائد للزراعة) فان مغزاه لم يفهم تماما وكان تأثيره على المذهب « الشعبي » ضئيلا . وبلغ نشاط « الشعبين » ، مدعما بجماعات ارجائية تعلن اعتناقها للمذهب « الشعبي » ، ذروته في السبعينات من القرن الماضي . وكانت أول ترجمة روسية للمجلد الأول من « رأس المال » ، التي ظهرت منذ ١٨٧٢ ، من عمل أحد الشعبين اسمه دانيلسون .

ودفع الصراع ضد باكونين ماركس وانجلز الى التوغل أكثر في الجدالات الروسية . وفي ١٨٧٥ نشر انجلز ، ردا على هجوم تيكاشيف « الشعبي » الروسي ، مقالا عن « العلاقات الاجتماعية في روسيا » أشار فيه ، بضد ، الى أن تحرير الاقنان « وجه أقوى ضربة للملكية المشتركة » وأن « الملكية المشتركة في روسيا قد تجاوزت منذ مدة فترة ازدهارها واقتربت من نهايتها كما تدل كل الظواهر » . ولكنه اضاف بعض عبارات أخرى فتحت مجالا لجدال طويل :

« ومع ذلك فما لا جدال فيه أن هناك امكانية لتحويل هذه الصورة المشتركة الى صورة أعلى ، اذا أمكن الاحتفاظ بها الى أن تنضج الظروف لمثل هذا التحول ، واذا أمكن أن تنمو بطريقة تجعل الفلاحين يبدؤون في فلاح الأرض مشتركين لا منفصلين ، عندئذ سينتقل الفلاحون الروس الى صورة أعلى متجنبين المرحلة المتوسطة التي تقوم على الملكية البورجوازية الصغيرة . ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث الا في حالة قيام ثورة برولتارية ناجحة في غرب أوروبا قبل الانهيار النهائي لهذه الملكية المشتركة - وهي الثورة التي تضمن للفلاح الروسي الظروف الضرورية لمثل هذا التحول ، وبخاصة الوسائل

المادية التي تتطلبها الثورة في النظام الزراعي بأكمله الذي يرتبط بها» (١). والشروط التي وضعها انجلز مهمة. فلا يوحى هذا الرأي بأن روسيا تستطيع بجهودها الخاصة أن تعبر مرحلة الرأسمالية البورجوازية وتصل إلى الاشتراكية مباشرة ، بتحويل مؤسسات المشاركة المنحدرة من تاريخها الفيودالي مؤسسات اشتراكية . أن ما يوحى به هو أن بروتاريا البلاد المتقدمة ، بعد أن تنصرف ثورتها ، سيكون في وسعها أن تحمل روسيا معها إلى الاشتراكية دون أن تمر روسيا نفسها بالمرحلة الرأسمالية ، وليس في ذلك المفهوم شيء غير منطقي إذا اعتبرنا أوروبا وحدة واحدة . ولم يلق ماركس نفسه أى بيان عام في ذلك الوقت ، ولكنه أبد وجهة نظر انجلز كما يبدو من خطاب أرسله بعد ذلك بعامين إلى صحيفة روسية ردا على مقال يتهمة بالعداء نحو الروس . وأكثر في الرد أنه وصف في أى وقت من الأوقات « طريقا عاما لا بد أن تمر به كل الأمم » ، ولخص موقفه بحكم سلبى ولكنه يلقى أضواء على الموضوع :

« إذا استمرت روسيا في الطريق الذي سارت فيه منذ ١٨٦١ ، فإنها ستحرم من أجمل فرصة أتاحت لاية أمة أن تتجنب كل تقلبات النظام الرأسمالي » (٢) .

وسرعان ما تعقدت القضية بظهور مجموعة نشطة من الماركسيين الشبان في روسيا انشقت عن « الشعبين » واتخذت موقفا مضادا على خط مستقيم لهم ، فهاجمت الكوميونات الريفية بوصفها مجرد بقايا فيودالية ودعت إلى ضرورة تنمية الرأسمالية في روسيا كمقدمة للثورة البروليتارية ، وغادر زعماء هذه الحركة ، بليخانوف وأوكسليروود وفيرا زاسوليتش ، روسيا في أواخر السبعينات من القرن الماضي وأنشأوا في ١٨٨٣ « جماعة تحرير العمل » (٣) في سويسرا . افترض زعماء هذه المجموعة . واستمروا يفترضون ، أن الخطوة المنظمة للثورة كما جاءت في البيان الشيوعي تنطبق على جميع البلاد ، وأن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق في روسيا إلا عن طريق مرحلة متوسطة من الرأسمالية . وكان من دواعي دهشتها أن هذه الخطوة طرحت جانبا بواسطة أحد واضعيها . وفي فبراير ١٨٨١ كتبت فيرا زاسوليتش إلى ماركس تطلب إليه توضيح رأيه في كوميون الفلاحين الروس . ومما يدل على مدى

أحراج السؤال لماركس أنه كتب ثلاثة مشروعات ردود مختلفة وجدت بين أوراقه . وفي النهاية طرحها جميعا واكتفى بخطاب قصير يوضح فيه أن التحليل الذي جاء في « رأس المال » أساسه الظروف الغربية التي اختفت منها المشاركة في الملكية منذ أمد بعيد ، وهو لا ينطبق على روسيا التي لا تزال فيها مثل هذه الملكية باقية في صورة كوميونات الفلاحين . وعبر عن اعتقاده أن « هذه الكوميونات نقطة دعم لإعادة بناء روسيا اشتراكية » ، ولكنه أضاف أنه « إذا أريد أن تؤدي هذه الوظيفة فاته من الضروري إزالة كل المؤثرات الضارة التي تحيط بها من جميع الجوانب ثم ضمان ظروف طبيعية لنموها الحسنة » (١) . ولم يذكر ماركس في ١٨٧٧ ولا في ١٨٨١ الشرط الرئيسى الذي جاء في رأى انجلز في ١٨٧١ من فكرة انتصار الثورة البروليتارية في أوروبا الغربية . ولكنه في العام لتالى اشترك مع انجلز في التوقيع على مقدمة الترجمة الروسية الجديدة للبيان الشيوعي التي تضمنت آخر رأى مشترك لهما عن الشئون الروسية :

« ان المسألة الآن هي : هل تستطيع الكوميونات الروسية أن تنتقل مباشرة إلى أعلى صورة شيوعية لشغل الأرض ؟ أم هل لابد ، على النقيض من ذلك ، أن تمر بنفس عملية التحلل التي حددت النمو التاريخي في الغرب ؟

والجواب الوحيد لهذا السؤال في الوقت الحاضر هو كما يلي . إذا كانت الثورة الروسية ستؤدي إلى ثورة عمالية في الغرب ، بحيث تكمل كل منهما الأخرى ، عندئذ يمكن أن تصبح طريقة شغل الأرض المعاصرة في روسيا نقطة البداية للنمو الشيوعي » (٢) .

وتوحى دراسة هذه النصوص بأن ماركس وانجلز في أخريات حياتهما - وربما ماركس أكثر من انجلز - كانت تدفعهما رغبة إنسانية في إرضاء حماس مؤيدي « الشعبين » بغرس الإيمان بإمكانيات الكوميونات الروسية أكثر مما تبرره ظروف روسيا أو يبرره أى تفسير منطقي « للبيان الشيوعي » أو « لرأس المال » . وقد مات ماركس في ١٨٨٣ ، واستمرت الرأسمالية تنمو في روسيا ، ومعها قوة المجموعة الماركسية ، وبدأ « الشعبيون » ، وقد وقعوا في أحابيل الإرهاب التي لا مخرج منها ، يفقدون نفوذهم . وأكد بليخانوف ، في سلسلة من

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XV ص ٢٦١ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(٣) انظر ص ٤ من المجلد الأول .

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XXVII ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) نفس المرجع XV ص ٦٠١ .

المقالات والنشرات الممتازة أن كوميونات الفلاحين لا يمكن أن تتحول إلا إلى تنظيمات بورجوازية ، وليست شيوعية . وأن « اشتراكية الفلاحين البورجوازية » لا يمكن أن تؤدي إلى الشيوعية ؛ وفي المؤتمر التأسيسي للدولية الثانية في باريس سنة ١٨٨٩ أعلن متحدثا « أن الثورة الروسية ستنتصر كتورة بروتارية ، والا فأنها لن تنتصر مطلقا » .

وجاءت المجاعة الروسية الكبرى في ١٨٩١ فدفعت المشكلة الزراعية إلى الصدارة مرة أخرى . وكان من السهل أن تعزى الكارثة إلى الآثار الضارة للرأسمالية على كوميونات الفلاحين ، أو إلى التخلف وعدم الكفاءة المتأصلين في نظام الكوميون نفسه على السواء . ولكن أيا كان التشخيص فإنه كان من الواضح أن هناك عمليات تاريخية تحدث آثارا لا رجوع فيها . وتراجع انجلز بهدوء عن التنازلات التي كان قدمها هو وماركس منذ خمس عشرة سنة إلى « الشعبين » . وسجل التراجع في خطاب كتبه في فبراير ١٨٩٣ إلى دانيلسون ، أحد الشعبين القدامى ، الذي كان قد كتب بحثا يندد بمقدم الرأسمالية كسبب للمجاعة . ولم يكن انجلز على استعداد لانكار مساوئ الرأسمالية .

ولكن الأمر لم يعد يتعلق بذلك . ففرصة تجنب هذه المساوئ قد فاتت فعلا - هذا إذا كانت قد وجدت أصلا . وقد صارت كوميونات الفلاحين جزءا من « الماضي الميت » ، ولم يعد في وسع روسيا أن تهرب من مصيرها الرأسمالي :

« أن التاريخ هو أكثر الآلهة قسوة . فهو يقود عربته الحربية المنتصرة فوق أكوام من الجثث ، لا فوق الحرب فحسب ، بل في أوقات النمو الاقتصادي (السلمي) أيضا » . (١)

وقد أعاد هذا الحكم القاسي روسيا إلى مكان طبيعي في الحطة الثورية كما جاءت في « البيان الشيوعي » . وبذلك انطلق شعاع الأمل في تخطي مساوئ الرأسمالية بالنسبة لروسيا كما قال ماركس وانجلز من قبل . وفي العام التالي قال انجلز في تأكيد « أن تطور الكوميونات إلى صورة من التنظيم الشيوعي لا يمكن أن تأتي من داخلها ، بل من البرولتاريا الصناعية في الغرب وحدها » ، وأن « الشيوعية الزراعية المتخلفة من النظم الاجتماعية البدائية لم تؤدقظ ، بقوتها الذاتية ، إلا

(١) نفس المرجع XXIX ص ٢٠٦ .

إلى انحلالها » (١) . وعندما بدأ لنين يكتب في التسعينات الماضية ، تبع بليخانوف بتحمس في نضائه ضد « الشعبين » ، وجعل تنمية الرأسمالية في روسيا فكرته الرئيسية . ولكن بعض الحجج القديمة ستظهر بعد سنين عديدة ، وفي إطار مختلف تماما ، في الجدل حول « الاشتراكية في بلد واحد » وتجميع الزراعة .

وأيا كانت الخلافات التي تشور حول الطريق الذي يتحقق به الهدف ، فإن ماركس وانجلز لم يتحولا قط عن نقطة رئيسية : أن الزراعة الجماعية الكبيرة شرط لا غنى عنه للاشتراكية . وقد كان السبب في الجاذبية المؤقتة « للشعبين » هو أن نظرياتهم بدت وكأنها تحقق هذا الشرط . وفي السنة الأخيرة من حياة انجلز عاد إلى الغرب في مقال طويل عن « المسألة انفلاحية في فرنسا وألمانيا » ، وحاول أن يجيب على سؤال محير . فذهب إلى أن الثورة البورجوازية ، في حين أنها حررت الفلاح في غرب أوروبا من مركزه الفيسودالي والتزاماته الفيودالية فإنها أدت مع ذلك إلى جعل مصره أسوأ ماديا ومعنويا مما كان بحرمانه من دفاع الكوميون الذي يسير نفسه ذاتيا والذي كان هو عضو فيه ، فتعرض بذلك لصدمات الاستغلال الرأسمالي تعرضا كاملا وتحول إلى « بروليتاري مقبل » . لماذا إذن يعتبر الفلاح عموما الديمقراطية الاجتماعية ، حزب برولتاريا المدن ، الد أعدائه ؟ كان ذلك لأن الديمقراطيين الاجتماعيين وضعوا في برامجهم سياسة تأميم الأرض التي بدت للفلاح خطرا يهدده بفقد القليل من الأرض الذي يملكه .

وقد وضع انجلز حدا فاصلا بين صغار وكبار الملاك ، وكان الأولون يقلبون في فرنسا وألمانيا الغربية ، والثانيون في مكلنبورج وبروسيا الشرقية ، مع أجزاء ألمانيا الأخرى في وضع متوسط . وفيما يتصل بصغار الملاك وضع المعضلة بصراحة قائلا : « أننا لا نستطيع أن نكسب إلى صفنا صغار الفلاحين بسرعة إلا إذا قدمنا لهم وعودا لا نستطيع أن نفى بها قط » . وهذه الوعود ستعفيهم في الواقع من دفع الإيجار والديون وتضمن لهم ملكية أرضهم أبديا . والديمقراطيون الاجتماعيون لا يستطيعون ، متسقين مع أنفسهم ، أن يدعوا إلى سياسة تعمل على ادامة نظام الملكيات الصغيرة الذي يتناقض مع مبادئ كل من الاشتراكية والكفاية الانتاجية . ولكنهم ليسوا في حاجة للقيام بحملة ضد الفلاح الصغير :

« فأولاً - نحن نرى الدمار الحتمى للفلاح الصغير ، ولكن ليس هناك ما يدعو للعمل على التعجيل به مطلقاً بتدخلنا .
 وثانياً - من الواضح بنفس الدرجة أننا عندما نستولى على قوة الدولة ، لن نفكر فى تجريد الفلاح الصغير (سواء بتعويض أو بدونه فهذا لا يهم) من أرضه بالقوة ، كما سنضطر أن نفعل مع كبار أصحاب الأراضي . فمهمتنا فيما يتصل بصغار الفلاحين هى أولاً تحويل انتاجهم الخاص وملكيتهن الخاصة الى إنتاج جماعى وملكية جماعية - ولكن ليس بوسائل القوة ، بل بأسلوب النموذج الصالح وبعرض المعونة الاجتماعية بهذا الهدف » (١) .

وفىما يتصل بالمزارع المتوسطة الحجم التى تستخدم عمالاً مأجوراً فإن الاشتراكيين أكثر اهتماماً بطبيعة الحال بالعمال منهم بالمالك . ولكن حتى فيما يتصل بالمالك ، لا يتعلق الأمر بتدميرهم بقدر ما يتعلق « بتركهم لمصيرهم » ، لأنهم يواجهون الخراب فعلاً من منافسة الزراعة الرأسمالية الأكثر تقدماً فى صورة واردات الغلال من عبر الأطلنطى . وعلى أى الأحوال فإن تحطيم الضياع الكبرى ليس غرض الاشتراكيين : فالمالك الكبير كان ، طبقاً لمعايره ، منتجا أكثر كفاءة من الفلاح الصغير . ومنذ سنة ١٨٥٠ كان ماركس قد اقترح ، فى صدد دعوته الى تأميم الأرض كجزء حتى من البرنامج البورجوازى الثورى، ان « الأرض المصادرة يجب أن تبقى ملكاً للدولة وتحول الى مستعمرات للعمال لتفعل بواسطة اتحادات من البرولتاريا الريفيين ، التى تتمتع بهذه الطريقة بجميع ميزات الزراعة الكبيرة » (٢) . وذهب انجلز الآن الى أنه ، كما أن الصناعة الرأسمالية الكبيرة قد نضجت للتحويل الى صناعة اشتراكية ، فإن الضياع الرأسمالية الكبرى يمكن أيضاً أن تصير مزارع جماعية اشتراكية .

« فهنا أيضاً قد مهد السبيل فعلاً لتحويل الفلاحة الرأسمالية الى فلاحة اجتماعية ويمكن تنفيذه على الفور تماماً كما فى حالة مصانع هركروب أو هرفون شتوم مثلاً . فضلاً عن أن هذه الفلاحة الاجتماعية الكبيرة تعتبر نموذجاً للفلاحين الصغار يبين مزايا المشروع التعاونى الكبير » (٣) .

(١) استشهد لينين بهذه الفقرة («دراسات» XXIII ص ٣٠٨) دفاعاً عن سياسة التسامح مع الفلاحين المتوسطين .

(٢) ماركس وانجلز « دراسات » VIII ص ٤٨٧ .

(٣) نفس المرجع II, XVI ص ٤٤١ - ٤٦١ .

وهكذا كانت وصية انجلز النهائية فى مسألة الفلاحين هى تجديد الإصرار على مبدأ الزراعة الكبيرة كعنصر أساسى فى الاشتراكية ، وإيحاء بأن الضياع الرأسمالية الكبيرة قد نضجت للتحويل المباشر الى مزارع اشتراكية للدولة ، ومحاولة لقيادة الفلاح المالك الصغير الى الطريق الحتمى الى الملكية الجماعية بأساليب الاقتناع لا القهر . وكانت هذه الأفكار هى خلفية السياسات الزراعية لجميع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية طوال العشرين سنة التالية ، وإن لم تخفف كثيراً من عدم اطمئنان أغلبية الفلاحين لسياساتهم .

« سيطرة العمال » في السكك الحديدية

كانت قضية « سيطرة العمال » كما ظهرت في السكك الحديدية ذات طابع متفرد من ناحيتين . فالأولى كانت كل السكك الحديدية الرئيسية في روسيا ملكا للدولة قبل الثورة ، بحيث أن مفهوم السيطرة التي يمارسها العمال على مشروعات لا تزال تدار بواسطة أصحابها الرأسماليين ، تحت هذه السيطرة ، لا ينطبق عليها . وثانيا كانت نقابة عمال السكك الحديدية ، أكبر النقابات في روسيا وأحسنها تنظيما . فريدة في أنها تضم عمالا كتابيين وفنيين إلى جانب العمال اليدويين ، بحيث أن الصعوبات العملية التي تواجه « العمال » عندما يحاولون السيطرة على المصانع لا وجود لها هنا . وقد شجعت هذه المزايا عمال السكك الحديدية فتقدموا للحكومة السوفيتية في أول يوم لوجودها بطلب رسمي ينطوي على تحد لا يمكن تجنبه أو تأجيله . وعهدت نقابة عمال السكك الحديدية في إدارة شئونها إلى لجنة تنفيذية مؤلفة من حوالي أربعين عضوا (« اللجنة التنفيذية للسكك الحديدية لعموم روسيا » Vikzhel) بينهم اثنان قيل في وقت ثورة أكتوبر أنهما بلشفيين ، وثلاثة آخرون يعطفون على البلشفية والباقي من الثوريين الاجتماعيين اليساريين واليمينيين والمناشفة والمستقلين (١) . فقد كانت نقابة السكك الحديدية ، مثل كل النقابات التي يتمتع فيها العمال المهرة بصوت غالب ، راديكالية أكثر منها ثورية . ومنذ لحظة ثورة أكتوبر تولت « اللجنة » إدارة السكك الحديدية من تلقاء ذاتها وتصرفت كسلطة منفصلة . وبايجاز لعبت دور لجنة المصنع الهائل الحجم التي تمارس « سيطرة العمال » . ولم تعترف بأية سلطة سياسية ، ولا بأية مصلحة سوى المصلحة المهنية لعمال السكك الحديدية .

(١) مصدر المعلومات عن تكوين اللجنة هو بونيان وفيشر « الثورة البلشفية

وقد جاء التحدي في أوضح صورة مسرحية في اليوم التالي لثورة أكتوبر في المؤتمر الثاني لسوفيات عموم روسيا . وكان كامنيف قد قرا في الجلسة الثانية والآخرى للمؤتمر في ٨ نوفمبر ١٩١٧ قائمة أسماء مجلس القوميسيرين الجديد ، المؤلف كله من البلاشفة ، التي ترك فيها منصب القوميسير الشعب للمواصلات « شاغرا بصفة مؤقتة » . وفي نهاية الاجراءات طلب ممثل لجنة السكك الحديدية الكلمة ، ولكن كامنيف رفض بوصفه رئيسا للجلسة . وأدى ذلك إلى « ضجة في صالة الاجتماع » وبعد « مفاوضات طويلة » اتفق على أن يسمح للمندوب بأن يلقى بيانا . وعندئذ قرأ بيانا أعد قبل ذلك بواسطة اللجنة . وفيه ان اللجنة اتخذت « موقفا سلبيا من الاستيلاء على السلطة بواسطة أي حزب سياسي واحد » ، وأعلنت انها ، إلى أن تتألف « حكومة ثورة اشتراكية مسئولة أمام الجهاز المفوض من الديمقراطية الثورية بأكملها » . ستتولى الاشراف على السكك الحديدية ، وإن الأوامر التي تصدرها هي التي ستطاع فقط ، وهددت بقطع المؤن عن بتروجراد اذا بذلت أية محاولة لاتخاذ اجراءات اضطهادية ضد عمال السكك الحديدية . ولم يكن في وسع كامنيف أن يرد رسميا على هذا الهجوم بشيء سوى بالاصرار على السلطة السيادية لمؤتمر سوفيات عموم روسيا . وصاح عامل سكك حديدية آخر من الصالة مهاجما « لجنة السكك الحديدية » واصفا اياها بأنها « لجنة سياسية » وأعلن أن « معظم العمال قد تحولوا عنها منذ أمد طويل » . ولكن هذا البيان كان لا يزال بعيدا جدا عن الوقائع ، ومن ثم لم يكن له وقع كبير . (١)

وكان موقف لجنة السكك الحديدية قد تجاوز « سيطرة العمال » كما تفهم عادة : لقد كان موقفا سندكاليا في أقصى صور السندكالية تطرفا . ومع ذلك فقد كان مجلس القوميسيرين عاجزا ، وظلت السكك الحديدية في يد « اللجنة » ، وبعد ذلك بيومين اضطر البلاشفة ، اثر انداز نهائي يهدد باضراب عام في السكك الحديدية (٢) ، إلى الدخول في مفاوضات مع الأحزاب الاشتراكية الأخرى لتأليف حكومة ائتلافية . وطالت المفاوضات ، وأدت إلى استقالة مجموعة من البلاشفة الذين اعتقدوا أن لنين وتروتسكي يتخذون موقفا متشددا (٣) أكثر مما ينبغي .

ولكن بعد أن بدا أن الموقف قد وصل إلى طريق مسدود ،

(١) « Vtoroi Vseross S'ezd Sov. » ١٩٢٨ ص ٧٠ - ٩٠ .

(٢) بونيان وفيشر ، المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٣) انظر المجلد الاول ص ١٠٨ - ١٠٩ .

استؤنفت المفاوضات ثانيا في مؤتمر مندوبى الفلاحين لعموم روسيا الذي انعقد في بتروجراد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٧ . وبعد خمسة ايام تم الاتفاق الذي عين بمقتضاه ثلاثة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين في مجلس القوميسيرين ، وأيدت « لجنة السكك الحديدية » الاتفاق ، وشغل عضو رسمى من اللجنة منصب قوميسير الشعب للمواصلات الحالى . وكان الحل الوسط الذي تم الوصول اليه مع لجنة السكك الحديدية قلما وثبت أنه كان أقصر حتى من الائتلاف الحكومى . وقد عقد مؤتمر لرقابة عمال السكك الحديدية لعموم روسيا جلسة في وقت انعقاد « الجمعية التأسيسية » وأصدر - بأصرار اللجنة - قرارا بالثقة بالجمعية بأغلبية صغيرة . وكان المقصود بذلك هو تحدى البلاشفة والحكومة . بيد أن البلاشفة كانوا قد تحسّسوا موقعهم وصاروا على استعداد لمقابلة التحدى بالعمل . وكانت جمهرة عمال السكك الحديدية أكثر تعاطفا مع البلاشفة من المعتدلين الذين يسيطرون على « اللجنة » . وانسحبت الاقلية المهزومة من المؤتمر وألفت مؤتمرا منافسا لعمال السكك الحديدية ، واستمع هذا المؤتمر الى خطاب سياسى طويل من لينين (١) ، ثم أنشأ لجنته التنفيذية الخاصة به (التى عرفت باسم Vikzhedor كتمييزها عن اللجنة الأخرى) مؤلفة من ٢٥ بلشفيا و ١٢ من الثوريين الاجتماعيين اليساريين وثلاثة من المستقلين . وحظى المؤتمر الجديد ولجنته التنفيذية باعتراف مجلس القوميسيرين رسميا على الفور ، وصار أحد أعضاء هذه اللجنة ، روجوف ، قوميسيرا للمواصلات وبقي أمامها أن تنفذ الأوضاع الجديدة . ولتحقيق هذا الهدف أثارت الحكومة السوفيتية الآن مبدأ « سيطرة العمال » لكن تقضى على سلطة اللجنة الأولى على مستخدمى السكك الحديدية . وصدر قرار تنظيمى فى ٢٣ يناير ١٩١٨ ، لعله أكثر الاجراءات الى أصدرها السوفيت صراحة فى سندكاليته ، يعهد بإدارة كل خط من خطوط السكك الحديدية الى سوفيت ينتخبه عمال هذا الخط ، والسيطرة العامة على جميع السكك الحديدية فى روسيا الى مؤتمر مندوبى عمال السكك الحديدية لعموم روسيا (٢) .

(١) لينين « دراسات » XXII ص ٢٢٦ - ٢٤٢ . وقد انعقد المؤتمر فى نفس الوقت مع مؤتمر نقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ ، ولكن يبدو انه لم تكن بين المؤتمرين علاقات ، وما له مغزى بالنسبة لقوة كل منهما وأهميته ان لينين وجد وقتا ليلقى خطابا بنفسه فى مؤتمر السكك الحديدية ، ولكنه أرسل زينوفيف ليتكلم باسم الحزب فى مؤتمر النقابات .

(٢) نشر القرار فى الصحيفة الرسمية لقوميسيرية المواصلات وتوجد منه فقرات مترجمة فى كتاب بونيان وفيسر ، المرجع السابق ، ص ٦٥٢ - ٦٥٤ .

وقد استطاع هذا التنظيم الذى بنى من أسفل القضاء على « اللجنة التنفيذية للسكك الحديدية » القديمة ، التى كانت تعمل بكفاءة رغم موقفها العدائى ، وان يقيم بدلا معها اللجنة الجديدة التى كانت مجرد ظل ولكن موقفها ودى . ولكنها لم تصر ، ولم يكن فى مقدورها أن تصر ، أداة فعالة فى ادارة السكك الحديدية الروسية ، وعندما انتهت أزمة برست ليتوفسك وصار من الممكن مرة أخرى ، ومن الضرورى . العودة الى قضايا التنظيم الداخلى ، تولت الحكومة السوفيتية بنفسها المسألة . وقدم قوميسير الشعب للعمل الى اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا تقريرا تناول بلباقة وبتفصيل « الفوضى والانحلال » فى السكك الحديدية الروسية (١) . وكان ذلك مقدمة لمرسوم أصدره مجلس القوميسيرين فى ٢٦ مارس ١٩١٨ منح قوميسير الشعب المواصلات « سلطات دكتاتورية فى المسائل المتعلقة بالنقل بالسكك الحديدية » . وكان من الواضح أن وظيفة مؤتمر عمال السكك الحديد لعموم روسيا قد تحددت بانتخاب أعضاء هيئة تعمل مع القوميسير ؛ وكانت نتيجة هذه الانتخابات خاضعة لموافقة مجلس القوميسيرين واللجنة المركزية التنفيذية ، وتحددت صلاحيات هذه الهيئة بحقها فى رفع ما تريده الى مجلس القوميسيرين واللجنة التنفيذية المركزية فى حالة الاختلاف مع القوميسير (٢) . ولم يكن من العسير الدفاع عن هذا المرسوم وتبريره برغم ما يبدو فيه من حسم ، وقد قال لينين فى اللجنة التنفيذية المركزية: عندما أسمع مئات الألوف من الشكاوى ، وعندما يكون هناك جوع فى البلاد ، وعندما نرى ونعرف أن هذه الشكاوى على حق ، وأن لدينا الخبز ولكن لا نستطيع نقله ، فانا عندما نواجه باحتجاجات الشيوعيين اليساريين وسخريتهم ضد اجراءات مثل مرسومنا الخاص بالسكك الحديدية « - ثم أبدى علامة ازدياء (٣) . لقد كانت السكك الحديدية نموذجا مضغرا للصناعة الروسية . وكانت « مفتاح » الموقف ، كما قال لينين بعد ذلك . ومن ثم كانت السياسة التى اتبعت معها نموذجا للسياسة الصناعية ككل . وقد افادت سيطرة العمال فى تحقيق غرضين على التوالى . فقد حطمت النظام القديم الذى كان معاديا للثورة ، وعندما اتبعت الى نتيجتها المنطقية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك الحاجة الى صور جديدة من السيطرة أكثر حزما ومركزية .

(١) « Protokoly Zasedanie VTs IK 4 Sozvia » ١٩٢٠ ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) « Sbornik Dekretov i Postanov. Khoz. » ١٩١٨ ص ٨٢٠ - ٨٢٢ .

(٣) لينين « دراسات » XIII ص ٤٩٠ .

المطبعة الثقافية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤١/١٩٧٠